الجمهوريـــــــــة الجزائريـــــــــة الديمقراطيـــــــة الشعبيـــــة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعـة السـانـية وهـران ، كـلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية

قســـم التاريخ و علـم الآثـار

النقابيون الجزائريون و المسألة الوطنية
1946 - 1956

رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر

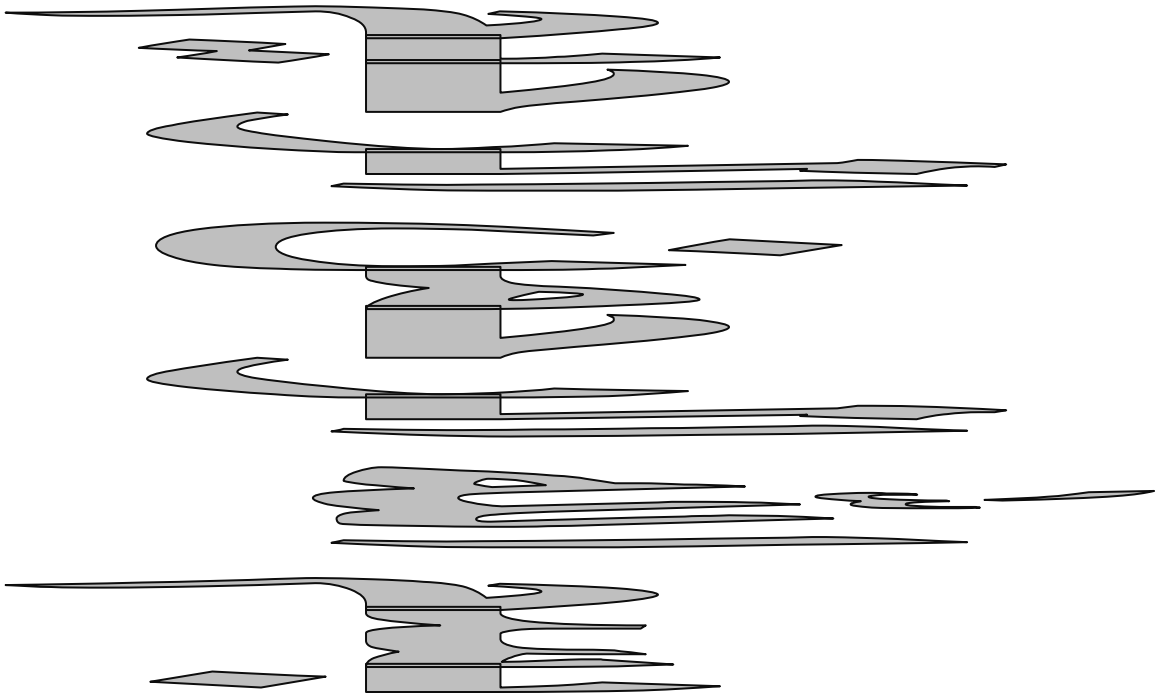
تقديم الطـالـب
قـنـانـش مـحـمـــد

إشـــراف
الأستـاذ مهديـد إبراهيـم

لـجنـــة المنـاقشـــة

الأستاذ الدكتور بن نعمية عبد المجيد ، جامعة وهران	رئـيسـا
الأستاذ الدكتور مهديد إبراهيم ، جامعة وهران	مشرفا و مقرّرا
الأستاذ الدكتور غازي الشمري ، جامعة وهران	عضوا مناقشا
الدكتور أوعمري مصطفى ، جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
الدكتور جيلالي بلوفة عبد القادر ، جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
الدكتور ولد النبية كريم ، جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا

السنـة الجـامعيـة 2011 - 2012 م / 1432 - 1433 هـ



إهداء

إهـــــــــداء

إلـــى روح والدي اللذين علّماني فأحسنا تعليمي

تـــغمّدهما الله تعالى بعميم رحمته و نعيم جنّته

إلـــى والدي الشهم الذي ورثت منه فضائل الإيثار

إلـــى والدتي ، الأمّ المكافحة التي و هبتني التربية و الإصرار

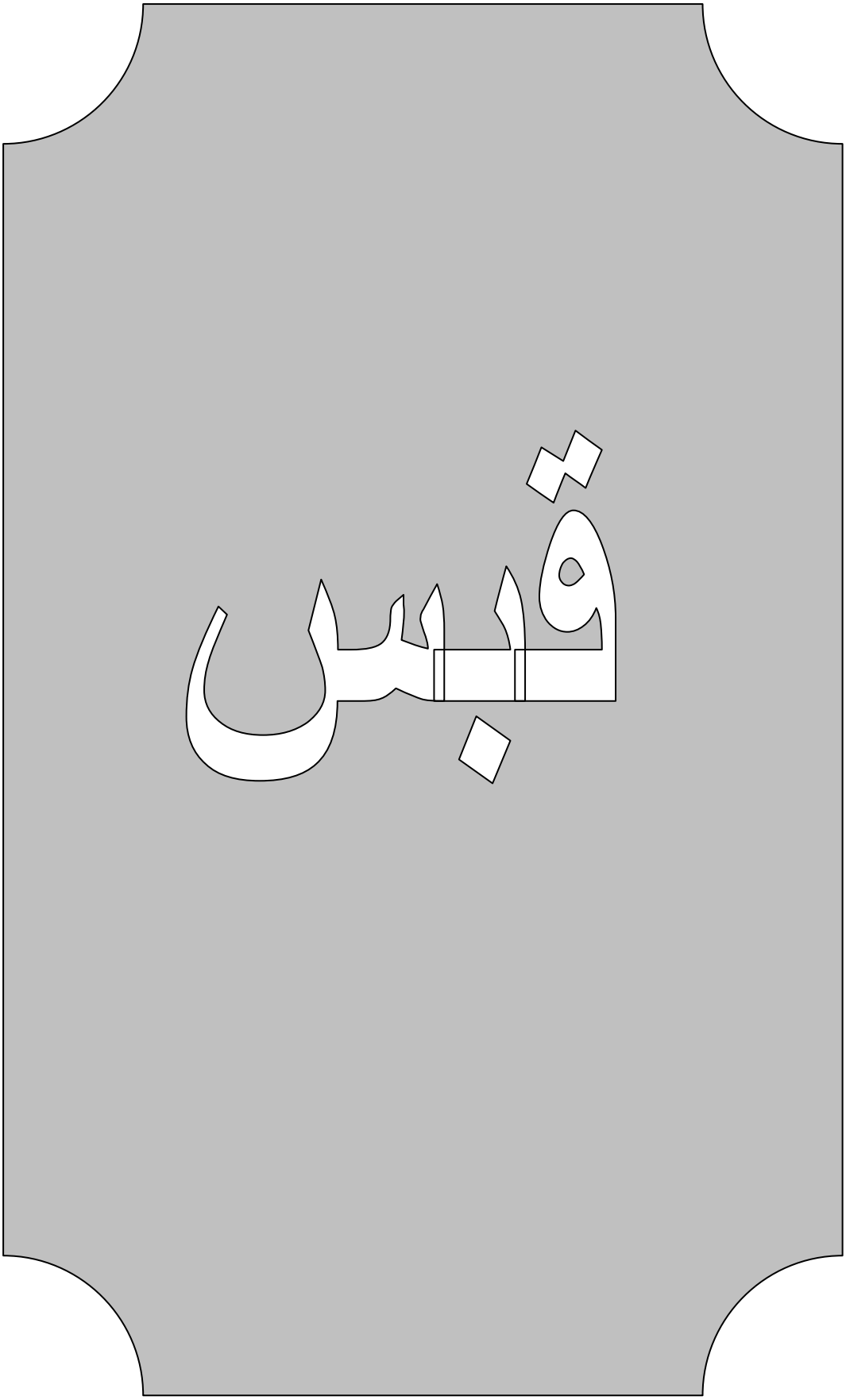
إلـــى المرأة الصامدة ، الزوجة العزيزة التي ضحت بكل اعتبار

إلـــى ابني محمّد النذير و بنتاي أسماء مجدى و مريم جليلة

أبـــنائي الذين نهلت منهم عصير العمل و بريق الأمل

كـــما أهدي هذا المجهود الفكري إلى جميع الجزائريين مهنيين

و نقابيين الذين ضحوا من أجل عزة الجزائر وكرامتها ورقيّها


قبس

قـــــبـــــس

بسم الله الرحمن الرحيم

" وعد الله الذين آمنوا منكم و عملوا الصالحات ليستخلفنّهم في الأرض "

(سورة النور ، الآية 55 ، المصحف الشريف)

أبارك في الناس أهل الطموح ،،،،، من يستلذ ركوب الخطر

و ألعن من لا يماشي الزمان ،،،،، و يقنع بالعيش عيش الحجر

(من ديوان أبي القاسم الشابي)

" إن عمالنا بفضل وعيهم أصبحوا رجالا أحرارا قادرين على الدفاع عن كرامتهم "

(حديث عيسات أيدير لجريدة لاكسيون التونسية في 12 مارس 1956)

اعملوا ، ناضلوا يا جنود العمل ،،،،، وحدوا ، جدّدوا يا وعود الأمل

(من أنشودة الاتحاد العام للعمال الجزائريين عام 1956)

" أحجموا عن عنف اليد و اللسان و القلب "

(مارتن لوثركينغ ، عن مجلة الدوحة ، ع.66 ، 1981)

©

تشكّرات

تشكّـــرات

أقدّم شكري الكبير و حمدي العميق إلى الله سبحانه و تعـــالـــــــــى الذي وهبني الصحة و الإرادة و المعرفة فمضيت برعايته قبـــالـــــــــة و إلى أستاذي المشرف الذي أحاطني بالعلم و التوجيه دلالـــــــــــة دون أن أنسى زملائي الأساتذة في بلعباس الشامخة على قمة تسالـــــة و إلى كل من مدّ لي يد العون و المساعدة لإنجاح مشروع الرســـالـــــة بفضل أهل العلم أقمت البرهان و تحدّيت الصعب و قهرت المـــحـــال إلى كل زملاء الأسرة الجامعية أرفع خالص تشكّراتي شموخ الجـــبـــــال

مذكرات

مختصرات

أولا : باللغة العربية

إ.د.ب.ج. : الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري
أ.و.ن.ج. : الاتحاد الولائي لنقابات عمالة الجزائر
إ.و.ن.و. : الاتحاد الولائي لنقابات عمالة وهران
إ.و.ن.ق. : الاتحاد الولائي لنقابات عمالة قسنطينة
إ.ع.ع.ج. : الاتحاد العام للعمال الجزائريين
إ.ع.ط.م.ج. : الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين
إ.ع.ت.ج. :الاتحاد العام للتجار الجزائريين
ب : باب
ج : جزء
ج.ت.و. : جبهة التحرير الوطني
ج.ع.م.ج : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
د.م.ج. : ديوان المطبوعات الجامعية
هـ : هكتار
هـ : تاريخ هجري
هكل : هكتولتر
و : ولد
ح.إ.ح.د. : حركة انتصار الحريات الديمقراطية
ح.و.ج. : الحركة الوطنية الجزائرية
ح.ش.ج. : حزب الشعب الجزائري
ح.ش.ج. : الحزب الشيوعي الجزائري
ح.ش.ف. : الحزب الشيوعي الفرنسي
ط. : طبعة
كلم : كيلومتر

ك.إ.ج. : الكشافة الإسلامية الجزائرية
ك.ع.ش. : الكونفيدرالية العامة للشغل
ك.ف.ع.م. : الكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين
ك.ع.ق.ع. : الكونفيدرالية العامة للقوى العاملة
لوص : مشتقة من اللفظة الفرنسية المختصرة (L'O.S.) ، و تعني المنظمة السرية الخاصة ، أو المنظمة العسكرية الخاصة
ل.ث.و.ع. : اللجنة الثورية للوحدة و العمل
م$^{(2)}$: متر مربع
م : تاريخ ميلادي
م : مليون
م.و.د.ت. : المركز الوطني الدراسات التاريخية
م.و.ك. : المؤسّسة الوطنية للكتاب
م.و.ف.م. : المؤسّسة الوطنية للفنون المطبعية
م.خ. : المنظمة الخاصة
م.ع.د.ن. : المؤسّسة العربية الدراسات و النشر
ن.ش.إ. : نجم شمال إفريقيا
ع : عدد
ف : فرنك
ص : صفحة
ص ص : من صفحة إلى صفحة
ق : قنطار
ق : قسم
ش.و.ن.ت. : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع
ت : توفي
تر : ترجمة

ثانيا: باللغة الفرنسية

A.C.B.S. : ARCHIVES (LES) DE LA COMMUNE DE BENI - SAF

A.E.M.A. : ASSOCIATION (L') DES EULEMAS MUSULMANS ALGERIENS

A.E.M.A.N. : ASSOCIATION (L') DES ETUDIANTS MUSULMANS D'AFRIQUE DU NORD

A.E.M.N.A. : ASSOCIATION (L') DES ETUDIANTS MUSULMANS NORD AFRICAINS

A.E.P. : AIX - EN-PROVENCE

A.I.A. : ATELIERS (LES) INDUSTRIELS DE L'AIR

A.F.A. : ASSEMBLEE (L')FINANCIERE ALGERIENNE

A.M.L. : AMIS (LES) DU MANIFESTE ET DE LA LIBERTE

C.A.O.M. : CENTRE (LE) D'ARCHIVES D'OUTRE – MER

C.A.S.S. : COMMISSION (LA) DES AFFAIRES SOCIALES ET SYNDICALES

C.C.S.C.A : COMITE (LE) DE COORDINATION DES SYNDICATS CONFEDERES D'ALGERIE

C.D.S.H. : CENTRE (LE) DE DOCUMENTATION DES SCIENCES HUMAINES

C.F.R.A. : CHEMINS (LES) DE FER SUR ROUTES D'ALGERIE

C.G.T.F.O. : CONFEDERATION (LA) GENERALE DU TRAVAIL FORCE OUVRIERE

C.G.T.U. : CONFEDERATION (LA) GENERALE DU TRAVAIL UNITAIRE

C.G.T. : CONFEDERATION (LA) GENERALE DU TRAVAIL

C.I.S.L. : CONFEDERATION (LA) INTERNATIONALE DES SYNDICATS LIBRES

C.N.E.H. : CENTRE (LE) NATIONAL D'ETUDES HISTORIQUES

C.N.R.S. : CENTRE (LE) NATIONAL DE RECHERCHE SCIENTIFIQUE

C.R.A.S.C. : CENTRE (LE) DE RECHERCHE EN ANTHROPOLOGIE SOCIALE ET CULTURELLE

C.R.U.A. : COMITE (LE) REVOLUTIONNAIRE D'UNITE ET D'ACTION

D.A.W.O. : DIRECTION (LA) D'ARCHIVES DE LA WILAYA D'ORAN

DEP. : DEPARTEMENT (LE)

DOC. : DOCTORAT (LE)

ED. : EDITION (L')

E.G.A. : ELECTRICITE (L') ET GAZ D'ALGERIE

E.N.A.L. ENTREPRISE (L') NATIONALE DU LIVRE

E.N.A. : ETOILE (L') NORD AFRICAINE

E.N.A.G. : ENTREPRISE (L') NATIONALE GENERALE DU LIVRE

F. A.D.R.L. : FRONT (LE) ALGERIEN POUR LA DEFENSE ET LE RESPECT DES LIBERTES

F.L.N. : FRONT (LE) DE LIBERATION NATIONALE

F.O. : FORCE (LA) OUVRIERE

F.P. : FONCTION (LA) PUBLIQUE

F.SM. : FEDERATION (LA) SYNDICALE MONDIALE

G.G.A. : GOUVERNEMENT (LE) GENERAL D'ALGERIE

G.P.R.A. : GOUVERNEMENT (LE) PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE

J.O.A. : JOURNAL (LE) OFFICIEL D'ALGERIE

J.O.R.F. : JOURNAL (LE) OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE

J.O.R.A.D.P. : JOURNAL (LE) OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

M.T.L.D. : MOUVEMENT (LE) DU TRIOMPHE ET DE LA LIBERTE

O.P.U. OFFICE (L') DE PUBLICATION UNIVERSITAIRE

O.N.S. : OFFICE (L') NATIONAL DES STATISTIQUES

O.S. : ORGANISATION (L') SECRETE

P.C.A. : PARTI (LE) COMMUNISTE ALGERIEN

P.P.A. : PARTI (LE) DU PEUPLE ALGERIEN

PREF. : PREFECTURE (LA)

P.R.I. : PARTI (LE) REPUBLICAIN INDEPENDANT

P.R.S. : PARTI (LE) DES RADICAUX SOCIALISTES

P.U.F. : PRESSE (LA) UNIVERSITAIRE DE FRANCE

P.T.T. : POSTE (LA) TELEGRAPHIE ET TELE COMUNICATION

REED. : REEDITION

R.G.R. : RASSEMBLEMENT (LE) DE LA GAUCHE REPUBLICAINE

R.H.M.C. : REVUE (LA) D'HISTOIRE MODERNE ET CONTEMPORAINE

S.A. : SYNDICATS (LES) AUTONOMES

S.A.R. : SECTEURS (LES) D'AMELIORATIONS RURALES

S.F.I.O. : SECTION (LA) FRANCAISE DE L'INTERNATIONALE OUVRIERE

S.L.N.A. : SERVICE (LE) DES LIAISONS NORD AFRICAINES

S.M.A. : SCOUT (LE) MUSULMAN ALGERIEN

S.N.E.D. : SOCIETE (LA) NATIONALE D'EDITION ET DE DIFFUSION

U.A.T.P.D. : UNION (L') ALGERIENNE DES TRAVAILLEURS DES PORTS ET DOCKS

U.D. : UNION (L') DEPARTEMENTALE

U.D.A. : UNION (L') DEPARTEMENTALE D'ALGER

U.D.C. : UNION (L') DEMOCRATIQUE COMMUNISTE

U.D.M.A. : UNION (L') DEMOCRATIQUE DU MANIFESTE ALGERIEN

U.D.S.A. : UNION (L') DEPARTEMENTALE DES SYNDICATS D'ALGER

U.D.S.C. : UNION (L') DEPARTEMENTALE DES SYNDICATS DE CONSTANTINE

U.D.S.O. : UNION (L') DEPARTEMENTALE DES SYNDICATS D'ORAN

U.F.A. : UNION (L') DES FEMMES ALGERIENNES

U.J.D.A. : UNION (L') DE LA JEUNESSE DEMOCRATIQUE ALGERIENNE

U.G.S.A. : UNION (L') GENERALE DES SYNDICATS ALGERIENS

U.G.T.A. : UNION (L') GENERALE DES TAVAILLEURS ALGERIENS

U.S.C.O. : UNION (L') DES SYNDICATS CONFEDERES D'ORAN

مقدمة

مقدمـــــــــة

الظاهرة الاستعمارية معضلة إنسانية ومأساة حضارية حلت بالمجتمعات المتخلفة و الشعوب المستضعفة ، تعرضت من خلالها تلك الأمم المهزومة إلى كل أنواع القهر و الاضطهاد و أشكال التفقير و التجهيل و أساليب التسلّط و السيطرة الوحشية بيد من حديد. وروّج دعاة الاستعمار الحديث و كبار ساسته في أوربا والغرب الرأسمالي بأن الاحتلال فتح جديد للبلدان الضعيفة لمسايرة الركب الحضاري الحديث ما يمكّنها من التعرّف على كل عوامل الرقي و الازدهار و يدفعها إلى النهوض والتقدم. تصدّر طليعة هذه المواقف المضلّلة جول فيري في فرنسا و ديسرائيلي في بريطانيا خلال القرن التاسع عشر . و زادت في دعم هذا الاتجاه السلطة البابوية في أوربا . الواقع التاريخي في إفريقيا و آسيا و في مناطق نفوذ أخرى من الكوكب الأرضي فنّد هذه المزاعم المشبوهة و أبطلها حيث تحوّلت الإرساليات المسيحية و المبادئ الحرة للثورة الفرنسية إلى مطية سياسية و آلية عملية في يد الرأسمالية الاستعمارية . و بهذا الشكل باتت المستعمرات ورشات للاستغلال و أسواق للربح و المصادرة و مراكز للنهب و الاستنزاف ، كقاعدة أمامية واسعة وركيزة أساسية للبورجوازية الرأسمالية .

كانت أولى ضحايا الاستعمار الأجنبي في الوطن العربي على سبيل المثال الجزائر سنة 1830 بعد نجاح الحملة العسكرية الفرنسية بقيادة دي بورمون حيث تمّ القضاء على الحكم العثماني و إنهاء السيادة في البلاد التي تحوّلت إلى أوّل مستعمرة فرنسية في شمال إفريقيا و أصبح الجزائريون أمام نصوص المنظومة التشريعية الفرنسية أهالي و رعايا نزعت منهم شروط المواطنة المشروعة و الرابطة التاريخية للوطن . هذا الإنسان الجزائري الوطني الضارب في جذور و أعماق التاريخ الأمازيغي النوميدي . الرجل الحرّ الصامد أمام قوة التسلّط و مرارة السيطرة ، لقد هبّ بعفوية نحو مدبح الحرية مقاوما بعزم شديد و نية خالصة لمجاهدة الغزو الأجنبي الفرنسي بكل ما يملك من إرادة و تحدّ و تضحية لتخليص البلد من قوات شارل العاشر.

بدأت ملحمة الكفاح المسلّح ضد العدو الغاصب في معركة ستاوالي في 19 جوان 1830 و تلتها مقاومة الأمير عبد القادر سنة 1832 و الحاج أحمد باي سنة 1834

و ثورة الزعاطشة سنة 1848 و فاطمة نسومر سنة 1857 و أولاد سيدي الشيخ سنة 1864 و الشيخ بوعمامة سنة 1881 . تواصلت المقاومة الشعبية المسلّحة ضدّ المحتل الغاشم بلا انقطاع إلى فجر القرن العشرين بقيام ثورتي الأوراس و الطوارق 1916 . لم تقف ردود الفعل الوطنية التحرّرية عند هذا الحدّ ، بل زادت من وهجها و نوّعت من أساليبها و برهن الجزائريون عن قوة صمودهم أمام السيطرة الاستعمارية الجائرة بآلياتها الوحشية و في مقدمتها قانون الأنديجينا و التشريعات العقارية المجحفة التي خدمت الاستيطان و ما رافقه من تفقير وتنصير و تجنيس . كل هذه الإجراءات التعسّفية للإدارة الكولونيالية لم تنل من عزيمة الجزائريين بل ضاعفت من إرادة كفاحهم لدرء الاحتلال الغاشم و إنقاذ السيادة المنتهكة. لقد كان من الواضح أن تتكيف الحركة الوطنية مع الواقع الاستعماري بجدّية و ذكاء فتغير من أسلوب تعاملها مع هذا الواقع المرّ و جاء هذا التحوّل الجديد من إخفاقات و إفرازات المقاومات الشعبية التي ميزها الكفاح التحرّري المسلّح . و بالتالي تولّدت إستراتيجية جديدة من ذلك الرصيد التحرّري الموروث ، تستند على نشاط سلمي تحرّري تحرّكه روح النضال و تضحيات المجتمع بكل شرائحه الاجتماعية و الثقافية و الإصلاحية و المطلبية.

إن المتتبع لمسيرة الحركة الوطنية الجزائرية بكل أطوارها و تحوّلاتها مند الغزو الفرنسي للجزائر 1830 إلى فجر الاستقلال 1962 ، سيكتشف رصيدا كبيرا و إرثا عظيما من ردود الفعل الوطنية صنع أحداثها و بطولاتها الشعب الجزائري التواق إلى الحرية و الحريص على استرجاع سيادته المغتصبة. و قد التقت تلك الردود حول غاية واحدة ألا و هي الكفاح من أجل التحرّر الوطني المنشود . لقد فرضت ظروف النظام الاستعماري على طبقات النخبة الوطنية و فئات المجتمع الجزائري مواصلة النضال التحرّري ليكون امتدادا طبيعيا للمقاومات الشعبية التي أخفقت في تحرير الوطن لكنها غذت المجتمع بالقيم الوطنية و الروح النضالية ممّا أغدق الحركة الوطنية بالإرادة الفولاذية العازمة على الانعتاق و تخليص البلاد من الحكم الأجنبي الفرنسي . يستحيل الفصل بين كل روافد الحركة الوطنية التي شق مجراها و عبّد مسعاها و حدّد مرماها الشعب الجزائري طوال العهد الاستدماري . فالكفاح المسلح

الذي ولد من رحم المقاومات الشعبية مند الغزو الفرنسي إلى مطلع القرن الماضي أبرزت تلك الملحمات البطولية عفوية النضال الوطني و التفاني من أجل الكرامة و السيادة و المثل الحرة لدى الجزائريين و هو الوجدان الجماعي الذي أوقد في الأمة ضميرها الأخلاقي و وضعها وجها لوجه أمام جدار الحرية . إنه الشعور الوطني الذي لا يعرف التردّد و التشكّك و لا الانتظار غير قابل للرهان و المساومة ، فكان القوة المحرّكة للمواجهة الاستعمارية على مدى عقود متتالية تزحزح على إثرها الحلم الفرنسي التوسعي في شمال إفريقيا على العموم و الجزائر على وجه الخصوص. و إن تجلّى الأمر في بقاء الاحتلال بعد المقاومة ، فإن فلسفة الكفاح نهلت من مشارب تلك المقاومة و مبادئها الحرّة و دفعت المجتمع الجزائري بقوّة واستمرار إلى ضرورة مواكبة التاريخ نحو رسم آفاق جديدة و أشواق وليدة للحرية و التنمية .

بات من اللازم على الحركة الوطنية الجزائرية المضي نحو طريق الفداء لاستكمال مسيرة التحرّر التي أوقد لهيبها الأمير و نسومر و بوعمامة و غيرهم من الأمجاد الخالدين . شهد مطلع القرن العشرين ردّا وطنيا على النظام الاستعماري لم يكن فقط بديلا للمقاومة المسلّحة فحسب بل جاء ليدشن مرحلة حاسمة و محطة جديدة أغنت تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية بفكر تحرّري متجدّد وليد متغيرات الوضع العام السائد في المستعمرة و الجو الدولي الجديد الذي تحكمه عصبة الأمم مند 1920 ومنظمة الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و زخم تحوّلاتها المتسارعة.

إن متغيرات الإدارة الكولونيالية و إفرازاتها المتوالية على الجزائريين خاصة بعد مجيء الجمهورية الفرنسية الثالثة ضاعفت من معاناة المجتمع الأهلي لأن تداعيات سياسة الجمهوريين الجدد كانت أقوى على السكان المحلّيين بما رافقها من التزام صارم في تطبيق قانون الأهالي ا(Code de l'indigénat) و ما تبعه من مصادرات للأملاك حسب قانون فارنيي (La loi Warnier) و مخططات التفقير و التنصير و التجهيل التي استهدفت اجتثاث ثوابت المجتمع و مكوّنات هويته التاريخية العربية الإسلامية . في الوقت الذي كانت فيه المقاومة على أشدّها مدة أربعين سنة من الاحتلال كان الاحتلال يعمل بلا هوادة على تدمير البنية التحتية للسكان ، كما حاولت فرنسا تغطية

نكسة الألزاس و اللورين بعد الحرب السبعينية ضد بروسيا و في نفس الوقت سعيها الدؤوب لكسب التحدّيات الكبرى المتحكّمة في سياسة التنافس الاستعماري الأوربي على العموم و الرأسمالية التوسّعية البريطانية على الخصوص . و لكن عناصر النخبة الوطنية مع تعدّد أطيافها سواء تعلّق الشأن بالمحافظين أو المجدّدين أدركت بوعيها الثاقب مدى خطورة السيطرة الكولونيالية اللاإنسانية و تداعياتها الرهيبة على الأمة الجزائرية . ولذا كان من الواجب مواكبة مسيرة النضال الوطني وفاء لروح المقاومة . استنادا إلى الرؤية التحرّرية في نظر زعماء الحركة الوطنية أطلق الجزائريون نهضتهم الاجتماعية السلمية بحثا عن المساواة و العدالة الاجتماعية و حقهم الطبيعي المشروع في الحرية و السيادة و الرقي . نهضة سياسية و فكرية و حضارية سندها الكفاح الاجتماعي و سلاحها الأسلوب السلمي ، حملت رسالتها الوطنية الشرائح الاجتماعية الواعية و النخبة المثقفة من سياسيين و مصلحين و نقابيين جزائريين .

بدأت ملامح هذه النهضة التحرّرية بنشاط الحركة الصوفية حيث قامت الزوايا بدور عظيم في تغذية الوجدان الوطني ، و حث الجماهير على مقاومة مخطّطات التجهيل و التنصير و أشكال الاستبداد . لقد شكلت الزوايا بحق بطون المقاومة و مهد الكفاح المسلّح خلال القرن التاسع عشر. و التاريخ سجل لها أنها ظلّت وقود النضال الوطني حيث أشعلت الزاوية القادرية فتيل مقاومة الأمير في منطقة معسكر و الطريقة الرحمانية التي فجرت ثورة المقراني . و عندما تفطن الاحتلال لدورها الوطني هبّ قادته مسرعين إلى النيل من شيوخ الزوايا و دعاة الجهاد إمّا بالإبعاد أو الإعدام . تعرّضت الحركة الصوفية لكلّ أشكال التعذيب و الاضطهاد أحيانا و مختلف أساليب التضليل و التزييف بتنصيب أئمة مشبوهين و تشييد أضرحة مضلّلة بهدف تشويه الرسالة الروحية و السياسية في أعين الأهالي و المعمّرين على حدّ السواء . و الغاية من وراء هذه الحملة المسعورة الإطاحة بقدسية الإسلام و إحباط أحقية الجزائريين في الانعتاق من جهة ، و إطفاء لهب المقاومة من جهة أخرى . فالمواجهة لا بد أن تصمد حتى يتم القضاء على النظام الاستعماري و لا يتأتى ذلك إلا باسترجاع السيادة الوطنية و الاستقلال الكامل للبلاد . هذا الشعور القومي التحرّري آمنت به

أجيال المقاومات الشعبية ، وبات مبدأ وطنيا راسخا يشغل ضمير الأمة الجزائرية . غيرت الحركة الوطنية من إستراتيجية النضال و أبدعت أسلوبا جديدا يقوم على الكفاح السلمي . أخذ العمل السلمي مجراه و تشعبت أشكاله و نال السبق النشاط السياسي من قبل الأحزاب الوطنية مثل حركة الشبان الجزائريين التي أسسها الأمير خالد بن الهاشمي سنة 1923 و نجم شمال إفريقيا (E.N.A) الذي أنشئ بفرنسا سنة 1926 من طرف عمال المغرب العربي . تمكّن مصالي الحاج من تشكيل حزب الشعب الجزائري (P.P.A) سليل نجم شمال إفريقيا ذي الاتجاه الاستقلالي و الذي أخذ اسمه الجديد نهاية الحرب العالمية الثانية ليتحوّل إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D) سنة 1946 ، و قام فرحات عباس بتشكيل الاتحاد الشعبي الجزائري (U.P.A) خلال سنة 1938 مدافعا عن أطروحة الإدماج داخل الفيدرالية الفرنسية . و في سنة 1946 أسس عباس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (U.D.M.A) حاملا بعزم نفس التصوّر بعد خيبة آماله في مشروع رابطة أحباب البيان و الحرية (A.M.L) التي تأسست في 14 مارس 1944 و قيام فرنسا بمجزرة الثامن ماي الرهيبة 1945 و ظهر التيار الإصلاحي و التربوي تتزعمه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي أنشئت في 5 ماي 1931 يترأسها الشيخ عبد الحميد بن باديس و نائبه الشيخ محمد البشير الإبراهيمي ، و ظهور الحركة الكشفية (S.M.A) سنة 1937 بزعامة محمد بوراس الذي اغتالته اليد الاستعمارية سنة 1941 . واكب التيار الوطني الاتجاه الثوري المتمثل في الحزب الشيوعي الجزائري الذي تأسّس في 17 أكتوبر 1936 يترأسه عمّار أوزقان . حملت هذه التيارات السياسية و الإصلاحية المطالب الوطنية و انشغالات المجتمع الجزائري حسب الرؤية الأيديولوجية لكل اتجاه بغاية معالجة المعضلة الاستعمارية في الجزائر . طالب البعض بالمساواة في ظلّ السيادة الفرنسية و يتقاسم هذا الرأي الادماجيون و الشيوعيون على حدّ السواء . و صمّم الاستقلاليون على إتباع فلسفة تحرير البلاد من الاستعمار و أن مسعى السيادة عامل كفيل لتجسيد مبدأ المساواة و الرخاء و التنمية للجزائريين . دافع مصالي الحاج على فلسفته التحرّرية داخل حزب الشعب الجزائري و حركة الانتصار بدون أية مساومة . و اقتنع العلماء

و الكشفيون بتعبئة فئات المجتمع و توعيته و تحصينه من سياسة التغريب و الذوبان التي يمارسها الاستيطان الأوربي و النظام الاستعماري ، كما التزمت جمعية العلماء و الكشافة الإسلامية الجزائرية بصيانة مقوّمات المجتمع و ثوابت الأمة الجزائرية العربية المسلمة. تلك هي مبادئ و مثل الحركة الوطنية الجزائرية و بعدها التحرّري.

إن التحوّلات الحاسمة التي عرفتها الحركة الوطنية الجزائرية مند مطلع القرن العشرين إلى فترة الخمسينيات كانت بحق منعطفا تاريخيا أثبت من خلاله الجزائريون عن نضجهم السياسي و شعورهم التحرّري الضروريين لمكافحة السيطرة الأجنبية . من أجل هذا الغرض انضمت أغلبية الشرائح الاجتماعية من و فلاحين و حرفيين و مثقفين إلى الحياة النضالية مشكّلة قواعد شعبية للأحزاب السياسية و الجمعيات المدنية والإصلاحية . ارتفعت ردود الفعل الوطنية السلمية مطالبة بالحقوق المشروعة و رفع سياسة التضييق عن الأهالي و محو أساليب التمايز الاجتماعي الممارسة من قبل الإدارة الفرنسية و إلغاء قوانين الأنديجينا و الإصرار على مبدأ المساواة و الاستقلال . نتج عن التطوّر النوعي لفئات المجتمع الجزائري الذي أدرك فعلا خفايا الحكم الاستعماري و نواياه المختلفة ولادة نخب واعية تولّت احتضان القضية الوطنية و وسّعت محيط النضال القومي و نقلته الجماهير إلى عدّة مستويات منها السياسية و المدنية و النقابية ، حيث برزت فعاليات جزائرية آمنت بالمطالب الوطنية أمثال الأمير خالد و فرحات عباس و مصالي الحاج وعبد الحميد بن باديس و بن علي بوقرط و عيسات إدير وغيرهم من الأبطال الخالدين في ذاكرة الأمة . و في خضم هذا النشاط التحرري المتزايد برز العمل المطلبي الذي فرض نفسه في الساحة الاجتماعية و ألقى بضلاله على الحياة السياسية و أصبح محلّ إلهام لدى الأحزاب الوطنية و الأوربية . إنه النضال النقابي العمالي بكل معانيه و مساعيه و الذي يعدّ القوى المحرّكة للكفاح الاجتماعي و النشاط السلمي المناهض للنظام و الرأسمالية الفرنسية المستغلّة للطاقات البشرية الجزائرية و المبتزة للموارد الطبيعية الوطنية .

لم تعرف الجزائر حق التمدّن و لا إمكانيات المشاركة في أي مشروع حضاري لأن الاستعمار حوّل مباشرة الجزائر إلى قاعدة اقتصادية و سوق تجارية تخدم أهداف

الرأسمالية الكولونيالية . أصبح المستوطنون ملاك و أصحاب شركات الاستثمار و وضعت الطاقات البشرية الجزائرية رهن الاستغلال لأن اليد العاملة الأهلية في يد الشركات الاحتكارية العمومية منها و الخاصة أيضا التي نقل أصحابها استثماراتهم إلى المراكز الاستيطانية . تمّ توظيف معظم القوى المحلّية العاطلة في مناجم الحديد و الفوسفات و مزارع الكروم و في مشاريع مدّ سكك الحديد و إنشاء موانئ الصيد البحري و التصدير من القالة إلى الغزوات . سيطر الكولون على إنتاج الكروم و الثروة السمكية. تشكّلت مع امتداد عمرالاحتلال طبقة غنية من المعمّرين تتحكّم في ثروات المستعمرة تمارس النهب المنظم لخيرات الجزائر ، ممّا سمح لها من فرض نفسها كطرف فعلي في العملية الاقتصادية و السياسية خاصة بعد تأسيس المندوبات المالية سنة 1900 . ظلّت تدير شؤون المستعمرة بالتحالف مع الحكومة العامة بالجزائر إلى غاية اندلاع الثورة المسلّحة المجيدة في غرّة فاتح نوفمبر سنة 1954 . أفرزت السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للرأسمالية الفرنسية في الجزائر صراعا طبقيا قوامه التمايز الاجتماعي بين فئتين متناقضتين الأقلية الأوربية و الأهالي . نتج عنه استغلال فاحش للعمالة المحلّية و اليد العاملة الأجنبية في ظلّ استعمار استيطاني متواصل يضمن مصالح اقتصاد المترو بول . خلال هذه المرحلة انتعش التراكم الرأسمالي و اتسعت دائرة التفاوت الاجتماعي و لم ينج العمال الجزائريون الذين هم أكبر الضحايا من ريع و نهم البورجوازية الكولونيالية . الأعمال الشاقة و الأجور الواطئة و ظروف العمل الصعبة ، كلّ هذه الأوضاع المنافية للكرامة الإنسانية نالت من نصيب الجزائريين ، و ما زادهم معاناة أن العامل الأهلي وجد نفسه بين فكّي كمّاشة ، قانون الأنديجينا من جهة و ذهنية الإقصاء و التهميش المفروضة عليهم من قبل مختلف أجهزة إدارة الحكومة العامة من جهة أخرى . هجرة الجزائريين إلى أوربا و بالأخص فرنسا و تأثرهم بمبادئ الثورة البلشفية المناهضة للامبريالية و الحركات النقابية و الأمميات الشيوعية المناوئة للرأسمالية الاستعمارية ، نمّت في كيانهم الروحي الثقافة العمالية المطلبية . كما مكّنهم احتكاكهم الدائم بالعمال الأجانب و بقياداتهم النقابية و نشاطهم السياسي داخل النجم

من تشكّل لديهم وعي مطلبي جماعي . تحوّل المهجر إلى أول مدرسة نضالية سمحت بتشكيل فعاليات و كفاءات عمالية كانت النواة في نشأة نخبة سياسية و نقابية .

بعد عودة شرائح البلوريتاريا (PROLETARIAT) إلى أرض الوطن و مع امتداد العمل النقابي الفرنسي إلى المستعمرة من طرف النقابتين الفرنسيتين الاتحادية العامة للشغل (C.G.T) و الاتحادية العامة للعمل الموحد (C.G.T.U) ، ساهمت كل هذه العوامل في غرس و تنمية بذور النقابية الجزائرية و بالتالي انتعاش الثقافة المطلبية و ترسيخها في الوسط العمالي و تعميقها في ضمير الجماهير الكادحة ، ثقافة تتغذى من الكفاح الاجتماعي و النضال السلمي المطلبي لدى الحركة النقابية التي اتخذت من أسلوب الاحتجاج و الإضراب و التظاهر وسائل مسالمة مشروعة لخوض رهان المطالب و كسر جدران المصاعب . بدأ الجزائريون يهتمّون بالعمل النقابي في أواخر القرن التاسع عشر عندما تشكّلت أوّل نقابة تمثل عمال المطابع بقسنطينة عام 1884 كما سمح تواجد النقابات الفرنسية في الجزائر بتمكين الجزائريين من الانخراط في العمل النقابي للمطالبة بحقوقهم ، لأن قانون الأنديجينا منعهم من ممارسة حقهم النقابي و لم يسمح لهم البتة بتأسيس نقابات مستقلّة تتكفل بطرح مطالبهم .

يحتل **النشاط المطلبي** في نظرنا فضاء واسعا يتميز عن بقية فضاءات الحركة الوطنية الجزائرية انبثقت عنه نضالات صمود و تحدّ و تضحيات لا تقاس بثمن خصّت الشغيلة الجزائرية بكل شرائحها الاجتماعية و أوساطها المهنية و الحرفية . و الأكيد أن العمال الجزائريون سايروا بالتزام و إخلاص ركب التيار الوطني التحرّري من خلال مشاركتهم في النشاط المطلبي داخل النقابات الفرنسية التي كانت لها فروع في الجزائر المحتلة و نخص بالذكر الكونفيدرالية العامة للشغل ذات التوجه الاشتراكي و الكونفيدرالية العامة للعمل الموحد ذات التوجه الشيوعي . استطاع هؤلاء العمال طرح قضاياهم المهنية و الاجتماعية داخل الاتحادات النقابية المحلية و الولائية و رفع مطالبهم و انشغالا تهم عن طريق ممثليهم النقابيين إلى الإدارة الاستعمارية و البورجوازية الكولونيالية الفرنسية المتسيدة في الثروات الوطنية البشرية منها و المادية. ظلّت النقابات الفرنسية تتنافس و تتسابق على ضمّ

العمال الجزائريين إلى صفها لأن **قانون الأهالي** الصادر سنة 1873 منع الجزائريين من ممارسة حقهم النقابي و لم يسمح لهم بتأسيس نقابات جزائرية مستقلّة كما أشرنا سابقا.

نهل الجزائريون من عملهم النقابي المستمر تجربة رائدة مكّنتهم من إثراء رصيد الحركة الوطنية بنشاطهم السلمي المطلبي ، و تزويد الأحزاب الجزائرية بالأطر الوطنية الكفأة من أمثال **بن علي بوقرط** و **قدور بلقايم** و من طينة **حاج علي عبد القادر** و**محمد بلعربي** و من وزن **مصالي الحاج** و**عيسات إيدير** مشكاة المطلبية الجزائرية الحديثة .

ركّزنا في بحثنا على هذا الجانب المنوط بأداء النقابية الجزائرية و حصرناه بين سنتي 1946 و 1956 و ذلك لعدّة أسباب ، أهمها إفرازات الحرب العالمية الثانية و تأثير موازين القوى على الدولة الفرنسية و فشل مخطّطات الاستبداد الاستعماري وتطوّر الوعي الوطني التحرّري عند الجزائريين الذي توّج باشتعال لهيب **الثورة التحريرية** المجيدة في غرّة الفاتح نوفمبر 1954 التي كسّرت شوكة الاحتلال و السيطرة الأجنبية .

و من أجل تسليط المزيد من الضوء على هذا الجانب ، حاولنا إبراز دور النقابيين الجزائريين في بعث مسيرة الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية و كذا مساهمتهم في دعم الكفاح المسلّح و استمرار يته ، آخذين بعين الاعتبار نشاطات و مجهودات الأطر النقابية الجزائرية المنضوية تحت التنظيمات النقابية الفرنسية . كما ركزنا أيضا على المؤازرة البطولية والتاريخية للعمال الجزائريين بواسطة **ممثليهم النقابيين** الذين أسهموا بحق في توعية المجتمع الجزائري و تعبئة شرائحه الاجتماعية من فئات نشيطة و عاطلة وذلك لفائدة دعم القضية الوطنية و كشف نوايا الاحتلال .

يبدو لنا تناول مثل هذه المواضيع الاجتماعية قليل بالنظر إلى القضايا الاقتصادية و المسائل السياسية و الثقافية التي نالت رصيدا متميزا من الاهتمام و العناية بالنسبة لتاريخ الحركة الوطنية . فمعظم الدراسات التي ظهرت إلى الوجود عالجت الجوانب السياسية و الاقتصادية كالأحزاب الوطنية و متطلّبات التراكم الرأسمالي الكولونيالي و قضايا الاستيطان الأوربي و العقار الفلاحي و ما إلى ذلك . أما الحركة الاجتماعية و المقاومة السلمية من قبل الشرائح المهنية و الفئات النشيطة ، لها هي الأخرى ميزتها و عمقها في تنمية و بلورة فلسفة التحرّر رفقة المكوّنات الأخرى داخل الحركة الوطنية

الجزائرية. الموضوع الذي حضي به بحثنا يندرج ضمن حيوية النضال الوطني و يدخل في إطار تنوّع ديناميكية الكفاح التحرّري السلمي المطلبي الذي أغنى هو الآخر بعطاءاته و فضاءاته أدبيات و مجريات و مقتضيات الحركة الوطنية الجزائرية . و الفترة الزمنية التي حدّدنا فيها دراستنا تمتدّ من سنة 1946 و تنتهي سنة 1956 . تمثل هذه المرحلة التاريخية في تقديرنا محطّة حاسمة و تطوّرا نوعيا في مسار الحركة الوطنية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و ما رافقها من تحوّلات دولية و محلية ألقت بضلالها بشكل عام على الوضع في الجزائر و على طبيعة شرائح المجتمع الجزائري بشكل خاص . حصرنا موضوع دراستنا بين سنتين محوريتين ، سنة 1946 و 1956 بمثابة المحدّدات المعلمية للبحث . تتجلّى دواعي اختيار سنة 1946 في مساعي فرنسا محو آثار مجازر الثامن ماي بانتهاجها سياسة التهدئة لتمتصّ غضب الجزائريين و ذلك بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين و رفع الحضر عن النشاط الحزبي و الصحفي بإصدارها مرسوم 9 مارس 1946 الذي يصبّ في هذا الاتجاه . أمّا سنة 1956 فإنها محطّة تاريخية حاسمة في تاريخ الحركة الوطنية لكونها تعكس بحق قوة تحدّ للثورة التحريرية المجيدة للقمع الاستعماري بجميع أشكاله و التي أشرفت على استكمال سنتها الثانية محبطة خطّة روبير لاكوست المزعومة ، صاحب أسطورة " إنّ التمرّد يعيش ربعه الأخير ". كما تكشف هذه السنة أيضا التحام العمال بالثورة المسلّحة بقرارهم التاريخي في 24 فيفري 1956 تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين (U.G.T.A) الذي كان سندا عماليا شعبيا و نقابيا لملحمة نوفمبر الخالدة .

يأتي عملنا في إطار الاهتمامات العلمية التاريخية المنوطة بالتاريخ الوطني الاجتماعي يبحث و يتعمّق في أصول الظاهرة الاجتماعية و إفرازاتها على تطوّر القضية الوطنية . إن التاريخ الوطني عموما ، و تاريخ الحركة الوطنية خصوصا لم تصنع محطّاته الحاسمة بكلّ ظواهرها و عوارضها أجيال محدّدة و لا مقاومات معينة و لا حركات متخصّصة فحسب ، بل حصيلة أمة و نتاج شعب و معركة مجتمع تفاعلت و تضافرت جهود الجميع مع حركة التاريخ بحلوه و مرّه ، و ذلك تجاوبا و تلاحما مع مقتضيات العصر و جدلية الحضارة الإنسانية الحديثة .

من هذا المنطلق ، يصبح محصول الحركة الوطنية بكلّ أطوارها تراثا تاريخيا جزائريا مشتركا ، ساهمت في إنضاجه و إنتاجه كل المكوّنات الوطنية بما فيها النقابية الجزائرية ، و التي تعدّ في رأينا الحركة الرائدة في مسيرة الكفاح السلمي الاجتماعي . لعلّ ما يمكن قوله في هذا الشأن ، أن البنية الاجتماعية و التركيبة البشرية للمجتمع الجزائري في العهد الكولونيالي ، تكتسي دراسته أدق مقياس و أصدق إحساس لكشف مرارّة الرأسمالية الفرنسية و أنظمتها الاستبدادية و معاملتها الوحشية للجزائريين . معاملة لن تخرج عن دائرة الاستغلال و المفاضلة العرقية بين العنصرين الأوربي و الأهلي . إنه بكلّ بساطة الأسلوب الاستعماري المسلّط بالخصوص على الفئات النشيطة لا سيما العمال الجزائريين في الزراعة و سكّة الحديد و المناجم و الموانئ ، الذين هم ضحايا هذا النظام الجائر بسبب هضم الحقوق و خنق الحريات و تكريس منطق التمايز الاجتماعي . و لذلك ستكون هذه الأوضاع المزرية دافعا قويا للمواجهة الاستعمارية على مستوى الحركة النقابية و الحزبية و المشاركة في الثورة التحريرية المسلّحة . و في هذا الصدد نخص بالتحديد الحركة العمّالية و إسهاماتها في إنضاج الجهد الوطني التحرّري من خلال العمل النقابي وعلاقته بحركة التحرير الجزائرية سواء تعلّق الأمر بالنضال السلمي في شكله المطلبي أو العمل المسلح في شكله الثوري الاستقلالي . أمّا الأهداف التي سطّرناها للموضوع و نتوخى إنجازها في دراستنا ، فإنّها تتمثل في اكتشاف أهمّية النقابية الوطنية من ناحية ، و التعرّف على مكانة العمال الجزائريين ضمن محطّات كفاحهم الاجتماعي المطلبي كرافد من روافد نشاط الحركة الوطنية الجزائرية ما بين سنة 1946 إلى غاية سنة 1956 وبالأخص مساهمة النقابية الجزائرية خلال هذه الفترة بكفاحها الاجتماعي التحرّري في المسيرة الوطنية ومحاولة فهم عمقها النضالي و مغزاها التاريخي و بالتالي اكتشاف أسباب وأبعاد ذلك التحوّل النوعي للنقابية الجزائرية من مرحلة النضال السلمي المطلبي إلى مرحلة الكفاح التحرّري المسلح مع التركيز على دور النقابية الجزائرية في تعبئة القوى الاجتماعية و توعية الفئات النشيطة و تحويلها إلى طاقة حية فاعلة محرّكة و مفجرة للغضب الشعبي و صانعة للتحدّي الجماهيري من أجل كسر نظام المستعمر باعتباره معضلة السيادة

الوطنية و الكرامة العمالية و الحضارة الإنسانية . و لذا ، فقد تغذت الحركة الوطنية و الثورة التحريرية بالجهد العمالي و السند النقابي الذي تحققت معجزته بشكل مثير للفخر و الاعتزاز في استجابة العمال الجزائريين لنداء أول نوفمبر و الحدث التاريخي العظيم الذي تولّد عنه تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 . أدّت هذه الظاهرة التاريخية إلى ميلاد أوّل نقابة جزائرية مستقلّة حملت على عاتقها بأمانة و إخلاص انشغالات الثورة بآمالها و ألامها إلى غاية الانتصار و الاستقلال .

بغرض تحقيق غاية الموضوع ، وضعنا خطة تحتوي على قسمين و ستة فصول يتناول القسم الأول العمل النقابي الجزائري و دوره في النضال الوطني ما بين 1946 إلى 1950 يمتدّ على ثلاثة فصول ، يهتم الفصل الأول بالمنطلقات التحرّرية للنقابية الجزائرية في نفس الفترة ، مركّزين في ذلك على محاور رأيناها في غاية الأهمية تتمثل في استثمار التجربة النجمية و تفعيلها ، و استفادة العمال الجزائريين الفعلية من الحركة الراديكالية الثورية ، ثمّ التطرّق إلى إبراز دور الخطاب النقابي في تجنيد العمال الجزائريين . الفصل الثاني نناقش فيه مواجهة النقابيين الجزائريين للكولونيالية بتناول آليات و متطلّبات صيانة كرامة الشغيلة بالولوج إلى عمق العلاقة المتنامية بين الإرادة الحزبية و القاعدة النقابية . يهتم الفصل الثالث بالدفاع عن مكوّنات الهوية الوطنية مع التركيز على محاولات النقابيين الجزائريين استرجاع حق الكرامة المهضوم لفائدة الشرائح الاجتماعية في ظلّ استمرار النظام الاستعماري و تداعياته على المجتمع الجزائري . يعالج القسم الثاني من البحث مسألة النقابيين الجزائريين و مسيرة التحرّر الوطني ما بين سنتي 1951 و 1956 على مدى ثلاثة فصول من الجهد والتحليل. يتناول الفصل الأوّل إستراتيجية التحرّرالوطني لدى النقابيين الجزائريين خلال الفترة المذكورة حيث يعالج المحور الأوّل إسهامات العمال الجزائريين ميدانيا في النشاط السياسي الوطني . بينما يناقش المحور الثاني انتقاد الرأسمالية الاستعمارية ، في حين ركّز المحور الأخير على أهمية النضال العمالي بشقيه المطلبي و الحزبي من أجل انتزاع السيادة الوطنية . عني الفصل الثاني بتحوّل النقابية الجزائرية من حركة مطلبية إلى حركة استقلالية بأسلوب منهجي متدرّج ركّزنا في المحور الأوّل على كشف

مخطّطات المستعمر. انصب المحور الثاني على دور العمال و النقابيين و تضحياتهم الغالية من أجل تحقيق الاستقلالية النقابية الوطنية . نعالج في المحور الأخير تأسيس المركزية النقابية و دورها في مسيرة الثورة التحريرية و بلورة آفاق السيادة الوطنية في إطار مشروع الاستقلال الوطني للجزائرالمكافحة للامبريالية الرأسمالية الاستعمارية . أمّا الفصل الثالث من القسم الثاني اهتم بالنقابيين الجزائريين و إسهاماتهم في تجسيد المشروع الوطني التحرّري من خلال تناول المحور الأوّل و الذي ضمناه تعبئة الشرائح الاجتماعية الوطنية لهذه الغرض . و في المحور الثاني نناقش فيه توسيع المقاومة الوطنية المسلّحة . أما المحور الأخير فقد خصصناه لجهود و تضحيات النقابيين الجزائريين و الفئات العمالية و الاجتماعية الرامية إلى إفشال الكمين الاستعماري بغاية تقوية شوكة الثورة و إعطائها المزيد من المساندة الشعبية و تعبيد مسارها نحو طريق الحرية . هذا و تندرج الخاتمة كخلاصة لموضوع بحثنا و غايته المنشودة بحيث تتضمن النتائج و الأبعاد المتوصل إلى تحقيقها و هنا يكمن منتهى و مبتغى دراستنا التاريخية للنقابية الجزائرية و دورها في مسيرة التحرّر الوطني ضمن المرحلة التاريخية المحدّدة . سعيا إلى تحقيق غاية الموضوع و أبعاده العلمية المختلفة ، رعينا في عملنا مند البداية إلى نهايته منهجية بحث تقوم و تستند على الطريقة التاريخية مدعّمة بمناهج متنوعة ، من ضمنها المنهج الحفري و الوصفي في بعض محطات البحث و المنهج الحولي و منهج المقارنة و الإحصاء في محطات أخرى و ذلك حسب أهمية الموضوع و مقتضياته العلمية و التاريخية . إن الفترة التاريخية التي حدّدنا فيها الإطار الزمني لموضوع بحثنا و الممتدة من سنة 1946 إلى غاية سنة 1956 تشكّل في نظرنا منعطفات تاريخية حاسمة يجب الوقوف عندها بقسط من الوعي و التروّ و بقدر أوفر من البحث و التأمّل و التساؤل و الدراسة لأن هذه الفترة بالذات عرفت فيها الجزائر تحوّلات سياسية و اقتصادية و اجتماعية لافتة للنظر جديرة بالاهتمام . و يتعلّق الأمر في الأساس بالجانب الاجتماعي من تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، و بالخصوص نشاط العمال الجزائريين و كفاحهم السلمي التحرّري على الجبهتين ، الجبهة العمالية المطلبية للنقابية الجزائرية من ناحية ، و الجبهة العمالية السياسية المواكبة للأحزاب

الوطنية من ناحية أخرى و مدى تأثير الجبهتين في بعث النضال التحرّري و في تفجير الكفاح المسلّح إلى الولادة التاريخية للمركزية النقابية الجزائرية المستقلّة سنة 1956 .

الظاهر أن مثل هذه القضايا الاجتماعية ذات الصلة الوثقى بنشاط العمال و نضال النقابيين الجزائريين لم يخض فيها الكثير من الباحثين و المختصّين ليؤرخوا للجانب الاجتماعي من تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية . لقد ورد القليل من تلك الدراسات و التي مسّت محطات محدّدة ما بين الحربين أو بعدها سواء كان ذلك باللغتين الفرنسية أو العربية . و من أهم الدراسات التي خصّت هذا الحقل ، تأتي أعمال روني غاليسو (René Galissot) في طليعة هذه الدراسات و كلود ليازو (Claude Liazu) و جورج لوفران (George Lefranc) و شارل روبير أجيرون (Charles Robert Agéron) و أندري نوشي André (Nouchi) و غيرها من المؤلّفات الفرنسية ، و يلتحق بهذا الجانب أيضا الأعمال التي أنتجها الباحثون و المؤرخون الجزائريون باللغتين الفرنسية مثل أحمد عبيد و نورة شاوية بن علاق و الرجل التاريخي النقابي بوعلام بورويبة و الدراسات باللغة الوطنية كمؤلّفات عبد القادر جغلول و فؤاد سوفي و مقالات إبراهيم مهديد و أبو القاسم سعد الله وطاهر بن عيشة و غيرهم. و لكن هذه الدراسات في تقديرنا تطرقت لبعض الجوانب المهمة خلال فترات معينة لم تتعدّ مرحلة اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية سنة 1954 . نحاول في دراستنا أن نفتح مرحلة حاسمة من التاريخ الاجتماعي للجزائر الحديثة و المعاصرة ، مع التركيز على جدلية التفاعل العضوي بين النشاط العمالي و الأداء النقابي و دورهما في تنمية و تطوّر المسيرة العمالية النضالية من حركة نقابية سلمية إلى حركة وطنية ثورية مسلّحة ، مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع الاستعماري و قيام الثورة التحريرية وتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 .

تنتمي دراستنا في تقديرنا إلى المدرسة الاجتماعية التي تضع العنصرالبشري المحرّك الأساسي في أية عملية يشهدها أي تحوّل حضاري ، كما أن هذه المدرسة التي تحدّث عنها بإسهاب العالم السوسيولوجي الفرنسي " إميل دوركايم " ، و العالم السيكولوجي الأمريكي " دافيد واطسن " ، تجعل هذه المدرسة من سلوك الفرد و انصهاره داخل الجماعة و تفاعله مع بيئته الاجتماعية ، و واقع المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان و ما

يحمله هذا المجتمع من متغيّرات و ثوابت . كل هذه التحوّلات ترفع من أهمية الفرد و الجماعة في بلورة و صناعة جدلية الظاهرة التاريخية ، و النقابية الجزائرية كتنظيم اجتماعي تشكّل نموذجا حقيقيا في فهم و صياغة المعادلة الاجتماعية قي التاريخ . و من أجل الإحاطة الكاملة بالموضوع و الاستجابة اللازمة للانشغالات المطروحة في البحث و بغاية الوصول إلى مبتغى عملنا و تحقيق مغزاه العلمي والتاريخي فإنّنا نتساءل من خلال الفرضيات و الاستفهامات و التساؤلات الآتية :

كيف هي الأوضاع العامة في الجزائر خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ؟

ما هو واقع العمال الجزائريين بعد مجازر الثامن ماي 1945 الرهيبة ؟

إلى أي مدى تجاوب العمال الجزائريون مع الخطاب النقابي السائد في الجزائر ؟

ما هي مواقف الاتجاهات السياسية الوطنية و التيارات اليسارية الفرنسية من قضايا الشغيلة الجزائرية ؟

هل كانت للطبقة العاملة الجزائرية مبادئ إيديولوجية ؟ و ما هو موقف الكولونيالية الرأسمالية من تلك المبادئ ؟

لمادا تبنّى العمال الجزائريون التوجهات النقابية و السياسية الأوربية ؟

ما هي إسهامات العمال الجزائريين في الكفاح الوطني المسلّح سنة 1954 ؟

هل كانت الظروف العامة في الجزائر قبل الثورة مناسبة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين ؟ و إلى أي مدى تمكّنت المركزية النقابية الناشئة من تجنيد الفئات العمالية الجزائرية وضمّها إلى معركة الكفاح الوطني المسلّح ؟

ما وزن العمل النقابي في الكفاح الوطني المسلّح ؟ و هل كان سندا جماهيريا قويا للثورة التحريرية المجيدة ؟

الإجابة على هذه التساؤلات المطروحة تقتضي في الأصل و تتطلّب إتباع خطة عمل تتجسّد من خلالها مرامي البحث و أبعاده . و لهذا الغرض وضعنا مادة علمية مناسبة و أغنينا عملنا بمجموعة من الملاحق الهامة نراها ضرورية لأنها ستضيف الكثير من الوضوح و البيان للموضوع و ستسلّط الأضواء على بعض المحطات المفصلية في البحث و تعطي قراءات مستفيضة للمهتم .

لقد ركزنا على مرجعية مفيدة للموضوع و متنوعة باللغتين العربية و الفرنسية تتكوّن من المصادر المطبوعة و المصادر المحفوظة و المراجع العامة و الصحافة الاستعمارية اليسارية المتعاطفة مع القضايا الأهلية و اليمينية منها المساندة للكولونيالية الرأسمالية على طول الخط و الصحافة الوطنية سواء كانت حزبية أم نقابية ، المعبرة عن مطالب الجزائريين في جميع المجالات . كما استثمرنا في عملنا أيضا بعض المقالات و الأطروحات ذات الصلة بالموضوع و التي لها علاقة مباشرة بنشاط الحركة العمالية و النقابية ، و دعمنا البحث بشهادات نقابية حية . و لكن مشوار العمل و البدل عموما لم يكن سهلا و لم يكن أيضا كلّه مفروشا بالورود و لا محفوفا بالأشواك وإنما تطلّب منا إرادة من فولاذ و صبر كبير ألهمنا القدرة على تخطّي العقبات و كان علينا لزاما تدليل كل الصعوبات و تجاوز جميع النقائص و اختراق كلّ المتاعب و تحدّي كلّ المشقات . من بين التحدّيات التي واجهتنا هنالك مشكلة المادة الأولية الأصلية تتمثل في نقص المصادر المناسبة للموضوع حيث جلّ المصادر إن لم نقل كلّها باللغة الفرنسية ممّا فرض علينا التحلّي بالقدرة الكافية على الترجمة ، مع تسجيل قلّة المصادر المحفوظة بحيث معظم تلك المصادر لا يتناسب مع المطلوب حيث العديد من التواريخ لبعض التقارير و المحاضر مبتورة أحيانا و متلاشية أحيانا أخرى . ولكنّنا لاحظنا أيضا ندرة الدراسات المتخصّصة في موضوع النقابية الجزائرية و الموجود منها أعمال أجنبية باللغة الفرنسية . و رغم هذه الصعوبات القائمة حاولنا أن ننجز عملا مقبولا و نقدّم إنتاجا معقولا نثري به المكتبة التاريخية و نسعى إلى إبراز الوجه الآخر من الكفاح الاجتماعي و النضال السلمي النقابي الذي زاد و أضاف نفسا جديدا للحركة الوطنية الجزائرية ، كما أننا نبذل هذه الجهود لنبرهن للعيان و على الدوام على أن العمال الجزائريون و النقابيين الوطنيين كانوا في تقديرنا منبعا من منابع حركتنا الوطنية و سندا مدعّما و مشعلا موقدا لثورتنا التحريرية الخالدة ، لأنهم طعموا المسار الوطني على مرّ التاريخ بالكوادر الوطنية و الطاقات المناضلة كحركة مطلبية و سياسية دعما للكفاح الاجتماعي و سندا قويا للعمل الوطني التحرّري .

مدخل

مــدخـــــل

العمل النقابي نشاط سلمي مطلبي تولّد عن اهتمامات و معاناة الطبقة الشغيلة ، يمثل قوة اجتماعية احتجاجية أفرزتها تفاعلات القوى العاملة مع وسطها الطبيعي المهني. و الغاية الأخلاقية وراء كل أداء مطلبي و نشاط نقابي ، تكمن في تحسين ظروف العمل و الأوضاع الاجتماعية و المهنية لليد العاملة . و على هذا الأساس ، فإن النقابة في حدّ ذاتها تنظيم اجتماعي ديمقراطي و جهاز مطلبي يشكّله العمال في وسطهم المهني عن طريق انتخاب ممثلين لهم يعملون جاهدين على تحقيق البعد النقابي المنشود الذي تطمح إلى تجسيده الشغيلة من المأجورين ، و الذي يتمثل في الدفاع عن الحقوق المادية و المعنوية للعمال بغاية تحسين أوضاعهم المهنية و الاجتماعية.

ظهرت الحركة النقابية في العالم و لأول مرّة في بريطانيا العظمى في شكل اتحادات مهنية . رفع الخياطون في لندن سنة 1750 مطالبهم المهنية إلى البرلمان حيث طالب ممثلوهم بضرورة تخفيض يوم العمل ساعة واحدة و الزيادة في الأجور. ولكن ظلت هذه الاتحادات في بداية الأمر مجرد ردود فعل عفوية من قبل العمال الذين يتعرّضون إلى المزيد من الاستغلال في ظل تراكم رأسمالي متنامي بفعل الريع الاقتصادي و المالي الهائل الذي تحقق بفضل الثورة الصناعية في بريطانيا بداية و في بقية بلدان أوربا أيضا . و لما ظهرت الفلسفة الإصلاحية ذات التوجهات الاشتراكية أواخر القرن التاسع عشر علي يد المدرسة السانسيمونية (*) التي أخذت في عين الاعتبار الدفاع عن حقوق العمال في فرنسا و بريطانيا تولّدت عنها مبادئ الفكر الاشتراكي فيما بعد . و هذه خطوة ملموسة في غاية من الاهتمام لأن المنظّرين الاشتراكيين سيحتضنون القضية العمالية و يدافعون عنها بشدّة ، و تجلّى ذلك بوضوح في صدور البيان الشيوعي سنة 1848 من قبل كارل ماركس و فريدريك انجلز و كتاب الرأسمال لماركس سنة 1867 . أحدثت هذه الأفكار الجديدة صدمة قوية في أوساط البورجوازية الصناعية و هزة عنيفة داخل الأنظمة الرأسمالية لأنها أسّست

(*) مدرسة فكرية تقوم على الأفكار الاشتراكية الإصلاحية انطلاقا من تحسين أوضاع العمال و انفتاح النظام السياسي أسسها الفيلسوف الفرنسي سان سيمون في أواخر القرن الثامن عشر (Saint Simon 1760 - 1825)

فلسفة جديدة ثورية نقيضة للرأسمالية المستغلّة لجهود اليد العاملة ، إنها الشيوعية . كلّ هذه التطوّرات الحاصلة ستمهد و تدعم مساعي الحركة العمالية و هو الأمر الذي جعل الاتجاهات الشيوعية تتحوّل إلى سند حقيقي للمطالب العمالية ، و بالتالي أصبحت البلوريتاريا (prolétariat) (*) في مقدمة انشغالات الأنظمة الشيوعية الناشئة . نتيجة لذلك ، تطوّر الوعي العمالي و نمى النشاط النقابي في إطار جماعي منظم بعد الثورات الشعبية سنة 1848 في أوربا التي كانت فرنسا مهدا ومنطلقا لها . نظرا لغياب العدالة الاجتماعية في الوسط المهني العمالي بمختلف القطاعات سواء تعلّق الحال بالموانئ و المناجم و المزارع و المصانع و حتى سكة الحديد و البريد فإن اليد العاملة في هذه القطاعات باتت عرضة لأبشع صور الاستغلال و الاضطهاد . اختلّت الموازين بين الأجير و المأجور و صارت علاقات العمل في تناقض تام في غياب المقياس الحقيقي الذي يضمن للفئات العمالية معادلة التوافق بين الواجب و الحق و بين الجدارة و الاستحقاق . لقد ساهم استقرار الفئة المنتجة في المدن الصناعية و تمركز سواد الأعظم حول مناطق شبه حضرية " القرى العمالية " كما هو الوضع في المزارع و المناجم مثلا ، يضاف إلى حركة النزوح الريفي نحو المدن الكبرى و تطوّر مناهج و وسائل التعليم ، كل هذه التحوّلات خلقت بيئة مناسبة لولادة الكفاح العمالي و بلورة الوعي النقابي و نشأة النشاط المطلبي داخل الاتحادات المهنية . ساهمت هذه العوامل المتتالية والظروف المتسارعة في بلورة الوعي العمالي كشعور سياسي تحرّري و نضج نقابي يستهدف مقاومة التسلّط البورجوازي و الاستغلال الرأسمالي الذي غذته باستمرار عائدات الثورة الصناعية في أوربا و أمريكا و روسيا . زيادة عن ذلك كله ، عجل التماسك الاجتماعي الذي حققته الحركة العمالية في صياغة المشروع النقابي ، ممّا دفع العمال إلى إنشاء النقابات المهنية و التنظيمات السياسية التي سطرت في برامجها مسؤولية الدفاع عن العمال و حماية حقوقهم المشروعة . بدأ تاريخ تطوّر الحركة النقابية في العالم مع التحوّلات الاقتصادية و الاجتماعية

(*) مصطلح شيوعي و نقابي يعني الطبقة الشغيلة من المأجورين ، و يصفها البعض بالطبقة الكادحة(أنظر مؤلفات ماركس و غرامشي)

التي أفرزتها الثورة الصناعية داخل المجتمعات الرأسمالية ، و على وجه التحديد دول غرب أوربا ، حيث عرفت ألمانيا وانجلترا نشأة النقابات الإصلاحية ، و تأسّست بفرنسا النقابات الثورية .[1] نتيجة لتلك التفاعلات الحاصلة في أوربا و بالضبط في بريطانيا العظمى ، تمكن العمال الانجليز من تحقيق مكسب مطلبي عظيم لصالحهم عندما نالوا و لأوّل مرّة حق القيام بالإضراب و كان ذلك سنة 1875.

نمت مصالح الطبقة الرأسمالية في أوربا و الولايات المتحدة و روسيا واليابان و تضاعفت مداخلها و ثرواتها و تعاظم دورها و زاد نفوذها و قوي تأثيرها في جميع المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و أضحت اليد العاملة في يدها وسيلة من وسائل الإنتاج . كبرت معاناة العمال واستاءت بهم مستويات المعيشة تحت ظلال الاستبداد السياسي من قبل الفئة البورجوازية الحاكمة و بات المخرج الوحيد في نظر القوى العاملة إلا خوض المعركة من أجل تحسين الأوضاع و انتزاع الحقوق . انغرست التوعية النقابية في الأوساط العمالية واقتنعت الشرائح الاجتماعية بأن سلاح الاحتجاج هو السبيل الوحيد لكسب المعركة المطلبية .

على هذه النحو نحا النضال النقابي في أوربا و أمريكا منحيين ، أخذ المنحى الأول اسم النقابات الإصلاحية التي يناضل أصحابها من أجل إصلاح الاقتصاد الرأسمالي دون المساس به كليا ، أي يتجنبون التغيير الراديكالي للأوضاع القائمة . و قد ركز النقابيون الإصلاحيون في أهدافهم على ملف الأجور و الحجم الزمني الخاص بالعمل اليومي و حرصهم الشديد على حماية مناصب الشغل . انتشرت النقابات الإصلاحية في ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر . أما فرنسا فإنها عرفت المنحى الثاني من العمل النقابي الوطني تمثل في بروز النقابات الثورية التي يتبنى أصحابها نظرية التغيير الجدري للأوضاع التي أفرزتها التناقضات الكامنة في النظم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية داخل الدوائر الرأسمالية الكولونيالية . يبحث النقابيون الراديكاليون في نضالهم المطلبي عن صيغ توافق بين الرأسمال و شروط العمل و أشكال الملكية . تضع هذه الرؤية الثورية في نظرنا اهتمام النقابيين

(1) Chentouf (Tayeb) , le monde contemporain , O.P.U , Alger , 1983 , p p 262 - 263

الفرنسيين بمحاولتهم تقليص الهوة السحيقة الموجودة بين الطبقة العاملة و غريمتها البورجوازية المالكة لوسائل الإنتاج ، و لذلك أصرّوا هؤلاء على مبدأ المحافظة على مناصب الشغل و يقتضي هذا المطلب استفادة الفئات النشيطة من رفاهية المجتمع في إطار علاقات عمل متكافئة بين الشرائح المنتجة و القوى الرأسمالية . أحرزت هذه المذاهب النقابية على قوى حليفة لها ، آزرت مواقفها و ساندت برامجها كإستراتيجية عملية للدفاع عن قضايا الكادحين من عالم الشغل في أوربا و خارجها . وقف إلى جانب الإصلاحيين الاشتراكيون و دعّم اليسار الشيوعي مطالب النقابيين الثوريين ، حتى أصبحت الرؤية النضالية موحدة الأهداف بين الطرفين . سيقوى هذا التعاون و ينمو بشكل ملموس في فرنسا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى . إن تركيز السياسة الاستعمارية على التوسّع الرأسمالي في المستعمرات ، سيزيد في تصاعد الكفاح السلمي الاجتماعي المطلبي الذي تخوضه النقابات العمالية ، خاصة بعد هيمنة الرأسمالية الكولونيالية على 70% من سطح الأرض خلال الفترة الممتدة من 1870 إلى 1914 ، كانت ضحيتها المجتمعات الإفريقية و الآسيوية بالدرجة الأولى . و من المفارقات ، أنه تضاعف التراكم الرأسمالي و قفز معدّل الربح لدى الشركات الاحتكارية نحو الأعلى ما دامت المستعمرات في نظر مراكز الاحتلال سوقا ضرورية و هامة مموّنة للاقتصاد الرأسمالي بالمواد الأوّلية و اليد العاملة . و في المقابل لم تستفد اليد العاملة من القوى المنتجة للرأسمال الاستعماري ممّا يحصل من أرباح طائلة و هذا ما سيصعّد من تأثير و توسّع التيارات الشيوعية و النقابية في المجتمعات الرأسمالية ، تلك التيارات العمالية التي اعتبرت ما يحصل للفئات الكادحة في المستعمرات و في بلدان المترو بول من ابتزاز كبير للطاقات المنتجة و استغلال فاحش للسواعد الجادة ، سيضع المنظومة الرأسمالية على صورتها الحقيقية المجدّدة للعهد الإقطاعي الذي كان فيه العمال عبيدا و أقنانا (*) .

تطوّرت الحركة النقابية بفرنسا بعد مجيء نظام الجمهورية الثالثة سنة 1870 التي وسّعت مجال الحرّيات الأساسية على عكس ما كان عليه الحال في العهد

(*) الأقنان (LES SERFS) شريحة اجتماعية تمثل طبقة العبيد في العهد الإقطاعي ، هم ملكية مع الأرض في يد سيدهم

الإمبراطوري و نظام نابليون الثالث . عمّت حرية الرأي و الصحافة المجتمع الفرنسي و اتسعت دائرته لتشمل عدة قطاعات و نال التنظيم النقابي نصيبا مشجعا بل تاريخيا في العهد الجمهوري ، و شق النضال العمالي طريق الكفاح المطلبي . إن ظروف الانفتاح التي حدا حدوها الجمهوريون ، ستعطي نفسا قويا للعمل النقابي . قام البرلمان بإصدار تشريع جديد يخص النضال النقابي ، هو قانون فالداك روسو (Waldeck Rousseau) يوم 21 مارس 1884 الذي منح شرعية تأسيس النقابات المهنية و بورصات العمل لأوّل مرّة في فرنسا . [1]

وعلى إثر ذلك ، بدأ الوسط العمالي و المهني في فرنسا يتهيكل بالتدريج ، فتكوّنت سنة 1885الفيدراليات المحلّية و الولائية و فسح مجال الانخراط أمام العمال و كل الفئات الاجتماعية و القوى الحية في البلاد حتى يأخذ النضال العمالي و النشاط المطلبي شكله القانوني و إطاره التنظيمي . مع تواصل عملية الانضمام نمت هذه الفيدراليات و كبر حجمها و بلغ تأثيرها أغلبية شرائح المحيط المهني ، فكان من الضروري أن تتحوّل تلك التشكيلات إلى اتحاد وطني الذي رأى النور سنة 1886 . بعد سنة من تأسيس الاتحاد الوطني الفرنسي ، تشكلت بورصات العمل سنة 1887 في معظم جهات فرنسا و دوائرها الإقليمية المختلفة ، و أصبحت تلك البورصات سنة 1892 اتحادات إقليمية انخرط فيها العمال و اتخذوها فضاء للاجتماع و الاطلاع و الإعلام . [2]

بدأت الحياة النقابية تتشكل و تتسع خطوة الخطوة و تنغرس في تفكير المجتمع الفرنسي بعد أن شقت مجراها الخاص في ألمانيا و المملكة المتحدة و الولايات المتحدة . ساعدت وسائل الاتصال المختلفة و دور الإعلام على انتشار الثقافة النقابية في المدن الصناعية و انتقالها إلى الأرياف و الموانئ و المناجم . اقتنعت بالنضال النقابي كأسلوب سلمي احتجاجي في مواجهة الرأسمالية الاستغلالية . جاءت إرادة العمال لتنتصر بفرنسا و يتحقق حلم الكادحين في ظلّ الجمهورية

---

(1) قريشي (جلال مصطفى) ، " الحركة النقابية و القانون النقابي " ، عن المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية الجزائر ، مارس 1988 ، ص ص 324 - 341

(2) Chentouf , op.cit. , p 268

الثالثة ، بانعقاد مؤتمر تاريخي حضرته فئات واسعة من العمال و النقابيين الفرنسيين في مدينة ليموج (Limoges) . انعقد المؤتمر يوم 23 سبتمبر 1895 ، تميز بمشاركة واسعة من فعاليات مهنية و عمالية و نقابية ، 28 اتحادا صناعيا و 18 جمعية عمالية و 125 نقابة تمثل عدة قطاعات مهنية . أسفر المؤتمر عن قرارات تاريخية تضمنها بيانه الختامي أهمّها الإعلان عن تأسيس أوّل تنظيم نقابي في تاريخ النقابية الفرنسية . عرف هذا التنظيم النقابي الجديد و الهام باسم الاتحاد العام للشغل أو ما يسمّى أيضا بالكونفيديرالية العامة للشغل (C.G.T.) . [1]

اهتم الجمهوريون بشؤون الأمة ، فأعطوا المزيد من العناية لقضايا المجتمع و بدأت العلاقات الاجتماعية تتجه نحو الانفراج و التوافق على نقيض ما ألفه الفرنسيون خلال الحكم الإمبراطوري المنغلق و المتشدّد . و تكريسا لهذه المساعي المعتبرة التي خطتها سياسة الانفتاح ، تبنت الجمهورية الثالثة تشريعات هامة لفائدة المجتمع المدني و المحيط المهني و الوسط العمالي ، حيث تمّ في هذا السياق إصدار قانون التعاضديات الاجتماعية سنة 1888 ، و رابطة حقوق الإنسان سنة 1898 ، و تأسيس الجامعات الشعبية سنة 1899 ، و تمّ في سنة 1901 صدور ميثاق الحركة الجمعوية و ظهر أوّل تنظيم سياسي عمّالي سنة 1905 يحمل برنامجه الدفاع عن حقوق العمال و قضاياهم المهنية أخذ اسم الفرع الفرنسي للأممية العمالية (S.F.I.O) . [2]

بعد الانجاز العمالي العظيم و الحلم النقابي الكبير الذي تحقق في مؤتمر ليموج وما تلاه من مكاسب تاريخية تخدم القضية العمالية عموما و المسألة النقابية خصوصا هبّت رياح التغيير و الانفتاح على المجتمع البريطاني ، حيث وصل صوت العمال إلى قبة مجلس العموم بعد انتخابات سنة 1903 .

شهدت بريطانيا في هذه السنة مؤتمرا هاما ضمّ ممثلي 165 اتحادا يتكلّمون باسم أكثر من مليون منتسب ، تقرّر فيه خوض المعترك السياسي . و أسفرت نتائج ترشيحات العمال خلال انتخابات سنة 1906 عن ارتقاء الشغيلة إلى صف

---

(1) الكيالي (عبد الوهاب) ، موسوعة السياسة ، ط (1) ، لبنان ، 1979 ، ص 50 تعرف باسم (**C**onfédération **G**énérale du **T**ravail)

(2) Benkada (Sadek) , " REVENDICATIONS DES LIBERTES PUBLIQUES DANS LE NATIONALISME ALGERIEN 1919 - 1954 " , IN CAHIERS DU CRASC , ORAN , 2002 , pp 10 5 -124

المسؤولية حيث تمّ اختيار 29 عضوا ممثلين للعمال في مجلس العموم . [1]

توجه العمل النقابي بفرنسا نحو الاتجاه الصحيح حاملا انشغالات الطبقة الكادحة و تهيكلت الحياة النقابية آخذة أطرها النظامية و قواعدها المشروعة في ظلّ تنافس استعماري شديد على مناطق النفوذ بين القوى الرأسمالية التقليدية .

و لهذا الغرض ، حدّدت الكونفيدرالية العامة للشغل أهدافها و توجهاتها الرئيسية في مؤتمر آميان (Amiens) الذي انعقد سنة 1906 و انتهت أشغاله بإصدار مجموعة من القرارات الهامة سمّيت بميثاق آميان . أفضى المؤتمر إلى اتخاذ قرارات حاسمة نالت رضا النقابية الفرنسية باعتبارها دعما قويا لمطالب الحركة العمالية من جهة كما أنها حدّدت آفاق و طموحات النشاط المطلبي . تضمنت قرارات المؤتمر جانبين في غاية من الأهمية . الجانب الأول رسم التوجهات و المبادئ التي تحدّد حاضر العمل النقابي و آفاقه . تمحورت هذه التوجهات حول وحدة مواقف الحركة العمالية ، الاستقلالية عن الأحزاب السياسية و خوض كفاح طبقي بواسطة الإضراب أحيانا . [2] أمّا الجانب الثاني فإنه حدّد الأهداف المتوخاة من الحركة النقابية و الرامية في جوهرها إلى صيانة الكرامة العمالية أمام جشع أرباب العمل و أطماع الرأسمالية الاستغلالية . و جاءت هده الأهداف لتعبّر بصدق عن القضايا الحقيقية التي تشدّ و تشغل بال الطبقات الكادحة و الشرائح الاجتماعية المعوزة حيث تمّ التأكيد على إصلاح نظام الأجور ، و مواجهة ابتزاز أرباب العمل لجهود اليد العاملة ، و صيانة كرامة العمال من جميع أشكال الاستغلال . [3]

شقت الكونفيديرالية العامة للشغل طريق كفاح مرير و طويل ، ملتزمة بمبادئها و آخذة على عاتقها مسؤولية مبدئية تخصّ الدفاع عن حقوق الطبقة الشغيلة داخل فرنسا و في المستعمرات . سعيا وراء الغاية المنشودة ، وظفت النقابة الفرنسية وسائل الكفاح السلمي في مقدّمتها الآليات القانونية و المراسيم التشريعية و أدوات النضال المطلبي كالمظاهرات و التجمّعات و الإضرابات . و كلّها و إجراءات

---

(1) لوفران (جورج) ، الحركة النقابية في العالم ، ط(2) ، منشورات عويدات ، بيروت ، لبنان ، 1970 ، ص ص 9 و 18
(2) قريشي ، المرجع السابق ، ص 321
(3) الكيالي ، المرجع السابق ، ص 50

و تدابير حضارية تنطلق منها أية حركة احتجاجية ، يعكس من خلالها العمال المدعومين من قبل التنظيمات النقابية شدة غضبهم و رفضهم الكامل لما يعانوه من إجحاف و جحود أرباب العمل نحوهم و مواجهتهم المستمرّة للمتاعب المهنية و المشاكل الاجتماعية و الصعوبات المعيشية كتردّي مستوى المعيشة و تدنّي كتلة الأجور وغياب التأمينات المهنية الخاصة بحوادث العمل و الحقوق الاجتماعية كالعلاج و النقل والعطل السنوية و تحديد مدة العمل اليومي و مسألة القدرة الشرائية و علاقتها بسوق الشغل و غيرها من معاناة البلوريتاريا الكادحة .

أعطت هذه الرؤية الواقعية و النظرة البراغماتية لأوضاع الحياة العمالية مصداقية للأداء النقابي الذي سيكتسي مكانة وقوة تتغذى منها الحركة العمالية و بالتحديد المسيرة النقابية التي تقوى بانضمام الشغيلة و صمودها في المعركة الاحتجاجية .

بفضل واقعية الخطاب النقابي كوّنت الكونفيديرالية لنفسها أرضية صلبة يصعب اختراقها ، وذلك بالانخراط الطوعي للفئات العمالية النشيطة منها والعاطلة و الجماهير الكادحة ، **و** هو العامل الذي وهبها عنصر القوة و الامتداد و التوسّع في بناء قاعدة شعبية قوية ضمّت في صفوفها طبقة عمالية من مختلف الشرائح الاجتماعية و الأوساط المهنية . أصبحت تلك القاعدة العمالية رهان تحدّ و نجاح في متناول الحركة النقابية التي أضحت محلّ تنافس شديد بينها و بين بقية التنظيمات السياسية و الاجتماعية و الثقافية المتفاعلة مع الواقع الاستعماري .

انطلاقا من هذه التطوّرات ، تأتي إحصائيات الفترة الممتدة من سنة 1912إلى غاية سنة 1920 لتؤكد لنا القوة المتنامية للنقابية الفرنسية ، بحيث ارتفع عدد المنخرطين فيها من 700 ألف منخرط إلى 6400 ألف منخرط ، و بالتالي تحوّلت الكونفبديرالية العامة للشغل إلى أكبر قوة اجتماعية مطلبية ندافع عن قضايا العمال بفرنسا ، قادرة على تعبئة شرائح واسعة من الموارد البشرية المحلّية .

بعد النجاح الكبير الذي أحرزت عليه في استقطاب شرائح المجتمع الفرنسي حوّلت الاتحادية النقابية في أواخر القرن التاسع عشر اهتمامها الكبير باتجاه ما يجري في الجزائر المحتلة من أحداث و الاطلاع عن كتب عمّا يقع من تحوّلات اقتصادية

و اجتماعية و سياسية و انعكاساتها على مصير المستوطنين الأوربيين و العمال الجزائريين . بدأ الجزائريون يتعرّفون بالتدريج على الثقافة النقابية و النشاط المطلبي عن طريق التنظيمات النقابية الفرنسية التي انغرست في الوسط العمالي و مسّت فروعها قطاعات مهنية و حرفية عديدة . تأسّس أول تنظيم نقابي سنة 1886 في عمالة الجزائر خاص بالعمال الطباخين و صناع الحلويات ، تهيكل فيه 125 منتسبا و نقابة عمال المشروبات الغازية و المطاعم سنة 1887 و الحلاقين سنة 1889 ، و موظفي التجارة سنة 1891 . بلغ عدد التنظيمات النقابية في عمالة الوسط 27 فرعا و 4922 منتسبا . (1)

أما عمالة قسنطينة ، فإن لها السبق التاريخي حيث شهدت تأسّيس أوّل تنظيم نقابي فرنسي سنة 1880 ، أي قبل صدور قانون فالداك روسو سنة 1884 ، من قبل 40 مشاركا مؤسّسا في غرفة النقابة بمدينة قسنطينة ، يخصّ التنظيم عمال و موظفي الطباعة و النشر. (2) أخذ العمل النقابي ينتشر و يتوسّع بعمالة الشرق ، عندما أقبل حرفيو النجارة و الطلاء الفني سنة 1885 على إنشاء نقابة لهم . و رأى أول اتحادي عمالي نقابي النور يوم 22 ماي 1886 يمثل فئة البنائين و حرفيي الجبس و الرخام . تأسس في عمالة وهران 20 تنظيما نقابيا سنة 1907 يضمّ 1560 منتسبا ممّا يدلّ على تأخر المدّ النقابي في العمالة الغربية بسبب نفوذ البورجوازية الاستيطانية التي تضغط بمندوبياتها المالية منذ إنشائها عام 1900 لصالح الكولون.

وزاد قانون الأهالي (le code de l'indigénat) (*) من تخوّف الجزائريين للانضمام إلى النقابات . رغم ذلك ، تشكّلت التنظيمات النقابية و ارتفع عدد المنضمّين من 1836 شخص سنة 1908 ليقفز إلى 1853 منتسبا سنة 1910 . تأسّست سنة 1919 اتحاديتان نقابيتان تمثل عمال مدينتي وهران و سيدي

---

(1) Juving (Aléxandre) , le socialisme en Algérie , éd. Jules Carbonel , Alger , 1924 , pp 135 - 136

(2) Ibid , p 139

(*) تشريع فرنسي استعماري عقابي في مضمونه صدر سنة 1881 يخص الجزائريين الذين وصفهم بالأهالي ، بحيث منعهم من تأسيس نقابات مستقلة خاصة بهم

بلعباس ، و قد مكّن هذا الانجاز من تطوّر الحياة النقابية في القطاع الوهراني .

الواضح في الأمر ، أن اهتمام الحركة النقابية الفرنسية و بالتحديد الكونفيديرالية العامة للشغل بموضوع الجزائر يرمي إلى تحويل المستعمرة إلى قاعدة عمالية بغاية مركزها بفرنسا و في المستعمرات لمواجهة الرأسمالية الاستعمارية من جهة و اليمين المتطرف من جهة أخرى ، و بالتالي يصبح النضال النقابي في نظر الكونفبديراليين المخرج الوحيد لاسترداد كرامة الكادحين و تحريرالشغيلة من الاضطهاد الرأسمالي . من هذه المنطلقات تضاعف الامتداد المطلبي في الجزائر المستعمرة و التي شهدت ظهور بورصات العمل [*] بوتيرة سريعة في كبريات مدن عمالات الجزائر . و على إثر ذلك ، تأسّست بورصة مدينة الجزائر سنة 1892 و اتخذت شعارا لها" كلّ منا في خدمة الجميع وعملتنا العمل و التضامن". وبعدها ظهرت إلى الوجود بورصة مدينة قسنطينة في 18 نوفمبر 1896 و بورصة مدينة وهران سنة 1898 . [1]

نتج عن التنافس الشديد بين القوى الاستعمارية التقليدية اندلاع الحرب العالمية الأولى ما بين 1914 و 1918 و التي عكست دواعيها و أسبابها قمة تأزم النظام الرأسمالي في أوربا الرأسمالية و أدت انعكاساتها في آخر المطاف إلى توسيع القبضة الاستعمارية على كامل البلاد العربية و سقوط فلسطين تحت الهيمنة الصهيونية . و جاءت التزكية الدولية للسيطرة الأجنبية فيما بعد على الأقطار العربية علانية من قبل مؤتمر سان ريمو (San Rémo) سنة 1920 تحت ظلال الانتداب الأوربي خدمة للرأسمالية الكولونيالية في باريس و لندن و روما . انتصرت الثورة البلشفية الشيوعية سنة 1917 في كامل روسا القيصرية المتحالفة مع الرأسمالية الاستعمارية و شقت بلاد التايغا تدريجيا الطريق الجديد نحو الشيوعية ، فاتحة حرب إيديولوجية جديدة مناهضة للسياسة الامبريالية . [**]

تأثرت النقابات العمالية بعد انتصار البلاشفة في روسيا بالأفكار الثورية العمالية المستمدة من الفكر الاشتراكي و الشيوعي و مبادئ لينين (Lénine) التحرّرية .

---

[*] هي تنظيم إداري و اجتماعي و مهني مهد لظهور النقابات ، تهتم بملف التشغيل و جميع قضايا الفئات النشيطة

(1)Juving , op.cit , p p 148 - 153

[**] حسب لينين تعني الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية توسّعا و استعمارا للشعوب الضعيفة (أنظر أيضا كتاب الامبريالية تر. عيسى عصفور ، ص ص 5 - 14)

أسّس لينين الأممية الشيوعية الثالثة في مارس 1919 تحت اسم "الكومنترن"مستفيدا من دعم الأممية النقابية الحمراء لها . و في سنة 1923 أنعقد مؤتمر هامبورغ بألمانيا تم فيه الإعلان عن تأسيس الأممية الاشتراكية بعد حلّ الأممية الشيوعية الثانية ، امتدّ تأثيرها من ألمانيا إلى حدود النمسا و السويد . [1]

لم تظل الكونفيديرالية العامة للشغل في منأى عمّا يجري من أحداث و تحوّلات عميقة في أوربا على العموم و روسيا على الخصوص . تفاعلت النقابة الفرنسية مع تلك التطوّلات التي رافقت نجاح الثورة البلشفية ، و الخلافات بين الأمميات الشيوعية والاشتراكية و النقابات الأخرى دون أن تتكفل بمقتضيات البلوريتاريا. حدثت الأزمة الأولى عام 1919 ، فكان لابدّ أن يكون للثورة البلشفية صداها في فرنسا التي تأسّست فيها لجان نقابية ثورية عبّدت السبيل الأنسب لإنشاء الكونفيديرالية العامة للعمل الموحد (C.G.T.U) . [*] تأسست النقابة الثورية الجديدة في مؤتمر سانت إتيان (Saint Etienne) عام 1922 ، و هو المؤتمر الذي تزامن مع تأسيس اتجاه سياسي ثوري فرنسي عرف باسم الحزب الشيوعي الفرنسي (P.C.F) و حدث ذلك في مؤتمر مدينة تور (Tours) ستة 1922 جنوب فرنسا. احتدم الصراع بين النقابتين حول قضايا العمال و موضوع السيادة و موقفهما المبدئي من الحركة الاستعمارية . ترى الاتحادية العامة للشغل أن كرامة الطبقة العاملة و مسألة التحرّر لا تتحقق إلا في ظل السيادة الفرنسية . هذا التصوّر يفسّر في رأينا أطروحة التبعية و الإدماج التي يعمل من أجلها و بدون هوادة الاشتراكيون النقابيون حرصا منهم على إبقاء و تخليد الإمبراطورية الفرنسية في الجزائر و استمرار نظامها و توثيق إحكامها على ثروات البلاد الطبيعية . فمفهوم السيادة و الكرامة بهذا الطرح يضع سكّان المستعمرة و منهم الأهالي (indigènes) [**] عموما و العمال الجزائريين خصوصا مجرّد رعايا لا غير ممّا يفقدهم بشكل آل حقهم في المواطن . رؤية النقابيين الفرنسيين الثوريين تتعارض

---

(1) Larousse Encyclopédique ,éd.du seuil , Paris , 1979 , p 394

(*) نقابة فرنسية ذات توجه ثوري شيوعي و تعرف باسم (Confédération Générale du Travail Unitaire)

(**) توظيف اللفظة كمصطلح تاريخي فقط تمييزا عن المعمرين ، نعني بها أصلا الجزائريين لأنهم هم أهل المواطنة التاريخية

مع نظرائهم النقابيين الآخرين حول هذه المفاهيم الجوهرية. إن مسألة التحرّر و كرامة العمال و حرية الشعوب تتمّ بإزالة المحتل الأجنبي ممّا يسمح للأمم المضطهدة من استرجاع كرامتها و سيادتها. إنه تصوّر في تقديرنا يتماشى مع النظرة الماركسية التي تعتبر الاحتلال سياسة رأسمالية جائرة مسلّطة على الشعوب الضعيفة و البلوريتاريا العمالية .

استهلت النقابات الفرنسية في بداية الأمر نشاطها داخل فرنسا لاستقطاب فئات العمال و الموظفين و مكوّنات الشغيلة . بعد مدة وجهت اهتمامها نحو سكان المستعمرات ، متبنية قضايا و انشغالات عالم الشغل في أقاليم شمال إفريقيا عموما و مستعمرات المغرب العربي على الخصوص . أصبحت الجزائر محل اهتمام خاص من قبل الكونفبديراليتين المتنافستين من أجل توسيع قاعدتهما العمالية و بالتالي تشكيل نقابة واسعة على أرض المستعمرة . من هذا المنطلق تطوّرت الحركة النقابية الفرنسية من حركة مطلبية ضمّت شرائح من النخبة الأوربية لتتحول إلى قوّة جماهيرية عاكسة لكل فئات المجتمع بما في ذلك سكان مناطق الاستيطان . تأثر الجزائريون بالخطاب النقابي الفرنسي على أرض الوطن ،عندما لمسوا فيه احتضانا لمشاكلهم و تبنّيا لمطالبهم المهنية والاجتماعية فراحوا ينخرطون فرادى وجماعات في فروع و اتحادات الكونفيديراليتين العامة للشغل و العمل الموحد . يبدو لنا من الواضح أن التطوّر النقابي الذي حصل في المجتمع الرأسمالي مردّه طبيعة التجاوزات التي أفرزتها المنظومة الليبرالية بشقيها السياسي و الاقتصادي . و في الواقع أن تشكّل النقابات ، إنّما يعكس في حدّ ذاته أحسن تمثيل لمصالح و انشغالات الطبقة العاملة . [1]

تركت الحرب العظمى تداعيات عميقة أيقظت الشعور الوطني و كشفت نوايا الإدارة الاستعمارية . قدّم الجزائريون الكثير في الحرب من جنود و يد عاملة إلى جانب الحلفاء ، لكنهم لم ينالوا شيئا. لم تف فرنسا بوعودها إزاء المجتمع الجزائري فجاءت إصلاحاتها لتكرّس منطق التفرقة بين الكولون و الأهالي

(1) Le Petit Oranais , 9 Mars 1938

من ناحية و بين النخبة الوطنية و عامة الجزائريين من ناحية أخرى . إن قانون 4 فيفري 1919 أهمل المسألة العمالية و كرّس التمايز الاجتماعي بين البد العاملة الأوربية و نظيرتها الجزائرية ، خاصة إذا علمنا العمال الذين شاركوا في الحرب بلغ عددهم 75 ألف عاملا و 177 ألف مجندا و مات من الجزائريين 56 ألف شخص . [1] و لذلك لم تعر إصلاحات 1919 أي اهتمام للطبقة العاملة الجزائرية و جاءت مخيبة للآمال . فإن هذا القانون في حدّ ذاته لم يشمل الصحراء التي أبقاها تحت الحكم العسكري ، ثمّ أنه فرّق بين الرعايا الفرنسيين (الجزائريين) و بين المواطنين (الفرنسيين) ، بنفس الطريقة التي فرّق بينهم بها قانون الجنسية لسنة 1865 . [2] بعد شهور من انعقاد مؤتمر الصلح في باريس يوم 18 جانفي 1919 و خيبة آمال الوفد الجزائري فيه ، لم ييأس الأمير خالد ليقدمّ عريضة إلى الرئيس الأمريكي وودرو ويلسن (Wodrow Wilson) يوم 23 ماي من ذات السنة جاء فيها :" لا يجبر شعب من الشعوب على العيش تحت سيادة لا يرضى بها ، و لكن الأهالي تحت الوصاية الجائرة قد أصبحوا على حالة من الإذلال . إن نقاطكم الأربع عشرة للسلام يجب أن تؤخذ كقاعدة لتحرير الشعوب ." [3] رغم واقعية المطالب التي نصّت عليها الوثيقة إلا أن الاستعمار ملّة واحدة ، لا الولايات المتحدة ولا فرنسا استجابت لتلك الحقوق المشروعة ، ومشاركة العمال في حرب لا تعنيهم ذهبت مهب الرياح ، لأن مفهوم المصالح عند الكبار يفوق كل اعتبار .

بعد هذه الإخفاقات ، لم ييأس الجزائريون بعد نهاية الحرب من نقض فرنسا لوعودها ، بل زادهم ذلك شعورا قويا و ارتباطا وثيقا بقضيتهم الوطنية ، مدركين في نفس الوقت أن النضال الوطني هو المخرج الوحيد من الخندق الكولونيالي . حملت فترة العشرينات يقظة سياسية و نقابية ، أعطت دفعا قويا للحركة الوطنية . على الصعيد السياسي أسّس الجزائريون أول حزب وطني سنة 1922 هو حزب

---

(1) سعد الله (أبو القاسم) ، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930 ، ج (2) ، ط (3) ، ش.و.ن.ت ، الجزائر ، 1986 ، ص 209
(2) سعد الله ، نفس المرجع ، ص 291
(3) سعد الله ، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، ج (2) ، م.و.ك ، الجزائر ، 1986 ، ص 58

الشباب الجزائري بقيادة الأمير خالد الذي دعا فيه إلى المساواة بين العنصر الأهلي و الأوربي ، آخذا بعين الاعتبار المسألة العمالية . وفي هذا الصدد ، نص المطلبان التاسع و العاشرعلى ما يلي : تطبيق القوانين الاجتماعية و العمالية لفائدة المسلمين والحرية التامة للعمال الجزائريين في الدخول إلى فرنسا. [1] تأثرالعمال الجزائريون في بلاد المهجر و بالضبط فرنسا على الخصوص ، بالمبادئ الليبرالية و الأفكار الاشتراكية و التنظيمات النقابية ، فأسّسوا نجم شمال إفريقيا في باريس يوم 20 جوان 1926 حيث عني برنامجه السياسي بموضوع السيادة و الاستقلال و المسألة العمالية فيما يخص التشريعات الاجتماعية و كرامة العمال الجزائريين . و قد لعب العمال المهاجرون مند تأسيس النجم دورا حيويا في تنمية النشاط النقابي و إعطائه بعدا وطنيا . [2] كما شارك ممثلان باسم نجم شمال إفريقيا هما مصالي الحاج و الشاذلي خير الله من تونس في مؤتمر بروكسيل المناهض للاستعمار والمنعقد بين 10 و 15 فبراير سنة 1927 . كشف فيه مصالي عنصرية الكولون أمام اليد العاملة الجزائرية و الاستبداد الاستعماري . طالب مندوب النجم أيضا بأحقية الجزائريين في التمتع بالحقوق السياسية و النقابية على قدم المساواة مثلما يتمتّع بها الفرنسيون على أرض الجزائر.[3]

أما على الصعيد الاجتماعي ، نسجل النواة الأولى لحركة نقابية محلية بوتيرة بطيئة جدّا ابتداء من 1919 إلى 1929 كمرحلة أولى مهدت الطريق لولادة نقابية جزائرية ناشئة منضوية تحت وصاية النقابتين الفرنسيتين في الجزائر . شهدت هذه الفترة نشاطا احتجاجيا ملفتا للنظر تمثل في المظاهرات و الإضرابات التي شنها لأول مرة المنجميون في موكطا الحديد ببني صاف سنة 1919 . [4] ثمّ انتقل صدى الإضراب إلى ميناء وهران سنة 1920 و كل العمالات سنة 1928 . تأتي سنة 1920 امتدادا فعليا للنقابات الفرنسية في الجزائرالتي وصل تعدادها

---

(1) الخطيب (أحمد) ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي قي الجزائر ، م.و.ك ، الجزائر ، 1985 ، ص 40

(2) سعودي (محمد) ، " دور العمال الجزائريين في نضال الحركة الوطنية "، عن مجلة الثورة و العمل ،عدد خاص نوفمبر1984 ص ص 39 - 44

(3) قنانش (محمد) ، نجم الشمال الإفريقي ، وثائق و شهادات ، د.م.ج ، الجزائر ، 1984 ، ص ص 46 - 49

(4) La Lutte Sociale , 26 Mai 1919

إلى 133 تنظيما نقابيا ، 53 نقابة بعمالة الجزائر و 25 نقابة بعمالة قسنطينة و 55 نقابة بعمالة وهران . [1] و من بين النقابات المتواجدة في الجزائر المستعمرة ، نذكر الكونفيديرالية الفرنسية للعمال المسيحيين (C.F.T.C) و الكونفيديرالية العامة للشغل (C.G.T) والكونفيديرالية العامة للعمل الموحد(C.G.T.U) المناهضة للاستعمار الفرنسي. انخرط العمال الجزائريون في هذه الأخيرة و شاركوا في التجمّعات المخلّدة لأول ماي 1920 التي نظمتها نقابة العمل الموحد .

تحوّل العمل النقابي ما بين 1928 و 1929 إلى تعبئة عامة للعمال الجزائريين و الأوربيين على حدّ السواء و اتخذت الحركة العمالية من المسيرات و الإضرابات أسلوبا لمقاومة التعنت الاستعماري بكل أشكاله . الإضرابات التي شنها العمال سنة 1928 تؤكد شدة كفاح البلوريتاريا المطلبي ، حيث عاشت عمالة الجزائر على وقع 20 إضرابا وعمالة وهران 10 إضرابات و عمالة قسنطينة 9 إضرابات ، بمشاركة إجمالية 5285 مضربا من العمال الأوربيين و الجزائريين . [2] تواصلت الحركة الاحتجاجية بسرعة بعد عام 1928 لتنتقل أصداءها إلى عمال القطاع المنجمي في بني صاف حيث هدّد هناك الفرع النقابي التابع للكونفيديرالية العامة للشغل و بالتحديد عمال شركة " مقطع الحديد " المستغلة لخامات الحديد في بيان لهم خلال الجمعية العامة المنعقدة يوم 2 أكتوبر من سنة 1929 بمقرّ الشركة أكدوا فيه على ضرورة رفع الأجور و الحماية الاجتماعية و الساعات الإضافية و مصاريف النقل وملف العطل المرضية .[3]

عرفت العشرية التي سبقت قيام الحرب العالمية الثانية ما بين سنة 1929 و 1939 نشاطا نقابيا قويا بكل المقاييس حيث بلغت الحركة الاحتجاجية ذروتها بفعل موجة الإضرابات التي عاشتها الجزائر خلال تلك السنوات أقواها إضرابات 1936 و1937 التي قمعها اليمين المتطرّف المدعوم من قبل حزب الشعب الفرنسي (P.P.F) . التأثير

---

(1) Jurquet (Jacques) , la révolution Algérienne et le parti communiste français , T. (2) ,éd. le centenaire Paris , 1974 , p 28

(2) Bendiab (Ahmed Taleb) , chronologie des faits et mouvements sociaux et politiques en Algérie 1830 - 1954 , Alger , p 42 (édition et année non citées)

(3) A.C.B.S , boite n° 34 , syndicat des mineurs de la compagnie Mokta el Hadid , Béni-saf , 1929

القوي لهذه الحركة الاحتجاجية تجلى فعلا قي المشاركة الواسعة للعمال الجزائريين و الأوربيين في هذه الإضرابات ، تحدّت فيها إرادة الصمود القمع الاستعماري . كتبت جريدة صدى وهران عن إضرابات 1936 ما يلي:"رغم عمليات الطرد و أساليب القمع استأنف العمال إضرابهم و عرفت مؤسسات مواد البناء و وتجار الخمور وعمال المطاحن مشاركة 300 مضربا.[1] والواضح أن العشرية التي سبقت الحرب تميزت بتطوّر نوعي للنقابية الجزائرية و قد تجلّى ذلك في الإقبال الكبير للعمال الجزائريين على الانخراط في النقابات الفرنسية و مشاركتهم في معظم الحركات الاحتجاجية ، كما أنه برزت شخصيات نقابية تقلدّت المسؤولية في عدّة فروع و اتحادات نقابية بلدية كانت أم ولائية على مستوى العمالات الثلاث مثل محمد بادسي و قدور بلقايم و بن علي بوقرط و كلّهم من عمالة وهران . استفادت النقابية الجزائرية في مسيرتها النضالية من عدة ظروف تمثلت قي تنافس الكونفيديراليتبن على استقطاب العمال الجزائريين إليهما . خيبة آمال العمال الجزائريين في مؤتمر الصلح يوم 18 جانفي 1919 بباريس و تجاهل قانون 4 فيفري 1919 لحقوقهم المشروعة ، و تبني الاتحادية العامة للعمل الموحد لمبدأ حق تقرير مصير الشعوب سنة 1926 ، و تعاطف الحزب الشيوعي الفرنسي مع قضايا العمال . عودة العمال المهاجرين و استثمارهم للخبرة النقابية و السياسية داخل الوطن و تدويل المسألة العمالية في مؤتمر بروكسيل 1927 . مخلّفات الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1931 و مدى تأثيرها على الاقتصاد الكولونيالي . لمّا وصلت حكومة الجبهة الشعبية إلى السلطة سنة 1936 تصاعدت الحركة الإضرابية التي استفادت من توحيد الكونفيديراليتين ، رغم تقصير مشروع بلوم فيوليت (BLUM VIOLETTE) في إنصاف حقوق العمال . كما دعمت الأحزاب الوطنية قضايا العمال من خلال الميثاق المطلبي الصادر عن المؤتمر الإسلامي الأول و الثاني 1936 و 1937 . لقد مكّن نزول الحلفاء من تحرير السجناء السياسيين

(1) Echo d'Oran , 1er Juillet 1936

و النقابيين الجزائريين في عهد حكومة فيشي (VICHY) . [1] أعطى تأثير الاتحادية العامة للشغل و دورالحزب الشيوعي الجزائري (P.C.A) طاقة جديدة للحركة الوطنية التي وصلت إلى ذروتها مع تأسيس رابطة أحباب البيان و الحرية (A.M.L) [*] في 14 مارس 1944 و انطلاق مظاهرات الفاتح ماي 1945 التي كانت نموذجا حقيقيا عبرّ من خلاله الجزائريون بروح جماعية وطنية عن نضجهم السياسي و شعورهم التحرري ، متشبّعين بالمبادئ الإنسانية و القيم المهنية المشتركة التي تجمع العمال الجزائريين بنظرائهم على الكوكب الأرضي . تلك المظاهرات التي كشفت للأمة الجزائر حقيقة النظام الاستعماري عندما بلغ الحس الوطني مداه الأقصى في يوم الثامن الخالد من سنة 1945 حينما خرجت الجماهير التواقة للحرية و الانعتاق تهتف و تتغنّى ببزوغ فجر جديد بعد ظلام شديد و الكلّ يصرخ فرحا و مرحا باستقلال الجزائر و استرجاع الوطن العزيز لسيادته المفقودة و كرامة الأمة المجيدة .

و لكن سرعان ما حوّل المحتل ذلك النهار المنعم إلى ليل مظلم ، يوم ملطخ بالدماء . كشفت مجزرة الثامن ماي بشاعة الاستعمار عندما اقترفت قواته الغاشمة جريمة أودت بحياة الآلاف من الأبرياء الجزائريين الأحرار. ستكون لمجازر الثامن ماي 1945 و قانون العفو الشامل الصادر في 19 مارس 1946 أصداء قوية في دفع الحركة الوطنية إلى الأمام و التالي إعادة النظر في الإستراتيجية النضالية التحرّرية سواء تعلّق الأمر بالتيارات السياسية الوطنية أو الحركة العمالية المنضوية تحت لواء التنظيمات النقابية . و سيتعمّق الدور الريادي للنقابيين الجزائريين عندما يتفاعل برنامج المركزية النقابية مع مقدّرات و أبعاد الثورة التحريرية الجزائرية.

---

(1) Bourouiba (Boualem), les Syndicalistes algériens leur combat de l'éveil à la libération 1936 - 1962 ,éd. Dahleb , E.N.A.G , Alger , 2001 , p 38

(*) ردّت الرابطة على أمرية شارل ديغول الصادرة في 7 مارس 1944 لمّا تجاهلت حق تقرير المصير و زكّت التبعية و الإدماج

القسم الأوّل

العمل النقابي الجزائري و دوره في النضال الوطني ما بين 1946 و 1950

▯ ▯ ▯

1 ـ المنطلقات التحرّرية للنقابية الجزائرية
2 ـ مواجهة النقابيين الجزائريين للكولونيالية الرأسمالية
3 ـ موقف النقابيين الجزائريين من قضايا المجتمع

الفصل الأوّل

المنطلقات التحرّرية للنقابية الجزائرية
ما بين 1946 و 1950

أ ـ الالتزام بالتجربة النجمية الوطنية و استثمار رصيدها
ب ـ استفادة العمال الجزائريين من الحركة الراديكالية الثورية
ج ـ دور الخطاب النقابي الوطني في تجنيد العمال الجزائريين

لم يقتصر النضال الوطني من أجل التحرّر فقط على الأحزاب الوطنية و الجمعيات الإصلاحية و الثقافية و الرياضية فحسب ، بل تعدّى هذه المستويات ليصل إلى الفئات الاجتماعية التي حرّكها الشعور الوطني و النضج السياسي و دفعها لتعبّر عن ذاتها كقوة حية تتطلّع بنضالها نحو واقع أفضل و وضع أحسن . تتمثل هذه القوى بالتحديد في العمال الجزائريين الذين التحقوا بركب الحركة الوطنية . لقد أسّس العمال في هذا الشأن أصول الكفاح الاجتماعي المطلبي من خلال إدخال العمل النقابي إلى الجزائر كحركة و إستراتيجية وطنية ملتزمة بالمبادئ التحرّرية و متشبعة بالقيم الإنسانية.

أ - الالتزام بالتجربة النجمية الوطنية و استثمار رصيدها

استطاعت النقابية الجزائرية أن تتبوّأ مكانتها ضمن المسيرة التحرّرية للحركة الوطنية الجزائرية ، وذلك من خلال النشاط النقابي الذي كان يقوم به العمال الجزائريون داخل و خارج الوطن . انتعش العمل الوطني بجهود النقابيين الجزائريين الذين نقلوا بجدّ إلى المستعمرة تجربتهم الرائدة الموروثة عن مشاركتهم في النقابات الفرنسية و رصيد نضالهم في صفوف نجم شمال إفريقيا لمّا كانوا يعملون في أرض المهجر بفرنسا . لقد شكّل النجم في حدّ ذاته مدرسة وطنية تلقت منها العمالة الجزائرية المبادئ الأوّلية للكفاح السياسي و النضال المطلبي . الثابت في الأمر أن مناضلي النجم نهلوا من الحزب أصول الخطاب الوطني التحرّري باعتبار أن برنامج الحزب شمل القضايا السياسية المتعلّقة بالسيادة و الاستقلال و المطالب الاجتماعية المعبّرة عن طموحات العمال الجزائريين و حقوقهم المهنية و بشكل خاص موضوع التشريعات الاجتماعية .

أ - 1 / مواصلة مسيرة النضال الوطني

ما من شكّ أن الرابطة الوطنية بين الفرد و المجتمع لا تتحقق بمجرّد فكرة أو ثقافة بقدر ما تكون فعلا نابعة من صميم الذات و خالص الاعتقاد و خالص النية و صدق التضحية . إنها مشاعر قوية يتغذى منها وجدان الأمة و ضمير العمال الدين أصرّوا على مواصلة مسيرة النضال بلا انقطاع من أجل كسر قيود الاستغلال و أساليب الاضطهاد . توسّعت مسيرة النضال الوطني لدى الطبقة العاملة الجزائرية لتشمل على وجه الخصوص جبهتين جديرتين بالأهمية وجب الوقوف عندهما ، الجبهة

السياسية و الجبهة المطلبية اللتين يمثلان في نظرنا طاقة مجدّدة للحركة الوطنية . لقد كان العمال على الدوام الصورة الحقيقية المعبرة عن حقيقة الواقع الاستعماري فهم الفئة الاجتماعية المعنية بالنشاط و المهدّدة بالعطل و المطلوبة للبدل والمعرّضة للاستغلال في كل ميادين الإنتاج سواء تعلّق الأمر بالقطاع الأول و الثاني و حتى القطاع الثالث أيضا . إنها الشريحة التي تكابد المصاعب و تواجه المصائب من أجل كسب الحد الأدنى من لقمة العيش . هذه الانشغالات تضع الفئات العمالية عرضة للمخاطر وسط إدارة تكرّس كل أنواع الهيمنة و كل أشكال التمييز الاجتماعي . فالمواجهات و التحدّيات تمثل حقا نضالا و كفاحا طويلين لدى النقابية الجزائرية في ميادين الشغل و فضاءاته المختلفة و سيتجرّعون هؤلاء حلوه ومرّه في ظلّ نظام استعماري رأسمالي ، نفعي استغلالي لا يرحم همّه الوحيد تعميق وجوده الكولونيالي. لذلك تبوّأ العمال الجزائريون طليعة النشاط الوطني التحرّري ليعلنوا بعزم انتفاضتهم السلمية المناهضة للتعنت الكولونيالي و التفاوت الطبقي . الفلاحون يعانون من سياسة المصادرة و نظام الخماسة ، و العمال في المصانع و المناجم وسكة الحديد و الصيد البحري و في الموانئ يئنّون تحت وطأة زهيد الأجور و سوء الحال و ضيق العيش.

التجربة النجمية هي حصيلة النشاط السياسي و النقابي الذي تلقاه العمال الجزائريون و استمدّوه من رصيدهم النضالي داخل حزب نجم شمال إفريقيا (E.N.A) الذي تأسّس في 20 جوان 1926 في منطقة نونتير (NANTERRE) إحدى ضواحي باريس بفرنسا . يعتبر النجم مدرسة حقيقية للتحرّر الوطني جلبت إليها العمال المغاربيين بفضل واقعية المطالب التي تضمنها برنامج الحزب . تحوّلت هذه المطالب النجمية بجميع تفرّعاتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و النقابية إلى ميثاق تحرّري تزوّدت به الحركة العمالية فأنارت وجهتها و أيقظت وعيها و حدّدت لها مسعاها النضالي المطلوب . إذا أمعنا النظر في محتوى برنامج نجم شمال إفريقيا و ولجنا في أعماق مطالبه لوجدنا تلك المطالب قوّة محرّكة و طاقة مجدّدة لمسيرة الكفاح الاجتماعي الذي تخوضه القوى الحية للأمة الجزائرية سواء أنيط الأمر بالشغيلة الوطنية أو بقية الفئات الأخرى . لم يهمل البيان الختامي لمؤتمر النجم المنعقد يوم 28 ماي 1933 تلك الإرادة المطلبية

بل زادها واقعية و موضعية منذ قرارات مؤتمر بروكسيل ضد الاستعمار . رسّخت تلك المطالب النجمية أصول الهوية التحرّرية لدى حزب الشعب الجزائري (P.P.A) و مناضليه وحوّلتها سنة 1937 إلى أرضية وطنية و زادتها عمقا حركة انتصارالحريات الديمقراطية (M.T.L.D) سنة 1946 . أصبحت التجربة النجمية مكسبا مكرّسا في الواقع العملي من قبل الحركة العمالية الجزائرية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية محدّدة بذلك ملامح النضال و توجهاته الحقيقية في مطلع سنوات الخمسينيات.

لقد ألهمت التجربة النجمية الأحزاب و العمال لأنها منحتهم القدرة الحقيقية و الصياغة الفعلية لفلسفة الكفاح و موضوعية الطرح المطلبي . إن المرتكزات المطلبية الواردة في كراسة الأحزاب الوطنية خاصة بعد صدور مرسوم العفو الشامل في 9 مارس سنة 1946 الذي أعاد مشروعية الممارسة السياسية للتيارات الوطنية و الصحافة الجزائرية و من ضمنها مطالب حركة انتصار الحرّيات الديمقراطية و برنامج الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و كراسة الحزب الشيوعي الجزائري ، تؤكّد بالفعل عمق وطبيعة الخطاب النضالي ذي الهوية النجمية الوطنية . و من ناحية أخرى نستطيع أن نلمس بوضوح الهوية المطلبية أيضا في برنامج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و نخص بالتحديد الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و التي هي منبثقة في تقديرنا من الهوية النجمية التحرّرية . تمّ بالفعل استثمار المحصول السياسي و النقابي للنجـــم من طرف المناضلين و النقابيين بشكل خاص ، الذي سمح بتوضيح توجهات الحركة الوطنية و تنوّع مشاربها بعد مجازر الثامن ماي 1945 . تواصلت المسيرة النضالية من قبل الحزب الشيوعي الجزائري(P.C.A) سنة 1946 منتقدا بجرأة السياسة الاستعمارية و مطالبا بالإصلاحات الشاملة لفائدة المجتمع الجزائري . ركّز الحزب على المسألة العمالية في مؤتمره الثالث المنعقد يوم 24 مارس 1946 متناولا قضايا هامة في مقدّمتها المنطلقات التحرّرية ذات الصلة بالعمال من ضمنها ضرورة هيكلة العمال الجزائريين و كل القوى المنتجة داخل التنظيمات السياسية و النقابية ، والالتزام بتطبيق التشريعات الاجتماعية الفرنسية و رفع الكفاءة المهنية للشغيلة الجزائرية و تمكينهم من الالتحاق بمراكز التأهيل و التكوين المهني . و من جهة أخرى أدرك .

الشيوعيون الجزائريون الديناميكية و الإرادة القوية لدى البلوريتاريا (PROLETARIAT) المحلّية في صناعة متغيّرات المعادلة الاجتماعية عندما ألحّ مؤتمر الحزب على دور الحركة العمالية بأطرها و شرائحها كحركة تحرّرية تكون فيها وحدة العمال الطاقة المحرّكة للكفاح الاجتماعي المنبثق من النضال النقابي .[1] إن مسيرة الكفاح السلمي التي استأنفت عملها مند ربيع 1946 و استمرّت إلى بداية الخمسينيات أحيت المجهود التحرّري بفضل النشاط المطلبي و العمل الحزبي ممّا أعطى نفسا للقضية الوطنية . ضاعف الحزب الشيوعي الجزائري من نشاطه المطلبي و تجلى ذلك في النداء الذي قدّمته لجنته المركزية بمدينة الجزائر إلى الشعب الجزائري و إلى الجماهير الكادحة يوم 21 جويلية 1946 ، حيث تمت الإشارة إلى مطالب سياسية و اقتصادية هامة نذكر منها على وجه الخصوص سياسة الاضطهاد التي تمارسها الإدارة الاستعمارية جهرا على الأهالي كخنق الحرّيات و كبت الأصوات و تعطيل الإنتاج و شلّ الاقتصاد . بالإضافة إلى المتاعب الاجتماعية التي أثقلت كاهل المجتمع و حوّلت فئاته إلى ضحايا للاستغلال و الاستعباد . أكّد النداء في محتواه أن الأغلبية الساحقة من المجتمع الجزائري لم تعرف في ظلّ استمرار النظام الكولونيالي سوى الفقر و الجهل و الظلم و حتى القيم الأخلاقية و المثل العليا الممجدة للكرامة الإنسانية سحقها الاحتلال . [2] لا تتحقق هذه الأهداف في نظر هذا التيار الوطني اليساري إلا عن طريق دمج الجزائر بفرنسا في إطار النظام الجمهوري الفيدرالي . تمثل في رأينا هذه المطالب قناعات التكيف مع الوضع القائم لصناعة إرادة التغيير. و من أجل ترجمة كل هذه المساعي دخل الحزب الشيوعي الجزائري معترك الانتخابات العامة يوم 2 جوان 1946 لكسب هذه الرهانات المنشودة مركّزا على آفاق الطبقة العاملة وطموحات الفئات المحرومة.

أما حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، فإن مكتبها الوطني المجتمع يوم 7 سبتمبر 1947 أشار إلى أهمية المقاومة السياسية في هذا الظرف الحاسم لإخراج القضية الوطنية بعد نقض الاحتلال لتعهّداته خلال الحرب . ركّز مكتب المؤتمر على أهداف

---

(1) Collot (Claude) , Henry (Jean Pierre) , le mouvement national algérien , textes 1912 -1954 , 2ème éd. , o.p.u , Alger 1981 , p p 216 -219 (voir liberté du 11mars 1946)
(2) Ibid. , pp 228 - 229

تخدم المسألة الوطنية التحرّرية ، جاءت صياغتها في نظرنا في شكل ميثاق مطلبي تضمن إنهاء السيطرة الامبريالية في الجزائر و إقامة السيادة الوطنية في يد الشعب و تأسيس دولة وطنية تتمتع بالممارسة الحرّة لسلطاتها التنفيذية والتشريعية و القضائية ولكن مكتب الحركة أصرّ في نهاية اجتماعه على أن رهان نجاح هذه المطالب يتوقف على إستراتيجية نضالية محكمة تأخذ بعين الاعتبار القوى الحية للمجتمع الجزائري و ما تحمله من آليات و مقتضيات التغيير المنشود . و على هذا الأساس ، اعتبرت حركة انتصار الحرّيات الديمقراطية في بيان مكتبها الوطني أن تعبئة القوى الفاعلة في المجتمع الأهلي تقتضي هيكلة المنظمات الجماهيرية و تجنيدها في اتجاه خدمة و تجسيد المطالب الوطنية .[1] تبلورت الإيديولوجية التحرّرية لحركة انتصار الحرّيات الديمقراطية في الكفاح الثوري القائم على التغيير الجدري الشامل للأوضاع عن طريق استرجاع السيادة و تحقيق الاستقلال الوطني . و لذلك كثف الحزب من نشاطه داخليا و خارجيا محاولا ترجمة طموحات مناضليه و انتقل مباشرة إلى مجابهة الميدان.
لم يتوان حزب الشعب حتى أسس المنظمة الخاصة في 15 فيفري1947 التي هي الجناح العسكري للحركة المكلفة بالإعداد العسكري للثورة التحريرية . و من جانب آخر شارك وفد حركة الانتصار في المؤتمر الدولي حول الشعوب ضد الامبريالية المنعقد في لندن ما بين 12 و 13 جوان 1949 حيث تبنى المؤتمر في نهاية أشغاله قرار الحركة الخاص بالوضع في الجزائروالمتضمن صراحة أن الامبريالية الفرنسية اغتصبت سيادة الجزائر بسبب عدوانها الظالم مند 1830 ، حيث تم انتهاك الحقوق السيادية للأمة الجزائرية. [2]
انضمّ الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (U.D.M.A) إلى خضم النهضة السياسية الوطنية مضاعفا مساعيه من أجل إحياء نشاط الحركة الوطنية الجزائرية التي توقفت أيام الحرب المناهضة للنازية . التحق الاتجاه الإدماجي بالتيار الوطني و تحوّل فرحات عباس إلى شخصية وطنية تاريخية تمكّن من إحياء نشاط الحركة الوطنية مند سنوات الحرب عندما أسّس البيان الجزائري في10 فيفري 1943 ورابطة أحباب البيان والحرية

(1) Collot (Claude) , Henry (Jean Pierre) ,op.cit , pp 263-265 (voir El Maghreb El Arabi du 12 /09/1947)
(2) El Maghreb el Arabi , 4 mars 1949

في 14 مارس 1944 . جاء الاتحاد الديمقراطي ليثري هو الآخر المسيرة التحرّرية مستفيدا من قرار العفو في مطلع مارس 1946 ليدافع عن مشروع الحكم الإدماجي المرتكزعلى النظام الفيدرالي بين الجزائر و فرنسا كإرادة سياسية وقاعدة أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية و المساواة و حقوق المواطنة بين العنصرين الأهلي والأوربي. طالب فرحات عباس من الإدارة الفرنسية إصلاح الأوضاع وتجاوز محنة الثامن ماي المأسوية و العمل على تحقيق آفاق التنمية و الرفاهية للجميع . و في تصريح له بمناسبة الفاتح ماي سنة 1946 بمدينة الجزائر ، قال فرحات عباس : "علينا أن نتحرّر من ذهنية العصور الوسطى ، يجب علينا أن نرى جزائر جديدة حرّة في إطارالنظام الفيدرالي تولد من إرادة الديمقراطيين الفرنسيين و المسلمين الجزائريين ." [1] و في المؤتمر الفيدرالي المنعقد بداية الأسبوع الأول من شهر أكتوبر 1947 بمدينة البليدة الخاص بإطارات الحزب ركز المؤتمرون على اليقظة والعمل لخوض المعركة الانتخابية في البلديات و هذا من أجل مطلب الديمقراطية و العدالة الاجتماعية و التقدّم. يبدو لنا جليا أن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لديه رؤية شاملة للتغيير تنطلق من القاعدة الشعبية أي من البلدية التي هي الخلية الأساسية في تركيبة الدولة . هذه النظرة الثاقبة و الساعية إلى التجديد تنحو منحى النضال السلمي على مستوى الساحة الانتخابية . كما نلاحظ في التيار الإدماجي المراهنة على مبدأ العدالة الاجتماعية ممّا يخلق قدرا مهما من الرابطة العضوية و التوافق المطلوب بين هذه الحركة و مقتضيات الحركة النقابية باعتبار الحركتين منشغلتين بالمسألة العمالية . يثبت هذا الاهتمام قناعة دعاة الإدماج بالتغيير الاجتماعي كجزء لا ينفصل عن البرنامج العام للحزب و تشكل حقوق البلوريتاريا غاية التغيير. التحقت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و الكشافة الإسلامية بوتيرة العمل مقتنعة بمواصلة النضال التحرّري في سياقه الاجتماعي الإصلاحي . في هذه الصدد انصبت اهتمامات الجمعية على مطالب الحركة الوطنية ومقتضيات المجتمع الجزائري. لقد عبدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين طريق النضال الاجتماعي في شكله الإصلاحي حيث كان الشيخ محمد البشير الإبراهيمي الذي خلف الشيخ عبد الحميد

(1) Collot (Claude) , Henry (Jean Pierre) , op.cit , p 223

بن باديس يوم وفاته في 16 أبريل 1940 رئيسا للجمعية ، كان يركّز على مشروعية الكفاح السلمي الوطني دفاعا عن عناصر الهوية الجزائرية المنبثقة عن مقوّمات الشخصية العربية الإسلامية . ألحّ الإصلاحيون الجزائريون بقوة على ثوابت الأمة الجزائرية و تجلّى هذا الدور في ملتقيات ومؤتمرات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على أرض الواقع . في مؤتمرها التاسع الذي انعقد بمدينة الجزائر يوم 21 جويلية 1946 ، تبنت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ستة مطالب في غاية من الأهمية . تضمن البيان الختامي للمؤتمر الاعتراف بالعربية لغة رسمية ، حرية المعتقد الإسلامي ، إرجاع أملاك الحبوس إلى أهلها ، إصلاح العدالة الإسلامية و تمكين الشعب الجزائري من تعيين قضاته و مفتيه بكلّ حرية ، إعادة فتح المدارس القرآنية المغلقة مند أحداث الثامن ماي الإفراج عن جميع المساجين السياسيين و المرشدين المسلمين . [1] في هذا الشأن أصدرت الجمعية خلال شهر ماي سنة 1950 مذكرة مطالب من توقيع رئيسها محمد البشير الإبراهيمي و نائبه العربي بن بلقاسم التبسي و الأمين العام أبوبكر الأغواطي و أمين المالية محمد خير الدين و المفتش العام سعيد صالحي . أشارت المذكرة في افتتاحيتها إلى التعريف بمهام الجمعية و أبرزت حرصها على مطلب فصل الدين عن الدولة و أن الجزائر موطن لتعايش الأديان الثلاثة . و تمّ تقديم المذكرة إلى نواب المجلس الجزائري لدراستها و المصادقة عليها . [2] من هنا واكبت الجمعية المخاض التحرّري بكفاحها المطلبي مساهمة بجهدها الإصلاحي في تغذية و تنمية روافد الحركة الوطنية الجزائرية من خلال تمسّكها الكبير و ارتباطها الوثيق بهوية المجتمع و ذلك بفضل ذودها المستمر عن مقوّماته و ثوابته من أجل تحرير الأمة الجزائرية من أغطبوط التنصير و التجهيل الذي تمارسه الإدارة الاستعمارية و أجهزتها المختلفة . لم يكن النشاط الوطني مقتصرا على العمل السياسي و النقابي فقط ، بل اتسع مداه ليشمل العمل الإصلاحي و التعبوي و التوعوي ليخصّ القوى الحية المجدّدة للمجتمع الشريحة الشبابية . مثل هذا الاتجاه حركة الكشافة الإسلامية (S.M.A) التي واكبت مسيرة النضال الوطني مركّزة رسالتها على تعميق الحس الوطني وغرس الخلق الإسلامي

(1) Liberté , 25 Juillet 1946
(2) Collot (Claude) , Henry (Jean Pierre) , op.cit , pp 272 - 279

و إيقاظ الوعي التحرّري في وجدان القواعد الكشفية الوطنية ، كماعملت أيضا و بدون هوادة على فضح النوايا الاستعمارية و المساهمة في دعم نشاط الحركة الوطنية . من هذا المنطلق أرست الكشافة الإسلامية الجزائرية أسس مدرسة وطنية للتعبئة الشاملة والتوعية الكاملة لمنتسبيها ، مستفيدة من خبرة أطرها الذين صقلتهم الخبرة النضالية التحرّرية التي نهلوها باستمرار من التجربة السياسية و النقابية . في هذا المجال برز النشاط السياسي الكشفي بوضوح على يد النخبة الكشفية الجزائرية مستثمرة رصيدها السياسي التحرّري . و على سبيل المثال نذكر فوج الأمل بمنطقة سيدي بلعباس الذي كان له نشاط قوي في تبني انشغالات الأمة و الدفاع عن مطالب المجتمع . و لذلك انخرط الكثير من الكشافة الجزائريين في العمل السياسي ، حيث فضّل محمد بن داودي خوض المعترك الانتخابي رفقة بن غازي الشيخ ، بحيث مثل الأول الاتجاه الاستقلالي ضمن قائمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، و الثاني ترشح في قائمة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري خلال المنافسة الانتخابية المحلية البلدية لسنة 1947 بمنطقة سيدي بلعباس .[1] و من جانب آخر ، برهنت فيدرالية الكشافة الإسلامية الجزائرية عن طريق بعض قياداتها محمود بوزوزو و عمر لاغا ، فحمل رجالها الأفكار الحرّة. في زيارة خاصة له لإحدى مدن عمالة وهران مطلع سنة 1949 أفصح الإطار الكشفي محمد بوزوزو بوضوح في خطابه بمدينة معسكر عن توجهاته الوطنية التحررية قائلا: " مقاومة الأمير عبد القادر نموذج لنا لتحرير بلدنا الجزائر من قبضة الاستعمار ."[2]

تضاعف النشاط الوطني خلال هذه المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية و بلغ النضال التحرّري نقطة الأوج ، بتكاثف جهود النضال المطلبي بشقيه السياسي و الإصلاحي من جهة و الكفاح الاجتماعي النقابي من جهة أخرى . استأنفت جمعية العلماء نشاطها التربوي و الإصلاحي ، و تواصل العمل الحزبي بتعبئة الجماهير لحصد أصواتها في الانتخابات المحلية و العامة التي عرفتها المستعمرة سنوات 1948 و 1949. استمرّ العمل الكشفي حتى مطلع سنة 1950 وصمّمت حركة انتصار الحريات

---

(1) D.A.W.O , préf.d'Oran , boite n° 6992 , S.L.N.A n° 15 , 9 Février 1951
(2) D.A.W.O , rapport de police , boite n° 6992 , S.M.A n° 7856 , 27 Mai 1949

الديمقراطية على الإعداد الفعلي للكفاح المسلّح بعد أن تمكّنت من تأسيس المنظمة الخاصة (L'O.S) في 15 فيفري 1947 ترأسها على التوالي محمد بلوزداد ، أحمد بن بلّة و حسين آيت أحمد . استطاعت المنظمة الخاصة أن تحقق في وقت وجيز انجازات عظيمة في هذا الميدان ، بحيث تحوّلت منطقة الأوراس إلى مركز للذخيرة يشرف عليها مصطفى بن بوالعيد . و حدّدت المنظمة مبدأ الانضباط و الالتزام بالقضية ميثاقا ثوريا على أعضائها يجب العمل به و السير على نهجه كصمّام ضامن للنجاح . لقد صيغ هذا الالتزام في المادة الأولى من قانون النظام الداخلي للمنظمة الخاصة : " الانضباط هو القوة الأساسية للجيوش ، يتحتم على كلّ قائد أن يحظى بالطاعة و الانقياد للأوامر في جميع الأوقات ." [1] ولكن العمال الجزائريون على غرار نشاطهم الحزبي ، تمكنوا من إحياء النقابية الجزائرية ، و راحوا يرفعون المطالب الوطنية بتصعيد الحركة الاحتجاجية كأسلوب مطلبي و كفاح اجتماعي تصنعه الجماهير الكادحة و الطاقات الكالحة لمواجهة شجع الإدارة الاستعمارية الجامحة . و هنا لا بدّ على المرء التواق إلى الحرية و الانعتاق أن ينوّه بالوقفة التاريخية التي سجلتها النقابية الجزائرية لدى عمال و منجميي منطقة بني صاف ، قي غرب عمالة وهران مطلع ربيع 1948 لمّا قرّرت الكونفيديرالية العامة للشغل شلّ كامل القطاع المنجمي عبر تراب المستعمرة من بني صاف غربا إلى الونزة شرقا . [2] و هذه المواقف العمالية ستجعل من الحركة النقابية تحت ظلال الكونفيدرالية انطلاقة اجتماعية تحرّرية تستهدف مظالم الرأسمالية الكولونيالية و ابتزازها لخيرات البلاد و جهود العباد . لقد أدركت بالفعل الطبقة العاملة الجزائرية أن النضال المطلبي له مفعوله القوي في زعزعة أركان الاقتصاد الرأسمالي الاستعماري من أجل انتزاع العدالة الاجتماعية و الكرامة الإنسانية للمجتمع الأهلي.

أ - 2 / استمرار وتيرة المواجهة الاجتماعية عند الجزائريين

إن المواجهة الاجتماعية في حدّ ذاتها عنصر من عناصر الكفاح الوطني التحرّري و مصدر من مصادر الحركة الوطنية الجزائرية لكونها عامل ضروري في إنعاش

(1) الزبيري (محمد العربي) ، الثورة الجزائرية في عامها الأوّل ، م.و.ك ، الجزائر ، 1984 ، ص247

(2) A.C.B.S , syndicat des ouvriers mineurs et assimilés de la compagnie Mokta El Hadid , Béni-saf , boite n°34 , 1948

مسيرة الحرّية المنشودة . و في هذا الإطار تأخذ المواجهة الاجتماعية صيغا وأشكالا متعدّدة و أساليب مختلفة كالمظاهرات و الاعتصامات و الإضرابات تساهم في صنعها القوى الحية سواء تعلّق الأمر بالفئات العاملة منها أ و العاطلة . و تكون المواجهة بين مركزين متصارعين ، أحدهما قوة ضاغطة و أخرى ناقمة ، متناقضتين في الرؤية و الهدف ، و تتبلور تطوّراتها في جبهتين اجتماعيتين .الجبهة السيدة الحاكمة المتشكلة من الطبقة الكولونيالية الرأسمالية المستغلّة و تمثل أقلّية في المجتمع ، و الجبهة العمالية من الكادحين من أغلبية الساكنة البشرية . و يبدأ الصراع بينهما من أجل السيادة ة و العدالة والبقاء . و نظرا لتناقض مصالح الطرفين تنشأ التوترات الاجتماعية بين قيادة العمال و الإدارة الاستعمارية ، فينتج عن ذلك الصراع قيام المواجهة الاجتماعية التي هي المحرّك الأساسي للقوة المطلبية و الحركة النقابية و ما تحمله هذه الحركة من مطالب و انشغالات هامة تخصّ المحيط المهني و الوسط العمالي .

و لكن التناقض في المواقف و التباين في الرؤى الذي ينشأ داخل الوسط العمالي يشكل مصدر الاحتكاك الاجتماعي و بالتالي تكون المواجهة عمالية محضة بل مطلبية خالصة ، لأن الوعي العمالي هو أساس الحركة الاحتجاجية . كما أن طبيعة الوسط المهني يحقق المحيط الأنسب لتفاعل تلك الديناميكية المطلبية و ما تفرزه من تداعيات . الشغيلة الجزائرية هي نواة المسيرة العمالية باعتبارها جوهرالنضال النقابي لأن العمال الأهالي يمثلون القوة الاجتماعية البائسة المعرّضة يوم بعد يوم للاستغلال الرأسمالي الذي يسير دواليبه النظام الاستعماري . فبالضرورة أن العمال الجزائريون و نظرائهم الأوربيين المتعاطفين معهم و الفعاليات السياسية الأخرى المؤيدة لهم ، تكون بمثابة سند و دعم لقضاياهم . إلا أن روح التضحية و التوق إلى الحرية و العدالة الاجتماعية تدفع الفئات العمالية إلى كسب رهان التحدّي و تزيدهم حرصا على تجسيد المطالب . فالنضال النقابي كونه جهد اجتماعي و نشاط تحرّري ، فهذا المفهوم إذا ما ترسّخ لدى النقابيين يصبح انجازا كبيرا في تحقيق الأهداف التي تسطّرها أية حركة احتجاجية سواء قادها الفلاحون و الحرفيون أو المنجميون و حتى الحمّالة في أرصفة الموانئ و عمال محطات سكة الحديد . المبادئ الحرّة و المثل الإنسانية الكامنة في ضمير الشغيلة

الجزائرية وقودا لإشعال فتيل انتفاضة الجماهير المصرّة على التغيير. الأرستقراطية الرأسمالية النفعية للاستعمار الفرنسي في الجزائر و غيرها تعاملت إدارتها مع الأهالي تعاملا إقطاعيا داخل نسيج علاقات تعيدنا إلى عهود الأسياد و الأقنان . في خضمّ هذه الأوضاع المتردّية تبوّأت الجماهير قافلة التحدّي و القطار القائد نحو التغيير . لقد كان على الدوام كفاح الجماهير ضروريا في محاربة الجهاز الأرستقراطي . إن القدرة الروحية و الأخلاقية الأداة الموجهة و القائدة لنضالات الجماهير التي هي مصدر نشاط للحركة العمالية التي تخوض معركة الصراع الطبقي داخل المجتمع الرأسمالي . [1] ما من شكّ أن مخاض المواجهة و استمرار وتيرتها بالنسبة للجزائريين و في منظور النقابية الوطنية حتمية تاريخية لا مناص منها ، كما أنها يقظة براغماتية لأي كفاح اجتماعي وراءه عمل مطلبي تقوده الحركة النقابية ممثلة لكل الشرائح المهنية التي تتشكّل منها الشغيلة الجزائرية . فالنضال العمالي السلمي بمفهومه الثوري تكرّسه المسيرات الاحتجاجية التي تتغذّى من المظاهرات و التجمّعات و الاضرابات المناهضة لسياسة الاحتلال المبتزة لحقوق العمال و المستغلّة لموارد المستعمرة . يعبر أصحابها على المطالب المشروعة كجزء من حتمية التغيير تعكس صورة المجتمع الأهلي و رؤية السلطة الاستعمارية له و موقفها منه . لأن تلك الانشغالات مرآة عاكسة لذهنية التفاوت الاجتماعي و التمايز البشري الذي تسير عليه قوانين و تشريعات الحكومة العامة مند عهد القرار المشيخي 1863 و 1865 و قانون الأنديجينا 1873 . بعد الحرب العالمية الثانية تمسكت الإدارة الفرنسية في الجزائر بتلك القوانين المجحفة و لم تجرأ منظومتها التشريعية على إلغاء أحكام التسلّط والاستبداد رغم صدور قرار العفو الشامل في 9 مارس 1946 . و لكن العفو الاجتماعي و مبدأ التوازن في الحقوق بين العمال الجزائريين و نظرائهم الأوربيين ظلّ مفقودا ، إلاّ أن الصراع الاجتماعي أخذ مطلبا لا رجعة فيه ، لأن التحرّر الاجتماعي جزء لا يقبل الفصل عن التحرّر الشامل لدى النقابية الجزائرية ، بل هو أرضية تمهّد للتحرّر السيادي المنتظر و الذي يعدّ فيه مطلب الاستقلال آية و غاية لا ينبغي التغاضي عنها . حاولت فرنسا جاهدة المحافظة

(1) Castoriadis (Cornélius) , l'expérience du mouvement ouvrier comment lutter , éd. union générale d'éditions , Paris p72

على الجزائر حتى توطّد أركان وجودها و تضمن مصالحها في المستعمرة ، فأنشأت المزيد من الموانئ و المزارع لفائدة الكولون و بنت العديد من المستوطنات و أنجزت الكثير من المعامل و ضاعفت حجم استثماراتها في مشاريع كانت قد شرعت فيها مند سنوات مضت ، منها قطاع سكة الحديد و قطاع المناجم و مستثمرات زراعة الكروم.

و لكن القوى الفاعلة و الأساسية لهذه المشاريع و البرامج الاقتصادية و الاجتماعية بنيت على عاتق اليد العاملة الأهلية من أبناء الجزائر من منجميين و عمال زراعيين و حمّالين في الموانئ و خمّاسين في ضيعات الكولون و يد عاملة محلّية و أجنبية (*) تمّ توظيفها في معاصر الزيتون ومعامل تصبير الأسماك وأقبية الخمور و بأجور زهيدة.

سخرت الإدارة الاستعمارية الموانئ الوطنية في نهب و تصدير الموارد الجزائرية لتغطية متطلّبات اقتصاد المتروبول فأتاحت الفرصة للطبقة الكولونيالية للتخلّص من فائض الإنتاج . كان العامل الجزائري من الشريحة الاجتماعية أكثر عرضة للاستغلال تواجه صراع العضلات في موانئ الشحن و التفريغ من عنابة شرقا إلى الغزوات غربا. و في هذا الشأن توضح الإحصائيات حجم المبادلات التي تمّت ما بين سنتي 1946 و 1947 على مستوى الموانئ الجزائرية مسّت الصادرات الزراعية التي بلغت بضاعتها الإجمالية خلال الفترة المذكورة 2.269.910 قنطارا ، خرجت من موانئ المستعمرة باتجاه ميناء مرسيليا و بوردو و الجدول الوارد أمامنا يبرز هذه العملية (1) :

الموانـــئ	الجزائر	وهـــران	سكيكدة	بجايـــة	عنابـــة	جيجـــل	الغـــزوات	بني صاف	الـــقل	مستغانم
الحجـــم	1,3	443,7	244,2	64,9	62,03	38,7	31,01	20,1	13,9	2,1

- الوحدة ألف ق. باستثناء ميناء مدينة الجزائر بمليون ق.

وضعت الشركات الفرنسية الموانئ الجزائرية تحت تصرّفها و شقت خطوط بحرية و تجارية لنقل المنتجات النباتية إلى الوحدات الاقتصادية الفرنسية ، و أصبحت أسواق المتروبول رائجة بالمحصول الفلاحي الجزائري . هذا و تبين الإحصائيات ما بين 1946 و 1947 المواد الزراعية المصدرة إلى فرنسا . فميناء مدينة الجزائر بلغت صادراته من الأسماك المصبرة 17.509 قنطارا و 1.396 ق من الزيتو و إحصاء

(*) القصد من اليد الأجنبية العمال المغاربة في القطاع الزراعي و المنجمي و الأسبان في الصيد البحري غربا و الايطاليين شرقا

(1) Annuaire statistique de l'Algérie , 1946 - 1947 , p 49

45.177 ق من التمور. و من جانب آخر تمّ شحن 473 قنطارا من صادرات الزيتون و 164.078 قنطارا من التمور عبر ميناء سكيكدة . أما ميناء وهران فشهد هو الآخر تصدير566 ق من التمور و 48.19 ق من الزيتون . [1] لقد تحوّلت الجزائر إلى ورشة نفوذ استعماري أعادت من جديد روح الحياة إلى اقتصاد فرنسا المتضرّر جرّاء الحرب العالمية الثانية بفعل عملية الابتزاز الحاصل للموارد الوطنية.

الثابت في الأمر ، كان من المفروض أن ترتفع وتيرة التنمية و يزدهر الوضع الاجتماعي و يتحسّن المستوى المعيشي بفضل هذه الحيوية التجارية التي تعرفها المبادلات التجارية ، و أنّ خيرات المستعمرة لا بدّ أن تلقي بضلالها الطيبة على حياة الناس بدون استثناء ، خاصة الفئات العمّالية التي تواجه مشقات الكدح و مخاطر العمل في المناجم و المحاجر و الموانئ و المزارع التي أغلبها من اليد العاملة الجزائرية. لم تعر إدارة الحكومة العامة أي اهتمام فيما يخص ترقية الأوضاع المتردّية و تحسين ظروف العمل و الاستجابة لحقوق الشغيلة الجزائرية التي تكابد صور الاستغلال كل حين.على غرار الوظائف المحفوفة بالمخاطر و التي كانت من نصيب العنصر الأهلي كانت السلطة الاستعمارية تمنح وظائف للجزائريين كالقصابات و حراسة الغابات و مزارع الكولون و أعوان الصيانة و التنظيف في العمارات و حجّاب في الإدارات. نظام الأجور المعمول به لا يتماشى مع طبيعة العمل و لا يستجيب لحاجيات المعيشة التي لم تعرف استقرارا في الأسعار على مدى خمس سنوات على التوالي ابتداء من سنة 1946 إلى متمّ سنة 1950 . إنه الوضع الذي سيزيد في درجة الاحتقان الاجتماعي و يصعّد من حدّة المواجهة عند الجزائريين لاسيما القوى العاملة في قطاعات المشقة و المعاناة في المناجم و المزارع و الموانئ و سكّة الحديد المعرضة لحوادث العمل. تعاظمت النقمة الشعبية مع مطلع سنة 1946 لتنتفض الجماهير الكادحة و المحرومة على الواقع المرّ بشن الإضرابات في عدّة قطاعات عبّر من خلالها العمال الجزائريون مع نظرائهم الأوروبيين عن رفضهم للوضع القائم ، مطالبين الإدارة الكولونيالية بحلّ مشاكلهم و تحسين ظروف عملهم . كان للاتحادات

(1) Annuaire statistique de l'Algérie, op.cit , p 52

النقابية دور حاسم في هيكلة و تسيير تلك الحركة الاحتجاجية الغاضبة في شتى مدن و بلديات عمالات المستعمرة . ترجع أسباب الإضرابات إلى الظروف المزرية السائدة في المجتمع لاسيما الأوساط الاجتماعية البائسة و المهنية اليائسة بعد تدهور مستوى المعيشة خلال عام 1946 حيث انخفض محصول الحبوب مسجلا ما بين 10 ومليون11 ق بعيدا عن طاقة الاستهلاك المطلوبة و المقدّرة 18 مليون ق ، أي بنسبة عجز وصلت نهاية السنة إلى 38,%. ألقى هبوط إنتاج القمح بنوعيه ظلاله على لهيب الأسعار و في مقدّمتها المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع مع حلول سنة 1947. يتعلّق الأمر هنا بقيمة الزيت 96 فرنك للتر الواحد و الحليب 24 فرنك للتر الواحد ، و الخبز الذي وصلت قيمة 300 غرام إلى 10,50 فرنك .[1]

حاولت الإدارة العامة تدارك الأوضاع لكبح جماح أية مواجهة محتملة تفاديا لأية مضاعفات قد ينجم عنها سيل من التوترات الاجتماعية تتصدّرها العمليات الإضرابية التي تخشاها السلطة الاستعمارية باعتبارها قد تسبّب الشلل الاقتصادي في القطاعات المضربة ، و هذا ما يخشاه أيضا الكولون صناديد الرأسمالية الاستغلالية . و تجنّبا لأي طارئ قامت إدارة الاحتلال بتحديد أجور بعض الموظفين و العاملين في قطاعات ثانوية في نظرنا ، أغلب المستخدمين فيها من الأهالي ، و هي خطوة أوّلية في تقديرنا لرصد ردود الفعل المحتملة و تجميد ممكن قادر على إجهاض أية حركة احتجاجية منتظرة . و في البيان الذي صدر نهاية 1946 ، تمّ فيه توزيع النفقات العمومية للميزانية العامة ، حيث حدّدت مرتبات بعض الموظفين تتعلّق بمهنة عمال الصيانة و التنظيف الحضري و مهنة الحاجب الإداري ، و خصت هذه العملية 12 مقاطعة إدارية من مدن العمالات الثلاث كما توضح ذلك الإحصائيات الواردة في الجدول.[2]

المقاطعة	القيمة	المقاطعة	القيمة	المقاطعة	القيمة	المقاطعة	القيمة
بوفاريك	156,6	تـــنـــس	137,7	الجـــزائر	121,4	عين الدفلى	80,2
بويـــرة	83,8	دلّـــــس	81,9	الشـــلف	86,7	تسمسيلت	87,07
بليـــدة	77,8	الأغواط	66,3	بومرداس	139,5	شرشـــال	128,1

الوحدة : الكتلة السنوية للأجور بألف فرنك فرنسي

(1) Bénallègue Chaouia (Nora) , Algérie , mouvement ouvrier et question nationale 1919- 1954 , o.p.u Alger , 2005 , p272

(2) Conseil général d'Alger 1946 , pp 120 - 121

تعكس إحصائيات الجدول في رأينا حقائق ملفتة للنظر و إن كانت هذه المعطيات عينة نموذجية من سياسة التشغيل الاستعمارية ، بحيث نلاحظ التباين الكبير في الكتلة النقدية بين مدن مقاطعات الأطلس التلّي و منطقة الهضاب العليا والإقليم الصحراوي ، ممّا لا يدع مجالا للشكّ عن تكريس إدارة الحكومة العامة لذهنية التفاوت الاجتماعي و غياب مبدأ التوازن الجهوي . كما أن ارتفاع مرتبات مدن الإقليم التلّي الساحلي له أكثر من دلالة في هذا الصدد ، لأن الإقليم في حدّ ذاته يمثل كبريات المستوطنات الكولونيالية في الجزائر الشمالية و له وزن مهم في التمركز الديمغرافي و برامج و مشاريع الاستثمار الاقتصادي ، و ما يكتسيه من جاذبية جغرافية و طبيعية واقتصادية محفزة لتنمية التراكم الرأسمالي الكولونيالي . الواضح أن قطاعي الصيانة و التنظيف الصحي و التشريفات الإدارية هما في الحقيقة نشاطات خدماتية لها علاقات بالملكية العقارية العمومية من جهة و الشؤون الاجتماعية من جهة أخرى . و حسب معطيات الجدول فإن 5 مدن من الأطلس التلّي و عمالة الجزائر أخذت حصة الأسد من إجمالي المرتبات الواردة في ميزانية 1946 إذ يمثل حجمها الكلّي 48,30% أي ما يربو عن نصف الكتلة الإجمالية الأجرية . من هذا المنطلق نفهم أن السياسة الاستيطانية ركّزت اهتمامها مند حكم الجمهورية الفرنسية الثالثة إلى عهد الجمهورية الرابعة على عمالة الجزائر التي ستكون بؤرة للتوترات الاجتماعية و الاحتجاجات المطلبية .

شدّدت السلطة الفرنسية في الجزائر حرصها على سياسة التمايز الاجتماعي استجابة لإرادة الطبقة الرأسمالية الكولونيالية المتحكّمة في الاستثمارات الزراعية والمهيمنة على نشاط الصيد البحري و المالكة لوحدات معاصر الزيتون و أقبية إنتاج الخمور. رغم التطوّر الديمغرافي الحاصل في المستعمرة و في ظلّ تزايد الاستيطان الأوربي و تنامي وتيرة الريع الرأسمالي المحلّي ، ظلّ مطلب العدالة الاجتماعية بعيدا عن اهتمامات الحكومة العامة . البطالة و الفقر و الأمراض رهينة الأهالي و الاستغلال و حوادث العمل وقفا على اليد العاملة الجزائرية ، في أحواض الفحم بالقنادسة و مناجم الحديد في بني صاف و الونزة و بوخضرة . تشير الأرقام الواردة عن سنة 1946 إلى المتغيّرات الخاصة بالحالة الديمغرافية لسكان المستعمرة . هنالك ارتفاع محسوس في حيوية السكان ، حيث بلغ العدد الإجمالي للولادات 415

مولودا و الوفيات 306 وفية ، أي بتسجيل زيادة طبيعة في حدود 109 نسمة .[1] ولكن التطوّر المسجل في الزيادة السكانية و ارتفاع الزيادة الطبيعية لا يعكس صورة الواقع ، لأن الفئات المستفيدة من الرعاية الصحية و التعليمية هي الأقلية الأوربية لا غير لكونها تشكّل الطبقة الاجتماعية الراقية و الفئة البورجوازية الفاعلة في البلاد و النافذة في الاقتصاد . مقابل هذا الأمر تعاني الشرائح النشيطة و حتى العاطلة من جحيم الثالوث الاجتماعي من مرض و بؤس و جهل ، و هذه الحالات زادت من توتر الأوضاع الاجتماعية و صعّدت من حدّة الغضب الشعبي و ساهمت في تأجيج و توسيع دائرة الإضرابات التي اندلعت خلال صائفة 1946 . خرج الجزائريون عمالا و عاطلين مع نظرائهم الأوربيين مصمّمين على تصعيد الحركة الاحتجاجية ، حيث أضرب عمال البريد مدّة 5 أيام ابتداء من 30 جويلية لغاية 4 أوت 1946 ، بدعم كبير و مساندة قوية من قبل الفرع الفرنسي للأممية العمالية (S.F.I.O).[2]

لم يقو الجزائريون عامة و نخبة على تحمّل عواقب الكولونيالية الرأسمالية المتعنتة و المصرّة على تحويل المجتمع الأهلي إلى سوق استهلاكية و ذهنية التعامل مع اليد العاملة الوطنية على أساس معاملة الأجير و المأجور ، الميسور و المحروم بل في ظلّ نظام لا يبتعد عن الإقطاعية الرومانية ، أنشأته طبقة الكولون و رعته المنظومة التشريعية الاستعمارية لتحافظ على مصالحها و ممتلكاتها على حساب تفقير و تجويع العنصر الأهلي ، داخل معادلة اجتماعية حولّت الأمّة إلى رهينة الأمية و التبعية.

خرج الاقتصاد الفرنسي من معضلة الحرب العالمية الثانية ضعيفا استنزفت قواه طوال سنوات الحرب . فكان بالضرورة في نظر المدرسة الاقتصادية الفرنسية أن تؤثر على رجال السياسة الفرنسيين من أصحاب القرار ، أن يعوضوا خسائر الحرب برهن طاقات و موارد اقتصاد الجزائر المحتلّة باقتصاد المتروبول لتحقيق قفزة التنمية و الانتعاش الصناعي و التجاري . و لهذا الغرض سخرت الرأسمالية الاستعمارية اليد العاملة المحلّية في عدّة ورشات تحت إشراف الباترونا الأوربية و الشركات العمومية. دعّمت المتروبول الحكومة العامة في الجزائر بترسانة تشريعية تخص استغلال

(1) Annuaire statistique de l'Algérie, 1948 - 1949 , p 52
(2)Bénallègue , op.cit , p 281

و تسويق مواد الخام الباطنية و في مقدّمتها أحواض الفحم و مناجم الحديد و الزنك و الرصاص و الفوسفات . و من تلك التشريعات قانون 14 فيفري 1946 المتعلّق بمستخدمي و عمال المنشآت المنجمية و الفروع التابعة ، و القرار رقم 1453-40 الصادر في 14 جوان 1946 و المعدّل في 16 جانفي 1947 ، و المتضمن القانون الخاص بعمال و مستخدمي المنشآت المنجمية و الفروع التابعة .[1] فتحت هذه القوانين المجال لمواصلة استغلال و نهب الموارد الوطنية و توسيع فضاء الاستثمار لتلبية حاجيات فرنسا الاقتصادية . و في هذا الإطار تحوّلت مناجم عمالة قسنطينة إلى مركز استغلال هام للإنتاج المنجمي و نذكر بالخصوص خامات الحديد بمنطقة الونزة بتبسة التي تساهم بمعدّل 75% في الإنتاج الإجمالي تشرف على منشآته الشركة الفرنسية لخامات الونزة و مناجم أخرى في منطقة حوض الشلف و جبال البابور و منشآت خامات الحديد بالقطاع الوهراني كغار البارود و سيدي صافي و جبل الهوارية و هي خامات تقع في البلدية الكاملة الصلاحيات بني صاف.استغلّت الشركات الفرنسية لغاية سنة 1947 طاقة إنتاج بلغت 1880 طن من الرصاص و 13100 طن من الزنك . [2] و هذا يندرج في مخطط النهوض بالقطاع الصناعي الاستغلالي .

أمّا العقار الفلاحي ، تتحكّم فيه الأرستقراطية الزراعية الأوربية والمتشكّلة من طبقة الكولون الذين استحوذوا على الأراضي الخصبة و حوّلوها إلى مستثمرات منتجة للخمور و زيت الزيتون . تمّ تسخير اليد العاملة المحلّية بأجور بخسة على حساب تنمية المردود الزراعي و مضاعفة التراكم الرأسمالي ممّا مكّنهم من وضع اليد على الزراعة التي وجهوها وجهة نقدية تجارية و بالتالي تمّ لهم التحكّم الفعلي في اقتصاد المستعمرة . سيطر الملاك الأوربيون على الأراضي المنتجة و أصبحوا أسيادا من كبار المستثمرين يمثلون 62% مقابل 50% في فرنسا، يستغلّون 82% مقابل 77% في فرنسا . [3] إنّها نسبة عالية تثبت الهيمنة المطلقة للكولونيالية العقارية الأوربية القابضة بقوة كبيرة في أمور الزراعة على الصعيدين الأفقي و العمودي .

---

(1) J.O.A , n° 19 , du 5 mars 1948 , p 219 , archives de la mine de Béni-Saf , boite n°69

(2) Gallissot (René) , l'économie de l'afrique du nord , éd. p.u.f , Paris , 1964 , p 103

(3) D.A.W.O , cahiers nord africains n°49 , 1948 , p 15

أفرزت السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر فوارق اجتماعية واضحة المعالم غابت عنها العدالة الاجتماعية لدى الفئات العمالية الجزائرية التي أجبرتها الفاقة و البطالة أن تمارس المهن الصعبة و الأشغال الشاقة المحفوفة بالحوادث الخطيرة . شاع البؤس و تفشى الفقر في وسط المجتمع الجزائري و هو الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه للهجرة و الإضراب . تسبّبت الأوضاع الاجتماعية المتدهورة في انتشار الأمراض و ارتفاع وتيرة الهجرة لدى الفئات النشيطة من الجزائريين باتجاه فرنسا طلبا للعمل ، حيث دخل التراب الفرنسي 77.604 مهاجرا جزائريا مقابل 420 مهاجرا تونسيا و6.893 مهاجرا مغربيا خلال سنة 1948. (1) ولّدت ظروف العيش المريرة تصاعد النقمة الشعبية خاصة في أوساط العمال الجزائريين الذين أصرّوا على مواصلة المواجهة حيث شنّ عمال قطاع الصحافة إضرابهم منتصف شهر فيفري 1947 ، و التحق بهم عمال المناجم في بني صاف في متمّ شهر أفريل 1948. (2) رغم الضغوط الإضرابية ، لم تستجب الإدارة العامة لمطالب المحتجين من العمال الجزائريين و الأوربيين ، بل ذهبت إلى تسوية الوضع المتأزم بمنطقها الخاص و شرعت في تعويض العمال المضربين الجزائريين المفصولين بالأطفال المراهقين.

أ - 3 / تحقيق التكامل بين النشاط السياسي و العمل النقابي

بات من اللازم أن تتضافر جهود الحركة الوطنية بمساهمة كل أطيافها السياسية و الاجتماعية من أجل صياغة حقيقية للمطالب الوطنية ، تعبّر بالفعل عن طموحات كل الجزائريين و بالأخص الفئات العمالية و تعكس بحق القدرة الممكنة على تغيير الواقع. تلك المطالب التي لابدّ أن تكون في رأينا أرضية مشتركة بين النقابيين و السياسيين الجزائريين تلزم الإدارة العامة أن تحذو حذو الإصلاحات الشاملة و الاستجابة الكاملة . من هذا المنطلق تكاثفت المساعي الوطنية في إطار نشاط نضالي موحّد يعمل على تجسيد و تفعيل البعد الوطني التحرّري الذي تبناه باستمرار النجميون على مدى عقود خلت. من هنا تغدّى و تطوّر العمل النقابي في شكله المطلبي و تقوّى و اتسع النشاط

(1) A.W.O , cahiers nord africains , op.cit , p 47
(2) A.C.B.S , syndicat des ouvriers mineurs , Béni-Saf , boite n° 69 , 14 octobre1948

الحزبي في شكله النضالي خدمة للقضية الوطنية بمراميها السياسية و الاجتماعية . فالخطاب النقابي بهذه الرؤية الوطنية يحمل رسالة مطلبية تجسّد قناعات العمال الجزائريين من خلال انضوائهم تحت النقابات الفرنسية المتواجدة بأرض المستعمرة و الغاية المنشودة في هذا الأمر هو تجاوز حظر الحق النقابي المفروض عليهم مند صدور قانون الأنديجينا نهاية القرن التاسع عشر. و لذلك فالخطاب النقابي هو وليد الحركة المطلبية المستمدّة من التجربة النضالية و الثقافة العمالية التي تشكّلت و انغرست لدى العمال الجزائريين و التي تحمل جهدا وطنيا مناهضا للواقع الاستعماري يقوم على منهجية العمل السلمي الذي سيستند عليه الكفاح الاجتماعي التحرّري . القدرة على التغيير و الإحساس بالذات ينتجان من تفاعل الشرائح الاجتماعية و منها الطبقة العاملة مع الأحداث . الفقر و البطالة و المفاضلة في العنصر و المعتقد و غيرهما ، الناتجة عن الممارسات الكولونيالية تصنع بالنسبة للخطاب النقابي المحيط الاجتماعي الملائم له و الذي يتكاثف حوله العمال الجزائريون و غيرهم ليشكّلوا وحدة مطلبية عاكسة لقناعات و انشغالات الشغيلة الوطنية و تحوّلها إلى قوة مطلبية ضاغطة مغذية للإستراتيجية النقابية الجزائرية . و في هذا الإطار انصهار العمال بمختلف مهنهم و حرفهم يتولّد عنه تقييم شامل للأوضاع و نقد فاعل للواقع ممّا يخلق الإجماع المطلوب و الضروري الذي تنبثق منه المطالب العمالية المشروعة . الجزائريون ، بضرورة الانخراط في الأداء النقابي كقناعة نضالية و أخلاقية تجعل العامل المنتسب إلى النقابة التي تمثله داخل الفروع البلدية و الاتحادات الولائية أسلوب كفاح لتحسين ظروفه و انتزاع الحقوق المشروعة من الباترونا المتحكّمة في الموارد المادية منها و البشرية . فالخطاب النقابي يجمع الفئات النشيطة المهيكلة في التنظيمات النقابية و يمنحها القدرة على ممارسة النضال المطلبي بأسلوب سلمي يتخذ من الاعتصامات و المظاهرات مساحة و من الاحتجاجات و الإضرابات سلاحا . و لذلك يستطيع العمال أن يصنعوا مواقفهم الموحدة ما فتئ أنهم مطّلعون و مدركون لجميع ظروفهم المعيشية و أوضاعهم المهنية ، لأن داخل الفرع النقابي يتعرّف الفلاح و الصياد و المنجمي عن معاناة نظيره الحمّال في الموانئ و العامل في سكّة الحديد

و مصلحة البريد . من هنا تبدو جدوى العمل المطلبي و مفعول الخطاب النقابي في توعية و تنمية المواجهة الرامية إلى مضايقة نفوذ التراكم الرأسمالي الاستعماري . على هذا الأساس تتجلّى مكانة الحركة النقابية في المجتمع العمالي كظاهرة اجتماعية تحمل في طياتها أساليب التغيير و أدوات التحدّي في محاربة المعضلة الكولونيالية .

إن النقابة العمالية نسيج اجتماعي تنصهر فيه المواقف و المطالب و تفرز العملية في آخر المطاف اتحادات تضم المشتغلين بمهنة أو صناعة أو حرفة أو مجموع حرف و صناعات مماثلة . و يكون الغرض منها حماية مصالح العمال و الدفاع عن حقوقهم و العمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية على أساس الالتزام بالقانون النقابي.[1] يرعى العمل النقابي الجانب الاجتماعي للعمال كإستراتيجية وطنية تعمل على خلق الفرص و تعبّد الطريق لتحرير العامل الجزائري من قيود الاحتكار و أساليب استغلال جهود و طاقات الطبقة العاملة ، و يتبين منحى هذه الرؤية في حصيلة و طبيعة المطالب التي يدعو لها و يناضل من أجلها النقابيون الجزائريون داخل التنظيمات النقابية الفرنسية المتواجدة بالجزائر وتمثل برنامج الميثاق المطلبي العمّالي .

يلتقي العمل النقابي الوطني مع النضال السياسي ، فيدعّم كل طرف حسب رؤيته و استراتيجيته مسار الحركة الوطنية الجزائرية . لا يمكن الفصل بين هذين العنصرين لأن دواعي التقارب و عوامل الترابط متوفرة و تشكّل بالنسبة إليهما قواسم مشتركة . شق النقابيون الجزائريون طريق المخاض الاجتماعي ، في حين اختار المناضلون الساحة السياسية يعمل عليها كلّ اتجاه وفق مراميه و أبعاده التي تمليه إيديولوجية كلّ تيار وطني . الثابت في الأمر أن النشاط السياسي استمدّ أصوله من الأداء المطلبي بمعنى أن نشأة الحياة الحزبية إنما هي وليدة النقابية الجزائرية . لقد سبق أن مارس الجزائريون العمل النقابي قبل تعاطيهم للنضال الحزبي. التاريخ يعود بنا إلى هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا عندما اصطدموا بواقع جديد هناك كان في صالحهم . سمح لهم هذا المحيط الأوربي الجديد بتنمية شعورهم التحرّري و نضجهم السياسي . انخرط العمال الجزائريون في النقابات الفرنسية و التنظيمات الشيوعية ، كما أنهم

---

(1) عطية الله (أحمد) ، القاموس السياسي ، ط (3) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1968 ، ص1301

تأثروا بل تشبّعوا بمبادئ و قيم البلشفية السوفيتية الناشئة و اتخذوها مطية للتغيير. ما يثبت هذا الإدراك الوطني لعمالنا أنهم نهلوا ثقافة العمل النقابي والحزبي في أوربا و بالأخص فرنسا . لقد كان مصالي الحاج عاملا و نقابيا و كان أيضا الحاج علي عبد القادر عاملا نقابيا و مناضلا في الحزب الشيوعي الفرنسي ، ثمّ أصبح الرجلان قياديين في حزب نجم شمال إفريقيا . من هنا يبدأ التناغم و التجاذب و التداخل تاريخيا بين النشاط النقابي و السياسي الجزائري .

نظرا للتحوّلات التي طرأت على الجزائر المحتلّة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و بعد إعادة بناء الحركة الوطنية سنة 1946 ، اتضحت ملامح الحركة و معالمها الوطنية حيث تحوّل هؤلاء العمال النقابيين سابقا إلى إطارات و قيادات حزبية و ينطبق الحال على مصالي الحاج و بن علي بوقرط و محمّد بادسي و غيرهم كثر. نقل هؤلاء الرجال الوطنيين الفكر النقابي من أدبيات و سجلّات النجم عندما كان النجميون يركّزون على حقوق العمال المغاربيين و إلحاحهم على فرنسا لتصلح منظومة التشريعات الاجتماعية و ضرورة منح الحق النقابي لليد العاملة في مستعمرات شمال إفريقيا . واصل الجزائريون نضالهم السياسي و المطلبي داخل الأحزاب الوطنية و التنظيمات النقابية الفرنسية المتواجدة في الجزائر . تداخل العمل النقابي و تكامل مع نظيره الوطني الحزبي بحيث ترسّخ هذه التفاعل بشكل ملموس في حركة انتصار الحريات الديمقراطية و الحزب الشيوعي الجزائري . يجدر بنا في هذا الصدد أن ننوّه بدور العمال الجزائريين الذي كان بعضهم ناشطا نقابيا و مناضلا حزبيا مثل المنجميين عبد القادر كريبي وبن سليمان إبراهيم و زناسني مصطفى الذين ناضلوا في الحزب الشيوعي الفرنسي وصاروا كوادر في الحزب الشيوعي الجزائري وأصبحوا قياديين نقابيين في الكونفيديرالية العامة للشغل و استمرّوا على هذا النهج بالتزام و ثبات حتى عام 1948 . [1]

مكنت هذه الشراكة النضالية بين المطلبية النقابية و الحزبية السياسية الوطنية من صياغة واقعية للمطالب التي استطاعت الأحزاب بعد سنوات مضت ترسيخها

---

(1) كريبي (عبد القادر) ، قيادي نقابي في منجم بني صاف 1936 - 1954 ، أدلى بشهادته يوم 17 أوت 1993

في برامجها و تعميقها في ضمير و وجدان مناضليها لدعم الحركة الوطنية . استلهم المناضلون الحزبيون أسلوب الكفاح السلمي في بداية الأمر من التجربة النقابية أي من المحصّلة المطلبية ، ممّا لا يدع مجالا للشكّ أن الحركة الوطنية رصيد مشترك بين جميع الجزائريين على وجه الإطلاق . الترابط و التلاحم عضوي متجذر بين النقابيين و الحزبيين تحكمه في تقديرنا الحتمية الوطنية و الجدلية العملية. الظروف السائدة في الجزائر وضعت النشاط السياسي الوطني يختلف عن العمل النقابي باعتبار هذا الأخير ينشط تحت وصاية النقابية الفرنسية بينما الأداء الحزبي الجزائري نشاط حرّ رغم استفزازات و مضايقات الحكومة العامة و أجهزتها القمعية . و لذلك نشأ و تعزّز التكامل النضالي الوطني بين العمل السياسي و نظيره المطلبي بحكم أن الغاية سلمية تحرّرية لكون الأحزاب الجزائرية تعمل من أجل كسر قيود الاحتلال و إنهائه عن طريق استرجاع السيادة أو التخفيف من سيطرته و استبداده للجزائريين عن طريق التركيز على مطلب الإدماج و المساواة داخل الحكم الفيدرالي الفرنسي . أمّا العمل النقابي على وجه التحديد يستهدف التحرّر البلوريتاري للطبقة العاملة من استغلال الباترونا و ذيولها البورجوازيين من المستثمرين الكولونياليين ، و محاولة تحرير العمال و الجماهير الكادحة من غبن و اضطهاد الرأسمالية الاستعمارية لهم و لحقوقهم و جهودهم . و بالتالي فالتحدّي واحد و المعركة مشتركة قائمة على الكفاح الاجتماعي عند العمال الجزائريين المنتسبين للنقابات . لقد خاض العمال الجزائريون مخاضا عسيرا وكفاحا مريرا في مسيرة مناهضتهم لسياسة و قرارات السلطة الفرنسية الجائرة في حقهم بالجزائر . عبّرت الشغيلة الوطنية عن ذلك بالأساليب السلمية كالمظاهرات المندّدة بالاضطهاد و الاستغلال و المسيرات الاحتجاجية المطالبة بإصلاح الأوضاع . في جانب آخر تبنت الأحزاب مطالب العمال و النقابيين و عزّزت برامجها فيما يخص الاهتمامات الاجتماعية و الانشغالات المهنية . التيارات الاجتماعية لها دورها في العطاء الوطني ، فهي تجسّد نصيبا مهمّا لا يقبل القسمة و لا التجزئة باعتباره فصلا من فصول الحركة التحريرية .

هذه التيارات الكبرى أي الأحزاب ، ليست الوحيدة التي تتشكّل منها حركة التحرير ، فهناك مجموعات أخرى تعبّر أيضا عن طموحات الشعب الجزائري في نيله للحرية و التقدّم . نذكر على سبيل المثال الكشافة الإسلامية الجزائرية (S.M.A) و نقابات الكونفيديرالية العامة للشغل (C.G.T) و جمعية طلبة مسلمي شمال إفريقيا (A.E.M.N.A) . [1] اقتضت عملية تغيير الواقع السياسي في الجزائر ذلك الواقع الذي يحكمه الاستعمار الفرنسي ، تطلبّ هذا الشأن مشاركة الجميع في الدفاع عن حاجيات المجتمع و مضاعفة الجهود من أجل استرجاع الحقوق الاجتماعية . ساهمت كل المنظمات و الجمعيات و التيارات السياسية المتواجدة على تراب الجزائر بجهدها الخاص لتحقيق هذه الأبعاد الحضارية و الإنسانية . سعت كل هذه المنظمات إلى تغيير الواقع الاستعماري للجزائر ، بعضها بأسلوب الحوار مع فرنسا و البعض الآخر عن طريق تبنّي استراتيجية محدّدة ترمي إلى إحداث القطيعة مع فرنسا . [2]

ولكن اللافت للنظر أن روابط التكامل العضوي بين النشاط السياسي و العمل النقابي زاد قوة و صلابة بعد الحرب العالمية الثانية ، و ذلك لعدّة اعتبارات: من ناحية أولى إفرازات سياسة فرنسا خلال الحرب و بعدها ، و هنا نخص بالذكر تداعيات مجازر الثامن ماي المأسوية و مخلّفات استفادة الحركة الوطنية من قانون العفو الشامل الذي أنتج خريطة سياسية جديدة واضحة المعالم و الأهداف . من ناحية أخرى ، حدث تقارب كبير بين النقابية الجزائرية (SYNDICALISME) و النضالية الوطنية (MILITANTISME) و أضحى ما نسمّيه بالحتمية العمالية المطلبية ركنا ركينا في البرنامج السياسي الوطني سواء أنيط الأمر بالحزب الشيوعي(P.C.A) الجزائري أو حركة انتصارالحريات الديمقراطية (M.T.L.D) . و هكذا انتعشت الحركة الوطنية بتضافر الجهود و توحيد الرؤى و تبنّي قضايا الشغّيلة الجزائرية ممّا قوّى لدى العمّال إرادة التحرّر بشكليه الاجتماعي و السياسي ، و ستبلغ قوة العمال مداها الأقصى عند قيام الثورة

(1) حربي (محمد) ، الثورة الجزائرية ، سنوات المخاض ، تر.عياد نجيب و المثلوثي صالح ، م.و.ف.م ، الجزائر 1994 ، ص11
(2) حربي ، نفس المرجع ، ص 11

التحريرية المباركة و استمرار ها و تداعياتها المختلفة على مصير الاحتلال. نمّى هذا التجانس الحاصل بين العمل المطلبي و النشاط السياسي فلسفة الطرح المنطقي لمطالب الحركة الوطنية . تحققت هذه القفزة النوعية في المؤتمر الأوّل لحركة انتصار الحرّيات الديمقراطية المنعقد يوم 15 فيفري 1947 أين أعلن فيه عن إنشاء لجنة وطنية خاصة بالشؤون الاجتماعية و النقابية تحت إشراف عيسات إيدير.[1] انضمام العمال الجزائريين إلى الكونفيدرالية النقابية بات أمرا ضروريا لان ذلك الانخراط يفتح لهم المجال في طرح الانشغالات لدى الأجهزة المسيرة و المؤسسة المنتجة و الهيئة المشغّلة ، و كذلك تتاح الفرصة للعامل الجزائري أن يرفع و يطوّر ثقافته المطلبية و يغني خبرته النقابية .

إن نضال الطبقة العاملة يعكس في جوهره تعبير العمال و الكادحين و العاطلين عن وجودهم كقوة اجتماعية لا بدّ للسلطة الفرنسية أن تعير اهتمامها لمعاناة الفئات النشيطة في البلاد، و يضع المسؤولون الفرنسيون نصب أعينهم قضايا عالم الشغل على قدم المساواة أمام نظرائهم من العمال و القوى المنتجة الأخرى من المعمّرين و الأوربيين في الجزائر و المترو بول (METROPOLE) .

استمدّت النقابية الجزائرية ثقافة المواجهة السلمية من إرادة الجماهير و من تعنّت البورجوازية الاستعمارية التي كانت تفضّل في رأينا السماح لسكان المستعمرات التعبير عن التحرّر الاجتماعي على حساب التحرّر السياسي الذي هو خطرا على مستقبلها و ينهي وجودها . لقد كان على الدوام كفاح الجماهير ضروريا لمحاربة الجهاز الارستقراطي الحاكم ، لان القدرة الروحية هي الأداة الكفيلة و المنظمة لنضالات الجماهير داخل المجتمع الرأسمالي . [2]

ب - استفادة العمال الجزائريين من الحركة الراديكالية الثورية

استأنف العمال الجزائريون مسيرتهم النضالية محاولين تجاوز محنة الثامن ماي وتبعاتها على الطبقة العاملة . إن التحوّلات التي شهدها الوضع الدولي نتيجة استمرار الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي و الرأسمالي ، و مساعي

(1) Bourouiba , op.cit , p 38
(2) Castoriadis , op.cit , p 275

الإدارة الكولونيالية في الجزائر على تهدئة الأوضاع ، مكّنت تلك العوامل من دفع الحركة العمالية إلى الأمام بشقيها السياسي و المطلبي و رفع وتيرة كفاحها الاجتماعي . و في هذا الإطار ، تطوّرت الحركة النقابية الجزائرية بعد تزايد اهتمامات النقابات الفرنسية بالشرائح المهنية و الفئات النشيطة لكي تتمكّن الكونفيديرالية العامة للشغل من توسيع قاعدتها أمام النقابات الفرنسية الأخرى .(*) في هذه الأجواء تنامى التيار الراديكالي ذي الإيديولوجية الماركسية ، فتحالف مع القضية العمالية موجّها كل جهوده و أعماله لصالح الحركة النقابية الجزائرية .

ب - 1 / البعد التحرّري لدى النزعة الثورية

لا شكّ أن النزعة الثورية كانت سندا قويا للحركة النقابية الجزائرية لكونها أخذت على عاتقها انشغالات الجماهير الكادحة . يأتي في هذا السياق الفكر الثوري الذي تقوم ثقافته على الفلسفة الماركسية في عمقها الاشتراكي الشيوعي كأساس للتغيير الجدري للأوضاع لصالح الشرائح الاجتماعية النشيطة و المستغلّة. لقد وضع الثوريون مطالب العمال في طليعة اهتماماتهم و في مقدّمة برامجهم الاجتماعية . ركّزت الاتجاهات الثورية الراديكالية على ترقية حياة الشغيلة و تحسين ظروف العمال و إصلاح نظام الأجور و تحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع الفئات النشيطة بدون تمييز عرقي أو ديني . تمثّل هذه الاهتمامات ما يعرف بالتنظيمات اليسارية نذكر على سبيل الحصر الحزب الشيوعي الفرنسي (P.C.F) و الحزب الشيوعي الجزائري (P.C.A) . يضاف إلى تلك التشكيلات الاتحاد النقابي العالمي الذي تأسّس سنة 1946 و الذي يضمّ اليسار الشيوعي من نقابات روسية و فرنسية و اليمين العمالي من نقابات بريطانية و اسكندينافية و تيار الوسط المتشكّل من نقابات أمريكية و إيطالية و فرنسية و صينية. (1)

إن امتداد النفوذ السياسي و الإيديولوجي للتيارات اليسارية و النقابية الأجنبية إلى أرض الجزائر و دورها في بث تلك الأفكار و نشر تلك القيم المساندة

(*) هي النقابات الفرنسية الأخرى المنافسة لها و تتمثل في الكونفيديرالية الفرنسية للعمال المسيحيين (C.F.T.C) ، والكونفيديرالية العامة للشغل للقوة العاملة (C.G.T.F.O)

(1) لوفران ، المرجع السابق ، ص 173

للقضية العمّالية و المؤيدة لحقوق الشغيلة في شمال إفريقيا خصوصا و عمال المستعمرات عموما ، كسبت إلى صفها الدعم البلوريتاري و الانشغال المطلبي . احتضن العمل النقابي العالمي جوهر القضايا ذات الاهتمام المشترك فجمع بين المقتضيات السياسية و المتطلّبات العمالية . على هذا الأساس تمّ التركيز على موضوع العدالة الاجتماعية و الوحدة الوطنية و مسألة السيادة والاستقلال . نالت هذه العناية رضا الشغيلة في الجزائر المحتلّة و اعتبرت تلك المواقف تقدّمية تخدم و تطوّر الإرادة النقابية و ترفع من مستوى القدرة المطلبية. اعتنت دعاية الاتحاد النقابي العالمي بمواضيع في غاية من الأهمية ، حيث جاء في بيان الاتحاد الصادر يوم فاتح ماي 1950 بمناسبة العيد العالمي للشغل ما يلي : " على عمال البلدان الرأسمالية و المستعمرة أن يتحدّوا و أن يساعدوا بعضهم بعضا ، و أن يعملوا جاهدين على تنمية التضامن العمالي و أن يشدّوا روابطهم بإخوانهم في البلدان التي استلم فيها العمال أمر مصيرهم بأيديهم . [1]

آمنت القوى اليسارية المعارضة للرأسمالية الاستعمارية من خلال مسيرتها الثورية بضرورة تحرير الإنسان من أخيه الإنسان ، لأن المعادلة الإيديولوجية لا تتحقق إلا في ظلّ إنهاء ظاهرة الهيمنة و الاستغلال السائدة في الشعوب المستضعفة و الأقطار المحتلّة ، و ذلك بإلغاء النظام الطبقي و التفاضل الاجتماعي بإرساء الفكر الإنساني المبني على أسس المساواة و قواعد العدالة الاجتماعية. فتحرير الإنسان في نظر الحركة الثورية يقتضي حتما فتح معركة تحدّ شامل و مواجهة مستمرّة للتسلّط الاستعماري و حمله على الانسحاب و مغادرة المستعمرات أو البقاء المشروط بإصلاح الأوضاع أي الاعتراف بكرامة الطبقة العاملة و تمكينها من التعبير عن ذاتها و ممارسة حقوقها المشروعة باعتبارها ركيزة التنمية و القوة المنتجة للرخاء الاقتصادي بشكل خاص . و تظهر بجلاء تلك الرؤية الإصلاحية لليسار الثوري في مكوّنات و موجهات استراتيجيته في مكافحة الاستبداد الكولونيالي و نظام اضطهاده

---

(1) لوفران ، المرجع السابق ، ص ص 175 - 176

للعمال الجزائريين. أن العلاقة الجدلية بين العمال و النقابيين من جهة و تيارات الحركة الثورية من جهة أخرى ، نابعة من التضامن العضوي و المصير المشترك بالنسبة للطرفين ذلك التعاون الذي يبدأ بمقاومة الامبريالية و تحقيق السيادة لكل الشرائح الاجتماعية بإزالة كلّ أشكال السيطرة و أساليب الاستغلال السائد بين جميع فئات المجتمع . استمدّ الثوريون فلسفة التغيير من المذهب الاشتراكي و الشيوعي و قام هؤلاء بغرسه في الثقافة النقابية اليسارية و في الأوساط المهنية و العمالية . ما يبرز البعد الإنساني للحركة الثورية التي نجحت في رأينا أنها كسبت إرادة الفئات العمالية لصالحها . تجلّيات الاشتراكية كانت بالنسبة لنا النظام الذي ترتاح له الإنسانية فيحقق لها طموحاتها و يصون كرامة المجتمعات البشرية . (1)

لاحظ بعض المفكرين الأوربيين اليساريين أن نشأة المعارضة داخل الأنظمة الرأسمالية تعود أصلا إلى ظهور و تطوّر الاتجاهات الثورية التي تبنت قياداتها الحزبية والنقابية قضايا العمال انطلاقا من برامجها الهادفة إلى استرجاع كرامة البلوريتاريا . و في هذا الصدد يتقدّم هؤلاء المنظّرين الأوربيين المفكر الايطالي غرامشي(GRAMSCI) الذي يعتبر أن كفاح المعارضة مستمدّ من الكفاح الثوري النقابي على حدّ سواء . أنتجت الإيديولوجية العملية لكتلة المعارضة الاتجاهات الاجتماعية الديمقراطية و الحركة النقابية داخل المجتمعات الرأسمالية . (2)

انتشرت الثقافة الماركسية في الأوساط المهنية و تحوّلت التيارات الثورية الاشتراكية منها و الشيوعية إلى تنظيمات اجتماعية و ثقافية و مطلبية بعد تغلغل نفوذها في مختلف قطاعات الإنتاج و التشغيل ، و إلتقت مطالب العمال الجزائريين و نظرائهم الأوربيين مع اهتمامات الأحزاب الماركسية المتواجدة بالجزائر و نخص بالتحديد الحزب الشيوعي الجزائري بقيادة عمّار أوزقان (AMAR OUZEGANE) و الحزب الشيوعي الفرنسي برئاسة موريس

---

(1) Abdel - Malek (Anouar) , la pensée politique arabe contemporaine , 3 éme éd. . éd.du seuil Paris . France . 1970 . p 245

(2) Macciocchi (Maria Antonietta) , pour Gramsci . éd . du seuil . Paris . 1974 . p 155

طوريز(MAURICE THOREZ) . وهكذا تشكّلت الطاقات المساندة للنقابية الجزائرية من القوى اليسارية الثورية . (*) و كانت الاستفادة العملية مشتركة و الممارسة متبادلة أحيانا و متداخلة أحيانا أخرى بين النقابيين و الثوريين ما فتئ الهدف موحّدا و الغاية المنشودة واحدة ألا و هي تحرير البلوريتاريا من الاستغلال و الاستنزاف و الاستعباد كظواهر أفرزتها النزعة الاستعمارية و أنتجتها الشوفينية الرأسمالية الكولونيالية الفرنسية . تلك النظرة الاستعلائية التي زكّتها و نمّتها باستمرار الإدارة العامة لتصنع من الأهالي شريحة بشرية مهضومة الحقوق تتحكّم في مصيرها طبقة الكولون من أغنياء البورجوازية الأوربية .

امتدّ الاتجاه الثوري في المحيطات المهنية و العمالية كسند مناصر و مساند لمطالب الفروع النقابية في شتى قطاعات الإنتاج و التشغيل . باتت الجماهير الكادحة و الفئات المحرومة تتعاطف مع الخطاب اليساري ، و لوحظ ذلك لدى عمال المناجم و الموانئ و سكّة الحديد و قطاع الصيد البحري و مزارع الكروم .

مكّن البعد الإنساني للحركة الثورية في رأينا من نجاح خطّتها إلى حدّ كبير في تعبئة قطاع أوسع من شرائح العمّال و الفئات النشيطة ، لأنها وثقت الصلة بين عامل الشمولية في الطرح و الرؤية الراديكالية في التغيير. كسب تحدّيات التحرّريتطلّب النزول والولوج في أنسنة (HUMANISATION) المجتمع قبل أدلجته (IDIOLO GISATION) ، أي معرفة جوهر معاناة طبقاته الاجتماعية و المهنية و بالتالي إدراك مقتضيات العامة التي تعدّ في تقديرنا مصدر البلوريتاريا . الثابت في الأمر أن الفلاسفة الأحرار ركّزوا على الجوانب الإنسانية . فواجب رعاية شؤون العامة رعاية كاملة و صادقة يضمن النتائج المسطّرة و الأهداف المقرّرة لكلّ مسيرة عمالية تحرّرية تخوضها الحركة الثورية إلى جانب الشغيلة لمقاومة التسلّط الرأسمالي الذي يكابد مآسيه العمال الجزائريون.استطاع الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي جون جاك روسو(JEAN JACQUES ROUSSEAU)

(*) القوى اليسارية الثورية تعني كل التشكيلات المعارضة للرأسمالية كنظام استغلالي و استعماري سواء كان ذلك في البلدان الأوربية ذاتها أو في المستعمرات . تتكوّن القوى الثورية من الاتجاهات السياسية و التنظيمات النقابية التي حملت لواء الدفاع عن كرامة العمال و سيادة الدول المحتلّة و تعمل على ترسيخ الإيديولوجية الشيوعية كنظام شامل يقود إلى العدالة و التنمية .

أن يدرك هذه العلاقة بين العامة و الرؤية الإنسانية و الإرادة الأخلاقية بقوله : " أن العامة هي التي تكوّن الإنسانية ، و كلّ ما ليس إنساني فهو لا يكاد يكون له اعتبار في الحساب . إن المجتمع له شخصية و يتمتّع بإرادة هي التي تحدّد المبادئ الأخلاقية لأفراده " [1]

أمام تزايد القدرة المادية للكولون و تمكّنهم من تنمية مصالحهم في وقت وجيز بعد نهاية الحرب الكونية الثانية ، باتت الملكيات العقارية في متناولهم و سمح لهم بإنشاء تكتلات فلاحية تتحكّم في المحصول الجزائري إنتاجا و تصديرا. استغلّ هؤلاء المعمّرين الزراعيين اليد العاملة الجزائرية في مزارع الكروم و أراضي الزيتون بأجور واطئة و اعتبروا الفلاح الجزائري وسيلة من وسائل الإنتاج . المفروض على العمال الزراعيين رعاية مصالح الكولونيالية العقارية و إن غابت المقاضاة العادلة للمكاسب المنجزة و الجهود المبذولة في الأرياف و المستثمرات الزراعية . و ما زاد الطينة بلّة ، أن سنوات ما بعد الحرب كانت سنوات عجاف بحيث تدهور الوضع الاجتماعي و تدنّى مستوى المعيشة لدى الأهالي [*] . أنتجت السياسة الفرنسية رأسمالية طبقية تخضع لقاعدة التنافس و التراكم التجاري و النقدي ، و لذلك نرى السيطرة المطلقة لطبقة الكولون على العقار الزراعي رغم قلّتهم العددية أمام الساكنة الجزائرية . حسب إحصائيات سنة 1948 بلغت نسبة الملاّك الكبار 62 % مقابل 50 % في فرنسا و نسبة الملاّك المستغلّين 82 % مقابل 77 % في فرنسا ذاتها .[2]

نظام الخوصصة الزراعية هو الطابع المميز للسياسة العقارية الاستعمارية التي جعلت من العمال الزراعيين أذات استغلال كآلية من المنظومة الرأسمالية الكولونيالية. تمّ إخضاع نظام التشغيل في هذا القطاع إلى الأسلوب النفعي القائم على البعد الريعي ، حيث تمّ استغلال النساء و الأطفال و العمال كسوق رائجة

---

(1) العربي(إسماعيل) ، من روائع الأدب العالمي ، ج (1) ، ش.و.ن.ت ، الجزائر ، 1982 ، ص 57

(*) أوردنا اللفظة كمصطلح تاريخي موروث عن العهد الاستعماري ، نعني بها الجزائريين تمييزا عن المعمّرين

(2) Cahiers nord africains, op.cit , p 47

مفتوحة في متناول المستثمرين المعمّرين . [1] تحوّل الجهد المبذول للعامل إلى بضاعة في خدمة المشروع الرأسمالي . [2]

استمدّت فلسفة التحرّر قوّتها لدى الكفاح الثوري ، من نقدها اللاذع للرأسمالية كنظام طبقي تحتل فيه شريحة العمال المركز الأدنى داخل الهرم الاجتماعي . هذا التفاوت البنيوي المختل ركّزت على محاربته الحركة الراديكالية و طالبت بإلغائه و إحلال محله قيم العدالة الاجتماعية و مبدأ تكافؤ الفرص لدى الجميع . لقد تمكّن النظام الاستعماري من تحويل أقطار شمال إفريقيا سواء تعلّق الأمر بالجزائر و تونس أم المغرب الأقصى ، إلا أن تكون في منظوره ورشة كبيرة تنشط فيها المؤسّسات الأوربية منها الفرنسية . لم يعتبر الفرنسيون إفريقيا الشمالية كمركز نفوذ فقط بقدر ما اتخذوها موطنا للاستغلال و الاستيطان . [3] واكب الحزب الشيوعي الجزائري حركة المطالبة بالتغيير و اتجه خطابه اتجاه الجماهير و الفئات المهنية المستغلّة و أضحى نموذجا للحركة الثورية المصرّة على خوض معركة تحرير الطبقات الاجتماعية من الاستغلال الرأسمالي و الابتزاز الاستعماري . كان جهد التحدّي و النضال يكاد أن يكون مشتركا بين الحزبين الشيوعي الجزائري و حليفه الطبيعي الحزب الشيوعي الفرنسي لأن التركيبة البشرية الشيوعية الجزائرية أغلبها من المناضلين الفرنسيين وصلت أحيانا إلى 70% من التعداد الإجمالي للحزب . تكفل الشيوعيون الجزائريون بقضايا الشغيلة الجزائرية خلال انعقاد مؤتمرهم الخامس للحزب يوم 29 ماي 1949 حيث تمّ التركيز على أهم مطالب الحركة العمالية الجزائرية و خصّت قرارات المؤتمر جوانب هامة في مقدّمتها ملف الأجور و الاتفاقيات المهنية الجماعية و مشكل البطالة و موضوع تشغيل الشباب الجزائري الذي ظلّ يشكّل في الحواضر و الأرياف شريحة معطلة دائمة

---

(1) R ubell (Maximilien) , sociologie critique , éd. Payot , Paris , 1970 , p 201
(2) Ibid , p 202
(3) بوعزيز (يحي) ، الإيديولوجية السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال وثائق جزائرية ، د.م.ج ، الجزائر ، 1986 ص 134

و طالب برفع الضرائب عن أصحاب المهن الحرّة في المدن و المحيط الريفي . [1]

ب - 2 / موقف اليساريين من الوجود الاستعماري

يمثل اليساريون على وجه الخصوص قوّة سياسية منافسة للرأسمالية الحاكمة في المتروبول و جبهة معارضة بشدّة للسلطة الفرنسية المتسيّدة في المستعمرات . ولكن ما يهمّنا في الأمر مكوّنات الاتجاه اليساري و أشكاله و أدواره ومواقفه مما يجري في الجزائر ، و ردود أفعاله حول الحياة النقابية و الظروف العامة التي يعيش فيها العمال الجزائريون . اليسار كما هو معروف يحمل في طيّاته كل التيارات الثورية من تشكيلات سياسية ، و تنظيمات نقابية معارضة للنظام الكولونيالي ، الناقدة لمواقفه و إجراءاته و الناقمة على سياسته في الجزائر . يتشكّل اليسار من الاتجاهات السياسية الثورية يتقدّمها الحزب الشيوعي الفرنسي و غريمه الحزب الاشتراكي الفرنسي و الحزب الشيوعي الجزائري ، زيادة عن دور القوى الاجتماعية المطلبية المتمثلة في التنظيمات النقابية الفرنسية التي تنشط فروعها و نخبها على أرض الوطن المغتصب . في هذا الباب نذكر الكونفيدرالية العامة للشغل ذات الاتجاه الاشتراكي و الكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين ذات الاتجاه الرأسمالي و الكونفيدرالية العامة للقوى العاملة المنشقة عن الكونفيدرالية العامة للشغل شهر ديسمبر و الناقمة على الهيمنة الشيوعية .

امتدّت قوى اليسار إلى أعماق الفئات الاجتماعية و الأوساط المهنية و أصبح العمال الجزائريون مع نظرائهم الأوربيين مؤيدين و شركاء و متعاطفين مع أفكار و قيم الحركة الثورية ، بل تحوّل الكثير منهم إلى منتسبين للحركة خاصة فيما يتعلّق بالنضال المطلبي . الأغلبية الساحقة من عمال المناجم و سكة الحديد و عمال الشحن و التفريغ في الموانئ ، كوّنوا القاعدة النضالية للحزب الشيوعي الجزائري ، إلا أن قضايا العمال الجزائريين و معاناتهم دفعتهم إلى اختيار النشاط النقابي المنضوي تحت وصاية النقابات الفرنسية التي كانت قياداتها المسيرة أوربية ، رغبة منهم للدفاع عن مطالبهم الاجتماعية و المهنية .

---

(1) Collot (Claude) , Henry (Jean Robert) , op.cit , pp 281 - 282

وجدت الحركة المطلبية في الجزائر فرص اهتمام من ذهب و أصداء استجابة من صخب ، حيث تقلّصت الكتل المناضلة في الحزب الشيوعي الجزائري وانضمت إلى الحركة النقابية علما أن هذه الشريحة من العمال كانوا قد تعلّموا تجربة المخاض السياسي من الحزب الشيوعي الفرنسي و منهم بن علي بوقرط و محمد بادسي و غيرهما من النخبة الثورية . وصل تأثير النقابات الفرنسية إلى القطاعات الحيوية في المستعمرة حيث تأسّست الفروع النقابية في القطاع المنجمي والصيد البحري و سكة الحديد و الموانئ والزراعة . انخرط عمال مزارع الكروم و معاصر الخمور في حمام بوحجر و مستغانم و عين الدفلى و عمال مناجم خامات الحديد في الونزة بعنابة و بوخضرة و الكويف بتبسة و عمال مناجم غار البارود و سيدي صافي و جبل الهوارية ببني صاف داخل التنظيمات النقابية الفرنسية المتواجدة على أرض الوطن المحتل .

سعيا منها إلى إحكام هيمنتها على موارد المستعمرة وخيراتها ، أصدرت السلطة الاستعمارية تشريعات للتنقيب و استغلال الثروة الباطنية . و في هذا المجال صدر مرسوم رقم 1453 - 40 المؤرخ في 14 جوان 1946 الخاص بتنظيم و استغلال المنشآت المنجمية في الجزائر و المعدّل في 16 جانفي1947 الذي ألحق بمرسوم آخر بتاريخ 12 فيفري 1948 يحمل رقم 48 - 234 المتعلّق بالقانون الخاص بعمال وموظفي المنشآت المنجمية في الجزائر.[1] تثبت هذه التشريعات أن الجزائر لم تكن في نظر الرأسمالية الاستعمارية فضاء جغرافيا للكولونيالية الاستيطانية فحسب بقدر ما هي سوى قاعدة اقتصادية لوجيستيكية منعشة و مدعمة لاقتصاد المتروبول ، تخدم مصالح البورجوازية الصناعية و المالية الفرنسية لا غير . اتسع الأداء النقابي في عدّة قطاعات اقتصادية و مهنية ، حيث طفت على سطح مدينة بني صاف فروع نقابية مختلفة من ضمنها نقابة عمال و موظفي البلدية فرع القوة العمالية (C.G.T.F.O) أمين فرعها أوربي يدعى (Jourde) تضمّ 30 منخرطا . بالموازاة مع ذلك انضمّ عمال و موظفي مناجم بني صاف و سيدي

(1) J.O.A n° 19 , du 5 mars 1948 , p 219

صافي إلى نقابات حرّة و أصبح النقابي زناسني مصطفى أمينا عاما للفرع الذي انخرط فيه 24 منتسبا .[1] و حسب المراسلة التي بعثها السيد رئيس بلدية بني صاف إلى السيد محافظ عمالة وهران بتاريخ 16 أوت 1949 أخبره فيها عن الخريطة النقابية الجديدة فيما يتعلّق بالفروع النقابية الناشئة التي حملت عدّة ألوان نقابية ممّا يدلّ على تأثير التيارات اليسارية على العمل المطلبي و التأطير النقابي كأسلوب عملي و سلوك ثوري يغذي و ينمّي الكفاح الاجتماعي و يوسّع من دائرته في منظور الإستراتيجية التي تعمل على تطبيقها الحركة الراديكالية LE RADICALISME).[*] لقد أشارت المراسلة إلى عدّة فروع نقابية تمثل الكونفيدرالية العامة للشغل لمستأجري الأراضي التابعة لشركة مقطع الحديد .[**] و الاتحاد المحلي للحرفيين التابع للكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين ، بالإضافة إلى فروع نقابية حرّة تمثل المنتجين الزراعيين و بائعي الخضر و الفواكه و أرباب معامل تصبير الأسماك .[2]

تبنّى التيار اليساري الفرنسي و نظيره الجزائري الموقف التحرّري المناهض للنظام الاستعماري ، و عبّر عمّا يجري في الجزائر بمساندته الكاملة لمطالب الجماهير الكادحة و بدعمه المتواصل للحركات الاحتجاجية و بوقوفه الثابت إلى جانب الإضرابات العمالية.المواقف المبدئية لليساريين ليست وليدة الصدفة و ليست من قبيل الدعاية المغرضة أمام ما يعانيه الجزائريون من استغلال للأجور ابتزاز للحقوق و خنق للحريات ، بل هي حتمية نضالية كرّستها روح النضال و إرادة التغيير في إطار الصراع الطبقي التي تخوضه الشرائح

---

(1) A.C.B.S . division administrative communale , pef. d'Oran , boite n° 69

(*) نزعة فكرية و سياسية قائمة على التغيير الجدري للأوضاع السائدة . انطلاقا من هذا المفهوم يرى أنصار الحركة الثورية أن الإصلاح الحقيقي لا نصل إليه إلا برؤية راديكالية تؤدّى حتما في نظرهم إلى الإصلاحات الشاملة المعبّرة عن طموحات الجماهير الكادحة و الفئات العمالية المكافحة .

(**) شركة استعمارية فرنسية تأسّست في نهاية القرن الثامن عشر مختصة في البحث و التنقيب و التسويق في مجال خامات الحديد . بعد الغزو الفرنسي للجزائر استولت على مناجم الجزائر و كل الأراضي القريبة والمحيطة بمراكز خامات الحديد و كانت لها أوّلى الامتيازات في هذا الصدد سيطرتها على مناجم جبل إيدوغ بعنابة بعد انسحاب الشركة البريطانية " صومة تافنة " (soumah de Tafna) من المنطقة ، و تحصلت هناك على منجم للحديد يدعى " مقطع الحديد (Mokta el Hadid)" ومنه استمدّت اسمها مند الاحتلال سنة 1830 إلى نور الاستقلال سنة 1962 . بعد تأميم الثروة المنجمية في ماي 1966 . تأسّست الشركة الوطنية للبحث و استغلال الثروة المنجمية (SONAREM) التي انتقلت إليها كل ممتلكات الشركة الاستعمارية الفرنسية (موكطا الحديد) .

(2) Ibid

الاجتماعية ضدّ تصرّفات النزعة النفعية للرأسمالية الاستعمارية في الجزائر.

مقاومة الوجود الاستعماري مسؤولية أخلاقية أملتها الإيديولوجية الماركسية و التاريخية على الفعاليات الثورية ، لأن في نظر الشيوعيين كحلفاء طبيعيين للنقابية الجزائرية المتنامية ، لا بدّ أن ينهار النظام الاستعماري باعتباره راع للطبقية و ماض في استغلال الشعوب و استعبادها . نكسة الاستعمار هي مصدر الأزمة الرأسمالية في ظل استمرار الحرب الباردة ، و في نفس الوقت قفزة نوعية لصالح القطبية الشيوعية . لقد اصطبغت النقابية الجزائرية بشكل آل و طبيعي بالصبغة الثورية الماركسية اللينينية لأن الإطارات النقابية تعلّمت فلسفة التحرّر من المدرسة اليسارية فنهلت قيم الحرّية من الحزبين الشيوعيين الفرنسي و الجزائري على حدّ السواء . أفكار حاج علي عبد القادر و بن علي بوقرط و محمد بادسي و عمار أوزقان مرآة عاكسة لأفكار و مبادئ موريس طوريز زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي . معاداة الثوريين للاحتلال و مواجهتهم الدائمة للكولونيالية الرأسمالية في الجزائر نابعة في رأينا من الثقافة التحرّرية العميقة في وجدان الزعماء الأحرار . فإذا كانت المبادئ الحرة التي أشعلت فتيل الثورة الفرنسية عام 1789 هي وليدة معارف ومثل مونتسكيو و فولتير و ديدرو فإن المواقف الحرّة للحركة الثورية في الجزائرمستمدّة من قيم البلشفية السوفييتية (BOLCHEVISME) سنة 1917 و قرارات مؤتمر تور (TOURS) سنة 1920 و مؤتمر بروكسيل سنة 1927 المناهض للاستعمار . هكذا يتضح لنا فيما سبق أن الجزائريين من مناضلين و نقابيين ، وجدوا في اليساريين ما يصبون إليه و أن الغاية من معركة التحدّي في سبيل التحرّر و المساواة تعني قضية الجميع . في هذا المجال حاجة الوطنيين إلى الحزب الشيوعي الفرنسي باتت أكثر من ضرورية . كان الوطنيون في حاجة إلى الشيوعيين للوسائل التي يملكونها ، و للتأييد الذي كان في استطاعتهم أن يمنحوه في وجه الضغط من الإدارة الفرنسية . [1]

(1) سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية 1900 - 1930 ، المرجع السابق ، ص 359

لعبت الظروف المحلّية و الدولية دورها الحاسم في تطوّر الحركة اليسارية الوطنية و نخصّ بالذكر في هذا الشأن الحزب الشيوعي الجزائري الذي استرجع قوته بعد مجازر الثامن ماي الرهيبة . اتجه الحزب إلى دعم نشاط النقابية الجزائرية و مطالب العمال الجزائريين كسلوك نضالي و التزام ثوري للحزب يضمن له استمرارية الكفاح الاجتماعي الذي يخوضه بدون هوادة ضدّ الكولونيالية الرأسمالية المستغلّة .استفاد الحزب من سياسة التهدئة مند سنة 1946 و تلويح فرنسا بإصلاح الأوضاع و اهتمام القيادة السياسية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية بشؤون العمال بعد تنصيب اللجنة العمالية و النقابية للحزب برئاسة المناضل و النقابي عيسات إيدير . أمّا على الصعيد الدولي شهدت الساحة النقابية العالمية قفزات نوعية و منعطفات حاسمة بفضل جهود الحركة الشيوعية في مكافحتها للقطبية الرأسمالية المهيمنة . حقق العمال عالميا مكسبا آخرا يعزز مشروعية حقوقهم المهنية و يدعم مطالبهم النقابية ، بحيث تمّ تأسيس الاتحاد الدولي للنقابات المسيحية في مؤتمرأمستردام(AMSTERDAM) شهر جوان 1946 ، أكّد الاتحاد خلال مؤتمره التأسيسي على دعم الحركة النقابية العالمية باعتبارها الصفة الأساسية للكائن الإنساني وعنصر كرامته . [1]

اتسعت قاعدة الحزب و توغلت في الأوساط المهنية لا سيما في أعماق الوظائف الشاقة و المهن الصعبة التي قياداتها المسيرة أوربية و شغيلتها من البلوريتاريا في الأغلب من العمالة المحلّية مثل قطاع المناجم و المحاجر و الموانئ و محطات سكة الحديد. المؤتمرات التي عقدها الحزب خلال مرحلة 1946 و 1949 وضعته قوّة يسارية شبه مستقلّة عن التركيبة الأوربية التي كانت تهيمن على الأجهزة و القيادة و مركز القرار . بدأ الحزب يتجزأر تدريجيا ، لاسيما فيما يتعلّق بهياكل الحزب العليا . إنها وثبة نوعية رفعت في رأينا من قدرة اليساريين الوطنيين في قيادة الصف الثوري التحرّري ضد الاستعمار الذي لم ينصف العمال على الإطلاق و مضى في استعبادهم .

(1) لوفران ، المرجع السابق ، ص 181

ب - 3 / دعم الكفاح الثوري للقضية النقابية الجزائرية

إن حالات الضغط و الاختناق التي يعيشها المجتمع الجزائري بكلّ فئاته أملت عليه التفكير الجدّي بل أجبرته على النشاط و التحرّك لكي يتخلّص من التعنت الاستعماري و ليضع حدّا للبورجوازية الكولونيالية المتسلطة على حقوقه و المتصرّفة في شؤونه و المستغلّة لخيرات بلاده . أصبح العمال الجزائريون سواء في الريف أو في المدينة أسرى دوائر الفقر التي تضايقهم و شبح البطالة التي تلاحقهم و هاجس التمايز الاجتماعي الذي تفرضه عليهم الإدارة العامة في حقهم . لقد أفرزت حالات الغبن الاجتماعي و التضييق السياسي تصاعد النقمة الشعبية للجماهير المحرومة و الفئات المعوزة لتقطع دابر الثقة في أية خطة تنموية ترمي إليها ما يسمى بسياسة الإصلاح التي تلوّح بانتهاجها سلطة الحاكم العام . دفعت هذه الأوضاع المزرية إلى تعاظم التيار اليساري الجزائري و الفرنسي و النشاط المطلبي النقابي ، الذي بات يوجه انتقادات للنظام و يكشف أساليب تعامله مع المجتمع و الحلول الهشة المنتهجة في حلّ المشاكل و معالجة القضايا الشائكة و في طليعتها مسألة الشغل و الفقر.

بدأت السلطة تعالج الوضع بطريقتها الخاصة بدء بالقطاع الزراعي الذي فيه أهل الريف أكثر عرضة للبطالة و الاستغلال و المنافسة بسبب خضوع ممتلكات العقار و مصادر الإنتاج لطبقة الكولون (LES COLONS) . (*) في هذا الصدد عملت الإدارة العامة على إخضاع الفلاحين الجزائريين لوصايتها أي لمراقبتها متسترة خلف مبدأ التكفل بقضايا الفلاحين و تحسين الإنتاج . و من هنا تمّ بوضوح إدماج الفلاحين الجزائريين داخل هيئات زراعية فرعية تعرف باسم" قطاعات لتحسين الانتاج في الأرياف (S.A.R) " و التي دخلت ميدان التطبيق يوم 18 أفريل 1946 . (1)

حاول الخطاب الرسمي للإدارة العامة في الجزائر عن طريق الحاكم العام

(*) طبقة بورجوازية أوربية بيدها الأراضي و العقار الزراعي تتحكّم في الانتاج والتسيير و التسويق . ترادف هذه الكلمة معنى المعمّرين باعتبار الكولون في رأينا تركيبة أساسية في انجاز المشروع الاستيطاني الاستعماري .

(1) D.A.W.A,comptes rendus des délibérations ,session ordinaire de nov. et déc. 1946 , T.2 G.G.A , A.F.A , Alger , 1947 , p 49

إيف شاتينيو (YVES CHATAIGNEAU) طمأنة اليد العاملة الجزائرية في قطاع الزراعة في خطابه يوم 30 نوفمبر 1946 أكّد فيه على أهمية مؤسّسات تحسين الإنتاج في الريف ، تدفع بعملية المساعدة لصالح الفلاح الجزائري وتمكنه من كسب الخبرة المهنية التي يحتاج إليها في تحسين الأداء و تطوير طرق الإنتاج .[1] يبدو للعيان أن فرنسا تريد من الجزائر أن تكون سوقا تجارية متنوعة يتحوّل فيها الفلاح الجزائري إلى أداة إنتاج في إطار ما نسمّيه بالاستغلال المنظم الهادف إلى تنمية التراكم الرأسمالي استقرارا و تصديرا لفائدة المتروبول .

اغتنم الوطنيون الأوضاع المتدهورة التي يعاني منها العمال الجزائريون من تناقضات اجتماعية و اقتصادية ، فاستغلّوها حسب تقديرنا في أمرين هما : الأمر الأوّل تغذية وتيرة التوترات الاجتماعية ، و الأمر الثاني تنمية الطاقة المطلبية لدى البلوريتاريا الجزائرية بغاية ترسيخ الخطاب النقابي و تعميقه في ضمير العمال و إرادة الجماهير . حمل لواء الكفاح الاجتماعي لدى الوطنيين المناضلون السياسيون كافة في الأحزاب الجزائرية كحركة انتصار الحريات الديمقراطية و الحزب الشيوعي الجزائري ، فأعطوا دفعا قويا للنقابية الجزائرية عندما أعلنت تلك التشكيلتان صراحة الدفاع عن قضايا العمال الجزائريين شكلا و مضمونا فوثقت اهتمامها بمطالب الفئات الاجتماعية النشيطة منها و العاطلة في برامجها و في مخطط حوارها مع الإدارة العامة .

إن التطوّر التاريخي الايجابي للكفاح الثوري و مدى ارتباطه بالقضية النقابية كحق مشروع ، مكّن تدريجيا من تحرير الشرائح الاجتماعية من إشكالية الاستغلال الرأسمالي و بالتالي فسح مجال الحوار أمام طموحات الفئات المهنية الوطنية المنتجة . أوّل مستفيد من هذا التطوّر التاريخي هو الحزب الشيوعي الجزائري الذي بدأ يكتسح مناضلوه مركز القيادة المسيرة له التي كان يسيطر عليها العنصر الأوربي إلى حدّ كبير . إن ارتقاء الوطنيين الثوريين

---

(1) بن داهة (عدّة) ، ظاهرة الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبّان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 - 1962 رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة وهران ، 2008 ، ص 191

إلى المناصب العليا سيعطي في نظرنا نفسا قويا للقضية النقابية الجزائرية . الجدول الماثل أمامنا يبرز ارتقاء المسلمين (*) الجزائريين إلى مراكز قيادية للحزب خلال المؤتمرات الثالث و الرابع و الخامس ابتداء من شهر مارس 1946 إلى شهر ماي 1949 (1) :

مؤتمرات الحزب من مارس 1946 إلى ماي 1949	**المؤتمر الثالث مارس 1946**		**المؤتمر الرابع أفريل 1946**		**المؤتمر الخامس مـــاي 1949**	
	مسلمون	أوربيون	مسلمون	أوربيون	مسلمون	أوربيون
الأمانـــة العامـــة	07	01	03	01	03	02
المكتب السياسي	07	06	09	08	07	03
اللجنة المركزية	/	/	23	25	30	24

تحوّلت قضايا العمال الجزائريين إلى عناية فعلية من قبل فعاليات الحركة الوطنية ، و أضحت برامج الأحزاب تركّز على الجوانب السياسية و الاقتصادية مع الولوج المعمّق في الجوانب الاجتماعية و المهنية ذات الصلة بحالة المجتمع الجزائري و الظروف التي تتجرّع مرارتها الشغيلة الجزائرية في شتى قطاعات العمل و في مختلف وحدات الإنتاج . تصدّرت طليعة تلك الاهتمامات حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي تداع سيط بعض مناضليها في الآفاق عندما تبنوا بحزم و اخلاص انشغالات العمال و وقوفهم مع النقابيين الجزائريين . تمثل هذه النخبة مجموعة من الأسماء نشأت في أحضان نجم شمال إفريقيا و ترعرعت في وسط حزب الشعب الجزائري و ناضلت إلى جانب الوطنيين تحت ضلال حركة انتصار الحرّيات الديمقراطية ، ثم انتقل بعضها إلى الحزب الشيوعي الجزائري و اختار البعض الآخر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (U.D.M.A) التيار الإدماجي بزعامة فرحات عباس . خلق هذا الانضمام لتلك

(*) وردت كلمة " مسلم " (musulman) من قبل المؤلف ، و لكن القصد بها في هذا الشأن الجزائريين تمييزا عن الأوربيين

(1) Sivan (Emmanuel) , communisme et nationalisme en Algérie 1920 - 1962 ,édition presses de la fondation nationale des sciences politiques , Paris , 1976 , p 163

الإطارات أحيانا و انتقالها أحيانا أخرى تقاربا حقيقيا خلال فترة الأربعينيات. زوّدت الإطارات الجديدة المنضمّة إلى جماعة عمار أوزقان الحزب بالتخطيط و التصميم و الإرادة على مواصلة الكفاح الاجتماعي و تقديم المساعدة و الدعم للحركة النقابية الجزائرية . كوّنت التشكيلة اليسارية الجزائرية كوادر لنفسها و تطعّمت بأطر جديدة انضمت إلى الحزب . من بين الكوادر التي أنتجها الحزب إبراهيم بن خدّة شقيق بن يوسف بن خدّة ، عضو اللجنة المركزية للحزب و أمين جهوي لمنطقة البليدة و عبد الحفيظ بوضياف عضو المكتب السياسي و أحد الأقرباء لمحمد بوضياف ، و عبد القادر قرّوج عضو اللجنة المركزية من عائلة مناضلة عريقة في حزب الشعب الجزائري ، و محمد بسعود عضو اللجنة الولائية في منطقة تلمسان له شقيق عضو فاعل في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري . مقابل ذلك دفع الشيوعيون الجزائريون الثمن بعد أن غادرت أطر فاعلة الحزب مثل حاج علي عبد القادر أحد مؤسّسي نجم شمال إفريقيا و العضو المؤسّس للحزب بن علي بوقرط الذي انضمّ إلى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، كما جاء مناضلون ذوي خبرة طويلة في التكوين الثوري و أصحاب إرث غني في النضال يتقدّمهم صادق حجرس رئيس جمعية طلبة مسلمي شمال إفريقيا (A.E.M.A.N) غادر حركة انتصار الحريات الديمقراطية بعد خلافه مع صالي الحاج بخصوص شرعية و أحقية الحركة البربرية الجزائرية ، و بوعلام خالفة مناضل قديم في الكشافة الإسلامية الجزائرية (S.M.A) و عبد المجيد بن زين و عمر أوصديق مناضلين منصرفين عن حركة انتصار الحرّيات الديمقراطية . [1]

لقد أولى الشيوعيون الجزائريون رعاية اجتماعية للبلوريتاريا في الأرياف و تطابقت انشغالاتهم مع انشغالات العمال و النقابيين ، خاصة بعد امتداد الحزب إلى المدن و إنغراسه في الأحياء الشعبية المهترئة التي نزح إليها الفلاحون مند فترة طويلة فرارا من الإرهاق الجبائي و سياسية المصادرة

(1) Sivan , op.cit , p 116

و التفقير . استقرّت المبادئ الثورية و الثقافة المطلبية في وجدان السكّان الجدد النازحين نحو أطراف المدن الزراعية و المنجمية كسيدي بلعباس و زكار و المحمدية و بني صاف و تبسة و المدن الساحلية المعروفة بموانئها التجارية . وجد الوطنيون الشيوعيون و النقابيون الجزائريون التربة الخصبة و الأرضية الجاهزة لتمرير خطابهم الثوري و نشاطهم المطلبي في الأوساط المهنية كالمناجم و الموانئ ، فأصبحت الاحتجاجات العمالية ردّة فعل مشتركة كنتيجة طبيعية نابعة من المساندة القوية للكفاح الثوري ، الداعمة لقضايا العمال .

أفرزت السياسة الرأسمالية الفرنسية المتبعة في الجزائر حالة من الاختلالات الاقتصادية نتيجة النهب المستمر للثروات و قاعدة من التناقضات الاجتماعية بين طبقتين متباعدتين أنتجها التراكم الرأسمالي بين فئة غنية متسيدة من المعمّرين و الكولون و أخرى شريحة مسودة مستغلّة من عامة الجزائريين . نحت مصالح البورجوازية الكولونيالية منحى الزيادة و النمو في ريوعها خاصة منها العقارية على حساب مساكن القصدير و بيوت الصفيح التي تأوي آلاف الفلاحين و العمال و المنجميين على أطراف المدن . تمّت ما بين 1946 و 1948 عملية بيع 19 ملكية عقارية من عدة شقق باعتها مجموعة أوربية إلى بعض الجزائريين بمدن عمالة وهران ، و يتعلّق الأمر بحي أغادير بمدينة تلمسان و الغزوات و بني صاف و الرمشي و بني واسين و مغنية . [1]

و في المقابل تعاني فئات واسعة من الجزائريين مشكلة الفقر و الحرمان والبطالة إلى درجة كبيرة أثارت اهتمام بعض النخب الوطنية . و على سبيل المثال قائد الكشافة الإسلامية الجزائرية محمود بوزوزو الذي دعا في تجمّع فني بقاعة السينما بمدينة مليانة يوم 10 جوان 1946 قائلا:" نرجو من هذا الجمع الكريم مدّ يد العون و الرحمة إلى الفئات المعوزّة ، و أن يقف الجميع لمساعدة العائلات الجزائرية الفقيرة و لنساعد الأطفال الفقراء ، و ليتحلّى المسلمون جميعا بالوحدة ." [2] الوحدة هنا في نظرنا وحدة المواقف و المطالب لمقاومة

(1) C. A.O.M , série 5.I / 40 , questions économiques et sociales , dép. d'Oran , A.E.P. , France
(2) C. A.O.M , ibid

البؤس الاجتماعي و الاستغلال الرأسمالي كجزء من البرنامج الوطني الذي تتبنّاه استرتيجية الكفاح الاجتماعي المطلبي ، حتى تتمكّن الفئات المحرومة من الجماهير الكادحة و الأسر المعوزة من تحرير نفسها من ضائقة سوء الحال و شحّ المال و كثرة السؤال .

استمرّت المواجهة الكولونيالية الرأسمالية ، تلك المواجهة التي يقودها التيار الوطني اليساري في إطار الكفاح الاجتماعي المناهض للنظام الاستعماري . تحوّلت الصحافة اليسارية إلى سلاح إعلامي في مواجهة تسلّط الإدارة العامة و من بين النشرات الإعلامية الرائدة في هذا المجال المجلّة الشهرية الصادرة باللغة العربية " الجزائر الجديدة " التابعة للحزب الشيوعي الجزائري والتي بدأ صدورها الأوّل شهر أفريل 1946 . [1] كثف الثوريون الجزائريون نشاطهم الإعلامي ، فضاعفوا حملات الدّعاية الكاشفة لنوايا الاستعمار و أساليب هضم حقوق الشغيلة الجزائرية ، فخطت الصحف المحرّرة باللغة الفرنسية خطوات حاسمة في هذا المجال مثل (Al-Shabab) لسان حال " اتحاد الشبيبة الديمقراطية الجزائرية "(U.J.D.A) ، و جريدة (Al-Haraka al-Naqàbiyya) التابعة للكونفيدرالية العامة للشغل ، و كانت للحزب الشيوعي الفرنسي في المتروبول جريدة تدافع عن قضايا العمال الجزائريين هي جريدة (Saut al-Jazà'iri) . [2]

الجدير بالملاحظة في هذا الصدد إرادة توحيد جهود الحركة اليسارية الوطنية منها و الفرنسية المتشكّلة من الشيوعيين الجزائريين و الفرنسيين و النقابيين الوطنيين لصناعة قوى نضالية متماسكة و مساندة لانشغالات الشغيلة الجزائرية كمرحلة أولية في نظر الثوريين تهيئ الأجواء المناسبة لانجاز مجتمع ينبذ الطبقية و استغلال الإنسان لأخيه الإنسان .

ج - دور الخطاب النقابي الوطني في تجنيد العمّال الجزائريين

عملية التغيير و إرادة التحدّي في ميدان النضال و بالخصوص تعبيد الطريق

(1) Sivan , op.cit , p 173
(2) Ibid , pp 173 - 174

لمسيرة الكفاح الاجتماعي لا بدّ من تبني خطاب نقابي وطني يملك القدرة الكافية والفاعلة على تعبئة الطاقات الخلاقة و السواعد المنتجة و العزائم البناءة من أجل ترقية البعد المطلبي لدى الشرائح الاجتماعية كي تتحمل بشجاعة مقتضيات القضية و متطلّبات التضحية . أن النخبة الوطنية و الأطر النقابية واعية بأهمية الموضوع و ثقل المسؤولية عندما يتعلّق الحديث عن ضرورة الذود عن حقوق العمال الجزائريين و كرامتهم المهنية و الإنسانية .

طبيعة الاستعمار الاستيطاني الجاثم على البلاد و الناهب لمواردها المادية و البشرية فرض على النقابية الجزائرية هذا الوضع مع التطلّع إلى غد أفضل يحقق الرخاء الاجتماعي و الوعي التحرّري لدى القوى الحية في البلاد و التي ستقود المعركة المطلبية من مرحلة مقاومة الاستغلال إلى مرحلة الاستقلال .

ج - 1 / تنكّر الإدارة الاستعمارية لحقوق الجزائريين

جوهر الرأسمالية الاستعمارية لا يكمن فهمه كما هو معروف عند عامة الناس في الاحتلال و التهجير فحسب ، بل يأخذ بعدا أوسعا ، لأن المعادلة الاقتصادية عند الساسة الفرنسيين و دعاة الكولونيالية الاستغلالية يفكّرون و يخطّطون في آفاق مشاريع تتعدّى إن صحّ التعبير المنطق الفكري الرأسمالي . قناعة منهجية مصلحية و إرادة همجية نفعية سائدة لدى البورجوازية الأوربية ورثها المنظرون الفرنسيون مند عهد آدم سميث (ADAM SMITH) و توماس هوبز (THOMAS HOBBS) (*) . كرّست لها كلّ ما أوتيت من آليات و أدوات لنهب و سلب خيرات و ممتلكات أرض الجزائر الباطنية منها و السطحية مند غزوها سنة 1830 . أدمج مصير الجزائر مباشرة في المخطط الاستعماري الفرنسي إبان انعقاد مؤتمر فينا (VIENNE) سنة 1815 .

شرعت إدارة الحكومة العامة في تنفيذ المشروع الكولونيالي بدقة و إحكام سالكة في ذلك أساليب التدرّج و المرحلية تارة و الإسراع و الفورية تارة أخرى وفق ما يمليه عليها الواقع الاستعماري من مقتضيات و مستجدّات .

(*) فلاسفة انجليز من منظري الرأسمالية خلال القرن (18 م) . راجع كتاب " ثروة الأمم " لآدم سميث الصادر عام 1776

تنكّرت الإدارة الاستعمارية لحقوق الجزائريين و داست قوانينها على كرامة العمال و شرائح المجتمع الأهلي . منطق التمييز و الإقصاء و التهميش ظلّ يلاحق كل ما هو جزائري تماشيا مع روح قانون الأنديجينا الصادر سنة 1881. (*) بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بسنة واحدة ، تمّ إلغاء قانون الأهالي و بالرغم من ذلك استمرّت رواسبه في تصرّفات و ذهنيات مسؤولي السلطة الحاكمة في المستعمرة ، متحدّية مرسوم أفريل الذي ألغى قانون الأنديجينا.(1)

إن الثقافة الرأسمالية المستندة على المعرفة المادية النفعية ، وظفت العمال الجزائريين أداة تسخير و انتاج لتنمية التراكم الرأسمالي انطلاقا من مكوّنات السوق الجزائرية بمواردها المادية و البشرية . على هذا الأساس ظلّ العامل الجزائري بل الإنسان الجزائري مهضوم الحقوق ، ضحايا استغلال الطبقة الأوربية المالكة لوسائل الإنتاج و المتحكّمة في سوق الشغل . النهضة الاقتصادية و المالية التي حققها الكولون في الجزائر ، كانت على عواتق العمال الجزائريين لأنهم ظلّوا دائما القوة المحرّكة و المنفذة للمشاريع الرأسمالية . شاركت اليد العاملة الجزائرية في انجاز الموانئ و الجسور و مدّ سكك الحديد و تعبيد الطرق و استصلاح الأراضي و تشييد المباني و العمران . في غياب العدالة الاجتماعية ، فقد الجزائريون مبدأ المساواة و حق التأمين و الإنصاف في الأجور و تحسين ظروف العمل .

بينت إحصائيات حركة السكان ما بين 1946 و 1947 بأن الجزائر سوق إستراتيجية منتجة للمواد الأولية و اليد العاملة المحلّية ممّا زاد في استمرار الموجة الاستيطانية كقاعدة أساسية و ضامنة للاستثمار الرأسمالي. بلغ إجمالي السكان 8.681.785 نسمة ، منهم 922.272 مستوطن و 7.679.078 مسلم . (1)

(*) روح الأنديجينا تكمن في محتوياته العقابية للجزائريين و التي تقنّنت خلال سنة صدور القانون عام 1881 . لقد فرض قانون الأهالي سياسة التمييز و الإقصاء و التي بدأها القرار المشيخي (SENATUS CONSULTE) سنة 1865 المتعلق بنظام الأحوال الشخصية . (أنظر كتاب :MANCERON (G) , MARIANNE ET LES COLONIES , ED LA DECOUVERTE 2003) من ضمن المخالفات التي أشار إليها قانون الأنديجينا هي كما يلي : الاجتماعات غير المرخص لها ، التنقل و السفر من تراب البلدية بدون ترخيص ، التصرّفات المسيئة للأشخاص ، تكلّف المخالفات أصحابها التغريم أو الاعتقال ، تسلّط أشد العقوبات المالية على الأشخاص من القبائل و الدواوير كعقاب جماعي لهم إذا ثبت تورّطهم في حرق الغابات . طالع كتاب :
PATRICK WEIL , QU'EST - CE QUE QU "UN FRANÇAIS ? HISTOIRE DE LA NATIONALITE FRANCAISE DEPUIS LA REVOLUTION , ED. GRASSET , 2002 , pp 233 - 235

(1) Annuaire statistique de l'Algérie 1948 - 1949 , p 27

تظهر الأرقام الواردة غنى الجزائر بمواردها البشرية مما يجعل السوق المحلّية كافية من حيث مقدّرات الفئات النشيطة و القوى الحية المنتجة . تمثّل حصة الجزائريين من التعداد الديمغرافي العام خلال الفترة المذكورة معدّلات مرتفعة جدّا تقارب 9 أعشار سكان المستعمرة ما يعادل 88.45 % . ولكن رغم الطاقات البشرية المتوفرة في سواعد اليد العاملة الوطنية و تنامي الدخل البورجوازي الاستعماري ، ما فتئت سياسة الكفاية والاستحقاق بعيدة المنال . الأجور زهيدة والرعاية الصحية غير كافية دون أن ننسى الأمراض و الأمية و الجهل و الفقر الذي تعاني منه قطاعات واسعة من المجتمع الجزائري . المهن الشاقة و الوظائف المتعبة قدر محتوم على البلوريتاريا المحلّية خوفا من هاجس البطالة و الحرمان . سوء الأوضاع الاجتماعية ألقت بضلالها على وتيرة الجانب السكاني بالنسبة عمالات المستعمرة . تبرز إحصائيات الجدول لغاية سنة 1948 التفاوت الحاصل بين العمالات : [1]

العمالات	الولادات	الوفيات	الزيادة الطبيعية
الجزائر	364	163	201
وهران	360	176	184
قسنطينة	359	133	226
الجنوب	193	112	81

الوحدة : ألف ساكن

توضح الإحصائيات احتلال عمالة وهران المرتبة الأولى نظرا للطاقة الاستيطانية الكبيرة المتواجدة بها و كثافة الاستثمارات الكولونيالية المنتشرة في كامل تراب العمالة ، لاسيما ممتلكات خامات الحديد و مزارع الكروم و مصائد السمك التي تتطلب هذه النشاطات يد عاملة معتبرة . يحتل إقليم الجنوب المرتبة الأخيرة بسبب عامله الجغرافي الصعب و فقر موارده و عدم اكثرات السياسة الاستيطانية بأهمية الإقليم قبل اكتشاف في باطن أرضه

(1) Annuaire statistique de l'Algérie, op.cit , 53

الذهب الأسود . لقد وصف البعض الجزائر بالبلد الغني ، لابدّ أن ينعم أهله بالعدالة و الرخاء ما دامت السلطة الاستعمارية تستغل ثروات العمال الجزائريين ، ولكن شجع الرأسمالية و إدمان ساستها على المزيد من الأرباح ترك القوى المنتجة المحلية أسيرة البؤس و الحرمان . تفتخر إفريقيا الشمالية بثرواتها الباطنية و السطحية التي لا تعدّ و لا تحصى و تتجلّى بوضوح في طاقاتها البشرية الهائلة صاحبة الإرادة الفولاذية . (1)

إذا أخذنا على سبيل المثال قطاع خامات الحديد ، و سلّطنا الضوء على حالة العمال المنجميين الجزائريين فيما يخص الأجور و ظروف العمل لاكتشفنا إصرار الإدارة الاستعمارية و مدى تنكّرها الكبير و تجاهلها الشديد لعمال الدهاليز و الأنفاق . لم يتعدّ سقف الأجر الشهري لإجمالي ساعات العمل لهذه الشريحة المهنية 67.1 فرنك بالنسبة للأصناف العليا و 44 فرنك خاص بالفئات الدنيا خلال شهر أفريل من سنة 1948 ، ليرتفع السقف الشهر نفسه للسنة الموالية 1950 إلى 80.1 فرنك للصنف الأول و 48.4 للصنف الثاني .(2) مسّت الأصناف العليا العنصر الأوربي فقط تتعلّق بعمال صنف واحد واثنين دون العامل المساعد و العامل اليدوي المؤهل و العامل اليدوي العادي .

لاشك أن القطاع المنجمي قطاع استراتيجي باعتباره مصدر رئيسي منتج للموارد الطبيعية الباطنية ، يشكّل سوق تجارية توفر متطلّبات الرأسمالية الصناعية الفرنسية . معظم اليد العاملة فيه من العمال الجزائريين موزعين على خامات الحديد في بني صاف و سيدي صافي و غار البارود و جبل الهواورية ، و حوض الفحم في القنادسة و مناجم الحديد في الونزة و بوخضرة و منجم الفوسفات بجبل عنق . أما الهيئات الإدارية و التقنية المسيرة له و المشرفة عليه أوربية محضة . نظرا للمشاكل التي يعاني منها عمال هذا القطاع سواء تعلّق الأمر بواطئ الأجور و ضعف المعاشات و مخاطر حوادث العمل ، سيكون نارا موقدة للحركات الاحتجاجية العمالية .

(1) Mélia (Jean) , la patrie algérienne , éd. La maison des livres , Alger , 1952 , p 170
(2) Annuaire statistique de L'Algérie 1950 , p 209

تعدّ الوظائف الأخيرة من نصيب الجزائريين.الأجور الواردة تعني بالخصوص أصناف عمال مناجم و محاجر الأنفاق (FOND ET CARRIERE) . الجدول الماثل أمامنا سيوضح توضيحا مفصلا شبكة المناصب و المهام المنجمية الخاصة بالعنصرين الأوربي و نعني بها الصنف الأول و الثاني و الوظائف الأخرى التي تنحو منحى جميع الفئات المهنية في القطاع المنجمي ، حيث تكشف الأرقام الفوارق السائدة بين مهن الأنفاق و مهن السطح (JOUR) : [1]

توزيع الاختصاص	عمال السطح (JOUR)		عمال الأنفاق (FOND)	
الأصناف / الفترة	أفريل 1948	أفريل 1950	أفريل 1948	أفريل 1950
الصنف الأوّل	61.0	72.8	67.1	80.1
الصنف الثاني	54.5	64.9	60.0	71.4
العامل المساعد	49.5	59.0	54.5	65.0
اليدوي المؤهّل	41.5	50.0	45.7	55.04
اليدوي العادي	40.0	48.2	44.0	48.4

الوحدة : الأجر الشهري لساعات العمل بالفرنك الفرنسي

تحتوي بلوريتارية المدن على شريحة واسعة من الطاقات الجزائرية الفعالة في الاقتصاد الكولونيالي من منجميين و عمال ورشات البناء و قطاع البريد و المواصلات و عمال الشحن و التفريغ أي ما يعرف عنهم بالحمّالة (MANUTENTIONAIRES) بالموانئ كعنابة ، وهران و مستغانم ، ميناء مدينة الجزائر و سكيكدة و جيجل ، بني صاف و الغزوات . يصارع هؤلاء كلّهم مشقة العضلات و هول المخاطر في كل حين كإخوانهم الجزائريين داخل رطوبة مرتفعة في أنفاق خامات الحديد و الفوسفات و دهاليز أحواض الفحم . أما في الريف هنالك العمال الزراعيين الذين يشتغلون في ضيعات الكولون المسيجة بمزارع الكروم و الزيتون . يشاركون في مواسم الزرع و البذر و جني الثمار زيادة عن حراسة المنشآت الفلاحية و تأمين المسالك

(1) Annuaire statistique de l'Algérie , op.cit , p 209

الريفية و المساحات الغابية . يتقاضون أجور واطئة دفعت بعضهم إلى ترك الأرض و الهجرة إلى المدن مثل حال تيزي وزو و حمام بوحجر و غيرها . حق الملكية لا يعني الجزائريين إلا القليل منهم ، رغم أن الفلسفة الرأسمالية تقرّ بالتملك الفردي أو الخصخصة كحق طبيعي مشروع للجميع حسب آدم سميث فقيه الاقتصاد الليبرالي ، و لكن الاستعمار قلب الموازين فحوّل حق الملكية إلى اغتصاب و العدالة إلى استيلاء مند قانون فارنيي(WARNIER) إلى أمرية ديغول (DE GAULLE) في 7 مارس 1944 و القانون الخاص الصادر في 20 سبتمبر 1947 . أمّا الفئة من كبار الملاك المسلمين شكلت في الواقع بورجوازية متوسطة انتعشت بفضل شراء العقارات الفلاحية من المعمّرين الأوربيين ، بلغت مساحتها الإجمالية 83038 هكتار و كلفتها 4565 فرنك سنة 1947 . [1] انعكس الطابع الريفي على التركيبة الحضرية للسكان ، بمعنى أن اليد العاملة موزعة في الأغلب على النشاط الزراعي الذي يحتل المرتبة الأولى في إتاحة فرص التشغيل و يليه القطاع المنجمي . ففي سنة 1947 تمّ تحديد 84 % من إجمالي الفئات النشيطة الجزائرية يعيشون خارج 47 بلدية ، ما يثبت أن المجتمع المحلّي مجتمع ريفي . [2] هذا و يشير الجدول الإحصائي خلال الفترة ما بين سنتي 1936 و 1948 إلى التحوّلات الديمغرافية التي شهدها النسيج السكاني العام في الجزائر . [3]

التركيبة	تركيبة النسيج الحضري		تركيبة النسيج الريفي	
السنة	غير مسلمين	مسلمون	غير مسلمين	مسلمون
1936	709220	1431513	230311	4847814
1948	708670	1129482	201009	5948939

غير المسلمين : هم فرنسيو الجزائر تمييزا عن فرنسيي المتروبول ، من المتجنسين المسيحيين و اليهود

(1) Agéron (Charles Robert) , histoire de l'Algérie contemporaine , de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération 1954,t.2, p.u.f , Paris , 1979, p 510
(2) Rouissi (Moncer) , population et société au maghreb , o.p.u , Alger , 1983 , p 102
(3) Exposé de la situation générale de l'Algérie en 1955 , p 19

نستخلص من الجدول الإحصائي التباين الكبير بين المجموعتين من العنصر غير المسلم أي المستوطنين الذين يمثلون أقلية و العنصرالمسلم من الجزائريين الذين يمثلون غالبية السكان ، ما يدلّ أنهم يكوّنون مصدراليد العاملة للرأسمالية الاستعمارية . من ناحية أخرى حافظ الريف على وتيرة النمو السكاني عكس ما هو عليه الحال لدى النسيج الحضري . ما لا يدع مجالا للشك التمايز العنصري و الاجتماعي السائد في المدن التي تحوّلت إلى مركز نفور في نظر الأهالي بسبب تحكّم البرجوازية الأوربية في نشاطها الاقتصادي و من جهة أخرى حرص الجزائريين الشديد على ارتباطهم الوثيق بالأرض.

تمادي الإدارة العامة في تجاهلها و إنكارها لحقوق العمال الجزائريين سيرفع في رأينا من حدّة التوترات الاجتماعية و بالتالي ستتحوّل معاناة الشرائح المهنية إلى مطالب حقيقية تدعّم مشروعية الحركة الاحتجاجية العمالية و تؤدّي في النهاية إلى اشتعال الموجة الاضرابية كأسلوب سلمي يرفع من قدرات الكفاح الاجتماعي الذي تخوضه النقابية الجزائرية ضد الجشع الكولونيالي المدعوم من قبل السلطة السياسية و منظومتها التشريعية .

ج - 2 / العمال الجزائريون و مسألة حقوق الإنسان

الموارد البشرية ثروة حية لا تفنى و لا يوجد بعدها غنى ، لكونها مصدر بناء المجتمعات و قيام الحضارات . في هذا الإطار تحتل قدرة الإنسان و كفاءته المكانة المرموقة بل الدعامة الأساسية لأي نشاط كان ، لأن الإنسان في حدّ ذاته كان و لا يزال العنصر المنتج و الطاقة المبدعة الدائمة بلا منازع . فإذا عدنا إلى التاريخ الاستعماري في شمال إفريقيا ، نكتشف أن العمال الجزائريين هم أساس الاستثمار الرأسمالي المنتج للكولونيالية الفرنسية في الجزائر . اعتمدت الحكومة العامة على سواعد اليد العاملة الجزائرية في شتى قطاعات الإنتاج ، و صارت ثروات المستعمرة تعوّض نقائص و تملأ فجوات اقتصاد المتروبول المتضرّر من نوائب الحرب الكونية الثانية .

يشكّل العمال الجزائريون قاعدة محورية وطاقة محرّكة لاقتصاد المستعمر

ينتجون الثروة و يساهمون في تنمية التراكم الرأسمالي سواء كان ذلك في القطاع الأول كالزراعة النقدية (*) ، الإنتاج المنجمي و الصيد البحري والقطاع الثاني الذي كانت تهيمن عليه الصناعات التعدينية الاستخراجية و التحويلية كذلك . الغاية من هذه الأنشطة كلّها ، ضمان استقرار المستوطنين و الزيادة في وتيرة التنمية و الربح فيما يخص البرنامج الرأسمالي الفرنسي .

لا غرابة أن نرى معيار الجدارة و الاستحقاق غائبا و مقياس التضحية و الجزاء منعدما ، و الموازنة بين الحق و الواجب أمرا مفقودا على التمام لدى الفئات العمالية الجزائرية . لاشك أن البورجوازية الأوربية مطمئنة على مصالحها و مشاريعها ، ما دام أي مشروع استثماري رهان الربح الأساسي فيه هو كسب سوق الإنتاج و الاستهلاك . استفادت كثيرا الباترونا الزراعية من جهود العمال الجزائريين في مزارع الكروم و معاصر الخمور و الزيتون ، و في وحدات الانتاج الأخرى بالنسبة لقطاعي المناجم و الصيد البحري . المقدّرات الديمغرافية لدى المجتمع الأهلي وفرت إلى حدّ كبير المصدر البشرى اللازم لتسديد ثغرات التوظيف و تغطية متطلّبات التشغيل . الجدول الظاهر أمامنا يوضح طبيعة سوق الشغل المحلّية من خلال تطوّر وتيرة النمو السكاني للمجتمع الجزائري ابتداء من 1931 إلى 1948 . (1)

الفترة ما بين 1931 و 1948	1931	1936	1948
المسلمون (مليون نسمة)	5588314	6201144	7679078
نسبتهم من إجمالي السكان	%86.37	% 86.76	% 89.27

ملاحظة : أخذنا سنتي 1931 و 1936 من باب المقارنة لنفهم وتيرة التطوّر الديمغرافي

الطاقات البشرية من المسلمين حسب الوصف الاستعماري ، تعني اليد العاملة المحلّية الجزائرية و السواعد المستقدمة من العمال المغاربة ، متوفرة

(*) زراعة تجارية تربط محصول الإنتاج بالتصدير بهدف تحقيق الربح الكولونيالي و تنمية التراكم الرأسمالي مثل زراعة الكروم في الجزائر و البن في البرازيل و القطن في الهند و مصر . و لذلك فهي زراعة ريعية كولونيالية بحتة .

(1) Exposé de la situation générale de l'Algérie , op.cit , p 19

تستجيب لطموحات الكولون و أرباب العمل في وحدات الإنتاج و ورشات العمل ذات الأنشطة المختلفة . بعد الحرب العالمية الثانية تحوّل أرباب العمل إلى كبار المستثمرين الكولونياليين يستغلّون جهود و طاقات الشغيلة الجزائرية لتحقيق الأهداف المسطرة في مخطّطات الاستغلال لدى المؤسّسات والشركات الرأسمالية . بينت الإحصائيات الواردة عن بيانات بعض الشركات أنها استغلّت ما يقارب 2000 طن من الرصاص و أكثر من 13000 طن من الزنك . [1] اليد العاملة المتواجدة في مراكز الاستغلال و الإنتاج كلّها من المنجميين الجزائريين كمنجم الونزة و بوخضرة و جبل العنق بأقصى شرق عمالة قسنطينة . من الواجب أن يتمتع هؤلاء العمال بعدالة الأجور و كفاف العيش لأن كل جهد مبذول وراءه حق معلوم ، ولكن المعادلة الاستعمارية المتمثلة في الجهاز الحاكم في الجزائر أي الحكومة العامة لا تعرف القسمة على طرفين بمنطق الإنصاف ، و إنّما التفاضل و التمييز قاعدة أساسية في توزيع الأجور و إتاحة الفرص بين العامل الجزائري و نظيره الأوربي سواء أنيط الأمر بالحقوق المهنية أو الاجتماعية و حتى النقابية .

استطاعت البورجوازية الأوربية في الجزائر ، بفعل استغلالها لطاقات الجزائريين بغاية توسيع نشاطها الاستثماري الخاص و القائم أساسا على ابتزاز الخيرات و نهب الثروات ، من إحداث و تشكيل قوى محلّية منتجة و مسخرة في خدمة كبار الملاك الأوربيين مثلما يسخر الفلاح عادة دوابه في عملية الحرث و الدرس و الحصاد . نشأت الطبقة العاملة من سواعد الجزائريين وسط ظروف مزرية خلفتها الحرب العالمية الثانية عندما تدهور الاقتصاد الفرنسي و عمدت الرأسمالية الفرنسية على إعادة الروح إلى اقتصاد المتروبول من مقدّرات و إمكانيات العمال الجزائريين . ألقت مرحلة ما بعد الحرب بضلالها على المجتمع الجزائري ، و بالتحديد

(1) Gallissot , l'économie de l'Afrique du nord , op.cit , p 103

الفترة الممتدّة ما بين 1946 و 1950 و ما أفرزته من صعوبات اقتصادية و أزمات اجتماعية . بدأت الجزائر تتحمّل تكاليف الحرب حيث تدنّى النشاط الاقتصادي و ارتفع معدّل البطالة في ظلّ ضغط ديمغرافي شديد للمجتمع الجزائري ، و أصبح سكان الريف يشتكون من صعوبة التموين الغذائي .[1] رغم انتفاع الكولون من التزايد الديمغرافي لدى المجتمع الأهلي فيما يخص ضمانهم لليد العاملة الرخيصة من الجماهير الجزائرية ، إلا أن هذا النمو بات يقلق الأوربيين ، ربما تلك الزيادة الطبيعية قد ينتج عنها في منظورهم كما نتصوّر فشل سياسة التغريب المدعومة من قبل المخطط الاستيطاني الذي انتهجته حكومة قيزو (GUIZOT) في عهد الجهورية الثالثة سنة 1870 أو أن هؤلاء المستوطنين تخوّفوا من الضغط الديمغرافي أن يولّد نقمة شعبية ممكنة أن تحي لهيب المقاومة و تقضي على مصالحهم و مستقبلهم .

من المفروض أن ينعم العمال الجزائريون بالعيش الرغيد و يستمتعون بجميع حقوقهم المهنية و الاجتماعية و الثقافية ، حيث أكّد القانون الخاص بالجزائر الصادر في 20 سبتمبر 1947 على حق المساواة بنص المادة الثانية : " كل المواطنين يتمتعون بالمساواة و الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بصفة مواطن الاتحاد الفرنسي ." [2] إن التوزيع الحاصل للفئات النشيطة بين المجموعتين الأوربية و الجزائرية وجه عاكس لسياسة التمايز الاجتماعي الذي تسلكه الإدارة العامة مع سوء المعيشة و تدنّي الأجور و انتشار البطالة ممّا زاد في ارتفاع عدد المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا . الجزائريين الذين دخلوا التراب فرنسي ارتفع تعدادهم بشكل ملحوظ :65155 شخصا سنة 1947 ، 82231 شخصا سنة 1948 ، ليصل إلى 89405 شخصا سنة 1950 .[3] بالرغم من ذلك فإن العمال الجزائريون هم أوتاد الاقتصاد الكولونيالي يمثلون 80 % من إجمالي الفئات النشيطة في قطاع

(1) Kaddache (Mahfoud) , histoire du nationalisme algérien 1919 - 1951 , t.2 , s.n.e.d. , Alger 1980 , p 735
(2) D.A.W.A , le code particulier de l'Algérie n°1853 /47, voté le 20 septembre 1947
(3) Annuaire statistique de l'Algérie 1948 , pp 23 - 24

الزراعة مقابل 12 % من العنصر الأوربي . الزراعة بدور كبير و اهتمام بليغ في المنظور الكولونيالي لكون أن الرأسمالية الزراعية تستثمر على نطاق أوسع في مشاريع الكروم و إنتاج الخمور ، إذ تغطي مزارع مستغانم و عين تموشنت أكثر من 65 % من المنشآت الخاصة بهذا النوع من الزراعة النقدية . نظرا لمردودية الإنتاج الزراعي داخل المستعمرة ، فإن الزراعة تساهم لوحدها بنسبة عالية تصل إلى 40 % في الدخل الجزائري . [1]

ما يعانيه العمال من أساليب الاستغلال ، جعل اليد العاملة من الجزائريين يشعرون بالاستبداد و الاضطهاد ، لا كرامة لهم في غياب العدالة و المساواة أمام الحق و القانون . إن السلطة الاستعمارية لا تبالي بحقوق الإنسان رغم أن فرنسا دولة عريقة و مؤسسة لتاريخ العدالة العالمية التي ولدت رسميا بإعلان الأمم المتحدة عن تأسيس رابطة حقوق الإنسان العالمية يوم 10 ديسمبر 1948 ، حيث نصت المادة الأولى من الإعلان العالمي : " يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة و الحقوق ، و أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء ". و في المادة الثانية : " لكل إنسان حق التمتّع بكافة الحقوق و الحريات الواردة في هذا الإعلان. " و المادة الثالثة و العشرون: " لكل شخص الحق في العمل ، و له حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة . [2]

و لكن الغريزة الاستعلائية الاستعمارية لا تعنيها هذه الفضائل الكونية ، و إنما تعني الجنس الأوربي المتسيد في المستعمرات ، أما حقوق الإنسان تبقى في نظر المحتل مجرّد أدبيات و مثاليات فقط ، لتظلّ المدرسة الميكيافلية هي السائدة في ذهنية الإدارة العامة و أجهزتها القمعية المختلفة . و مما لا شك فيه أن التجاوزات و التناقضات المترتبة عن إدارة الاحتلال في تعاملها مع القوى العاملة الجزائرية ستدفع العمال الجزائريين حتما إلى توسيع نضالهم

(1) Annuaire statistique de l'Algérie op.cit , pp 23 - 24

(2) حقوق الإنسان ، الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان ، محفوظات الأمم المتحدة ، نيويورك ، 1995 ، ص ص 7 ، 10

الاجتماعي و تصعيد كفاحهم المطلبي عن طريق الحركات الاحتجاجية التي ستعكس فعلا قمة العمل النقابي في تعبئة الشغيلة الجزائرية و توعيتها .

ج - 3 / الخطاب النقابي الوطني و متناقضات النظام الكولونيالي

التغنّي بالمثاليات و النظريات و الإشادة بالقوميات و الحضارات واجب فكري و حق فطري بالنسبة لكل إنسان و لكل أمة ، ولكن إذا كانت تلك المشاعر الإنسانية الفياضة خالية من الجدّ و الالتزام و التطبيق ، تصبح تلك الأفكار و القيم و المبادئ في نهاية المطاف نسجا من منسوج الخيال و صورة من صور البهتان على الإطلاق . حوّل الإنسان الأوربي المحتل ثقافة حقوق الإنسان و الحرية للجميع و العدالة حق مقدّس للبشرية ، حوّلها إلى أسطورة ، إلى خرافة لما داست الدول العظمى على كرامة الشعوب في إفريقيا و غيرها . إنه منبع التناقض و بدايته لما جثم الاستعمار الفرنسي على الجزائر و حوّل الجزائريين إلى أهالي مسخرين لخدمة البورجوازية الكولونيالية التي وجدت في مناطق النفوذ سوقا غنية ، تستجيب لحاجيات الرأسمالية النفعية ، الزراعية منها و الصناعية و حتى التجارية .

لذلك ارتكز الخطاب الرسمي على مرتكزين لتنمية الادخار الكولونيالي من خلال استغلال الثروات و بث المنافسة الاستيطانية الرامية إلى تحفيز الباترونا (LE PATRONAT) للمستوطن الأوربي على البقاء و الاستقرار في إطار ما سمّاه البرلماني جول فيري (JULE FERRY) بالحلم الإمبراطوري " الإمبراطورية الاستعمارية " خلال حكم الجمهورية الثالثة . التزم قادة الجمهورية الرابعة بما قاله فيري فقاموا بتجهيل الجزائريين و تفقيرهم و إلقائهم الشرائح النشيطة في غياهب البطالة و الحرمان . واجهت الجزائر المستعمرة ازدواجية جائرة ، نزع الممتلكات و مصادرة الأراضي في الأرياف وأساليب الإقصاء والتهميش المسلّطة على الأهالي في المدن .[1]

(1) Stora (Benjamin) , Algérie histoire contemporaine 1830 - 1988 , éd. Casbah éditions Alger , 2004 , p 107

بحكم مركز الثقل الذي كان في يد الكولون ، ظلّت الإدارة تكرّس مبدأ التمايز في إتاحة الفرص و ضمان الحقوق بشكل غير متوازن يفتقد إلى المعادلة الديمقراطية . إن تناقضات النظام الاستعماري كامنة في بنيته الأساسية الفكرية بل الحضارية ، منطلقها إذكاء عنصر التفاوت و عقدة التفوق التي أسّس لهما الفيلسوفان الألمانيان نيتشه(NEITCHE) و هيجل (HEIGEL) . فالرأسمالية أصلا قائمة على أسس صراع الأفراد من أجل السيادة و الهيمنة على السوق الذي هو فضاء للمنافسة الحرّة و الحرية المطلقة . فالمنطق الاستعماري المشرف على تسيير شؤون المستعمرة ، قسم المجتمع العمالي إلى بلوريتاريا متناقضة تتشكّل من يد عاملة جزائرية و أوربية و في شكل هرمي . قمة الهرم الكولون من الباترونا و كبار المستثمرين و الطبقة العليا تتكوّن من الفئات النشيطة من العمال الأوربيين ، و الطبقة الدنيا من العمال الجزائريين باختلاف أصنافهم . في خضم موجة التناقضات التي أفرزتها السياسة الرأسمالية تتشكل القاعدة الاجتماعية النقابية في الجزائر من كتلة بلوريتاريا تتحدد في شريحة اجتماعية أجيرة تنقسم إلى قسمين : عمال أوربيون، في مجموعهم من الأجراء يكوّنون أرستقراطية عمالية تتألف أساسا من مستخدمين و عمال مختصين ، بينما الأجراء الجزائريين في معظمهم من عمال غير ماهرين و عاطلين عن العمل.[1]

الكولونيالية وجه من وجوه السياسة الرأسمالية المبنية على دعم الحركة الاستيطانية و تشجيعها بهدف تنفيذ المشاريع الاستعمارية للجمهورية الرابعة بخصوص التخلّص من فائض الإسكان و استثمار الأموال المعطّلة لدى البورجوازية المصرفية في فرنسا و أوربا . فالإمكانيات و الامتيازات المتنوعة التي تحظى بها الجزائر على مدى العصور ، أثارت دائما اهتمام الرأسماليين الفرنسيين و إعجاب الأوربيين ، فحوّلوها إلى سوق استثمار كبرى في شمال إفريقيا ، إنها برازيل المغرب العربي .

---

(1) جغلول (عبد القادر) ، تاريخ الجزائر الحديث ، تر. فيصل عباس ، ط (2) ، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع بيروت ، لبنان ، 1982 ، ص 155

فتحت الإدارة ورشات الاستثمار في قطاع العقار لما فتحت عمليات البيع والشراء بين الفرنسيين غير المسلمين و الفرنسيين المسلمين بناء على مراسلة بعثها محافظ تلمسان السيد غيتولي (GUTTOLI) إلى الحاكم العام بمدينة الجزائر يوم 10 مارس 1948 .[1] أشعره في هذه المراسلة عن تفاصيل انتقال الممتلكات العقارية و تراخيص السجلات التجارية التي تمت بين الطرفين . يظهر أن دوافع البيع و الشراء تختلف من حالة لأخرى فيما يخص الجزائريين من الفرنسيين المسلمين حسب لغة المراسلة ، فهي حالات قد تعبر عن ظاهرة العوز أو الفقر أو عامل الهجرة و النزوح من الريف إلى المدينة ، قد تكون مبرّرات تلك المعاملات . إصرار الحكومة العامة الخاضعة لضغوط الكولونيالية لتشغل السواعد المحلية و تستغل جهود الطبقة الأجيرة سواء كانت بلوريتاريا حضرية أم ريفية . و نظرا لحالة الفقر و متاعب المعيشة ، اشتعلت الجبهة الاجتماعية لتنتفض على الأوضاع السائدة بتصعيد وتيرة الحركة الاحتجاجية العمالية . المعطيات الإحصائية أبرزت بوضوح اتساع الهوة بين العمال الجزائريين و نظرائهم الأوربيين في العديد من القطاعات . و المؤكّد أن الظروف الاقتصادية و التراكمات الاجتماعية و تداعياتها على الجزائريين و اليد العاملة المحلّية ستزيد من حدّة التوترات التي بدورها سترفع من شدة الإضرابات و اتساع دائرتها . أوّل شريحة اجتماعية من العمال الجزائريين المتضرّرة من السياسة الكولونيالية هم العمال الزراعيين أي الفلاحين الجزائريين . عدد كبير من المسلمين دون مناصب عمل بعد أن تدهور إنتاجهم الفلاحي و الخسائر الجسيمة التي لحقت بماشيتهم نتيجة مواسم الجفاف ، وجدوا أنفسهم عاطلين ، نزحوا نحوأطراف المدن حيث بيوت الصفيح ، فزاد الأمر صعوبة لهذه البلوريتارية البائسة .[2] بدأ العمال الزراعيون يدركون نوايا الاستعمار و راحوا يكتشفون أهمية

(1) C.A.O.M , transactions immobilières , département d'Oran , boite n° 51 /40 , série (i) A.E.P. , France
(2) Kaddache , op.cit , p 743

النضال الصحيح ، فأدركوا في رأينا أهمية الكفاح المطلبي الذي يمكّنهم من الدفاع عن حقوقهم المهضومة من قبل أجهزة التسلّط الاستعماري . يظهر الجدول هذه الأهمية بالنسبة للعمال الزراعيين المنخرطين في النشاط النقابي على مستوى الاتحاد الفرعي للفيدرالية العامة بوهران خلال الفترة الممتدة من سنة 1943 إلى سنة 1948 . [1]

السنوات	1943	1944	1945	1948
عدد المنخرطين	00	500	23000	10000

ملاحظة : أخذنا سنوات الحرب العالمية الثانية لإبراز عامل المقارنة و التطوّر

انطلاقا من معطيات الجدول يتبين للعيان أن الرغبة النقابية و الانتماء للكفاح المطلبي كان متجذّرا في إرادة اليد العاملة الفلاحية ، و يبدو أن تلك الرغبة قد نشأت و نمت مند عهد الجبهة الشعبية اليسارية قبل الحرب ، إلا أن هذه الإرادة قويت و امتدت بشكل ملحوظ خلال سنتي 1943 و 1948 حسب الجدول . الحقيقة أن الانتماء الفلاحي للنقابات في مجمله كان متدبدبا بدأت دائرته تتسع تدريجيا مع مرّ الزمن و تطوّر الأحداث كما سنرى لاحقا . سياسة المغالاة التي تحدو حدوها الإدارة المتسلّطة اتجاه الجماهير و الفئات الكادحة ، نابعة من ضغط الطبقة الكولونيالية التي تتصرّف حسب أهوائها وفق ما يليه عليها ما يسمّى في تقديرنا " العمق الرأسمال الريعى " (FOND DU CAPITAL RENTIER) المبني في الأساس على شرطين نفعيين هما نزعة الاستغلال و إرادة الربح . هنا بيت القصيد و مصدر التناقض الذي يصنع السلوك الاستعماري المتجاوز لقوانين المنظومة التشريعية . إذا أخذنا على سبيل المثال القانون الدستوري للجمهورية الفرنسية الصادر بتاريخ 27 أكتوبر 1946 ، حيث جاء في مدخله ما يلي : " يضمن القانون المساواة في الحقوق في جميع المجالات بين الرجل و المرأة . كل فرد

(1) Lakjaa (Abdelkader) , la longue marche des ouvriers agricoles , de la résistance à la prolétarisation , à la conquête de l'identité , thèse doc. 3ème cycle , université de Paris , 1990 p 69

من واجبه أن يعمل و له الحق في الحصول على منصب عمل . [1]

لم يؤسس الاستعمار الفرنسي أبدا دولة القانون ، بل أسّس دولة الكولون من تضحيات الكادحين و المحرومين من العمال الجزائريين في شتى القطاعات ، على قاعدة الهيمنة و التفوق تماشيا مع مخطط تنمية التراكم الريعي. منطق كرّسته نظرية الغلبة و التسلّط ، وهوالعامل الذي سيعطي قوة أكثر للنقابية الجزائرية التي ستكون في طليعتها البلوريتاريا الوطنية المدعومة من قبل الحركة اليسارية الجزائرية و القوى الوطنية الأخرى . كانت محاولات الإدارة الاستعمارية ترمي إلى إخضاع الجزائريين و العمل على محو مقوّمات شخصيتهم الوطنية . و لذلك كانت نظرة المحتل ترتكز على تجريد الجزائريين من هويتهم ، فنزعت منهم صفة المواطنة و أصبحوا أهالي ، و من استفاد من حق التجنيس صار من الرعايا الفرنسيين . شعر الجزائريون دائما أنهم اجتماعيا في مؤخرة الهرم الاجتماعي ، يجب أن لا تصل عدواهم إلى العنصر الفرنسي، إنها ذهنية التمييز العنصري . [2]

لم تغب الظاهرة الاستعمارية بمفهومها العنصري عن اهتمامات رجال الفكر لأن ثقافة النزعة الفردية الغائرة في حب الذات و إخضاع الشعوب المقهورة لمنظومة التفاضل الاجتماعي كما هو حال الجزائريين مع المحتل الفرنسي كسلوك استكبار و سيطرة لإنسان أوربا على الشعوب ، أثارت أهل الإبداع و الأدب يتقدّمهم عميد الأدب العربي طه حسين رافعا الغطاء عن ثقافة الإقصاء و الاستعلاء السائدة في الغرب قائلا : " تسلّط غرور العقل هذا على حياة الناس ، فأشاع فيها ضروبا من فساد الخلق و سوء التقدير للقيم الموروثة ، ومضى كلّ فرد جامحا في طريقه إلى تحقيق آرائه و منافعه ، و مضت الأمم كما مضى الأفراد . " [3]

المذهبية الفردية والنفعية أساس المتناقضات الكولونيالية الاستعمارية الفرنسية

---

(1) Morgand (Léon) , La loi municipale , t1 , éd.Berger-Levraut , France , 1952 , p 301

(2) Luraghi (Raimondo) , histoire du colonialisme , des grandes découvertes aux mouvements d'indépendance , éd. Marabout , université , Belgique , 1967 , p 258

(3) طه (حسين) ، نقد و إصلاح ، ط (9) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، 1982 ، ص 6

في الجزائر غايتها بلورة تلك القيم الرأسمالية على أرضية الواقع مما سيثير حفيظة الأهالي في عدة مواقع من عالم الشغل ، خاصة أولئك الذين يحترفون المهن الشاقة و يخضعون لمواقيت عمل تتجاوز 35 ساعة في اليوم . و نذكر من تلك الفئات العمالية المنجميين في الأنفاق و المحاجر و الدكّارة من عمال الشحن و التفريغ بأرصفة الموانئ و عمال سكة الحديد . انتفض العمال بميناء وهران ، في مقدّمتهم أجراء المتاعب و المشقات الحمّالون . (*)

انطلقت النقمة الشعبية العمالية مباشرة من عمق مراكز الاستغلال المهني و بالخصوص الحمّالين في الموانئ . في هذا الشأن عبّر عمال الشحن و التفريغ بميناء وهران عن سخطهم لظروف العمل و استيائهم من تردّي أوضاعهم المهنية و الاجتماعية . احتل عمال الميناء يوم 17 أكتوبر 1950 الباخرة التجارية المسماة سانت ماكسيم (SAINT-MAXIME) و أضربوا عن العمل بدعم من الكونفيدرالية العامة للشغل ، فأوقفوا نشاطهم على متن الباخرة التي ظلّت قابعة بحوض الميناء . (1) بعد الشلل التام الذي أصاب الميناء تدخلت الشرطة لاخلاء السفينة التجارية من الحمالة المضربين . (2)

علّقت الصحافة الاستعمارية على الحدث بالميناء و منها صحافة اليمين ليكو دوران (L'ECHO D'ORAN) واصفة إياه بالموجة الجديدة التي تشلّ نشاط الميناء .

خلاصـــــة

أدركت البلوريتاريا الوطنية حتمية التحرّك النقابي كي تحسّن من أوضاعها . و هذا التحرّك النضالي لا بدّ أن يكون بتصعيد الحركات الاحتجاجية المطلبية . بلغت الشغيلة الجزائرية وعيها الكامل و أصبح الخطاب النقابي لديها راسخ الأهداف. أعطى هذا النضج الوطني المغزى الحقيقي للكفاح الاجتماعي ممّا سيغذي فعلا كفاح التحرّر الوطني و يدفع بالعمل النقابي الجزائري إلى الأمام و يدعم من دون الشك الحركة الوطنية على المستويين الأفقي و العمودي .

(*) الحمالون لا تعني ما هو متداول عند عامة الناس في الأسواق الأسبوعية أي (les portefaix) بل عمال العضلات و المتاعب المرهقة الذين يشتغلون في أرصفة الموانئ و مخازن الحبوب يحملون على أكتافهم و ظهورهم السلع و المواد المختلفة ليقوموا بمهمّة شحن و تفريغ حمولة السفن التجارية من بضائع مختلفة في غياب أو قلّة الرافعات . و الحمّال في الميناء و الخمّاس في المزرعة مشاهد حقيقية من صور الاستغلال الرأسمالي . الحمّال من أساليب لغة العوام و ترادف هذه الكلمة اللفظة المفرنسة عند العامة الدّكارة (les dockers)

(1) C.A.O.M , conflits sociaux (voir l'Echo d'Oran du 17 octobre 1950)

(2) Ibid

الفصل الثاني

مواجهة النقابيين الجزائريين للكولونيالية الرأسمالية ما بين 1946 و 1950

أ ـ توسيع الجبهة المطلبية الجزائرية
ب ـ تصعيد الحركة الاحتجاجية الجزائرية
ج ـ دعم القواعد الحزبية الوطنية للحركة النقابية

تحمّلت النقابية الجزائرية المسؤولية التاريخية في الدفاع عن قضايا الأمة الجزائرية ، و خصّت في هذا المجال شريحة هامة من المجتمع الأهلي و هي الطبقة العاملة من فلاحين و حرفيين و موظفين و بطالين وعمال من مختلف القطاعات . أعطى انضمام العمال الجزائريين إلى الفعل النقابي قوة و روحا جديدة للنقابات الفرنسية المتواجدة على أرض الوطن المغتصب . من ضمن تلك النقابات ، الكونفيدرالية العامة للشغل التي استطاعت أن تكسب لنفسها رغبة اليد العاملة الجزائرية . على هذا الأساس نشأت الحركة المطلبية التي هي في الصميم مصدر و محرّك المواجهة العمالية للنظام المتسلّط .

أ - توسيع الجبهة المطلبية الجزائرية

لكلّ نشاط وطني لا بد له من سند قوي ، و العمال في خضم معركتهم ضد سياسة الاحتلال اختاروا السلاح السلمي المستمد من الأداء المطلبي وبإشراف التنظيمات النقابية الفرنسية من فروع بلدية واتحادات ولائية وملتقيات عمالية. إن عملية الهيكلة و التجنيد التي تقتضيها فنيات و ميكانزمات العمل الاحتجاجي تتطلب إستراتيجية نقابية أساسها زرع الإرادة المطلبية في نفوس الشغيلة و تعميق أهميتها لدى الفئات النشيطة ، لكي تهضم البعد النقابي على أكمل وجه . لا تتحقق هذه الغاية إلا بفضل تشكيل جبهة مطلبية قوية نابعة من قناعة العمال و تتبنى انشغالاتهم بموقف صادق و وعي حاذق . هكذا انتعش العمل النقابي بإرادة عمالية جزائرية أخذت على عاتقها مطالب الشغيلة الوطنية ، و أعلن النقابيون الجزائريون أسلوب مكافحة الكولونيالية الاستعمارية في إطار مواصلة الكفاح الاجتماعي الذي تخوضه البلوريتاريا ضد النظام الاستغلالي الجاثم على كرامة العباد و سيادة البلاد .

أ - 1 / تعميق الوعي النقابي الجزائري في القطاعات الحيوية

يستند البرنامج الوطني في سياقه التحرّري الاجتماعي على ترسيخ الثقافة المطلبية و استثمار الخبرة النقابية ، كي يتحقق المشروع البلوريتاري الذي تناضل من أجله الحركة العمالية الجزائرية بمختلف شرائحها المهنية .

شعرت البلوريتاريا العمالية الجزائرية باضطهاد الإدارة العامة لحقوق الفئات النشيطة ، خاصة لما أدركت الفرق الحاصل بين العامل الأوربي و العامل الجزائري من نفس القطاع ، يتقاضى الطرفان أجورا متفاوتة ، نهيك عن بقية الحقوق الأخرى في المجالات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية. إن تعقيدات عالم الشغل في ظلّ النظام الاستعماري و التجاوزات في المعاملة و العدالة في الجزاء ، لم تكن المعايير خاضعة لسلطة الضمير و القانون .

علاقات العمل صعبة و المكافأة المنصفة للجهود المبذولة منعدمة و شروط العمل اللائقة غائبة. يعرف عن القطاع المنجمي أنه أمرّ مهنة عند الجزائريين الذين يشتغلون داخل الانفاق لاستغلال خامات الحديد و الفوسفات في وسط رطوبة خانقة . كان يعمل المنجميون أكثر من 11 ساعة عمل و أحيانا تفرض على المنجمي طريقة تنفيذ المهمة بالإسراع (TRAVAIL A LA TACHE) لإنتاج 21 طن من خام الحديد ما يعادل ملء 7 عربات كل عربة بحمولة 3 أطنان .[1] ممارسة النشاط النقابي بالنسبة للعمال الجزائريين تجعلهم يدركون حقيقة النزيف الاستعماري لقدرات الطاقة العمالية . هذا الإدراك يعمّق الوعي النقابي و يسمو بمكانة الأداء المطلبي الهادف إلى استرداد كرامة العمال و عدالة المطالب المهنية و الانشغالات الاجتماعية .

يرجع تطوّر النقابية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية في تقديرنا إلى أربع عوامل . يتجلّى العامل الأول في عودة الحياة السياسية للأحزاب الوطنية بعد الاستفادة من قانون العفو الشامل الصادر في 9 مارس 1946 ودعم تلك الأحزاب لقضايا العمال . يعود العامل الثاني إلى التلاحم الحاصل بين النضال السياسي و العمل النقابي من حيث تبنّي القادة السياسيين منهم مصالي الحاج و عمّار أوزقان للبرنامج البلوريتاري الذي تناضل من أجله الحركة النقابية الجزائرية ، و يلاحظ ذلك الاهتمام في كراسة برامج الحزب

(1) كريبي (عبد القادر) ، المصدر السابق ، 17 أوت 1993

الشيوعي الجزائري (P.C.A) و حركة انتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D) . أمّا العامل الثالث ، هي المساندة المتميزة التي يوليها اليسار الفرنسي و نعني بالتحديد الحزب الشيوعي الفرنسي (P.C.F) لمطالب الجماهير الكادحة و رغبة الكونفيدرالية العامة للشغل (C.G.T) و إصرارها الشديد على استقطاب المزيد من الجزائريين في صفها لتوسّيع قاعدتها النقابية لتخرج منتصرة من صراعها التنافسي مع نقابة اليمين الكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين (C.F.T.C) . يأتي العامل الرابع في سياق الفعاليات التاريخية ذخيرة المسيرة النقابية الجزائرية ، و تتمثل تلك الفعاليات الجزائرية من وجهة نظرنا في عناصر النخبة الوطنية من الأطر النقابية ذات خبرة و تجربة رائدة في مسار المعترك المطلبي . شخصيات نقابية استمدت أصول كفاحها الاجتماعي المطلبي منذ عهد حكم الجبهة الشعبية اليسارية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة ما بين 1936 و 1938 . يتصدّر طليعة هذه الفعاليات النقابية محمد بادسي ، عبد القادر القرّوج ، بن علي بوقرط ، قدّور بلقايم ، عبد القادر كريبي ، عيسات إيدير ، لخضر قايدي ، بوعلام بورويبة و غيرهم . [1]

ساهمت تلك العوامل التي ذكرناها في إعادة صياغة المشروع العمالي في مضمونه المطلبي و فضائه النقابي مما أحيا من جديد نشاط المسيرة العمالية و الحركة النقابية . هذه الرسالة الوطنية الحاملة للمطالب العمالية نشرت محتواها الأطر النقابية في كلّ المحيطات الاجتماعية و المراكز المهنية. ومن هنا بدأت ملامح الشعورالعام بأهمية وجدّية الانضمام إلى الحقل النقابي ، فتبلور الوعي العمالي مشكّلا مسيرة الكفاح الاجتماعي الذي ترمي إليه الجماهير الكادحة في صراعها مع الرأسمالية المستغلة لطاقات الشغيلة .

تأسست عدة فروع نقابية مست قطاعات إنتاجية متعددة كالموانئ من القالة إلى الغزوات . امتد العمل النقابي أيضا إلى مزارع الكروم و معاصر الخمور

---

(1) طالع كتاب المناضلين النقابيين في القطاع الوهراني (باللغة الفرنسية) للمؤلف هواري تواتي :
Touati (Houari) , dictionnaire biographique du mouvement ouvrier de l'oranie : les militants syndicaux cahiers du C.D.E.S. , université d'Oran , 1981

في عمالة قسنطينة و عمالة الجزائر و عمالة وهران ، دون أن ننسى تحديدا القطاع المنجمي الحيوي في كل من زكار و بني صاف و القنادسة و القايد و الونزة و بوخضرة . و لكن أقوى الأصداء النقابية تأتي من الأصوات المكافحة ، تنبع من صميم الإرادة الفولاذية لدى عمال المناجم و الموانئ بالدرجة الأولى لأن هؤلاء يشكّلون أكبر شريحة عمالية معرضة لشكلين من الاضطهاد ، مخاطر حوادث العمل و تفشي الأمراض و استنزاف الجهود و هضم الحقوق . مقابل ذلك لا يغيب عنا ما يعانيه الفلاحون الجزائريون في الأرياف من استغلال و اضطهاد مستمر من طرف الكولون الغزاة علما أن اليد العاملة في القطاع الزراعي تمثل 87.3 % من الجزائريين أما الأوربيين لا يتعدون 12.5 % من إجمالي الفئات النشيطة . [1]

مارست الدول الاستعمارية دورا سلبيا في ترتيب الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في الريف العربي لمصالحها و أهدافها ، حيث عمدت إلى ترسيخ و توسيع الملكيات و العلاقات الإقطاعية ممّا زاد من حدّة إحساس الفلاحين بالاضطهاد و الاستغلال و الهجرة من الريف إلى المدن . [2]

إن السلوك الاستعماري القائم على الاستغلال الرأسمالي و الملطخ بالنظرة الاستعلائية العنصرية ، زاد من إرادة العمال نحو توحيد الصفوف و توجيه الجهود بغاية تقوية الكفاح الاجتماعي عن طريق الانخراط الجماعي في العمل النقابي لانتزاع كرامة الفئات المحرومة . السلوك الذي تسلكه الدول الاستعمارية إزاء المستعمرات هو بالطبع ذو نتائج محلّية ، كلّما اضمحلت دولة مستعمرة إلا و صاحبها في المستعمرة خراب النظام الاجتماعي القائم .[3] انطلاقا من هذا الموقف الاستعماري الجاحد السائد في المستعمرات ، تحوّلت القدرات البشرية المحلّية إلى قوى منتجة و مستغلّة ، يسخرها المحتل الرأسمالي وسيلة من وسائل الإنتاج .

(1) Kaddache , op.cit , p 741

(2) خليل خليفة (عبد الستار) ، الظروف و الأشكال لتكوّن الطبقة العاملة في البلاد العربية ، محفوظات أرشيف ولاية وهران (سنة النشر غير واردة)

(3) بوعزيز ، المرجع السابق ، ص 56

تمكّنت الأطر النقابية الجزائرية من خلال نشاطها الدؤوب من إيصال رسالتها إلى الجماهير الكادحة المستغلة في مراكز الإنتاج الكولونيالية و بالتالي فهمت تلك القوى الحية أن المخرج القادر على التحرّر من أساليب الاستغلال و قيود الاقطاع الحديث ينطلق من تحريك ضمير العمال و حشد المواقف لمجاهدة المنظومة الاستعمارية بتصعيد الحركات الاحتجاجية و توسيع نطاقها. تعمّق الوعي النقابي عند الجزائريين ، خاصة لما أدركت الكونفيدرالية العامة للشغل أهمية اليد العاملة الجزائرية . لقد شكّلت قوى البلوريتاريا والموظفين طاقات متجانسة وقاعدة اجتماعية للنقابية الجزائرية.[1] أفرز الواقع الرأسمالي في الجزائر سلاحا فعالا أنتجته القوى العاملة من البلوريتاريا التي ستقضي حتما على البورجوازية الاستغلالية . [2] يأتي التهديد العمالي للبورجوازية الريفية من الحركات الاحتجاجية بواسطة تكثيف النشاط الإضرابي كأسلوب شرعي ضاغط على إدارة الاحتلال .

بدأ النضج المطلبي يتجسد في الميدان من خلال تفعيل المسؤولية النقابية و توسيع القاعدة العمالية للانخراط الجماعي لإيقاد فتيل الفوهة الاحتجاجية الوطنية . في هذا الاتجاه أخذت الحياة النقابية تنظم عملها و تؤسّس أجهزتها حيث أعلن العمال في مؤتمرهم المنعقد بعمالة قسنطينة عن تأسيس الاتحاد الفيدرالي لنقابات القطاع القسنطيني يوم 30 ديسمبر 1947 وتمّ انتخاب أعضاء المكتب الاتحادي و هم على التوالي صولير غوني (SOLER RENE) و إبراهيمي أرزقي ، فاهم محمد و نوّي مولود . كما تشكّلت أيضا في متمّ شهر ديسمبر من ذات السنة اللجنة المركزية ، مكلّفة بالتسيير و التنسيق فيما يتعلّق بالحركة الإضرابية على الصعيد الوطني ، وشمل جهازها التنفيذي الأسماء التالية : غالياري (GALINARI) ممثل سلك البريد (P.T.T.) بن ميهوب و ماضة (MADA) عن قطاع سكّة الحديد (C.F.A.) ، بوخالة و عبد

(1) Djéghloul (Abdelkader) , huit études sur l'Algérie , éd. , E.N.A.L. , Alger , 1986 , p 97
(2) Bon (F.) , Brunier (M.A) , classe ouvrière et révolution , éd. du seuil , Paris , 1971 , p 21

الرحمان ممثلي عمال الموانئ المكلّفين بالشحن و التفريغ (LES DOCKERS) و بن سماعين عن مؤسسة سكك الحديد و الطرق بالجزائر (C.F.R.A.) و مختار عن مؤسسات إنتاج التبغ . [1] هذا و شهدت النقابية الجزائرية نشاطا حثيثا ميز الفترة الحاسمة ما بين 1948 و 1950 بلغ خلالها المدّ الاحتجاجي مداه الأقصى و جاء كثمرة نضج و يقظة للعمال الجزائريين بأهمية النضال و ضرورة الكفاح المطلبي من أجل انتزاع كرامة البلوريتاريا و الجماهير الكادحة . عرفت عمالة الجزائر قفزة نوعية في هذا الاتجاه ، عندما عقد الاتحاد الكونفيدرالي للنقابات مؤتمره السابع بتاريخ 20 جانفي 1948 بحضور 300 مندوبا يمثلون مختلف جهات الوطن تحت شعار" لنكافح من أجل الخبز و التحرّر" .[2] توج المؤتمر بعد ذلك بمكاسب هامة إذ على إثره انطلقت موجة الإضرابات عبر تراب الجزائر ، مسّت عمالة قسنطينة حيث اضرب 2000 من عمال الفوسفات بمنجم الكويف يوم 15 أبريل 1948 . [3] ولكن غضب عمال الموانئ من الحمّالة الجزائريين كان مدوّيا ، حرّكتهم إرادتهم القوية و إصرارهم على تحطيم أغلال الاضطهاد وأشكال الاستغلال . في 23 أفريل 1948 شنّ عمال ميناء عنابة إضرابهم حيث أصابوا الميناء بشلل تام تضامنا مع إخوانهم عمال منجم جبل الكويف .

أما في وهران ، فإن عمال الميناء توقفوا عن العمل و امتنعوا يوم 17 أكتوبر 1950 عن شحن و تفريغ سفينة سانت ماكسيم القابعة بحوض الميناء التزاما بالقرار الصادر من الكونفيدرالية العامة للشغل . [4]

أ - 2 / تفاعل الخطاب النقابي الجزائري مع المحيط العمالي

إرادة التحدّي عند العمال الجزائريين كانت أقوى من سياسة المكر و التعدّي . بات من الضروري في بال البلوريتاريا الوطنية أن العمل

---

(1) Bendiab (Ahmed Taleb) , chronologie des faits et mouvements sociaux et politiques en Algérie 1830 -1954 , Alger , p 80 (éd et année.non citées)
(2) Ibid , p 81
(3) Ibid , p 82
(4) Echo d'Oran du 17 octobre 1950

النقابي هو جزء لا يتجزأ من الإستراتيجية التحرّرية لدى الحركة الوطنية .

يندرج الخطاب النقابي في إطار نشاط الحركة العمالية الجزائرية لأن اليد العاملة من العمال الجزائريين المنتسبين إلى النقابات المتواجدة على أرض الجزائر يعملون على صناعة الخطاب النقابي و تفعيله كي يحتضن قضايا الشغيلة و مشاكل الطبقات الكادحة . ركزت النقابية الجزائرية في برنامجها على مسائل حسّاسة تخصّ العمال من ضمنها ملف الأجور و الضمان الاجتماعي و موضوع التشريعات الاجتماعية و المنح العائلية و حوادث العمل و ملف التقاعد . رفع النقابيون هذه الانشغالات بعين الاعتبار و اتخذتها الحركة الاحتجاجية مطالب رئيسية تناضل من أجلها البلوريتاريا في ظلّ كفاحها المطلبي ضد مخططات الابتزاز و الاستغلال .

سمحت النظرة الواقعية للخطاب النقابي في الملتقيات و المسيرات و كذلك في المظاهرات باستقطاب شرائح واسعة من الفئات النشيطة سواء كانت عاملة أو عاطلة ، لأن النقابيين تبنوا بصدق المطالب العمالية مع الإصرار على صيانة كرامة العمال وتحريرهم تدريجيا من الاضطهاد الرأسمالي .

انغرس العمل النقابي في محيط العمال و استقر في صميم إرادتهم ، و بدأ التفكير بل العمل الجاد في فيما يعرف حسب رأينا بجزأرة القاعدة النقابية في مطلع سنة 1946 كخطوة تمهيدية للوصول لاحقا إلى إحداث الاستقلالية النقابية . لقد اتسعت القاعدة النقابية مع مطلع سنة 1946 و منتصف سنة 1947 حيث قفز عدد المنخرطين من 250 ألف منخرطا إلى 300 ألف منخرطا . [1] لما كان أغلب المسيرين من العنصر الأوربي ، أقلق هذا الأمر بعض الفعاليات النقابية الجزائرية و نخص بالذكر عيسات إيدير (AISSAT IDIR) . من هنا انطلق عيسات إيدير يفكر و يسعى من أجل منظمة نقابية وطنية .[2] و في سنة 1947 أعطت حركة انتصار الحريات الديمقراطية

(1) Bourouiba , op.cit. , p 83

(2) من مناضلي و شهداء الحركة النقابية الجزائرية ، " الشهيد عيسات إيدير " ، عن مجلة الثورة والعمل ، عدد خاص نوفمبر 1984 ، ص ص 8 - 16

أوامر للمناضلين من العمال لينخرطوا في نقابة الكونفيدرالية العامة للشغل و ذلك بهدف التحصيل على التوعية و التكوين و الاطلاع حول ما يدور من حلول داخل النقابة فيما يخص المسائل الاجتماعية .[1]

في الواقع إجحاف السياسة الاستعمارية و تعاملها غير المنصف مع العمال زيادة عن اختلال العلاقات المهنية ، رفعت تلك المعاملات من درجة الاستعداد و القابلية لانضمام الشرائح الاجتماعية إلى النشاط المطلبي الذي يوحّد موقف العمال و يرفع من شأن النقابات . شكّلت شبكة الأجور تحديد ساعات العمل اليومي الشغل الشاغل للنقابيين و العمال على حدّ السواء . إن غياب العدالة الاجتماعية لدى الإدارة الكولونيالية اتجاه العمال الجزائريين وغموض قانون الأجور، أعطى مصداقية أكثر للخطاب النقابي . كرّست السلطة الحاكمة منطق التمايز الاجتماعي بين العنصرين الأهلي المسلم و المستوطن الأوربي ، و هذا ما عمّق دائرة المنازعات المهنية بين النقابات والهيئات المشغلة، وجدول تصنيف المهن وتوزيعها على العنصرين المسلم و الأوربي لغاية سنة 1949 يبين ذلك . [2]

توزيع المهن	العنصر الأوربي		العنصر	المسلم
متمرّنون و ذوي تكوين محدود	11622	% 5.5	11530	% 3.7
عمال يدويون	23140	% 11	167675	% 54.6
عمال و موظفون متخصّصون	83011	% 42	91112	% 29.7
عمال و موظفون مؤهّلون	51244	% 24.4	27991	% 9.1
مراقبون معماريون	15675	% 7.5	2345	% 0.8
رؤساء مصالح	19797	% 9.4	6335	% 2

يلاحظ في الجدول أن المهن ذات الدخل الكبير و ذات الكفاءة العلمية من نصيب الأوربيين ، ممّا يدلّ على غياب الحظوظ المتكافئة في الدراسة و التعليم بين العنصرين ، و يترتب عن ذلك توزيع غير متجانس بالنسبة للمهن و المناصب النوعية الممنوحة للطرفين . و هذا يدلّ على دورّ السياسة الفرنسية في توزيع الرداءة و الأمية على الجزائريين فقط بهدف

(1) Kaddache , op.cit. , p 807
(2) Exposé de la situation générale de l'Algérie , 1949 , p 735

تزكية الهيمنة و استمراريتها و تكريس التبعية و الولاء في هذا الميدان . تعمّقت الثقافة المطلبية و انغرست في أوساط المجتمع العمالي ، و بدأت تظهر النتائج الملموسة لدى العمال الجزائريين في تأسّيس نقابات تدافع عن حقوقهم و تؤمن مصالحهم .أصبح المحيط العمالي ممثلا نقابيا وانتشرت الفروع النقابية و الاتحاديات و عمت كل مناطق العمالات . لقد ظهرت أولى النقابات الجزائرية عند نهاية الحرب العالمية الثانية .

مع مطلع سنة 1947 نشأت الفيدراليات الأولى و بدأت في الانتشار و التوسع و شملت عدة قطاعات من الوسط الحضري . من ضمن الفيدراليات النقابية الجزائرية التي رأت النور ، فيدرالية الخبازين والمطاعم يترأسها السيد ريحاني صادق ، و متاجر المواد الغذائية يمثلها مسعودي عمّار، وفيدرالية الحلاقين و تجار الخضر يترأسها السيد بوجرودي سعيد.[1] ظهور النقابية الجزائرية و امتدادها كان رهين الرأسمالية المستغلّة لجهود الطبقة العاملة . إن ظهور الحركة النقابية مرتبط تمام الارتباط بنشأة الرأسمالية ، أي كردّ فعل لاستغلالها للطبقة العاملة ، و استمرار علاقات الإنتاج ذات الطابع الإقطاعي في مجتمعات تغيّرت فيها القوى المنتجة الأمر الذي أدّى إلى خلق تناقضات و صراعات داخل المجتمعات و تكتل الطبقة العاملة في تنظيمات تعمل على دفع الظلم و رفع الاستغلال ، فكانت هذه التنظيمات هي النقابات .[2] قويت الرابطة بين النقابات الفرنسية و المسألة العمالية مما أتاح الفرصة في نظرنا للعمال الجزائريين المنتسبين للتنظيمات النقابية من تشكيل تكتل عمالي يكون دعما حقيقيا للكفاح الاجتماعي المطلبي ، و بالتالي يكون ذلك التكتل أيضا القوة المفاوضة و المحركة لمطالب الحركة الاحتجاجية . اشتدّ تجاذب النقابات الفرنسية المتواجدة على أرض الوطن ، و نلاحظ هذا التناغم في حجم القضايا التي تناولتها تلك النقابات ذات الصلة باليد العاملة المغاربية ومنها المطالب

(1) Kaddache , op.cit , pp 806 - 807

(2) الرفاعي(أحمد)، من تاريخ الحركة النقابية العربية ، مصر، محفوظات أرشيف ولاية وهران(سنة النشرغير واردة)

الجزائرية ما بين 1946 و 1950 . نسبة القضايا التي تناولها الخطاب النقابي من قبل الكونفيدرالية العامة للشغل والكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين و الكونفيدرالية العامة للقوى العاملة يكشفها الجدول التالي [1] :

النقابات	ك.ع.ش (C.G.T.)	ك.ف.ع.م (C.F.T.C.)	ك.ع.ق.ع (C.G.T.F.O)
النسب	% 84	% 6.5	% 9.5

ركّز الخطاب النقابي لهذه التنظيمات على أهمية تجنيد المحيط العمالي من أجل حسم الصراع الدائر بين هذه النقابات ، خاصة الكونفيدرالية العامة للشغل التي بدأت تتراجع قاعدتها الشعبية لما أسّس بعض المنشقين عنها نقابة الكونفيدرالية العامة للقوى العاملة (F.O) سنة 1948 . تحوّلت هذه النقابة إلى خصم عنيد و تهديد شديد زاد من خوف الكونفيدراليين عن مستقبلهم المطلبي في الجزائر خاصة و إقليم شمال إفريقيا عامة . الإحصائيات الماثلة أمامنا تبرز تقدّم نقابة القوى العاملة و إن كان ذلك على خطى سلحفاة ، ولكن مع مرّ الوقت بدأت تلك الكونفيدرالية تنغرس تدريجيا في بعض القطاعات كما يوضح ذلك جدول نسب الانتساب النقابي بعمالة الجزائر لغاية سنة 1948: [2]

القطاعات	قطاع البريد (P.T.T.)	الوظيف العمومي (F.P.)	عمال الكهرباء(E.G.A.)
الانتساب	% 10	% 5	% 5

احتدم الصراع بين النقابات الفرنسية في ظلّ انتشار النقابات الحرّة التي أخذت تنافس الكونفيدرالية العامة للشغل ، و هو الأمر الذي شجع في نظرنا على ترسيخ الثقافة المطلبية و تعميق الإرادة النقابية في الأوساط المهنية للعمال الجزائريين ، لاسيما القطاعين المنجمي و المينائي كما سنرى لكون هذين القطاعين يشكّلان العصب الحي لمقوّمات الصناعة الفرنسية و متنفس للمبادلات العامة في نظر السياسة الفرنسية على وجه التحديد .

---

(1) Cornu (Roger) , le mouvement ouvrier maghrébin , éd. du c.n.r.s. , Paris , 1985 , p 76
(2) C.A.O.M , rapport sur l'organisation syndicale dans le département d'Alger , série (F) n° 159 , A.E.P. , France (voir Bénallègue , p 286)

أ - 3 / محاولة تشكيل قوّة نقابية جزائرية

كان من المنتظر أن يحسم النقابيون الجزائريون أمرهم في مسألة الوصاية النقابية الفرنسية على العمال الجزائريين بتراب المستعمرة ، لاسيما إذا تعلّق الأمر بكرامة البلوريتاريا و مطالب الكفاح الاجتماعي الذي تخوضه الفئات النشيطة الوطنية المهيكلة في النقابات الفرنسية . عوامل النضج السياسي و الوعي النقابي أتت بثمارها في تعبئة البلوريتاريا في المدن و في الأرياف أيضا ، و أصبحت الطبقة الأجيرة الجزائرية واعية بأمرها مدركة لدورها و مصرّة على تحقيق هدفها . لقد تعلّم العمال الجزائريون منهجية النضال المطلبي من تجربتهم النقابية مند عهد الجبهة الشعبية ، و من خبرتهم السياسية داخل الحزبين الشيوعيين الفرنسي و الجزائري . تعاطف الشيوعيين مع مطالب العمال الجزائريين جلب إليهم قناعة البلوريتاريا بالثقافة الثورية كعامل مساند في مقاومة تجاوزات دولة الكولون في حق الجماهير الكادحة و الفئات المعوزة . نهل الجزائريون من التجربة الشيوعية سواء كانوا عمالا أو نقابيين أشياء ثمينة عادت عليهم بالفائدة في تعبيد مسيرتهم النضالية. لقد تعلّموا من الشيوعيين الفرنسيين معنى الاستعمار و الثورة و الامبريالية و البورجوازية . [1]

هناك وقفة مثيرة للاهتمام في السياسة الاستعمارية التي دفعت العمال و النقابيين أن يبحثوا و أن يشقوا طريقا جديدا نحو نقابية وطنية قادرة على الاحتضان الفعلي للمطالب . هذه الوقفة تتمثل في تعنّت الحكومة العامة في ممارسة الاستبداد و الإبقاء على الوضع القائم (STATU- QUO) دون أي تقدّم في معالجة قضايا الجزائريين . قد تأكّد ت خيوط المؤامرة خلال السنوات القليلة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية ، لاسيما الأحزاب الفرنسية اليسارية التي انكشفت نواياها بوضوح أمام واقعية البلوريتاريا الجزائرية و موضوعية النقابية الجزائرية . اتخذت تلك الأحزاب من

---

(1) سعد الله ، المرجع السابق ، ص 359

مواقفها شعارات زائفة لم ترق إلى مستوى الإنصاف و المصداقية . إن حزبي اليسار الفرنسيين ، الحزب الاشتراكي الفرنسي والحزب الشيوعي الفرنسي ، لم يدعما الحركة القومية الجزائرية إلا بالكثير من الميوعة .[1] أفرزت المذهبية الرأسمالية الموجهة و المتحكّمة في السياسة الاستعمارية تناقضات رهيبة ، تناقضات ولّدت و عمّقت ثقافة التفاوت و ذهنية التمايز بين العنصر الجزائري و نظيره الأوربي ، ممّا ترتّب عنه نظام اجتماعي قسّم المجتمع الأهلي إلى فئتين يمكن أن نطلق عليهما بلوريتارية الريف و بلوريتارية المدن . الجزائريون الذين يعيشون من الزراعة كالخمّاسين و العمال الزراعيين ، و سكان المدن أي العمال الذين يشتغلون في المنشآت الصناعية و التجارية و التجار الصغار و أصحاب المهن الحرّة .[2]

ألقت تطوّرات الأحداث بضلالها على مستقبل الحياة النقابية الجزائرية ابتداء من سنة 1946 و ما ترتب بعدها من تحوّلات حاسمة عرفتها النقابية حيث سجلت الكونفيدرالية العامة للشغل اتساع قاعدتها النقابية بفضل إرادة العمال الجزائريين الانضمام إلى العمل النقابي الذي أكسبهم أسلوب النضال المطلبي و ثقافة الكفاح الاجتماعي السلمي ، ثقافة تتخذ من قوة الطرح مطلبا و أسلوب الاحتجاج سلاحا و شعارات التظاهرات لغة و مضمونا . تشير إحصائيات سنة 1947 فيما يخص العمال غير الزراعيين إلى 375 ألف عاملا منهم 275 ألف جزائريا و 100 ألف أوربيا ممّا يثبت القوة العمالية الجزائرية في تشكيل اللبنة البشرية للكونفيدرالية . هذا التعداد الأفقي ساهم في بناء أرضية مطلبية صلبة للاتحادية العامة ضمت 100 ألف منخرطا خلال السنة المذكورة . [3] أن العمال الجزائريون بعد تجربة نقابية مضت ما يزالون في نظرنا متشبثين بخوض المعركة النقابية من أجل المقاومة الاجتماعية لاسترداد كرامة البلوريتاريا الوطنية .

---

(1) سمير(أمين) ، المغرب العربي الحديث ، تر. كميل ق.داغر ، ط (2) ، د.م.ج. ، الجزائر ، 1981 ، ص 136
(2) بوعزيز ، المرجع السابق ، ص 142
(3) Bourouiba , op.cit , p 84

شهد هذا التطور كامل التراب الوطني و مسّ عمالة الجزائر و عمالة وهران و عمالة قسنطينة ، والجدول الإحصائي يبين الانتشار الجغرافي للكونفيدرالية كأوّل قوة نقابية جزائرية في ظلّ السيطرة الاستعمارية الفرنسية . [1]

السنة / عدد المنخرطين	1945	1946	1947
الاتحاد الولائي لعمالة الجزائر	750000	733838	836574
الاتحاد الولائي لعمالة وهران	316562	467120	464565
الاتحاد الولائي لعمالة قسنطينة	593000	358006	315360
التعداد الإجمالي	1659562	1558954	1616289

ملاحظة : وردت هذه الإحصائيات في التقرير الذي تم عرضه في مؤتمر الكونفيدرالية سنة 1948

تظهر معطيات الجدول خلال الفترة ما بين 1946 و 1947 تطورا ملحوظا في عدد المنتسبين النقابيين بالنسبة لعمالة الجزائر التي تحتل الرتبة الأولى وطنيا ، و يرجع ذلك إلى حيوية مينائها التجاري الكبير و كثرة أنشطتها الاقتصادية و ارتفاع حجم اليد العاملة في العديد من القطاعات . أما عمالة وهران تحتل المرتبة الثانية و التي سجلت تراجعا نسبيا خلال هذه الفترة و يعود هذا التراجع في رأينا إلى يقظة العمال و تشكيكهم في جدوى مصداقية النقابات الفرنسية في تحقيق مطالب العمال ، و هذه النقطة أدركتها لجنة الشؤون الاجتماعية و النقابية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية برئاسة عيسات إيدير و هذا ما سنوضحه لاحقا . و تأتي عمالة قسنطينة في المؤخرة بانخفاض عدد المنتسبين و ترجع عوامل ذلك إلى فقدان البلوريتاريا ثقتها في سلطة الاحتلال بعد مجازر الثامن ماي الأحمر و ما ترتب عن المأساة من ضحايا في صفوف العمال و غيرهم من الجزائريين الأبرياء .

و مهما يكن من أمر، لم يقطع العمال الجزائريون دابر العرى مع الكونفيدرالية التي قوّت من قاعدتها النقابية لتنافس غريمتها الكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين . أظهرت الندوة الجزائرية الرابعة لنقابة الكونفيدرالية العامة للشغل المنعقدة أيام 13 ، 14 و 15 جانفي 1950 تطورا محسوسا خصّ قاعدتهاالنقابية

(1) Bourouiba , op.cit , p 84

التي سجلت 125 ألف منخرطا بعدما كان العدد 100 ألف منتسبا سنة 1947.[1] اتساع القاعدة النقابية و استمرار إقبال العمال الجزائريين على الانخراط في النشاط المطلبي ، دلالة مبشرة في تقدرينا على وحدة الصف البلوريتاري و نموالوعي العمالي . بالإضافة إلى ذلك الحركة الاضرابية المتنامية كمكسب ثمين ترجم النظرة العمالية المشتركة على أرض الواقع .

تحوّلت سنة 1947 و 1948 إلى فترة عصيبة أتعبت الإدارة الاستعمارية بفعل موجة الإضرابات العمالية التي مسّت قطاعات حيوية و كسّرت حاجز الخوف قامت بها البلوريتاريا في المدن و الأرياف . انطلقت هذه الإضرابات بإيعاز من الكونفيدرالية العامة للشغل (C.G.T.) التي أعلنت في 28 نوفمبر 1947 عن تأسيس اللجنة المركزية المكلّفة بالإضراب . [2]

أضرب 100 ألف عاملا في كامل الجزائر من مجموع 270 ألف عامل أجرة بدون حساب العمال الزراعيين ، و انطلق الإضراب من الأوساط المهنية للعمال الجزائريين ، أي من محيط ميناء مدينة الجزائر (PORT D'ALGER) و محطّات النقل الحديدي (CHEMINOT ET TRAMINOT) . تمثل هذه المراكز قطاعات حيوية بالنسبة للاقتصاد الكولونيالي الرأسمالي الاستعماري . ابتداء من مطلع شهر ديسمبر من سنة 1947 إلى بداية شهر جانفي سنة 1948 ، تحوّلت عمالة وهران إلى فوهة للتوترات الاجتماعية و الإضرابات العمالية . شهد خلال هذه المرحلة القطاع الزراعي و الصيد البحري سلسلة من التجمّعات و المظاهرات أفضت إلى شنّ حركة إضرابية واسعة قام بها العمال الزراعيون و الصيادون مدعومين من قبل عمال الشحن و التفريغ (LES DOCKERS) لميناء وهران . [3] و في وقت قصير اتسعت دائرة الإضراب لتشمل عمال مصانع إنتاج التبغ و وحدات المطاحن ، و أصبح ميناء وهران مركزا رئيسيا و محطة إستراتيجية تنطلق منها الإضرابات .

---

(1) Bourouiba , op.cit. , p 84
(2) Gallissot (René) , Algérie colonisée Algérie algérienne 1870-1962 la république française et les indigènes ,éd. Barzakh , Alger , 2006 , p 167
(3) Ibid , p 167

أضرب موظفو مصحة الأمراض العقلية بمستشفى مدينة البليدة و موظفي مراكز المؤسّسة العسكرية الواقعة قرب مطار الدار البيضاء أين أضرب عمال ورشات الخطوط الجوية ، حيث وضع عيسات إيدير (AISSAT IDIR) و عائلته تحت جهاز الرقابة . [1]

لم تقف الأحداث إلى هذا الحدّ ، ممّا أعطى للنقمة العمالية المتصاعدة بعدا أوسع و وزنا أرفع ، خلال سنة 1948 التي تعدّ في نظرنا " صيحة الثورة العمالية " للبلوريتاريا الوطنية. برهنت هذه السنة المفصلية على جدّية المنتوج المطلبي و شمولية النشاط الإضرابي، حيث التحق العمال الزراعيون بالحركة الاضرابية خلال فترة حسّاسة أغضبت الكولون أي من نهاية الربيع إلى مطلع الصيف من سنة 1948 و هي فترة تمثل موسم جني الثمار و بخاصة منتوج الكروم و عصير الخمور. لقد تحدّى العمال الزراعيون الجزائريون هاجس الخوف المهين و حاجز القمع الرهيب الذي فرضته عليهم أوامر الحاكم العام أدموند نجلان (EDMOND NAEGELEN) ، و مسّ الإضراب مناطق زراعية حيوية كمزارع سواحل مدينة الجزائر و إقليم متيجة (LA MITIDJA) ، و استمرت الحركة الإضرابية ثلاثة أشهر من جوان إلى أوت سنة 1948 و هي فترة مناسبة لإنتاج المحصول . [2] من جهة أخرى حدا منجميو خامات حديد بني صاف حذو إخوانهم العمال الجزائريين في قطاع الزراعة و سكة الحديد و التحقوا بركب الحركة الاحتجاجية . قرّرت الجمعية العامة لنقابة منجميي و مستخدمي شركة موكطا الحديد ببني صاف الموافقة بالإجماع على شن إضراب عام غير محدود ابتداء من 2 أكتوبر 1948 ، و قدّمت بيانا شاملا إلى الإدارة تضمن 23 مطلبا ، يتعلّق البعض منها بملف الأجور و الضمان الاجتماعي و القانون الخاص بعمال المناجم (LE STATUT DES MINEURS) و إنشاء صندوق الإسعاف و موضوع العلاوات المهنية و المنح العائلية و مسألة الساعات الإضافية و إجراءات مهنية تخص مراجعة قانون تصنيف

(1) Gallissot , op.cit. , p 168
(2) Ibid. , p 168

العمال و مخاطر العمل باقتراح منحة 10 % خاصة بمنجميي الأنفاق . [1]
اللافت للنظر في اعتقادنا بخصوص هذه الحركة الاضرابية الوطنية المتوهجة أنها حققت مكاسب ثمينة ، تجلّت في وحدة المواقف الاحتجاجية و درجة الصمود والتحدّي العالية و مصداقية المطالب العمالية والروح الثورية للحركة النقابية ، ممّا سيؤهل القوى العاملة الجزائرية أن تؤسّس نقابة وطنية مستقلة .
تعاملت الإدارة الاستعمارية مع المضربين بمكيالين ، مكيال الإجراءات القمعية البوليسية من توقيفات و اعتقالات و تحويلات ، و مكيال التهدئة و الملاينة و هو الإجراء الذي سلكت مسلكه مع عمال ميناء مدينة مستغانم (MOSTAGHANEM) . في هذا الاتجاه جاءت فعالية الجمعية العامة التي احتضنها مقرّ دارالشعب بمستغانم يوم 8 سبتمبر 1950 ترأسها السيد سانشيس رفاييل (SANCHEZ RAPHAEL) الأمين العام لنقابة عمال ميناء وهران التابعة للكونفيدرالية العامة للشغل بحضور150 عاملا من عمال الشحن و التفريغ (الحمّالة) لميناء مستغانم . [2] وعد المسؤول النقابي بتسوية ملف الضمان الاجتماعي و دفع تكاليف مخلّفات العلاج للعمال في أقرب الآجال . [3]
نتيجة لتطوّر الأحداث و بلوغ النضج السياسي و المطلبي لدى العمال الجزائريين و النقابيين الوطنيين ، حاولت بعض الاتجاهات الوطنية تأسيس قوة نقابية مستقلّة من أجل استثمار الرصيد النقابي لصالح القضية الوطنية .
جاءت المبادرة من قبل حزب الشعب الجزائري(P.P.A.) الذي كان حلمه مبكرا لهذا المشروع الوطني مند 1944 عند بعض الحرفيين و التجار الجزائريين .
و في سنة 1947 ، تأسّست نقابة الجزارين و الخبازين و عمال المطاعم بمبادرة من أحمد ريحاني ، و نقابة الدكاكين بإشراف عمار مسعودي و نقابة الحلاقين و تجار الخضر بإشراف سعيد بوجرودي . و ابتداء من 1948 إلى غاية 1950 ، تمكّن الحزب من إنشاء 9 تنظيمات نقابية تابعة له تعمل

(1) A.C.B.S. , syndicat des ouvriers mineurs et assimilés de la mokta-el-hadid , c.g.t. , boite n° 69 ,correspondance du 14 octobre 1948 , Béni-saf , dép. d'Oran
(2) C.A.O.M. , Activités syndicales et conflits sociaux , boite n°51/40 , A.E.P. , France
(3) C.A.O.M. , Ibid

في سرية تامة تضمّ منخرطين كلّهم جزائريين.[1] هكذا انطلقت الشعلة الأولى للنقابية الوطنية المستقلة أوقدت أريجها حركة انتصار الحريات الديمقراطية .

ب - تصعيد الحركة الاحتجاجية الجزائرية

تأتي عملية التصعيد في هذا الشأن لاستكمال مسيرة الكفاح الاجتماعي الوطني الذي تخوضه الحركة العمالية الجزائرية ضد النظام الاستعماري . إن الظروف التي يمرّ بها المجتمع الجزائري في ظلّ الكولونيالية المستغلّة لحقوق البلوريتاريا ، لم تدع مجالا للتردّد و حتى التهدئة ، بل فرضت على الشغيلة الجزائرية بكلّ أطيافها أن تضاعف من جهدها و تقوّي من عزيمتها كي تكسب تحدّيات المرحلة النضالية و تختبر في الميدان المواجهة الاحتجاجية تحت ضلال النقابات الفرنسية .

تندرج الحركة الاحتجاجية الجزائرية ضمن مخطط استراتيجية التحرّر الوطني عن طريق مساهمة العمال الجزائريين في تقويض الاقتصاد الرأسمالي و إثبات الذات لليد العاملة الجزائرية كقوّة اجتماعية و مطلبية جديرة بدورها الوطني ضمن سياق الحركة الوطنية الشاملة المناهضة للنظام الاستعماري و خروقاته في حق الفئات الاجتماعية و الجماهير الكادحة .

ب - 1 / استراتيجية الكفاح الاجتماعي

المعروف أن الكفاح الاجتماعي يعني تفاعل شرائح المجتمع الجزائري مع الظروف العامة التي تحيط به ، و ما تنتجه ردود الفعل عن ذلك التفاعل من إفرازات و تداعيات تصنع في رأينا روح المقاومة و التحدّي أمام تناقضات الواقع المعيشي . من هذا المفهوم تتحدد ماهية الكفاح الاجتماعي و يبرز عمقه السوسيولوجي فيما يعرف بصراع الطبقات داخل المحيط الرأسمالي نتيجة التراكم المادي والتنافس النفعي المستحوذ على آليات الحكم. المنظومة الاستعمارية في الجزائر تشق هذا الاتجاه لكونها سياسة رأسمالية تضع الإنسان أداة إنتاج لتجرّده من كرامته البشرية في غياب معايير العدل .

---

(1) Agéron (Charles-Robert) ," vers un syndicalisme national en Algérie 1946 -1956 " in R.H.M.C , bibliothèque nationale de France , 1990 , p p 450 - 463

الواقع السياسي الذي يعيشه العمال الجزائريون في ظل الهيمنة الاستعمارية يحتل العنصر العمالي حجر الزاوية في عملية التفاعل و التغيير . مصدر الكفاح الاجتماعي القوى الحية في المجتمع المتشكلة من بلوريتاريا حضرية في المصانع و الورشات المختلفة و بلوريتاريا ريفية في المزارع والمناجم . إن المقدّرات البشرية للمجتمع الأهلي من يد عاملة هائلة هي المحرك الأساسي في عملية التغييرالاجتماعي لأنها ضحية اللامساواة تتقاضي أجور رمزية أمام بورجوازية ريعية . لما أصرّت الإدارة على تكريس منطق التفاوت الاجتماعي بين العمال ، انكشفت نوايا الاستغلال لدى الكولون الرأسماليين . اختلّت معادلة المساواة في الأجور و الشغل و ظروف العمل و أصبحت الشغيلة الجزائرية مهضومة الحقوق منهوبة الكرامة . نلاحظ أن الديمقراطيات الصناعية تعلن المساواة بين الأشخاص في العمل و في الحياة السياسية ، و الحال أن الواقع هو أن اللامساواة (L'INEGALITE) في المداخيل و في أساليب العيش هي عظيمة . [1]

الإستراتيجية النضالية التي يستند عليها الكفاح الاجتماعي العمالي إستراتيجية سلمية مطلبية تشرف عليها التنظيمات ، و يتبوأ فيها العمال المنتسبين لتلك التنظيمات دورهم البطولي من جهد و بدل و صمود و تحدّ من أجل كسب رهانات المواجهة الاجتماعية و تحقيق المطالب العمالية و البرامج النقابية. العمل النقابي في الأساس ضروري وعليه تقع مسؤولية التغييرلصالح الجماهير الكادحة والشرائح المحرومة. يمكن القول أن جميع التنظيمات النقابية قد انطلقت في الأساس لمواجهة الأوضاع الاجتماعية و السياسية الناشئة عن الاحتلال الاستعماري ، ذلك لأن واقع العمال المتدهور و انعدام الضمانات القانونية و الاجتماعية و النظرة العنصرية التي تتعامل بها مؤسّسات الاحتلال مع العمال العرب قد عزّزت توجههم

---

(1) آرون(ريمون) ، صراع الطبقات ، تر. عبد الحميد الكاتب ، ط (2) ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1980 ص 70

النقابي في علاقته بالأهداف السياسية و الوطنية و القومية .[1] نظام الاحتلال و سياسته الاستعمارية الاستبدادية و ما أفرزته من تناقضات اجتماعية و سلوكات استغلالية و مواقف عنصرية ، عمل ذلك كلّه على تكوّن حتمية المواجهة الاجتماعية بين الرأسمالية الكولونيالية و الحركة العمالية الجزائرية في إطار النقابية الوطنية . فرضت الإدارة على الجزائريين حكما جائرا قائم على استغلال الطاقات و التمييز بين الطبقات ، و تمّ إنشاء مجتمع كولونيالي هرمي مبني على التفاوت الاجتماعي و التمايز العنصري . احتل الجزائريون قاعدة الهرم لما يعانونه من جهل و بطالة و تمييز في الوظائف و العمل . بات رغيف الخبز بالنسبة لأغلبية الجزائريين صعب المنال ، و ذلك لما تعانيه العائلات من حرمان و بؤس و فقر . خلال تجمّع نظمته الكشافة الإسلامية الجزائرية بمدينة مليانة يوم 10 جوان 1946 ، صرّح محمود بوزوزو قائد الكشافة قائلا : " لنقف جميعا لإنقاذ العائلات الجزائرية الفقيرة و لنساعد الأطفال الفقراء ، يجب أن يتحلّى المسلمون في هده الظروف بالوحدة و الرحمة . " [2]

رغم أن المجتمع الأهلي هو مصدر اليد العاملة الدائمة المنتجة حيث تمثل فئة الشباب من الجزائريين 4.025.206 نسمة أقل من 20 سنة مقابل 335.550 نسمة من الأوربيين حسب إحصائيات سنة 1948 ، و بلغت النسبة العامة من الشبيبة الجزائرية في نفس السنة 53 % . [3] سمحت هذه القدرات البشرية المتجدّدة لدولة الكولون أن تغطي حاجيات التشغيل في القطاع الزراعي الحسّاس الذي يمثل نسبة 87.3 % من العنصر الجزائري مقابل 12.5 % من العنصر الأوربي من إجمالي الفئات النشيطة لغاية سنة 1948 . [4] أصبحت البطالة من نصيب الفئات الاجتماعية الجزائرية

---

(1) خليل خليفة (عبد الستار)، المرجع السابق ، ص 11

(2) C.A.O.M , série 5.I / 40 , questions économiques et sociales , dép. d'Oran , A. E.P. , France

(3) Kaddache , op.cit. , p 740

(4) Ibid , p 741

ترافق يوميات الشرائح البائسة بحثا عن وظيفة أو منصب لعلّ ذلك يحرّرها من غلبة الحال و صرخة البال و جور الاحتلال . حسب سنة 1946 تم إحصاء في مدينة وهران وحدها 4000 عاطلا عن العمل حيث لم يمس الإحصاء كل الفئات الأخرى المؤهلة للعمل . (1) و الجدول الإحصائي يبين لنا ارتفاع عدد العاطلين الجزائريين ما بين 1948 و 1950 . (2)

السنوات	1948	1949	1950
عدد العاطلين	80.000	109.953	117.000

إن الارتفاع الرهيب لعدد العاطلين عن العمل في صفوف الجزائريين مردّه كما نرى إلى دواعي كثيرة ، من بينها عنصرية الكولون و تحيز الإدارة إليهم في الاقصاءات التعسفية الجماعية و الفردية للعمال الجزائريين في المزارع و غيرها ، و الأزمات التي تضرب من حين لآخر السوق الدولية للمواد الأولية في مسألة تقلّبات الأسعار مما ينعكس على قطاع التشغيل و بالأخص القطاع المنجمي ، و العامل الآخر العقوبات الجائرة التي تسلّط على المضربين و ما ينجرّ عنها من إبعاد وطرد للعمال .

زيادة عن ذلك لم يسلم قطاع التعليم من النظرة الاقصائية المسلطة على الأهالي ، حيث تشير الأرقام أن نسبة التمدرس عند الجزائريين هي في حدود 6.57 % حسب سنة 1948 ، في حين وصل عدد الأطفال الجزائريين الذين يتراوح سنهم ما بين 6 سنوات و 14 سنة القابلين للتمدرس ، وصل إلى 3.257.856 طفلا . (3)

ساهمت الظروف المزرية و الأوضاع المتدهورة في تصاعد النقمة الشعبية الجزائرية و تنامي الضغوط النفسية و التوترات الاجتماعية لدى الجماهير الكادحة التي أصرّت على مواجهة الإدارة الجامحة . من هنا

---

(1) Exposé de la situation générale de l'Algérie , 1946 , p 796
(2) Exposé de la situation générale de l'Algérie , 1951 , p 48
(3) Ibid , p 57

انطلقت الموجة الاحتجاجية في إطار الكفاح الاجتماعي للقوى العاملة . تقوم إستراتيجية الكفاح الاجتماعي على ممارسة الأسلوب السلمي من قبل العمال المنتسبين للتنظيمات النقابية . يتخذ من الحركة الاحتجاجية منهجية يستعمل فيها العمال أدوات اللاعنف (LA NON VIOLENCE) كالمظاهرات و المسيرات و التجمّعات و الإضرابات . الغاية من وراء ذلك سعي الشغيلة الجزائرية إلى تحقيق انشغالات الحركة العمالية و معالجة مشاكلها المهنية و الاجتماعية. إذن الكفاح الاجتماعي يرتكز أصلا على إستراتيجية الثورة الاجتماعية تتبوأ قيادتها الطبقة العمالية في إطار الحركة المطلبية النقابية . تعتبر الفترة الممتدة من 1946 إلى 1950 قمة الغضب العمالي لما حملته من حركات اضرابية صنعت أحداثها البلوريتاريا الحضرية و الريفية . سبق التعرّض بالشرح لهذه الموجة الاضرابية ، و هنا سنأخذ نموذجا عن بعض المحطات من الربيع الاحتجاجي للمرحلة المذكورة (LE PRINTEMPS OUVRIER) . نظرا لتدهور الظروف المهنية و الأوضاع الاجتماعية لليد العاملة الجزائرية ، و المناورات المتكرّرة للأجهزة الإدارية ، انطلقت الإضرابات في كامل التراب الوطني ، طالب فيها المضربون بضرورة تحسين الأوضاع و ضمان الحقوق المشروعة و منها ملف رفع الأجور ، إقرار حق المنح العائلية ، و تحديد ساعات العمل وتعديل التشريعات الاجتماعية .

شهد قطاع البناء بمدينة الأغواط يوم 3 مارس 1948 إضراب 130 عاملا ، احتجاجا عن طرد مجموعة من زملائهم من مناصب عملهم حيث حقق العمال جميع مطالبهم . و في ميناء وهران ، نظم عمال الشحن و التفريغ يوم 10 مارس من ذات السنة مظاهرة احتجاجية شارك فيها 2500 من حمّالة الميناء ندّد المضربون بتصرّف الإدارة التي قامت بإغلاق الميناء متواطئة مع سائقي الرافعات من الأوربيين و إصرارها على رفض المطالب المهنية . [1]

(1) Bendiab , op.cit. , p 82

تواصلت حملة الضغوط الاحتجاجية العمالية خلال سنتي 1948 و 1950 لتطال قطاع المناجم حيث أضرب عمال منجم الكويف بتبسة عن العمل يوم 23 أفريل 1948 و امتنعوا عن النشاط رافضين مهمة تفريغ السفن من خامات الحديد إلى إشعار غير مسمى . [1] تسبّب الإضراب في تعطّيل الحركة التجارية بالميناء . أما في بني صاف كان صوت إضراب المنجميين مدويا ، حيث امتنع العمال مدة 66 يوما ابتداء من شهر أكتوبر 1948 بدعم من نقابة الكونفيدرالية العامة للشغل (C.G.T.) و التيار اليساري الفرنسي (P.C.F.) . [2] رفع المضربون أكثر من 20 مطلبا و هم يصرخون بالإسبانية : " وانطا ، وانطا ! (WANTA , WANTA !) " بمعنى " قاوموا ، أصمدوا ! " [3] امتدت الإضرابات إلى المصالح العمومية ، أين أضرب موظفو البنوك في شهر أبريل لمدة 53 يوما ، و في شهر سبتمبر التحقت شريحة من عمال الزراعة بركب الإضراب ، حيث أضرب الآلاف من عمال جني الكروم (LES VENDANGEURS) عبر التراب الوطني ، و بعدها تجدّد الإضراب بميناء مدينة الجزائر ، فنظّم العمال الجزائريون حركتهم الاحتجاجية من 6 إلى 18 ديسمبر 1950 . [4]

الملفت للانتباه في هذه الحركات الاحتجاجية أنها ثمرة النضال النقابي و فعالية الكفاح الاجتماعي ، لأنها برهنت عن قوة العمال الجزائريين المتماسكة ، و كشفت الوعود الوهمية للإدارة الاستعمارية ، و بينت فضاضة المشاعر للتغمة الكولونيالية ، و رفعت الغطاء عن النقابات الفرنسية المتآمرة على القضية الوطنية العمالية و نعني بالتحديد نقابتي الكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين (C.F.T.C.) و الكونفيدرالية العامة للقوى العاملة (C.G.T.F.O.) و النقابات الحرّة للباترونا الكولونيالية

(1) Bendiab , op.cit. , p 82

(2) A.C.B.S. , syndicat des ouvriers mineurs et assimilés de la mokta-el-hadid , c.g.t., boite n° 69 , correspondance du 14 octobre 1948 , Béni-saf , dép. d'Oran

(3) شهادة النقابي عبد القادر كريبي أدلى بها لنا في 17 أوت 1993 ، انخرط في نقابة " ك.ع.ش. " سنة 1926 عن سن 14 سنة تقريبا و كان رئيس الفرع النقابي ما بين 1946 و 1954 ، شارك في إضراب 1948 إلى جانب العمال المنجميين و هم يقولون بصوت عال : وانطا ، وانطا ! توفي " عمّي عبد القادر " سنة 2002 رحمه الله

(4) Bendiab , Ibid , p 89

(LE PATRONAT COLONIAL) التي وصفت الإضرابات و مطالب العمال بالمؤامرة الشيوعية المدعومة من قبل موسكو . [1]

ب - 2 / توحيد صفوف الطبقة العاملة الجزائرية

تعدّ القوى العاملة الجزائرية الطاقة المحرّكة للمسيرة الاجتماعية المطلبية ، باعتبارها من العناصر الأساسية المشكّلة لأدوات الإنتاج في المنظور الرأسمالي الكولونيالي . يمكن القول أن العمال الجزائريون من فلاحين و حرفيين و منجميين و غيرهم ، يشعرون بحقيقة النظام الاستعماري و ما ينتج عنه من استنزاف للطاقات و نهب للثروات و استغلال للجهود و تعدّ على الحقوق . تلك هي مشاهد و صور فعلية عن واقع اليد العاملة الجزائرية داخل المنظومة الرأسمالية المستغلة. نشأت عن هذا الواقع الأمرّ إرادة التغيير لدى الفئات الجزائرية النشيطة إرادة متجهة في رأينا اتجاها صحيحا ، تجسّدت بعد سنة 1946 في توحيد الطبقة العاملة الجزائرية كقوة اجتماعية وطنية قادرة على قيادة الكفاح الاجتماعي المطلبي ، من أجل تحرير تدريجي للبلوريتاريا الجزائرية من الجشع الرأسمالي . بعد تطوّر وعيهم السياسي و نضجهم الاجتماعي فهم العمال الوطنيون أن وحدة الطبقة العاملة لا تتحقق إلا في إطار حركة نقابية وطنية مستقلّة. و من العمال الأوائل الذين فكروا بتروّ في المشروع النقابي و استوعبوا أهميته عيسات إيدير (AISSAT IDIR) سنة 1947 بإرادة سياسية وطنية نابعة من حركة انتصار الحريات الديمقراطية (M.T.L.D.) .

انطلاقا من هذا الأساس انضم العمال الجزائريون طواعية إلى التنظيمات النقابية ، و بدأ منحنى المنتسبين يتجه من سنة لأخرى نحو الأعلى . حاولت البلوريتاريا التخلّص من الاستغلال الرأسمالي من خلال التمسّك بالعمل النقابي لدحض الأطماع الكولونيالية .

---

(1) Gallissot , Algérie colonisée Algérie algérienne … , op.cit , p 165

لقد بات من الواجب على العمال أن يوقعوا مشاركتهم الفعلية في المسيرة التحرّرية ، كي يتكامل الجانب السياسي بالجانب الاجتماعي للحركة الوطنية . النضال من أجل استرجاع كرامة الشغيلة الجزائرية ألزم الحركة العمالية أن تشكل لنفسها قوة اجتماعية أي تكتل عمالي تتغذى منه الحركة النقابية الجزائرية و يعمل على توجيه مسارها التحرّري . الإرادة المطلبية لدى العمال الجزائريين ، أصبحت في نظرنا قناعة لا رجعة عنها ، و بفضلها توحدت صفوف الطبقة العاملة داخل التنظيمات النقابية ، و بالتالي تحوّلت اليد العاملة الجزائرية إلى قوة حية عملت على تنمية و تقوية النقابية الوطنية الجزائرية . تحوّلت الكونفيدرالية العامة للشغل رغم الانقسام الذي شهدته عام 1947 و الذي انتهى بميلاد نقابة القوى العاملة (F.O.) من أولئك المنشقين الكونفيدراليين إلى أقوى تنظيم نقابي في الجزائر . تعود هذه القفزة النوعية في نظرنا إلى الانخراط الإرادي الحر للجزائريين في العمل النقابي كما يبين ذلك الجدول الإحصائي على مستوى اتحادات العمالات الثلاثة . (1)

الاتحادات / السنوات	1946	1947	1948
ا.و.ن.ج. (U.D.S.A)	104834	119510	48039
ا.و.ن.و. (U.D.S.O.)	66731	66336	43000
ا.و.ن.ق. (U.D.S.C.)	51143	45051	33961

تحتل عمالة الجزائر المقدمة نظرا لثقلها الديمغرافي و وزنها الاقتصادي و تليها عمالة وهران و تأتي عمالة قسنطينة في المؤخرة . إلا أننا نلاحظ أسباب تراجع عدد المنتسبين إلى النشاط النقابي كما يبرز ذلك الجدول يمكن أن نحصر عملية التراجع في ثلاثة عوامل رئيسية : العامل الأول ظهور تنظيم نقابي جديد منافس للكونفيدرالية العامة للشغل ألا و هي نقابة القوى العاملة و تأثير انتشارها الجغرافي على القاعدة النقابية بشكل

(1) Bénallègue , op.cit. , p 291

ملحوظ بالنسبة لعمالتي وهران و الجزائر و عمالة قسنطينة بدرجة أقل . أما العامل الثاني ينطبق على عمالة قسنطينة التي تراجع فيها الإقبال على النشاط النقابي عكس ما هو عليه في العمالتين ، فإنه يتمثل في تداعيات مجازر الثامن ماي و نشاط الحركة الباديسية و مدى تأثير هذين الأمرين على إرادة المجتمع في الإقليم الشرقي. يتمثل العامل الأخير في تبلور وعي وطني حر يمهد لتأسيس نقابة وطنية مستقلة بدأ التحضير لها من قبل حركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ سنة 1947 عندما أنشأ الحزب لجنة الشؤون الاجتماعية و النقابية برئاسة عيسات إيدير . لقد قلبت وحدة العمال الجزائريين موازين القوى في صفوف الحركة النقابية ، و أسهمت في خلخلة مواقع النقابات الفرنسية المتواجدة على أرض الجزائر. و بدأت النتائج تظهر من خلال حصيلة شهر نوفمبر سنة 1948 التي غيرت المعادلة النقابية لصالح الكونفيدرالية العامة للشغل التي تبقى دائما المهيمنة على الساحة النقابية و الأرقام تظهر هذا التحوّل: فعمالة الجزائر مثلا يبلغ عدد المنتسبين إلى الكونفيدرالية العامة للشغل 70.235 منتسبا بمعدل 47.34 % ، و تليها الكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين بمعدل 9.30 % ، و النقابات الحرّة 3.83 % ، والقوى العاملة بنسبة 2.83 % . [1] على هذا الأساس ، توحّد صف الطبقة العاملة الجزائرية من عمال سكة الحديد و قطاع المناجم و سلك البريد و المواصلات والعمال الزراعيين و ورشات البناء و غيرها تحت سقف واحد وهو العمل المطلبي والانخراط النقابي ، ممّا جعل من الكونفيدرالية العامة للشغل أقوى تنظيم نقابي في المستعمرة ، لأن توجهات قياداتها يسارية متعاطفة مع القضية العمالية و لها مواقف مناوئة للاحتلال . بالموازاة مع ذلك ، تبقى النقابات الأخرى هزيلة لضعف قاعدتها وانصراف العمال الجزائريين عنها لعدة أسباب منها اتجاهها الرأسمالي

(1) C.A.O.M. , activités syndicales , série f 159 , A.E.P. , France

و تحيزها للاستعمار و خضوعها للمصالح الكولونيالية بالإضافة أنها نقابات أوربية . و الوقع العمالي أدرك ميلها العنصري و اتضح أمر تلك النقابات مع الزمن في هشاشة قاعدتها النقابية ، و بالأخص نقابة القوى العاملة المنشقة عن الكونفيدرالية العامة للشغل عام 1947 و رغم إيديولوجيتها اليسارية المصبوغة بالاشتراكية لم تتمكن من منافسة الغريم الأم و الجدول يبرز ذلك في بعض الاتحادات النقابية التابعة لها .[1]

القطاعات / العمالات	الجزائر	وهران	قسنطينة
المصالح العمومية	5	3	/
الغاز و الكهرباء	3	2	4
سكة الحديد	5	/	4
البريد و المواصلات	/	3	/
أملاك الدولة	/	5	/

إن ذهنية الكولون لم تتغير اتجاه العمال الجزائريين ، و لم تخرج نظرتهم إلى العمال عن دائرة الاستغلال و الاستكبار و الاحتقار . إن المعمّرين مهما كان نوعهم وطبقتهم كانوا يمارسون التمييز العنصري و يتسمون بالتعالي و الغطرسة .[2] لقد ازداد الوعي عمقا و اتساعا لدى الطبقة العاملة ، و احتلّت البلوريتاريا مكانتها المستحقة داخل الحركة النقابية ، و تضاعف نشاطها من أجل توسيع مساحة الكفاح الاجتماعي ليمس كل الأوساط المهنية حتى يتمكن العامل الجزائري من تحرير نفسه من الاستغلال الرأسمالي . تنظر البورجوازية في الجزائر إلى التحرّر الاجتماعي الذي يسعى إليه العمال أنه سطحي و محدود عديم الفعالية . كانت تنفي حينا و تتجاهل حينا آخرا علاقة التحرّر الاجتماعي بنظيره

(1) Gallissot , op.cit. , pp 169 -170

(2) يحياوي (عبد القادر) ، " دور العمال الجزائريين في مسيرة الحركة الوطنية " ، عن مجلة الثورة و العمل عدد خاص ، نوفمبر 1984 ، ص ص 61 - 64

الوطني ، رغم أن العلاقة بينهما علاقة عضوية جدلية غير قابلة للفصل ولا يوجد بين البعدين أي عازل يذكر . راية التحرّر الاجتماعي تقع فيما أرادت لها البورجوازية أن تقع فيه من فصل التحرّر الاجتماعي عن التحرّر الوطني .

سعت محاولات حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى استثمار وحدة الطبقة العاملة الجزائرية المنضوية في التنظيمات النقابية بغرض تحويل تلك الوحدة العمالية الواعية إلى حركة نقابية وطنية مستقلة . [1] في هذا الإطار اتجهت جهود حزب مصالي الحاج خلال المرحلة من 1947 إلى 1949 نحو هذه الغاية . أعطى مصالي سنة 1947 تعليمات تخص مناضليه من الأجراء لينخرطوا بقوة في نقابة الكونفيدرالية العامة للشغل لهدفين ، الهدف الأول اطلاع العمال على منهجية الكفاح المطلبي من خلال الممارسة النقابية ، والهدف الثاني محاولة التأثيرعلى النقابيين الجزائريين وجلبهم للانضمام إلى الحزب . من هنا بدأت جزأرة الحركة النقابية بمبادرة من حركة انتصار الحريات الديمقراطية خلال انعقاد مؤتمرها الأول في شهر فيفري 1947 حيث تم تأسيس لجنة الشؤون الاجتماعية و النقابية تتكون 7 أعضاء هم على التوالي : عيسات إيدير إطار في الأوراش الصناعية للخطوط الجوية (A.I.A) ، رابح جرمان مسؤول نقابة عمال ميناء الجزائر و مستشار بالمجلس البلدي لمدينة الجزائر ، عطا الله بن عيسى مناضل في حركة " لوص " (L'O.S.) و مسؤول في نقابة مستشفيات مدينة الجزائر ، و عضو في الاتحادية الجزائرية للنقابات ، بوعلام بورويبة مستشار بلدي و عضو في نقابة سكة الحديد لمدينة الجزائر و اتحادية نقابة سكة الحديد التابعة للكونفيدرالية العامة للشغل ، و إدريس أوجينة مناضل في الحزب (ح.ا.ح.د.) و عضو منتدب في اللجنة النقابية و مسؤول في لجنة

(1) Agéron," vers un syndicalisme national en Algérie 1946 - 1956 ", op.cit. , p 456

التنسيق النقابي ، شارف بشيري مناضل في الحزب في البليدة و مسؤول عن نقابة مستشفيات مدينة البليدة ، محمد رمضاني مستشار بلدي لمدينة الجزائر و مسؤول نقابي و عضو في إدارة لجنة التنسيق النقابي . [1]

أسّست حركة الانتصار سنة 1948 تسع نقابات موازية في سرية و في منأى عن الإدارة و الكونفيدرالية ، كل المنخرطين هم جزائريين و من جهة أخرى يعتبر ريحاني أحمد المؤسس الأول لنقابة أرباب العمل التابعة للحزب. [2] لما شعرت الحركة العمالية بأنها قوة اجتماعية مطلبية متماسكة في وحدتها متعاونة في نضالها متمسكة بمبادئها و وطنيتها استغل العمال الجزائريون في مختلف مواقعهم المهنية العمل النقابي و أعلنوا إضرابهم من أجل انتزاع حقوقهم المهنية و الاجتماعية.

و على إثر ذلك أصبحت فترة 1948 و 1950 محطة حاسمة في تاريخ الكفاح الاجتماعي العمالي ، حيث أضرب العديد من قطاعات الشغيلة الجزائرية . أجمعت نقابة منجميي بني صاف و سيدي صافي على الإضراب في 20 اكتوبر 1948 . [3] و من جهة أخرى راسل الأمين العام لنقابة عمال الشحن والتفريغ لميناء وهران السيد سانتشيس رافييل(SANCHEZ RAPHAEL) الجهات الرسمية ، والي عمالة وهران و محافظة الشرطة و مديرية الأشغال العمومية و العمل ليخبر هذه المصالح عن خطورة الوضع الذي بات ينذر بإضراب عام غير محدود قد يحوّل حركة الموانئ إلى شلل تام . [4]

مهما يكن من أمر ، فإن الحركة العمالية تحولت إلى قوة تأثير فاعلة بلغت قمة الهرم الاحتجاجي إبان سنة 1950 التي شهدت 225 إضرابا بمشاركة 250 ألف عاملا من قطاعات مختلفة أهمها إضراب

(1) Bourouiba , op.cit. , pp 87- 88
(2) Agéron , op.cit. , p 455
(3) A.C.B.S. ,syndicat des ouvriers mineurs , boite n°69 , octobre 1948
(4) C.A.O.M. , activités syndicales et conflits sociaux , série 51/40 , A.E.P. , France

منجم مزايطة (MZAITA) عن القطاع الأول خلال 90 يوما يليه إضراب موظفي البنوك عن القطاع الثالث الذي استمرّ مدة 53 يوما . [1]

ب - 3 / مساندة اليسار للنقابية الوطنية

دعم الحركة المطلبية من قبل اليسار يدخل في إستراتيجية النضال التحرّري الذي تصبو إليه الإيديولوجية الثورية . انطلاقا من هذا المفهوم تصبح المساندة اليسارية حتمية عملية و ضرورة أخلاقية تمليها الثقافة الماركسية على النخبة الشيوعية و مناضليها . اليسار حركة سياسية و مدرسة نضالية مناوئة للرأسمالية الاستعمارية تقوم أفكارها على الفلسفة الماركسية الثورية المؤيدة لحقوق البلوريتاريا و قضايا التحرّر. يتمثّل الاتجاه اليساري المساند للحركة النقابية في اليسار الفرنسي بشقيه الحزبي المتمثل في مواقف الحزب الشيوعي الفرنسي (P.C.F) و النخبة الفرنسة الثورية و نخص بالذكر موريس طوريز (MAURICE THOREZ) و أندري موندوز (ANDRE MANDOUZE) و أندري مارتي (ANDRE MARTY) و التنظيمات العمالية المطلبية الفرنسية المتمثلة في الكونفيدرالية العامة للشغل (C.G.T.) و النقابة المنشقة عنها و نعني بذلك الكونفيدرالية العامة للقوى العاملة (C.G.T.F.O.) . أما الاتجاه الآخر ، فإنه يتجلّى في اليسار الوطني أي الحزب الشيوعي الجزائري (P.C.A.) و مواقفه المؤيدة للحركة العمالية و مطالب النقابية الجزائرية .

رؤية الحزب الشيوعي الفرنسي هي نفسها لدى الشيوعيين الجزائريين فيما يخص الحل الشامل للقضية الجزائرية . فهي نظرة يتقاسمها الاتجاهان الماركسيان و التي تقوم على فكرة الجزائر قطعة فرنسية . ما يزال الحزب الشيوعي الفرنسي متمسكا بأطروحة الاتحاد الفيدرالي الفرنسي على أساس أن هذا الحل هو الحجرة الزاوية لسياسة الحزب .[3] من هذا المنطلق كرّس الشيوعيون جهودهم لدعم قضايا عمال المستعمرة.

(1) Bendiab , op.cit. , p 90
(2) Ibid , p 90
(3) Sivan , op.cit. , p 176

يمكن أن نقول أن دورالحزب الشيوعي الفرنسي في المستعمرة مند 1946 إلى 1950 دور محدود يكاد أن ينحصر في دعم الكفاح الاجتماعي إلى جانب العمال الجزائريين . مسألة السيادة فصل فيها بالنسبة للجزائر في إطار الحكم الفيدرالي و تأتي مساندته للنقابيين الجزائريين في نظرنا على أساس المحافظة على تواجده في الساحة السياسية و محاولته استقطاب العمال من خلال دعمه للنشاط النقابي . تعمّد الشيوعيون الفرنسيون على انتقادهم لسياسة فرنسا الاستعمارية داخليا و خارجيا . احتضن الحزب الشيوعي الفرنسي مطالب العمال الجزائريين في برامجه الانتخابية ، و شارك في الانتخابات العامة و البلدية سنة 1946 على مستوى الهيئتين الأولى و الثانية في العمالات الثلاثة . [1]

دخلت القائمة الشيوعية ممثلة في تشكيلة تجمع اليسار الجمهوريين (R.G.R.) أمام 6 قوى منافسة لها في عمالة الجزائر و أمام 3 تشكيلات في عمالة وهران و 4 قوائم منافسة في عمالة قسنطينة ، و هذا لخوض معركة مقاعد الهيئة الأولى (PREMIER COLLEGE) . [2] أمّا فيما يتعلّق بالهيئة الثانية (DEUXIEME COLLEGE) دخل الحزب الشيوعي الفرنسي بقوائم أخرى تمثلت في الاتحاد الديمقراطي الشيوعي (U.D.C.) أمام 3 قوائم منافسة في عمالتي الجزائر و وهران ، و قائمتين منافستين بالنسبة لعمالة قسنطينة . [3] و في السياق الخارجي وقف الاتجاه الشيوعي مع حركة التحرر العالمية من خلال مواقف النخب الشيوعية الفرنسية . نستعرض هنا الموقف الواضح لأندري موندوز عبّر عنه في المؤتمر العالمي من أجل السلام المنعقد في باريس سنة 1949 حيث قال : " علينا أن ندين الاستعمار ومن واجب الشعوب المحتلة أن تتمتّع بحق سيادتها.[4]

---

(1) J.O.A. 1946 , arrête du 24 mai1946
(2) Ibid , 1946
(3) Ibid , 1946
(4) C.A.O.M. , archives nationales , série 81(f) , boite n° 57 , A.E.P. , France

مثل هذه المواقف لها وزنها في ضمير العمال . ولكن مهما يكن من أمر فإن الحزب الشيوعي الفرنسي ظلّ ضعيفا أمام تصاعد التيار الماركسي الوطني ألا و هو الحزب الشيوعي الجزائري (P.C.A.) من جهة ، و موقفه المتعلّق بالحكم الفيدرالي الذي بات في تقديرنا غير مرض لشريحة أوسع من الفئات العمالية الجزائرية التي نضجت لديها فكرة الاستقلال كحلّ لا مفرّ منه و لا بديل عنه ومن هؤلاء العمال عيسات إيدير .

تمكّن الحزب الشيوعي الجزائري من التأثير المباشر في الحياة النقابية الجزائرية بحكم المنطلقات الإيديولوجية و الفكرية المشتركة بين النخبتين من أطر حزبية ثورية و أطر مطلبية نقابية ، و كذلك وحدة الغاية و تطابق الأهداف حول مسألة العمال الجزائريين و التي تنحصر أصلا في تحرير البلوريتاريا من الرأسمالية الاستعمارية الاستغلالية . من ناحية أخرى فالعلاقة بينهما جدلية مبنية على التداخل و التفاعل والتكامل لأنه سبق أن كان النقابيون مناضلين سابقين في الحزب ، و سبق أيضا من تحوّل منهم من الحزب إلى العمل النقابي . تحوّل الحزب الشيوعي الجزائري إلى سند قوي ، عبّر عن تعاطفه مع العمال و ساند قضاياهم خلال حركاتهم الاحتجاجية ، و هذا موثق في أدبيات الحزب . ركز قاد الحزب في مؤتمرهم الثالث للحزب الشيوعي الجزائري المنعقد في 24 مارس 1946 بمدينة الجزائر على ضرورة دعم الحركة العمالية و التنظيمات النقابية ، و في هذا الصدد نقتطف بعض مما جاء في النداء الذي تلي في المؤتمر : " الاتحاد قوة ، ولا يتحقق ذلك إلا بوحدة موقف العمال داخل تنظيماتهم النقابية الزراعية و الصناعية ، و يكون الصف العمالي قويا متماسكا بفضل تماسك جميع الفئات النشيطة و ما يجمعها من تعاون و تآزر بين الفلاحين و الخماسين و الحرفيين . [1]

تبنى الشيوعيون الجزائريون قضايا البلوريتاريا و دافعوا عن كرامة

(1) Liberté ,11 avril 1946

العمال الجزائريين و الجماهير الكادحة و الفئات المعوزة و الشرائح الاجتماعية المستغلّة . تضامنا مع انشغالات العمال طالب الإدارة بضرورة توفير العمل للقوى الوطنية العاطلة ، وأكّد في العديد من بياناته على مكافحة البطالة و رفع الأجور و تحسين ظروف العمل . نلاحظ بوضوح هذه المواقف النضالية المؤيدة لمطالب الشغيلة الجزائرية في النداء الذي وجهته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري يوم 21 جويلية 1946 إلى الجزائريين و القوى الوطنية حيث ركز محتوى النداء على قضايا جوهرية و مطالب أساسية من ضمنها انتقاد شديد للسياسة الاستعمارية في الجزائر إلي تستغل العمال وتنهب ثروات البلاد و تعمل بقوانينها الجائرة على تجهيل أبناء الجزائر. و مما جاء في النداء نذكر: " إن أغلبية الجزائريين تئن تحت وطأة الفقر المدقع ، و لم يعرف الأهالي سوى الملابس الرثة و المجاعة و الأمراض و الأوبئة ." [1] و نفس المواقف أكد عليها الحزب في مؤتمره الخامس بوهران يوم 29 ماي 1949 عندما ألّح بيان المؤتمر على وحدة الأمة الجزائرية و دعم مطالب الحركة العمالية .[2]

من جانب آخر ، نكاد أن نجزم أن الحركة الشيوعية أنجبت النضال النقابي ، أو أنه من رحم الرصيد النقابي الجزائري ولد الاتجاه الوطني الشيوعي ، فالمسألة متداخلة يكاد أن يكون الفصل بينهما مستحيلا . لقد نشأ و ترعرع النقابيون الجزائريون داخل الاتجاه الشيوعي سواء الحزب الشيوعي الفرنسي أو الحزب الشيوعي الجزائري . [3] تأتي شهادة محمد حربي لتقوّي هذا الاتجاه بقوله : " ممّا لا يدع مجالا للشك أن التواجد الشيوعي داخل الحركة النقابية الوطنية عميق الجذور قوي التأثير و ثقيل الوزن . " [4]

(1) Collot (C.) , Jean-Robert (H.) , op.cit. , pp 285 - 286
(2) Ibid , p 282
(3) كريبي ، المصدر السابق ، 17 أوت 1993
(4) Harbi (Mohammed) , " Le comment de l'évolution de l' u.g.t.a. " , in quotidien d'Oran , 23 février 2006 , p 10

يبدو واضحا أن الحزب الشيوعي الجزائري صار القوة المؤثرة في العمل النقابي و بالأخص داخل الكونفيدرالية العامة للشغل . و يظهر مفعوله بشكل أكبر خلال الفترة الممتدة من سنة 1948 إلى غاية سنة 1949 في تركيبة اللجنة التنفيذية لنقابة الاتحاد الولائي لعمالة الجزائرالتي تتكون من أطر نقابية ذات مشارب شيوعية إلى جانب عناصر أوربية تحمل نفس التوجه الأيديولوجي . في هذا الباب نذكر على سبيل المثال بومدين لونيس ، بابو عبد القادر و براهم موسى خلال سنة 1948 . [1]

زيادة عما سبق ، ارتفع عدد الجزائريين الثوريين و أصبح تواجدهم منافسا للعنصر الأوربي على الإطلاق . هذا و تشير الإحصائيات لغاية ماي 1949 بأن المكتب التنفيذي لاتحادية نقابات المناجم صار مشكلا من 15عضوا منهم 12 عنصرا جزائريا و 3 عناصر أوربية مما يجعلنا أن نقول بأن هياكل الكونفيدرالية أصبحت تقريبا ممركسة و مجزأرة .[2]

ظلّت الكونفيدرالية العامة للشغل الإطار المطلبي الأحسن و التنظيم النقابي الأمثل للممارسة النقابية لدى الجزائريين ، لأنها تتبنى قضايا العمال بشكل كامل و تعمل على تحسين ظروف عملهم بدون تمييز بين العامل الجزائري و نظيره الأوربي . هذا هو التصور السائد لدى البلوريتاريا الجزائرية اتجاه الكونفيدرالية ، و هو اعتقاد نابع من قناعة اليد العاملة الجزائرية . على هذا الأساس تحوّلت الكونفيدرالية في نظر الجزائريين إلى مدرسة تخرّجت منها القاعدة المناضلة في الحقل النقابي.

لقد استفاد العمال الجزائريون من النشاط النقابي الذي تعلموه و تلقوا مبادئه من انخراطاتهم في لجان و اتحاديات الكونفيدرالية . أصبح الجزائريون أطر نقابية كما هو الحال في اتحادية نقابة عمال الموانئ التي يحتل فيها العنصر الجزائري نصف أعضاء المكتب التنفيذي للاتحادية النقابية ، و نفس العملية في اتحادية نقابة سكة الحديد التي

(1) Bénallègue , op.cit. , p 296
(2) C.A.O.M., activités syndicales , conflits sociaux , série f , boite n° 159 , A.E.P , France

ارتقى فيها 12 نقابيا جزائريا من مجموع 23 عضوا مطلع فيفري 1949. فتحت الكونفيدرالية العامة للشغل أبوابها للعمال الجزائريين و زادها توجهها اليساري المناهض للسياسة الاستعمارية جاذبية للبلوريتاريا الوطنية على عكس الكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين . تمكنت من اكتساح كل المساحات العمالية و قطاعات الإنتاج كقطاع المناجم الذي وصل فيه عدد المنتسبين إلى 114 منتسبا يمثلون 48 تنظيما نقابيا و الجدول الإحصائي يبين هذا الامتداد الجغرافي . [1]

العمالات	الجزائر	وهران	قسنطينة
النقابات	16	17	15

بعد انشقاق نقابة القوى العاملة سنة 1947 ، أصبح الصراع محتدما بينها و بين الكونفيدرالية الأم ، و هذا الصراع زاد من دعم النقابية الوطنية التي استفادت في رأينا من مزايا كثيرة : التبنّي الفعلي للمطالب ، التكوين الصحيح للنقابيين ، تعاظم الحركة الاحتجاجية و قوة التأثير المطلبي على سياسة المستعمر . بدأ هذا التنافس في أساسه على استقطاب عمال المناجم وفي هذا الإطار جاء البيان الصادر عن نقابة القوى العاملة لنقابات منجميي عمالة الغرب أي القطاع الوهراني (L'ORANIE) يوم الفاتح ماي 1948 العيد العالمي للشغل الذي دعا فيه إلى تنظيم إضراب عام احتجاجا على نظام الأجور و سوء المعيشة و ظروف العمل الصعبة و حالة الفقر المتزايدة و البطالة المتفاقمة في القطاع المنجمي .[2]

ج - دعم القواعد الحزبية الوطنية للحركة النقابية

اقتضت المصلحة الوطنية على للجزائريين أن يوحدوا صفوفهم و يوجهوا كامل اهتمامهم نحو تحرير الوطن من المحتل الفرنسي

---

(1) Bénallègue , congrès des cheminots du 4 au 6 février 1949 , op.cit. , pp 297- 298
(2) Manifeste de l'union départementale c.g.t.f.o. , archives de la mine de Béni-saf 1er mai 1948

الغاصب. فالعملية ليست في متناول أحد و لا تمت بأية سهولة تذكر بقدر ما هي جهد وطني و تضحية شاملة تستدعي نموذجا حقيقيا من التحدّي والصمود ، تمكّن الحركة الوطنية من تحقيق أهدافها و قطف ثمارها . ذلك هو التصور السائد و التفكير الرائد في اعتقادنا لدى جميع الوطنيين سواء كانوا سياسيين أم نقابيين ما دام الهدف مشتركا و الغاية واحدة . من هذا المنطلق أضحى لزاما على الوطنيين أن يوحدوا عملهم بغاية تقوية الحركة الوطنية الجزائرية في إطار الكفاح الاجتماعي الذي تقود مسيرته النقابية الجزائرية ليكون الجهد المطلبي جزء لا يتجزأ من مراحل النضال التحرّري الذي دشنه الجزائريون مند عهد الأمير عهد القادر إلى عهد عيسات إبدير .

ج - 1 / علاقة التقارب السياسي بالحركة المطلبية النقابية

يتجلّى التقارب السياسي في مفعول النشاط السياسي للأحزاب الوطنية و مدى تأثيره في دعم و توجيه الحياة النقابية عند الجزائريين . تولدّ عن ذلك ، اهتمام الطبقات السياسية بالعمل المطلبي كجزء لا يتجزأ من الجوانب الاجتماعية التي تضمنتها برامج التشكيلات السياسية الوطنية . إذن فإن العلاقة بين الطرفين متداخلة على الإطلاق ، علاقة جدلية قائمة على الأخذ و العطاء لأن الأبعاد الوطنية مشتركة فيما يخص النشاط النقابي و الحزبي لكونهما في نظرنا يخدمان مقاصد الحركة الوطنية .

لقد سخرت الأحزاب الوطنية إمكانياتها المادية و البشرية لفائدة بعث و تقوية النقابية الجزائرية و العمل على معالجة انشغالات البلوريتاريا وامتد الخطاب السياسي إلى المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية حيث تمّ طرح انشغالات العمال الجزائريين . تبرز هذه الأهمية لدى الحزب الشيوعي الجزائري الذي دخل المنافسة الانتخابية بشجاعة سنة 1946 أمام خريطة سياسية شديدة المنافسة يوضحها الجدول الآتي : [1]

(1) J.O.A. , 25 juillet 1950 , pp 1065 -1066

الأحزاب المشاركة في انتخابات الهيئة الأولى (PREMIER COLLEGE)		
عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة
الاتحاد الديمقراطي من أجل التقدّم و الحرية/ الفرقة الفرنسية للأممية العمالية / تجمّع اليسار الجمهوري / تجمّع الحركة الجمهورية الشعبية / الاتحاد الجمهوري المستقل / اتحاد الجمهوريين المستقلين / الحزب الجمهوري من أجل الحرية	الحزب الشيوعي الجزائري الفرقة الفرنسية للأممية العمالية / تجمّع اليسار الجمهوري / الدفاع عن الحريات الجمهورية	الاتحاد الديمقراطي الشيوعي / الفرقة الفرنسية للأممية العمالية / تجمّع اليسار الجمهوري / الحركة الجمهورية الشعبية / حركة تمركز الجمهوريين
الأحزاب المشاركة في انتخابات الهيئة الثانية (DEUXIEME COLLEGE)		
الاتحاد الديمقراطي الشيوعي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري / الاتحاد الإسلامي من أجل التقدم الاجتماعي / حركة الديمقراطيين المستقلين لقدامى المحاربين	الفرقة الفرنسية للأممية العمالية / الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري / الاتحاد الديمقراطي للشؤون الإسلامية	الاتحاد الديمقراطي للشيوعيين / الفرقة الفرنسية للأممية العمالية / الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

تنافست في هذه الانتخابات البلدية و العامة عدة تيارات سياسية من اليمين و اليسار كذلك ، ولكن المعروف في هذا العراك التنافسي السياسي أن قوائم التشكيلات الشيوعية دعمت بقوة مطالب العمال من أجل كسب أصواتهم ، دون أن ننسى حزب فرحات عباس الذي بنا وعوده الانتخابية على معالجة و تحسين ظروف العمال المنجميين و ظهرت تلك الوعود في الزيارة التي قام بها الرجل سنة 1946 إلى منطقة خامات الحديد بقرية سيدي صافي على مسافة 10 كلم من مدينة بني صاف . [1]

تجسّد هذا التقارب السياسي في مواقف الدعم والمساندة و روح التضامن و التعاطف للنخبة السياسية الوطنية على أكثر من صعيد ، و الغاية من هذا الاهتمام تتجاوز كسب أصوات العمال بقدر ما تعني في رأينا الذود عن كرامة العامل الجزائري و صيانة حقه النقابي و محاولة إعطاء ديناميكية لمسيرة الكفاح الاجتماعي الذي تخوضه البلوريتاريا العمالية .

---

(1) زار قرية سيدي صافي و تناقش مع مناضلي حزبه و اطلع على حال المنجميين الذين وعدهم بالدفاع عن قضاياهم و ذلك حسب شهادة النقابي المنجمي المرحوم كريبي عبد القادر يوم 17 أوت 1993 و الجاهد السيد بلغماري عمرو مناضل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، أدلى بشهادته لنا يوم 4 نوفمبر 2010

التقت الإستراتيجية النضالية حول غاية مشتركة و هي تحرير الإنسان الجزائري ، غاية خلقت الرابطة المشتركة بين المناضل و النقابي . ركز السياسيون الجزائريون على تحرير المجتمع الجزائري من النظام الاستعماري و طرح كل اتجاه طرحه الخاص من إدماج و مساواة و استقلال تام . فإذا كان الطرح السياسي لقضية التحرّر لدى الأحزاب يعني البعد الأوسع لمفهوم التحرّر ، فإن النقابيين هم الأوائل الذين فكروا و اجتهدوا و أفنوا جهودهم في تعبيد مسيرة تحرير العامل الجزائري من أساليب الاستغلال و قيود الاستبداد و شوفينية الكولون . فالكفاح الاجتماعي هو الذي غذى فلسفة التحرر الوطني الشامل و غرس لبنتها الأولى التي كانت ترمي إلى المساواة و العدالة الاجتماعية . من هنا ترسخت روابط التقارب و التعاون و تعزّزت مشاعر التلاحم بين ما نسمّيه بالنضالية السياسية (MILITANTISME POLITIQUE) و النضالية النقابية أو المطلبية (MILITANTISME SYNDICAL) . تجلّت هذه الرؤية النضالية الوطنية المشتركة في الدفاع عن قضايا الأمة الجزائرية سواء ارتبط الأمر بموضوع السيادة و الاستقلال أو موضوع المساواة و العدالة الاجتماعية و كرامة البلوريتاريا الجزائرية .

توج التقارب السياسي الحاصل بين الأطر الحزبية و النقابية بتشكيل مجموعة وطنية متماسكة تربطها علاقة المصلحة الوطنية المشتركة . فإذا أخذنا سنة 1947 سنة معلمية نستطيع فهم واستيعاب التعاون المشترك بين الوطنيين الحزبيين و النقابيين . فالانتخابات البلدية التي نظمّت شهر أكتوبرمن ذات السنة تمكنت بعض الاتجاهات السياسية من ترشيح نقابيين من نقابة مناجم بني صاف مثل المرشح يوسفي أحمد ممثل حركة انتصار الحريات الديمقراطية و بن يشو علي مرشح الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري . [1] للعلم شاركت في هذه الانتخابات البلدية ثلاثة قوائم

(1) A.C.B.S. , élections municipales du 19 octobre 1947 , boite n°69

قائمتان تمثل حركة انتصار الحريات الديمقراطية و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، و القائمة الثالثة حرّة تمثل جمعية الدفاع عن مصالح لمسلمين . (1) إن الظروف المزرية و الأوضاع المتردّية التي يتجرّع مرارتها المجتمع كل يوم ، وحّدت الجزائريين أحزابا و نقابات خاصة عندما نعلم كابوس الفقر و هاجس البطالة اللذين لم يغادرا الجزائري لحظة واحدة سواء في الريف أو المدينة . فمدينة الجزائر التي هي مقر الحكومة العامة لم ينج سكانها المسلمين من حالة الفقر في أحيائها الشعبية مثل حي القصبة (LA CASBAH) الحي الفقير المكتظ بالسكان المسلمين . (2) أما الريف الجزائري فإنه وقع في هيمنة الكولونيالية العقارية الأوربية التي استحوذت على 80 % من المساحة الإجمالية ، أي أن كل الملكيات الزراعية ذات المساحة أكثر من 100 هكتار تتصرّف فيها الأقلّية الأوربية ، كما تشير الإحصائيات إلى 438.483 مستثمرا أوربيا بمعدّل 69.50 % يمتلكون مستثمرات فلاحية بمساحة 1.378.464 هكتارا . (3) إذن المورد الزراعي كان في يد الكولون الذين يشغلون اليد العاملة الجزائرية كشريحة اجتماعية مستغلّة تتقاضى أجورا بخسة . من هنا تبدأ بالفعل مشكلة هضم الحقوق المشروعة لدى البلوريتاريا الزراعية . أما المشكل الآخر الذي يشدّ بال الوطنيين يظهر في تصاعد تيار اليمين المتمسك بالدفاع عن ما يسمّيه" الجزائر الفرنسية " ، كأطروحة سياسية ظهرت سنة 1946 تدعو لها الأحزاب الأوربية المحافظة و المتمثلة في حزب الجمهوريين المستقلّين (P.R.I.) و حزب الراديكاليين الاشتراكيين (P.R.S.) . (4) تحوّلت هذه القضايا التي ذكرنا إلى مطالب مهنية لدى الحركة المطلبية و بعضها بات من الانشغالات السياسية لأن القضية الوطنية في رأينا تجمع بين البعد السياسي من اختصاص

(1) A.C.B.S , op.cit. , 1947
(2) Chaulet (Pierre) ," Parti pris" , in Majallat Et-Tarikh , 30ème anniversaire du premier novembre 2ème semestre 1984 , c.n.e.h. , pp 81-10
(3) Recensement agricole 1950 -1951 , G.G.A. , Alger , 1956
(4) Chaulet , Ibid , p 90

التشكيلات السياسية و البعد الاجتماعي من مهام التنظيمات النقابية . ولكن النشاط الحزبي يتعدّى العمل النقابي لأن الأحزاب تحمل برنامجا واسعا متعدد الجوانب من اهتمامات سياسية و اقتصادية و اجتماعية .

ظلّت القيادات السياسية الوطنية تلازم على الدوام النشاط المطلبي و تساند مواقفه و تعمل جاهدة على دعم قضايا العمال الجزائريين . لقد ذهبت بعض الأطر المناضلة في حزب الشعب الجزائري إلى تأسيس نقابات و كانت المبادرة الأولى من قبل المناضل ريحاني صادوق من حزب الشعب الذي أسّس أول نقابة للتجار المسلمين و أسهم في إنشاء فيدرالية الخبازين و المطاعم لمدينة الجزائر سنة 1947 .[1] هذا و تجاوز الدعم الحزبي للعمل النقابي مجاله المحلي لينتقل إلى الفضاء الخارجي كي ينقل معاناة الشغيلة الجزائرية إلى الصعيد الدولي . جاءت الفرصة هذه المرّة من قبل الحزب الشيوعي الجزائري في شخص المناضل دحمان قسّوم الذي كشف بجرأة و وضوح سياسة الاضطهاد التي يمارسها الاستعمار في حق الجزائريين و ذلك خلال مشاركته في مؤتمر الفيدرالية النقابية العالمية (F.S.M.) الذي انعقد في شهر جويلية سنة 1949. [2] مما لا يدع مجالا للشك أن قضية الوطن في تقديرنا قضية الجميع ، و احتضان انشغالات الطبقة العاملة الجزائرية و ما يحيط بها من معاناة و الدفاع عن كرامة الشغيلة الوطنية هي مسؤولية كل أطياف الحركة الوطنية ، و لعلّ السياسيين و النقابيين الجزائريين فهموا هذا الواجب الوطني التحرّري ، فهو في نظرنا خطوة نوعية قطعتها عوامل التقارب السياسي المطلبي لفائدة الوطن و سؤدده . هذا التقارب و التطابق في إستراتيجية الكفاح الاجتماعي سيتوج برفع مستوى النضج الوطني التحرّري الذي سيحقق حلم العمال الجزائريين بإنشاء نقابية جزائرية مستقلّة التي تعمل من أجلها حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

---

(1) Bénallègue , op.cit. , p 299
(2) Ibid , p 299

ج - 2 / دعم الحركة الوطنية لانشغالات النقابية الجزائرية

الحركة المطلبية العمالية هي نتاج جهود وحصيلة عمل النقابية الجزائرية بما تقوم به هذه الأخيرة من تضحيات نضالية كالمظاهرات والإضرابات و المسيرات و التجمّعات لنصرة القضية العمالية . إنها جزء لا يقبل الانفصال عما تبذله بقية الفعاليات الوطنية من أحزاب و جمعيات و كشافة و نوادي وطنية . أمام هذا الوضع المزري و الجو المليء بالتناقضات و التجاوزات التي تقوم بها الإدارة رغبة منها في حق الجزائريين ، استجابة للضغوط البورجوازية الكولونيالية الاستعمارية .

مطالب النقابية الجزائرية نابعة من إرادة العمال الجزائريين المنضمّين طواعية في العمل النقابي ، مطالب تعكس بحق انشغالات و معاناة . البلوريتاريا الوطنية و الفئات الاجتماعية المتآكلة الحظوظ و المهضومة الحقوق . أشارت كراسة النقابيين إلى يوميات اليد العاملة الجزائرية في ميادين الشغل و ما تعانيه من صعوبات و اختراقات و تجاوزات . من ضمن الانشغالات ملّف الأجور و حوادث العمل و موضوع حسّاس يتعلّق بالتشريعات الاجتماعية و مسألة العدالة الاجتماعية و علاقتها بما يقدّمه العمال من طاقات هائلة و ما يتقاضاه هؤلاء العمال من حقوق ضئيلة . من الطبيعي أن تلقى تلك القضايا أصداء طيبة لدى عناصر الحركة الوطنية التي أيدتها و ترجمت مواقفها إلى سلوكات عملية و إجراءات فعلية و في المقدمة مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية و الحزب الشيوعي الجزائري و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري . [1] ظهرت تلك المطالب واضحة في بيانات تشعر بالإضراب في عدّة قطاعات كان طليعتها القطاع المنجمي في الونزة و بوخضرة و جبل عنق و الكويف و سيدي صافي و العابد خلال العاصفة الاحتجاجية التي شهدتها أحداث خريف 1948 . خير نموذج

(1) Agéron , " vers un syndicalisme national en Algérie 1946 - 1956 " , op.cit , p 456

عن ذلك مناجم منطقة بني صاف في عمالة وهران و المنطقة المنجمية في الونزة بعمالة قسنطينة .[1] لقد وعى الوطنيون مغزى العمل المطلبي ومرماه الذي يناضل من أجله النقابيون الجزائريون فاستوعبوا أهميته لكونه جهد قومي تحرّري لا ينفصل عن عطاءات الحركة الوطنية . إن الواقع الاستعماري الرأسمالي و تكريسه لسياسة التمييز و الإقصاء و تماديه في ممارسة الاضطهاد و استغلال طاقات العمال الجزائريين في مختلف مواقع العمل ، زادت هذه المعاملات الكولونيالية حسب رأينا في رفع درجة الرشد المطلبي و النضج النضالي لدى البلوريتاريا الجزائرية التي أصرّت على مواصلة مسيرة الكفاح الاجتماعي النقابي . أن مسيرة النضال المشتركة و المواقف الوطنية المنسجمة و تطابق البرامج بين الوطنيين الجزائريين من حزبيين و نقابيين فيما يخص مسألة العمال و قضايا الشغيلة الجزائرية ، تمكّنت هذه الرؤية الموحدة من إعطاء دفعة قوية للحركة الوطنية . لقد أدرك العمال أن النظام الرأسمالي في حقيقته يعمل دوما على ترسيخ ذهنية الاستعمار و تعميق جذور الهيمنة و الاستغلال . لم يحدّد الاستعمار أبدا أهدافه في تحسين وتيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان التي احتلّها ، ولكنه أصرّ على استغلال خيرات المستعمرات لحساب المتروبول و من أجل ذلك سخر أدواته التكنولوجية و أرصدته المالية خدمة لأغراضه .[2] لم يسلم الريف الجزائري من مخطّطات الاستغلال الجائر و المصادرة المنظمة ليضيف معاناة أكثر لطبقة الفلاحين و العمال الزراعيين الجزائريين . ولكن لم يقف الأمر عند حدّ الاستيلاء على الأملاك و التهديم و قتل الصناعة التقليدية و غلاء المعيشة ، بل طال طبقة التجار التي كانت أكثر فئات الشعب عددا .[3]

---

(1) A.C.B.S , syndicat des ouvriers de la mine de Béni-Saf ,op.cit 1948

(2) Isnard (Hildébert) , géographie de la décolonisation , éd. p.u.f. , Paris , 1971 , p 63

(3) الأشرف (مصطفى) ، الجزائر الأمة و المجتمع ، تر. حنفي بن عيسى ، ش.و.ن.ت. ، الجزائر ، 1983 ص 202

اكتشفت التيارات الحزبية الوطنية أهمية النضال التحرّري الجماعي و همّ كل طرف من الأطراف السياسية الفاعلة في الحركة الوطنية لمؤازرة الحركة النقابية و دعم مطالب العمال سواء تعلّق الأمر بحركتي عمار أوزقان أو مصالي الحاج . قدّم الحزب الشيوعي الجزائري مساندة قوية للعمال الجزائريين خلال مؤتمره الثالث الذي انعقد يوم 24 مارس 1946 حيث ألّح الحزب على ضرورة تطبيق التشريعات الاجتماعية في الجزائر مثلما عليه الحال في فرنسا ، كما ركز بيان المؤتمر على تحرير العمال المسلمين من هاجس البطالة و رفع الأجور و تمكين المسلمين من الوصول إلى الوظائف العمومية وفق المؤهلات العلمية و المقدرات المهنية . [1] و من جهة أخرى خرج فرحات عباس عن صمته يوم الفاتح ماي 1946 بمناسبة العيد العالمي للشغل مركزا في النداء الذي أصدره الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على بشاعة جرائم الاستعمار و القرارات التعسّفية للإدارة الكولونيالية و في معرض حديثه دعا الزعيم فرحات عباس إلى وحدة الشبيبة الجزائرية مع نظيرتها الفرنسية في كنف الحرية و الأخوة . [2] أضحى المصير المشترك الغاية المنشودة و الموحدة لعناصر الحركة الوطنية من أجل خوض معركة التحدّي ، و اقتنع السياسيون الوطنيون بأن التعاون مع النقابيين واجب اقتضته عملية التحرير لأن القاعدة النقابية تملك الطاقات البشرية اللازمة و القادرة على بلورة إرادة التحرّر إلى واقع عملي ملموس انطلاقا من رغبة العمال و عزيمة الفلاحين و تضحيات الشغيلة الجزائرية . على هذا الأساس يتبين من تحليل الرصيد الاجتماعي للكفاح التحريري أن الفلاحين و العمال هم الذين كانوا القاعدة النشيطة للحركة الوطنية فأضافوا عليها الطابع الشعبي . [3]

---

(1) Collot (C.) , Jean-Robert (H.) , op.cit. , pp 215 - 218

(2) Ibid , pp 219 - 223

(3) صاري(جيلالي) ، " الأرياف الجزائرية عشية اندلاع حرب التحرير الوطني" ، عن مجلة الثقافة ، ع 83 أكتوبر 1983 ، ص ص 191 - 203

عبّرت الاتجاهات الوطنية عن أهمية الكفاح الاجتماعي الذي يتبنّاه العمال داخل النقابات و ما ينتج عنه من احتجاجات و إضرابات كقوة ضاغطة على إدارة النظام و سياسته الاستعمارية . في هذا الصدد يقول مالك بن نبي : " لقد أصبحنا نتكلم إلا عن حقوقنا المهضومة و نسينا أن مشكلتنا ليست ما يراودنا من أفكار ، و ما فيها أيضا من نقائص تعتري كل شعب نائم . [1] نلتمس في موقف المفكر الجزائري مالك بن نبي أن المطالبة بالحقوق غير كاف إلا إذا رافق ذلك العمل جهد وطني تحرّري يخرج طبقات المجتمع من صمتها البائد و حسّها الجامد و يدعوها إلى الثورة على الوضع السائد . إن المساندة الفعلية من قبل الحركة الوطنية لجهود النقابية الجزائرية ، يشكل في حدّ ذاته حسب وجهة نظرنا ردّ فعل وطني جماعي مناهض للنظام الاستعماري وطني . رد مطلبي نقابي مستمد من الإرادة الجماعية و الروح الاجتماعية لدى الشرائح المكوّنة للمجتمع الجزائري و القوى الفاعلة في الوسط المهني . تخضع الحياة الاجتماعية لقانون رد الفعل ، كما تخضع له الميكانيكا و بما أن الاستعمار في نوعه فعل المدنية الحاضرة ، تسلطت به على الشعوب المستعمرة ، فلا غرابة إذن أن يكون لذلك الفعل في تلك الشعوب رد . [2] لقد أدركت أوربا خطر الثورات التي تحرّكها القوى الاجتماعية كما حدث ذلك في فرنسا و المجر و بولونيا و إيطاليا سنة 1848 . و لذا فالاستعمار يرمي إلى سحق الطبقات الاجتماعية داخل المستعمرات حتى يتخلص من أية ثورة محتملة . [3]

يتجلى لنا من خلال ما سبق أن المرحلة الممتدة من 1946 إلى غاية 1950 مرحلة حاسمة في تاريخ الحركة الوطنية ، لأنه تمّ فيها ما نسمّيه بإنجاز الميثاق الوطني التحرّري حول مستقبل القضية الوطنية .

---

(1) بن نبي (مالك) ، شروط النهضة ، تر. عبد الصبور شاهين ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، 1985 ، ص 34
(2) بن نبي ، المرجع نفسه ، ص 156
(3) لونيسي(رابح) ، " الظاهرة الاستعمارية من منظور رواد الفكر الماركسي " ، عن مجلة عصور ، ع. 11 قسم التاريخ ، جامعة وهران ، 2007 ، ص ص 64 - 72

لقد جاءت هذه المرحلة دعما و سندا حقيقيا للقضية الوطنية ، بحيث تلاقت الرؤى و انسجمت الأهداف لدى الأحزاب الجزائرية التي وفرت الدعم الكبير و مدّت الحركة النقابية بالإمداد اللازم من خلال تركيز برامجها على قضايا العمال الجزائريين في بيانات مؤتمراتها المختلفة . هذه القفزة التاريخية وصفها البعض بالانتصار الباهر للشعور الوطني التحرّري . [1] لا شك أنه من بين النتائج المحققة في هذا المجال بالذات تبوأ حركة انتصار الحريات الديمقراطية المكانة المرموقة في تاريخ التعاون المشترك بين النضال السياسي و العمل النقابي ، بحيث نالت الحركة السبق في مواقفها الداعمة للنقابية الجزائرية نافست بذلك الحزب الشيوعي الجزائري ، عندما بدأ حزب مصالي الحاج التفكير منذ سنة 1944 في مشروع جزأرة الحركة النقابية الوطنية .

مع مطلع 1947 ، شرع حزب الشعب الجزائري في تشكيل الخلايا الأولى للنقابية الجزائرية ، بحيث تمّ إنشاء في هذا الإطار نقابات خصت أنشطة مهنية من ضمنها نقابة القصابات و المخابز وغيرها كما ذكرنا ذلك سابقا . و برز في هذا الشأن دور النقابي ريحاني أحمد المعروف باسم صادوق كرائد و مؤسس أول لنقابة الباترونا التابعة للحزب . [2] في تلك السنة أعطى مصالي الحاج تعليمات لمناضليه كي ينضموا بقوة إلى الكونفيدرالية العامة للشغل بهدف اقتفاء الخبرة و إغناء التجربة لرفع مستوى التكوين عند النقابيين الجزائريين ليتمكنوا في المدى القريب من تأسيس نقابة وطنية مستقلة. و هكذا أثمرت تجربة حركة انتصار الحريات الديمقراطية بدعمها للنقابية الجزائرية أثمرت في بناء قاعدة نضالية نقابية جزائرية منضوية تحت لواء الكونفيدرالية في انتظار الإعلان عن ميلاد التنظيم النقابي الوطني .

---

(1) Kaddache , op.cit. , p 735
(2) Agéron , , op.cit , p 455

بات جليا في نظر السياسيين الجزائريين ، دعم الأحزاب الوطنية للنقابيين الجزائريين ، دعم استراتيجي يقتضي مستقبلا تأسيس نقابة عمالية مستقلة . سعيا منهم إلى تجسيد هذه الغاية الوطنية فضلت اليد العاملة الجزائرية النضال النقابي داخل الكونفيدرالية العامة للشغل على خلاف الكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين التي كان فيها عدد قليل من الجزائريين . أما الكونفيدرالية العامة للشغل ، فإنها التنظيم المفضل عند العمال الجزائريين الذين ظلّوا يشكلون أغلبية الأجراء في قطاعات اقتصادية حيوية كالموانئ و المخازن و المناجم و البناء و الزراعة .[1]

اعتبرت قيادات الحركة الوطنية و على رأسها الزعيم مصالي الحاج إن موضوع المساندة النقابية و النضال داخل الكونفيدرالية واجب وطني يستلزم على كل العمال الجزائريين الانضمام إلى العمل المطلبي . إن الإحصائيات الواردة في الجدول تبين اهتمام الشغيلة الجزائرية بالعمل النقابي خلال الفترة من 1947 إلى 1950 استجابة لمطلب الحركة الوطنية و استعدادا لجزأرة النقابة العمالية الوطنية .[2]

الموانئ والمخازن و النقل الحضري	الحديد والصلب	معامل التبغ	المناجم و الأنفاق	الزراعة
4000	3000	3000	2000	1000

تمثل الإحصائيات عدد العمال الجزائريين المنتسبين إلى الكونفيدرالية العامة للشغل (C.G. T)

بناء على معطيات الجدول يبدو من الواضح هيمنة القوى العاملة الجزائرية على الساحة النقابية بتواجدها الكثيف في قطاعات إنتاجية تعدّ في حدّ ذاتها الشريان الحيوي للاقتصاد الاستعماري . هذا الانتشار الواسع إن يدل على شيء فإنما يدل على بلوغ البلوريتاريا الوطنية وعيها الكامل و شعورها التام بأهمية النضال المطلبي كقاعدة صلبة ينطلق منها الكفاح الاجتماعي . إنه في نظرنا يقظة الضمير النقابي العمالي الذي سيؤسس في المدى القريب نقابة عمالية مستقلة .

---

(1) Chaulet , op.cit. , p 86
(2) Agéron , , op.cit , p 456

ج - 3 / تطوّر الرؤية النضالية لدى الحركة المطلبية الجزائرية

تمكنت اليد العاملة الجزائرية من تنمية قدراتها على ممارسة النشاط النقابي كواجب نضالي مطلبي ، يدفع القوى الاجتماعية إلى الرغبة و الإرادة في التعبير عما تعانيه الفئات المهنية و الجماهير الكادحة من تعنت إداري و اضطهاد رأسمالي و تمايز عنصري استعماري و ذلك عن طريق مواصلة المسيرة النقابية الوطنية تحت ضلال الكونفيدرالية العامة للشغل . و لكن انطلاقا من سنة 1947 خطت النقابية الجزائرية خطوة جديدة و هي تحمل معها رؤية نضالية مطلبية واعدة ستصنع بها في المستقبل القريب ما نسمّيه بالمعجزة النقابية في أواسط الخمسينيات . فما هي آليات هذه الرؤية يا ترى ؟

انصب اهتمام النقابيين الجزائريين في هذه المرحلة على تقييم حصيلة النضال المطلبي للعمال الجزائريين داخل الكونفيدرالية و محاولة استثماره في مجال تفعيل نشاط المواجهة الاجتماعية لسياسة الاحتلال أي إعطاء للأداء النقابي بعدا تحرّريا أوسع ، ينقل المسألة العمالية كما نرى من مرحلة الحوار المطلبي إلى الاستقلال النقابي . هذا التفكير كان سائدا في وقت مبكر مند سنة 1944 لدى قيادات حزب الشعب الجزائري الذي وضعه على سكة الاختبار و التمحيص مع مطلع سنة 1947 ، و أوكلت المهمة إلى النقابي الزعيم عيسات أيدير داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية . تطلّب الأمر أن تركز الإستراتيجية النقابية على أولئك العمال الذين ذاقوا خلال مسيرتهم المهنية كل أنواع الاضطهاد و الاستغلال . و لذا بات من اللازم التركيز على قاعدة و قيادة نقابية نابعة من الطبقات التي هي أكثر عددا و أشدها تعرضا للاستغلال الفادح كعمال الموانئ و المناجم و العمال الزراعيين . [1]

---

(1) ميثاق الصومام والحركة العمالية ، عن مجلة الثورة والعمل ، عدد خاص، نوفمبر 1984 ، ص ص 93 - 94

سمحت عملية التوعية السياسية و المطلبية التي نهلتها البلوريتاريا من رصيد نجم شمال إفريقيا سابقا و من تجربة العمال الجزائريين النضالية المستوحاة من نشاطهم داخل الاتجاهات الثورية الماركسية في الحزب الشيوعي الفرنسي و نظيره الحزب الشيوعي الجزائري ، من إدراك أهمية الكفاح الاجتماعي و بعده السلمي التحرّري . على هذا الأساس تمكن العمال من اختيار النقابات الفرنسية المعبرة عن تطلّعاتهم ، فكانت الكونفيدرالية العامة للشغل أفضل تنظيم نقابي فرنسي فتح لهم الأبواب دون إحراج و تبنى مطالبهم ، زيادة عن ذلك أن هذه النقابة تدعم المواقف المناهضة للاستعمار بالطرق السلمية انطلاقا من نزعتها المطلبية المتشبعة بالإيديولوجية الماركسية الثورية . و لذا شكّل العمال الجزائريون أغلبية قاعدتها النقابية ينتمون إلى قطاعات حيوية كقطاع المناجم و الموانئ و سكة الحديد و الزراعة و مصلحة البريد . مكّنها انتشارها الواسع من أن تحتل المرتبة الأولى بمعدّل يقارب 50 % . [1] رغم انفصال نقابة القوى العاملة عنها ظلت محافظة على مركز الريادة متحدّية الكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين و النقابات الحرّة (S.A) . لقد كانت الكونفيدرالية أهم تنظيم نقابي بالنسبة للجزائريين ، على عكس الكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين التي أغلب منتسبيها من العنصر الأوربي معظمهم من الوظيف العمومي ، و لذلك وصف هذا التنظيم باسم " نقابة المعانق البيضاء " (SYNDICALISME DE COLS BLANCS) .[2]

بنيت استراتيجية النقابية الجزائرية على رؤية نضالية ثاقبة تستند في نظرنا على محورين . المحورالأول توحيد صفوف العمال بانتسابهم النقابي و نقل المطالب العمالية إلى الجهات الرسمية . أما الحور الثاني يقتضي وجوب العمال الانخراط في العمل النقابي بغاية التعلّم و التكوين اللازمين يمكّناهم مستقبلا من تحقيق الاستقلالية النقابية المنتظرة .

---

(1) C.A.O.M. , activités syndicales , série (f) , boite n°159 , A.E.P. , France
(2) Chaulet , op.cit. , p 86

كان العمال ينخرطون في النقابات الفرنسية المتواجدة على أرض الجزائر و بعضهم كان منخرطا في الكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين و الأغلبية حوالي 200 ألف منتسبا في الكونفيدرالية العامة للشغل .[1] أما مناضلونا فكانوا في معظم الحالات يسجلون في الكونفيدرالية العامة للشغل ، و لا شك أن ذلك مفيد في مجال التكوين الشخصي و النقابي .[2]

من جهة أخرى لم يقو المجتمع الجزائري على المزيد من التحمل لما تقوم به الرأسمالية الاستعمارية من ابتزاز للموارد و استغلال للجهود و اضطهاد للعمال وقمع للكادحين و المحرومين . داس النظام الرأسمالي الاستعماري على قيم الإنسانية و مبادئ الكرامة و الحرية في أرض الأمير عبد القادر. فالنظام الاستعماري قائم على أسس واهية لا تعتمد إلا على القوة الوحشية ، فهو عين الفوضى لخلوه من التوازن ، و قد امتاز الوضع الاستعماري بتدبير المؤامرات و سفك الدماء و دوس الكرامة الإنسانية و إثارة الأحقاد . [3] اقتنع النقابيون و العمال الجزائريون بأنه لا مناص من التمني على الإدارة الكولونيالية لكي تفي بالتزاماتها اتجاه الأهالي بخصوص تحسين الظروف الاجتماعية و المهنية للشغيلة . ظلت قضية الزيادة في الأجور عالقة و ملف التأمينات المهنية في قطاع الزراعة و الموانئ و المناجم دون حسم يذكر. أمام هذا الوضع المتردّي لم تفصل بعد إدارة الحكومة العامة في موضوع أرّق العمال و أرهق النقابيين الجزائريين ، ألا و هو ملف التشريعات الاجتماعية التي تحوّلت إلى آليات استغلال و تمييز بين اليد العاملة في الجزائر و نظيرتها شمال المتوسط في المتروبول .

---

(1) مايشنو (موريس)، " نص حديث المناضل محمد دكار " لمجلة الأزمنة الحديثة ، عن مجلة الثورة و العمل المرجع السابق ، ص ص 85 - 88

(2) نفس المرجع ، ص 86

(3) بوزوزو (محمود) ، "هل من جديد أيها الوالي الجديد ؟ " ، عن مجلة المنار ، ع.4 ، الصادر في 12 ماي 1951 ، ش.و.ن.ت. ، الجزائر ، 1982 ، ص ص 15 - 18

أدركت النقابية الجزائرية أساليب المناورة لدى النقابات الفرنسية في حق الوفاء بمطالب العمال ، و علّمهم الواقع أن المسؤولين النقابيين الفرنسيين تنقصهم النية الصادقة و الذهنية الحاذقة و الإرادة الصائبة في تبنّيهم لانشغالات الفئات الاجتماعية و القوى المهنية الجزائرية . و لذلك تطوّرت الخطة النضالية لدى القاعدة النقابية الجزائرية و تشكّلت عند قيادات و أطر النقابية الجزائرية رؤية واضحة واعدة بالتغيير . لقد وعى الجميع أن النقابات الفرنسية تدافع عن مصالح الكولون والعمال الأوربيين و أصبح دورها في نظر النقابيين الوطنيين يقتصرعلى مسايرة الوعود و تهدئة الأوضاع حفاظا على مصالح المتروبول في المستعمرة . إن عامل المناورة و التلاعب بإرادة العمال بدا واضحا أمام مرأى الجميع ، و أضحت الكونفيدرالية العامة للشغل و غيرها من التنظيمات النقابية الفرنسية محلّ شكّ ، حوّلت أحلام و آمال الشغيلة الجزائرية في تقديرنا من قضايا مشروعة إلى ضحايا مزروعة . ولكن هذه المنظمة حالها مثل حال الكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين لم تكن تستجيب لحاجاتنا و تطلّعاتنا الوطنية ، لقد كانت نقابات فرنسية ذات أهداف فرنسية ، لأنها لم تفكر أبدا في محو الاستعمار و علاقات الاستغلال لثروات و خيرات البلاد ، و كانت لها تصوّرات خاطئة . [1]

سمحت التجربة السياسية الحزبية لدى النقابيين الجزائريين من بلورة وعيهم المطلبي و ترقيته من إطاره الاجتماعي التحرّري إلى إطاره الوطني الاستقلالي . إنها قفزة نوعية تشهدها النقابية الوطنية ، بل نهضة سياسية جديرة بالتنويه ، لأن هؤلاء النقابيين تلقوا تنشئة نضالية لما كان بعضهم ينشط في الحزب الشيوعي الفرنسي و الحزب الشيوعي الجزائري و في حركة انتصار الحريات الديمقراطية أيضا . لقد صنعت الأحزاب الوطنية و النقابية الجزائرية جيلا من الوطنيين

(1) مايشنو ، المرجع السابق ، ص 86

سيحملون لواء التغيير و منهم الأطر النقابية على وجه التحديد . نذكر من هؤلاء النقابيين الذين ناضلوا بقوة في الحقل الحزبي، فمنهم من كان في القاعدة و منهم من كان في القمة ، نذكر عمار أوزقان ، مصالي الحاج ، الحاج علي عبد القادر الذين تبوءوا القمة في التسيير الحزبي . أما ما يتعلّق بالبلوريتاريا المناضلة فمنهم كريبي عبد القادر و زناسني مصطفى وبن سليمان إبراهيم و موساوي قويدر الذين ناضلوا في الحزب الشيوعي الجزائري و حركة انتصار الحريات الديمقراطية و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري . فهم يمثلون الرعيل الأول من المنجميين استمرّوا على عهدهم إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية المجيدة . [1]

إذن لا غرابة أن تتحوّل النقابية الجزائرية من قوة طلائعية مطلبية إلى حركة عمالية وطنية تعمل جاهدة على تحقيق الاستقلالية النقابية . زيادة عن المؤهلات السياسية كما وضحنا ، يأتي دور الأطر النقابية ذات الخبرة في التسيير و النضال المطلبي ، شجعت الحركة النقابية لتمضي نحو تجسيد مشروع الاستقلالية ، و جدول النقابات المختلطة في إحدى بلديات عمالة وهران يبرز بعض الأطر النقابية التي تبوأت المسؤولية من بين المجموعة الأوربية سنة 1949. [2]

اسم التنظيم النقابي	صاحب المنصب	نوع المنصب
موظفو البلدية	بركان بن سالم	أمين عام
مستخدمو شركة موكطا المنجمية	زناسني مصطفى	أمين عام
وحدة تصبير الأسماك للقطاع الوهراني	شربيت مسعود	رئيس
الاتحاد المحلي لنقابة (ك.ف.ع.م.)	نوغاريت أرنست	رئيس
مستأجرو العقار الفلاحي لشركة موكطا	جريس كامي	رئيس
المنتجون الزراعيون لمدينة بني صاف	بن عمار بن عودة	رئيس
الاتحاد المحلي لتجار الخضر و الفواكه	بن حدو بلحاج	رئيس

تظهر معطيات الجدول تحوّل بعض النقابيين إلى أطر نقابية ممّا سيدفع بالنقابية الجزائرية إلى الاستفادة من رصيد الممارسة المطلبية التي من

(1) A.C.B.S. , syndicats des mineurs , boite n°69 , 1948 - 1954
(2) A.C.B.S. ,é tat de quelques syndicats mixtes en Oranie , boite n°69 , 16 Août 1949

شأنها ستدعم مشروع السيادة النقابية المنتظرة . في نفس الوقت نسجل نوع من التمايز الاجتماعي بين الأطر الجزائرية و الأوربية بحيث يؤطر الأوربيون قطاعات حيوية ، في حين يشرف الجزائريون على قطاعات إن صحّ التعبير ثانوية ، و هذا التباين يعود في رأينا إلى نتائج و تداعيات سياسة التمييز المترتبة عن قانون الأنديجينا و ما أفرزته من تفاوت طبقي ، عجزت النقابات الفرنسية بالجزائر حتى الآن في تجاوزه و إزالته آثاره أو حتى تحجيم دائرة انتشاره و توسّعه . كشفت التجربة النقابية قيادات نقابية متشبعة بالروح الوطنية ، مصرة على الانفصال عن النقابات الفرنسية ، تلك القيادات الواعية من أمثال أحمد غرمول الذي كان أمينا عاما لنقابة النقل الحديدي (تراموي) التابعة للكونفيدرالية العامة للشغل في منطقة الجزائر من سنة 1946 إلى سنة 1955 . ناضل الرجل في صفوف حزب الشعب الجزائري و حركة انتصار الحريات الديمقراطية لغاية قيام الثورة ، و بن ذهيبة بن عياد من مستغانم ، و دكار رحمون من سطيف الذي كان من قبل مسؤولا نقابيا في مصلحة البريد ما بين 1946 و 1956 ، و درارني محمد من بولوغين ضواحي العاصمة ناضل في الكشافة الإسلامية الجزائرية منذ 1944 و بعدها في حركة مصالي الحاج و حنوز لوناس أمين عام لنقابة البريد و المواصلات بعمالة قسنطينة منذ سنة 1941 و خلال سنة 1947 انخرط في حركة انتصارالحريات الديمقراطية و كان من ضمن المناضلين الذين أصرّوا على تأسيس نقابة وطنية مستقلة عن أية وصاية فرنسية كانت .[1] إن النقاش السائد داخل الدوائر النقابية حمل معه خطابا مزدوجا رفضه النقابيون و السياسيون الوطنيون ، لأنه كان يحمل رؤية متناقضة قائمة على موقفين متباعدين . فالنقابيون

---

(1) قسم التحرير ، " من مناضلي و شهداء الحركة النقابية الجزائرية " ، المرجع السابق ، ص ص 8 - 16

الجزائريون يريدون تحطيم النظام الاستعماري على نقيض النقابيين الفرنسيين الملحّين على إحلال سلم دائم في الجزائر و تشكيل حكومة ديمقراطية شعبية . [1] اقتنعت النقابية الجزائرية بأن البقاء تحت الوصاية النقابية الفرنسية لا يخدم القضية الوطنية ، و أن التجربة مع التنظيمات النقابية الفرنسية كانت مخيبة لآمال البلوريتاريا الجزائرية و لطموحات الفئات العمالية . مضى النضال العمالي نحو طريق الاستقلالية النقابية تحت لواء حركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ سنة 1947 بدعوة من الزعيم مصالي الحاج . في نفس الوقت استمرالنضال النقابي محافظا على مبدأ اللاعنف (LA NON VIOLENCE) من مظاهرات و تجمّعات ومسيرات و إضرابات كإستراتيجية ثورية يستند عليها الكفاح الاجتماعي العمالي الجزائري . على إثر ذلك تجدّدت الحركة الاضرابية ما بين 1948 و 1950 في قطاع المناجم والموانئ والمزارع . [2] قد سبق أن بيّنا الموجة الاضرابية التي عرفتها هذه الفترة الحاسمة من تاريخ النقابية الجزائرية . نكتفي في هذا الشأن بذكر إضراب العمال الزراعيين الجزائريين في مزارع الكولون في البرواقية و متيجة و البليدة و وهران ابتداء من ربيع 1948 حتى خريف من السنة ذاتها ، تجاوز مجموع أيام الإضراب الشهر . [3] جاء الإضراب التاريخي لعمال ميناء وهران يوم 12 فيفري 1950 و الذي كان إضرابا مفتوحا هزّ الاقتصاد الكولونيالي و أنعش أساليب النضال السلمي المطلبي من تجمّعات جماهيرية كتجمّع دار الشعب بوهران الذي حضره 2000 متظاهر و 200 امرأة .[4] شمولية الإضراب التي عمّت جميع الموانئ الجزائرية من القالة إلى الغزوات ، و برز دور الصحافة الوطنية التي أيّدت

(1) فارس (محمد) ، " تاريخ النقابية في الجزائر " ، عن مجلة الثورة و العمل ، ع 419 ، 18 فيفري 1985 ص ص 18 - 41

(2) C.A.O.M. , activités syndicales et conflits sociaux , série(f) 159 , 1948 -1950 , A.E.P.

(3) فارس ، المرجع نفسه ، ص 35

(4) C.A.O.M. , grève des dockers du port d'Oran 1950 , série(f) 159 , A .E.P, France

مطالب العمال فيما يخص الأجور و التأمينات المهنية و التشريعات الاجتماعية. وقف الإعلام الحزبي و النقابي إلى جانب المضربين و جاءت مقالات الصحف داعمة لمطالب العمال الجزائريين ، و الجدول التاريخي يبين أسماء و انتماء الصحف المتضامنة مع المضربين سنة 1950 .[1]

أسماء الصحف	الجزائر الحرّة	المساواة	العامل الجزائري	الحرية
الانتـــمـــاء الإيديولوجي	ح. إ. ح. ك. M.T.L.D.	إ.د.ب.ج. U.D.M.A.	ك.ع.ش. C.G.T.	ح.ش.ج. P.C.A.

انبثقت عن إضراب فيفري 1950 قيادات نقابية عملت على توعية الجماهير العمالية المحتجة و أخذت تعبّد الطريق لإنشاء نقابة وطنية ذات سيادة قادرة على ترجمة طموحات البلوريتاريا الجزائرية في الموانئ و المزارع و المناجم . و من الأطر النقابية المعاصرة و المتفاعلة مع الحركة العمالية و الممثلة للاتحادات النقابية المحلية بوزيري عن مدينة معسكر ، و قلال عن تلمسان و تمجاوي عن سعيدة ، و دريد عن مدينة سيدي بلعباس و بوشيخي عن مدينة عين تموشنت .[2]

خلاصـــــة : تأتي المواجهة النقابية الجزائرية للكولونيالية الرأسمالية كنتيجة حتمية للبلوريتاريا الجزائرية ، تعبّر أساسا عن ردّة فعل طبيعية نابعة من إرادة العمال الجزائريين ضدّ منظومة الاضطهاد و البؤس و الإقصاء من قبل السلطة الاستعمارية الفرنسية . حاولت الفئات العمالية الاعتماد على النقابات الفرنسية لتحقيق المطالب ، ولكن الجزائريين لم ينالوا منها إلا التوعية و التكوين المطلبي ، ممّا دفع بالنقابيين الوطنيين إلى تأسيس مشروع نقابة وطنية مستقلة تسترجع الكرامة للعباد و السيادة للبلاد ، و ذلك دعما للمعركة التحرّرية التي تخوضها الحركة الوطنية .

---

(1) بشير بوديعة (مراد) ، " من نضالات عمال ميناء وهران ، وقائع وأحداث يوم 28 فيفري 1950 " ، تر. عبد المجيد بيرم ، عن مجلة الثورة و العمل ، عدد خاص ، نوفمبر 1984، ص ص 27 - 31

(2) المرجع نفسه ، ص 31

الفصل الثالث

موقف النقابيين الجزائريين من قضايا المجتمع ما بين 1946 و 1950

أ ـ الشغيلة الجزائرية و المسائل الاجتماعية
ب ـ الدفاع عن مكوّنات الهوية الوطنية الجزائرية
ج ـ محاولة استرجاع حقوق الشرائح الاجتماعية

النقابيون الجزائريون شريحة واعية من المجتمع ، يشكّلون طبقة متميزة من القوى العاملة الوطنية اختاروا طواعية و رغبة ، إيمانا منهم طريق النضال المطلبي كجزء لا ينفصل عن الكفاح الاجتماعي ، ذودا عن كرامة العمال و الكادحين و المستغلين . و من أجل ذلك خاضوا معركتهم المبدئية نصرة للقضية العمالية و استرجاعا للسيادة الاجتماعية والأخلاقية لكل مكوّنات البلوريتاريا الجزائرية . فالعنصر البشري بالنسبة لهم أساس أي تغيير و مصدر كل تحوّل ينقل الحركة الوطنية من مرحلة نضالها الاجتماعي إلى مرحلة كفاحها التحرّري الاستقلالي ، الذي هو جوهر السيادة التاريخية المنتظرة .

أ - الشغيلة الجزائرية و المسائل الاجتماعية :

تمثل الشغيلة الجزائرية أهم قوة عاملة منتجة للريع الاستعماري ، كما أنها أكبر شريحة اجتماعية معرّضة لأساليب الاستغلال و أشكال الاضطهاد . لقد أسّست السلطة الكولونيالية لنفسها داخل الجزائر ، نظاما اجتماعيا هرميا قمته الحكومة العامة و حلفائها من عناصر الأقلية الأوربية المستوطنة ، أما قاعدته الاجتماعية فإنها تتسع لتشمل كل مكوّنات المجتمع الأهلي . و باتت الفجوة بين الفئتين عميقة و العلاقة بين المجموعتين سحيقة في كل ميادين الحياة . أرست قواعد هذا التمايز الاجتماعي منظومة تشريعية مجحفة غابت عنها العدالة الاجتماعية و الكرامة الإنسانية في الأجور و العمل و العلاج و التعليم ، راح ضحيتها العمال الجزائريون . حاولت النقابية الجزائرية جاهدة إثارة هذه القضايا المشروعة أمام مرأى و مسمع من الإدارة العامة ساعية بجهودها الحثيثة انقاد اليد العاملة الجزائرية من مخالب الجشع الكولونيالي و محاولتها توعية و تعبئة الشغيلة الجزائرية حتى تجدّد نضالها المطلبي و تواصل كفاحها الاجتماعي بأمانة و التزام ، دعما و مساندة للحركة الوطنية.

أ - 1 / المطالبة بإصلاح نظام الأجور

لا تقوم العدالة الاجتماعية إلا على أساس معياري ، الإنصاف و الموضوعية التي من شأنهما في تقديرنا ، أن تتحقق المعادلة الأخلاقية لدى الإنسان فيما

يخص مسألة البذل و الجزاء ، الجدارة و الاستحقاق. بنا الاقتصاد الاستعماري نفسه على كاهل القوى العاملة الوطنية من الجزائريين في قطاعات شتى كقطاع الزراعة و المناجم و الموانئ و البناء و سكة الحديد و الأشغال العامة. تبين الإحصائيات لغاية سنة 1950 احتلال القطاع الزراعي مركز الصدارة بالنسبة لمعدل الفئات النشيطة على مستوى المغرب العربي كما توضح ذلك معطيات الجدول الخاصة بالفئات المسلمة النشيطة في القطاعات الاقتصادية.[1]

القطاعات الاقتصادية	الجزائر	تونس	المغرب
قطاع الزراعة	% 78	% 71	% 60
قطاع المناجم و الصناعة	% 12.5	% 11	% 23
القطاع الثالث	% 9.5	% 18	% 17

جنّدت إدارة الاحتلال كل المقدّرات البشرية لاستغلال إمكانيات نفوذها في إقليم شمال إفريقيا عموما و المغرب العربي على وجه الخصوص . و ما فتئت الموارد الزراعية بالجزائر في نظر الكولون المصدر الحقيقي لتنمية الثروة . تم الاستيلاء على الأراضي بموجب قوانين المصادرة ، فقام الكولون بتوظيف ترسانة من اليد المحلية في مستثمرات زراعة الكروم وإنتاج الخمور.

بفضل سواعد العمال الجزائريين و خصوبة التربة تطوّرت مردودية إنتاج الكروم للهكتار الواحد ، كزراعة نقدية تجارية على حساب الزراعة الإستراتيجية كالحبوب و الخضر . تضاعف مردود الهكتار الواحد من الكروم و أصبح يساوي 10 أضعاف هكتار واحد من الحبوب ، و بذلك احتلّت زراعة هذا المنتوج 90 % من إجمالي مساحة القطاع الحديث . [2] أما القطاعات الأخرى يأخذ فيها مجال التشغيل نسبا متدنية ، إذ يشغل قطاع المناجم و التسطيح 0.4 % بتعداد 22938 عاملا مسلما و قطاع النقل و الشحن اليدوي 3.3 % أي 104224 عاملا ، و قطاع الصناعة التحويلية نسبة 3.7 % بتعداد 116305 عاملا مسلما من إجمالي الفئات النشيطة حسب إحصائيات 1948.[3]

(1) Gallissot , l'économie de l'Afrique du nord , op.cit. , p 72
(2) Ibid , p 84
(3) Kaddache , op.cit. , p 741

أن سياسة الأجور المعمول بها من قبل الحكومة العامة غير عادلة تشوبها فوارق مذهلة بالنسبة للعمال الجزائريين في مختلف القطاعات . أثار هذا الوضع اهتمام النقابيين الجزائريين الذين طالبوا تعديل نظام الأجور بإحداث شبكة جديدة منصفة تأخذ في عين الاعتبار خصوصيات وحالات كل قطاع . لم يغنم العمال الزراعيون من منظومة الأجور الحالية خلال سنة 1948 إلا الفقر و البؤس ، فأصبحوا يشكلون شبه بلوريتاريا معرّضة للفناء نظرا لما يعانيه الفلاحون و سكان الريف من جوع و بؤس و سوء التغذية . حرم ثلاث أرباع السكان من استهلاك وجبة اللحم و من تناول حصة البيض و بقية المواد الدسمة ذات الجودة العالية . [1]

اندماج الفئات العاملة في مهب الحركة الاحتجاجية كما رأينا سابقا ، له أكثر من دلالة ، لأن مطالب المضربين ركزت على الاختلال الحاصل في شبكة الأجور التي تختلف أحيانا من إقليم لآخر. فالراتب الشهري للحاجب وعامل النظافة يصل إلى 332 فرنك في مدينة الجزائر و 238 فرنك في تيسمسلت و 181 فرنك في الأغواط . [2] تبرز هذه المفاضلة في الكتلة الأجرية الشهرية طابع التمايز بين ما يتقاضاه العمال في منطقة مدن التل الساحلي و الهضاب العليا الغربية و مدن الإقليم الصحراوي . فهي رواتب تكرّس ما يعرف بسياسة الفوارق الجهوية بين إقليم و آخر أي بين البلديات كاملة الصلاحيات و البلديات المختلطة و البلديات الأهلية طبقا لمرسوم 22 جويلية 1834 في عهد الملك لويس فيليب . أما اليد العاملة الجزائرية في القطاع المنجمي ، فهي الأخرى تعاني أيضا من أجورواطئة لا تتناسب مع خطورة العمل و لا تعكس بحق الجهد المبذول ، و بالخصوص قطاع المناجم و ما يهدّد العمال المنجميين من أخطار العمل كانهيار سطوح الأنفاق عليهم و الأمراض المهنية كداء الربو في منجمي الحديد بالونزة و بوخضرة

(1) Documents algériens , G.G.A , 17 mai 1946
(2) Conseil général d'Alger 1946 , op.cit. , pp 120 - 12

و منجمي إنتاج الفوسفات في الكويف و جبل العنق بتبسة بعمالة قسنطينة وداء السل نتيجة الرطوبة العالية داخل الأنفاق و أماكن الانتاج كمنجم غار البارود و سيدي صافي في بني صاف بعمالة وهران .

الفئة المستغلة نتيجة الأجور المجحفة هم العمال ذوي المهن الشاقة المتعبة كالمنجميين في الأنفاق و عمال الشحن و التفريغ في أرصفة الموانئ وعلى ظهور السفن التجارية و كذلك العمال الزراعيين في ضيعات الكولون . متوسط الأجر الشهري لدى حمّالة الموانئ يتراوح ما بين 2000 و 4000 فرنك . [1] يتقاضى العامل اليومي في الزراعة ما بين 130 و 144 فرنك خلال شهر أوت 1947 و نظيره في القطاع المنجمي 31 فرنك بالنسبة لعمال الأنفاق و 29 فرنك للعامل المشتغل على السطح ، تخص العملية الأجر الساعي لفئة العمال اليدويين فقط من الصنف العادي . [2]

جاءت نداءات العمال الجزائريين مدوية ، و هم يطالبون بتعديل نظام الأجور وعبروا عن ذلك بالطرق السلمية الاحتجاجية مستخدمين أسلوب الإضراب في إطار كفاحهم الاجتماعي . تمخضت هذه الصيحة العمالية عن الإضرابات التاريخية ا لتي قام بها المنجميون يوم 30 أكتوبر 1948 في مناجم الونزة و بوخضرة و الكويف و بني صاف ومزايطة و قنادسة . سبق التطرّق لتلك الإضرابات ، إلا أننا سنركز على إضراب عمال منجمي بني صاف و سيدي صافي بعمالة وهران . من بين التعديلات التي اقترحتها عارضة المطالب خلال الجمعية العامة للكونفيدرالية العامة للشغل المنعقدة في 4 أكتوبر 1948 نذكرأهم ما جاء فيها: مراجعة شبكة الأجور على أساس أدنى 12 ألف فرنك يخص مجموع 173 ساعة عمل ، إعادة النظر في تحديد كتلة الأجر حسب كلفة المعيشة و متطلّبات الحياة ، و كذلك ملف العلاوات و المنح العائلية و الالتزام بتطبيق منحة 10 % لفائدة منجميي

(1) Liberté du 11 septembre 1947 (Voir aussi , Alger républicain du 8 octobre 1947
(2) Bénallègue , op.cit , p 302

عمال الأنفاق [1] . حاولت الحكومة العامة تهدئة الشرائح العمالية الثائرة و استجابت استجابة في رأينا رمزية في رفع قيمة الأجور و يظهرهذا الأمر في أرقام الجدول خلال الفترة ما بين 1948 و 1950 ، بحيث نلاحظ هشاشة الأجور لدى العمال المنجميين الجزائريين من الصنف الأدنى . [2]

نوع العمل	عمال السطح (JOUR)		عمال الأنفاق (FOND)	
الأصناف الدنيا	أفريل 1948	أفريل 1950	أفريل 1948	أفريل 1950
اليدوي المؤهّل	41.5	50.0	45.7	55.04
اليدوي العادي	40.0	48.2	44.0	48.4

الوحدة : الأجر الشهري بالفرنك الفرنسي

غياب العدالة الاجتماعية في ظل السعي الحثيث للبورجوازية الكولونيالية و نهمها نحوالمزيد من الحرص على مضاعفة تراكمها الرأسمالي، أضحت العمالة الجزائرية ضحية استغلال فاحش و دائم ، ممّا ولّد تدمّر كبيرو عام لدى الشغيلة الوطنية . احتج عمال الشحن و التفريغ أي الحمّالة الجزائريين (LES DOCKERS) بميناء وهران على أوضاعهم المزرية و شارك منهم ما بين 450 إلى 500 عاملا في تجمّع شعبي بدار الشعب في مدينة وهران يوم 22 نوفمبر 1950 ترأس الاجتماع السيد بوعلام أمين النقابة و بحضور الأمين الوطني لنقابة عمال الموانئ التابعة للكونفيدرالية العامة للشغل السيد سانتشيس رفاييل (SANCHEZ RAPHAEL) . [3] نوقش في التجمّع ملف الأجور و التشغيل ، و وعد الأمين الوطني بتحسين أوضاع العمال قريبا و حث الجميع على التحلّي بالانضباط و تجنب الصدام و ترك باب الحوارمفتوحة و ليبقى الإضراب آخر وسيلة للمواجهة السلمية المطلبية .

و بأن الاقتصاد الاستعماري اقتصاد ريعي تتحكّم فيه طبقة الكولون التي وسّعت استثماراتها الفلاحية في مزارع الكروم و إنتاج الخمور

(1) A.C.B.S. , syndicat des ouvriers mineurs , op.cit. , 14 octobre 1948
(2) Annuaire statistique de l'Algérie1950 , op.cit , p 209
(3) C.A.O.M. , conflits sociaux , S.L.N.A. , boite n°51 / 40 , 1950 , A.E.P. , France

من جانب آخر تحرّكت الكونفيدرالية العامة للقوى العاملة لتستعطف الشغيلة الجزائرية ، فأيدت مطالب العمال ، و أصدرت بيانا في هذا الشأن يوم الفاتح ماي 1948 ، محاولة الضغط على الإدارة كي تستجيب لمطلب إصلاح نظام الأجور لصالح البلوريتاريا و الفئات المستغلة . جاء في البيان ما يلي : " يجب وضع حدّ للهيب الأسعار ، و أن يكون ذلك قبل مشروع تعديل شبكة الأجور و إلا المواجهة الجهنمية لن تجدوا لها نهاية . " [1]

نلمس في هذا التصريح تهديدا مباشرا للكونفيدرالية العامة للقوى العاملة بالإضراب ، و نفس الموقف تبنته الكونفيدرالية العامة للشغل دفاعا عن انشغالات الطبقة العاملة . من هذا المنطلق تعززت عزيمة النقابية الوطنية لترفع بقوة نداءاتها و بياناتها حول مسألة إعادة النظر في شبكة الأجور .

اتسعت دائرة المطالبة بإصلاح نظام الأجور لتشمل اهتمامات المنظومة الحزبية الوطنية التي تضامنت مع إرادة الجماهير الكادحة حول الصعوبات الاجتماعية المتراكمة على كاهل الوسط العمالي . في هذا الاتجاه طالب وفد عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية من أعضاء المجلس الجزائري النظر في أحوال العمال الزراعيين الجزائريين ، و حمّلهم الاقتراحات الآتية : تحديد فترة العمل في القطاع الفلاحي بمدّة 48 ساعة أسبوعيا أو 2400 ساعة في السنة . [2] مقارنة مع متطلّبات الحياة و مخاطر حوادث العمل، لم تكن الأجور الخاصة بالعمال الجزائريين سوى مظهرا من مظاهر الاستغلال و البؤس و الشقاء ، لذلك كان لزاما على الكفاح الاجتماعي والحركة النقابية أن تضع في مقدمة اهتماماتها الأساسية مشكل غياب العدالة الاجتماعية . إن فلسفة تحديد الأجور ترتكز على ضرورة الجزاء العادل للجهد الذي يبذله العامل حسب درجة البساطة و التعقيد و ظروف العمل .[3] و لكن هذه المراعاة هي الغائب الكبير في السياسة الكولونيالية بالجزائر.

---

(1) A.C.B.S. , Manifeste de l'U.D. , de la C.G.T.F.O. aux travailleurs d'Oranie , 1 mai 1948

(2) فارس ، " تاريخ النقابية في الجزائر " ، عن مجلة الثورة والعمل ، المرجع السابق ، ص 37

(3) قريشي (عبد العزيز) ، " البعد الاجتماعي لقوانين العمل وعلاقة ذلك بتطوّر القدرة الإنتاجية للعمال " ، عن مجلة المرشد ، ع. 6 ، من 1 أكتوبر إلى 31 ديسمبر 1987 ، ص ص 10 - 13

أ - 2 / مكافحة البطالة و التمايز الاجتماعي

الظاهر أن ما أفرزته الرأسمالية الاستعمارية من تناقضات عجيبة في حق المجتمع الجزائري ، حملت النخبة الجزائرية و الأطر النقابية أن تشكّ في مبادئ و قيم النموذج الحضاري الذي أسّسته الثورة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر ، من مثل الحرية و المساواة و الإخاء . و كأن تشريعات مونتسكيو وأفكار ديدرو و فولتير وروسو ذهبت أدراج الرياح و حلّت محلها المادية الليبرالية الاستغلالية التي نظّر لها آدم سميث و جون باتيست سي (JEAN BATISTE SAY) و دافيد ريكاردو . ما يعانيه العمال الجزائريون من فقر و بؤس و استغلال ، لا يشكّل ذلك سوى مظهرا من مظاهر تلك المادية الرأسمالية من البورجوازية الاستيطانية التي تنهب الخيرات و تستغلّ الطاقات في أرض الأمير عبد القادر و عيسات أيدير . إن سياسة الأجور و نظام التشغيل و فرص التعليم و العلاج بالنسبة للأهالي إلا شعارات بائدة و نداءات يائسة من قبل إدارة الحكومة العامة . البطالة طوّقت فئات واسعة من الجزائريين ، و الجهل و الأمية طالتا الريف و المدينة ، و لم تسلم الجماهير الكادحة و الطبقة العاملة من جحيم الأمراض المهنية والأوبئة الخطيرة . وتيرة فقدان الجزائريين لمناصبهم في ازدياد و معدل البطالة في تصاعد مستمر حيث وصل عدد العاطلين 80 ألف شخص سنة 1948 و 110 ألف تقريبا سنة 1949 ، ليرتفع إلى 117 ألف عاطلا جزائريا سنة 1950 . [1] و كأن مشكلة البطالة في حدّ ذاتها قدر محتوم على فئات المجتمع الجزائري ، لأن البورجوازية الريعية في منشآت الكروم مثلا لا يعنيها حال العمال بقدر ما يشدّ بالها التفنّن في ابتكار آليات الاستغلال . ترجع عوامل فقدان العمال الجزائريين لمناصبهم إلى نظام التشغيل الموسمي السائد في القطاع الزراعي و معامل تصبير الأسماك ، و إلى طبيعة الاقتصاد الريعي الذي تسلكه البورجوازية الاستيطانية مند سنوات الاحتلال.

(1) Exposé de la situation générale de l'Algérie , 1951 , op.cit. , p 48

تفشي الأمراض و الأوبئة في أوساط البلوريتاريا باستمرار يدل على غياب الحماية الاجتماعية التي بدورها تضع صحة الأهالي رهن الانهيار والضياع . كثرت الإمراض في الوسط المهني و ارتفعت معدلات وفيات الأطفال بسبب سوء التغذية و انخفاض الأجور و استمرار هاجس البطالة . دفعت الأوضاع المتدهورة التي ما فتئت تتجرع مرارتها الفئات المحرومة والشرائح المعوزة من المجتمع الأهلي ، دفعت بعض النخب الوطنية لتتحرّك كاشفة خطورة الوضع المأسوي للجزائريين المترتب عن سياسة التمايز الاجتماعي الجاحدة. وقف الأمر على قائد الكشافة الإسلامية الجزائرية محمد بوزوزو الذي أشار في زيارة له لمدينة مليانة سنة 1946 ، حيث أثار في معرض حديثه مشكلة الفقر المدقع الذي يطوّق شرائح واسعة من المجتمع ، و مدى تأثير ذلك على فئة الأطفال الجزائريين . [1] انعكس المستوى المعيشي المتدني على سلامة السكان و مصير صحتهم. و حسب إحصائيات سنة 1948 ، فإن عدد الوفيات في صفوف الجزائريين ، وصل إلى 189 وفية في الألف بعمالة الجزائر و 186 وفية في الألف بعمالة قسنطينة و سجلت عمالة وهران أعلى معدل أي 240 وفية في الألف .[2]

تحوّلت ظروف الجزائريين المزرية إلى ظاهرة اجتماعية مليئة بالتناقضات و مفعمة بالتجاوزات ، لكون الجزائريين في نظر رجال النقابية الجزائرية يشكلون الدعامة الفقرية للاقتصاد الكولونيالي ، و أن بلدهم غني بالموارد الأوّلية ، و أنهم هم اليد العاملة الأساسية بمثابة الرئة التنفسية لاقتصاد المستعمرة ، متواجدين في مواقعه الحيوية بمناجم خامات الحديد و مزارع الكروم و مصائد الأسماك . أفرز هذا الواقع الاجتماعي التعس بلوريتاريا عمالية جزائرية عارفة بشؤون السياسة الرأسمالية الاستعمارية المجحفة تلك الشغيلة الوطنية التي ولدت من رحمها فئات عمالية ذاقت أشد المعاناة

(1) C. A.O.M , , questions économiques et sociales , op.cit , série 5.I / 40
(2) Annuaire statistique de l'Algérie , 1948 -1949, op.cit. , p 53

من الاضطهاد الاستعماري . هؤلاء العمال هم من الأيادي الشريفة و السواعد النظيفة ، أسهموا بنضالهم في توطيد روابط الصف النقابي الوطني . يأتي في طليعة هؤلاء الشجعان الصامدين عمال الشحن و التفريغ في الموانئ و المخازن ، و عمال البطون المظلمة منجميي الأنفاق و العمال الزراعيين .

كانت البلوريتاريا العمالية على قدر كبير من الوعي السياسي و النضج التحرّري النقابي ، بعد أن استفادت من خدمات الحزب الشيوعي الجزائري . لقد ساهم هذا الحزب في توحيد النقابية الجزائرية التي كانت تشكل في آن واحد قاعدته الحزبية ، و كان النقابيون الجزائريون من عمال الشحن والتفريغ و من المنجميين و العمال الزراعيين يناضلون و ينتسبون إلى الكونفيدرالية العامة للشغل . [1] قاوم النقابيون التجاوزات الفرنسية بمشاركة العمال بشكل مكثف في الحركات الاحتجاجية خلال إضرابات 1946 و 1948 و 1950 . يندرج النشاط الاضرابي بالنسبة للنقابيين الجزائريين في إطار شرعية و عفوية الأسلوب السلمي الفعال لحمل السلطة الاستعمارية على الإصغاء لإرادة القوى العاملة الوطنية كي تستجيب لمعاناتهم و تعمل على معالجة و تسوية مشاكل الشغيلة . فإذا توقفنا عند إضرابات سنة 1947 في عمالة وهران كنموذج احتجاجي وطني عن النضال المطلبي العمالي و قيمنا مفعوله ، نستخلص الشعور القوي للبلوريتاريا بروح المسؤولية و نضج الضمير الجماعي الحي الحامل للتغيير لدى العمال ، بحيث وصلت نسبة المشاركة في الإضراب إلى 59 % من مجموع القوى العاملة في الإقليم الغربي . شاركت في الإضراب قوى عمالية مؤثرة في ديناميكية الاقتصاد الكولونيالي ، 14 % من عمال سكة الحديد ، 13 % عمال الموانئ ، 13 % عمال البريد و الخشب و البناء ، 12 % عمال المناجم و 7 % من الوظيف العمومي . [2] تمثل هذه الحركة الاجتماعية في رأينا مسعى العمال من أجل

(1) Agéron (Charles Robert) , histoire de l'Algérie contemporaine…, op.cit. , p 598
(2) C.A.O.M. , mouvement social , grèves et actions syndicales , 1947, A.E.P. , France

إسماع صوت الجماهير الكادحة و إيصال إرادة المضطهدين إلى الهيئات الرسمية من أعلى هرم إداري إلى أسفله ، سواء أنيط الأمر بأرباب العمل و حكومة الإدارة العامة أو طبقة الكولون و أجهزة الإعلام الكولونيالية و كذلك النقابات الفرنسية المناوئة المتمثلة في النقابات الحرة و الكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين و هي نقابات داعمة للرأسمالية الاستعمارية . على هذا الأساس ، حذا الخطاب النقابي حذو منطق المسالمة و المرحلية الرامية إلى مقاومة تداعيات التمايز الاجتماعي و العناصر الواقفة خلفه . إنه منطق عقلاني من وجهة نظرنا قد يؤسّس في المدى القريب آفاقا جديدة تنقل الكفاح الاجتماعي من المرحلية المطلبية إلى الفورية التحرّرية . في هذا الصدد يقول طوماس هوبز : " أنه ينبغي على كلّ رجل أن يطلب السلام على قدر ما يستطيع الأمل في الحصول عليه ". [1] و هنا السلام الذي تدعو له النقابية الجزائرية يعني أصلا السلام الاجتماعي ، أن يسلم المجتمع الأهلي من البطالة و التمييز الاقصائي و المرض والأمية و أغلال الاستبداد و الاضطهاد الكولونيالي الذي تسلك إياه الرأسمالية الفرنسية .

إن الرأسمالية في حد ذاتها تستند على النزعة الفردية التي ولّدت روح الذاتية في التملّك و التسلّط بتزكيتها لثقافة الملكية الخاصة التي تقصي الجميع ما عدا ذوي النفوذ المالي و التجاري ، و تحوّل المجتمع إلى نظام هرمي بنيت لبناته على أساس تفاضلي . فالجزائر تعكس بحق كسائر مستعمرات المعمورة هذا المشهد الرأسمالي المتناقض الذي تسبّب في نهب الثروات و تبديد الخيرات و تغذية الصراعات . كلّما ارتفعت وتيرة التراكم الريعي بفعل عوامل انتعاش ثروة الاقتصاد الرأسمالي ، كلّما زادت مستويات الفقر و الجهل اتساعا و انتشارا . [2]

تمادت السياسة الاستعمارية في استغلال الطبقة العاملة الجزائرية بإتباعها

---

(1) عبد المعز نصر (محمد) ، في النظريات و النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1981 ، ص 73

(2) Beaud (Michel) , histoire du capitalisme de 1500 à nos jours , éd. du seuil , Paris , France p 162

منظومة مهنية جعلت الأقلية الأوربية الفئة المحظوظة و الظافرة بمهن متميزة و مناصب عليا و جدول توزيع المهن يبرز فجوة التمايز بين الفئتين المسلمة و الأوربية لغاية سنة 1949 .[1]

توزيع المهن	العنصر الأوربي	العنصر المسلم
عمال يدويون	% 11	% 54.6
عمال و موظفون متخصّصون	% 42	% 29.7
عمال و موظفون مؤهّلون	% 24.4	% 9.1
رؤساء مصالح	% 9.4	% 2

تعود أسباب التفاوت الحاصل أصلا إلى غياب التكوين و حرمان الجزائريين من حق التعليم مما يجرّدهم من مقوّمات التأهيل التي تتطلّبها استحقاقات التوظيف . مثلما تبينه معطيات الجدول ، فإن كل التخصّصات ظفر بها الأوربيون الذين يستفيدون دوما من التشريعات التي سنت لصالحهم على حساب الفئات النشيطة الجزائرية . فإذا تعمّقنا في تحليل فئة الموظفين المؤهلين كظاهرة اجتماعية مهنية لوجدنا المؤهل من الموظفين الأوربيين يعادل تقريبا نسبة 3 أضعاف نسبة المؤهلين الجزائريين ، أي 24.4 % مقابل 9.1 % خلال سنة 1948 .[2] و للعلم أن الساكنة الحضرية لدى الجزائريين تفوق بكثير الساكنة الأوربية ، أي 1.129.482 مسلما مقابل 708.670 أوربيا ، و نفس الأمر في الوسط الريفي حيث عدد الأهالي 5.747.930 مسلما مقابل 201.009 أوربيا حسب إحصائيات سنة 1948 .[3] ترتب عن التفاوت الديمغرافي الكبير بين العنصر الجزائري و الأوربي تصاعد حدة البطالة التي تحوّلت إلى بعبع مخيف لدى الجزائريين في الريف أكثر من المدينة ، بفعل تنامي فئة العاطلين بشكل رهيب عند الجزائريين في الأرياف و القرى الاستيطانية . الإدارة العامة هي الطرف المسؤول عن هذه الظاهرة المأسوية في حق العمال الجزائريين ، و ذلك

(1) Exposé de la situation générale de l'Algérie , 1949 , op.cit , p 735
(2) Ibid , p 735
(3) Exposé de la situation générale de l'Algérie , 1955 , p 19

نتيجة ممارستها الدائمة لسياسة الإقصاء و التمييز بين مجموعتين متباينتين صنفهما المنطق الاستعماري في نظرنا في صنفين هيئة أولى أوربية ميسورة و هيئة ثانية أهلية مدحورة .

حالة قطاع التعليم الأهلي مرآة عاكسة لتناقضات منظومة التوظيف و سياسية التشغيل في حق القوى المنتجة الوطنية التي هي الضحية على الإطلاق . فحرمان الأهالي من حق التعليم أفقدهم مؤهلات التشغيل العلمية و المهنية . تشير إحصائيات الفترة الممتدة من سنة 1946 إلى غاية سنة 1950 بطء وتيرة التعليم بالنسبة للجزائريين ، خاصة في صفوف الأطفال القابلين للتمدرس الذين يتراوح سنهم ما بين 6 سنوات و 14 سنة و البالغ عددهم 3.257.856 شخصا أي بنسبة 6.57 % حسب سنة 1948 . [1]

ازدادت الظروف المهنية سوءا و تدهورت على إثرها الأوضاع الاجتماعية فبعد البطالة و نقص التمدرس ، تأتي الأجور البخسة التي يتقاضاها العمال الجزائريون في شتى قطاعات الإنتاج و مراكز التشغيل . أجور و رواتب لا تغني و لا تسمن من جوع إذا ما قورنت بمتطلّبات المعيشة المحفوفة بلهيب أسعار ما فتئت أن تتوقف عن الصعود و الارتفاع . شهدت أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع خلال سنتي 1947 و 1948 تأرجح معدل الزيادة ما بين 300 % و 400 % خلال سنة 1947 ليصبح لتر واحد من الحليب 24 فرنكا و لتر واحد من الزيت 96 فرنكا و كيلوغرام واحد من البطاطس 60 فرنكا وارتفع سعر رغيف الخبز من 3.50 فرنكا شهر أبريل سنة 1948 ليصل إلى 9 فرنكات في شهر أكتوبر من ذات السنة ،علما أن المرتب الشهري لا يتعدّى 5300 فرنك دون أن ننسى العامل الزراعي الجزائري الذي تأرجح أجره ما بين 130 و144 فرنكا خلال أوت 1947. [2] أنها أجور البؤس و الشقاء أنتجت ظلما اجتماعيا سحق كرامة المرء

(1) Exposé de la situation générale de l'Algérie , 1951 , op.cit , p 57
(2) Bénallègue, op.cit , p 302

وخلق بدوره صراعا طبقيا بين شريحة مستغلة مسودة تتشكل من البلوريتاريا تطالب بالحقوق ، و شريحة مناوئة سيدة تتمسك بالمزيد من النفوذ و التسلّط و التحكم في موارد البلاد المادية منها و البشرية ، إنها " عصبة الكولون " (LE CLAN COLONIAL) . جاء الرد الأوّلي على الوضع القائم من قبل الحركة العمالية التي أضربت يوم 27 ديسمبر 1947 ، حيث انطلق الإضراب في بدايته في عمالة الجزائر ، شارك فيه عمال الموانئ و وحدات إنتاج التبغ .[1] ثم امتد الإضراب إلى عمالة و هران حيث وصل مجموع عدد المحتجين إلى 43.000 مضربا ، و خصّ الإضراب شرائح مهنية مختلفة من العمال الجزائريين ، يبرزها الجدول الإحصائي على النحو الآتي [2] :

سكة الحديد	الحمّالة (*)	البريد ، الخشب و البناء	المنجميون	الموظفون
% 14	% 13	% 13	% 12	% 7

كانت هذه الحملة الإضرابية إشعارا عماليا من البلوريتاريا الوطنية للسلطة الاستعمارية كي تستجيب لمطالب الشغيلة ، و في نفس الوقت محاولة هذه الأخيرة الضغط على أصحاب القرار بهدف محو أو التخفيف من حدّة التمايز الاجتماعي الذي يذهب ضحيته الكادحين كل يوم و لحظة . ولكن النظام الاستعماري نسخة رأسمالية بيد النفوذ الكولونيالي ، لم يصغ لانشغالات القوى العمالية الوطنية ، ممّا صعّد من النقمة الشعبية و وسّع دائرة الحركة الاحتجاجية و بخاصة الإضراب الوطني الشامل الذي قام المنجميون سنة 1948 و الإضراب الجهوي لعمال الموانئ (*) في عمالة وهران سنة 1950 الذي كانت له انعكاسات وطنية في غاية الأهمية . صنع المنجميون بإضرابهم الواسع سنة 1948 ظاهرة تاريخية من تاريخ

(1) C.A.O.M. , mouvement social. Grèves et actions syndicales , série f 159 , 1947-1951 A.E.P. , France

(2) C.A.O.M. , mouvement social. Grèves et actions syndicales , série f 162 , 1947-1951 A.E.P. , France

(*) هم عمال الطاقة العضلية الذين يشتغلون مدّة طويلة في الموانئ والمخازن و يعرفون لغة بعمال الشحن و التفريغ و يسمّون باسم الحمّالة لدى الرأي العام المحلي و في اللغة الفرنسية (LES MANUTENTIONNAIRES) .

الحركة المطلبية الجزائرية . في الثاني من أكتوبر 1948 شن عمال المناجم إضرابهم الوطني بمشاركة 8000 منجمي ما يعادل نصف اليد العاملة التي يشغلها القطاع . توقف العمال عن النشاط لمدّة أطول تمّ فيها شلل كامل في عدة مناجم : قنادسة 26 يوما ، بني صاف 66 يوما ، تيمزغيث (*) 79 يوما ، الونزة 76 يوما ، مزايطة 99 يوما . (1) سبق تناول هذا الإضراب إلا أننا أخذناه مجدّدا لأهمية كراسة مطالبه التي تمثل في رأينا محاولة فعلية رامية إلى مكافحة البطالة و ذهنية التمايز الاجتماعي . في هذا الإطار نقرأ في مطلب منجميي بني صاف ما يلي : 7 مطالب عامة و 23 مطلبا محلّيا . الجدول الماثل أمامنا يلخص هذه المطالب التي هي في تقديرنا سعيا حقيقيا من مساعي الكفاح الاجتماعي العمالي الوطني . (2)

مطالب وطنية	مطالب محلية
مراجعة شبكة أجور العمال المنجميين	تصنيف مهنة عمال القطاع
ربط قيمة الأجر بالقدرة الشرائية	استفادة عمال الأنفاق من منحة 10 %
الرفع من قيمة المنح العائلية	رفع قيمة منحة المردودية
منح حق الضمان الاجتماعي للعمال	تطبيق منحة الأخطار المهنية
تطبيق القانون الخاص بعمال المناجم	عودة العمال المطرودين إلى مناصبهم
استفادة المنجميين الجزائيين من صندوق التقاعد	تحديد مدة عمل الضخ الباطني 6 ساعات

تندرج مطالب المنجميين في إطار التأثير على الإدارة لتتكفل بانشغالات العمال من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية التي تناضل في سبيلها النقابية الجزائرية . اتسعت الحركة الاحتجاجية سنة 1950 لتطال قطاع الموانئ حيث أضرب عمال الشحن و التفريغ بميناء وهران و أدى ذلك إلى حملة تضامن واسعة مع كل عمال الموانئ الجزائرية من القالة إلى الغزوات . (3) برزت شخصيات نقابية في هذا الإضراب مثل بوعلام محمد أمين نقابة

(*) منطقة منجمية في ضواحي بجاية ،توجد بها خامات حديد منجم مزايطة

(1) C.A.O.M. , Grèves et actions syndicales , série f 159 , 1948 , A.E.P. , France

(2) A.C.B.S. , grève des mineurs de Béni-Saf , , op.cit. , 2 octobre 1948

(3) بشير بوديعة مراد ، " من نضالات عمال ميناء وهران " ، المرجع السابق ، ص 28

عمال الموانئ ، بشير بوديعة مراد أمين اتحاد نقابات وهران ، و قناطري عبد القادر أمين الاتحاد الجزائري لعمال الموانئ. [1] ركّز المضربون على أربعة مطالب رئيسية تتعلّق باحترام التوظيف و وجوب حضورممثلي عمال الميناء عند التوظيف و في موقع العمل ، إنهاء اضطهاد النقابيين ، وقف حمولة البواخر المتجهة للفيتنام و رفع الأجور. [2]

بينت نضالات النقابيين و العمال في كافة قطاعات الإنتاج و ورشات العمل قمة النضج المطلبي و يقظة الوعي النقابي الذي تتحلى به البلوريتاريا الوطنية في حرصها الدءوب و إصرارها الدائم على مواجهة التعنت الاستعماري و الاضطهاد الكولونيالي .

أ - 3 / محاولة تعديل التشريعات الاجتماعية لدى الجزائريين

لعبت المنظومة التشريعية دورا كبيرا في توطيد أركان الدولة الكولونيالية على أرض الوطن ، و كان ذلك للوهلة الأولى بقرار من الملك لويس فيليب عرف بمرسوم الإلحاق الصادر في 22 جويلية 1834 و الذي اعتبر الجزائر قطعة فرنسية ، و على إثره فقدت البلاد سيادتها الكاملة .

عند مجيئها سنة 1870 أصدرت الجمهورية الثالثة ترسانة من التشريعات الخطيرة في حق الأهالي نذكر منها القرار المشيخي سنتي 1863 و 1865 و مرسوم كريميو الخاص بتجنيس اليهود الجزائريين عام 1870 و قانون فارنيي و قانون الأهالي سنة 1873 . تمت العودة إلى هذه القوانين لأنها في رأينا ، تعدّ مصدر الثقافة التشريعية الإقصائية التي زرعت بذور التمييز في ذهنية الكولون ، و أرست قواعد علاقة الاستحواذ و الاستعلاء بين الأقلية الاستيطانية و عامة المسلمين الجزائريين . رغم صدور أمرية شارل ديغول (CHARLES DE GAULLE) في 7 مارس 1944[*] و التي ألغت المرسوم

(1) بشير بوديعة مراد ، " من نضالات عمال ميناء وهران ، وقائع و أحداث يوم 28 فيفري 1950 " ، تر. عبد المجيد بيرم ، المرجع السابق ، ص ص 27 - 31

(2) نفس المرجع ، ص 28

(*) حاول من خلالها ديغول تهدئة الأوضاع و تحقيق المساواة في إطار نظام فيدرالي

العنصري المتمثل في قانون الأنديجينا ، غير أن التشريعات المهنية و الاجتماعية الجائرة ظلّت تلقي بضلالها على البلوريتاريا الجزائرية . كرامة البلوريتاريا جزء من كرامة المجتمع ، و هذا الشعور الوطني شغل بال النقابيين الجزائريين الذي لم يتوانوا لحظة في الدفاع عن حقوق الفئات العمالية . على هذا الأساس ، إن قضية العمال من قضايا المجتمع لأنهم يمثلون القوى الحية في المستعمرة . ولكن الواقع الاستعماري حوّل الشغيلة الجزائرية إلى شريحة اجتماعية مستغلّة الجهود و مهضومة الحقوق .

اكتست الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بصبغة تشريعية يعود مصدرها إلى أمرية ديغول الصادرة في 7 مارس 1944 و إلى قانون 20 سبتمبر 1947 ، و تداعيات كل ذلك على المجتمع الجزائري عموما وعلى العمال الجزائريين خصوصا. من هنا يبدو جليا أن العدالة الاجتماعية كفلتها أمرية ديغول تخص الجميع سواء تعلّق الأمر بالعامل الأوربي أو نظيره الجزائري . في هذا الصدد نصت الأمرية (L'ORDONNANCE) في مادتها الأولى : يتمتع كل الفرنسيين المسلمين في الجزائر بجميع الحقوق و يخضع الجميع لنفس الواجبات مع الفرنسيين غير المسلمين . [1]

إذا كانت المساواة بهذا القدر العالي من المسؤولية و الإنصاف بين عناصر الساكنة في تراب المستعمرة ، فإن المسلمين أي الجزائريين معنيون بمضمون النص التشريعي الوارد في المادة المذكورة. يكون الوضع ميالا أكثرإلى العدالة والمساواة بدل التحيزوالإقصاء الملقيين على عاتق الأهالي . الواقع العملي لا بدّ أن يعكس توزيعا عادلا للحقوق فيما يخص العمال الجزائريين كالتشغيل و الأجور و المنح و التأمين المهني و هي أمور تعهدت على تطبيقها الحكومة العامة . على نقيض ذلك ظلت البورجوازية الكولونيالية تغض الطرف عن مستحقات الشغيلة الجزائرية بتواطؤ من

(1) D.A.W.A. , L'ordonnance du 7 Mars 1944 , article n°1

الإدارة الاستعمارية من جهة و مواقف نقابات اليمين و على رأسها الكون فيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين . بقيت أجور العمال الزراعيين أدنى أجور الطبقة العاملة الجزائرية ، ويليهم عمال المناجم و سكة الحديد . يدل الواقع العملي الذي تكابده البلوريتاريا الجزائرية بكلّ مكوّناتها على مشاهد البؤس الذي يطبع حياتهم المهنية و الاجتماعية ، لأن الأجر الشهري للعمال غير محترم تحدّد قيمته السلطات الكولونيالية التي وضعته في حدود 5300 فرنكا ، إنه غير كاف . [1] و من جانب آخر يتقاضى العمال الزراعيون الجزائريون أجورهم اليومية ما بين 130 إلى 140 فرنكا أما أجور عمال الشحن و التفريغ فيتراوح أجرهم الشهري مابين 2000 و 4000 فرنكا . [2] شبكة الأجور لا تعكس بتاتا حقيقة المساواة الوارد نصها في المادة الأولى من الأمرية ، بقدر ما هي في نظرناإلا طمأنة للنفوس الثائرة و العقول الحائرة و تهدئة للمواقف الغاضبة لدى الفئات العمالية المنتشرة في مختلف قطاعات الإنتاج و مواقع التشغيل . فالرأسمالية لا تبحث إلا ما له علاقة بالفائدة و الربح و هي في ذلك كبقية الأنظمة الأخرى لكنها تتمادى في استغلال الكادحين من العمال و الشرائح الاجتماعية الأخرى دون مراعاة القيم و المثل التي بموجبها يتم الوصول إلى تأسيس ثقافة العدالة و المساواة بالشكل النسبي الذي يرضي القوى العاملة داخل المنظومة الاجتماعية . لقد وجدت الكولونيالية الرأسمالية ما يؤيدها من ثقافات و نظريات تدعم آليات و ميكنزمات الاستغلال البلوريتاري و التخطيط النفعي الذي يذهب ضحيته على مدى الأيام العمال الجزائريون . يصبّ في هذا الاتجاه موقف هيجل الذي يرى في كل التصرفات و الإجراءات الصادرة عن السلطة الحاكمة أمور صحيحة غير قابلة للنقد . في هذا الشأن يقول هيجل : " إن الأبطال المسؤولين معصومون ، و كل ما يقومون به صحيح لذا لا يجوز لأحد أن ينتقدهم ، و يجب عليهم أن يقوموا وحدهم بإملاء

(1) Bénallègue , op.cit , p 302
(2) Liberté ,11 septembre 1947

إرادتهم لأنهم يستطيعون أن يتصوروا حقيقة عصرهم تصورا صحيحا . [1]

أنبتت المذهبية الهيجلية جذور التفاوت الطبقي و حولت المجتمع الرأسمالي إلى صراع طبقي داخل المنظومة الإمبراطورية الاستعمارية ، و أصبحت العلاقات المهنية و الاجتماعية علاقة سيد و مسود . أثارت تلك الأوضاع اهتمام النقابيين الذين أصرّوا على مقاومة سياسة منظومة الاستغلال بكل الوسائل السلمية المتاحة للعمال و البلوريتاريا الوطنية . رغم أن القانون لم يميز بين الفئات الاجتماعية في توزيع المناصب ،غير أن بعض المناصب ظلت حكرا على الأوربيين على حساب اليد العاملة الجزائرية رغم وفرة المؤهلات أحيانا . نصت المادة الأولى من الأمرية الرئاسية على أحقية الجميع في الحصول على كل الوظائف سواء كانت مدنية أم عسكرية . [2] و في قطاع التعليم ، لم تتعدّ نسبة التمدرس لدى التلاميذ الجزائريين 6 % كما ذكرنا سابقا ، و بالرغم من ذلك تشترط الإدارة على المتسابقين الجزائريين وجوب الحصول على شهادة البكالوريا كشرط من مجموعة شروط من أجل المشاركة في مسابقة الإطارات المالية . [3] لا يمكن للمرء الجزائري أن يحصل على المنصب العالي ما دامت هنالك عقبات مسلطة عليه يصعب اختراقها ، و لذلك ظل الجزائريون يشكلون السواد الأعظم من البلوريتاريا المحلية داخل المستعمرة . هذه البلوريتاريا التي أخذت على كاهلها ضرورة مقاومة التعنت الاستعماري و التمايز الطبقي والاستعلاء الكولونيالي بالوسائل الذكية المتاحة المبنية على أسلوب اللاعنف. أنتجت المنظومة التشريعية الفرنسية في نهاية المطاف نظاما اجتماعيا هرميا أغلبية المواقع الحساسة في يد الأوربيين والفوارق طالت مختلف المجالات . استمرت السلطة الحاكمة في سياسة المناورة و التضليل عندما سنّت

---

(1) صديق (عبد الحميد) ، تفسير التاريخ ، تر. الجوادي كاظم ، ط (1) ، دار القلم ، الكويت ، 1980 ، ص 85

(2) D.A.W.A. , L'ordonnance du 7 Mars 1944 , op.cit , article n°1

(3) Collot (Claude) , Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830 -1962 O.P.U., Alger , 1987 , p 280 (Voir .arrêté du 31 mars 1948 , in J.O.A , p 380)

القانون الخاص بالجزائر في 20 سبتمبر 1947 الذي لم تنل منه حظا اليد العاملة الجزائرية حول مسألة ضمان الحقوق و تحسين ظروف العمال . إننا ندرك أن نظام 20 سبتمبر 1947 الذي اعتبره فرنسيو الجزائر مخزيا ، قد اعتبره المسلمون عملا من أعمال التعسف . [1] تعمّد الحكومة العامة في تكريس سياسة التمييز و الإقصاء و إتباعها لمنهج المفاضلة بين العامل الأوربي و نظيره الجزائري رفع النقاب عن التشريعات الكولونيالية و كشف تورطها في إذكاء نزعة التعسف و الظلم في حق الفئات العمالية الجزائرية في كافة أسلاك التوظيف و بقية قطاعات التشغيل . تبرز إحصائيات سنة 1949 هذه المشاهد في قطاع أسلاك الإدارة التي تهيمن عليها الأقلية الأوربية على حساب حقوق الجزائريين الذين يشكلون غالبية الساكنة على مستوى كل عمالات تراب المستعمرة : [2]

نوع الوظيفة	العنصر الأوربي	العنصر الجزائري
الإدارة المركزية	757	60
المصالح الخارجية	34.119	7.035
المصالح المالية	3460	258
بقية المستخدمين	7725	5417

توضح المعطيات الإحصائية مظاهر الاختلال الكبير في توزيع المناصب الإدارية بين الجزائريين و الأوربيين ، بحيث تبرز هيمنة العنصر الأوربي على الجهاز الإداري بكل مواقعه الفاعلة و الحساسة ، و هذا لا يعني أن معظم الجزائريين ينقصون مقدرة و كفاءة و تأهيلا . إن دلّ هذا الوضع على شيء و إنما يدلّ على تحيز السلطة الاستعمارية للجانب الأوربي والسلوك المتحيز في إسناد المناصب بالرغم من التفاوت الديمغرافي بين

---

(1) أجيرون (شارل روبير) ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، تر. عيسى عصفور ، ط (2) ، د.م.ج. ، الجزائر ، 1982 ص 155

(2) Débats de l'assemblée algérienne 1949 , p 368

الجزائريين البالغ عددهم 7.6 مليون نسمة مقابل 922 ألف أوربي . [1] من هذا المنطلق ، نستنتج أن التشريعات تنفذ وفق منطق المصلحة لا على أساس روح القانون و عمقه الإجرائي و الأخلاقي ، و الأرقام الماثلة في الجدول الإحصائي تكشف الوجه المتناقض مع المادة الأولى من الأمرية الرئاسية التي أكدت على شرعية الحصول على الوظائف دون تمييز .

تعدّ الفترة الممتدة من 1946 إلى 1950 فترة في غاية الأهمية لأنها أحرجت سياسة الحكومة العامة و أفقدت مصداقية الإصلاحات الكولونيالية و بينت بهتان التشريعات الاستعمارية ، و دفعت عناصر الحركة الوطنية إلى المزيد من النضال سواء أنيط الأمر بالأحزاب السياسية أو الحركة النقابية . من هنا بدأت الاتجاهات الوطنية من نقابيين و سياسيين جزائريين في تجديد المواجهة السلمية على السياسة الفرنسية في الجزائر محاولين تعديل تلك التشريعات المجحفة في حق العمال الجزائريين و المستغلة لطاقات الشغيلة الوطنية في شتى القطاعات . أيقظت معاملات التمييز في الأجور الشعورالعام لدى الشرائح المهنية الجزائرية الذين اعتبروا الأمر هضما لمصالحهم ، واصفين تلك المرتبات بأجور البؤس لا تنطبق سوى على الجزائريين بينما الفرنسيين يستفيدون من أجور عالية ، و ظل العامل الجزائري وحده يعاني من مشقة الاستغلال الذي يمارسه عليه رب العمل بشكل همجي و عنصري. [2] واجه قانون الوظيف العمومي لسنة 1947 انتقادات في الصميم من قبل النقابين الجزائريين مطالبين بتعديله لكونه يضع حواجز في وجه الجزائريين ، من ضمنها إرفاق الملف بتقرير من الشرطة و الامتحان المقدم الذي هو مفتوح لكل سكان المستعمرات ، مما يجعل حظوظ الجزائري ضئيلة أمام تحقيق الشرطة و المشاركة الجغرافية

---

(1) Exposé de la situation générale de l'Algérie 1955 , op.cit. , p 19

(2) فارس ، المرجع السابق ، ص 37

الواسعة . نفس العملية فيما يخص تشريعات أخرى من بينها قانون التعاونيات الزراعية الصادر في 4 جويلية 1950 ، و قانون الاتفاقيات الجماعية في الجزائرالصادر في 11 فيفري 1950.[1] لم تكن هذه التشريعات إلا شعارات جوفاء تجاهلت مصالح البلوريتاريا الجزائرية و حتى النقابات الفرنسية لم تعر أي اهتمام ، و بالأخص تشكيلة نقابة الوظيف العمومي التي فيها 45 ألف عون فرنسي مقابل 3000 عون جزائري .[2]

لم ترض الظروف القائمة العمال الجزائريين و لم تنل رضا الفعاليات الوطنية مثل مصالي الحاج و عيسات أدير اللذين قرّرا تفعيل عمل لجنة الشؤون الاجتماعية و النقابية خلال سنتي 1947 و 1948 بغاية تخليص الفئة العمالية من تعسف المنظومة التشريعية الاستعمارية . تحركت النخبة الوطنية يتقدمها فرحات عباس الذي صرّح بمناسبة مرور الذكرى الخامسة لصدور البيان الجزائري مخاطبا الجزائريين يوم 10 فيفري 1948 قائلا : " قدّم البيان تحليلا موضوعيا للأوضاع في الجزائر مستشرفا مستقبلا زاهرا للجزائريين ، و لبلوغ هذه الغاية ، فإن البيان يؤكد لكم أن الحل الأمثل للبلاد هو القضاء على الاستعمار . "[3] من جهة أخرى أقرّت الكونفيدرالية العامة للشغل خلال الإضراب الوطني الذي قام به المنجميون في 30 أكتوبر 1948 مجموعة مطالب مشروعة ، مع الإصرار على التزام السلطة الوصية بتطبيق القانون الخاص بعمال المناجم الذي نص عليه المرسوم التشريعي رقم 234 - 48 الصادر في 12 فيفري 1948 .[4]

لم تغير القوانين الزراعية وجه الريف ، بحيث تحوّل الفلاح الجزائري إلى أداة إنتاج و استغلال بيد الكولون في مزارع الكروم و حقول

---

(1) فارس ، المرجع السابق ، ص ص 36 - 37
(2) نفس المرجع ، ص 37
(3) C.A.O.M. , Le cinquième anniversaire du Manifeste , par Ferhat Abbas , 1943 - 1948 A.E.P. , France
(4) J.O.A. n°19 , 5 mars 1948 , p 219

الزيتون . كان المجتمع الريفي الجزائري إلى غاية سنة 1950 يضم ما بين 9 إلى 10 % من الخمّاسين و 12 % من الرعاة ، و كانت أجور الزراعيين الدائمين و غير الدائمين ضعيفة . [1] إنه الفقر المنظم بكلّ معانيه.

ب - الدفاع عن مكوّنات الهوية الوطنية

ممّا لا شكّ فيه أن المجتمع الجزائري معتز بمقوّمات حضارته ، فخور بمكوّنات هويته ، تلك القيم و المثل و المبادئ تجاذبتها الحقب و تناقلتها الأجيال في الزمان و المكان ، وفرت للإنسان الجزائري عناصر الحصانة و الصمود لكبح جماح التعدّيات و تجاوز محن التحدّيات من أجل الإنعتاق و الحرية . في هذا الإطار ، يمثل العمال الجزائريون بوعيهم النضالي و نشاطهم المطلبي القوى المحركة و الطاقة المجدّدة المدافعة عن كرامة الشغيلة الجزائرية و السيادة الوطنية في أي زمن و مهما كان الثمن .

خاضت البلوريتاريا الوطنية معركة كفاحها الاجتماعي ضد الرأسمالية الاستعمارية رافضة أشكال الاستغلال و أساليب الاضطهاد التي تدعمها العصبة الكولونيالية و المنظومة التشريعية . لقد أدركت الفئات العمالية أن عنصر الكرامة و السيادة و العقيدة و العروبة مبادئ غالية لا تقبل أي أسلوب من أساليب المناورة ، فهي مطالب تكتمل بها المسيرة العمالية .

ب - 1 / صيانة المقوّمات الحضارية للأمة الجزائرية

سخرت الإدارة الاستعمارية كل الأدوات و الإمكانيات التي رأتها مناسبة للنيل من كرامة الجزائريين ، فسلّطت عليهم كل وسائل الإهانة و الإذلال . فسياسة الاحتلال تنطلق من البعد الاجتماعي بالاستناد على منهجية تفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري ، حتى يسهل على دولة الكولون سحق مقوّمات الأمة الجزائرية العربية المسلمة و دحض مكونات الهوية الوطنية و التاريخية من عقيدة و عروبة و ثقافة و حرية . سعيا منها قامت السلطة الفرنسية في المستعمرة بتحويل الجزائر إلى سوق تجارية مسخرة في خدمة

(1) آجيرون ، المرجع السابق ، ص 131

اقتصاد المتروبول و مصالح الكولون . حسب وزير الاقتصاد الفرنسي ، فإن المبادلات شهدت حركة نشيطة في منتصف جوان من سنة 1947 ، حيث تحوّل ميناء سكيكدة إلى محطة للشحن و التفريغ . عرف الميناء نشاطا كبيرا من الصادرات شملت الحديد و الحلفاء و الأخشاب و الفلين و الخمور و تضمنت الصادرات الرمل و حجارة التبليط و الزيوت و الاسمنت و الحبوب . [1] تدلّ طبيعة المبادلات أن الصادرات من الموارد الوطنية التي يتم نهبها كمواد أولية لفائدة الصناعة المتروبولية ، أما الواردات فإنها تخدم مصالح الكولون كمواد البناء المسخرة في انجاز السكن الاستيطاني و الاسمنت و الرخام لإنشاء أقبية الخمور و معاصر زيت الزيتون . حققت الطبقة الكولونيالية مشاريعها الزراعية كجزء من المخطط الاستغلالي مس قطاع بعض المحاصيل الإستراتيجية سنة 1949 توضحها معطيات الجدول على النحو الآتي : [2]

المحصول	المساحة المزروعة	الإنتاج
الكروم	210 ألف هـ	8.1 م. هكل
الحبوب	2.1 م. هـ	6.8 م. ق
الأشجار المثمرة	10.2 ألف هـ	900 ألف ق

تتدرج هذه العملية الزراعية في إطار تحطيم القاعدة الاقتصادية و تحويل اليد العاملة الجزائرية إلى أداة إنتاج و استغلال في مزارع الكولون . كما أن زارعة الكروم ، فقد تم وضعها كمورد منافس لمحصول الحبوب و منتوج أولي لصناعة الخمور التي تتعارض مع مقوّمات ديننا الحنيف . لقد تم التوسّع في منشآت الكروم من خلال تعميم زراعتها في مناطق خاصة من جهة و ضرب العقيدة الإسلامية باعتبار هذا المنتوج يتنافى مع معتقدات المجتمع الجزائري. و على إثر ذلك تحوّلت مزارع عمالة وهران إلى أكبر

(1) Déclaration du ministre de l'économie nationale le 12 juin 1947(voir J.O.A. du 19 /3/1948)
(2) Echo d'Oran , 20 janvier 1950 , p 3

المستثمرات الكولونيالية لهذا المحصول . عرفت مناطق عمالة وهران مساحات واسعة في كل من معسكر و تيارت و سعيدة لإنتاج الكروم و البرتقال ، وزراعة الزيتون في تلمسان و حوض تافنة ، و تم إنشاء 214 تعاونية فلاحية و 63 أقبية خمر بطاقة إنتاجية 1.453 مليون هكتولتر و بناء 19 مخزنا للحبوب بطاقة استيعاب 1.23 مليون قنطار .[1]

تخرّج النقابيون الجزائريون من مدارس نضالية متشبعة بالروح الوطنية غرست في نفوس العمال الجزائريين ثوابت الأمة الجزائرية المتمثلة في قيم الإسلام الحنيف و اللغة العربية و المثل الإنسانية كالمساواة و التسامح و التآخي و نبذ العنف . أسهم دور هذه المدارس في تنشئة نقابية وطنية غيورة على المبادئ الحضارية للمجتمع الجزائري المسلم ، إنها مدارس الأحزاب و التنظيمات و الجمعيات الوطنية ، و القصد من ذلك حركة انتصار الحريات الديمقراطية و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و الكشافة الإسلامية الجزائرية . كانت دائما السلطة الاستعمارية تنعت الجزائريين تارة بالأهالي و في غالب الحالات بالمسلمين ونقرأ هذا الوصف العقائدي على معظم السجلات الإحصائية و الوثائق الرسمية التاريخية و إن دلّ ذلك على شيء و إنما يدل على تمسّك و تعلّق الإنسان الجزائري بعقيدته متحدّيا أساليب الإهانة و التضليل . نشأ العديد من النقابيين في حضن هذه الحركات الوطنية ، فنهلوا منها مبادئ الثقافة التحرّرية ، و من هؤلاء النقابي و الشهيد محمد درارني من مواليد 1926 بحي بولوغين ، اخرط سنة 1944 في الكشافة الإسلامية الجزائرية و تلقى منها أصول الوطنية فغرست في وجدانه ثوابت الأمة الجزائرية و مقوماتها الحضارية .[2] تعلّم محمد درارني كغيره من النقابيين القيم الوطنية التحررية و المبادئ الإسلامية و محبة اللغة العربية من الحركة الكشفية الجزائرية ثم نقلها إلى رفاقه النقابيين عندما أشرف على تأسيس نقابة البريد . و بعد انضمامه

(1) Echo d'Oran , 2 janvier 1950 , p 4

(2) بن لكرد عمار ، " من مناضلي و شهداء الحركة النقابية الجزائرية " عن مجلة الثورة و العمل ، المرجع السابق 1984 ، ص ص 8 - 16

إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية أسندت إليه مهمة التكوين السياسي و النقابي . [1] زرعت الأناشيد الوطنية محبة الوطن و الحرية و التعلّق بالانتماء العربي الإسلامي و الدفاع عن مقوّمات الأمة و ثوابتها التاريخية . كانت أناشيد الحركة الكشفية الجزائرية من وضع شعراء الحركة الوطنية و الحركة الإصلاحية الجزائرية أمثال محمد العيد آل خليفة و مفدي زكرياء و غيرهما . كانت هذه الأناشيد مشبعة بالروح الوطنية الاستقلالية و بالانتماء القومي العربي . [2] تشبث المناضلون النقابيون الجزائريون بخصال التضامن و الاتحاد و التعاون و الحرية ، فكرّسوا حياتهم في الدفاع عن تلك القيم و عملوا على نشرها في أوساط الكادحين و شرائح البلوريتاريا الوطنية . من أمثال هؤلاء المناضل النقابي الشهيد دكار رحمون من مواليد 1927 بسطيف . كان أمينا لنقابة البريد و المواصلات التابعة للكونفيدرالية العامة للشغل مند سنة 1947 ، و من خصاله أنه كان أهل ثقة و احترام أمام زملائه الجزائريين و الأوربيين في مصلحة البريد ، حيث كان يناديه رفاقه من العمال " محامي الفقراء " لأنه كان يدافع عنهم أمام الإدارة و لجنة التأديب . [3] إن إيمان الحركة النقابية الجزائرية بالقضية العمالية إيمان راسخ في شعور القاعدة العمالية المطلبية و هو مصدر صمودها و جهودها أمام الآلة الاستعمارية القمعية للشغيلة الوطنية و ما تعانيه الجماهير المعوزة من تمايز اجتماعي و هم يندّدون دائما بما هو مفروض عليهم من فقر و حرمان و جهل و أمراض . أصبحت الرأسمالية لا ترحم السواعد البريئة الخلاقة المنتجة للريع الكولونيالي ، فتحوّلت اليد العاملة الجزائرية إلى أشباه أقنان داخل إقطاع حديث ، و الضحية في هذا الحال العامل الجزائري المحاصر بدائرة بورجوازية تمتص طاقاته المبدعة كل لحظة و بالمجان . أن عالمنا لعنيف ، عالم رهيب حتى التسارع التكنولوجي فيه يرغم ما وفره

(1) بن لكرد عمار ، " من مناضلي و شهداء الحركة النقابية الجزائرية " ، المرجع السابق ، ص 16
(2) الخطيب ، المرجع السابق ، ص 231
(3) بن لكرد عمار ، نفس المرجع ، ص 14

للإنسان من أسباب الترف و الرفاهية ، قد سلبه في الوقت نفسه أعظم مزية تتيح له الإفادة ممّا أعطاه عندما صرفه صرفا شديدا عن قيم الرّوح و انتزع منه نعومة البال . [1] ناضل العمال المنتسبون إلى التنظيمات النقابية و على رأسها الكونفيدرالية العامة للشغل من أجل تحرير البلوريتاريا من قيود الفقر و أغطبوط الجهل و الأمية و طالبوا بالعدالة الاجتماعية و حاربوا المنظومة التشريعية المتحيزة للمجموعة الاستيطانية ، و المغذية للتفرقة العرقية . كل ذلك عبّر عليه بصدق العمال الجزائريون في سائر الحركات الاحتجاجية التي شاركوا فيها من خلال إضراباتهم التي طالت أكثر من قطاع . لقد وضع العمال قضايا المجتمع موضع الجد لكونهم يمثلون في رأينا القوة الأساسية المحرّكة في صيرورة المجتمع و آفاق تصوّراته المستقبلية .

إن مسألة الدفاع عن مقوّمات الأمة بالنسبة للنقابية الجزائرية ليست أمرا هينا بقدر ما هي نابعة من ثقافة عمالية أرست قواعدها الأطر النقابية و الحزبية من أمثال بن علي بوقرط ، و قدّور بلقايم ، و محمد بادسي و عمار أوزقان ، و العربي بوهالي ، و عيسات أدير ، و بوعلام بورويبة و رابح جرمان و هم رجال أسهموا باستمرار و بلا انقطاع في تعميق الوعي المطلبي في الوسط العمالي و بالتالي تمكين العمال من معرفة مصالحهم و حقوقهم المشروعة من خلال انضمامهم إلى العمل النقابي و ممارستهم للنشاط المطلبي . حملت برامج النقابية الجزائرية أصلا مطالب العمال أي مطالب المجتمع باعتبار العمال جزء لا يتجزأ من المنظومة الاجتماعية الوطنية . على هذا الأساس كان إيمانهم قويا و صادقا بقضايا الأمة و هذا الصدق سيتضاعف بقوة أيام الثورة المجيدة . فحمل قضية المجتمع محمل الجدّية يرفع قدرها نحو النجاح . ليست الأمة مجرّد رابطة جينية أو عرقية و إنما هي أمة بفضل إيمان أعضائها المنتمين إليها و المكوّنين لها ، و أن أمتهم واحدة و أن لها شخصيتها . [2]

---

(1) صبحي (الصالح) ، الإسلام و مستقبل الحضارة ، ط (1) ، دار الشورى ، بيروت ، لبنان ، 1982 ، ص 69
(2) نفس المرجع ، ص 313

ب - 2 / الدفاع عن مبدأ السيادة الوطنية الجزائرية

لقد تشبّع المجتمع الجزائري على مرّ الزمن بقيم الإسلام و الأخلاق و الحرية لكونه مجتمع محافظ في الغالب أتى أفراده من الريف . كما أن الواقع الاجتماعي الذي فرضته عليه السلطة الحاكمة قائم على المنطق الرأسمالي الذي يجعل من الفرد ملكية خاصة تتحكم فيها حتمية الإنتاج و الاستغلال في آن واحد . العامل الجزائري القادم من الريف من الزراعة و حرفة الرعي وهما في تقديرنا مهن الحرية و الشرف توارثها الفلاح الجزائري عبر العصور ، كان ذلك في الأساس مصدر الانتماء السوسيولوجي المحدّد للعامل النقابي الجزائري . تبرز إحصائيات سنة 1948 نسبة 83.57 % من الجزائريين يسكنون الوسط الريفي أي ما يعادل فعليا 5.747.930 نسمة . [1] و نظرا لانتشار الكتاتيب القرآنية و مؤسّسات التعليم التي تشرف عليها الحركات الصوفية في الأرياف و القرى تقريبا ، انغرست تعاليم الحرية و قيم المساواة الإسلامية في نفوس سكان الوسط الريفي عبر الأجيال ، و بالتالي نقلها العامل النازح من الريف باتجاه المدينة للعمل و قام بتوظيف تلك المبادئ في نشاطه المطلبي . إن تحرير الإنسان من الاستغلال الاقتصادي و الاجتماعي مبدأ واضح ألّح عليه التراث الإسلامي بكل تأكيد .

الدفاع عن السيادة واجب مقدس في نظر النقابيين الجزائريين سواء كانت السيادة حرية فردية أم جماعية ، اقتصادية أو اجتماعية . غياب الحرية و المساواة اعتداء على حق السيادة ، و استغلال البلوريتاريا انتهاك للسيادة الفردية وللكرامة الإنسانية. لقد جعل الدين الإسلامي العدوان على حياة الفرد عدوانا على كل إنسان حي . فالعدالة و المساواة حق فطري ألح عليه قول الرسول (ص): "الناس سواسية كأسنان المشط و كلّكم لآدم وآدم من تراب." [2] يفهم من ذلك كلّه أن العنصرية و التمييز العرقي جريمة استعمارية .

---

(1) Exposé de la situation générale de l'Algérie 1955 , op.cit. p 19

(2) عبد الله (عبد الدائم) ، " القيم الكبرى في التراث العربي الإسلامي " ، عن مجلة الدوحة ، ع.92 ، أوت 1983 ص ص 6 - 11

مطالب النقابيين و العمال الجزائريين للحرية والمساواة حق طبيعي و فطري لكل إنسان في الحياة ، و عليهما يقوم المفهوم الصحيح للسيادة التي تكافح من أجلها على الدوام الفئات العمالية من خلال حركاتها الاحتجاجية وإرادتها المطلبية. استمرارية البلوريتاريا الوطنية وراء مطالبتها للتحرّر و صمودها أمام آليات الاضطهاد الاستعماري ، زادها قوة و صلابة في مواصلة كفاحها الاجتماعي الوطني . فالحرية جزء من السيادة لا توجد لها بدائل فهي كالعنصر تتدفق منه الجنادل فتحي به السنابل و تقوّي الشمائل . في هذا الصدد يقول الفيلسوف الفرنسي برغسون (BERGSON) : " الحرية هي ديمومة الذات لأن الفعل الحرّ يصدر في الواقع عن النفس أجمعها ، و ليس عن قوّة معينة تضغط عليها أو باعث بالذات يتغلّب على غيره . إننا نكون أحرارا عندما تصدر أفعالنا عن شخصيتنا أجمعها . " [1]

تفهّم العمال من خلال نشاطهم النقابي و بدعم من حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، أن كرامة العمال و البلوريتاريا الجزائرية لا تتحقق إلاّ بتكثيف النضال النقابي داخل الكونفيدرالية العامة للشغل . ولكن ظلّت الكونفيدرالية عاجزة في ترجمة طموحات الفئات النشيطة و لم ينل منها العمال مطلب المساواة و العدالة الاجتماعية كجزء هام من السيادة الاجتماعية ، و استمرّت علاقات العمل داخل المنظومة الرأسمالية الاستعمارية ، مستندة على شكلين أو قطبين ، قطب متسيد تمثله عصبة الكولون ، مستغل لطاقات العمال و موارد البلاد ، و قطب مستعبد يتكون من بلوريتاريا في المدن و شبه بلوريتاريا في الأرياف من الجماهير الكادحة الجزائرية . لقد أدرك العمال و المناضلون أن السيادة لا تتحقق إلا بتضافرالجهود بين النقابيين والسياسيين الجزائريين . تطوّر مفهوم السيادة لدى العمال و النقابية الجزائرية بفضل نضجهم السياسي و المطلبي ، فاستوجب عليهم ربط الجانب الاجتماعي

(1) غالب (مصطفى) ، هنري برغسون ، منشورات دار مكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان ، 1983 ، ص 110

بالجانب السياسي كمطلب وطني تحرّري شامل له القدرة أن يضمن لكل الجزائريين مبتغى الهدف المنشود ، ألا و هي السيادة الكاملة أساسها تصفية الاستعمار تصفية كاملة بانتزاع الاستقلال و الحرية بفاتورة التضحية.

انطلاقا من هذه الاهتمامات ، كثف مصالي الحاج بالتعاون مع عيسات أيدير مند 1947 ، على أساس ربط العمل النقابي بالنشاط السياسي الحزبي و بدأ مناضلو حركة انتصار الحريات الديمقراطية يعملون جاهدين على جلب النقابيين الجزائريين إلى حاضرة الحزب لتستفيد الحركة من تجربتهم المطلبية و تزرع في نفوسهم روح الانفصال عن النقابات الفرنسية الفاشلة و المتحيزة . [1] يرمي هذا النشاط الوطني إلى غاية كبرى و هي محاولة الجزائريين تجسيد السيادة النقابية ، و الوصول إلى تأسيس نقابة مستقلة تحضر للكفاح المسلّح و هو الضامن الوحيد لكرامة العمال و سيادة الوطن.

نضجت اليقظة العمالية و ارتفع الوعي التحرّري لدى النقابيين الجزائريين الذين وصلوا إلى قناعة جماعية وطنية تحررية لا رجعة عنها، و هي السعي إلى ربط العمل المطلبي بالعمل السياسي ، ممّا فتح الباب على مصراعيه للانضمام إلى صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية . من بين النقابيين الذين انخرطوا في الحركة و لعبوا أدوارا بارزة في توسيع عمليات التحسيس و التوعية ، هنالك مجموعة من المناضلين ، كلّهم من شهداء ثورة نوفمبر المجيدة أمثال عيسات أيدير الذي نصبته الحركة رئيسا للجنة الشؤون الاجتماعية و النقابية سنة 1947 ، و أحمد غرمول من نقابة مؤسسة النقل الحديدي الحضري (تراموي) لمدينة الجزائر ، ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري و حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، حيث كان من المشجعين لتأسيس نقابة وطنية مستقلة سنة 1947 ، و تولّى أيضا منصب جمع الأموال داخل الحركة و له أصدقاء من الحزب الشيوعي الجزائري . [2]

---

(1) Agéron , op.cit. , p 456

(2) هيئة التحرير ، " من مناضلي و شهداء الحركة النقابية الجزائرية " ، المرجع السابق ، 1984 ، ص ص 8 - 16

هناك أيضا النقابي و المناضل بن ذهيبة بن عياد ، ناضل مند صغره في حزب الشعب الجزائري و حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، حيث كان مسؤولا عن لجنة العمل للدفاع عن العاطلين بمستغانم سنة 1950 و المناضل النقابي دكار رحمون من أهالي ولاية سطيف ، تولى تنشيط الفرع النقابي بمصلحة البريد ، استهل نضاله في حركة انتصار الحريات الديمقراطية مند سنة 1946 ، حيث ساهم في تأسيس نقابة وطنية مستقلة . (1)

أما المناضل و النقابي محمد درارني ، فإنه يمثل شخصية وطنية متميزة لكونه عنصرا حيويا مليئا بالنشاط و الفعالية ، إذ كان الرجل نقابيا في مصلحة البريد ، و شابا عضوا في الكشافة الإسلامية الجزائرية مند سنة 1944 ، ثم انضم إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946 فأسندت له مهمة القيام بشؤون العمال و تكوينهم سياسيا و نقابيا . (2)

ناضل هؤلاء النقابيين و المناضلين بلا هوادة من أجل انتصار القضية العمالية ، ينتمون كلهم إلى أوساط اجتماعية بسيطة ، ذاقوا مرارة الاستعمار فعرفوا الفقر و البؤس ، و البطالة و الأمية و كل ألوان الاضطهاد و الاستغلال ، إلا أنهم أدركوا بشعورهم الناضج و رأيهم الثاقب كيفية التصدّي للتعنت الكولونيالي ، فصمدوا و تحدوا ما تقوم به إدارة الحكومة العامة من إجحاف في حق العمال و من تمييز اجتماعي بين الأقلية الكولونيالية و الساكنة الجزائرية من أفراد و مكوّنات البلوريتاريا الوطنية . استطاع هؤلاء الرجال صفوة النقابية الوطنية بعد أن استفادوا من خبرتهم النضالية في صفوف الكونفيدرالية العامة للشغل و من الممارسة الحزبية أن اختاروا اتجاهات مختلفة ، فمنهم من انخرط في الحزب الشيوعي الجزائري والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري . ولكن الأغلبية من العمال و النقابيين انضموا إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية . (3)

---

(1) المرجع السابق ، ص ص 14 - 15

(2) نفس المرجع ، ص 16

(3) Touati (Houari) , dictionnaire biographique du mouvement ouvrier de l'oranie : les militants syndicaux , in cahiers du c.d.s.h. , université d'Oran , 1981 , p p 148 - 190

تبنت الحركة النقابية الجزائرية مطالب الطبقة العاملة و ركزت على الجوانب الاجتماعية كالأجور و المنح و التامين و التقاعد من خلال مطالبة الإدارة بتطبيق القانون الخاص بالعمال و على وجه الخصوص قانون عمال المناجم و اليد العاملة الجزائرية في الموانئ و كذا رفع أجور العمال الزراعيين الذين يتقاضون أدنى أجر بالنسبة لكل الشرائح المهنية و الفئات النشيطة .

إن التركيز على الجانب الاجتماعي بالنسبة للإستراتيجية المطلبية في رأينا أي الكرامة المهنية ، يشكل ذلك جزءا من السيادة الوطنية المطلقة . و لهذا حاول الاستعمار على مر عهود ساسته تدمير البنية الاجتماعية و تفكيك روابطها الفكرية و الأخلاقية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية . في هذا المجال كانت الفوارق فيما يتعلق بهذه المتطلبات عميقة الفجوة بين الجزائريين و الأوربيين المستوطنين ، و دلائل التمييز الفئوي بين أفراد المجتمع واضحة في قطاع التعليم مثلا والرعاية الصحية و توزيع المناصب على مستوى كل عمالات تراب المستعمرة . على مستوى المناصب أبرزت الإحصائيات حسب وزير العدل ، الصادرة في 2 جوان 1948 فيما يخص الملفات الإدارية التي وافقت عليها الهيئة الوصية ذات الصلة بمناصب الموثقين ، بحيث تم التصديق على 26 ملفا فرنسيا مقابل ملفا جزائريا واحدا بعمالة وهران ، 7 ملفات فرنسية مقابل ملفا جزائريا واحدا بعمالة قسنطينة و 20 ملفا فرنسيا مقابل ملفا جزائريا بعمالة الجزائر على وجه التحديد .[1]

لا شك إن معركة الكفاح الاجتماعي لا تتوقف ما دام الاستعمار يكرس عنوة منطق التفرقة وهو الأمر الذي ضاعف في نظرنا من وتيرة النشاط النقابي من أجل استعادة كرامة البلوريتاريا و سيادة الوطن اللتين تطمح إليهما الحركة الوطنية الجزائرية . إنه المشروع الوطني الأعظم الذي تعمل من أجله النقابية الوطنية و التشكيلات السياسية الجزائرية على قدم و ساق و بدون انقطاع ، و بدأ الأمل يحدو طموحات العمال الجزائريين والنقابيين

(1) J.O.A. , 8 juin 1948

والسياسيين الوطنيين. أخذت لجنة الشؤون الاجتماعية و النقابية على عاتقها هذا المشروع السيادي سنة 1947 برئاسة النقابي و المناضل عيسات أيدير .

ب - 3 / ترسيخ القيم الإنسانية و المثل الأخلاقية

لما سئل كونفيشيوس (CONFICIUS) ذات يوم ، فيلسوف الحكمة كما يلقبه الصينيون القدامى عن رأيه في صلاح المرء و أخلاق الإنسان ، فقال : " ليس المهم أن لا أسقط ، بل الأهم إذا سقطت أعرف كيف أنهض . " [1] نقتفي من هذا القول و من هذه الحكمة قدرة الإنسان على تحمّل المصاعب و التحديات لا تكفيه لبلوغ الأهداف ، و إنما الأهم يكمن في ربط الصمود بالتضحية باعتبارهما عنصرين كفيلين لانقاد الموقف و تحصيل الهدف . من هذا المنطلق ، تقتضي أخلاق النضال تكامل القيم الخلقية لدى الإنسان أي ربط الصمود بالتحدي و التحدي بالتضحية . لقد كانت هذه المبادئ على مرّ الزمن من شمائل الجزائريين و من خصال الوطنيين سواء كانوا سياسيين أم نقابيين ، و هي قيم تجذّرت في الذاكرة الجماعية أيام المقاومات الشعبية . تحدى العمال الجزائريون الاضطهاد الاستعماري و صمدوا في وجه القمع الفرنسي . يروي التاريخ عن العامل الجزائري الدهان بوزيد سعال حامل العلم الوطني ، رافع الراية الوطنية ، سقط شهيدا من أجلها خلال ذلك اليوم المشهود من أحداث مجازر 8 ماي 1945 بسطيف . [2]

إن بوزيد سعال يمثل حالة بلوريتارية و نموذجا اقتدت به الشغيلة الجزائرية ، ألهم العمال الجزائريين روح التضحية في سبيل الحرية . تحوّل الشهيد بوزيد سعال في رأيناإلى شخصية تاريخية ملهمة للطبقةالعمالية الجزائرية ، استمدّت منه الفئات العمالية دروس التضحية في سبيل القضية الوطنية . الخبرة النضالية الطويلة التي مرّ بها العمال بدء من نجم شمال إفريقيا و رصيدهم الثري بالممارسة الحزبية المستمرة و كذا تأثرهم

---

(1) عن مجلة " الجيل " ، ع. 69 ، 1989 ، ص 12

(2) عيناد تابت(رضوان) ، 8 ماي 1945 في الجزائر، تر. عيناد تابت و مغيلي، د.م.ج. ، الجزائر، 1986 ، ص 55

بالتنظيمات الوطنية و تفاعلهم مع الحركات الإصلاحية و التربوية كجمعية العلماء المسلمين الجزائريين و الكشافة الإسلامية الجزائرية . ساهمت هذه العوامل كلها في بلورة الضمير الجماعي الذي كان له الدور الفعال في صياغة الموقف البلوريتاري و في صناعة الحدث العمالي الوطني على وجه التحديد . كل ذلك مكن العمال الجزائريين من التشبع بالقيم الوطنية و المثل الأخلاقية التي وظفوها في حركتهم النقابية طوال مسيرتهم المطلبية .

لا شك في ذلك أن المحيط العمالي كان يعيش بين عاملين حاسمين عملا على توجيه مسار الطبقة العاملة الجزائرية و دفعاها إلى التكيف و الصمود كمرحلة اختبارية للوضع الاستعماري ، و إلى بلورة السلوك العقلاني البراغماتي كمرحلة عملية لتغيير الحالة الاستعمارية المستعصية . يتجلى العاملان في معايشة العمال الجزائريين عامل النهضة و عامل الثورة . القصد بالنهضة ، النهضة السياسية التي تحققت بفضل نشاط الحركة الوطنية طوال فترات القرن العشرين بدء من نشاط نجم شمال إفريقيا سنة 1926 إلى تأسيس المركزية النقابية الوطنية سنة 1956 . أما الثورة كما نرى تعني عقيدة التغيير الجماعية للعمال الجزائريين على مواجهة السلطة الكولونيالية مواجهة سلمية تقودها البلوريتاريا بالكفاح الاجتماعي المطلبي . في هذا الإطار يصبح مفهوم النهضة و الثورة عاملين فعالين و متكاملين في صناعة إيديولوجية النضال الوطني . [1] و النضال الذي تمثله القوى الاجتماعية في الأصل تتجسد في طاقات العمال و مواقفهم الثورية التحررية .

أفرز الواقع الاجتماعي والمحيط الحضاري الذي تنتمي إليه شرائح المجتمع الجزائري ، أفرز قيما و مبادئ كالحرص على التضحية و التعلق بالحرية و روح التعاون و التضامن و التسامح و التآخي و الاتحاد و الصمود . إنها خصال من شمائل الإسلام استقاها الجزائريون مند غياهب الزمن

---

(1) أركون (محمد) ، الفكر العربي ، تر. عادل العوا ، ط (2) ، د.م.ج. ، الجزائر ، 1982 ، ص 147

و توارثتها الأجيال و اقتدى بها الوطنيون من نقابيين و سياسيين جزائريين . تجسّد مبدأ التضامن و التعاون لدى العمال في مسيراتهم الاحتجاجية و قد تبين هذا السلوك الجماعي في حركة الإضرابات التي ميزت الجزائر على وجه الخصوص ، عند العمال الجزائريين المنجميين من الونزة إلى قنادسة ، و من مزايطة إلى غار البارود ، حيث توحدت المواقف و الرؤى لدى العمال الجزائريين خلال إضرابات شهر أكتوبر سنة 1948 . تعمّقت مشاعر الحرية في وجدان الجماهير الكادحة و اندفعت بإصرار إلى تعديل التشريعات الاجتماعية و التطلّع إلى إرساء قواعد مجتمع تنعم فيه البلوريتاريا بالحرية و العدالة ، و تختفي منه كل مظاهر الاستغلال والاستبداد و الاضطهاد . لوحظت هذه المواقف في إضرابات عمال الموانئ بوهران في شهر فيفري 1950 و التي امتدت إلى كامل الموانئ الوطنية من القالة إلى الغزوات . إنها هبة اجتماعية عرفها القطاع المينائي . إذا أخدنا مبدأ التضامن العمالي و أسقطناه على المعيار الإسلامي الذي يحدّد هوية المجتمع الجزائري ، لوجدنا أنه شعور إنساني قبل أن يكون محفز اقتصادي . إن السلوك الاجتماعي يخلق بين أبناء المجتمع جوّا من الحرارة الإنسانية و الدفء الاجتماعي و الرعاية المتبادلة . [1]

أما عامل الصمود و التحدّي الذي يميز إرادة اليد العاملة الجزائرية على مدار كفاحها الاجتماعي المطلبي المناهض للتسلّط الكولونيالي ، مردّه إلى طبيعة المنظومة الرأسمالية المتسلّطة و التي تتحرّك وفق آليات النزعة الفردية و الذهنية الضيقة الاستبدادية العنصرية ، و هذا ما يطبع دولة الكولون في المستعمرة . فالاضطهاد الكولونيالي سلاحه الصمود و الاستبداد أساسه المقاومة ، و الظلم أساسه النضال المستمر . تلك هي قناعات البلوريتاريا الجزائرية و إيمانها بإرادة الكفاح من أجل التغيير .

---

(1) عبد الله (عبد الدائم) ، " القيم الكبرى في التراث العربي الإسلامي " ، المرجع السابق ، ص 7

ولّد المجتمع الرأسمالي الاستعماري الذي تتصرف في شؤونه حكومة الإدارة العامة ، و تعمل على توجيه سياسته الكولونيالية الاستيطانية ولّد حالة من الإحباط النفسي و التذمر الاجتماعي الذي ينتاب الشعور العمالي في شتى القطاعات ، نتيجة الاستغلال و التفاوت الطبقي . يسعى النظام الرأسمالي لإرواء الشهوات و المنافع الفردية و لو على حساب الآخرين . [1] و بالتالي تتحول الطبقات العاملة إلى شرائح اجتماعية مستغلة لا تملك من جهدها إلا عرق جبينها . تولد الطبقة العاملة في الأصل من الفئات المضطهدة التي هي مصدر التطور الرأسمالي و ازدهاره . [2] يستمد المجتمع العمالي قوته من وحدة القوى الاجتماعية النشيطة و من إرادة البلوريتاريا ، و من هناك تكون له القدرة على تغيير الأوضاع القائمة لمصلحة الجماهير الكادحة . مصدر هذه القوة الفاعلة داخل المحيط العمالي يكمن في تصوّر موحد و مشترك تؤمن به كل الشرائح الحية و بالتالي يحدد اتجاهاتها النضالية . ليس هنالك منأى عن هذا التصوّر الجماعي لأن الطبقة العاملة الجزائرية تملك ما يكفيها من مقدّرات و مؤهلات سلوكية و خلقية ترفع من احتمالات نجاح كفاحها المطلبي . تتجلى بوضوح هذه المؤهلات في الروح الجماعية و التمسك بالقيم الإنسانية من خلال المطالبة بالمساواة والعدالة الاجتماعية ، و محاربة التمييز العرقي و الديني و نبذ الإقصاء والعنف ، و التنديد بالتسلّط و الاستبداد و الاستغلال . وقد سبق أن عبر العمال الجزائريون عن هذه المبادئ في المظاهرات والإضرابات والمسيرات السلمية و التجمّعات الشعبية ، و سبق لنا أن بينا تلك المثل المطلبية في إضرابات 1947 ، 1948 و 1950 .

إن قوة البلوريتاريا هي في جوهرها أساس أي تغيير بفضل مبادئها الثورية و التزاماتها النقابية ، أنها الروح القومية المفعمة بعزائم التغيير يمكن

---

(1) عبد الله (عبد الدائم) ، المرجع السابق ، ص 8

(2) Bon (F.) , Burnier (M.A.) , op.cit. , p 303

أن نطلق عليها في تقديرنا بأخلاق النضال العمالي ، و هي متوفرة لدى عمال شمال إفريقيا عموما و الجزائر بالخصوص . لقد كان لنين يعرف أنه لكي ينشئ المجتمع الاشتراكي ، فإن عليه أن يستخدم مواد قد يقدمها إليه المجتمع البورجوازي ، و طبقة البلوريتاريا هي إحدى تلك المواد و الشعوب الأفروآسيوية تؤلف في العالم نوعا من البلوريتاريا [1]

إذن الأساس في أي تغيير ، إنها اليلوريتاريا الواعية ، الشغيلة الجزائرية الناضجة و المدركة للوقائع المحيطة بها و الظروف المؤثرة فيها . وعي نضالي تغذى من تجارب التحديات و ثقافة الواقع المحلي و معايشة التحوّلات الكبرى . مواكبة العمال الجزائريين تلك التطوّرات البارزة بحلوها و مرّها ، جعلتهم ينضجون أكثر فأكثر للنهوض بالنقابية الوطنية من مرحلة الصراع الطبقي السلمي إلى جدلية الكفاح الاجتماعي المطلبي الذي سيصبح السند الشعبي للثورة التحريرية المجيدة و القوة المحرّكة للمركزية النقابية .

ج - محاولة استرجاع حقوق الشرائح الاجتماعية

تقتضي أية عملية تغيير أو تحدّ تهيئة الأرضية المناسبة و استقراء الظروف المواتية و المتفاعلة مع الظاهرة التاريخية ، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الوضع السياسي الاستعماري الذي تعيشه الطبقة العاملة الجزائرية بكافة مكوّناتها الاجتماعية و المهنية. ولكن النقابية الجزائرية على بصيرة و وعي بمتغيرات و حيثيات البيئة الاجتماعية و الحالة السياسية و الاقتصادية المؤثرة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في المحيط العمالي .

إن تجنيد الشرائح الاجتماعية بالكامل و تعبئتها سياسيا و مطلبيا يسهل من مهام الحركة النقابية الجزائرية و يمكّنها من توحيد موقف الشغيلة الوطنية ورص صفوف الفئات المهنية الجزائرية من أجل الدفاع عن مصالح و حقوق البلوريتاريا . تملك الحركة النقابية الجزائرية من القدرات البشرية

---

(1) بن نبي (مالك) ، فكرة الأفريقية الآسيوية ، تر. شاهين عبد الصبور، ط (3) ، دار الفكر، دمشق ، سوريا ، 1992 ص 136

و النضالية ما يكفيها لاحتضان الشأن العمالي و تبني المطلب البلوريتاري .

ج - 1 / الحرص على تماسك الشغيلة الجزائرية

وحدة المواقف عامل قوة بالنسبة للكفاح الاجتماعي الذي تخوضه الحركة العمالية ضدّ الاستغلال الرأسمالي الفرنسي لخيرات و موارد الجزائر . حرصت الأطر النقابية على إنجاح مطالب المسيرة العمالية على أساس الحفاظ على مبدأ التماسك الاجتماعي داخل الحركة العمالية و النقابية . عرفت التجربة الوطنية المطلبية كيف تستثمر مواقف الجماهير الكادحة و الفئات المعوزة التي أفناها الفقر و أنهكها الاستغلال ، في ضمها إلى العمل النقابي كنصر حيوي لتجسيد تماسك القاعدة النقابية التي هي مصدر نجاح الحركة الاحتجاجية . صنعت سياسة التفقير و التجهيل من العامل الجزائري الكائن البشري المدرك لخبايا الاستعمار و نوايا الرأسمالية الاستغلالية ، و أصبح كبرياءه شامخا لما عرف الفلاح و الصانع و التاجر و البطال مرارة المنظومة الكولونيالية و تداعياتها على الوسط العمالي . إن كبرياء المرء لا يدركه أحد ، لكنه خصلة تنبع من قوة تحدّيه للفقر . [1] عمدت السلطة الاستعمارية على إرباك النقابية الجزائرية عن طريق إضعاف المجتمع الأهلي بالتشديد و المضايقة على نشاط النقابيين الجزائريين بمنعهم من تأسيس نقابات مستقلة ملتزمة كل الالتزام بالدفاع عن قضايا البلوريتاريا.

عبّر العمال الجزائريون عن صلابة مواقفهم النضالية بإيمانهم بالمسألة العمالية تحت ظلال النقابية الوطنية ، و تجسّد تحدّيهم للإدارة العامة برصّ صفوفهم و بحرصهم الشديد على قوّتهم الذاتية و الجماعية المتمثلة في تماسكهم الاجتماعي من أجل نصرة القضية البلوريتارية و تحقيق أهداف الإرادة المطلبية . تسامى الموقف العمالي سنة 1948 ، عندما قرّر منجميو الكويف في بسكرة بعمالة قسنطينة خلال شهري ماي و جوان اللجوء إلى الاحتجاج السلمي ، حيث أضرب 170 جزائري و عاملين أوربيين

(1) Pascal (Blaise) , pensées et opuscules , librairie A. Hatier , Paris , France , 1947 , p 45

لمدة 24 ساعة ، كتحذير أوّلي ، ليكون الإضراب موسعا لمدة 63 يوما بعد إقدام إدارة الشركة المنجمية على طرد 8 عمال منهم 4 مسؤولين نقابيين . [1] و لكن تصلب الموقف الفرنسي و استمرار الإدارة في ممارستها في اعتقادنا لحوار الطرشان ، زاد في تأجيج و تعزيز عزيمة المنجميين الذين أخذوا قرارهم التاريخي تحت إشراف الكونفيدرالية العامة للشغل و أعلنوا إضرابهم الوطني التاريخي في نهاية شهر أكتوبر 1948 في كامل مناجم الوطن من الكويف إلى قنادسة ، و من بني صاف إلى الونزة ، فكان ذلك انجازا عظيما في توحيد القوة العمالية ، و توثيق الإرادة المطلبية في وجه الرِأسمالية الجائرة . تجسّد تماسك الشغيلة الجزائرية في إضراب 8000 منجمي أي ما يربو عن نصف القطاع المهني الذي أصيب بشلل شبه تام . [2] أظهرت الحركة الإضرابية في نظرنا نتائج مذهلة أقلقت الكتلة الكونوليالية و أغضبت السلطة الاستعمارية ، لأنها كشفت القوة العمالية و الثقافة النقابية التي غذّت الروح الوطنية المطلبية و كانت بالتالي شهادة حية عن تراص الصف العمالي و شدة التماسك الاجتماعي دفاعا عن الحقوق المهضومة . في نفس الوقت ، كرّس النظام الاستعماري مخطّطا اجتماعيا لتدمير بنية المجتمع الجزائري ، و ذلك بتطبيقه لآليات التفقيروالتجهيل ، و أساليب الإقصاء و التضييق . بدأت تلك السياسية المجحفة تأتي بنتائجها المنتظرة من قبل الحكومة العامة ، فارتسمت تداعياتها مند 1949 على الواقع الجزائري ، بحيث تم إحصاء 99 حالة مرض خلال تلك السنة ، منها 21 حالة تتعلق بالعنصر الأوربي و 78 حالة خصت المسلمين الجزائريين . [3] رغم التعداد السكاني الملحوظ للأهالي الذين يتجاوزون ديمغرافيا المستوطنين الأوربيين ، فإن الفوارق في الرعاية الصحية عميقة الفجوة بين المجموعتين و لوحظ ذلك في الحالات المسجلة من الأمراض التي عرفها سكان العمالات

(1) Bénallègue , op.cit. , p p 308 - 309
(2) C.A.O.M. , op.cit. , f. 159 , 1948
(3) Annuaire statistique de l'Algérie , 1948 - 1949 , op.cit. , p 77

خلال سنة 1949 يوضحها الجدول الإحصائي على النحو الآتي : [1]

العمالات	أوربيون	مسلمون	نسبة الجزائريين من إجمالي المرضى
الجزائر	9 حالات	17 حالة	% 65.38
وهران	10 حالة	11 حالة	% 52.38
قسنطينة	حالتان	50 حالة	% 96.15

يستخلص من المعطيات الإحصائية أن أغلبية المعرّضين للأمراض و الأوبئة هم من الجزائريين ، خاصة منهم الفئات المعوزة نتيجة الفقر و الجوع و سوء التغذية ، و كذلك تعرّض الفئات النشيطة الأخرى لخطر البطالة و إفرازاتها على الأوساط الاجتماعية الجزائرية . و تعني هذه الحالات الواردة في الجدول العمال الجزائريين الذين يعملون في ظروف صعبة في المناجم و المزارع و أنفاق المواد الأولية و السكك الحديدية في غياب الرعاية الأمنية الواقية من الأخطار و الحماية الصحية اللازمة للأنفس و الأبدان . إن سلامة المجتمع الأهلي هي من ضمن اهتمامات المسؤولين الفرنسيين المحلّيين ، على أساس الوصول إلى قناعة ترضي الأطراف الكولونيالية من مستوطنين و عسكريين و أحزاب اليمين ، كي يتم القضاء على وحدة المجتمع و على قوة تماسكه الاجتماعي الذي برهن عليه أهله في المسيرات و الإضرابات ، مستهدفين إجهاض المشروع النقابي الوطني . تمادت إدارة الاحتلال في استغلال موارد البلاد و إهدار طاقات العمال دون مراعاة حقوق الشغيلة الجزائرية ، ولكن بفضل وحدة البلوريتاريا و الجماهير الكادحة ، تحدّت الطبقة العمالية الحواجز الاستبدادية و قامت النقابية الجزائرية بتجديد النشاط الاحتجاجي خلال سنتي 1949 و 1950 . رأى المضربون أن الاستعمار لا يرحم ، و أنه يجتهد في القمع أكثر ما يهتم بحقوق الإنسان التي أقرتها المبادئ الحرّة للثورة الفرنسية منذ قرون خلت .

(1) Annuaire statistique de l'Algérie , , op.cit. , p 77

تزيل سياسة المستعمر القيم و المثل الروحية ، فتفسد الطبع البشري السليم و تدوس على الكرامة الإنسانية لتعطيل المواهب و تسدّ أبواب التقدم و الرقي في كل الميادين ، ثمّ تقضي على القيم الإنسانية . [1] ولكن عزيمة العمال و وطنية النقابيين الجزائريين ، استطاعتا أن تصونا مكوّنات الطبقة الاجتماعية باعتبارها الوقود المحرك للحركة المطلبية. ظهرت تلك المكوّنات في سواعد الحرفيين والعمال الزراعيين و المنجميين وعمال الشحن والتفريغ في الموانئ . لقد برهن مرة أخرى عمال الموانئ في مدن وهران و عنابة و الجزائر عن صمودهم في وجه السياسة الجائرة التي تمارسها الحكومة العامة في حق السكان الأهالي و الشغيلة الجزائرية القابعة على أرصفة الموانئ وأمام مداخن السفن الأجنبية الراسية في أحواض الموانئ الوطنية . عزمت هذه الشريحة الاجتماعية من الطبقة العاملة الجزائرية التعبير عن قوة تماسكها باللجوء إلى الإضراب بهدف زحزحة الريع الكولونيالي و إضعاف المشروع الاستغلالي الرأسمالي . و لهذه الغرض توقف عمال ميناء الجزائر عن العمل مدة 22 مرة ابتداء من5 إلى19 ديسمبر 1950 . [2] يأتي إضراب عمال الشحن و التفريغ لميناء مدينة الجزائر في تقديرنا ، امتدادا طبيعيا لإضراب إخوانهم في ميناء وهران الذين توقفوا عن العمل يوم 12 فيفري من السنة نفسها . كل هذه الاحتجاجات إن عبّرت عن مطالب عمالية مشروعة فإنها في نظرنا ، عكست الإرادة النقابية من جهة أولى و كاشفت بحق عن تماسك الحركة العمالية الجزائرية من جهة ثانية .

ج - 2 / نبذ ذهنية العنف و الإقصاء الاجتماعي

إذا كانت سياسة الاستعمار على الدوام تستهدف بقوانينها و مراسيمها تفكيك البنية الاجتماعية للجزائريين من خلال إجراءات التمييز و الإقصاء و زرع العنف ، فإن إستراتيجية الحركة النقابية تتنافى مع ذلك ، لأنها حركة سلمية اجتماعية عمالية مطلبية . لقد تعلّمت الأطر النقابية الجزائرية و النخبة

(1) بوزوزو (محمود) ، " النظام الاستعماري ..." ، عن مجلة المنار ، ع.4 ، 21 ماي 1951 ، ص 15
(2) Echo d'Alger , 19 décembre 1950

الوطنية ، أن العنف أسلوب غير حضاري و قد يأتي أحيانا بعد استنفاذ كل الوسائل المتاحة و الفرص الممنوحة . لقد كانت النقابية الجزائرية مدرسة ملقنة لمبادئ الكفاح السلمي الذي هو في حدّ ذاته أساس الخطاب المطلبي . حاولت الإدارة الاستعمارية جاهدة على تزكية مواقف الإقصاء و التمييز التي يقف وراءها اليمين المتطرّف المدعوم من قبل جماعات الكولون . ساهمت عقلية المستوطنين في تغذية تلك الأنماط من الشوفينية السلوكية . اعترضت الحركة الوطنية على تلك التصرّفات المنافية للقيم الإنسانية التي هي في جوهرها ، طعنا للمبادئ السامية التي جاءت بها الثورة الفرنسية . إن العنف مهما كانت حججه و مبرّراته مرفوض لدى النقابيين و السياسيين الجزائريين ، قد يتخذ أشكالا متعدّدة كالإقصاء و التهميش و العنف اللفظي و المعنوي الذي تغذّيه مشاعر الكراهية و الحقد التي تكنّها عصبة الكولون اتجاه الأهالي . على هذا الأساس ، يعتبر السلوك العنيف من أخطر آليات الاضطهاد في حق الجزائريين . تصدّت عناصر النخبة الوطنية لتلك المواقف ، يتقدّمها فرحات عباس الذي كان يثق ذات مرة في نوايا المستوطنين ، فكان يدعو إلى تعايش المجموعتين في كنف التآخي و التسامح ، و لكن سرعان ما صدم بعمق الفجوة بين العنصرين . [1] حرصت الطبقة الاستيطانية كل الحرص على تبني مزاج غير انساني يقوم في الأساس على التمييز العرقي والمزاج النفعي الاستغلالي ، فأصبح مصير الأهالي مرهونا بمصلحة الكولون . [2]

من جانب آخر ، ركز الخطاب النقابي على محاربة الذهنيات المشجعة و المؤسّسة لضمير جماعي كولونيالي يستند على التفرقة و العنصرية ، لأن هذا النوع من السلوك الإنساني في نظر النقابيين الجزائريين لا يضرّ فقط بجموع الجزائريين المسلمين ، ولكنه يلحق أضرارا جسيمة بالطبقة العاملة

(1) Bouamrane (Cheikh) , Djidjelli (Mohamed) , l'Algérie coloniale par les textes 1830 - 1962 éd. , Hammouda , Alger , 2003 , p 144

(2) Abbes (Ferhat) , le jeune algérien , Rééd.Garnier , Paris , France , 1981 , p 22

الجزائرية ، لكونه يعرض السواعد النشيطة إلى أشكال الاستغلال الفاحش و إلى التفقير و التجهيل ، دون أن ننسى هواجس البطالة و تداعيات المجاعة التي تلقي بالأهالي و الشرائح المعوزة و الفئات العاطلة على حافة الأمراض الخطيرة و الأوبئة الفتاكة . لقد أدركت الحركة النقابية الجزائرية أن الخطر الأكبر على العمال الجزائريين ، يكمن في حركة الاستيطان التي أفقرت الأهالي و أتلفت مناصب الشغل للفئات النشيطة المحلّية و ألقت شريحة أوسع من الشغيلة الجزائرية في غياهب البطالة . و لذا أصرت مطالب الحركة النقابية على وضع حدّ لحركة الاستيطان التي حوّلت الجزائر إلى مستوطنات أوربية . [1] ركزت المطالب النقابية ما بين 1946 و 1950 على قضايا أساسية و تدابير لازمة ، تمكّن العمال الجزائريين من كبح جماح التسلّط الرأسمالي من ناحية ، و اختراق أسوار العنف السيكولوجي و الإقصاء الاجتماعي و التمايز المهني الذي أرهق بال الكادحين و أذهل النقابيين من ناحية أخرى . من ضمن المطالب التي ألح عليها النقابيون الجزائريون خلال تلك المرحلة ، مسألة النضال من أجل الاستقلال ، مما يمكن الفرصة من تحطيم النظام الاستعماري و وضع حد نهائي للاستعباد الرأسمالي للعمال الجزائريين ، و كذلك الالتزام المطلق بمحاربة الاضطهاد الاستعماري باعتباره أخطر من السلاح الذرّي . [2]

تضاعف العمل النقابي بفعل اتساع دائرة الوعي المطلبي و السياسي لدى البلوريتاريا الجزائرية ، التي استطاعت بإرادة العمال أن تضغط على المنظومة الرأسمالية لتستجيب لمطالب العمال ، و كان وراء ذلك استفادتها من الحركة الثورية التي دعمت قضايا الطبقة العاملة ، و نخص بالذكر الشيوعيين . لعب الشيوعيون من أواخر الثلاثينات إلى بداية الأربعينات دورا مميزا في نشر الوعي السياسي بين طبقات الشعب خاصة الكادحة منها . [3]

(1) Bourouiba , op.cit , p 114
(2) Ibid , p 115
(3) الخطيب ، المرجع السابق ، ص 45

سئم المجتمع الجزائري من السياسة الاستعمارية لكونها رأسمالية كولونيالية استغلالية لطاقات العمال في قطاعات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي . تركت تلك السياسة تداعيات مأسوية في حق الأهالي ، و بالتالي عكست في تقديرنا الرغبة الاستيطانية التي تكرّس كل أنماط التمايز العنصري و التفاضل الاجتماعي ، حتى يظلّ العنصر الأهلي تحت وطأة الاستغلال و الاستفزاز. دفع الجزائريون ثمنا غاليا عن تلك السياسة المجحفة في غياب الحقوق المشروعة و تغاضي الكونفيدرالية عن تبنّيها للانشغالات الحقيقية للشغيلة الجزائرية . لقد نالت الأمراض من الجماهير الكادحة و الفئات العمالية الكثير و الكثير ، سلوك اللامبالاة و الإهمال ، كان من ضحاياه العمال في المزارع و المناجم و الموانئ و أنفاق سكك الحديد و دهاليز خامات الحديد و الفوسفات . حسب إحصائيات سنة 1949 ، تعرّض الأهالي للأمراض الفتاكة ، و معطيات الجدول تظهر الحالة الصحية المتدهورة للأهالي خلال سنة 1949 : [1]

العمالات / الأمراض	داء التيفوييد	داء الدفتيريا	داء الجدري
عمالة الجزائر	465 مصابا	259 مصابا	121 مصابا
عمالة وهران	258 مصابا	266 مصابا	164 مصابا
عمالة قسنطينة	207 مصابا	127 مصابا	29 مصابا

يعتبر الجدول الإحصائي شهادة تاريخية حية عن ما تقوم به سياسة الإدارة العامة تجاه الجزائريين ، و في نفس الوقت تمثل المعطيات الواردة التزام الحكومة العامة بتنفيذ مخططات تحطيم البنية البيولوجية للأهالي و تفكيك التركيبة الاجتماعية للطاقات البشرية الجزائرية . كما تعكس أرقام الجدول أيضا في نظرنا النتائج الملموسة لسياسة الإقصاء و التهميش التي تسلكها السلطة الاستعمارية فيما يخص المجتمع الجزائري بكل فئاته و شرائحه .

(1) Annuaire statistique de l'Algérie 1948 - 1949 , op.cit. , p 77

سجل تضامن واسع حول مطالب الحركة النقابية ، خاصة من جانب الأحزاب الوطنية فيما يتعلّق بالحزب الشيوعي الجزائري و حركة انتصار الحريات الديمقراطية و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري . جاء الدّعم أكثر قوة و مساندة لانشغالات العمال الجزائريين من قبل بعض الأطر النقابية التي عبرت عن موقفها عمّا يقوم به النظام الاستعماري من أشكال التعسف و التضييق المسلّط على العمال الجزائريين . من هؤلاء النقابيين شمغال محمد الذي هوعضوا في الاتحاد المحلي لنقابة النقل الحديدي الحضري (تراموای) بوهران مند سنة 1947 ، بحيث انتخب مستشارا خلال الانتخابات البلدية في 19 أكتوبر 1947 ممثلا لحركة انتصار الحريات الديمقراطية . [1] و في سنة 1948 أصبح شمغال عضوا مؤسّسا للرابطة الجهوية لإسعاف و مساعدة الأسر الإسلامية التي تأسّست في 16 فيفري 1948 على مستوى عمالة وهران ، غاية الرابطة مكافحة الأمية و محاربة الفقر و الزنا و البطالة وهي تعمل أيضا بلا هوادة على حماية الأسر المسلمة من الآفات الاجتماعية . [2] مما لا شك فيه أن دائرة النضال النقابي أخذت فضاء أوسع و بعدا أعمق ، بحيث وسّعت الأطر النقابية من أمثال شمغال و غيره مجال الساحة المطلبية و صارت إستراتيجية محاربة الجور الاستعماري على أكثر من صعيد . شمل هذا النشاط الساحة الحزبية و الحركة الجمعوية بهدف فضح نوايا الاحتلال من جهة ، و تقوية العمل النقابي من جهة أخرى ، و نتيجة لهذا الامتداد الحيوي ، وصل الخطاب العمالي المطلبي إلى كل الشرائح الاجتماعية و المهنية في كل المستويات السياسية و المدنية و الخيرية . و في جانب آخر ، هناك من يرى أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، لم تفهم النضال العمالي ، و يأخذ عليها البعض عدم نضالها من أجل تحسين مستوى معيشة جماهير الفلاحين

(1) Touati , op.cit , p 114
(2) Ibid , p 114

و عدم شنها حربا مقدّسة ضدّ الفقر . [1] أصدر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بيانا له بمناسبة الذكرى الخامسة لصدور البيان الجزائري الموافق 10 فيفري 1948 حيث صرّح فرحات عباس في البيان الصادر بهذه المناسبة قائلا : " لا بدّ من إقرار السلم الاجتماعي في الجزائر و لنضع حدّا لمواقف الحقد و الكراهية . " [2] نظرا للتحرّكات المستمرة و الجهود المبذولة من قبل النقابيين الجزائريين و المواقف المؤيدة لمطالب الشغيلة الجزائرية استطاعت النقابية الجزائرية أن تحقق لنفسها و في صالح العمال الجزائريين مكسبا عظيما سنة 1950 ، تجسّد في الإجماع الوطني ضد السياسة الاستعمارية في الجزائر . حدث هذا الإجماع خلال الندوة الجزائرية التي انعقدت أيام 13 14 و 15 جانفي 1950 بمدينة الجزائر ، شارك فيها 300 مندوبا يمثلون النقابات المتواجدة في المستعمرة و المنضوية تحت الكونفيدرالية العامة للشغل ، و تمّ فيها الإجماع على موقف مشترك حول ما يعانيه المجتمع الجزائري ، و اتفق الحاضرون في الندوة أن الحل سياسي و المعالجة للأوضاع سياسية ، تتحدّد في تحقيق المطالب الرئيسية الآتية : احترام الحق النقابي و اعتباره ممارسة مشروعة ، إطلاق سراح كل العمال الديمقراطيين و التقدّميين ، وضع حدّ نهائي لكل أشكال القمع و الاضطهاد المسلّط على العمال و النقابيين الجزائريين . [3] انطلاقا من هذه المواقف الوطنية يبدو واضحا أن الطبقة العمالية و النخب الوطنية مصرّة على دعم الكفاح الاجتماعي الذي تخوضه الحركة العمالية ، بغاية تحطيم الاستبداد الكولونيالي الذي تغذيه دهنيات و سلوكات العصبة الاستيطانية ضد البوريتاريا الوطنية و أفراد المجتمع الجزائري ، لكي تبقى الجزائر في نظر الكولون نفوذا استعماريا غير قابل للتنازل مهما كانت التحدّيات ومهما تعدّدت التضحيات .

---

(1) Mérad (Ali) , le réformisme musulman en Algérie , éd. Mouton , Paris , 1967 , p 304
(2) C.AO.M. , Abbas (F.) , le manifeste 1943 - 1948 , op. cit. , A.E.P. , France
(3) Bendiab , op.cit. , p 86

ج - 3 / السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية

اتبع الاستعمار سياسة الاستبداد و التطويق مند العشرية الأولى من غزوه لأرض الجزائر، و استمرعلى هذا النهج إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية . حاولت الحكومة العامة بحزم تحقيق المشروع الرأسمالي باستغلالها لموارد و خيرات المستعمرة . في هذا الاتجاه طوّقت السلطة الفرنسية الجزائريين بطوق كبير من التشريعات الجائرة ، استهلّها بقانون الأنديجينا في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة ، و حذت حذوها الجمهورية الفرنسية الرابعة نحو طريق تحسين الأوضاع و تمكين الجميع من فرص العيش الكريم . لكن معطيات الواقع بينت أن القرارات المتخذة لم تكن سوى أضغاط أحلام. ظلّ الجزائريون تحت سيطرة السلطة الحاكمة وهيمنة العصبة الكولونيالية على كامل المقدّرات المادية والبشرية المسخرة في تنمية التراكم الرأسمالي . أما العمال ، لم ينالوا حقهم النقابي ، يعيشون بأجور بخسة مقابل العمال الأوربيين أصحاب الأجور المحترمة . ندّدت الأحزاب الوطنية بالوضع المزري الذي يعاني منه العمال و الجماهير الكادحة مند سنة 1946 . أصدر الحزب الشيوعي الجزائري بيانا له في 21 جويلية 1946 ، ندّد فيه عن حالة الفقر و الاضطهاد و الأمراض التي يدفع ثمنها الجزائريون كل يوم ، كما كشف البيان أيضا الأبعاد الخطيرة للسياسة الاستعمارية المتعمّدة في تجهيل المجتمع الأهلي و زرع التفرقة و التمييز في غياب العدالة و المساواة . [1] عانى العمال من التقسيم الإداري الذي حوّل المجتمع الجزائري إلى غيتوهات (GUETOS) بشرية ، خاصة فيما يتعلّق بالبلديات المختلطة و أقاليم الجنوب ، التي هي في نظرنا مراكز توزيع سكانية تأوي أهالي مهضومي الحقوق ، سواء كان الأمر في المدن أو الأرياف . ما فتئت السلطة الاستعمارية حريصة على هذا التقسيم الإداري البلدي

(1) Collot , le mouvement national algérien… , op.cit. , p 228

المجحف في حق الجزائريين ، فإنه يتنافى مع مبدأ التوازن الجهوي الذي ترمي إليه مبادئ العدالة الاجتماعية و حقوق الإنسان . ساهمت قوانين التقسيم الإداري في خلخلة النسق الاجتماعي لسكان المستعمرة إذ أنها تسبّبت في إرساء قواعد تفاوت طبقي يميز بين الفرص المتاحة و الحقوق الممنوحة و الظروف الميسّرة للعمال الجزائريين و نظرائهم الأوربيين ، بين البلديات الكاملة الصلاحيات و البلديات المختلطة و أقاليم الجنوب على وجه التحديد . تظاهرت الحكومة العامة بالإصلاحات التاريخية عندما سنّ البرلمان الفرنسي ما يعرف بالقانون الخاص للجزائر في 20 سبتمبر 1947 الذي يعتبر في رأينا امتدادا طبيعيا لأمرية ديغول الصادرة في 7 مارس 1944 . لم تغير تلك الإصلاحات من وضع الجزائريين و لم يقطف منها العمال الجزائريون نتائج ملموسة تؤكد تحسّن حالتهم الاجتماعية و وضعيتهم الاقتصادية . لم تتحسن الأجور على الإطلاق ، فأجرة المنجمي استمرّت في حدود 31 فرنكا للساعة ، و العامل الزراعي اليومي ما بين 130 و 144 فرنكا طوال سنتي 1947 و 1948 . [1] وضع مزر يتجرّع مرارته باستمرار العامل الجزائري ، أن تلك الأجور في رأينا ، وضعت لتوزع معاناة الفقر على الفئات النشيطة الجزائرية ، كما أن ما جاء به دستور 1947 ، لم يكن أصلا سوى تهدئة للأوضاع و إغراء للنفوس و إسكاتا للأصوات بعد مجازر الثامن ماي الرهيبة ، و بالتالي أصبح لزاما على العمال مواصلة نضالهم المطلبي . من هنا تبرز روابط العلاقة بين الحركة العمالية و القوى العاملة الجزائرية لأن جدلية تحقيق المطالب في نظرنا تستند على منطق الأخذ والعطاء ، على التحدّي و التضحية . فالنضال النقابي قائم على هذا الأساس ، تجسّد أهدافه جماهير كادحة ، متبصرة و واعية . إن الجماهير العاملة ، عليها أن تعتمد على قيادة واعية تسوقها سوقا إلى تحقيق الأهداف المحدّدة ، و هنا يلتقي ابن خلدون مع ماركس و لنين في عدم الاعتماد على عفوية الجماهير . [2]

(1) Bénallègue , op.cit. , p 302

(2) شريط (عبد الله) ، الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون ، ش.و.ن.ت. ، الجزائر ، 1981 ، ص 435

تكاثفت المساعي و تمّ اتخاذ المواقف المشتركة بهدف التخفيف من البون الواسع الذي يفصل العامل الجزائري عن نظيره الأوربي بعدّة قطاعات . تضافرت تلك الجهود بين النقابيين الجزائريين و المناضلين الوطنيين بغاية النهوض بالقطاع الاجتماعي و المحيط المهني الذي تنتزع منه البلوريتاريا رغيف قوتها و مصدر بقائها . مطلب العدالة الاجتماعية مطلب أخلاقي قبل أن يكون مكسب قانوني في نظر الحركة النقابية ، في وضع استعماري لم يراع قط مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع ، و اتسعت الهوة بين الأهالي و المستوطنين مكتسحة عدّة مستويات ، من ضمنها الوظيفة القضائية . كشفت الإحصائيات الخاصة بملفات التوظيف التي وافقت عليها الهيئة الوصية في 8 جوان 1948 فيما يخص الأوربيين و الجزائريين في عمالات المستعمرة ، كشفت حالة من التمايز العجيب بين المجموعتين ، حيث أسفرت النتائج فيما يتعلق بوظيفة كتّاب ضبط ، قبول 9 مناصب جزائرية مقابل 11 منصبا أوربيا في عمالة وهران ، و 13 منصبا جزائريا مقابل 18 منصبا أوربيا في عمالة قسنطينة . [1] هذه نماذج من الريع الاستعماري ، يوزعه كما يشأ وفق إرادته و حسب وجهة مصالحه . إن الخلل السائد في أي نظام سياسي ، تنعكس آثاره بسرعة على الجانب الاجتماعي ، فحالة الشغيلة الجزائرية نمط من أنماط الرأسمالية الجاثمة على أرض الجزائر . إن سياسة الاستبداد و التضييق ، تؤدّي حتما إلى العسر الاجتماعي الذي تعاني منه الإنسانية جمعاء . [2] أمام الظروف الاقتصادية و الاجتماعية المتدهورة و تغاضي الإدارة الكولونيالية المدعمة من قبل الكولون و نقابات اليمين و على رأسها الكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين ، قرّرت القاعدة النقابية الجزائرية تجديد المسيرة الاحتجاجية بشن حركة إضرابية واسعة النطاق خلال سنة 1948 التي ستمسّ مختلف مواقع العمل و مراكز النشاط.

---

(1) J.O.A. , 8 juin 1948

(2) Gilbert (R.) , Durkhein , Le problème social , éd. , Labor , Bruxelles , 1971 , p 124

الغاية من الموجة الإضرابية المتصاعدة ، محاولة ضغط النقابيين الجزائريين على أجهزة الحكومة العامة كي تستجيب لانشغالات الجماهير المعوزة . ركز العمال الجزائريون عن طريق مندوبيهم النقابيين ، على توحيد الصف المطلبي ، و رص صفوف الشغيلة الجزائرية على مواجهة الجشع الرأسمالي بالأسلوب السلمي باستعمال وسائل الضغط المدني من ضمنها تنظيم الندوات المهنية لمناقشة انشغالات العمال واللجوء إلى المظاهرات المعبرة عن صدق الخطاب النقابي ، حتى تبرهن الحركة العمالية الجزائرية أنها القوة الحية في المستعمرة ، و لتشعر المسؤولين في الإدارة و الباترونا و كل القوى الرأسمالية الكولونيالية ، بأن صوت البلوريتاريا لا بدّ أن يسمع ، و تؤخذ مطالب الكادحين على محمل الجدّية ، و أن تفهم السلطة الاستعمارية أن اليد العاملة الجزائرية بحكم تعدادها الديمغرافي أنها الطاقة المحرّكة لأي مشروع تنموي يخص الاقتصاد الريعي الرأسمالي .

من هذه المنطلقات العملية ، انتقل الكفاح الاجتماعي الذي يقوم به العمال والنقابيون من مرحلة التنظير الخطابي إلى مرحلة الأداء البراغماتي الفعلي بإيقاد طاقات الإرادة الشعبية الكامنة في صميم الفئات العمالية التواقة إلى التغيير و التطوّر و الرقي . قام العمال الزراعيون بعقد ندوتهم يوم 8 مارس 1948 بحضور 60 مندوبا يمثلون القطاع الزراعي على مستوى إقليم متيجة ، و نظمت الهيئات المهنية للعمال الزراعيين يوم 16 مارس 1948 بوهران أسبوعا للتوعية و التحسيس . [1] من جهة أخرى ، اشتعلت الحركة الاحتجاجية لتمتد إلى قطاع الصناعة الاستخراجية بمركز خامات الحديد و الفوسفات ، في كل من الكويف و ميناء عنابة خلال الأسابيع الأولى من شهر أفريل 1948 . [2] في 15 أفريل أضرب 2000 من عمال جبل الكويف للفوسفات عن العمل لمدة 62 يوما ، وأعلن 4000 عاملا عن وحدة الخشب و البناء بوهران إضرابهم يوم 16 من الشهر نفسه . [2]

---

(1) Bendiab , op.cit. , p 82
(2) Ibid , p 82

امتنع عمال الشحن و التفريغ بميناء عنابة يوم 23 أفريل عن تفريغ السفن من حمولة خامات الحديد تضامنا مع إخوانهم في جبل الكويف . [1] برهنت هذه الحركة الاحتجاجية عن الإرادة الفولاذية للعمال الجزائريين الذين عبّروا من خلالها على روح التضامن و التعاون اللذين هما وقود أي نشاط إضرابي . و قد سارت الطبقة العاملة الجزائرية التي بلغ عدد أفرادها 400 ألف شخص ، 75 % منها هم من الجزائريين ، في طليعة النضال ضد ظلم المستعمرين . [2] دافعت النقابات بنشاط عن مصالح السكان الأصليين و شكّلت لجانا للعاطلين عن العمل . كما أنها وجّهت النضال البطولي لعمال الموانئ الذين رفضوا في شهر جوان 1949 شحن العتاد العسكري لدعم الحرب في الفيتنام . [3] ساند الحزب الشيوعي الجزائري الإضراب بمواقفه الثورية المناهضة للسياسة الاستعمارية الجائرة ، و عبرت قياداته بوضوح عن مساندة الحزب لقضايا العمال و مطالب النقابيين الجزائريين . تجسّد موقف الحزب في مؤتمره الخامس ، الذي انعقد في شهر ماي 1949 بمدينة وهران ، حيث ركزت قرارات المؤتمر على المطالب العمالية ، من ضمنها إلغاء نظام البلديات المختلطة و أقاليم الجنوب ، و عبّر البيان الختامي في نهاية المؤتمر عن تصريح واعد جاء فيه : " إنّنا نعمل جميعا من أجل جزائر حرّة و متطوّرة . [4] نتيجة الأحداث المتسارعة ، أصبح العمل النقابي أكثر وطنية و أعمق واقعية من ذي قبل ، يعود الأمر في ذلك إلى الارتباط الوثيق للطبقة العمالية الجزائرية بالحركة المطلبية من جهة ، و دور الأحزاب الوطنية في صناعة وطنيين براغماتيين يجمعون في آن واحد بين النشاط السياسي و الأداء النقابي . لقد أدرك هؤلاء أن النضال الحزبي وحده لا يكفي لتحسين أوضاع العمال و معالجة المشاكل المهنية و الاجتماعية ، بل لابد

---

(1) Bendiab , op.cit. , p 82

(2) أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي ، معهد الاستشراف ، تاريخ الأقطار العربية المعاصر ، 1817 - 1970 ، دار التقدم ، موسكو ، 1976 ، ص 343

(3) C.A.OM. , Activités syndicales , série f195 , 1948 - 1949 , A.E.P. , France

(4) C.A.OM. , Activités syndicales , série f164 , 1949 , A.E.P. , France (Voir Bénallègue , p 328)

من نقل معركة التحدّي إلى الواجهة المطلبية و المشاركة في الحركة النقابية . [1] استطاع الرعيل الأول من النقابيين ابتداء من 1947 استثمار رصيدهم الحزبي في تفعيل العمل النقابي ، و الضغط على الإدارة الاستعمارية كي تستجيب لتطلّعات الطبقة العاملة الجزائرية في إطار العدالة الاجتماعية . من بين هؤلاء الرجال النقابيين العارفين بالعمل المطلبي و المدركين بعمق لخفايا و قضايا الحياة النقابية عموما ، رابح جرمان ، معيوف حناشي مصطفى زيتوني ، و بوعلام محمدي ، يمثلون الاتحادات النقابية لعمال الموانئ في كل من ميناء الجزائر و وهران و مستغانم و بجاية و عنابة و سكيكدة . لهؤلاء خبرة كبيرة في النضال العمالي استمدّوها من تجربتهم داخل الكونفيدرالية العامة للشغل و من نضالاتهم في الحزب الشيوعي الجزائري . [2] كان مناضلون نقابيون ينشطون على جبهتين ، الجبهة المطلبية و الجبهة الحزبية ، و منهم شمغال محمد من وهران في حركة انتصار الحريات الديمقراطية مند سنة 1947 ، ثم انتقل بعدها إلى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري سنة 1948 لأهداف انتخابية ترشيحية ، و فار الذهب من تلمسان ، عضو بارز في الفرع الولائي للحزب الشيوعي الجزائري مند سنة 1946 ، و حواء أحمد عضو في حزب الشعب الجزائري مند 1944 ثمّ انضمّ إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947 ، و خليفة بومدين مناضل كبير في الكونفيدرالية العامة للشغل ممثلا لقطاع عمال الموانئ و هو من المتعاطفين مع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، ترشح في الانتخابات البلدية التي جرت في 19 أكتوبر 1947 ممثلا للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، ثم أصبح نائب رئيس جمعية أصدقاء المدرسة لمدينة مستغانم يوم 12 ديسمبر من سنة 1950 . [3] يمثل هذا الرعيل من المناضلين في رأينا صفوة الأطر النقابية التي جندت القاعدة العمالية ، و دافعت بلا هوادة

(1) Bourouiba , op.cit , p 206
(2) Ibid , p 213
(3) Touati , op.cit. , pp 114 - 142

عن مبدأ العدالة الاجتماعية في الأجور و العمل و المنح و التأمينات و طالبت برفع التشريعات التعسفية و القوانين الجائرة عن العمال و الشغيلة الجزائرية . كانت رسالة العدالة الاجتماعية التي تدعو إليها النقابية الجزائرية تقوم دائما على أساس المساواة بين طبيعة الوظيفة و قيمة الأجر ، شعارها " عمل مساو لأجر مساو . " [1] من جهة ، قرّر النقابيون مواصلة الكفاح الاجتماعي من أجل تضييق الفجوة السحيقة الفاصلة بين الأجر الأوربي و العامل الأهلي . إن أجور البؤس لا تنطبق سوى على الجزائريين ، و ما دام التمييز قائما فإن أجور العمال الفرنسيين المؤهلين مرتفعة و أجور العمال الجزائريين منخفضة.[2] إن التمييز الاجتماعي في الحقوق يتناقض مع قوانين العمل الدولية ما يجعل النقابية الجزائرية في موقع قوة للدفاع عن عدالة القضية العمالية فيما يخص الأجور و قضايا أخرى . القضية العمالية قضية مشروعة أكّدت عليها نصوص منظمة العمل الدولية في اتفاقيتها رقم 98 الصادرة سنة 1949 ، أصرّت على عدم الإضرار بحقوق العمال وعلى حماية كرامتهم . [3]

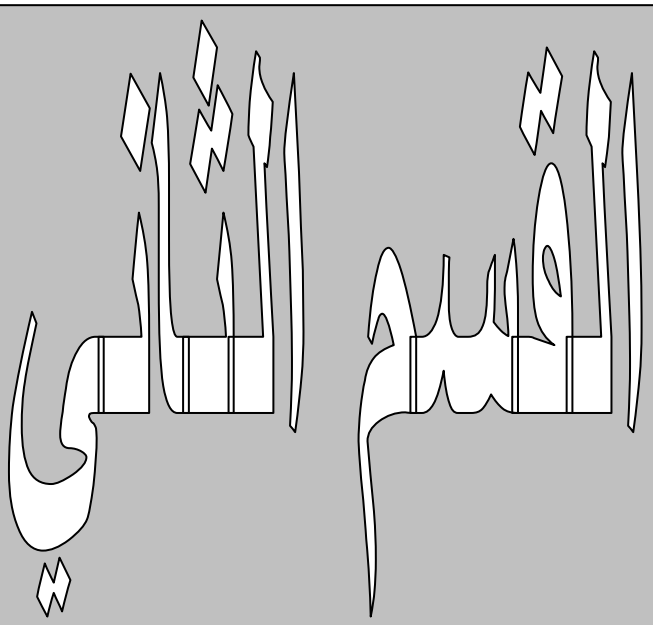
خلاصـــــة: استطاعت النقابية الجزائرية أن تجنّد الفئات العمالية إلى صفها بفضل تبنّي أطرها خطاب مطلبي يستند على النظرة الواقعية في التناول و الرؤية الموضوعية في التعامل . على هذا المنوال كان موقف النقابيين الجزائريين من قضايا المجتمع و انشغالات البلوريتاريا موقفا حاضنا و شاملا اتسم بروح التضامن و التعاون ، ممّا ساهم في تعميق الوحدة العمالية و تقوية الحركة المطلبية الوطنية. لقد تمكنت النقابية الجزائرية إلى حدّ كبير من الربط بين الإرادة العمالية و الواقعية النضالية ، التي على أساسها في نظرنا يستقيم بها أي جهد منوط بالكفاح الاجتماعي . تجلّت هذه القفزة النوعية بكلّ تجرّد ، في الإستراتيجية النقابية التي جمعت بين النضال من أجل الكرامة البشرية ، و بين الدفاع عن متطلبات الشغيلة اليومية و ثوابت الأمة القومية .

---

(1) Collot (Claude) , Les institutions de l'Algérie … , op.cit. , p 285

(2) فارس ، تاريخ النقابية في الجزائر ، المرجع السابق ، ص ص 36 - 34

(3) القريشي ، الحركة النقابية و القانون النقابي ، المرجع السابق ، ص 312



النقابيون الجزائريون و مسيرة التحرّر الوطني ما بين 1951 و 1956

1 - إستراتيجية التحرّر الوطني لدى النقابيين الجزائريين
2 - احتضان النقابة الجزائرية للمسألة الاستقلالية
3 - النقابيون الجزائريون و المشروع الوطني التحرّري

الفصل الأوّل

إستراتيجية التحرّر الوطني لدى النقابيين الجزائريين ما بين 1951 و 1956

أ ـ إسهامات العمال الجزائريين في النشاط السياسي الوطني
ب ـ النقد الوطني للرأسمالية الاستعمارية
ج ـ التركيز على النضال من أجل السيادة الوطنية

تكتسي مسألة التحرّر الوطني أهمية خاصة و مكانة كبيرة لدى الجزائريين باعتبارها إحدى أكبر انشغالات الحركة الوطنية الجزائرية . حمل لواءها الشعب الجزائري مند أيام الغزو إلى فجر الاستقلال . لقد تعلّق المجتمع بعنقود الحرية و اعتبره رمز الوحدة الوطنية ، فهبّت فئاته مسرعة للدفاع عن كرامة الجزائر و سيادتها . في هذا الشأن ، يمثّل الكفاح الاجتماعي نصيبه في الحركة الوطنية الجزائرية التي تجدّد نشاطها بعد نهاية الحرب الكونية الثانية . و لعلّ العمال الجزائريين و النقابيين الوطنيين ، هم جزء من الطاقة المجدّدة للكفاح الوطني التحرّري ، و القوّة المؤسّسة للنضال الاجتماعي المطلبي ، تحت ريادة الحركة العمالية و قيادة النقابية الجزائرية .

أ - إسهامات العمال الجزائريين في النشاط السياسي الوطني

اقتضت الظروف الراهنة و الأوضاع السائدة مطلع الخمسينيات ، إرادة جديدة لاستكمال مشروع الكفاح الوطني ، حتمت على الحركة الوطنية المطلبية بعمّالها و نقابييها ، ضرورة الربط بين متغيرات الظرف الراهن و متطلبات التحرّر الوطني الشامل . لذا لم يظلّ مفهوم التحرّر لدى طبقة العاملة و النقابة الجزائرية بالمنطق التقليدي السائد ، أي بمنظوره الاجتماعي فقط ، و إنّما تغيرت الأمور ، و أصبحت البلوريتاريا بفضل نضجها السياسي و المطلبي ، تؤمن بشمولية التحرّر الوطني و الذي بات يقتضي الربط بين الكفاح الاجتماعي بنظيره السياسي . لقد تعمّق هذا البعد الشامل لمبدأ الحرية بعد إدراك الحركة العمالية الجزائرية مظاهر التباطؤ و التواطؤ للنقابات الفرنسية المتواجدة في المستعمرة اتجاه قضايا الشغيلة و مصير الجزائر .

أ - 1 / استثمار الرصيد الحزبي الوطني

يحظى العمال الجزائريون كبقية عمال المغرب العربي بتجربة نضالية هائلة سواء كانت تلك الخبرة حزبية أم نقابية،استمدّوا حصيلتهم النضالية من نشاطهم في النقابات الفرنسية و الأحزاب السياسية ، خاصة منها الثورية و في المقدّمة الحزبين الشيوعيين الفرنسي و الجزائري (PCF / PCA) الداعمين للعمل النقابي .

إذا أخذنا تاريخ بعض الأطر النقابية ، يتبين للوهلة الأولى أن تلك الأطر نهلت رصيد نضالها من النشاط الحزبي أمثال بن علي بوقرط و قدور بلقايم و محمد بادسي وغيرهم قبل و بعد الحرب العالمية الثانية . في حين استمرّ بعض العمال الجزائريين عملهم السياسي داخل الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان له وجود قوي في بعض القطاعات كالقطاع المنجمي . [1] الغاية الكبرى التي ينشدها النقابيون المناضلون في الأحزاب الوطنية، تكمن أصلا في سعيهم الحثيث إلى تعبئة القاعدة النقابية الجزائرية سياسيا و إيديولوجيا و إعدادها لمشروع التحرّر الوطني الشامل . إن فكرة الاستقلال أخذت تترسّخ أكثر لدى العمال الزراعيين في الأرياف و شبه البلوريتاريا في المدن ، على أساس تصفية الاستعمار لا غير . [2] قرّر المسؤولون السياسيون في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، مصالي الحاج و عيسات أيدير إنعاش العمل السياسي و تنميته بالتوجه نحو القواعد النقابية للتأثير عليها و تسخيرها في النشاط الوطني التحرّري . يرمي هذا الاهتمام في نظر الحركة إلى استرجاع الطاقات السياسية المنضوية تحت الكونفيدرالية العامة للشغل ، و التي ما تزال معطّلة في منأى عن القضية الوطنية . تتطلّب العملية كسب رهان تلك القدرات البشرية من شخصيات عمالية و أطر نقابية و العمل الجاد والذكي على ضمّها لفائدة المشروع الوطني التحرّري المنتظر . انطلاقا من هذا المسعى بنت الحركة إستراتيجيتها النضالية ابتداء من سنة 1952 على غايتين جوهريتين هما : تخليص الكونفيدرالية النقابية من التأثير الشيوعي عليها ، و محاولة السيطرة أو التأثير على إدارتها . فإذا نجحت هذه الخطة ، يسهل على قياديي حزب الشعب الجزائري اختراق القاعدة النقابية للكونفيدرالية . ولكن المهمّة تبدو صعبة إلا أنها ممكنة ، إذا أخذنا بعين الاعتبار انعكاسات قطيعة 1947

---

(1) شهادة المناضل و النقابي عبد القادر كريبي الذي كان عضوا في الحزب الشيوعي الجزائري و رئيس الفرع النقابي لمنجميي بني صاف مند سنة 1946 إلى اندلاع الثورة التحريرية المجيدة سنة 1954 (شهادة بتاريخ 17 أوت 1993)

(2) Djéghloul (Abdelkader) , huit études sur l'Algérie , é.n.a.l. , Alger , 1986 , p 100

و تداعياتها على تراجع القاعدة النقابية للكونفيدرالية التي توقف عدد منتسبيها في حدود 55 ألف منتسبا سنة 1952 ، 65 % منهم جزائريين ، بعدما كان العدد 103 ألف منتسبا قبل قطيعة سنة 1947. [1] استطاع بعض النقابيين الجزائريين أن يتبوءوا مناصب قيادية داخل الجهاز الإداري للكونفيدرالية العامة للشغل . ففي سنة 1952 أصبح مكتب الأمانة برئاسة شخصية شيوعية فرنسية أندري روييز (ANDRE RUIZ) ، و من مجموع أربع أمناء نقابيين ثلاثة منهم جزائريين ، و يتشكل المكتب النقابي الكونفيدرالي من 10 أعضاء منهم 6 جزائريين و هم حمياني ، قايدي ، مرّاد ، قناطري ، سمبادجي و سلالي و في لجنة التنسيق هناك براهم موسى ، بن إسماعيل و دحمان قسوم . [2]

تمكنت الحركة المطلبية من أن تفرض مكانتها في الساحة السياسية الوطنية بفضل تعدّد أطرها النقابية التي باتت تعمل جاهدة على ترقية الخطاب النقابي من سياقه العمالي الاجتماعي إلى مستواه السياسي التحرّري ، و ذلك بالتعاون و التنسيق مع التيارات الوطنية الأكثر تجاوبا مع الرؤية السياسية للبلوريتاريا العمالية الجزائرية . تمكن بعض النقابيين الجزائريين الذين أغنوا رصيدهم النضالي بالنشاطين المطلبي و السياسي ، من استثمار محصول تجربتهم النضالية في الحقل السياسي الحزبي . كان في طليعة هؤلاء عيسات أيدير. و بعده ظهر رعيل نقابي تفاعل مع الحدث الوطني ، تدعّمت به المسيرة السياسية الوطنية التحرّرية ، أعطى هؤلاء الكثير من جهدهم و وقتهم في سبيل انتصار القضية العمالية . لقد وفر النقابيون للتنظيمات السياسية قاعدة نضالية واعية و ساعية على ترجمة طموحات الشغيلة الجزائرية إلى الحلم الوطني الأعظم ألا و هو الاستقلال الكفيل و القادر على استرجاع كرامة العمال المهضومة و سيادة الوطن المحرومة .

إن تطوّر الظاهرة النقابية إلى ظاهرة سياسية ، ترجمتها وجوه بارزة نورد

---

(1) Agéron , vers un syndicalisme national en Algérie , op.cit. , p 456
(2) Ibid , p 457

بعض النماذج منها على مستوى عمالة وهران من خلال الجدول التالي . [1]

الأحزاب	أسماء النماذج المقترحة
ح.إ.ح.د.	بريكسي عبد الرحمان ، سريقي ميلود ، شمغال محمد ، بن سليمان هواري ، عبدو ربّه ، جبّورمعمّر، قصير عبد القادر
إ.د.ب.ج.	بن بصال عبد القادر ، بومدين خليفة
ح.ش.ج	فار الذهب جيلالي ، حواء أحمد ، حميدي محمد ، قوريش بن عمرو

توضح معطيات الجدول ، أنه بات من الضروري بالنسبة للنقابيين الجزائريين نقل الرسالة العمالية المطلبية إلى المنابر الحزبية الوطنية لاتخاذ المواقف الفعلية من النقابات الفرنسية المتواطئة مع السياسة الاستعمارية الجائرة . على هذا الأساس ، جدّدت النقابية الجزائرية نشاطها في مدّ و تزويد التنظيمات السياسية الوطنية بالأطر و الكفاءات النضالية القادرة على رفع وتيرة العمل الوطني من مرحلة الخطاب الاجتماعي المطلبي و الإصلاحي إلى مرحلة المخاض الثوري التحرّري . تمكنت الحركة العمالية أن تؤسّس لنفسها قاعدة نقابية واسعة من عدّة شرائح اجتماعية و من فئات مهنية مختلفة تنشط في قطاعات إنتاجية و مهنية كثيرة . أعطت هذه القوى الاجتماعية الطاقة المحركة للنقابية الجزائرية تحت ظلال الكونفيدرالية العامة للشغل . تحوّلت الكونفيدرالية إلى أقوى نقابة فرنسية منافسة للنقابات الحرّة و نقابة القوة العاملة و الكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين . يعتبر عمال الموانئ و المخازن العنصر الأساسي و الحيوي داخل الكونفيدرالية بفضل تعدادهم البشري و تكوينهم السياسي . حققت حركة انتصار الحريات الديمقراطية خلال الفترة ما بين 1951 و 1953 قفزة نوعية فيما يخص اتساع قاعدة الحزب النضالية . ناضلت مجموعة كبيرة من عمال الموانئ في حزب الشعب الجزائري و استمرت في نضالها كقوّة مدعّمة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، بلغ تعدادها ما بين 2200 و 2300 عاملا مناضلا في مدينة

(1) Touati , op.cit. , pp 110-205

الجزائر وحدها ، إلا أن قلّ عددهم في الحزب الشيوعي الجزائري في حدود 50 عاملا مناضلا فقط . [1] منح هؤلاء العمال نفسا جديدا للنشاط السياسي الوطني ، حيث تقلّد بعضهم مسؤوليات حزبية مثل عيسات أيدير رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية و النقابية ، و محمد فلّوس رئيس لجنة العاطلين عن العمل و هما لجنتين تابعتين لحركة انتصار الحريات الديمقراطية .

امتزج العمل النقابي بالنشاط السياسي لمصلحة الحركة الوطنية الجزائرية . نتيجة ذلك ، شقت النقابية الجزائرية طريق التوجه الوطني التحرّري ابتداء من سنة 1951 ، بحيث تمّ توظيف العمل النقابي و السياسي لفائدة تعميق المغزى التحرّري الشامل . [2] و أخذ هذا البعد بالنسبة للحركة العمالية منحيين منحى وطني و منحى دولي ، مما يدلّ في نظرنا على نضج الشعور القومي التحرّري لدى النقابية الجزائرية . و لذا يمكن القول أن العمال الجزائريين أدركوا مبكّرا أن النضال ضدّ المستعمر الفرنسي لابد منه ، و عليه عاهدت الحركة العمالية نفسها على العمل داخل جميع الأوساط سواء في الداخل أو الخارج . [3] لقد استفادت الحركة العمالية من عمليات توعية نضالية على مستوى جبهتين ، الجبهة المطلبية و الجبهة الحزبية . و لما بلغ الوعي العمالي مداه الأقصى ، لم يكف النقابية الجزائرية بمختلف أطرها و نخبها الوقوف عند سقف المطالب الاجتماعية و الاقتصادية فقط ، بل فرضت عليها في رأينا حتمية التحرّر الشامل للوطن ، الانتقال إلى جبهة المعترك السياسي السيادي . على هذا الأساس ، كثفت النقابة الجزائرية ضغطها على نفوذ المستعمر موظفة الطاقات السياسية لأطرها النقابية . في هذا السياق يأتي إضراب عمال الموانئ يشكل خاص الذي أصبح يقلق السلطات الكولونيالية كلّما تجدّد نشاطه. وهكذا قام عمال الموانئ بإضرابات متكرّرة واسعة لشلّ حركة السفن ، خاصة تلك التي كانت تستعملها فرنسا ضدّ شعوب أخرى . فقد رفض عمال الموانئ

(1) Bourouiba , op.cit. p 113
(2) Ibid , 119
(3) بوضياف نوال ، " دور العمال الجزائريين في النضال ضمن الجبهة المعادية للامبريالية " عن مجلة الثورة و العمل ع. خاص ، نوفمبر 1948 ، ص ص 51 - 53

شحن الأسلحة التي كانت فرنسا تعتزم توجيهها إلى الهند الصينية سنة 1953 و ذلك تضامنا منهم مع نضال الشعب الفيتنامي البطل . [1]

يدلّ هذا الموقف للنقابية الوطنية من خلال السلوك النضالي الذي تصرّف به عمال الشحن والتفريغ على التطوّر الكبير الذي حصل في فلسفة المواجهة و التحدّي التي يتبناها الكفاح الاجتماعي ، تلك المواجهة التي أخذت بعدا آخرا ألا و هو البعد التحرّري العالمي من جهة ، و تنصّل الحركة العمالية من الأسلوب التقليدي المطلبي ، و تشبّثها القوّي بالأسلوب العسكري كقناعة ذاتية و إستراتيجية تحرّرية ناجعة من جهة أخرى . و بفضل هذه الموقف الثوري التضامني نالت الحركة العمالية قدرها و مكانتها عالميا و بالخصوص داخل ربوع العالم الثالث . و نشير في هذا الإطار إلى التصريح الذي أدلى به السيد "فام فان دونق " عن هذا الموقف عند استقباله بجينيف سنة 1955 لوفد جزائري حيث قال : " فنضال عمال الموانئ الجزائريين هو بالنسبة لنا رمز للتضامن بين شعبينا . [2] تغيّر المسار النضالي لدى النقابية الجزائرية و نحا منحي النهج الثوري ، و يعود في تقديرنا هذا التحوّل الايجابي إلى دور الأطرالنقابية في تفعيل الحركة المطلبية من خلال التركيزعلى النشاط السياسي من أجل تحقيق المطالب المشروعة التي بدأت تخرج عن دائرة السعي وراء المكاسب الاجتماعية التي باتت في نظر البلوريتاريا معركة خاسرة . مكّن التوجه العمالي الجديد ، من النهوض بإستراتيجية الكفاح الاجتماعي و تحريره من الرواسب القديمة و الأساليب العقيمة في النضال، و ذلك بتوفيرآليات جديدة تنقل بالتدريج مسيرة كفاح الحركة العمالية من مرحلة النقابية المطلبية (SYNDICALISME DE REVENDICATION) إلى مرحلة الحسم و التحدّي العمالي الأكبر ألا و هي النقابية التحرّرية (SYNDICALISME DE DECOLONISATION) . إنه تحوّل مثمر جاء نتيجة تطعيم العمل النقابي بالنهج السياسي التحرّري .

---

(1) بوضياف نوال ، المرجع السابق ، ص 51
(2) نفس المرجع ، ص 51

بناء على المتغيرات التي طرأت على توجّهات الحركة النقابية الجزائرية فإنه أضحى من الضروري توظيف الشعور القومي التحرّري في المجال السياسي عن طريق النشاط الحزبي العمالي ، أفضى إلى تشكّل قناعة عمالية جدّ متقدّمة عمّقت البعد السياسي لدى البلوريتاريا . لقد تولّدت عن محاولات ما يعرف في رأينا بتسييس النقابية الوطنية إرهاصات فعلية لبروز في المدى القريب الاستقلالية النقابية ، كنتيجة لاستثمار الرصيد السياسي الحزبي من قبل الأطر النقابية لمصلحة أوسع من مصلحة العمال ، ألا وهي المصلحة الوطنية. قوي هذا الاتجاه أكثر فأكثر مع اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954 التي أيّدها العمال طواعية و زكّتها المركزية النقابية عشية تأسيسها في24 فيفري 1956 .

أ - 2 / تلاحم التوجّهات الحزبية مع المطالب النقابية

استفادة العمال الجزائريين من مسيرتهم التاريخية النضالية الطويلة ، مكنتهم من إغناء رصيدهم النقابي و السياسي عبر محطات و فترات الحركة الوطنية الجزائرية . كان العامل الجزائري مناضلا و نقابيا ، و كشافا نشطا ، ممّا أثرى خبرته ، فكان النواة الحقيقية التي أنجبت الأطر النقابية و النخبة السياسة الوطنية من أمثال عيسات أيدير و مصالي الحاج و رابح جرمان و لخضر قايدي و العربي بوهالي ، و غيرهم من النقابيين و السياسيين الوطنيين . أفرزت الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية انعكاسات خطيرة على المجتمع الجزائري ، و بخاصة الفئات العمالية الجزائرية النشيطة منها و العاطلة . ألقت الأوضاع المزرية بظلالها على الشرائح المهنية و الجماهير الكادحة التي لم تقو على غلاء المعيشة و تدنّي الأجور و انتشار الفقر و تفشي البطالة . رافقت هذه الظروف المتردّية خلال مرحلة الخمسينات موجة من القمع البوليسي المنظم من قبل السلطات الاستعمارية ، مسّت الأحزاب الوطنية كحركة انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الشيوعي الجزائري [1] . كما تعرّضت المنظمة الخاصة (L'O.S.) للحلّ و شهدت عناصرها سلسلة من

(1) Bénallègue , op.cit. , p 337

المضايقات إبّان سنتي 1950 و 1951 . لقد اكتشف النظام الاستعماري درجة خطورة التيار الاستقلالي المتصاعد و انعكاساته على المصير الكولونيالي . وسّعت سلطة المستعمر دائرة الاعتقالات في صفوف حركة مصالي الحاج و امتدّت يدها أيضا إلى ملاحقة النقابيين الجزائريين المنتسبين للكونفيدرالية العامة للشغل مثل النقابي بودياب عضو في مكتب الاتحاد المحلّي لعين تموشنت بعمالة وهران . [1] لقد كانت حصيلة القمع ثقيلة و مأسوية في حق الوطنيين بحيث تقرّر مثول 300 مناضلا من المنظمة الخاصة على المحاكم العقابية في كل من وهران ، البليدة ، عنابة و بجاية شهر جويلية 1951 . تمّ اعتقال الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري السيد بوهالي العربي مطلع شهر أفريل 1951 و الحكم عليه بسنة سجنا و تغريمه بدفع 5000 فرنك . [2] ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن ، لأن إجراءات الترهيب لم تزد الحركة النقابية و التيارات السياسية إلا تحدّيا و صمودا ، إذ توّج العمل الوطني المشترك بتأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات و احترامها (F.A.D.R.L.) يوم 25 جويلية 1951 . تتكوّن الجبهة من حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و الحزب الشيوعي الجزائري و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين . ركّزت الجمعية في عملها على 5 محاور رئيسية : إلغاء نتائج الانتخابات المزوّرة التي جرت في 17 جوان 1951 ، احترام حرية الاقتراع بخصوص الهيئة الثانية ، احترام الحريات الأساسية منها حرية التفكير و الرأي و الصحافة و الاجتماع ، وضع حدّ لكل أشكال القمع و الاضطهاد ، حرية المعتقد و منع تدخل الإدارة في الشؤون الإسلامية . [3]

بعد أن رأت الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات و احترامها النور ، بات الموقف الوطني موحدا حول القضية الوطنية ، و ذلك بفضل تلاحم

(1) Bénallègue , op.cit. , p 337
(2) Ibid , p 338
(3) Bendiab , pp 95-96

كل العناصر الفعالة على الساحة الوطنية ، و نخص بالتحديد التشكيلات السياسية الجزائرية و الحركة النقابية ككتلة متراصة ضد التعنت الاستعماري. تعزّز التلاحم الوطني المناهض للاستبداد الفرنسي في الجزائر ، برصّ الصفوف و توحيد الجهود بغاية دفع المسيرة الوطنية إلى الأمام . أضحى العمل المشترك من متطلّبات القاعدة الحزبية و المطلبية ، على أساس أن العمل المشترك بمقدوره أن يشكّل ضغطا و قيدا لسلطة المستعمر و يضع حدّا لعمليات القمع المنظم الذي تنفذه أجهزته في حق المناضلين الوطنيين و العمال و النقابيين الجزائريين . قامت مجموعات من الوطنيين في عمالة قسنطينة بمراسلة هيئاتها العليا حول موضوع تشكيل لجان شعبية لمكافحة القمع الاستعماري . و تتمثل تلك الهيئات في الكونفيدرالية العامة للشغل و الحزب الشيوعي الجزائري ، و جمعية العلاء المسلمين الجزائريين و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و اتحاد الشبيبة الديمقراطية الجزائرية (U.J.D.A.) و اتحاد النساء الجزائريات (U.F.A.) . [1] توطّدت الرابطة الوطنية بين النقابيين و السياسيين الجزائريين ، لكون أن النقابة تحوّلت مند سنوات خلت إلى مدرسة نضالية تزوّد الأحزاب بالقدرات البشرية الواعية و القادرة على حمل لواء المشعل الوطني التحرّري . توّج النضال الوطني المشترك بين النقابية الجزائرية و الحركة الحزبية الوطنية بوصول بعض الأطرالنقابية إلى مركز حسّاسة داخل الدوائر الحزبية . استطاع عيسات أيدير و عمراني سعيد و مومجي زين الدين ، أن يتبوّءوا مناصب هامة في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في شهر ماي 1951 . [2] زيادة عن ذلك جاء في البيان التأسيسي للجبهة الجزائرية يوم 25 جويلية1951 ما يلي : " إنّنا نندّد بكل أعمال القمع البوليسي الذي تمارسه السلطة الاستعمارية ضدّ المسلمين . " [3]

(1) Bénallègue , op.cit. , p 340
(2) Benkhedda (Benyoucef) , Les origines du 1er novembre 1954 , éd. Dahlab , Alger 1989 , p 331
(3) Alger républicain , 27 juillet 1951 (Voir Collot , textes 1912-1954 , p 290)

بالرغم من عمليات القمع ، استطاعت الجبهة الجزائرية من إعطاء نفس جديد للحركة الوطنية التي اتحدت عناصرها من أجل مصلحة الوطن . إن معطيات جدول الواردة توضح أسماء الشخصيات المؤسّسة للجبهة والانتماءات السياسية عشية تأسيس الجبهة في 25 جويلية من 1951 : [1]

ح.إ.ح.د.	إ.د.ب.ج.	ح.ش.ج.	ج.ع.م.ج
أحمد مزغنة مصطفى فروّخي	أحمد فرنسيس قدور صاتور	بول كباييرو أحمد محمودي	الشيخ العربي التبسي الشيخ محمد خير الدين

يستخلص من معطيات الجدول أن ميلاد الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات و احترامها يدلّ على وحدة التشكيلات الوطنية حول مصلحة الوطن رغم اختلاف مشاربها ، كما أن ظهور الجبهة كشف بحق التطوّر النوعي الذي عرفته فلسفة التحرّر الوطني لكون أن تلك الاتجاهات الجزائرية حققت مكسبا كبيرا يتعلق حسب رأينا بالإجماع الوطني . إنها خلية إجماع وطني أحيت الحركة الوطنية وسط أجواء قاتمة ملوّنة بالاضطهاد الاستعماري.هذا الإجماع يذكرنا برابطة أحباب البيان و الحرية (A.M.L.) التي كانت جبهة وطنية موحدة أيام الحرب الكونية الثانية . و من جانب آخر ، رغم المآخذ التي تعرّضت لها الجبهة الجزائرية ، فإنها مهّدت الطريق السوي لتأسيس كتلة وطنية واسعة بدأت تحضر للكفاح المسلّح و هذا ما سنراه لاحقا .

تعزّزت روابط التلاحم الحاصل بين التوجهات الحزبية والحركة النقابية ممّا أعطى للعمل الوطني مسؤولية مشتركة و نضالا متكاملا داخل خندق واحد ألا وهو الوطن المشتاق إلى السيادة و التواق إلى الحرية و التنمية الحقيقية . تمسّك الكونفيدرالية العامة للشغل و تشبثها بالمطالب الاجتماعية و إهمالها لقضية التحرّر الوطني ، ضاعف من عزوف العمال و نفور البلوريتاريا من النقابات الفرنسية ، و دفعهم الأمر إلى الانصراف عن الكونفيدرالية . [2]

(1) Alger républicain , 27 juillet 1951
(2) Harbi (Mohamed) , Le F.L.N. Mirage et Réalité 1954-1962 , éd.j.a. , France , 1980 , p 81

تدعمت الحركة النقابية بالمواقف الوطنية من قبل الأحزاب الجزائرية حيث تجسّدت تلك المواقف الشجاعة في برامج التشكيلات السياسية التي احتضنت كل انشغالات البلوريتاريا الجزائرية و معاناة الجماهير الكادحة و المعوزة . لقد عبرت التيارات السياسية فعلا عن تضامنها المطلق مع كافة العمال الجزائريين ، ممّا عزّز روابط التعاون و التلاحم بين ما يسمّى في رأينا بتكامل الوطنية المطلبية بالوطنية السياسية . أصبح التيار الوطني مؤثرا على سياسية المحتل و بدأ يقلق السلطات الاستعمارية ، التي عبّرت عن مشاعر تخوّفها من هذا التيار الوطني التحرّري المتنامي . وعلى سبيل المثال الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات و احترامها التي تخوّف من ظهورها النظام الاستعماري و خشي عن مستقبله في الجزائر، عندما صرّح الحاكم العام روجي ليونار (ROGER LEONARD) قائلا : " يرمي برنامجهم إلى تأسيس جمهورية جزائرية التي ستضمن الاستقلال للجزائر . لم نر مثيلا لهذه الجبهة أبدا ، إن أغلبية الشعب تقف خلفها . " [1] لم تغفل التوجهات السياسية في مجملها الشأن العمالي و النقابي و يلاحظ هذه الاهتمام في البيان الختامي الذي انتهى إليه المؤتمر الثالث للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يوم 9 سبتمبر 1951 و الذي أقرّ ما يلي : التنديد بسياسة التمييز و الإقصاء في حق المسلمين الجزائريين ، وضع حدّ لأعمال العنف و الاستبداد ، تحرير المجتمع من البطالة و الفقر و الأمية ، ترقية السكن الاجتماعي ، النهوض بالقطاع الصحي ، تمكين العمال الزراعيين من الاستفادة من حقهم في المنح العائلية . [2] أما الحزب الشيوعي الجزائري ، فإنه ركّز أثناء انعقاد مؤتمره السادس يوم 23 فيفري 1952 على ما يلي : علينا أ ن نحرص على وحدة الصف الوطني ، و لنقف جميعا ضد التسلّط الاستعماري . إننا نحيّي بسالة عمالنا الزراعيين الذين يتحدّون بكفاحهم آلات القمع و الاضطهاد في بلدة

(1) Bendiab , op.cit. , p 96
(2) Collot , op.cit. p 297

ديكارت (*) و عين تموشنت . (1) استمرارية لهذه الديناميكية النضالية ، عقدت حركة انتصار الحريات الديمقراطية مؤتمرها الثاني أيام 4 ، 5 و 6 أفريل 1953 بمدينة الجزائر ، أين تمّ التركيز على عدّة قضايا جوهرية تمسّ الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية . و من بين الانشغالات التي أقرّها مؤتمر الحركة نذكر منها إنشاء جمهورية جزائرية ، بسط السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية ، مكافحة البطالة و الأمية ، حق ممارسة الحرية النقابية ، و التصدي للقمع الاستعماري و ترقية شؤون المرأة . (1) كل هذه الانشغالات و المطالب ، تمثل بحق ما تصبو إليه الحركة النقابية و بالتالي فإن الحركة السياسية الحزبية و الحركة المطلبية النقابية تعكس في رأينا رؤية مشتركة ونظرة موحدة استفاد منها النضال الوطني التحرّري.

نظرا للتطوّرات الحاصلة بين القوى السياسية الوطنية و الحركة النقابية تحوّلت الحركة المطلبية إلى قوة فاعلة و مؤهلة أكثر فأكثر لاحتضان إشغالات الجماهير الكادحة و الدفاع عن مكاسب الشغيلة الجزائرية و العمل الجاد على استرداد كرامة الفئات العمالية المقهورة . و في هذا الإطار توصلت بعض الشرائح العمالية إلى فرض وجودها في تنظيمات اجتماعية و مهنية ، لتمثل العمال الجزائريين و تدافع بشجاعة عن حقوق الطبقة العاملة الجزائرية أمام أجهزة الإدارة و ممثلي السلطة الاستعمارية . هناك بعض التنظيمات التي كانت حكرا على العناصر الأوربية ، تمكنت بعض الفئات المهنية من الوصول إلى مناصب لها وزنها في القاعدة النقابية ، من بينها المجالس الإدارية لمؤسّسات الإسعاف . نالت أطراف مهنية من العمال الجزائريين تلك المراكز عن جدارة و استحقاق و عن طريق الانتخاب . و لوحظ هذا التحوّل في القطاع المنجمي في الونزة و الكويف و بوخضرة و بني صاف و سيدي صافي . و كان التنافس

(*) ديكارت (Descartes) بلدية ذات نشاط زراعي تعرف باسم " بلدية إبن باديس" تابعة إداريا لولاية سيدي بلعباس

(1) Liberté , 28 février 1952 (Voir Collot , op.cit. , pp 297-300)

الانتخابي شديدا على تلك المناصب بين مرشحي الكونفيدرالية العامة للشغل و غريمتها المنشقة عنها الكونفيدرالية العامة للقوى العاملة . لقد تحوّلت القاعدة النقابية من قوة عمالية مطلبية مهنية إلى كتلة اجتماعية وسياسية مطالبة بالتغيير الشامل و التحرّر الكامل ، مستفيدة في ذلك من وعيها النقابي و نضجها السياسي . و لإعطاء صورة أوضح عن تصاعد الوعي العمالي لدى البلوريتاريا الجزائرية ، نأخذ عينة عن القطاع المنجمي الذي عرف عبر مسيرته حركات احتجاجية واسعة ، بالارتكاز على حالتين على مستوى المدينة المنجمية و العمالية بني صاف خلال سنتين 1952 و 1953 . معطيات الحالة الأولى تتعلق بالمنافسة الانتخابية بين نقابتي الكونفيدرالية العامة للشغل (C.G.T.) ، و نقابة القوى العاملة (C.G.T.F.O.) التي جرت في 13 ديسمبر 1952 بناء على إحصائيات الجدول المقترح . [1]

المراكز الانتخابية	بني صاف	سيدي صافي	كامراطا[*]
المسجلون	455	370	58
الناخبون	419	344	50
الأصوات الملغاة	289	276	45
ك.ع.ش.	15	14	2
ك.ع.ش.ق.ع.	115	54	3

أما الحالة الثانية ، فإنها تتعلّق بمشاركة شرائح عمالية جزائرية من جهات مهنية مختلفة في الانتخابات البلدية لمدينة بني صاف يوم 3 ماي 1953 . يمثل هؤلاء العمال قائمة مرشحي التيار الشيوعي تحت اسم"اتحاد الخدامين". تكتسي القائمة أهمية كبيرة في تقديرنا ، لأنها تمثل تحوّلا هاما في مسار النقابية الجزائرية ، كما أن هؤلاء المرشحين يؤكدون بحق التلاحم الفعلي

(1) A.C.B.S. , Sous-préfecture de Tlemcen , société de secours minière de Béni-Saf , élection du conseil d'administration , rapport n° 1602 , du 28 janvier 1953

(*) كامراطا اسم من أصل استعماري اسباني ، مشتق من العبارة الاسبانية " la cama de rata " ، أي سرير أو مهد الجردان ، و منجم من خامات الحديد يعرف وطنيا بمنجم جبل الهوارية أو الهواورية ، يقع على مسافة أقل من كيلومتر شرق مصنعي وحدة الخشب و معمل الاسمنت ببني صاف . و يعدّ منجم كامراطا خلال العهد الاستعماري من الممتلكات المنجمية لشركة موكطا الحديد (mokta el hadid) ببني صاف

بين النشاط المطلبي و النضال السياسي بغرض تشديد العزم على نصرة القضية العمالية و دعم الحركة الوطنية التحرّرية . هذا الدعم الذي سيتوج عن قريب بتحقيق الاستقلالية النقابية الفعلية بميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 .

أ - 3 / النقابيون الجزائريون و شمولية التحرّر الوطني

إن المتتبّع لتاريخ النقابية الجزائرية خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، يدرك مدى التحوّلات النوعية التي تحققت على مستوى مسيرتها المطلبية ، و بالخصوص تلك التطوّرات التي مرّت بها مطلع الخمسينات . بعد تمادي السلطة الاستعمارية في قمع الحركة العمالية و تغاضيها المفرط عن حقوق العمال الجزائريين و اضطهادها للقوى السياسية الوطنية ،مكّنت تصرّفات المستعمر الفرنسي من عملية إعادة النظر في إستراتيجية الحركة المطلبية . و من هنا بات لزاما على النقابيين الجزائريين تغيير و تفعيل منهجية النضال الوطني الذي تخوضه الشغلية الجزائرية ، و توسيع آفاق الكفاح الاجتماعي ، من خلال ربط الكفاح المطلبي بالنضال السياسي .

لم يعد مجديا البقاء تحت ظلال النقابات الفرنسية ، لاسيما الكونفيدرالية العامة للشغل التي برهنت عن عقمها القاتل و عملها الفاشل في احتضان المسألة العمالية . لم تكن وصايتها وصاية بقدر ما كانت بهتانا و دعاية . ظلّ عمل الكونفيدرالية العامة للشغل في تصوّرنا مغفلا لمسألة التحرّر الشامل ، و لذلك بقيت النقابة الفرنسية متخندقة في دائرة الكفاح المطلبي و أقصت من اهتمامها ضرورة العمل من أجل استقلال الجزائر . [1] رفضت الكونفيدرالية أصلا طرح القضية الجزائرية في إطارها الحقيقي كما أنها لم تعر أي اهتمام من شأنه أن يدفع القضية نحو مسارها التحرّري . [2] بفضل وعيهم السياسي و نضجهم النقابي ، انتبه العمال

(1) Djéghloul , op.cit. , p 100
(2) Ibid. , p 100

الجزائريون لسياسة التواطؤ التي أخذت في اعتقادنا تجهض المشروع التحرّري الوطني . فهم النقابيون الجزائريون بأن كرامة البلوريتاريا و سيادة الوطن ، تقتضي تحويل النشاط المطلبي إلى عمل سياسي يضمن للعمال الاستقلالية النقابية من ناحية ، و يعزّز أفق الاستقلال الوطني في مداه العاجل من ناحية أخرى . تطلّبت شمولية التحرّر بالنسبة للنقابيين الجزائريين الانضمام إلى النشاط الحزبي كشرط وحيد و كفيل للمضي بالنضال نحو سبل الاستقلال . سعيا منها إلى تجسيد هذه الغاية قرّرت البلوريتاريا ترك العمل النقابي و الالتحاق الفوري بالأحزاب الوطنية ، قصد المشاركة في الكفاح التحرّري من أجل الاستقلال الوطني . [1] عندما اندلعت الثورة التحريرية سنة 1954 ، اقتنعت الحركة النقابية بأنه لا يوجد مخرجا آخرا للقضية الوطنية سوى التحرّر الشامل الذي زكّه الشعب الجزائري و حمل أوزاره الكفاح المسلح .

يبدو من الواضح أن شمولية التحرّر الوطني الشامل ، تجربة نضالية أفرزتها المسيرة السياسية التي خاضتها الحركة الوطنية مند نجم شمال إفريقيا إلى تأسيس جبهة التحرير الوطني سنة 1954 (F.L.N.) . توّج هذا المسار الطويل لدى الوطنيين الجزائريين من سياسيين و نقابيين بأن المخرج الوحيد من المعضلة الكولونيالية هو الاستقلال المنشود الذي يمثل في حدّ ذاته جوهر السيادة الوطنية الشاملة . واكبت النقابية الجزائرية كل تطوّرات الحركة الوطنية مند عهد الجبهة الشعبية سنة 1936 إلى تأسيس المركزية النقابية سنة 1956 ، ما يعادل عقدين من النضال الوطني المتواصل . استوعبت الحركة العمالية الجزائرية الخطاب النقابي خلال هذه المرحلة التاريخية ، لأنه يمثل تجربة سياسية غنية بالتحوّلات العميقة و المحطّات الرائدة . هناك رصيد هام للحركة الوطنية التحرّرية بقيادة مصالي الحاج ، انطلاقا من تجربة نجم شمال إفريقيا (E.N.A.) سنة 1926

(1) Djéghloul , op.cit. , pp 100 -101

إلى ظهور حزب الشعب الجزائري (.P.P.A) سنة 1937 و تأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية (.M.T.L.D) سنة 1946 . و بدأ هذا الرصيد يتنامى بشكل قوي بعد الحرب العالمية الثانية ، محققا مكاسب تاريخية من أبرزها تجدّد نشاط الحركة الوطنية منذ 1946 التي أنجزت استحقاقات وطنية جديرة بالتنويه رغم الاختلافات السائدة بين التشكيلات السياسية من أبرزتلك الاستحقاقات الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات و احترامها 1951 و اللجنة الثورية للوحدة و العمل 1954 و المركزية النقابية 1956 .

تفاعل النقابيون الجزائريون مع كل هذه المحطات و الفترات التي مرّت عليها الحركة الوطنية ، و أدركوا في النهاية أن التحرّر الشامل هو انتصار للكرامة العمالية ، و لا يمكن تحقيقه في نظر البلوريتاريا إلا بالانخراط في العمل السياسي و ممارسة النضال الحزبي بعد أن تجاوزت الأحداث الأداء المطلبي. لقد كانت النقابة باستمرار مدرسة أساسية في تكوين و بناء المناضلين الذين عمّقوا المفهوم الصحيح للتحرّر الوطني الشامل لدى الطبقات الاجتماعية و الفئات العمالية . في هذا الشأن تمثل الكونفيدرالية العامة للشغل قبل سنة 1956 البيت المشترك الذي أوى كل المشارب من وطنيين و شيوعيين و عناصر وطنية ليس لها أي انتماء حزبي . [1] تطوّرت فلسفة التحرّر في منظور الكفاح الاجتماعي مع متغيّرات النظام الكولونيالي ، بمعنى أن تراكم الأحداث و تداعياتها على البلوريتاريا من جهة و تفاعل النقابية الوطنية معها من جهة أخرى ، كل ذلك أفرز واقعا جديدا و بديلا للإستراتيجية المطلبية الجزائرية . كان من الضروري أن يواكب النقابيون الجزائريون تلك المتغيرات بتبصّر و أخذت زمام الأمور الأطر النقابية في طليعتها عيسات أيدير. كان أخي[*] عيسات مناضلا في حزب الشعب الجزائري و حركة انتصار الحريات الديمقراطية . [2]

(1) Gallissot (René), « le mouvement ouvrier algérien » , in le Soir d'Algérie , 14 juin 2007

(*) شهادة السيد عثمان أيدير ، شقيق عيسات أيدير بتاريخ 27 فيفري 2006 في الجريدة المذكورة أسفله

(2) Gallissot , Aux sources du syndicalisme algérien , in le Quotidien d'Oran 27 /02/2006 , p 5

عيسات أيدير صاحب الخبرة النضالية و الشخصية المخضرمة الجامعة بين التجربة المطلبية و التجربة الحزبية ، سيتولّد لدى هذه الشخصية الوطنية ما يسمّى بحتمية الكفاح الشامل الذي أضحى في سلوك الرجل قناعة راسخة و عقيدة شامخة قادرة في رأينا على تعبيد طريق الحرية .

لقد امتزج السلوك المطلبي بالسلوك السياسي و أنتج لدى النقابيين عاملا مهمّا و جوهريا ، إنه العامل الثوري التحرّري الذي بدا ينمو في ذهن العمال و المناضلين الجزائريين بشكل ملموس في منتصف الأربعينيات بعد مجازر الثامن ماي الرهيبة . وقد تعمّق هذا الوعي لمّا انخرطت معظم الفئات العمالية و النقابية في حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي كانت تبث و تعمّق الوعي القومي التحرّري في وجدان المجتمع الجزائري كي ينهض و يتحرّر من كابوس الأوهام و أضغاط الأحلام . ركزت حركة انتصار الحريات الديمقراطية في مبادئها ، على المفهوم الصحيح للوعي القومي التحرّري باعتباره أساس الانعتاق من الأسرالكولونيالي . إن الوعي القومي معناه رفض الحكم الاستعماري الذي يضطهد الجزائريين و العمل لإقامة حكم الاستقلال في مكانه . [1] أيقظ الوعي القومي النقابيين ، فأدركوا حينئذ من خلال نشاطهم الحزبي شمولية الكفاح التحرّري الاستقلالي و بدؤوا يعملون من أجله ، ممّا عرّضهم للقمع الاستعماري . من جانب آخر ، فضّل بعض العمال و النقابيين الجزائريين النضال في صف الحزب الشيوعي الجزائري ، و راحوا يترشحون في الانتخابات المحلّية بهد ف تغيير الأوضاع . و على سبيل المثال ، شاركت مجموعة من العمال و النقابيين في الانتخابات المحلّية لبلدية بني صاف في ماي 1953 تمثل الاتجاه الشيوعي تحت شعار "الاتحاد الديمقراطي المناهض للاستعمار". [2] تعكس هذه المشاركة العمالية النضج السياسي الكبير لدى الشغيلة و النقابية

(1) بوعزيز ، المرجع السابق ، ص 139

(2) A.C.B.S. , élections municipales , 2ème collège , 3 mai 1953 , boite n°69

الجزائرية المصمّمة على التغيير و الإصلاح من ناحية والسيادة والاستقلال من ناحية أخرى . الأهم في هذه القائمة ، مشاركة العمال كشريحة تمثل يد عاملة من مهن مختلفة ، ممّا يؤكّد مدى النضج الاجتماعي و الوعي السياسي للحركة العمالية الجزائرية ، والجدول يبرز الأمر بكل وضوح .[1]

منجمي	فلاح	قصّاب	ميكانيكي	كهربائي	حدّاد	لحّام
06	04	01	10	01	01	01

يستخلص من معطيات الجدول انغراس الطبقة العاملة الجزائرية في المحيط السياسي ، و هذا دلالة قاطعة في نظرنا على درجة التعبئة الوطنية التي بلغت ذروتها إبان مرحلة الخمسينات ، ممّا سيمدّ الحركة الوطنية بالقوّة و الاستمرارية نحو الكفاح التحرّري من أجل الاستقلال المنتظر .

ولكن ما عزّز أكثر فأكثر الموقف التحرّري لدى البلوريتاريا الجزائرية هي خيبة آمال العمال الجزائريين أمام إرادة الكونفيدرالية التي تجاهلت القضية العمالية في بعديها الاجتماعي و السياسي . لم تتحرّك الكونفيدرالية العامة للشغل أبدا أمام ما يتعرّض له العمال الجزائريين من طرد و إقصاء لمناصب عملهم ، و كانت تدعو للتظاهر كلّما تعلّق الأمر بمصلحة العمال الأوربيين لا غير .[2] من الواجب على الشرائح المهنية و اليد العاملة الجزائرية أن تواكب التطوّرات السياسية لتعمّق وجودها و مشاركتها في الحركة النضالية التي تخوضها الأحزاب الوطنية ، و بالخصوص التيار الوطني الاستقلالي الذي تقود مسيرته حركة مصالي الحاج . قام العمال المناضلون في حركة انتصار الحريات الديمقراطية بتحريض العمال الجزائريين ليندّدوا بالتمييز العنصري السائد في قطاع التشغيل و التأثير عليهم كي يشاركوا في المظاهرات من أجل الإفراج عن المعتقلين السياسيين ، و تجنيدهم لشن إضراب وطني يحقق هذه الأهداف .[3]

(1) A.C.B.S. , Elections Municipales , op.cit. , 1953
(2) L'Algérie libre , 15 novembre 1952
(3) Agéron , op.cit. , p 458

أضحى المسعى الوطني في غاية الوضوح في المنظور الاستعماري فحاولت إدارة المستعمر تعمل على منحنين ، منحى يرمي إلى المضي في سياسة الرقابة و القمع . تبين الموقف القمعي فيما تقوم به الشرطة من رقابة تستهدف متابعة نشاطات الحركة الجمعوية الجزائرية بغاية تضييق الخناق على المجتمع الأهلي مخافة من انتشار الروح التحرّرية الاستقلالية في أوساط الشعب الجزائري . و في مراسلة له ، أبلغ المحافظ الرئيسي المكلّف بالاستعلامات العامة لعمالة قسنطينة يوم 5 فيفري 1953 المدير العام للأمن الوطني ، أوضح في مراسلته أن هناك فوج من الكشافة الإسلامية الجزائرية ينشط في مدينة سوق أهراس ، يستغلّ عناصره آيات قرآنية من سورة الأنفال تحرّض على الجهاد و معاداة النظام ، كما سمعنا جملة من أنشودة كشفية مطلعها " كلّنا للوطنية " ، و يدلّ هذا الأمر على إستراتيجية التيار الانفصالي الذي يرى في ذلك تعبئة عامة لمقاومة النظام المستبد .[1] و المنحى الآخر يقوم على التهدئة و التظاهر بنوايا النزول إلى مطالب الجزائريين من خلال التعهد بالإصلاحات الواعدة بتحسين الأوضاع لما يرضي الجميع . في هذا السياق يندرج مشروع تنظيم أوّل مؤتمر يخصّ المجالس العامة للمستعمرات الفرنسية ، ابتداء من 12 إلى 18 جوان 1953 بمدينة الجزائر بدعوة من رئيس فيدرالية رؤساء المجالس العامة السيد آبل دوران (ABEL DURAND) حيث يمثل الجزائر عبد الرحمن فارس رئيس البرلمان الجزائري و رئيس المجلس العام لمدينة الجزائر . [2] ولكن النقابيين الجزائريين سئموا من الوعود الكاذبة و مضوا نحو طريق التحرّر المحفوف بالمخاطر. لذلك كان السبق للنقابيين للمشاركة في الثورة ، أتوا من الكونفيدرالية العامة للشغل فتعرّضوا للقمع الاستعماري خلال 1954 .[3] و استمر الحال إلى 1956 .

(1) C.A.O.M. , police des renseignements généraux , district de Constantine , 5 février 1953 A.E.P. , France
(2) Journal d'Alger , 4 juin 1953 (Voir c.a.o.m. , série i , 1953)
(3) Le Quotidien d'Oran , 27 février 2006 , p 5

ب - النقد الوطني للرأسمالية الاستعمارية

ممّا لاشكّ فيه أن الاحتلال الفرنسي للجزائر ، حوّل البلد إلى مركز نفوذ تقوم عليه السياسة الاقتصادية الاستعمارية . يشار الأمر هنا إلى مساعي فرنسا و محاولاتها المتكرّرة الرامية إلى خلق نافذة كولونيالية تنتعش منها البورجوازية الرأسمالية ما يمكّنها من بتنمية تراكمها المالي و مضاعفته و ضمان أسواق جديدة لفائض الإنتاج ، و إيجاد مخرج للفائض السكاني . تلك هي منطلقات الرأسمالية الاستعمارية التي وظفت كل آلياتها التشريعية و القمعية و التبشيرية و الثقافية ، فحوّلت فئات المجتمع إلى شرائح مستغلّة و الثروات منهوبة و المقوّمات مطموسة و الحقوق مهضومة .

ب - 1 / كشف مخاطر الاستيطان الأوربي على الجزائريين

بعد أن تمّ القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر و سقوط نظام لويس نابليون الإمبراطوري ، تولّت الجمهورية الفرنسية الثالثة الحكم في فرنسا فبلغ الاستيطان ذروته القصوى ، و بدأت تظهر للعيان ملامح المستوطنة الأوربية الناشئة على أرض المستعمرة . و يعتبر الحاكم العام "ترمان" (TIRMAN) (*) المسؤول الأول الذي أرسى قواعد الاستيطان الأوربي خلال القرن التاسع عشر الميلادي . وهب ترمان الفرصة لتجنيس الأجانب حسب منهاج سياسته الاستيطانية ، فأقرّ قانون التجنيس الآلي لأبناء المعمّرين سنة 1889 . تحوّلت مسألة تجنيس الأجانب إلى قاعدة أساسية يقوم عليها المشروع الاستيطاني ، حيث فتح المجال أمام الايطاليين و الأسبان و المالطيين لهذا الغرض . (1) . استمرّت حركة الهجرة و الاستيطان لنفس الهدف إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية . حققت السياسة الاستيطانية في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة (**) أهدافها بالرغم من تراجع وتيرة الاستيطان ، فأصبح المجتمع الجزائري ترسانة بشرية كولونيالية .

(*) هو لويس ترمان ، امتدت فترة حكمه من شهر نوفمبر 1881 إلى شهر أفريل 1891

(1) Abbas (Ferhat) , la nuit coloniale , éd. René Julliard , Paris , France , 1962 , p 80

(**) تمتد فترة حكم الجمهورية الفرنسية الرابعة من سنة 1946 إلى حدود 1958 ، أي من عهد إيف شاتينيو إلى مجيء شارل دي غول .

تمكنت حكومة المتروبول من إحراز تقدّم كبير فيما يخص مخططها الاستعماري في الجزائر . تشكّلت قوة بشرية أخذت في النمو سنة بعد سنة استولت على الأراضي و ممتلكات الأهالي و أصبحت طبقة اجتماعية مترفة من المعمّرين الأوربيين أغناها فئة الكولون (LES COLONS) . (*)

ألقت سياسة المستعمر بظلالها على المجتمع الجزائري و بات الاستيطان خطرا حقيقيا على الجزائريين في المجالات السياسية والاقتصادية و كذلك المجالات الاجتماعية و الثقافية . عملت الحكومة الفرنسية قصارى جهودها لإنقاذ المشروع الاستيطاني من هواجس الفشل و الإخفاق لأنها رأت في ذلك أساس نجاح الخطة الاستعمارية في شمال إفريقيا انطلاقا من الجزائر . هكذا اقتنعت بضرورة فرنسا تهجير فرنسيين إلى الجزائر و تثبيتهم بها ، كحلّ للتخلّص من مشكلاتها و ذلك بفتح باب الهجرة و الاستيطان إلى الجزائر . (1) تمخض عن المدّ الديمغرافي الكولونيالي المتواصل استيلاء خطير و مستمر على العقار الفلاحي من قبل عصبة الكولون بعد أن استحوذت على أخصب الأراضي التي تحوّلت إلى مزارع واسعة يتغذى منها الريع الرأسمالي . تظهر المعطيات الواردة في الجدول الإحصائي ما بين 1950 و 1951 هيمنة الأقلية الكولونيالية على أجود الأراضي الجزائرية . (2)

نوع المستثمرة الزراعية	مجموع الملاك		توزيع المساحة	
	العدد	(%)	المساحة	(%)
1 - 10 هـ.	332.529 شخص	52.17	1.341.257 هـ.	18.2
10 - 50 هـ.	167.170 شخص	26.50	3.185.810 هـ.	43.3
50 - 100 هـ.	16.580 شخص	2.6	1.096.136 هـ.	15.00
أكثر من 100 هـ.	8.499 شخص	1.4	1.668.756 هـ.	23.00

(*) الكولون مصطلح تاريخي فرنسي الأصل يعني تحديدا طبقة اجتماعية أوربية من كبار ملاك الأراضي و العقار الزراعي ، يشكلون قوة اقتصادية ضاغطة على الإدارة العامة مند حصولهم على الاستقلال المالي سنة 1900 عن طريق المندوبيات المالية في الجزائر . على عكس ذلك يوجد كبار المستوطنين الأغنياء الذين يستثمرون خارج قطاع الزراعة ، يدعون بالفرنسية (LES NON-COLONS) . [أنظر مؤلفات محفوظ قداش]

(1) بن داهة عدّة ، المرجع السابق ، ص 87

(2) Recensement agricole , 1950 – 1951 , G.G.A. , Alger , 1956

تثبت الإحصائيات في تقديرنا سيطرة الكولون شبه المطلقة على الأراضي ممّا سمح للاستيطان بنفسه من إنشاء بورجوازية زراعية غيرت نمطية الإنتاج الزراعي المحلّي من زراعة استهلاكية إلى زراعة تجارية نقدية تقوم بالدرجة الأولى على محصول الكروم . كلّف الاستيطان الأهالي الكثير من المعاناة و المظالم نتيجة المصادرة الآلية و العقابية لممتلكات الجزائريين لفترات طويلة ، فحلت محلّها الضيعات الزراعية في الأرياف و التي تطورت مع الزمن إلى مدن استيطانية . بعد مرور قرن من سياسة المصادرة ، تمكنت الحركة الاستيطانية من الاستيلاء على ثلاثة ملايين هكتار إلى غاية سنة 1951 و هيمنت الأقلية الأوربية على 80 % كل ملكية تفوق مساحتها 100 هكتار . [1] لقد تمّت عملية حشد أجود الأراضي الجزائرية و تخصيصها للأقليات خلال المرحلة ما بيت 1950 و 1951 .[2]

في خضم هذه الظروف العصيبة ، دفع العمال الزراعيون الثمن غاليا نتيجة أساليب الاستغلال اليومية التي يتعرّضون لها في مزارع الكولون . تعرّض الفلاح الجزائري للفاقة و الحرمان ، و ذلك بسبب الأجر الضعيف الذي يتقاضاه و انخفاض مردود إنتاجه . الفارق بين الطرفين في غاية الوضوح حيث تتجاوز قيمة الهكتار الواحد من الإنتاج عند الفلاح الأوربي 34000 فرنكا ، في حين لا تتعدّى نظيرتها 6400 فرنكا لدى الفلاح الجزائري . [3] أضحى العامل الزراعي الجزائري محط استغلال لحقوقه و محل استنزاف لجهوده من طرف العصبة العقارية الكولونيالية . شدّت الوضعية المزرية للفلاح الجزائري اهتمام النخبة الوطنية عندما أثار بجدّية بعض النواب الجزائريين معاناة العامل الزراعي الجزائري في المجلس العام بمدينة قسنطينة ، من قبل النائب آيت شلال قارة في تدخل له خلال جلسة 8 نوفمبر 1951 بقوله : " إنّنا نعبّر لكم في هذه

---

(1) Sari , op.cit. , pp 14 -15

(2) صاري (جيلالي) ، " الأرياف الجزائرية ..." ، المرجع السابق ، ص 193

(3) Nouchi (André) , La naissance du nationalisme algérien 1914 - 1954 , éd. de minuit Paris , France , 1962 , p 117

الجلسة عمّا يعانيه الفلاحون من وضعية مزرية و خطيرة ، و ما زاد في معاناة هذه الشريحة أنها أصبحت اليوم منكوبة في نواحي جنوب شرق عمالة قسنطينة حيث تتعرّض مزارعهم لغزو كاسح للبعوض الذي أتلف حقولهم و ألحق بإنتاجهم أضرارا جسيمة ، و لذا علينا أن نقف مع هؤلاء الفلاحين من أجل معالجة مشاكلهم و تحسين أوضاعهم . " [1] بناء على هذا التدخل ، يبدو أن حالة الفلاح الجزائري باتت ظاهرة تثير انشغال الخطاب الرسمي و المطلبي النقابي في آن واحد ، لما يكابده العامل الزراعي من إجهاض لحقوقه داخل مستوطنات الكولون العقارية . لقد كان الفلاح الجزائري دوما أسير الأعراف و الأساليب المهنية المجحفة يفرضها عليه الكولون خدمة لمصالحهم ، و هذا التشريع العرفي إن صح التعبير معمول به أيضا في قطاع الصيد البحري الذي يهيمن عليه الملاك الأوربيين أصحاب مراكب و قوارب صيد السمك . لم يكن العمال الزراعيون يتمتعون بأي نظام قانوني باستثناء الفرنسيين الذين كانوا يتمتعون بتعويضات من طرف الكولون ، و ذلك بواسطة صناديق التعاضديات الزراعية ، يجب إنهاء هذه الوضعية الجائرة عن طريق حل عادل بتخليص الجزائر من قانون 22 أوت 1946 . [2] لم ينته الأمر عند هذا الحدّ ، بحيث صارت قضية العامل الجزائري مثار اهتمام الجميع من الوطنيين ، بفعل مخاطر الاستيطان الكولونيالي التي حوّلت في رأينا الفلاحين الجزائريين إلى أقنان . أثيرت المسألة العمالية في الدورة الاستثنائية للمجلس الجزائري تخص القطاع الزراعي في دورة المجلس ليوم 28 مارس 1951 . تدخل خلال الدورة نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و هم عباس بن قارة و بن خليل بوطارن ، و قاضي و أحمد فرنسيس لمناقشة موضوع المنح العائلية ذات الصلة بالعمال

(1) Conseil Général de Constantine , session du 8 novembre 1951

(2) فارس (محمد) ، " تاريخ النقابية في الجزائر " ، المرجع السابق ، ص ص 38 - 39

الأجراء ذوي الأقدمية المهنية في القطاع الزراعي . و طالب أيضا بعض النواب منهم بكوش وضال تعديل القرار رقم 50 - 06 المتعلّق بنظام التأمين الخاص بالأطفال . [1] تعكس تدخلات نواب الاتحاد الديمقراطي في تقديرنا اهتمام الطبقة السياسية الوطني بقضايا العمال الزراعيين الجزائريين ، و محاولتهم الجادة و المتواصلة لمحاربة التمايز و الظلم الاجتماعي الذي يتعرّض له العامل الجزائري في ظلّ تصاعد الخطر الاستيطاني الكولونيالي . استغلّ الكولون الأوائل أحسن استغلال قوانين و قرارات العقار فيما يخص القرار المشيخي 1863 و قانون فارنيي 1873 ليتحوّلوا إلى قوة اقتصادية مؤثرة في اقتصاد المستعمرة الاستيطانية ، على حساب حقوق و مصير الأهالي الذين هم اليوم ضحايا الفقر و الجهل و الأمراض . استطاع المستوطنون من كبار الملاك الزراعيين أن ينشئوا لأنفسهم ما يعرف في رأينا بإمبراطورية الكروم من تربة و غلّة الجزائر الطاهرة ، اكتسحت مساحتها أقاليم أوسع لإنتاج الخمور. تذكر الإحصائيات ما بين 1952 و 1953 عدد التعاونيات الخاصة بإنتاج الخمور التي عمّت مناطق العمالات ، حيث تمّ إنشاء 95 تعاونية في عمالة الجزائر و 17 تعاونية في عمالة قسنطينة ، و تصدرت الطليعة عمالة و هران التي أنشئ فيها 58 تعاونية لإنتاج الخمور . [2] أنتج هذا الوضع إهمال شبه مطلق للزراعة الأساسية كالحبوب و الخضر و الفواكه و الحوامض و تربية المواشي ، و انصب اهتمام الرأسمالية الاستعمارية على تنمية الريع العقاري من خلال إمبراطورية الخمور، و هذا ما يبرزه بوضوح الجدول الوارد أمامنا إبان الفترة ما بين 1952 و 1953 . [3]

العمالات	الجزائر	قسنطينة	وهران
المساحة	96.595 هـ.	20.093 هـ.	251.465 هـ.
الإنتاج	3.928.251 هكل	1.075.361 هكل	7.330.337 هكل

(1) J.O.A. , 28 mars 1951
(2) Annuaire de la viticulture de l'Afrique du nord , Algérie , 1953 , pp 26 - 29
(3) Ibid , p 33

قلبت المعضلة الاستيطانية موازين المنظومة الفلاحية ، و وجهت الزراعة وجهة نقدية تجارية تصديرية بفضل مستثمرات الكروم و معاصر الخمور ، فشكل هذا العامل الرئيسي مصدر انتعاش و تطوّر البورجوازية الكولونيالية في الجزائر المحتلة . في المقابل ، لم يستفد العامل الزراعي الجزائري من هذه الأرباح الطائلة التي بات ينتجها يوميا بيده ليقي نفسه و أهله خطر الفاقة و البطالة و المجاعة و المرض .

أفرز ت الحركة الاستيطانية في الريف الجزائري نظاما اجتماعيا قائما على صراع طبقي بين شريحة مستوطنة تتسيد في شؤون و ممتلكات القطاع العقاري ، و شريحة اجتماعية مسودة و مستغلة لا تملك من حالها إلا أجور يومية لا تغني و لا تشبع من جوع . من هذا المنطلق تحوّل البرلمان الجزائري إلى منتدى نيابي لمناقشة ما تعانيه الشغيلة الزراعية الجزائرية من استنزاف للجهود و إجحاف في الحقوق . أشار تقرير النائب الفرنسي السيد فيغلر (VEGLER) بتاريخ 2 أكتوبر 1953 إلى تدهور أجور العمال الزراعيين . [1] خلال الدورة العامة للمجلس بمدينة الجزائر تدخل النائب الجزائري دالي باي بقوله : " إن الوضع اليوم يظهر لنا الواقع المر للفلاحين ، إنهم الشريحة الاجتماعية الأكثر استغلالا ، لا تحظى بأي تشريع اجتماعي و لا حقوق اجتماعية تحميها ، لا يتعدّى أجرها اليومي 300 فرنكا . " [2] ما من شك أن سلطة المستعمر وضعت الفلاح الجزائري رهن الفقر و الجوع حتى يبقى أسيرا اجتماعيا يخدم مآرب الكولون في جوّ من الانقياد و الاسترقاق . إنه المعيار الرأسمالي الجائر .

ركزنا على حالة العمال الزراعيين الجزائريين ، لأنهم الطبقة الاجتماعية الأولى التي تلقت أبشع صور الاستغلال من قبل المنظومة الاستيطانية التي سيطرت على الأراضي ونهبت الموارد مستفيدة من قوانين المصادرة.

---

(1) Conseil général d'Alger , 1953 , p 314
(2) Ibid , p 314

على غرار القطاع العقاري ، امتدت أيادي الاستيطان إلى قطاع الصيد البحري فتحوّل الشريط الساحلي إلى مركز استثمار اقتصادي تتحكم في موارده و تتصرّف في إدارته العصبة الكولونيالية المالكة لأسطول الصيد البحري . أصبحت الموانئ الجزائرية تحت تصرّف و استغلال الباترونا الأوربية من القالة إلى الغزوات . لا يملك الصياد الجزائري إلا جهد عرقه ، لأن نظام الأجور تقليدي استغلالي يقوم على العرف الاسباني إلى يومنا الحالي ، أي يخضع لقاعدة الحصحصة أو القسمة بعدد الحصص من قيمة الإنتاج . و لذلك سيطر على القطاع العنصر الأوربي ، حيث الفروع النقابية كلها أوربية . ميناء بني صاف مثلا ، فيه 20 إلى 30 مالكا أوربيا لقوارب الصيد لغاية سنة 1954 ، الأغلبية منهم تشكل الفرع النقابي المتكوّن من 22 منتسبا نقابيا بما فيهم رئيس الفرع و مساعديه . [1] لا أثر للعنصر الجزائري ، حيث نسجل سيطرة أوربية مطلقة على القطاع الصيدي ، أما اليد العاملة من بحارة الصيد 90 % منهم عمال جزائريين . لما اندلعت الثورة التحريرية المباركة سنة 1954 ، وجد العمال الزراعيون الفرصة التاريخية المناسبة لتحرير البلاد من المحتل الغاصب و تخليص الريف الجزائري من الإقطاع الكولونيالي . و قوي هذا الشعور القومي بشكل فياض لدى الفلاحين عندما تأسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 . أصبحت عمليات المطالبة باستعادة الأراضي من الكولون مستحيلة ، قام الفلاحون الجزائريون بحرق مزارع المعمرين في منتصف شهر ماي 1956 بكامل مناطق عمالات الغرب الجزائري الذي كانت فيه أكبر المستثمرات الكولونيالية . [2] و بالتالي تكون الثورة قد زعزعت اطمئنان الكولون و هدّدت وجودهم . [3] و هكذا بات مصير الاستيطان الأوربي بين قاب قوسين أو أدني من الرحيل المحتوم .

(1) A.C.B.S. , boite n°22 , syndicat des gens de mer de Béni-saf , bureau syndical 13 février 1953

(2) شهادة المجاهد يوسفي سعيد ، أمين مكتب المنظمة الوطنية للمجاهدين ، بني صاف ، أوت 1996

(3) بن داهة عدة ، المرجع السابق ، ص 547

ب - 2 / تداعيات المنظومة القضائية و التشريعية على الجزائريين

المتتبّع للشأن الفرنسي الاستعماري في الجزائر ، قد يذهب به اعتقاده إلى الحكم بأن الوسائل و الأدوات العسكرية كانت كافية لتشديد الخناق على الجزائريين و إخضاعهم بسهولة لسلطة المحتل . فبركان المقاومات الشعبية الذي أخمده الاستعمار بصعوبة ، لم يسمح للرأسمالية الكولونيالية من تحقيق مشروعها التوسّعي الاستيطاني الاقتصادي كما سطّرته دولة المتروبول . و ما يثبت هذا الاتجاه ، انتهاج الحكومة العامة لوسيلتين هامتين و خطيرتين في نفس الوقت ، بغاية توطيد أركان وجودها و إنجاح مخطّطها الاستغلالي ، و هما المنهجين الاستيطاني و التشريعي و هما منهجين ضروريين متكاملين يستحيل الفصل بينهما باعتبارهما أساس المشروع الرأسمالي في منظور فرنسا الاستعمارية . يعدّ البرلماني جول فيري (JULES FERRY) من أبرز الدعاة السياسيين لهذا التصوّر الكولونيالي الرامي إلى تجسيد الحلم الإمبراطوري للرأسمالية الفرنسية في الجزائر و شمال إفريقيا. لذلك التشريع و الاستيطان ينحوان نحوا واحدا و يصبوان إلى هدف واحد ، ألا و هو استعباد الأهالي و تعميق جذور الحكم الاستعماري . إن العامل الاستيطاني و العامل التشريعي معامل مشترك لا يقبلان الفصل بينهما . من هنا يمكن القول أن الاستيطان يخدم الجغرافيا الاستعمارية ، بمعنى بسط السيطرة المطلقة على الأرض و العمل على نهب مواردها الطبيعية و استغلال طاقاتها البشرية ، أما التشريع فإنه يخدم التاريخ ، أي يستهدف مباشرة الإنسان في المستعمرة ليجرّده من حريته و كرامته و مقوّماته . ينتج هذا الوضع بالضرورة معادلة استعمارية ذات طرفين متكاملين ، جزائر غنية ماضية نحو المزيد من الثراء ، و جزائر متخلفة منساقة في عملية الإفقار . [1] و هكذا يصبح العنصر الأهلي مجرّد كائن طيّع الإرادة ، مسخر العزيمة ، مسود الكرامة

(1) أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، المرجع السابق ، ص 137

يجهد كامل قدراته لتغذية التراكم الرأسمالي و تنمية الريع البورجوازي .

ألقت المنظومة التشريعية الاستعمارية بكل ثقلها لإحكام سيطرتها على المجتمع الأهلي ، بحيث حصرت السلطة القضائية بشكل شبه كلّي في أيادي العناصر الفرنسية أصلا مند أواخر القرن التاسع عشر . بالرغم من صدور الأمرية الرئاسية في 7 مارس 1944 من قبل الجنرال شارل ديغول ، و تبنّي الحكومة العامة للقانون الخاص بالجزائر في 20 سبتمبر 1947 ، فكلّ هذه التشريعات ، في رأينا تفتح أبواب المساواة و تقرّ أحقية العدل أمام الجزائريين (*) في الحصول على مناصب و فرص العمل و المسؤولية على قدم المساواة مع الفرنسيين . حسب إحصائيات سنة 1951 ، فإن عدد القضاة الجزائريين لم يتعدّ 7 قضاة ، و أصبح مجموع المناصب القضائية لصالح الجزائريين 175 منصبا مقابل 600 منصبا أوربيا ما يعادل 29 % من إجمالي المناصب العامة سنة 1952 . [1] تحصل الجزائريون خلال السنة المذكورة على 135 موثقا و 153 محضرا و 131 كاتب ضبط و 90 مترجما قضائيا. [2] تعكس المعطيات الإحصائية التركيز الكبير و التحيز المطلق للإدارة فيما يخص مسألة فرنسة الجهاز القضائي ، على أساس تحويله في نظرنا إلى وسيلة ضغط و رقابة على فئات المجتمع الأهلي دون أن نستثني النقابيين و العمال الجزائريين و حتى المناضلين السياسيين الوطنيين .

إن القرارات التي أصدرتها السلطة الاستعمارية ما بين 1951 و 1956 أظهرت التوجه السياسي الاستبدادي في حق الجزائريين ، كما أنها انصبّ اهتمامها عل حماية مصالح فرنسا في المستعمرة من جهة ، و حرص الإدارة الشديد على مكاسب الرأسمالية الكولونيالية من جهة أخرى . من هذا المنطلق نلاحظ أن كل القرارات التي تمّ إصدارهاإبان هذه المرحلة

(*) نعني بالجزائريين مجموع الأهالي و كل عناصر النخبة الوطنية التي استفادت من قانون التجنيس و لها حق التمتّع بكل الامتيازات التي سطرتها أمرية السابع مارس 1944 و القانون الخاص الصادر في 20 سبتمبر 1947

(1) Collot , les institutions de l'Algérie … , op.cit. , p 179

(2) J.O.R.F. , 1952 , p 6430 (Voir Collot , ibid , p 177)

أتت لتزكي آمال و أحلام الكولون و المستعمرين الفرنسيين . من ضمن القرارات المنبثقة عن المنظومة التشريعية ، قرار استغلال الموارد الباطنية الصادر بتاريخ 17 يناير 1953 ، نصّت المادة الأولى من القرار المذكور على تحديد و منح الترخيص لاستغلال الثروة المعدنية في منطقة الخنّاق (KHENEG) التابعة لبلديات حمّام بوزيان (HAMMA - PLAISANCE) و عين الكرمة و ديدوش مراد (BIZOT) بعمالة قسنطينة ، و تخص العملية معدن الأنتيمون (ANTIMOINE) (*) و خامات أخرى بالإقليم الشرقي . (1) يأتي هذا القرار امتدادا للقرار السابق الصادر في 6 يناير من ذات السنة و الذي فتح المجال للشركة الجزائرية للزنك أن تستغل مناجم الرصاص و الزنك بمنطقة العابد الواقعة في البلدية المختلطة سبدو بعمالة وهران . (2) يظهر للعيان أن سياسة المستعمر انتقلت من مرحلة الغزو و الاستيطان إلى مرحلة الاستقرار و الاستنزاف ، عن طريق ما نسمّيه في رأينا بتقنين آليات النهب الاقتصادي في إطار الاستغلال المنظم . منظومة تشريعية وضعت ثروات المستعمرة رهن الاعتزاز و الابتزاز . من جانب آخر امتدّت نصوص التشريعات الجائرة من باطن الأرض إلى سطحها ، لتطال الممتلكات العقارية للجزائريين . صدر قرار في هذا الاتجاه بتاريخ 23 جويلية 1953 ، حيث بمقتضاه يتم نزع أراضي الجزائريين بدعوى خدمة المصلحة العامة ، حيث تخص عملية المصادرة إنشاء مراكز صحية و حدائق عمومية في بلديات دلّس و سور الغزلان (AUMALE) و منطقة الونشريس ، و كلّفت تداعيات هذا الإجراء 6 عائلات جزائرية فقدت ممتلكاتها العقارية في الأقاليم المذكورة . (3) ترمي هذه القرارات إلى المحافظة على نفوذ الكولون و مصالح المعمّرين ، و كذلك تنشيط

(*) الأنتيمون مادة معدنية غير حديدية ، صلب ، أبيض اللون و ميال إلى اللون الفضي ، يتم مزجه مع الرصاص في صناعة شحن البطاريات و يستعمل في صناعة مواد الطلاء و العتاد الحربي والصناعة الصيدلانية . من أهم البلدان المنتجة له الصين الشعبية ، جنوب إفريقيا ، روسيا ، بوليفيا و يوغسلافيا

(1) J.O.A. , du 20 au 23 janvier 1953
(2) Ibid
(3) J.O.A. , du 15 au 18 septembre 1953

و تفعيل الاستثمار الرأسمالي في قطاعات حيوية كالقطاع العقاري و المنجمي لما يخدم متطلبات الصناعة في المتروبول ، مع الحرص المسؤول على استحداث مناصب شغل من اليد العاملة الجزائرية الرخيصة تنتفع منها برامج الريع الكولونيالي على حساب حقوق الشغيلة الجزائرية .

أما فيما يتعلّق بالمجال الاجتماعي ، حيث للعمال الجزائريين شأن كبير فيه نظرا لما يعانونه من استغلال في الأجور و بطالة مزمنة تطارد العديد من الفئات النشيطة و العاطلة دون أن ننسى حق المنح العائلية المهضوم لدى العمال الزراعيين . لم يستطع العمال الجزائريون الوصول إلى الهيئات و التنظيمات الاجتماعية ، ليتمكنوا من تمثيل الطبقة العاملة الوطنية بغرض الدفاع عن حقوقها الاجتماعية و بالتالي معالجة قضايا اليد العاملة الجزائرية و العمل على تسوية مشاكلها في هذا المضمار . في هذا السياق ، نسجل تحيز التشريعات الاجتماعية إلى الجانب الأوربي على حساب العامل و الموظف الجزائري ، بدليل أن القرار الذي صدر في 20 و 28 سبتمبر 1954 مكّن أن يكون أعضاء صندوق التأمين ما بين البلديات كلهم أوربيين ، و هذا ما تمّ في بلدية قسنطينة التي تشكّل فيها صندوق التأمين الاجتماعي يتكوّن من 8 أعضاء كلهم فرنسيين . [1]

و لكن عندما اندلعت الثورة التحريرية ، لبى العمال الجزائريون نداءها في الفاتح نوفمبر 1954 ، و التحق المناضلون بميادين الكفاح تحت لواء جبهة التحرير الوطني ، و جاء رد الفعل الاستعماري عاجلا و قويا . قامت سلطة الاحتلال في اليوم الثاني من نوفمبر 1954 باعتقال مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، و في الخامس من نوفمبر أصدرت الإدارة الاستعمارية قرار حل الحركة . [2] لكن هذه التصرّفات الكولونيالية لم تنل شيئا من عزيمة الجزائريين المكافحين ، بل زادهم قوّة و صمودا

(1) La revue algérienne de la sécurité sociale , Alger , décembre 1954
(Voir J.O.A. , 8 octobre 1954)
(2) El M oudjahid , n°56 , t 2 , imp. en Yougoslavie , juillet 1962 , p 40

نظرا للموقف النقابي و العمالي المؤيد للثورة التحريرية ، لم تمض أيام حتى أوقف عيسات أيدير في 22 ديسمبر 1954 و أودع مكاتب الشرطة السياسية حيث وضع تحت البحث ، ولكنه لم يلبث أن أطلق سراحه . [1]

تعدّ تداعيات الثورة التحريرية سنة 1954 ، مرحلة مفصلية في تاريخ الحركة العمالية لأنها تمثل في نظرنا ديناميكية نضالية جديدة ، عجلت بالاستقلالية النقابية الوطنية . سئم العمال الجزائريون من سياسة التمييز العنصري و من الاستبداد السياسي و كابوس التشريعات الاجتماعية الجائرة . ظلّ العمال الزراعيون الجزائريون الشريحة الاجتماعية أكثر عرضة للتعنت الكولونيالي و الاستغلال الرأسمالي . حسب إحصائيات سنة 1954 ، لم يتجاوز معدّل الأجر اليومي للعامل الزراعي الجزائري 250 فرنكا . [2] و هذا لا يضمن قطعا أدنى حظوظ العيش الكريم لهذه الفئة من المجتمع الأهلي ، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار التكاليف التي تفرضها أسعار بعض المواد ذات الاستهلاك الواسع . يظهر بيان أسعار الكيلوغرام الواحد لبعض المواد الغذائية الأساسية حسب سنة 1954 ثمن الخبز 60 فرنكا و اللحم ما بين 400 و 500 فرنكا و السكر 135 فرنكا و اللتر الواجد من زيت الطعام بثمن 230 فرنكا . [3] و تبقى العدالة الاجتماعية رهينة التشريعات الجائرة لا تخدم حقوق الشغيلة مثلما هو الحال في هشاشة أجور اليد العاملة الجزائرية الماثلة في الجدول : [4]

قطاعات التشغيل	متوسط الأجر الشهري
عمال العمارة و البناء و الأشغال العمومية	11.800 فرنكا
عمال المناجم	18.480 فرنكا
عمال الشحن و التفريغ	15.244 فرنكا
عمال الحديد و الصلب	21.200 فرنكا
موظفو البنوك	30.800 فرنك

(1) قسم التحرير ، " من مناضلي و شهداء الحركة النقابية الجزائرية " ، المرجع السابق ، ص 8
(2) Bénallègue , op.cit. , p 336
(3) Ibid. , p 336
(4) Ibid. , p 336

إن أدبيات التشريع الفرنسي غنية بالمبادئ السامية و المثل العليا . ينصّ دستور الجمهورية الفرنسية في إحدى صفحات المدخل على ما يلي : " تشكّل فرنسا مع جميع شعوب ما وراء البحار اتحادا قويا قائما على المساواة في الحقوق و الواجبات ، يخلو من أي تمييز عرقي أو ديني . " [1] ولكن المستفيد من هذه القيم السامية ، هم بالدرجة الأولى فرنسيي المتروبول و فرنسيي المستعمرات من المستوطنين الأوربيين . تسبب التناقض الحاصل في السياسة الاستعمارية من خلال ازدواجية الخطاب الرسمي و طغيان النفوذ الكولونيالي عليها ، في تبلور مواقف دوغماتية مبتورة من أي توافق اجتماعي و تجاوب أخلاقي ، و لذلك ظلت تلك المبادئ شعارات جوفاء تتردد أصداءها في المستعمرة .

لما بلغت الثورة المسلحة سنتها الثانية ، و ألقت بظلالها على كسر شوكة المحتل ، بفضل الدعم الشعبي و السند العمالي لها ، لم يضع ذلك حدّا لتعنت الإدارة الكولونيالية . ردّا على قوة الثورة ، وسّعت المنظومة التشريعية الاستعمارية دائرة العقاب و الانتقام من كل من هو مع الثورة كي تضع حدّا للمدّ الثوري التحرّري المتنامي . تصرّفت الإدارة العامة بذهنية تجويع المجتمع الأهلي و إفقاره ، حيث أصدرت قرارا في 30 سبتمبر 1955 يقضي بمصادرة الأراضي لفائدة بناء ثكنة للجندرمة [*] في بلدة بومهرة أحمد (PETIT) [**] ، كما ينصّ هذا القرارأيضا علي المضي في نزع الأراضي في إطار المصلحة العامة . [2] و في سنة 1956 واصل النظام الاستعماري اضطهاده للجزائريين ، محاولة منه خنق الثورة في بدايتها وفي أسرع وقت ، فأصدرت الحكومة العامة قرارها بتاريخ 29 فيفري 1956 ، خصّ مصادرة أراض جديدة بعمالة قسنطينة ، لانجاز مشروع قاعدة جوّية بسطيف . [3] على هذا الأساس ، بات من اليقين

(1) Morgand , la loi municipale , op.cit. , p 32

(*) الجندرمة مصطلح تاريخي استعماري ، و جهاز عسكري قمعي ، يقصد منه الدرك الكولونيالي الفرنسي

(**) بلدية في عمالة قسنطينة ، و هي اليوم من بلديات ولاية قالمة بإقليم الأوراس الأشمّ

(2) J.O.A. , 14 octobre 1955

(3) La revue Algérienne de la sécurité sociale , Alger , décembre 1954

تحالف المنظومة التشريعية مع الأجهزة القمعية الاستعمارية ، كخطة جماعية تستهدف محاولة القضاء على الثورة التحريرية في آجال قريبة و بتكاليف قليلة بغاية المحافظة على حلم الكولون لتظلّ الجزائر فرنسية .

ب - 3 / انعكاسات الأسلوب الرأسمالي الاستغلالي على العمال الجزائريين

حاولت فرنسا الاستعمارية أن يكون لها شأن كبير في شمال إفريقيا و المغرب العربي ، انطلاقا من احتلالها للجزائر. عمل المستعمر قصارى الجهود لتحويل المستعمرة إلى سوق تجارية مفتوحة على السلع و الموارد الأوربية ، و هو الأمر الذي أنقد الطبقة البورجوازية الفرنسية من أزماتها الاقتصادية ، و مكّنها من تسوية مشاكل فائض الإنتاج و جمود مشاريع الاستثمار في قطاعات المتروبول . استفادت البورجوازية الكولونيالية من مراسيم و قوانين المنظومة التشريعية و القضائية في الاستيلاء على موارد البلد المحتل و خيرات أهله . استغلّ رجال أعمال كبار و شركات استثمارية معروفة من المجتمع الفرنسي و الأوربي العقار الزراعي و خامات المناجم و ثروات مصائد السمك في تنمية التراكم الرأسمالي . بفضل الأداء الاقتصادي القائم على نهب موارد المستعمرات ، حققت الرأسمالية الفرنسية في الجزائر مصالحها ، و استطاعت الدولة الفرنسية تعويضات خسائر الحرب العالمية الثانية على حساب موارد و سواعد البلاد و العباد . على هذا الأساس ، بدأ يتحسّن النشاط الاقتصادي الفرنسي بالتدريج من خلال ثروات المستعمرات ، حيث ارتفعت نسبة فرنسا في التجارة العالمية من 4 % سنة 1938 لتصل إلى 5 % سنة 1952 . [1] و بقيت في هذا المستوى بسبب انعكاسات الثورة التحريرية على اقتصاد المستعمرة و المتروبول . احتلت الجزائر المرتبة الأولى في الصادرات المتوجهة نحو المتروبول ، و حققت نسبة 12 % ، و 75 % من المبادلات الجزائرية تتمّ مع فرنسا ، ممّا وضعها في مقدّمة بلدان المغرب العربي. [2]

(1) Beaud (Michel) , histoire du capitalisme , op.cit , p 185
(2) Gallissot , l'économie de l'Afrique du nord , op.cit. , p 34

ولكن كل هذه المكانة الاقتصادية التي تحظى بها الجزائر هي في خدمة الرأسمالية الفرنسية ، التي تحتل فيها عصبة المستوطنين القوة المحرّكة لاقتصاد المستعمرة . لقد استفادت الأقلية البورجوازية الأوربية من قوانين المصادرة و الاستيطان و حرية الاستثمار و سياسة التمايز الاجتماعي حتى تحوّلت إلى قاعدة اقتصادية صلبة تغذي سوق المتروبول بالمنتجات الضرورية . انصب اهتمام الإدارة العامة على استغلال مقدّرات المستعمرة بما فيها الموارد السطحية و الباطنية . فيما يخص الموارد الباطنية ، تشير الإحصائيات إلى حقول الفحم التي شهدت ارتفاعا محسوسا في الإنتاج و اليد العاملة ، و يظهر التطوّر عموديا و أفقيا من خلال الأرقام الماثلة في الجدول الإحصائي خلال الفترة ما بين 1951 و 1954 . [1]

السنة	1951	1952	1953	1954
الإنتاج	246.600	269.400	294.600	303.000

الوحدة : طن

نسجل من خلال المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول تركيز الرأسمالية الاستعمارية على استغلال مقوّمات المستعمرة الطبيعية ، بتأسيس صناعة استخراجية (INDUSTRIE EXTRACTIVE) تكون بمثابة صمّام أمان لتزويد حاجيات الصناعة في المتروبول ، ممّا يبرز في رأينا الطابع النفعي الاستغلالي للرأسمالية الكولونيالية الفرنسية .

أفرز الأسلوب الرأسمالي نظاما اجتماعيا مبنيا على الصراع الطبقي بين طبقة متسيدة مالكة للثروات من الأوربيين و طبقة مسودة لا تملك سواء عرق جبينها و تشكل أغلبية المجتمع الأهلي . تتجلّى مشاهد التفاوت الاجتماعي في اختلال توزيع الثروات و هشاشة الأجور بالنسبة للعمال الجزائريين الذي هم القوى المنتجة و الضامنة للريع الكولونيالي مقارنة مع العناصر المكوّنة للطبقة الأوربية البرجوازية . تفيد المعطيات الإحصائية

(1) Exposé de la situation générale de l'Algérie 1954 , p 253

عند نهاية 1954 فيما يتعلّق بالقطاع الزراعي متوسط الدخل السنوي لدى الملاّك الكبار من الأوربيين وصل إلى 560 ألف فرنكا أما الملاّك الصغار من البرجوازية الصغيرة و المتوسطة تأرجح دخلها السنوي ما بين 200 ألف و 500 ألف فرنكا . [1] ركزت المنظومة الرأسمالية جهودها في الجزائر على تسخير مقدرات المستعمرة السطحية و الباطنية ، و حظي كل جانب من تلك المقدرات بنصيب كبير من الرعاية و الاهتمام . وظفت الشركات الفرنسية كل طاقاتها لاستغلال خامات الحديد و الفوسفات في الونزة و بوخضرة و بني صاف ، و أنشأت موانئ و شقت طرقات و مدّت سكك حديد لهذا الغرض . أما القطاع الزراعي ، فهو الآخر أدرج في المخطط الاستغلالي ، فأخضع بالكامل تقريبا لسياسة زراعية تجارية نقدية قائمة على زراعة الكروم و إنتاج الخمور ، كمصدر رئيسي يدرّ بالأموال الطائلة على ملاك الكولون . استفادت البرجوازية الزراعية من قوانين المصادرة التي تطال كل مرة الملاك و الفلاحين الجزائريين . تمت مصادرة أراضي جديدة سنة 1954 ، مساحتها 12.3 ألف هكتارا بمنطقة تاملوكة و 2.72 ألف هكتارا في بلدية عين لرناث (COLIGNY) و كلها تقع في بلدية سطيف بعمالة قسنطينة ، و بلغ مجموع الأراضي المصادرة 1.199.030 هكتارا في بلدية سطيف عمالة قسنطينة . [2] إذن ، فإن آليات الاستغلال ترمي في الأساس إلى تجريد الأهالي من أراضيهم التي هي مصدر رزقهم و قوتهم ، ممّا يعرّضهم إلى الفاقة و الفقر القسري . إن الفقر الذي أصاب الجزائريين ، مردّه استمرار الكولون في الاستحواذ على المزيد من الأراضي الفلاحية الخصبة . [3]

ازدادت معاناة الفلاحين الجزائريين كلّما تعدّدت أدوات الاستغلال السائدة في القطاع الزراعي . تفنّنت السلطة الحاكمة في تنويع وسائل

(1) Agéron , histoire de l'Algérie contemporaine… , op.cit. , p 510
(2) J.O.A. , 8 octobre 1954
(3) قنون (حياة) ، اللاجئون السياسيون الإسبان في الغرب الجزائري ما بين 1936 و 1962 ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة وهران ، 2011 ، ص 106

الاستيلاء على الممتلكات العقارية للجزائريين ، فشملت أساليب المصادرة و الإرهاق الجبائي ، و أدوات المضاربة عن طريق البيع و الشراء . بفعل إطلاق العنان لحرية المضاربة العقارية و رفع كل الحواجز السياسية عنهم ، استطاع الأوربيون توسيع ملكياتهم الزراعية . [1] على إثر هذه المتغيرات ، تكبّد القطاع الزراعي انقلابا جذريا ، أصبحت لدى الكولون منشآت إنتاجية كبرى ، من أهمها إمبراطوريات الكروم و الخمور .

في ظل استمرار النظام الرأسمالي الذي يقبض بقوة و إحكام دواليب اقتصاد المستعمرة ، أنتج هذا الوضع تناقضا طبقيا كبيرا بين فئات المجتمع لاسيما بين الأقلية الأوربية التي تزداد ثراء مقابل الأغلبية من العمال الجزائريين الذين يرزحون تحت وطأة سوء المعيشة و كابوس الفقر و الحرمان ، بسبب علاقات العمل غير المتكافئة و ما يتعرضون له من إقصاء و تمييز اجتماعي و مهني. ألقت أساليب الإجحاف و الاستغلال التي تمارسها السلطة الرأسمالية الاستعمارية ، حملها الثقيل على كاهل اليد العاملة الجزائرية ، و بالتحديد العمال الزراعيين الذين يتقاضون أجورا بخسة لا تغني و لا تسمن من جوع . هذا و تشير إحصائيات سنة 1954 أن الأجور السنوية لليد العاملة في القطاع الزراعي تراوحت ما بين 40 و 60 ألف فرنكا خصت العمال الزراعيين و الخماسين الجزائريين ، بينما الطبقة المتوسطة من البرجوازية الصغيرة ، بلغ أجرها السنوي 100 ألف فرنكا . [2] تعكس هذه الأجور في نظرنا فضاعة الظلم و بشاعة الاستغلال الذي تتعرض له البلوريتاريا الريفية في القطاع الزراعي ، إذا ما قورنت بالدخل السنوي الكبير الذي تحققه فئة الملاك الأوربيين . فإجمالي الدخل السنوي للمالك الأوربي يعادل 10 أضعاف أو يزيد من إجمالي الأجر السنوي للعامل و الخماس الجزائري . فجوة سحيقة بين الأجير و المأجور

---

(1) زوزو (عبد الحميد) ، محطات في تاريخ الجزائر ، دراسات في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية ، دار هومة ، الجزائر ، 2004 ، ص 132

(2) Agéron, op.cit. , p 510

تعيد المرء إلى غابر عصور الاستعباد و مظالم القهر و الاسترقاق .

لم تكن الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة العامة كافية ، عندما أصدرت المرسوم المحدد لأجور العمال الزراعيين في 12 أكتوبر 1951 الخاص بتعديل شبكة الأجور الواردة في الجدول المرافق . (1)

مناطق الأجور	الحد الأدنى للأجر اليومي المضمون	المنح اليومية المناسبة
المنطقة الأولى	345 فرنكا	62 فرنكا
المنطقة الثانية	316 فرنكا	52 فرنكا
المنطقة الثالثة	276 فرنكا	41 فرنكا

يعني هذا التقسيم الفئات العاملة من الجزائريين حسب التوزيع الجغرافي حيث المنطقة الأولى تشملها البلديات الكاملة الصلاحيات و المنطقة الثانية ذات الصلة بالبلديات المختلطة ، والمنطقة الثالثة يشملها الإقليم الصحراوي . إذا ما أخذنا بعين الاعتبار متطلبات مستوى المعيشة و تكاليف الحياة اليومية ، فإن شبكة الأجور الماثلة في الجدول لا تستجيب قطعا لطموحات العمال . فغلاء المعيشة لا يسمح لتلك الأجور أن تصمد بحزم أمام لهيب الأسعار كالخبز بثمن 60 فرنكا و اللحم 500 فرنكا و السكر 135 فرنكا للكيلوغرام الواحد . (2) لذلك ، تبقى المنظومة الرأسمالية الحاكمة تسيّر شؤون المستعمرة حسب منطق الربح و الاستغلال في آن واحد دون مراعاة كرامة العمال و حقوقهم المشروعة . إن تلك الأوضاع التي عانى منها الفلاحون ، أدّت بهم إلى التشرّد و التسوّل و إلى الهلاك أحيانا . (3)

تمكّن هؤلاء المعمرين من الكولون الزراعيين أن يؤسّسوا ضيعات واسعة و مزارع شاسعة ، مستغلّين خصوبة التربة و سواعد الفلاح الجزائري فأنشأوا على إثر ذلك إمبراطورية الكروم التي أخذت في النمو و التوسّع كل مرة مدرّة عليهم بالأموال الضخمة على حساب العمال الزراعيين

(1) J.O.A. , 2 juillet 1954
(2) Bénallègue , op.cit. p 33
(3) قنون ، المرجع السابق ، ص 106

الجزائريين ضحايا الإفقار و العبودية و العنصرية . امتدت مساحات الكروم على كامل الأطلس التلي ، و خصت زراعة المنتوج كل عمالات الجزائر المستعمرة ، كما توضح الأمر المعطيات الإحصائية خلال الفترة ما بين 1953 و 1955 في الجدول التالي . [1]

العمالات	1953	1954	1955
الجزائر	7.079 هكل	6.171 هكل	5.600 هكل
وهران	9.920 هكل	11.907 هكل	8.000 هكل
قسنطينة	1.287 هكل	1.218 هكل	1.100 هكل
المجموع	18.286 هكل	19.296هكل	14.700 هكل

تؤكد معطيات الجدول تداعيات السياسة الاقتصادية الرأسمالية على المنظومة الفلاحية ، التي حوّلت الملكية العقارية المحلية إلى زراعة نقدية مسخرة لتنمية الريع الكولونيالي في مجال إنتاج الكروم و تصدير الخمور .

و في ظلّ استمرار الهيمنة الاستعمارية على موارد المستعمرة و استغلال العصبة الكولونيالية لطاقات اليد العاملة الجزائرية في شتى القطاعات و ارتباط سوق العمل بالمنطق النفعي المادي الذي يعمل به المستعمر الرأسمالي الفرنسي و يفرضه على فئات المجتمع الجزائري ، أفرز هذا التعامل تفكيك البنية الاجتماعية للجزائريين ، و تسبّب في انقسام ما يسمّى في رأينا بالقدرة المنتجة أو الطاقة المحركة لليد العاملة الجزائرية إلى قسمين : شريحة اجتماعية نشيطة مسخرة و مستغلة ، و شريحة نقيضة لها محرومة النشاط عاطلة تترقب متغيرات سوق التشغيل التي تتحكم في تسيير شؤونها طبقة الكولون الثرية . أحدث هذا الانقسام مآسي اجتماعية في حق الفئات النشيطة الجزائرية نتيجة للأسلوب الرأسمالي المتبع والذي ساهم بدوره في انتشار الفقر و البطالة و الهجرة .

(1) Bulletin économique et juridique , 1955 , p 283

أثارت هذه الأوضاع المتردّية اهتمام النخبة الوطنية و حرّكت موقف الأطر النقابية للنظر فيما يعانيه الأهالي من اضطهاد اجتماعي و استغلال مادي و تمايزي عنصري كولونيالي . قفز عدد العاطلين من العمال الجزائريين من 130.599 عاطلا في يناير 1954 ليرتفع العدد إلى 308.223 عاطلا خلال شهر ديسمبر من ذات السنة ، و استمرت وتيرة البطالة لتصل إلى 359.168 عاطلا نهاية 1955 . [1] حاولت الحكومة العامة النظر فيما يجري من تدمّر اجتماعي لدى الشغيلة الجزائرية التي تحوّلت إلى قوة مطلبية فعلية داخل الكونفيدرالية العامة للشغل ، و نخص بالذكر العمال المنجميين و الموانئ و سكة الحديد ، فأصدرت القرار الخاص بتثبيت نظام الأجور لدى العمال غير الزراعيين في 18 أفريل 1955 يستند على قاعدة مؤشر الأجر الأدنى حسب البلديات وفق الشبكة الآتية : [2]

نوع الفئة	متوسط الأجر الأدنى	قيمة الأجر الجديد
الفئة الأولى	77 فرنكا	95.50 فرنكا
الفئة الثانية	74 فرنكا	87.50 فرنكا
الفئة الثالثة	67 فرنكا	79.50 فرنكا

الظاهر في هذه المعطيات محاولة سلطة المستعمر تهدئة الأوضاع ، بهدف كبح جماح الإضرابات العمالية بعد أن فشلت فرنسا في قمع الثورة في عامها الأول. ولكن قطار الثورة انطلق لا يعرف محطة تهدئة إلا محطة الاستقلال.

لم تلق سياسة الأجور التي انتهجتها الإدارة أصداء مرضية بقدر ما كانت تغطية و مطية ليبلغ الريع الاستيطاني ذروته . على إثر ذلك اتسعت دائرة الفقر في أوساط الجزائريين ، عبرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن تضامنها القوي مع الجماهير الكادحة و الفئات المعوزة و الأسر الفقيرة حيث كلفت لجان لها في مدينة بني صاف و قرية سيدي صافي بعمالة

(1) Exposé de la situation générale de l'Algérie , 1955, p 614
(2) Ibid , p 615

وهران ، بمهمة جمع التبرّعات يوم الأحد 22 ماي 1955 ، بلغت حصيلة التبرّعات عند انتهاء العملية 245 ألف فرنكا . [1] ولكن منيت مخططات الجور الاستعماري بالإخفاق و أثبتت أساليب الاستغلال الرأسمالي فشلها على الميدان باندلاع الثورة التحريرية و التفاف العمال حولها ، و سيزداد الكفاح المسلح عطاء و سخاء عشية تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي سيهب للثورة سندها العمالي القوي ، و يجعل من تضحية النقابية الجزائرية دحرا للتسلّط الكولونيالي و حدّا نهائيا للاستغلال الرأسمالي .

ج / التركيز على النضال من أجل السيادة الوطنية

لا يقتصر موضوع السيادة على جهة أو حركة ، و إنما هو قضية الجميع . تضافر الجهود و تكثيف المساعي و توحيد المواقف ، مبادئ و أسس آمنت بها النقابية الجزائرية لتعبّد الطريق الوطني الكفيل بتحقيق المشروع السيادي التحرّري . أفرزت الأحداث المتراكمة و الظروف المتسارعة متغيرات جذرية تفاعلت معها الحركة العمالية عموما ، و الحركة النقابية خصوصا . فرضت تلك المتغيرات على النقابيين الجزائريين و المناضلين الحزبيين أن يغتنموا تلك المستجدات بوعي و حكمة . بعد حل المنظمة الخاصة و تفاقم الأزمة داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، و التعاطي الضيق للكونفيدرالية العامة للشغل مع مسالة السيادة الوطنية و اندلاع الثورة التحريرية ، أجبرت هذه العوامل كلّها النقابيين الوطنيين على التخلص من الوصاية النقابية الفرنسية ، و أن ينتقلوا بنضالهم من المطلبية الاجتماعية إلى المطلبية التحرّرية الاستقلالية كقناعة نضالية ثورية .

ج - 1 / تحرير الطاقات الجزائرية من الاستغلال الفرنسي الاستعماري

إن الأفق الاقتصادي مرآة المخطط الرأسمالي ، الذي يستند في الأساس على الاستثمار الخارجي في المستعمرات . يجني الكولون الأرباح و يتلقى العمال الجزائريون أبشع صور الاستغلال . إن الاستثمار و التوسّع مصدر

(1) D.A.W.O. , Préfecture d'Oran , boite n°6987 , 28 mai 1955

النمو الاقتصادي للرأسمالية الاستعمارية . إن أهمية الاستثمارات تشكل في الامبريالية (*) أكبر عامل اقتصادي حاسم ، و جميع البلدان الصناعية المتقدمة تتجه إلى توظيف حصة أكبر في المستعمرات و تجني من هذه التوظيفات أرباحا متزايدة . (1) سخر المستعمر الفرنسي جميع الطاقات البشرية في خدمة مصالح الكولون و المتروبول . و نظرا لمخططات الاستغلال القائمة على التمايز الاجتماعي ، تم تشغيل اليد العاملة الجزائرية في قطاعات محفوفة بالمخاطر ، كقطاع المناجم و سكة الحديد و الموانئ و مزارع الكروم و الحمضيات ذات التشغيل الموسمي المؤقت . لم تتوقف الآلة الاقتصادية الاستعمارية ، بل استمرت شركاتها في إجهاد الموارد البشرية و استنزاف المقدّرات الطبيعية . حققت عملية نهب الثروات ما بين 1951 و 1954 ارتفاعا محسوسا في إنتاج الفحم في قنادسة ، حيث صعد الإنتاج من 246.600 طنا سنة 1951 ليصل إلى 303.000 طنا سنة 1954 . (2) ساهمت في هذا الإنتاج السواعد الجزائرية في أحواض الفحم الباطنية و السطحية ، و معطيات الجدول الإحصائية تظهر ذلك . (4)

السنوات	1952	1953	1954
عمال الأنفاق (fond)	2.110	2.126	1.972
عمال السطح (jour)	727	707	841

أصبحت اليد العاملة الجزائرية وسيلة إنتاج و أداة استثمار في يد الشركات و المؤسّسات الرأسمالية ، توظفها متى تشاء و تشغلها كيفما تشاء ، لأن الأهم هو تنمية الدخل و تحسين مؤشر الربح ، للمحافظة على السوق التي تحكمها مصلحة النهب و التصدير . مقابل كل ذلك ، استغلال و هضم حقوق الشغيلة الجزائرية ، بأجور زهيدة و بطالة متزايدة .

(*) تعني الامبريالية أعلى مراحل التوسع السياسي و الاقتصادي للدول الاستعمارية في المستعمرات
(1) برايار (فيليب) ، سينياركلنس(بيير) ، الامبريالية ، تر. عيسى عصفور، منشورات عويدات ، لبنان ، 1982 ، ص 47
(3) Exposé de la situation générale de l'Algérie , op.cit. , 1954
(4) Ibid , p 253

أصرّالنقابيون الجزائريون على تحرير الطبقة العاملة الجزائرية من وضعها الاجتماعي المتدهور انطلاقا من عمليات التوعية و التحسيس الوطني على أساس أن الكفاح العمالي لا يتوج بأي نجاح إلا بفضل وحدة كل شرائح الحركة العمالية و مكوّنات النقابية الجزائرية . لقد حرصت الحركة النقابية على رصّ الصفوف و توحيد المواقف . في هذا الصدد ركز المناضل و النقابي لخضر قايدي خلال الندوة التي عقدها سنة 1951 بمدينة الجزائر أكّد فيها بقوله: " وحدة العمال والنقابيين واجب وطني لا نملك فيه أي اختيار بل هو سرّ النجاح و مفتاح الانتصار . " [1] اقتضت المواجهة العمالية للوضع الرأسمالي الذي يطبعه الحكم الاستبدادي و الإقصاء الاجتماعي و التفاوت الطبقي ، السير على منهاج النضال المطلبي من أجل تحسين كرامة العامل الجزائري . هذا الاعتقاد التزمت به النقابية الجزائرية و ألحت على مواصلته الحركة الاحتجاجية بالوسائل السلمية كالمسيرات والمظاهرات و الإضرابات . تمثل هذه الأساليب في رأينا جزءا من مشروع السيادة في بعدها الاجتماعي و الذي سيكون مع اندلاع الكفاح المسلح سنة 1954 نقلة نوعية للنقابية الجزائرية لترسيخ مفهوم السيادة الوطنية الحقيقية في عمقها التحرّري و بعدها الاستقلالي .

تجدّدت الحركة الاحتجاجية العمالية سنة 1951 ، ندّد فيها المضربون بسياسة الاستغلال و هاجس البطالة و انعدام المساواة في الأجور و غياب العدالة الاجتماعية ، و خطر تصاعد شوفينية الكولون . شن عمال قطاع الغاز و الكهرباء إضرابهم الوطني في 23 مارس 1951 لمدة 22 يوما و أضرب العمال الزراعيون في عين طاية يوم 24 أفريل 1951 ، و أنهى العمال المنجميون احتجاجهم يوم 2 ماي 1951 و الذي دام 4 أشهر . [2] أما في وهران ، قام عمال الأشغال العمومية بالإضراب في منطقة المرسى الكبير و منتجع الكورنيش يوم 6 سبتمبر 1951 بمشاركة 500 مضربا . [3]

(1) Bourouiba , op.cit. , p 117
(2) Bendiab , op.cit. , pp 92 - 97
(3) Alger républicain , 6 septembre 1951

توّجت الحركة الاحتجاجية لسنة 1951 بحصيلة نهائية تمّ فيها تسجيل 265 إضرابا و مشاركة 265 ألف مضربا . [1] تكشف الأرقام الواردة في هذا المجال تحكّم النقابية الجزائرية في الشريحة العمالية ، و مستوى الوعي السياسي و المطلبي الذي بلغته البلوريتاريا الوطنية و قوّة الصمود و التحدّي للحركة الاحتجاجية العمالية التي لم تثنها المشاكل التي تعرّضت لها الحركة الوطنية بعد حل المنظمة الخاصة و بداية تأزم الوضع السياسي داخل بيت حركة انتصار الحريات الديمقراطية . تصدّى النقابيون للإدارة الاستعمارية التي تتجاهل حقوق الجزائريين ، بعد أن صعبت عليهم تكاليف الحياة ، و دفعتهم الحاجة بل الفاقة إلى اقتحام المرأة في معترك الشغل إلى جانب الرجال و الأطفال . حسب إحصائيات خريف 1954 ، فإن عدد العمال الزراعيين من النساء 311 عاملة مقابل 6.177 عاملا من فئة الفلاحين و الخماسين المسلمين ، في حين لا يوجد أي أثر للعنصر الأوربي على الإطلاق . [2] تأخذ ظاهرة التمييز وضعا آخرا في القطاعات المدرّة للمال ، حيث قطاع الصيد البحري الذي يشغل 548 من باترونا الأوربيين مقابل 184 من المسلمين خلال نفس الفترة . [3] كلّما اشتدّ التعنت الاستعماري كلّما تآكل الوضع الاجتماعي للجزائريين ، نتيجة التسيير الرأسمالي القائم على استثمار العنصر الاقتصادي دون التفكير في رفاهية و ازدهار العنصر البشري . تولّدت حالات من الاستغلال لاسيما في القطاع الفلاحي و القطاع المنجمي . و نظرا لسوء أوضاعهم ، قرّر عمال منجم بني صاف الإضراب لمدة 4 ساعات و قام الفرع النقابي التابع الكونفيدرالية العامة للشغل بمراسلة رئيس دائرة تلمسان يوم 24 مارس 1952 حول موضوع التدخل في تسوية المشاكل و النزاعات التي يعاني منها منجميو بني صاف . [4] إن كل ساعة إضراب تضرّ الاقتصاد الكولونيالي ، لأن الكلفة ثقيلة جدّا تشلّ نشاط استخراج خامات الحديد و نقلها أيضا و تعطّل عمل الموانئ و تربك حركة

(1) Bendiab , op.cit. , p 98
(2) Exposé de la situation générale de l'Algérie , 1955 , op.cit. , p 21
(3) Ibid , p 21
(4) A.C.B.S. , c.g.t. , conflit sociaux , Tlemcen , 24 mars 1952

التصدير و تقطع دابر الصناعة في المتروبول من التزوّد بالمادة الأولية . تفاعل العمال و النقابيون مع الأحداث و انغمست النقابية الجزائرية في خضم المتغيرات التي أتت بها مرحلة الخمسينيات ، تلك المتغيرات التي تقاطعت على قاسم مشترك هو الإعداد و الاستعداد للثورة المسلحة ، بغاية نقل الحركة المطلبية من المطالبة بالإصلاح إلى الدعوة إلى الكفاح . و هكذا ظهرت ملامح تطور جديد و رؤية نضالية ثاقبة و عميقة ، ارتقت بالخطاب النقابي الوطني نحو طريق الإرادة التحرّرية ، بوجهة ثورية وطنية . انتقد النقابي الجزائري عبد القادر جوادي النظام الرأسمالي الاستعماري في إحدى الجلسات موجها كلامه للمناضلين الأوربيين بقوله : " الرأسمالية الاستعمارية بالنسبة لكم ، السعي وراء الثراء الفاحش ، و إنشاء التروستات (LES TRUSTS) (*) و جني المزيد من المنافع لمئات العائلات منكم ."[1] ترسّخ العمق الثوري للحركة النقابية الجزائرية ، و بات الموقف المؤيد للكفاح المسلّح حتمية إستراتيجية لدى القيادات النقابية ، باعتباره يكفل المعنى الحقيقي و المغنى الفعلي لمكسب السيادة الوطنية المنشودة التي وحدها القادرة على استرجاع الكرامة للعمال و الحرية للوطن . تعمّق الاتجاه الثوري التحرّري في الخطاب النقابي منذ 1952 في التصريح الذي أدلي به القيادي النقابي عطا الله بن عيسى قائلا : " موقف النقابيين ، موقف حرّ يدعم مشروع الثورة ، بعيد عن أي تأثير شيوعي و كونفيدرالي ." [2]

ساندت حركة انتصار الحريات الديمقراطية مطالب العمال الجزائريين و قام مناضلوها بدور النقابي الأمين لنصرة حقوق اليد العاملة الجزائرية المهضومة . تدخل هذه الإستراتيجية في إطار محاولات الحركة تجاوز الوصاية المبيتة للنقابات الفرنسية التي أثبتت فشلها فيما يعرف بتحقيق العدالة الاجتماعية لصالح الطبقة العمالية الجزائرية . من جانب آخر تتدرج

(*) التروستات شركات رأسمالية كبرى تابعة للبلدان الرأسمالية المتقدمة ، تحتكر تكنولوجية الإنتاج و التصدير في مجال سوق البترول الدولية ، و تحقق لنفسها أرباحا طائلة

(1) Bourouiba , op.cit. , p147

(2) Ibid , p 119

مساعي الحركة في إطار جلب العمال الجزائريين لصالحها و كسب مواقفهم و قناعتهم ، بغاية إضعاف تأثير الحزب الشيوعي الجزائري على الطبقة العاملة من ناحية ، و محاولة بناء قاعدة وطنية عمالية تكون النواة الأساسية في تشكيل نقابة وطنية مستقلة و طاقة اجتماعية صلبة يشتعل منها الكفاح المسلح من ناحية أخرى . تحرير العمال الجزائريين من الاستبداد الاستعماري و الاستغلال الرأسمالي ، لابد أن يمرّ في بادئ الأمر عبر النضال الاجتماعي ، في إطاره المطلبي و دوره النقابي ، و يجب تطوير هذا الدور ليرتقي إلى مستوى التحرّر الأكبر ، ألا و هو الكفاح المسلح الذي تؤمن به و تحضر له حركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ سنة 1947 تاريخ تأسيس اللجنة المكلفة بالشؤون الاجتماعية و النقابية برئاسة عيسات أيدير و المنظمة الخاصة على رأسها محمد بلوزداد . ناضلت حركة انتصار الحريات الديمقراطية من أجل حماية كرامة العمال ، فطالب منتخبوها بترسيم المتعاونين في البلديات الذي يصل عددهم إلى 1756 عونا و اقترحت تخفيض السنوات الضرورية للترسيم من 9 إلى 7 سنوات . [1]

في إطار نشاطاته الحثيثة ، عقد الحزب الشيوعي الجزائري تجمّعا لمناضليه بدار النقابات في مدينة قسنطينة يوم 29 جوان 1952 ، حيث قام مرشحو الحزب في الانتخابات المحلية ، بشرح برنامجهم ، مركزين على ضرورة مكافحة أساليب القمع والاضطهاد و الاستغلال الذي تتعرّض له الطبقة العاملة الجزائرية ، و ألحّوا في مداخلتهم على مطلب الحرية و الرفاهية و السلم . [2] و كانت المنافسة على أشدّها بين التيارات الوطنية التي أخذت الشأن العمالي و النقابي في نشاطها النضالي لاسيما بين حركة انتصار الحريات الديمقراطية و الحزب الشيوعي الجزائري . تطور هذا الاستقطاب بشكل لافت للنظر خلال الفترة الممتدة من 1951 إلى 1953 .

(1) J.O.A. , 28 Août 1953
(2) C.A.O.M. , archives nationales , série 81 (f) , boite n° 57 , A.E.P. , France

عرفت هذه المرحلة احتجاجات عمالية منددّة بسياسة التفرقة العنصرية بين العمال و ما يرافقها من تمييز في الأجور و الحقوق المادية و الاجتماعية . إن حالة الاستياء التي عمّت الطبقات الكادحة من عمال و فلاحين و صغار التجار و الحرفيين و أصحاب المهن الحرّة ، لدليل على نضج الشعب الجزائري ووحدة طبقاته أمام المآسي التي يتعرّض لها من قبل الإدارة الاستعمارية و القوى الرأسمالية . [1] أصبحت قضية الوحدة النقابية أكثر من ضرورية ، فرضتها ظروف و مقتضيات الكفاح التحرّري . أعلنت النقابات الجزائرية المنضوية تحت الكونفيدرالية العامة للشغل ثلاثة مطالب أساسية خلال الندوة الخامسة المنعقدة بمدينة الجزائر في شهر جوان 1954 تتمثل تلك المطالب أصلا في جزأرة التأطير النقابي ، إحداث القطيعة مع الكونفيدرالية العامة و دعم مطلب الاستقلال . خلال الندوة ، تم تأسيس الاتحاد العام للنقابات الجزائرية (U.G.S.A.) .[2] تعدّ الوحدة النقابية مكسبا عماليا لمجابهة الوضع الاجتماعي المتردّي للشغيلة الجزائرية ما يمكنها من حشد إمكانياتها لصالح القضية الوطنية . بعد 5 أشهر من انعقاد الندوة الخامسة ، و في غرّة الفاتح نوفمبر 1954 ، فاجأ الشعب الجزائري المستعمر الفرنسي معلنا اندلاع ثورته التحريرية المجيدة . كشفت الثورة حتمية الكفاح التحرري المسلح ، و رسخت في الذاكرة الجماعية أن التحرّر من الاستغلال و الاستعباد و الاستبداد ، لا يتحقق إلا بالتضحية الفعلية فكان ذلك قناعة راسخة في ضمير العمال الجزائريين ، أيقظت وعيهم و شحذت هممهم و قوّت عزيمتهم و حفزتهم على التعجيل لتأسيس مركزية نقابية مستقلة تكون المرآة العاكسة لطموحات و تطلّعات كل الجزائريين .

ج - 2 / رفض سياسة الإذلال و المناورة الاستعمارية

تبرز سياسة المناورة و الإذلال الوجه الآخر من أساليب السيطرة

(1) بن عيشة (الطاهر) ، " نضال الطبقة العاملة الجزائرية و التحرّر الوطني " ، عن مجلة الثورة و العمل ، المرجع السابق ، 1984 ، ص ص 58 - 64

(2) Bourouiba , op.cit. , pp 145 - 146

إذ تستند على شكلين من أشكال التسلّط الكولونيالي ، الاستبداد والاضطهاد . فأساليب الإذلال هي من وسائل تكريس الطابع الاستبدادي للاحتلال ، أما المناورة ، فإنها تعني التهدئة و الإغراء على أساس كسب الأمن و تعزيز الاستقرار . خدمة لتلك الأغراض ، تجتهد الحكومة العامة في إتقان و انتقاء الوسائل الناجعة بغاية تضليل سكان المستعمرة . يحتل نظام الأجور القاعدة المحورية في عملية إجهاد حقوق اليد العاملة الجزائرية و استغلال إمكانياتها المادية و النفسية . فالرواتب الواطئة و الأجور الزهيدة هي في حدّ ذاتها إنكارا لمعيار العدالة الاجتماعية و إلغاء للكرامة الإنسانية و بالتالي يصبح العنصر الأهلي معرّضا للإفقار . و هنا يكمن الوجه الحقيقي للرأسمالية الاستعمارية و طابعها النفعي اللانساني . تقوم المنظومة الرأسمالية على أساس تقسيم العمل الذي يرمي بدوره إلى التخفيف من أعباء سوق الشغل ، باستغلال النساء و الأطفال و العمال بأقل التكاليف الممكنة . [1] لم تمثل سياسة الأجور المتبعة من قبل الحكومة العامة إنصافا لحقوق الطبقة العاملة الجزائرية ، ما دام العامل الجزائري يتقاضى أجرا زهيدا ، هو بمثابة كربا ثقيلا في معيشته و إهانة و إذلالا لكرامته .

إن علاقات العمل مناقضة لمبادئ العدالة و منافية تماما لحق المساواة بين العمل و الأجر. كما ألحت لوائح التشريعات والعقود الدولية و الاتفاقيات العمالية و المهنية ، و ركزت عليها نصوص منظمة العمل الدولية (O.I.T.) و مكتب العمل الدولي (B.I.T.) ، أنه لا مجال لاستغلال العمال و النيل من حقوقهم المشروعة ، و أن كرامة الطبقة العاملة مكفولة قانونيا . في هذا المجال يقوم مهام منظمة العمل الدولية على تحسين أحوال العمال و رفع مستواهم المعيشي و نشر العدالة الاجتماعية من خلال تحديد الأجور و ساعات العمل و تحرص على سلامة العمال . [2]

---

(1) Rubell (M.) , op.cit. , p 201

(2) عطية الله (أحمد) ، المرجع السابق ، ص ص 1240 - 1241

رفضت النقابية الجزائرية بشدّة أساليب المناورة التي تمارسها السلطة فيما يتعلّق بمسألة الأجور المخزية ، خاصة لدى العمال الزراعيين الذين ما يزالون يتقاضون ما نسمّيه بأجور المجاعة . يليهم عمال المناجم و سكة الحديد و الموانئ . انتقدت الحركة النقابية سياسة الأجور و اعتبرتها غير كافية ، و ركزت على مبدأ العدالة بين القطاعات المهنية ، خاصة تلك القطاعات التي تطرح صعوبات و مخاطر على العمال . كشفت حركة انتصار الحريات الديمقراطية من خلال نشاطها الإعلامي ، و أبرزت الطابع الاستغلالي لمنظومة الأجور في جريدتها "الجزائر الحرّة " بالتصريح التالي : " . لابد من المطالبة بتحديد الأهداف الأصيلة للأجور . " [1] إن موقف التنظيمات النقابية كان غير كاف ، فقد طلبت الكونفيدرالية العامة للشغل أن تكون الأجرة الشهرية في حدود 20.500 فرنكا أي 118 فرنكا للساعة ، بينما كتب أندري روييز الأمين العام في جريدة العامل الجزائري (LE TRAVAILLEUR ALGERIEN) [*] الصادرة في 18 سبتمبر 1951 : " هذا الإجراء غير كاف . " [2] كذلك اكتشف العمال الجزائريون ضعف موقف الكونفيدرالية و تواطئها أحيانا لتتجاهل حقوق الطبقة العاملة الجزائرية . إن قانون رقم 83 الصادر بتاريخ 17 أكتوبر 1953 يفضح ازدواجية النقابات الفرنسية و يرفع الغطاء عن أسلوب المناورة التي تمارسه سلطة المستعمر في حق اليد العاملة الجزائرية . في مقال لها ، كتبت جريدة الجزائر الحرة في عددها 83 الصادر سنة 1953 جاء فيه : " يجب دعوة العمال إلى الكفاح من أجل تطبيق أجر 133 فرنكا للساعة ، ذلك أن الكونفيدراليات في فرنسا قد حصلت على 133 فرنكا للساعة ، و في الجزائر تقترح الكونفيدرالية العامة للشغل 100 فرنكا للساعة . لا ، بل يجب العمل على

---

(1) جريدة الجزائر الحرّة ، ديسمبر 1951 ، ع. 22 (أنظر مجلة الثورة والعمل ، ع.419)

(*) أصبحت تمثل الجريدة الاتحاد العام للنقابات الجزائرية (U.G.S.A.) الذي تأسّس في جوان 1954 ، بينما جريدة " العامل الجزائري " أي (L'OUVRIER ALGERIEN) صحيفة الاتحاد العام للعمال الجزائريين ظهرت في 6 أفريل 1956

(2) فارس ، تاريخ النقابية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 37

الصعيد النضالي النقابي . إن المطالبة بأقل من 133 فرنكا للساعة يعدّ خيانة لمصالح العمال ، فعمال السكك الحديدية يطالبون مع عمال البريد بمبلغ 133 فرنكا للساعة ، بينما تتمسك الكونفيدرالية العامة للشغل بمبلغ 100 فرنكا .[1]

تحاول السلطة الاستعمارية في تقديرنا ، إيهام نفسها برهانات الزيادات المجهرية في الأجور ، قد تهدأ لها الأوضاع و تقلّل من وتيرة الاحتجاجات وبالتالي تطمئن لها الجبهة الاجتماعية من العمال الجزائريين . ولكن الوعي العمالي و النضج السياسي رفع النقاب عن سياسة التضليل التي تسلكها الإدارة الفرنسية اتجاه الفئات النشيطة الوطنية .

لم تكن منظومة الأجور لوحدها قاهرة لكرامة البلوريتاريا الجزائرية ومضرّة بالمجتمع الأهلي فحسب ، و إنّما قوانين المصادرة و التجويع التي طالت سكان الريف و حوّلت الفلاح الجزائري إلى شريحة اجتماعية أنهكها الفقر و أجهدها الجوع . الواقع أن التوزيع الحالي للأراضي يؤدي إلى ظهور بلوريتاريا زراعية تكون ظروف معيشتها شاقة و واهية .[2] أفرزت سياسة المصادرة و التمييز الاجتماعي مجتمعا طبقيا ، يستند بناءه على التفاوت الوظيفي المهني لا يختلف شكله في اعتقادنا عن النظام الهرمي في العهد الروماني . الجدول الإحصائي يعكس حالة الوضع السائد في القطاع الزراعي سنة 1954 ، بين العنصرين الأوربي و الجزائري .[3]

توزيع الفئات النشيطة حسب الحرف	العنصر الأوربي	العنصر الجزائري
الخماسون و الفلاحون	00	6488
الملاك الزراعيون	4513	5825
مجموع المساحات المستغلة	5688 هـ	37124 هـ
العمال اليوميون و الموسميون	628	23178
العمال الدائمون	1044	10846
الإطارات الفنية المسيرة	417	353

(1) جريدة الجزائر الحرة ، ع. 83 ، 17 أكتوبر 1953
(2) صاري ، مجلة الثقافة ، ع.83 ، المرجع السابق ، ص 198
(3) Annuaire statistique de l'Algérie , 1956 - 1957 , p 21

مما لا يدع مجالا للشك ، أن معطيات الجدول الإحصائي دلالة تاريخية عمّا تقوم به إدارة المستعمر الفرنسي من إغناء للأوربيين المعمرين و إفقار للجزائريين أصحاب الأرض الحقيقيين. فالمهن غيرالدائمة و الصعبة من نصيب العامل الجزائري ولكن الوظائف الهامة ذات الشأن و المردودية هي حكرا على الأقلية الأوربية . فإذا كانت المساحة المستغلة تتجاوز مساحة العامل الأوربي ، إلا أنها أغلبها في مناطق جبلية و على المنحدرات لأن الاراضي الخصبة استولى عليها الكولون قسرا عن طريق قوانين النزع و المصادرة. حظي الملاك الأوربيون بالأراضي الخصبة الممتدة على طول الشرط الساحلي ، التي كانت حافزا مباشرا لحركة الاستيطان . إن أكبر المستوطنات الأوربية حسب إحصائيات سنة 1954 ، تشير إلى 5 مدن من مجموع 12 مدينة شملها الإحصاء تجاوز تعدادها السكاني 55 ألف نسمة و تتجلى الظاهرة الديمغرافية في الجدول الإحصائي التالي . [1]

المدن	الجزائر	وهران	قسنطينة	عنابة	مستغانم
السكان (نسمة)	359.626	286.116	82.836	67.367	50.977

انطلاقا من أرقام الجدول يكون الاستيطان الأوربي قد سيطر فيه المعمّرون على معظم الأراضي الخصبة التي يشملها الأطلس التلي ، و استقروا في أهم المدن الكبرى المطلة على الواجهة الساحلية من البحر الأبيض المتوسط . تحرّكت النقابية الجزائرية لمجابهة الوضع الاستعماري بقوة واعية و حكمة ساعية ، عندما أنجز العمال وحدتهم النقابية بإنشاء الاتحاد العام للنقابات الجزائرية خلال المؤتمر التأسيسي الذي انعقد أيام 24 ، 25 26 و 27 جوان 1954 بمدينة الجزائر ، بحضور 361 مشاركا ، أي 236 جزائريا و 125 أوربيا ، حيث أصبحت جميع النقابات الجزائرية مندمجة في هذا الاتحاد الذي يخضع بدوره لوصاية الكونفيدرالية العامة للشغل . [2]

(1) Annuaire statistique de l'Algérie , op.cit. , 1956 -1957
(2) Bendiab , op.cit. , p 120

جاء رد الفعل الوطني أقوى من قبل الثورة التحريرية المجيدة سنة 1954 التي أيدها العمال و النقابيون الجزائريون في غياب المركزية النقابية التي لم تر النور بعد . إن المساندة المبدئية للطبقة العاملة الجزائرية للثورة تندرج في إطار الرد الجماعي العمالي على سياسة الإذلال و المناورة التي اتبعتها الإدارة الكولونيالية على الدوام ، من خلال مظاهر الاستبداد و الاستغلال لخيرات البلاد و حقوق العباد . هزّ الكفاح المسلح أركان الاستعمار ، فسارعت الحكومة العامة إلى تلبية بعض المطالب العمالية بغرض تهدئة البركان الثوري المشتعل . حاولت إدارة المستعمر في رأينا إحياء روح المناورة ، فأصدرت مرسوم دعم الأجور و ضمان المناصب يوم 12 أكتوبر 1955 خاص بالجزائر ، حيث جاء في مدخله ما يلي : " إن مكافحة البطالة و المناصب الدنيا ، تشغل بال الحكومة . " [1] و تمّ تخصيص قرض بقيمة 3 ملايير لدعم التشغيل داخل الورشات ، علما أن عدد العاطلين من الجزائريين وصل إلى 350 ألف عاطل منهم 100 ألف عاطل في المدن ، و 250 ألف عاطل في المناطق الريفية حسب إحصائيات 31 ديسمبر 1955 . [2] كان الهدف من الإجراء إخماد الثورة ، لأن القرار لم يأت بأية نتيجة في ظل استمرار النظام الاستعماري ، و بقي العمال عرضة للاضطهاد و البطالة . و في إطار دعم الموقف الكولونيالي و محاولة إعادة الاستقرار للمستعمرة ، تحركت الكونفيدرالية العامة للقوى العاملة على مستوى الاتحاد الولائي لنقابات الغرب ، حيث تم إعداد تقرير شامل حول حالة العمال و الوضع العام في البلاد ، و سلّم التقرير إلى السيد إيميل روش (EMILE ROCHE) رئيس المجلس الاقتصادي خلال مقابلته مع ممثلي النقابات الحرّة ، ركز التقرير على تثبيت أجور العمال الزراعيين على قدم المساواة مع نظرائهم في القطاعين الصناعي و التجاري . [3]

(1) Exposé de la situation générale en Algérie , op.cit. , 1955 , p 607
(2) Ibid , p 607
(3) Bulletin d'études et informations syndicales algériennes , n° 1 , 1er mars 1955 , p 8

ولكن النقابيين الجزائريين ، رفضوا أية مبادرة إدارية ، و هم مدركون بأن الأمور تجاوزها الزمن ، و لا مجال و لا مكان لأي إصلاح . لقد انتهى زمن المناورات ، و المطلوب من الحركة العمالية دعم الكفاح المسلح . في هذا السياق ، رد النقابي عطا الله بن عيسى ممثل القطاع الصحي خلال انعقاد اللجنة الوطنية لفيدرالية المصالح العمومية و الصحة التابعة للكونفيدرالية العامة للشغل يومي 27 و28 أكتوبر 1955 ، أين صرح قائلا : " إن الحركة الوطنية الجزائرية ليست حركة عنصرية و لا جهوية ، و لا يمكن مقارنتها بما حدث في ألمانيا و إيطاليا . إنها حركة ثورية ، وطنية تحرّرية خالصة . [1] يعكس هذا التصريح قناعة النقابية الجزائرية بمبدأ تقرير المصير ، و الإيمان الراسخ للقاعدة العمالية بشرعية الكفاح المسلح كملجأ قويم و مخرج وحيد لاسترجاع كرامة العمال و سيادة الجزائر .

ج - 3 / انغراس مبدأ حق تقرير مصير الشعوب لدى النقابيين الجزائريين

الواقع ، أن الحرية و التحرّر مبدأ إنساني و حق طبيعي نصّت عليه الشرائع الدينية و المعارف الفكرية . و لما أصبح الحق في التحرّر معتدى عليه من قبل القوى الاستعمارية ، ازداد هذا المطلب عمقا في النصوص الدولية ، لاسيما ميثاق الأمم المتحدة و بنود رابطة حقوق الإنسان العالمية . بات حق تقرير مصير الشعوب لدى الحركة النقابية و التيارات السياسية أكثر من ضرورة ، بل واجب وطني تقتضيه المرحلة الحالية و يمليه مصير البلاد في ظل الظروف الراهنة . يرجع مردّ هذا التحوّل السياسي إلى تمسّك النقابية الجزائرية بمبدأ حق تقرير المصير للجزائر المحتلة إلى أسباب و دوافع جوهرية ، تتمثل فيما يلي : ظهور الاستعمار الفرنسي بمظهره الوحشي لمّا تنكّرحق تقرير مصيرالجزائر بعد تضحيات الجسام لأبنائها إبان الحرب الكونية الثانية ، و انقلابه على وعوده و قيامه بمجازر الثامن ماي الرهيبة استشهد فيها عمال وطنيون منهم العامل في ورشة الطلاء المناضل

(1) Bulletin d'études et informations syndicales algériennes , n° 5 , déc.1955 , p 8

الشهيد بوزيد سعّال ، حيث وصفت حركة انتصار الحريات الديمقراطية تلك العملية الإجرامية بمخطط الإبادة .[1] التزام العمال والنقابيون الجزائريون بالأفكار التحرّرية التي نهلوها من تجربتهم في حزب نجم شمال إفريقيا . إنها مبادئ التحرر التي حملها و أوقد مشعلها و نقل رصيدها مصالي الحاج عندما أسّس حزب الشعب الجزائري سنة 1937 ، و تطوّر اسمه إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية بعد الاستفادة من قانون العفو سنة 1946 . لذلك ، باتت الحركة التيار الوطني الوحيد الحامل لفلسفة تقرير المصير على أساس حتمية الكفاح المسلح . فقد أصبح النضال السياسي الثوري هو الطريق الوحيد للخلاص و التحرير ، و لم يبق للمواقف السلبية أي مبرّر.[2]

تحمّل قياديو و مناضلو حركة انتصار الحريات الديمقراطية هذا المشروع الوطني الضخم و الصعب ، و صار من أولويات مطالب برنامج الحزب . إن مسألة حق تقرير مصير الشعوب ، مكنت من أن يكتسي حزب مصالي في نظرنا لباس الهوية الوطنية التحرّرية ، مما أهله أن يكون الممثل الوحيد للاتجاه الوطني الاستقلالي . من هذا المنطلق تأتي محاولات حركة انتصار الحريات الديمقراطية لخدمة توجهها الاستقلالي و عملت جاهدة على غرسه و تعميقه في ضمير المناضلين و النقابيين الجزائريين . تجسّدت جهودها في الميدان مند تأسيس اللجنة المكلفة بالشؤون الاجتماعية و النقابية و المنظمة الخاصة سنة 1947 . اقتنع أصحاب التيار الاستقلالي من عمال و مناضلين و نقابيين بفشل التجربة النقابية تحت سقف الكونفيدرالية العامة للشغل . إن استمرار الاندماج و الولاء للكونفيدرالية في إطار الاتحاد العام للنقابات الجزائرية ، لم يجد نفعا . فقد حمّل مناضلو حركة انتصار الحريات الديمقراطية الكونفيدرالية الفرنسية أسلوب التمييز العنصري في الممارسة النقابية اتجاه العمال الجزائريين . [3]

---

(1) عيناد تابت (رضوان) ، 8 ماي 1945 في الجزائر ، المرجع السابق ، 155

(2) قنانـــش (محمد) ، المواقف السياسية بين الإصلاح و الوطنية في فجر النهضة الحديثة ، ش.و.ن.ت. ، الجزائر 1981 ، ص 104

(3) Agéron , vers un syndicalisme national en Algérie 1946 -1956 , op.cit. , p 458

هناك عدد قليل من المنتسبين الجزائريين لنقابات فرنسية خارج دائرة الكونفيدرالية العامة للشغل . تمّ إحصاء 4900 منتسبا نقابيا جزائريا داخل الكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين سنة 1952 ، و رغم قلة عدد الجزائريين في هذه النقابة ، وجهت حركة انتصار الحريات الديمقراطية عن طريق جريدتها الجزائر الحرة انتقادا شديد اللهجة . [1] جاء في مقال الجزائر الحرة ما يلي : " السلوك الاقصائي العنصري للنقابات المسيحية الداعمة للباترونا الكولونيالية ، و على المجموعة الجزائرية المغرورة بالواجهة النقابية المسيحية لهذه الكونفيدرالية ، يجب عليها أن ترفع القناع عن أولئك المسيرين العنصريين المندسين داخل إدارة النقابة . " [2]

بناء على ما سبق ، يمكن استنتاج أن النقابات الفرنسية في نظر الأطر النقابية و الحركة الاستقلالية (*) كانت حركات اجتماعية مطلبية مماطلة و مناورة ومنكرة لمطلب العدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية على الإطلاق .

زيادة على ذلك ، هناك عوامل بالغة الأهمية زادت في تعميق الفجوة بين الحكم الاستعماري و الحركة العمالية ، فأسرعت بإحداث القطيعة مع تنظيماته النقابية المتواطئة معه ضد مصالح الشعب الجزائري و حقوق الشغيلة الجزائرية . أدرك النقابيون و السياسيون الجزائريون طبيعة التعامل النفعي مع الجزائر على أساس أنها سوق للمنتجات و مصدر دعم و نهب لفائدة و تنمية اقتصاد المتروبول ، على حساب مصالح المجتمع الأهلي . إن النظام الاستعماري بإدارته و قوانينه و اقتصاده و مؤسّساته ، إنه كذلك يفرض نفسه كقدر . [3] تبدو من هنا النوايا الحقيقية للمنظومة الكولونيالية الرأسمالية التي تعمل بدون هوادة على ابتزاز مقدرات البلاد و استغلال جهود العباد ، بما في ذلك القوى الحية في المجتمع ، ألا و هي الطبقة العاملة الجزائرية في كافة مواقع الإنتاج و مراكز التشغيل .

---

(1) Agéron , op.cit. , p 457

(2) Algérie libre , 1er mars 1952 (Voir Agéron , ibid. , p 457)

(*) القصد بالعبارة حركة انتصار الحريات الديمقراطية (.M.T.L.D) ذات الاتجاه الوطني الاستقلالي

(3) الشيخ (سليمان) ، الجزائر تحمل السلاح ، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة المسلحة ، تر. محمد حافظ الجمالي ، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال ، الجزائر ، 2002 ، ص 165

يشير البيان الإحصائي خلال المرحلة ما بين 1953 و 1955 إلى السياسة المتبعة في الجزائر ، المبنية في الأساس على مخطط اقتصادي مسخر لخدمة مصالح الطبقة البورجوازية المحلية الكولونيالية و تشجيع الشركات العامة على استغلال شامل للموارد الطبيعية.أنتجت المؤسّسات الفرنسية 3.388 ألف طن من الحديد ،619 ألف طن من الفوسفات ، 11.6 ألف طن من الرصاص و34.4 ألف طن من الزنك خلال سنة 1953 .[1] تحوّلت السوق الجزائرية إلى قاعدة مغذية للاقتصاد الفرنسي ، حيث سجلت المبادلات التجارية سنة 1955 أرقاما لافتة للنظر، بلغ وزن الصادرات 6.006.960 طن من المنتجات المختلفة بقيمة 118.015.760 ألف فرنك ، في حين سجل حجم الواردات خلال نفس السنة 2.207.797 طن بقيمة 170.360.945 ألف فرنك . [2] تعكس طبيعة المبادلات لسنة 1955 السياسة الاقتصادية الاستغلالية المتبعة من قبل الحكومة العامة الرامية إلى مضاعفة التراكم الرأسمالي ، رغم العجز المسجل في الميزان التجاري المقدر بأكثر من 50 مليار فرنك و ذلك بسبب تداعيات الثورة التحريرية على الاقتصاد الكولونيالي . و بقيت اليد العاملة الجزائرية مجرّد يد شريحة اجتماعية أجيرة مستغلة . و لم ينتج حكم المستعمر سوى الفقر و القمع و البطالة و الاستبداد ، فكان من ضحايا تعنت المحتل شرائح واسعة من العمال و الجماهير الكادحة المسخرة في المزارع و المناجم و الموانئ و قطاع البناء و العمارة و سكك الحديد . لقد أصبح الفلاح الجزائري أكثر العناصر الاجتماعية بؤسا ، أنهكه الفقر و أفناه سوء المعيشة بسبب أنانية عصبة الكولون و سلوكها الشوفيني . لما استعصت عليه ظروف الحياة ، بات الفلاح الجزائري وشيكا على الزوال و الانقراض بسبب أساليب الاضطهاد المفروضة علية .[3] إن الوعي المتأجج في ضمير النقابيين الجزائريين ، أجبرهم على قطع الثقة و توقيف النشاط

(1) Bulletin de statistique générale , 1956 , p 12
(2) Bulletin comparatif trimestriel du mouvement commercial et maritime de l'Algérie 1955 - 1956 , pp 4 - 5
(3) Abbas (F) , le jeune algérien , op.cit. , pp 180 - 181

مع كل النقابات الفرنسية ، لأنها في نظرهم برهنت تلك التنظيمات المطلبية فشلها و عقمها بنفسها . يعتبر المناضل أحمد حواء من طينة النقابيين الذين يمثلون الرعيل المستنير من أطر الحركة النقابية الجزائرية . انخرط الرجل في الاتحاد النقابي لعمال قطاع العمارة و البناء سنة 1949 بعد أن انضم سنة من قبل إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية . عندما تأسّس الاتحاد العام للنقابات الجزائرية في جوان 1954، أقنعه عيسات أيدير بالعدول عن فكرة هذا الاتحاد ، و بدأ أحمد حواء في التفكير و الاستعداد لتأسيس مع زملائه الاتحاد العام للعمال الجزائريين سنة 1956 . [1]

تحمّلت حركة انتصار الحريات الديمقراطية المسؤولية التاريخية بفضل حماسة رجالها و يقظة مناضليها ، و عمل على مضاعفة الجهود و توسيع مجال العمل ليمس كل الشرائح الاجتماعية والفئات العمالية و القواعد النقابية و ذلك من أجل العدول عن التعامل مع كل النقابات الفرنسية و أن تقرير المصير هو المخرج الوحيد للكرامة العمالية و السيادة الوطنية . بدأت الحركة الاستقلالية تعمل على تعبئة الجماهير والعمال و تحثهم على التحرّك من أجل رفع راية تقرير المصير و فضع مظالم الحكم الاستعماري الجائر . بهذه المناسبة أصدرت الحركة منشورها السياسي جاء فيه : " أيها الشعب الجزائري استيقظ ! إن الاستعمار يسجن خيرة أبنائك و هو يعمل جاهدا على أن يسود الاستبداد أقصى البلاد ، و قد أبعد مصالي الحاج حامل لواء كفاحك في سبيل الحرية ". [2] خطاب مباشر يرمي في نظرنا إلى تجنيد القوى الحية في المجتمع استعدادا لمعركة تقرير المصير التاريخية . و بالفعل ، فقد فهم الجزائريون رسالة الحركة ، و عند اندلاع الثورة هبّوا مسرعين لتلبية نداء الفاتح نوفمبر ، وعقدوا العزم بصمودهم على تحدّي القمع الاستعماري . يرى فيها المفكر الفرنسي جون جاك روسو في كتابه العقد الاجتماعي قوله : " فالحرية أمر رئيسي لأن أية تبعية فردية ما هي إلا انتقاص مماثل من قوة

(1) Touati , op.cit. , p 134
(2) C.A.O.M. , série 181 , service de renseignement , 1953 , A.E.P. , France

الدولة ، و المساواة أمر رئيسي لأن الحرية لا يمكن لها أن تبقى بدونها . "[1] على هذا الأساس ، بات من الواضح ، أن انتزاع حق تقرير المصير هو في حد ذاته استرداد لمطلب الحرية و المساواة و بالتالي حسب روسو فإن المطلبين يشكلان مصدر سيادة الدولة . مطلب تقرير المصير في نظر النقابية الجزائرية و الحركة الاستقلالية واجب وطني يستدعي النضال و التضحية . إن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها يمثل هدف حركات التحرّر الوطني ، و نضال الشعوب يمثل في هذا الأمر رد فعل طبيعي . [2] لما اشتعلت الثورة التحريرية في فاتح نوفمبر 1954 ، شكل اندلاعها ترجمة حقيقية لهذا المطلب التحرّري الذي لا يوجد له بديل آخر ، تحملت أوزاره فئات الشعب الجزائري.لقد بدا جلياعند الجزائريين أن تقرير المصير هو الاستقلال الوطني . و في سؤال وجّه إلى الشيخ الفضيل الورتلاني عن مطالب الجزائريين خلال الثورة ، ردّ بقوله: " إن مطالب الجزائريين الأساسية مختصرة جدا و يمكن أن نعبّرعنها بكلمة واحدة هي الاستقلال ." [3] بعد سنتين من اندلاعها ، دعمّت المركزية النقابية قوة الثورة بإرادة العمال للتخلص من آليات الاستغلال و مظاهر البؤس بواسطة الكفاح المسلح . [4]

خلاصـــــة

حقق الكفاح الاجتماعي الوطني خلال هذه المرحلة لدى الحركة النقابية الجزائرية ، قفزته النوعية ، بفضل اليقظة النضالية للطبقة العمالية و الإرادة الفولاذية للأطر النقابية الوطنية . نتيجة لذلك نضجت الإستراتيجية النقابية وأصبحت تعكس عملا نضاليا متكاملا بعد اكتشاف أساليب المساومة من قبل النقابات الفرنسية ، و اقتناع الأطر النقابية بأن كرامة العمال و سيادة الوطن لا تسترجع إلا بربط النشاط النقابي بالعمل السياسي التحرّري .

---

(1) محمد نصر (عبد المعز) ، في النظريات و النظم السياسية ، المرجع السابق ، ص 94

(2) سعد الله (عمر إسماعيل) ، تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي العام المعاصر ، م.و.ك. ، الجزائر 1986 ، ص 392

(3) الورتلاني (الفضيل) ، الجزائر الثائرة ، ط (4) ، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2007 ، ص 62

(4) Djéghloul , op.cit. , p 102

الفصل الثاني

تحوّل النقابية الجزائرية إلى حركة استقلالية ما بين 1951 و 1956

أ ـ كشف مخطّطات النظام الاستعماري الفرنسي
ب ـ تحقيق الاستقلالية النقابية الوطنية
ج ـ تأسيس المركزية النقابية العمالية و استقلال الجزائر

بات لزاما على النقابة الجزائرية أن تتجاوب مع مستجدّات المرحلة و تواكب تطوّرات العصر الذي اصطبغ بمتغيرات الحرب الباردة و مؤثرات الثائية القطبية . ألقت تلك التحوّلات بظلالها على العالم الثالث عموما و الجزائر المحتلة خصوصا . في خضم هذه الأحداث المتفاعلة ، ازداد الوعي النقابي نضجا و الشعور الوطني التحرّري عمقا ، ممّا أجبر الحركة النقابية الجزائرية أن تودّع الكوكبة المطلبية الاجتماعية السلمية لتلتحق حتما بركب العولمة التحرّرية الاستقلالية التي زعزعت أركان الاستعمار مطلع الخمسينيات في كل ربوع العالم الثالث من إفريقيا إلى أوقيانوسيا . (*)

أ - كشف مخطّطات النظام الاستعماري الفرنسي

كانت محاولات الإدارة الاستعمارية تستهدف دائما ضرب الحركة المطلبية الوطنية بهدف عرقلة نشاط النقابيين الجزائريين . كلّما اشتدّت ضغوط العصبة الكولونيالية و تضاعفت وتيرة الحركات الاحتجاجية ، كلما اتخذت الحكومة العامة مواقف أكثر صرامة ، بهدف النيل من نشاط النقابيين الجزائريين من جهة ، و محاولة المستعمر إبقاء العمل المطلبي الجزائري تحت الوصاية النقابية الفرنسية من جهة أخرى . إنها ردود فعل فرنسية معروفة تتدرج فيما يعرف بالمحافظة على النفوذ الاستعماري و حماية مصالح البورجوازية الاستيطانية ، ضمن مخطط دقيق يقوم على اللين تارة و على الشدة تارة أخرى . ولكن النقابيين الجزائريين أدركوا خفايا النقابات الفرنسية ونوايا الطبقة الكولونيالية الرامية إلى إبقاء الجزائرفرنسية .

أ - 1 / مضايقة الإدارة الاستعمارية لنشاط النقابيين الجزائريين

عملت السلطة الاستعمارية بكل حزم و باستمرار على تضييق الخناق على النقابيين الجزائريين ، محاولة بذلك إجهاض المشروع النقابي . و كان الزعيم النقابي أول المستهدفين في هذه العملية . (1)

(*) أوقيانوسيا : القارة الخامسة ، تتكوّن من أستراليا و مجموعة جزر بولينيزيا و ميلانيزيا و ميكرونيزيا أي ما يعرف بأرخبيلات المحيط الهادي

(1) فارس ، تاريخ النقابية الجزائرية ، جذورها و تطوّرها ، المرجع السابق ، ص 36

لقد تمكّن عيسات أيدير من خلال اتصالاته المختلفة و مقابلاته العديدة أن يكشف للعيان معاناة الفئات البائسة والجماهير الكادحة و الشرائح المعوزة من العمال الجزائريين ، سواء أنيط الأمر بمسألة الأجور أو ظروف العمل . كما عالج الوضع المزيف الذي هي عليه النقابات الفرنسية بالجزائر . و في هذا الصدد ، كشف عيسات أيدير أخطاء القيادات النقابية الفرنسية في حق العمال الجزائريين ، مصرّا أن المشاكل الاجتماعية الخاصة بالجزائر لا يمكن دمجها في المشاكل الفرنسية العامة . من هنا بدأت الدوائر الاستعمارية تعمل على عرقلة نشاطه بوسائل المتابعة و التضييق . أقلقت هذه الحملة الدعائية و العمالية قادة النقابات الفرنسية ، فأخذوا يسعون إلى إبعاد عيسات أيدير عن المسؤوليات التي كان يضطلع بها داخل نقاباتهم بفضل الاختيار الذي خصّه به العمال الجزائريون . [1] ولكن الضغط الذي كان يلاقيه عيسات أيدير لم يلبث أن تجاوز الدائرة النقابية البحتة و أصبح عملية بوليسية زجرية . ففي سنة 1951 ، حاصر جمع كبير من الشرطة و قوات الأمن المصنع الذي كان يعمل به عيسات أيدير ، و ألقوا عليه القبض صحبة 10 عمال جزائريين آخرين ، و بقي أيدير في سجن الشرطة السياسية طيلة أسبوع ، ثم أطلق سراحه . [2] إن النقابية الجزائرية حركة وطنية ألهمت الأحزاب وعبدت الطريق الأنسب للثورة الجزائرية . [3] فإن الحكومة العامة تحاول في تقديرنا أن تناور و تضلّل القاعدة النقابية و الطبقة العاملة الجزائرية ، بممارسة سياسة التهدئة عن طريق السماح للبعض القيادات النقابية الفرنسية بتفقد أوضاع العمال الجزائريين و تنظيم التجمّعات و اللقاءات الرامية إلى توثيق الصلة بين النقابات الفرنسية و الشرائح العمالية الجزائرية . يفهم من تلك التحرّكات في اعتقادنا حصر قضايا العمال في الإطار المطلبي الاجتماعي دون الحق الوطني السيادي .

(1) قسم التحرير ، من مناضلي و شهداء الحركة النقابية الجزائرية ، مجلة الثورة و العمل ، المرجع السابق ، ص 9
(2) نفس المرجع ، ص 9
(3) Gallissot , « grèves et mouvement ouvrier » , in colloque international , Tlemcen , déc. 2011

من هذا الإطار ، تندرج جولة السيد أندري لافون (ANDRE LAFONT) الأمين الفيدرالي المكلف بقضايا ما وراء البحار إلى الجزائر سنة 1951 . [1] تمثل هذه الجولة نشاط إحدى القيادات النقابية التابعة للكونفيدرالية العامة للقوى العاملة (C.G.T.F.O.) الخصم الشديد المنافس للكونفيدرالية العامة للشغل . خلال جولته عبر مدن الجزائر ، زار لافون عدة مدن جزائرية ذات النشاط العمالي والعراك الاحتجاجي . في هذا المجال تفقد المسؤول النقابي الفرنسي عمالة الجزائر وعمالة قسنطينة خلال الأسبوع الأول من شهر ديسمبر 1951 و في أواخر الأسبوع الثاني زار عددا من المدن الواقعة بعمالة وهران مختتما جولته في مدينة وجدة بالمغرب الأقصى ، و الجدول الظاهر أمامنا يبرز جولة لافون في غرب البلاد و شمال شرق المغرب الأقصى . [2]

المدن	المحمدية	غليزان	وهران	بني صاف	تلمسان	وجدة
تاريخ الزيارة	11	12	13	14	15	16

موعد الزيارة : شهر ديسمبر 1951

يستخلص من معطيات الجدول ، الاختيار الدقيق و الحساس للسيد لافون و معه نقابة القوى العاملة لمدن تعدّ في نظرنا ذات حيوية اقتصادية تستحوذ على قطاعات إستراتيجية كالمناجم و الموانئ و المزارع . و بالتالي فإنها تمثل أساسا طاقة عمالية فعلية و قوة مطلبية نقابية حقيقية .

حذت سلطة المستعمر الفرنسي حذو الرقابة و التضييق على رجال الحركة النقابية الجزائرية ، كأسلوب يقتضي في منظور الحكومة العامة بسط سلطانها على الطبقة العاملة الجزائرية ، كي تظل شريحة اجتماعية طيعة هينة ، منقادة تخدم في صمت و خنوع الريع الكولونيالي و تضحي بجهودها من أجل الزيادة في التراكم الرأسمالي . لقد أثارت أساليب التضييق و سلوك الاستفزاز من قبل الإدارة الاستعمارية اتجاه النقابيين و العمال الجزائريين حفيظة مسؤولي اللجنة العمالية المكلفة بالشؤون الاجتماعية و النقابية .

(1) A.C.B.S. , union départementale des syndicats confédérés , c.g.t.f.o. d'Oranie , déc. 1951
(2) Ibid , 1951

موقف الإدارة الكولونيالية لم يتغير ، فكلّما تجدّدت الحركة الاحتجاجية كلّما سارعت إلى قمعها بالأسلوب التقليدي . لذلك كان دائما المضربون الجزائريون يصمدون و يقاومون استفزازات القمع البوليسي المدفوع من قبل الإدارة الفرنسية . [1] من جهة أخرى ، و حسب استنتاجات قيادات حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، منهم رابح جرمان ، محمد فلّوس و عطا الله بن عيسى و عيسات أيدير، استخلصت تلك القيادات من مساعي الكونفيدرالية العامة للشغل ، أنها تتجه باستمرار إلى خدمة مصالح الكولونيالية أكثر من حرصها الخالص و الفاعل على قضايا الشغيلة الجزائرية . يعكس هذا النوع من التعامل و التقصير في رأينا نمطا سلوكيا مقصودا لا يخرج عن دائرة التضييق الاجتماعي المعيق للإرادة العمالية و القضية النقابية الجزائرية ، لأنه يعرقل مصالح العمال . يتضح موقف النقابات الفرنسية فيما يخص هذه الظاهرة من التضييق و التمايز الاجتماعي في مسألة الأجو التي تمّ التطرّق إليها في محطات سابقة . فإن موقف المنظمات النقابية كان غير كاف ، إذ أنها لم تتمكن من تحقيق الوحدة ضد الإدارة الاستعمارية و القمع الممارس ، حيث كانت مساعيها تقسيم الحركة العمالية على أساس عنصري . [2] لم تبق سياسة الترقب و التضييق حبيسة النقابيين الجزائريين فحسب ، بل طالت أيضا كل الوطنيين الذين يطالبون بالتخلص من النظام الاستعماري باعتباره أساس المشكل . انصب الخطاب التعبوي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية على بلورة ثقافة الاتجاه الاستقلالي . و نظرا لخطورة الحركة الاستقلالية على المنظومة الاستعمارية ، فقد تمّ استهدافها من قبل جهاز الشرطة و مصالح المخابرات العامة من خلال متابعة أنشطتها وترقب حركة قيادتها . أرسلت مصالح الشرطة و الاستعلامات العامة لمقاطعة قسنطينة تقريرا إلى المدير العام للأمن العام بمدينة الجزائر

(1) Algérie libre , 1er novembre 1952 (voir Agéron , vers un syndicalisme … , op.cit. , p 458)
(2) فارس ، تاريخ النقابية الجزائرية ، جذورها و تطوّرها ، المرجع السابق ، ص ص 36 - 37

تضمن نشاط التيار الاستقلالي الذي يعمل حسب ما ورد في التقرير ، على بث روح الكفاح و يحرّض الناس على إسقاط نظام القمع و الاضطهاد . [1] من هذا المنطلق ، يتبين أن عمليات المناورة و التضييق قد اتسعت دائرتها و لم تصبح مقصورة فقط على النقابيين و السياسيين الجزائريين فحسب بل امتدت في تقديرنا إلى كل الأصوات و الحركات الوطنية الغاضبة على سياسة المستعمر و الناقمة على بقائه و المصمّمة على رحيله .

اندلعت الثورة التحريرية المجيدة في الفاتح من نوفمبر 1954 ، تحدّى فيها الجزائريون بمختلف شرائحهم الاجتماعية و مشاربهم الفكرية و توجهاتهم الإيديولوجية أساليب القمع و الاضطهاد و أشكال الاستغلال و أعلنوها ثورة شعبية تحرّرية استقلالية . ولكن رغم دوي البركان الثوري ، مضت الإدارة العامة في قمعها لكل الوطنيين الجزائريين ، فتحمّل وزر الكفاح و تداعيات القمع الاستعماري على حدّ سواء النقابيون و السياسيون باعتبارهم في نظر النظام الكولونيالي فوهة البركان الثائر . فسقط القمع مجدّدا على كل الوطنيين عند بداية اشتعال لهيب الثورة . عشية أول نوفمبر 1954 ، كل النقابيين المسجلين في مكاتب الشرطة تمّ اعتقالهم سواء كان بعضهم مصاليا ، مركزيا (جبهويا) أو شيوعيا . [2] لم تمض أيام على قيام الثورة ، حتى تمّ اعتقال النقابي و المناضل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية أحمد غرمول في فاتح ديسمبر 1954 بتهمة جمع الاشتراكات لصالح جبهة التحرير الوطني و بأنه محرّض سياسي خطير .[3] و أوقف عيسات أيدير في 22 ديسمبر 1954 و أودع مكاتب الشرطة السياسية حيث وضع تحت قيد المساءلة و البحث . [4] بعد ثلاثة أشهر من تأسيسه دخل

---

(1) C.A.O.M. , Police des renseignements généraux , district de Constantine , rapport n°460 5 février 1953 , A.E.P. , France

(2) Gallissot (René) , " Au sources du syndicalisme algérien " in Quotidien d'Oran , 27 février 2006 , p 5

(3) قسم التحرير ، من مناضلي و شهداء الحركة النقابية الجزائرية ، مجلة الثورة و العمل ، المرجع السابق ، ص 10

(4) نفس المرجع ، ص 9

الاتحاد العام للعمال الجزائريين في العمل السرّي متحدّيا القمع الاستعماري . اقتنع النقابيون الجزائريون باستقلالية النقابة الجزائرية ، و أن البقاء تحت مظلة الاتحاد العام للنقابات الجزائرية لا يأتي بأية نتيجة ما فتئ تواطؤ النقابات الفرنسية متواصلا مما سيزيد الأمر إجهاضا لحقوق البلوريتاريا الوطنية . تضاعفت وتيرة القمع على العمال و النقابيين بشكل رهيب . قامت حكومة غي مولي (GUY MOLLET) بحل الجمعيات و تعطيل الصحف ومصادرة الأملاك و إنشاء المليشيات و إقامة مراكز التعذيب . [1] واجه العمال الجزائريون الوضع بالتفافهم حول مطالب المركزية النقابية الناشئة .

أ - 2 / مواجهة النقابيين الجزائريين للاضطهاد الاستعماري

ألقت الأوضاع المتسارعة و الأحداث المتلاحقة بكل ثقلها على الجو العام في الجزائر ، فأفرزت تداعياتها متغيرات سياسية و مستجدات مطلبية رافقها أثر كبير على المحيط العمالي و الوسط النقابي الجزائري . لم يتأنّ النظام الاستعماري لحظة في مطاردته القمعية للوطنيين الجزائريين من المناضلين و النقابيين الأحرار الذين يمثلون الرؤية البراغماتية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية . تلطخت سياسة المستعمر بعار القمع و الاضطهاد للوطنيين حيث تمّ مثول الكثير منهم في المحاكم و زج بهم في السجون ، متدرّعة الحكومة العامة بحجة المساس بالأمن العام . في اليوم 26 جويلية 1951 ألقت الشرطة الاستعمارية القبض على مجموعة من المناضلين في مدينة مستغانم و تمت إحالتهم على محكمة الاستئناف يوم 21 جانفي 1952 بتهمة المساس بالأمن العام ، و أصدرت في حقهم حكما بالسجن ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات . [2] إن النضال من أجل القضايا العادلة لا توقف مجراه أجهزة الاضطهاد ، و لا تشل مسعاه أدوات القمع و الاستعباد ، و إنما هو كفاح عادل يشق طريقه المحفوف بالمخاطر بنفسه و بقدرة أهله نحو

(1) بوعزيز (يحي) ، " ملامح عن ثورة نوفمبر " ، عن مجلة الأصالة ، ع. 74 ، ديسمبر 1979 ، ص ص 23 - 40
(2) عن مجلة المنار ، 1 فبراير 1952 ، ع. 15 ، ص 3

مدبح التضحية و شاطئ الحرية و التنمية ، لتشييد جزائر مستقلة عالية الشأن . تحدّى العمال و النقابيون الجزائريون بحزم الاستبداد الكولونيالي ملتزمين بمطلب العدالة و الحرية و مبدأ السيادة الوطنية ، و هم على قناعة تامة بأن أسلوب المواجهة لابد من خوضه لأنه يمثل في نظرهم واجبا وطنيا مقدّسا يعيد حق الكرامة للبلوريتاريا و يحرّر الجزائر من السيطرة الأجنبية .

تجدّدت المواجهة بإرادة العمال الزارعيين، الشريحة أكثرعرضة لاستغلال و الإملاق . أضرب آلاف العمال الزراعيين في منطقة عين طاية بعمالة الجزائر في 24 أبريل 1951 ، حيث سارعت أجهزة القمع الاستعمارية من فرق الدرك و الشرطة إلى تطويق الحقول و محاصرة المضربين . [1] و التحق بالإضراب 4000 عاملا في مدينة الغزوات يوم 23 جوان من ذات السنة ، و نظم قطاع الوظيف العمومي يوما احتجاجيا في 27 جوان ، شارك جمع كبير من المضربين قدر بحوالي 40 ألف من موظفي مصالح الضرائب و الخزينة و الجمارك و الإذاعة و البريد و التعليم و الصحة . [2] هنالك وقفة تشدّ البال و تثير الاهتمام بخصوص هذا الإضراب ، و هو أن إضراب الوظيف العمومي تمثل فيه التركيبة الأوربية نسبة الأغلبية ، بمعنى أن الأغلبية من الموظفين أوربيين ، بعضهم ذوي الاتجاه الشيوعي الثوري منخرطين في الحزب الشيوعي الفرنسي و الحزب الشيوعي الجزائري و البعض الآخر من المنتسبين النقابيين ، ينتمون إلى الكونفيدرالية العامة للشغل و الكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين و الكونفيدرالية العامة للقوى العاملة . التحق هؤلاء بالمسيرة الاحتجاجية ، ممّا ينبئ في نظرنا أن درجة الاستياء الاجتماعي عالية ومصداقية النظام الاستعماري في طريق الهاوية ، و هذه المواقف تخدم مطالب الفئات العمالية الجزائرية ما دام الضغط جماعيا قد مسّ أكثر من قطاع نشيط .

استغل العمال الجزائريون نشاطهم النقابي و السياسي لدعم خط المواجهة

(1) Bendiab , op.cit. , p 92
(2) Ibid , p 94

و رفع وتيرة حركة الاحتجاج . هذا ما تمّ في مزارع الكروم بمنطقة عين تموشنت حيث قام العمال الزراعيون من مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية بإضرابهم يوم 19 أوت 1952 ، و أضرب عمال المناجم في 9 أكتوبر من نفس السنة ، حيث استمر الإضراب إلى غاية جانفي 1953 . [1] فقد تحولت المواجهة إلى حركة احتجاجية شاملة و مؤثرة مست مجالات حيوية ، موجهة ضد الاضطهاد الاستعماري بشقيه الاجتماعي و السياسي . فالمحتجون الأوربيون غايتهم اجتماعية بحتة ، في حين أن الجزائريين مطلبهم تجاوز السقف الاجتماعي ، لأن إستراتيجية حركة انتصار الحريات الديمقراطية ترمي إلى تجنيد الطاقات العمالية و تعبئتها لمشروعي دعم الثورة التحريرية و إنجاح الاستقلالية النقابية . لقد كانت نظرة الحركة الاستقلالية نظرة ثاقبة و رؤية واعية و إرادة صادقة ، عندما اعتمدت في منهجها النضالي على إرادة العمال . برهنت الحركة العمالية على قدرتها و وعيها الوطني ، فكانت دائما في طليعة الحركة الوطنية خلال كل مراحل الكفاح التحرّري . [2] ظل النقابيون الجزائريون يحملون اهتمامات أجيال من القهر و الفقر و الاستعباد ، فأدركوا أن المنقذ الوحيد من هذا الوضع هو الكفاح المسلح . لم ييأس النقابيون المنضوون تحت لواء حركة انتصار الحريات الديمقراطية من الأزمة الحادة التي ضربت الحزب و أدت إلى انقسامه سنة 1953 ، بل زادهم الأمر عزما على مواصلة النضال من أجل العدالة والحرية . و هكذا استأنفت النقابية الجزائرية عملها المطلبي في إطار الوحدة الكونفيدرالية النقابية التي تشكلت في 27 جوان 1954 .

عندما اندلعت الثورة المسلحة في الفاتح من نوفمبر 1954 ، بدأ شعور التحرّر يراود النقابيين الجزائريين و يتجه بهم نحو دعم الثورة و في نفس الوقت التحضير و الاستعداد لتأسيس نقابة جزائرية مستقلة .

---

(1) Agéron , Vers un syndicalisme national en Algérie , op.cit. , p 458

(2) Harbi (Mohamed) , Aux origines du F.L.N. , le populisme révolutionnaire en Algérie éd. Christian Bourgois , Paris , France , 1975 , p 280

كانت تدرك إدارة المستعمر تمام الإدراك أن مصدر الثورة و قوة دعمها واستمراريتا يأتي من إرادة العمال و النقابيين و المناضلين السياسيين الذين كانوا دائما في طليعة الاحتجاج و المطالبة بالتغيير . حرصت البلوريتاريا أن تكون في صف جبهة التحرير الوطني ، و حرصت النقابية الجزائرية أن يتحوّل العمال إلى وقود للثورة . تجلت هذه المواقف في الاستجابة الطوعية و التلقائية للفئات العمالية لنداء الثورة . اقتنع العمال بأن قيام الكفاح المسلح و دعمه ، يشكل أنجع أسلوب و أقوى رد على القمع و الظلم الكولونيالي ، بل أكثر من ذلك أن المقاومة المسلحة تعني لهم التخلص النهائي من الاستعمار ، و هذا الاعتقاد ترسخ عندهم لما كانوا يناضلون في التيار الاستقلالي الذي كانت تدعو له حركة انتصار الحريات الديمقراطية . لقد كان عيسات أيدير من هذا الطراز العالي من الوطنيين . كان عيسات أيدير مناضلا كبيرا في حزب الشعب الجزائري و حركة انتصار الحريات الديمقراطية مثل فرحات حشاد في تونس ، حمل كنيتين كنية سياسية " مقران " ، و كنية نقابية " سعيد " ، و كان على تفاهم كبير مع عبان رمضان . [1] نزل القمع بشدة عند اندلاع الثورة سنة 1954 و خصّ بالتحديد الوطنيين و النقابيين ابتداء من شهر نوفمبر ، و كان عدد النقابيين الجزائريين 200 ألف منتسبا ، و بعد ذهاب الأوربيين خلال الثورة نزل العدد في حدود 50 إلى 60 ألف نقابيا . [2] إن التغيير الذي ستأتي به الثورة لا يعني في نظر النقابية الجزائرية تحرير الطبقة العاملة من أشكال الاستغلال و الاضطهاد فحسب ، بل إنها ثورة اجتماعية و سياسية وفرت للتيارات الوطنية بمختلف مشاربها الأرضية الخصبة للمشاركة في زرع بذرة السيادة و الاستقلال بروية و استماتة و تضحية . من هذه المنطلقات اقتنعت جبهة التحرير الوطني بالسند العمالي و العمل النقابي اللذين يزيدان

(1) Le frère de Aissat Idir , Hassen Aissat , « Une chape de plomb pèse sur la dimension du fondateur de l'U.G.T.A. » , in Quotidien d'Oran , 27 février 2006

(2) Gallissot ," Aux sources du syndicalisme algérien " , in quotidien d'Oran 27/02/2006

في شعلة الثورة . و كأن القيادة في جبهة التحرير الوطني حسب رأينا وضعت الحركة النقابية على محكّ الاختبار على مدى سنة كاملة . مع سنة 1955 بدأت جبهة التحرير الوطني تستقطب الحركة النقابية لدعم نشاط الثورة ، و أوكلت المهمة لعبان رمضان في مدينة الجزائر ، الذي قرّر أخذ المشروع النقابي بجدية ، حيث باشر عمله بربط العلاقات مع عيسات أيدير و بوعلام بورويبة و آخرين بغاية وضع أسس قاعدة نقابية قوية . (1)

تغيرت مرامي النقابية الجزائرية قبل ميلاد المركزية النقابية، فتحولت تلك المرامي من مرحلة خدمة الأهداف الاجتماعية و الإنسانية إلى تحقيق أبعاد سياسية تحرّرية ، أي أن قيام الثورة في تقديرنا أحدث انقلابا جذريا أجبر النقابيين أن يعملوا و يجتهدوا لبلورة طموحات الشعب الجزائري برمته وليخرجوا من دائرة مطلبية اجتماعية عمالية تجاوزتها حتمية الكفاح المسلح و التي ما يزال يقبع تحت ظليلها الثوريون الجزائريون و على رأسهم الحزب الشيوعي الجزائري . رغم البركان الثوري ، لم تتراجع سلطة المستعمر الفرنسي عن سياسة النهب الاقتصادي للثروات و أساليب القمع للأصوات الحرة المكافحة للاستبداد الكولونيالي البغيض . من ناحية تعمل إدارة الاحتلال على قمع العناصر الوطنية الثورية ، و من ناحية أخرى ماضية في مخططات النهب لمقدرات البلاد الطبيعية . تبرز أرقام الجدول وتيرة الاستغلال المتزايدة للموارد الطبيعية ما بين 1953 و 1955 . (2)

السنة	1953	1954	1955
الحديد	136.5 ألف طن	136.7 ألف طن	161.5 ألف طن
الفحم	295 ألف طن	303 ألف طن	302 ألف طن

نستخلص من وراء ذلك ازدواجية الرأسمالية النفعية المتحكمة في السياسة

(1) Harbi (Mohamed) , " Le comment de l'évolution de l'U.G.T.A. " , in quotidien d'Oran 23 février 2006 , p 10
(2) Bulletin de statistique générale 1956 , p 9

الفرنسية التي تعمل على خنق الأصوات الثائرة و ابتزاز الثروات الغائرة بمعنى قمع و نهب في آن واحد . ولكن المواجهة ستقوى بروافد الوطنيين و بسواعد النقابيين و ستحطم ثورة الأحرار قيود الاستعمار .

أ - 3 / النقابيون الجزائريون يتبنون فكرة الثورة الجزائرية

لقد أسهمت النقابية الجزائرية بدورها على مدى سنوات من النضال المستمر في إطار إستراتيجية الكفاح الاجتماعي الذي تخوض مسيرته الشرائح الاجتماعية المتمثلة في القوى العاملة الجزائرية . فمنطق تبنّي فكرة الثورة في اعتقادنا من قبل النقابيين ، يستمدّ جذوره من التجربة النضالية المنبثقة عن المعركة المطلبية عبر كل فترات الكفاح الاجتماعي للبلوريتاريا الوطنية . فالنضال السياسي الذي ميز نشاط الحركة الوطنية ، استمدّته الحركة من محصلة النقابيين الجزائريين الذي تلقنوا و مارسوا سابقا العمل السياسي في نجم شمال إفريقيا و الحزب الشيوعي الفرنسي و الحزب الشيوعي الجزائري ، ثم انتقل البعض منهم إلى الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وانضمت الأغلبية منهم إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية . إن الحركة النقابية إطار جماهيري منظم ، ساهم في تكوين الوعي الطبقي و التأطير السياسي للطبقة العاملة الجزائرية ، فسمح بتكوين جيل من المناضلين . [1] إن الاحتكاك اليومي للعمال و النقابيين بالجماهير على أكثر من مستوى في الاجتماعات و المظاهرات و الإضرابات ، مكنهم من فهم انشغالات المجتمع الأهلي و تحسّس متاعبه المهنية و مشاكله الاجتماعية . [2]

فشلت النقابات الفرنسية في تحقيق طموحات الطبقة العاملة الجزائرية و تراجعت ثقة العمال الجزائريين فيها ، و أدركت الأطر النقابية الوطنية المناضلة في حركة انتصارالحريات الديمقراطية ، أنها تعوّل على مشروعية الكفاح المسلح و فعاليته . عبّر عن هذه الرؤية القيادي النقابي عطا الله

(1) مهديد (إبراهيم) ، الجزائريون في القطاع الوهراني 1900 - 1940 ، الجذور الثقافية ، الهوية الوطنية و النشاط السياسي ، دكتوراة دولة في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة وهران ، 1999 ، ص 160

(2) قـــنانـــش (محمد) ، الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال فترة الثلاثينيات 1929 - 1939 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة وهران ، 2007 ، ص 114

بن عيسى سنة 1952 بقوله : " موقف النقابيين موقف حرّ يدعم مشروع الثورة . " [1] بقي النشاط النقابي فترة طويلة يتحرك في إطار المطالب الاقتصادية و الاجتماعية ، معزولا عن الاتجاه العام ، لم يعد يمثل عائقا في النضال ضد الاستعمار . قناعة نابعة من وعي العمال و شعورهم الوطني ألزمهم اختيار خط واحد هو الخط الثوري الاستقلالي . و بالتالي أصبحت الحركة النقابية بهذا المستوى من النضج التحرّري واعية فيما تختار و باتت تشكل حافزا قويا في المعركة من أجل تحقيق الحرية و العدالة الاجتماعية . [2] إن التغيير الحقيقي للأوضاع لا يتحقق إلا بالكفاح المسلح و هو العامل الذي اقتنعت بأهميته الفئات العمالية الجزائرية ، متحدّية بذلك الخطاب النقابي الفرنسي الذي لم يتوقف استقطابه للشغيلة الجزائرية . في هذا الصدد ، كثفت الكونفيدرالية العامة للقوى العاملة نشاطها لتعميق حضورها في القاعدة النقابية الجزائرية . قامت نقابة القوى العاملة على مستوى الاتحاد المحلي لنقابات منطقة تلمسان بتنظيم جمعية عامة يوم 18 سبتمبر 1954 لتجديد مكتبها التنفيذي للعهدة القادمة (1954 - 1955) ، أسفر الاجتماع عن تشكيل مكتب جديد يتكوّن من 20 عضوا ، منهم 10 أوربيين و 10 جزائريين ، يمثلون القواعد النقابية لكل من بني صاف ، مغنية تلمسان ، الغزوات . [3] ولكن نقابة القوى العاملة ، ليس لها تمثيل واسع و إنها تغطي سوى 3 % فقط من إجمالي المنتسبين النقابيين .

ممّا لا يدع مجالا للشكّ ، أن الظروف التي تعيشها الجزائر خلال فترة الخمسينيات ، لا تملك فيها حسب تقديرنا شرائح المجتمع الجزائري فرصة للترقب و لا لحظة للتردّد و الانتظار ، بل أضحت أرضية الرد الفعلي الأقوى خصبة و جاهزة للانضمام إلى قافلة الكفاح المسلح . بعد تأسيسها في 23 مارس 1954 ، قرّرت اللجنة الثورية للوحدة و العمل (C.R.U.A.

(1) Bourouiba , op.cit. , p 119

(2) بركات درار (أنيسة) ، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية ، م.و.ك. ، الجزائر ، 1985 ، ص 97

(3) A.C.B.S. , boite n°34 , C.G.T.F.O. , union locale des syndicats de Tlemcen , 22 sept.1954

الإعداد للكفاح المسلح ، فانبثقت عنها جبهة التحرير الوطني (F.L.N.) يوم 10 أكتوبر 1954 ، وجاء البيان التاريخي نداء و إعلانا للثورة التحريرية المجيدة في الفاتح من نوفمبر 1954 . فالعمل الجماعي و الإرادة المشتركة و مواقف المواجهة و التحلّي بالصمود خلال كل مسارات الحركة المطلبية ، نمّت هذه القيم النضالية مبدأ التضامن لدى النقابيين الجزائريين و غرست في وجدانهم روح التحدّي و ضريبة التضحية من أجل السيادة و الحرية . ساهمت هذه المقوّمات الأساسية في تكوين ما يعرف في رأينا بالشخصية الوطنية المكافحة (PERSONNALITE COMBATTANTE) . توجد في تاريخ الشعوب المكافحة حالات نادرة من الإعجاب عندما تستغل الإضرابات العامة بفعالية كبيرة في الكفاح من أجل التحرّر، تشكل تلك الظاهرة أحسن صورة وأصدق تعبير عن مواقف التعاون و التضامن . [1] فاندلاع الثورة في نظر النقابيين أحسن مجال للتضامن وأوسع فضاء للتعاون من أجل نصرة القضية الوطنية.

هناك من ألقى باللئيمة على الحركة الوطنية في بعض اتجاهاتها التي لم تعر أي اهتمام للنضال النقابي ، الذي اعتبرته قاصرا بل عاجزا لم يرق بعد إلى مستوى النضج السياسي الذي يؤهله إلى تحمّل لواء الكفاح المسلح . نلاحظ أن النضال القومي وقع في التناقض و أصبح عديم الجدوى بسبب انفصاله عن العناصر النشيطة في القاعدة الشعبية و عدم استعماله لبعض الوسائل في الكفاح المسلح كالعمل النقابي مثلا ، و انغماسه في المناورات السياسية . [2] إن هذا الموقف يثمّن حتمية الدور النقابي في مسيرة الثورة و يفتح الباب أمام النقابيين الجزائريين أن يسهموا في معركة تحرير الوطن إلى جانب الشرائح الأخرى من المجتمع الجزائري ، و يدعمون الكفاح المسلح من خلال توسيع القاعدة الشعبية للثورة . في الواقع أن معظم رجال النقابية الجزائرية نهلوا مبادئ الكفاح المسلح من محصولهم النضالي داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية و التي غرست في أعماقهم الاتجاه

(1) Hammoutene (Ali) , Réflexions sur la guerre d'Algérie , s.n.e.d. , Alger , 1982 , p 23
(2) الأشرف (مصطفى) ، الجزائر الأمة والمجتمع ، تر. حنفي بن عيسى ، م.و.ك. ، الجزائر ، 1983 ، 177

الاستقلالي . لقد نشأت جبهة التحرير الوطني من رحم الحركة و انبثقت من صلبها ، و نقابيي الحركة هم من الأوائل الذين أيدوا الثورة و كانوا سندها الأقوى . كان عمالنا جنود الثورة أمثال العربي بن مهيدي الذي كان مناضلا في نقابة السكة الحديدية ، و حماتها هم الفلاحين المحرومين الذين ضحوا بحياتهم و دفعوا الثورة نحو أهدافها و قدّموا من أجلها النفس و النفيس . [1] على هذا الأساس أضفت الحركة العمالية الطابع الاجتماعي و الشعبي على الثورة ، و أعطى لها بيان أول نوفمبر 1954 فلسفتها التحرّرية و مكانتها الحضارية و مثلها الإنسانية . ألهبت وثيقة الفاتح نوفمبر 1954 حماس العمال و النقابيين لما احتوته من واقعية في الطرح و مصداقية في المطالب ، و رؤية ثاقبة للمستقبل . انساقت الفئات العمالية و الحركة النقابية مع التصوّر الثوري السليم و التنظير العملي القويم ، صفا صفا إلى الأمام لنصرة الكفاح و تقوية شوكته و رفع رايته إلى مرفأ الفلاح . احتضنت الحركة النقابية الثورة و تبناها العمال لتحقيق طموحات البلوريتاريا و تجسيد معنى الكرامة و الحرية و الحفاظ على الوحدة الشعبية .عبّر بيان أول نوفمبر[*] عن هذه الروح السامية و الآفاق العالية ، مركزا على الأسس الوطنية و القيم الحضارية . لقد شرح أسباب و أهداف الثورة و أدوات نجاحها ، حيث جاء فيه ما يلي : " أيها الشعب الجزائري ، أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية ، أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا ، أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل و وجهة نظرنا الأساسية التي تهدف إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي ، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحد حول الاستقلال و العمل

---

(1) سعد الله (الزبير) ، " الحركة النقابية بين الأمس و اليوم " ، عن مجلة الثورة و العمل ، عدد خاص ، الذكرى الثلاثون للثورة التحريرية ، 1 نوفمبر 1984 ، ص ص 21 - 24

(*) نداء أول نوفمبر 1954 هو ميثاق الثورة محرّره و ناشره بالآلة الراقنة المناضل و الشهيد محمد العيشاوي ، كان صحفيا ، و مهاجرا بفرنسا ، و هو من مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية . تمت الانطلاقة الأولى لإيداع البيان في منطقة مدينة الجزائر و منطقة القبائل . و عبر أثير صوت العرب بالقاهرة تم بث البيان بصوت الشهيد عيسى مسعودي ، الذي تحمل اسمه اليوم مدرسة ابتدائية في مدينة المالح مسقط رأسه و نعومة شبابه . (شهادات من مدينة واد المالح - Rio Salado -) ، (Voir Pierre Chaulet , in Majallat Et-Tarikh , sept. 1984 , p 81)

و الهدف الاستقلال الوطني بواسطة إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية . " [1]

محتوى الخطاب التحرّري الذي نص عليه بيان الثورة لم يستثن أحدا ، بل قصد الجميع ليقفوا مع التاريخ ، مع الوطن بالتضحية من أجل الحرية . فكيف لا يتبنى العمال الثورة المجيدة ؟ هل سيعارض النقابيون الجزائريون نداء الكفاح من أجل الاستقلال ؟ كلا ! توجه الخطاب للجميع ، إلى الشعب إلى المناضلين ، و العمال هم شريحة من الشعب و النقابيين هم مناضلين كانوا لعشرات السنين طليعة الكفاح الاجتماعي ضمن الحركة المطلبية و انخرطوا في التشكيلات الوطنية رافعين معركة النضال الوطني . و اليوم يلبون النداء ليخوضوا مع الشعب جنبا إلى جنب معركة التحرير المظفرة . إن الالتفاف الجماهيري و السند الاجتماعي للثورة يقوم في الأساس على قوة الشعب الذي يستمدها من طاقة العمال و إرادة النقابيين و شجاعة المجاهدين أمانة كل الوطنيين المخلصين . إن الشعب الجزائري أصبح اليوم مجندا و مهيأ لينتزع من المحتل الغاصب سيادته و كرامته ، و هو يعي كل الوعي أن المسيرة صعبة و محفوفة بالمخاطر ، لأن العدو غير طبيعي و متوحش ولكن الجميع منا يعرف أن فجرالسلام والانتصار سيشرق عاجلا أم آجلا. [2] و رغم تلك التطوّرات ، ظلت بعض الجهات النقابية و الحزبية تراهن على نظام الحكم الفيدرالي و الجمهورية الواعدة المتآخية و المتجانسة تضم الجميع ، مثلما يرى ذلك الحزب الشيوعي الجزائري و غيره من النقابيين المنضويين تحت وصايته. حاولت المواقف المتردّدة والقوى المناوئة ممارسة أسلوب المناورة و التشكيك في مصداقية الكفاح بلجوئها إلى محاولات الإغراء و التأثير على العمال و فئات المجتمع الجزائري ، قصد النيل من الثورة و دحض شرعية أهدافها التحرّرية . و بالمناسبة أصدرت

---

(1) النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954 - 1962 ، قسم الإعلام و الثقافة ، ص 5 و 6 (سنة الطبع غير واردة)

(2) El-Moudjahid , n°56 , op.cit. , p 40

الكونفيدرالية العامة للقوى العاملة بيانا في شهر مارس 1955 جاء فيه : " نحن النقابيون من واجبنا أن نعمل و أن نوحد صفوفنا من أجل تحسين الوضع الاجتماعي و المعيشي للفئات العمالية ، و لذلك علينا أن نحرص كلنا على متابعة ظروف العمل و نظام الأجور و تحسين الوضع المهني و ظروف معيشة العمال . " [1] موقف مخل للثورة و مخدّر لإرادة العمال و رسالة موجهة للنقابيين الجزائريين كي يتخلوا عن واجبهم الثوري التحرّري ، و كأن الكفاح المسلح الذي يخوضه العمال و الشعب الجزائري اشتعلت فوهته لمكاسب مادية و حقوق اجتماعية . ولكن الغائب لدى سائر النقابات الفرنسية أن قطار التحرير غادر محطته ، و دوي نداء نوفمبر بلغ أعماق الجزائريين ، و الطريق الوحيد في نظر النقابيين هو سبيل التضحية لانتزاع الحرية و السيادة الوطنية . تبنت الحركة النقابية الجزائرية الثورة عن قناعة و خلفها العمال الجزائريين سندا شعبيا للكفاح المسلح . والثورة الجزائرية فتحت حضنها لأبنائها ، يكتسي فيها العمال مكانة مؤثرة لأنهم يكافحون على جبهتين ، جبهة البندقية لإحباط مخططات القتل والإبادة و جبهة الاحتجاج لشل الاقتصاد الكولونيالي و تعطيل مصالحه . الثورة الجزائرية ، هي جزء من الحركة العمالية لتصفية الاستعمار . [2]

ب - تحقيق الاستقلالية النقابية الوطنية

لم تكف المناورات الفرنسية الاستعمارية عن تشويه سمعة الكفاح التحرّري الذي تصنع ملحمته شرائح المجتمع الثائرة ضد الرأسمالية الاستغلالية المتسلّطة . بغاية إسقاط الدعاية الكولونيالية المسيئة و المناوئة للثورة و لإعطاء المزيد من التخطيط و التجنيد للقوى العاملة الجزائرية المناهضة لحكم المستعمر، بات لزاما على النقابية الجزائرية أن تنظم نفسها أكثر و تحدّد أهدافها بدقة و تهيكل قاعدتها و أطرها في تنظيم عمالي جديد يحمل

(1) Bulletin d'études et informations syndicales algériennes , n° 1 , 1er mars 1955 , p 13

(2) أنور (عبد الملك) ، من أجل سوسيولوجية الامبريالية في الجدلية الاجتماعية ، لوسوي ، باريس ، 1972 ، ص 5

من خلاله العمال قضية الثورة محمل الجدية و التضحية ، و يرقى رجاله برسالة الثورة التحريرية إلى مستوى الصمود و الإخلاص من أجل عزة الوطن و كرامة المجتمع . لا تتحقق هذه الغايات إلا في ظل استقلالية فعلية من أية تبعية أو وصاية نقابية فرنسية ، بحيث يكون الولاء و التنسيق لقيادة جبهة التحرير الوطني النابعة من إرادة الجماهير الكادحة المكافحة .

ب - 1 / انفصال النضال النقابي الجزائري عن التنظيمات النقابية الفرنسية

يعتبر العمل النقابي القاعدة الأساسية التي تبني عليها النشاط المطلبي الذي هوبدوره مصدرالكفاح الاجتماعي. إن التعاطف التي تبديه الكونفيدرالية العامة للشغل مع العمال و دعمها المستمر لمطالب الشغيلة الجزائرية ، مكنها ذلك التضامن من جلب أنظار الطبقة العاملة إليها . و صارت النقابة العامة الإطار المفضل لممارسة العمال الجزائريين نشاطهم النقابي من أجل الدفاع عن قضايا الجماهير الكادحة و الفئات المستغلة ، و السعي إلى تحسين ظروف العمل و معالجة المشاكل المهنية العالقة التي تعاني منها الفئات النشيطة من الجزائريين في الوسط المهني . حظيت الكونفيدرالية بالتقدير الكبير لدى الشغيلة الجزائرية ، فاحتلت المكانة الأولى في قلب العمال . إنها أهم تنظيم نقابي في الجزائر ، ضم مختلف الشرائح المهنية من اليد العاملة الجزائرية ، و امتد تواجد الكونفيدرالية إلى قطاع الميناء و العمارة و الزراعة و المناجم و المخازن . [1] ولكن الواقع الذي تعمل من أجله بعيد عن طموحات العمال الجزائريين ، بدليل أن المطالب التي شغلت بال النقابيين الجزائريين ، لم تلق ترجمة حقيقية و لم تنل المشاكل المطروحة تسوية حقيقية و مرضية من قبل المسؤولين الفرنسيين القائمين على إدارة شؤون الكونفيدرالية العامة للشغل بحكم وزنها الكبير في الوسط العمالي .

عرفت الحركة الوطنية تطوّرات لافتة للنظر إبان مرحلة الخمسينات و بالخصوص التيار الاستقلالي الذي بدأ نشاطه يكتسي معيار التنظيم المحكم

(1) Chaulet (Pierre) , Parti pris , op.cit. , p 86

و التأثير الأقوى و الانتشار الأوسع ، منتقدا سياسة الكيل بمكيالين الذي تعمل به الكونفيدرالية العامة للشغل . و في نفس الوقت الإعداد للكفاح المسلح بعد الأزمة التي قطعت دابر العرى في بيت حركة انتصار الحريات الديمقراطية مند 1951 . في جانب آخر، استطاع الحزب الشيوعي الجزائري أن يحكم سيطرته علي النشاط النقابي الجزائري من خلال المناصب القيادية التي كانت في الأغلب من نصيب الشيوعيين الجزائريين مما سمح للحزب أن يكون له نفوذ أقوى على الكونفيدرالية و يوجه النقابية الجزائرية حسب رؤيته الإيديولوجية المتطابقة مع النقابية الفرنسية . إن لجان التنسيق الولائية المتشكلة سنة 1952 معظم أعضائها من التيار الشيوعي ، مثل براهم موسى بن إسماعيل ، دحمان قسوم ، و في المكتب نجد كل من سلالي ، قايدي و حمياني ، و آخرين . [1] بدأت بوادر الانفصال تبرز بومضات متأنية غير معلنة سنة 1952 لما أرسلت حركة انتصار الحريات الديمقراطية العمال و المناضلين للانخراط في النقابات الفرنسية و بالأخص الكونفيدرالية العامة للشغل بهدف التكوين النقابي و تخفيف النفوذ الشيوعي المهيمن على النشاط النقابي و الأهم من ذلك محاولة تشكيل نقابة جزائرية مستقلة . احتدم الصراع بين التيارين الوطنيين الشيوعي و الاستقلالي حول فرض الوصاية على القاعدة النقابية الجزائرية و إخضاعها لإيديولوجية الحزب ، و استمرت حدة التنافس و التجاذب بين التشكيلتين إلى سنة 1956 . كذلك منطق التمايز الاجتماعي الذي تكرّسه النقابات الفرنسية اتجاه الجزائريين فيما يخص مسألة إنصاف حقوق البلوريتاريا . فقد طال هذا التمييز قطاع التوظيف : 162 ألف من الأوربيين يضفرون بمناصب مرموقة كإداريين و تقنيين مؤهلين مقابل 9 ألاف عاملا يدويا و 14 ألف عاطلا عن العمل من الجزائريين . [2] فسيطرة العنصر الأوربي على تسيير دواليب الكونفيدرالية رتبت مطالب و قضايا العامل الجزائري بعد مطالب العامل الأوربي . إنه التمييز بعينه .

(1) Agéron , vers un syndicalisme algérien , op.cit. , p 457
(2) Djéghloul , huit études sur l'Algérie , op.cit. , p 98

و طال التمايز الاجتماعي ملف الأجور بحيث أضحت قيمة الأجرة صورة عاكسة لطبيعة المنصب . هناك تكريس صارخ للتفرقة حتى في الأجور فمتوسط الأجر بالنسبة للأوربي الفرنسي في حدود 600 ألف فرنك أما الجزائري لا يتجاوز 150 ألف فرنكا ، ما يعادل ربع الراتب الأوربي . [1] وهبت تلك الظروف المزرية الفرصة الممكنة والمناسبة للحركة العمالية كي تجني العبرة و تحضر نفسها للثورة ، ثورة الانفصال عن التنظيمات النقابية الفرنسية وإحداث قطيعة نهائية معها و الاستعداد لصناعة مشروع طموح يعكس تطلّعات الشرائح الاجتماعية ألا و هو مشروع السيادة النقابية الداعمة للكفاح المسلح و الحامية لكرامة الفئات العمالية الوطنية .

إن التعاطي المزدوج للكونفيدرالية العامة للشغل مع قضايا البلوريتاريا الجزائرية ساهم بقدر كبير في تعميق الفجوة بين هذا التنظيم و قاعدته النقابية ذات الأغلبية الجزائرية . كما أن الجهود التي بذلتها و تبذلها اللجنة المكلفة بالشؤون الاجتماعية و النقابية التابعة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ، أثمرت في توعية شاملة للنقابيين الجزائريين و غرست فيهم إرادة الانفصال و الاستقلال . و على هذا الأساس ، سيكون المناضلون الجزائريون متجاذبين بين الارتباط بتنظيمهم و شعار النضال من أجل الاستقلال الوطني الذي تطرحه الأحزاب الوطنية . [2] ركزت بكل وضوح لوائح مؤتمرات حركة انتصار الحريات الديمقراطية على انفصال النقابيين الجزائريين عن النقابات الفرنسية التي انكشف أمرها أنها باتت تمثل العمال الأوربيين و تهمل بشكل صريح مطالب العمال الجزائريين كل مرة . أصرّت الحركة على دعم خطوة الانفصال و أوصت مؤتمراتها 1953 و 1954 ببناء نقابة مستقلة عن اللجنة العامة للعمال الفرنسية . [3] ليس هناك مجال للشك ، أن مشروع التنظيم النقابي الحر ، صار الشغل الشاغل لدى

(1) Djéghloul , op.cit. , p 98

(2) جغلول (عبد القادر) ، تاريخ الجزائر الحديث ، تر. فيصل عباس ، المرجع السابق ، ص 159

(3) نفس المرجع ، ص 161

جميع المناضلين و النقابيين الجزائريين و أصبحت كل محاولاتهم تدعو إلى ترسيخ هذه الغاية الوطنية و تعميقها في أوساط الحركة العمالية الجزائرية . أقرّ المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية المنعقد أيام 4 ، 5 و 6 أفريل 1953 بمدينة الجزائر ، ضمن الإجراءات الاجتماعية المتخذة ، على الحرية النقابية التي نص عليها البند الثالث من المقرّرات الاجتماعية .[1] تطوّر الوعي السياسي لدى العمال والنقابيين الجزائريين فكان العامل الحاسم في بلورة خطوات الاستقلالية النقابية و نشرها في أوسط الجماهير الكادحة و الشرائح الاجتماعية التواقة إلى التحرّر و الانعتاق من التسلط الاستعماري و الاستغلال الرأسمالي الكولونيالي . إن الوعي السياسي ، شق روافد أخرى ، و بدأ يؤثر في الجماهير لإخراجها من ركودها و عزلتها ، و يعمل على تدارك ما فات من الوقت ، و يعطي للقضية الجزائرية سمعة لم تحظ بمثلها من قبل . [2] بالفعل ، سيمكن العمل الوطني النقابي المستقل من تحرير العمال من الهيمنة النقابية الفرنسية و يفرج عن المطالب العمالية الجزائرية من الضيق و الجمود و المناورة التي تفرضها التنظيمات النقابية بخصوص انشغالات الشغيلة الوطنية .

هناك عوامل هامة في نظرنا ستحفز و ستسرع بإرادة الانفصال و ستدفع بقوة إلى إحداث القطيعة ، و ستكون تلك المحفزات حجر الزاوية التي تعبّد الطريق و تؤسّس تحرّرا تاريخيا من التبعية النقابية الاستعمارية . العامل الأول فشل محاولات الوفاق و التضامن الذي كانت ترمي إليه جهود الاتحاد العام للنقابات الجزائرية ، من خلال اندماج كل النقابات الجزائرية تحت مظلة الكونفيدرالية العامة للشغل . اعتقد النقابيون الجزائريون أن الاتحاد الناشئ سيدعم المطالب العمالية أكثر فأكثر ، و يحرّر قضايا اليد العاملة الجزائرية من قيود البيروقراطية و يحدث جوّا من العدالة في التناول

(1) Collot , le mouvement national algérien … , op.cit. , p 314 (voir la nation algérienne n° 4 du 24 septembre 1954)

(2) الأشرف ، المرجع السابق ، ص 178

و مناخا من الإنصاف أمام التحيز المفرط الذي كانت تسلكه الكونفيدرالية بخصوص مطالب العمال الأوربيين . غير أن الواقع الموروث لم يتغير و ظلت دار لقمان على حالها ، لأن الاتحاد الوليد لم يكن سوى نظاما هرميا تتحكم في تسيير أموره الوصاية النقابية الفرنسية المتجسدة في هيمنة الكونفيدرالية العامة للشغل على كل شيء ، و بالتالي بقي الاتحاد العام للنقابات الجزائرية في نظر النقابيين و العمال الجزائريين فاقد المصداقية و الفعالية . غاية الكونفيدرالية من هذا الاتحاد في اعتقادنا ، لم تخرج عن دائرة المحافظة على قاعدتها النقابية أمام منافسة النقابات الحرة و نقابة القوى العاملة لها من جهة ، و انقاد النظام الاستعماري من أية هزة احتجاجية أو ثورة تحريرية تؤدي حتما إلى دحض الوجود الفرنسي في الجزائر من جهة أخرى . إن اندلاع الثورة و زوال الاتحاد العام للنقابات الجزائرية و معه الكونفيدرالية العامة للشغل مكّن النقابيين من التحرر و التفكير في تأسيس نقابة مستقلة . [1] يفهم من هذا الموقف ، أن الاتحاد لم يكن فعلا سندا قويا للحركة العمالية الجزائرية ، و عند اندلاع الثورة انهار كالجدران المهترئة المتآكلة التي قضت عليها عوامل الرطوبة و التعرية . كذلك يمكن القول أن الاتحاد كان في قبضة التيار الشيوعي المعارض لأية استقلالية نقابية و لأية حركة تحرّرية . يوجد الاتحاد العام للنقابات الجزائرية في الجزائر و في كل الاتحادات الولائية ، و كل التنظيمات النقابية المنضوية تحت وصايته ، تخضع بدورها إلى الشيوعيين ،بحيث نفوذ الحزب الشيوعي الجزائري قوي في قطاع السكة الحديدية و النقل و الخدمات و المخازن و ورشات العمارة و البناء . [2] يعود العامل الثاني إلى دور الأطر النقابية كعيسات أيدير و رابح جرمان و غيرهما من خيرة مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، أولئك الذين يبذلون كل ما في وسعهم من أجل استقلالية نقابية قد تعجل بإشعال الثورة التحريرية و ترفع من شعبيتها .

(1) Bourouiba , op.cit. , p 39
(2) Bulletin d'études et informations syndicales n° 2 , avril 1955 , p 11

يحظى عيسات أيدير بتجربة نضالية غنية ، أهلته أن يكون في اعتقادنا الشخصية النقابية و السياسية الأولى ، لا لكونه عضوا بارزا في تاريخ الحركة العمالية الجزائرية فحسب ، و إنما هو إحدى الكوادر التي حملت على عاتقها المشروع النقابي من خلال تدرّجه في مسؤوليات حيوية . تقلّد الرجل مناصب قيادية في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، حيث كان عضوا في اللجنة المركزية للحركة عشية حدوث القطيعة ما بين 1953 و 1954 ، رفقة مصطفى بن بوالعيد و رابح جرمان و زين الدين مومجي و هواري سويح ، و غيرهم ، و حافظ على نفس المنصب بعد انتخابه في المؤتمر الاستثنائي الذي انعقد بمدينة الجزائر أيام 13 ، 14 ، 15 و 16 أوت 1954 . [1] تمسكت الحركة العمالية بمهمة الانفصال عن التنظيمات النقابية الفاشلة في احتضان تطلعات البلوريتاريا الوطنية ، في جوّ بلغ القمع الاستعماري ذروته على الوطنيين من عمال مناضلين و نقابيين جزائريين . كان القمع لا يفرق بين هذا و ذاك ، و لما جاءت الثورة ضمت إلى صفوفها جميع المواطنين المخلصين . [2] لقد تحوّلت فكرة الانفصال و الاستقلالية النقابية إلى عقيدة ثورية ، تعهد رجال الكفاح المسلح الذي يخوضونه ضد المستعمر الفرنسي على تحقيقيها مهما كان الثمن . و بفضل صمود الثورة التحريرية المجيدة في وجه آلة القمع الاستعمارية ، بدأت ملامح الاستقلالية النقابية تطفوعلى السطح ، وبدأ معها الحلم العمالي يقترب من فجر شروقه . بعد اندلاع الثورة ، قرّرت القيادة الثورية بإرادة من جبهة التحرير الوطني قائد ثورة نوفمبر وضع إطار تنظيمي للثورة و لمختلف الفئات الشعبية إنه الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي ولد سنة 1956 بعد مرور سنتين على قيام الثورة الكبرى ، برئاسة المناضل النقابي عيسات أيدير . [3] و هكذا ستساهم المركزية النقابية في تجنيد العمال لإعطاء نفس جديد للثورة.

(1) Benkedda (Benyoucef) , les origines du premier novembre 1954 , op.cit. , pp 346 - 358

(2) مجلة المجاهد ، ع. 46

(3) دمّان ذبيح (عبد الله) ، " دور العمال في المعركة التحريرية " ، عن مجلة الثورة و العمل ، التحريرية ، 1984 ص ص 17 - 18

ب - 2 / اندماج الأطر النقابية الجزائرية داخل الأحزاب الوطنية

اقتضت إستراتيجية الكفاح الاجتماعي لدى الحركة العمالية عموما والحركة النقابية خصوصا ، أن توسّع من دائرة نضالها الوطني بغاية ضمان الأهداف التي تكافح من أجلها الحركة المطلبية الجزائرية منذ سنوات خلت . و لذلك تطلب الأمر من النقابيين الجزائريين أن يطوّروا نشاطهم و يسمون به إلى مستوى التحرّر الوطني المنشود . من هنا بات من الواجب أن يندمج العمل النقابي بالنشاط السياسي ، أي محاولة توحيد ما يعرف في تقديرنا بالرؤية النضالية الوطنية التحرّرية ، لتكون فيها الجهود مشتركة و موحدة بين الطرفين ، النقابية الجزائرية و الأحزاب السياسية . الواقع الاقتصادي المرّ و تمادي الحكومة العامة في ممارستها لسياسة الاستبداد و الاضطهاد الاجتماعي حيال العمال الجزائريين و فئات المجتمع الأهلي ، جعلت الطبقة العاملة الجزائرية و النقابية الوطنية تفقد كامل الثقة في أية إصلاحات ممكنة قد تخفف من حدّة التوتر الاجتماعي وتهدئ الوضع من أي عراك احتجاجي.

كشفت المعطيات الاقتصادية ما بين 1951 و 1955 تأزم الحالة الاقتصادية التي انجرّ عنها سوء الأوضاع الاجتماعية التي تدفع ثمنها الجماهير الكادحة والشرائح المعوزة . خلال هذه الفترة وصل حجم العجز في الميزان التجاري إلى 6.096.327.246 فرنكا ، و أثر ذلك على تقليص مناصب التوظيف ، و معطيات الجدول الإحصائي تبرز المشهد . [1]

السنوات	1951	1952	1953	1954	1955
عدد المناصب	14.987	14.898	14.679	14.434	14.186

توضح الإحصائيات تراجعا ملحوظا في عدد المناصب ، و يرجع ذلك إلى عاملين أساسيين ، تأثير الحركات الاحتجاجية و تداعيات الثورة التحريرية على الاقتصاد الفرنسي ، فيؤثر هذا الوضع على إضعاف قدرة التشغيل

(1) Régions économiques d'Algérie , novembre 1956 , p 45

ويزيد في ارتفاع معدّلات البطالة ، مما يؤدي فعلا إلى تجدّد التوترات الاجتماعية كرد فعل على السياسة الرأسمالية للمستعمر الفرنسي الجائر . يئس العمال الجزائريون من الوضع المزري الذين يعانون منه على الدوام و أصروا على مقاومة الظلم الاستعماري بلا هوادة ، متخذين من العمل المطلبي أسلوبا و من النشاط السياسي نضالا و تضحية . لقد تجدّدت الإرادة المطلبية لدى العمال و النقابيين الجزائريين مند عهد حكم الجبهة الشعبية اليسارية قبيل الحرب العالمية الثانية ، إلا أن الحركات الاحتجاجية العمالية التي عرفتها فترة نهاية الاربعنيات إلى أواسط الخمسينيات ، أعطت تلك الاحتجاجات لدى البلوريتاريا الجزائرية في رأينا قناعة نضالية سلمية اجتماعية قد تؤدي دورها و تحقق نجاعتها و تصيب أهدافها . ولكن بقاء الأوضاع على حالها و استمرار الحكم الاستعماري في ممارسته لسياسة التمايز الاجتماعي و تجاهل الحكومة العامة لمصالح المجتمع الأهلي و تواطؤ النقابات الفرنسية مع الريع الرأسمالي الكولونيالي ، كلها عوامل عززت عند النقابيين الجزائريين الإصرار على الانتقال من العمل المطلبي إلى العمل الحزبي الرامي إلى تعبئة الفئات العمالية و تحضيرها للكفاح من أجل التحرير الشامل الذي يعيد للعمال حق الكرامة في العيش و مبدأ السيادة للوطن و يضع حدّا نهائيا للتسلط الفرنسي في الجزائر .

تمكنت جهود لجنة العمال(*) برئاسة عيسات أيدير مطلع الخمسينات من توعية الفئات العمالية بأهمية العمل السياسي و تحضيرها للكفاح الوطني المسلح . انخرط النقابيون الجزائريون في النشاط السياسي كإستراتيجية عمالية لنصرة القضية الوطنية و كخطة جماعية لمقاومة القمع الاستعماري . إن الكفاح الموحد للجماهير الشعبية ، قرار لا رجعة فيه . (1)

(*) القصد منها اللجنة المكلفة بالشؤون الاجتماعية و النقابية التابعة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية و التي تأسست سنة 1947 برئاسة عيسات أيدير ، و انبثقت عنها لجنة الدفاع عن العاطلين عن العمل سنة 1952 على رأسها محمد فلوس (انظر كتابي بوعلام بورويبة و عبد القادر جغلول حول تاريخ النقابية الجزائرية)

(2) Jurquet (J) , années de feu , Algérie 1954 -1956 , éd. l'Harmattan , Paris , 1997 , p 134

إن التلاحم الحاصل بين العمل النقابي والنضال السياسي يشكل في حدّ ذاته وحدة التصوّر و الهدف بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية ، لكونه يؤسس لوعي وطني جماعي يرمي إلى تحويل القوى العمالية إلى طاقة وطنية تحرّرية تدعم المسيرة الثورية . و أخيرا ، فإن الوعي القومي هو إقامة البرهان على النضج السياسي ، و نحن نلاحظ أن الشعب الجزائري يتحلّى بنضج سياسي لا نزاع فيه . [1] فاندماج الأطر النقابية في الأحزاب السياسية لدليل قاطع أن المعركة المطلبية قد انتقلت من مرحلة الكفاح الاحتجاجي إلى الكفاح الثوري المسلح . و هنا يمكن القول أن تحوّل النقابية إلى حركة تحرّرية ، يعكس فعلا الصورة الحقيقية للوعي السياسي و النضج التحرري .

بناء على ما تقدّم ، نستطيع القول أن هذا الاندماج يرمي بالتأكيد إلى توحيد الجهود بغاية الوصول إلى بلورة إرادة مشتركة تفضي في القريب العاجل إلى استقلالية نقابية ، و يشكل هذا المسعى الشغل الشاغل لحركة انتصار الحريات الديمقراطية . في هذا الاتجاه كثف عيسات أيدير نشاطه مع رابح جرمان و غيرهما بغرض تعبئة البلوريتاريا للكفاح المسلح . يثير موقف هؤلاء النقابيين من أمثال رابح جرمان و بوعلام بورويبة رؤية حركة انتصار الحريات الديمقراطية فيما يخص دمج الطاقات النقابية داخل النشاط الحزبي للاستفادة من خبرتها النضالية و استثمار تلك الخبرات قي كسب رهانات المشروع الاستقلالي . أما الحزب الشيوعي الجزائري ، جنّد العمال و النقابيين حوله بغرض تحقيق المساواة و العدالة الاجتماعية في ظل الحرص على السلم و التعايش مع الحكم الاستعماري . و في هذا الصدد ركز خطابه على الترويج لقيم التعايش و المساواة و التآخي . علينا أن نشكل اللجان الشعبية ضد القمع ، من أجل العفو الشامل ، من أجل جزائر موحدة و متآخية . [2] رسالة الشيوعيين الجزائريين ما تزال تركز على السلم

---

(1) بوعزيز ، الأيديولوجية السياسية للحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 140

(2) Jurquet , op.cit. , p 134

الاجتماعي ، و يمثل هذا الرأي النقابي الأخضر قايدي و العربي بوهالي و غيرهما ، على عكس حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي تحاول استغلال النقابيين الجزائريين في العمل السياسي من أجل الإعداد للكفاح المسلح ، و هو الأمر الذي أخذت به اللجنة الثورية للوحدة و العمل و نفذته في الميدان جبهة التحرير الوطني من خلال روح بيان أول نوفمبر 1954 .

أصبح العمل النقابي ، يجمع بين النشاط المطلبي و الأداء السياسي بل أكثر من ذلك ، لقد تحوّل النقابيون الجزائريون إلى قاعدة حزبية وطنية تحضر لنقلة سياسية نوعية أغنتها الثورة التحريرية المباركة . و ما جبهة التحرير الوطني إلا نتاج سياسي طبيعي انبثق في تقديرنا عن رحم الحركة الوطنية الجزائرية بشقيها النقابي و الحزبي ، و ما عيسات أيدير إلا نموذج عن ذلك التزاوج و الانصهار الوطني . انقسم النقابيون سياسيا إلى اتجاهين هما الحزب الشيوعي الجزائري و حركة انتصار الحريات الديمقراطية . و الجدول الذي نقدمه في هذا الصدد يبين عيّنات عن هذا المظهر : [1]

نقابيو حركة انتصار الحريات الديمقراطية	نقابيو الحزب الشيوعي الجزائري
بوعلام بورويبة ، عيسات أيدير ، دكار رحمون	**لخضر قايدي ، العربي بوهالي ، فار الذهب**
محمد درارني ، محمد بن علي بوعلام	**جيلالي ، خالي إبراهيم ، قسوم دحمان**
رابح جرمان ، أوجينة إدريس ، محمد فلّوس	**موسهول محمد الطاهر ، محروز بن عمرو**

يستخلص من معطيات الجدول ، أن هناك وعي نضالي لدى العمال و النقابيين الجزائريين من خلال اهتماماتهم السياسية و مساهماتهم الحزبية من أجل الدفاع عن القضية العمالية و حقوق البلوريتاريا . كما يبين الجدول أيضا الاندماج الفعلي للنقابية الجزائرية في الحياة الحزبية كإستراتيجية نضالية ، يحاول كل طرف تكريس خطة مطالب يدافع و يضغط بواسطتها على النظام الاستعماري الفرنسي . على هذا الأساس تغيرت و تضاربت الرؤية التحرّرية بين مناضلي الحزب الشيوعي الجزائري و حركة انتصار

(1) C.A.O.M. , série 11H58 , série F159 - 161 - 165 - 166 , A.E.P. , France (Voir Bénallègue Nora et Bourouiba Boualem)

الحريات الديمقراطية . فالشيوعيون الجزائريون ما يزالون أوفياء للماركسية اللينينية ، متمسكين بأطروحة إنشاء مجتمع حرّلا يخرج عن دائرة الترابط و الولاء ، و هذه الأطروحة حملها الحزب مند تاريخ تأسيسه قبل الحرب العالمية الثانية . [1] إنها الفلسفة الثورية اللينينية لدى الأطر النقابية الجزائرية المتشبعة بالنهج الشيوعي ، التزمت بها نخبة الحزب إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية ، و بقيت على هذا الحال حتى سنة 1956 ، و مضت الأطر الحزبية تدافع على هذا النهج و منها عمار أوزقان ، صادق حجرس العربي بوهالي ، لخضر قايدي و فار الذهب جيلالي . أما نقابيي و مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، تختلف رؤيتهم حول فلسفة تحرير البلوريتاريا من الاستغلال الرأسمالي الذي يكرّسه حكم المستعمر الفرنسي على العمال الجزائريين إذ أن الحركة تركز على دحض الاستعمار بالكفاح المسلح ، و أن مجال التفاوض و التآخي مع المنظومة الكولونيالية انتهى بعد مجازر الثامن الرهيبة . تأثرت الحركة النقابية و اصطبغت أطرها بصبغة الصراع الإيديولوجي الحزبي ، و لكن واقعية الاتجاه الاستقلالي كانت الأصدق و الأعمق في المنطق التحرّري الذي تؤمن به القاعدة النقابية مند عهد نجم شمال إفريقيا ، تشبثت بالفكر التحرري الشامل و كانت مستعدة لتفجير ثورة نوفمبر المجيدة سنة 1954 ، فتحوّلت إلى دعامة شعبية وإرادة ملهمة لمشروع الاستقلالية النقابية التي سترى النور مطلع شتاء 1956 .

انطلاقا مما سبق ، نستطيع القول أن الحركة النقابية بممارستها للنشاط السياسي ، تمكنت من تحسين أدائها النضالي و ترقية عملها المطلبي و تعميق وعيها التحرري ، الذي أخرج النقابية الوطنية في اعتقادنا من حضيرة المطلبية الاجتماعية الضيقة التي أتبثت عقمها ، و أدخلها إلى محطة كفاح جديد و عمل نقابي عتيد ، سيغني حتما مسيرتها النضالية و يحرّر المسألة العمالية من أوزار الولاء و التبعية إلى أنوار الحرية و التنمية .

(1) Sivan , op.cit. , p 229

ب - 3 / إيمان النقابيين الجزائريين بواقعية التحرّر الشامل

استمدّت النقابية الجزائرية فلسفة التحرّر من رصيدها التاريخي الغني بتجارب العمال الجزائريين النضالية في نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب الجزائري ، و كذلك من الحزب الشيوعي الجزائري و حركة انتصار الحريات الديمقراطية . يضاف إلى ذلك الرصيد العمالي محصول النشاط المطلبي الذي نهله العمال الجزائريون من النقابات الفرنسية المتواجدة على أرض المستعمرة قبل الحرب العالمية الثانية و بعدها . مكنت هذه التجارب النضالية مع مرّ الوقت من تبلور ثقافة الكفاح الاجتماعي القائم على آليات الخطاب النقابي و الاحتجاج السلمي الذي غرسته الأطر النقابية في الوسط العمالي . و في هذا المجال حظي الحزب الشيوعي الجزائري بالدور الرائد و الفعال بالتفافه الدائم حول العمال و تضامنه الكامل مع معاناة الشغيلة الجزائرية و سعيه إلى تسوية مشاكلها الاجتماعية و المهنية . اهتمام الحركة الشيوعية الجزائرية بالقضية العمالية هو جزء لا يتجزأ من المشروع الثوري الذي تدعو إليه نخبته النضالية . لجني ثمار هذا المسعى حاولت كوادر الحزب تحفيز العمال على الانخراط في العمل النقابي ليتمكن الاتجاه الشيوعي الوطني من توسيع قاعدته النضالية و منافسة التيارات المناوئة له . و عليه ، فإن الحزب الشيوعي الجزائري ، يجنّد عناصره غالبا من بين سكان المدن و بصفة عامة من الوسط العمالي الذي يتسرّب إليه بواسطة نقابات الكونفيدرالية العامة للشغل و كونفيدرالية القوى العاملة ، و بالتالي أصبح الحزب عاملا مؤثرا على الوسط العمالي . [1] تأثر العمال و النقابيون الجزائريون بفلسفة التحرّر الثورية ذات الأصول والمنابع الماركسية ، تحرّر مبني على الكفاح الاجتماعي الذي يستند أساسا على الخطاب العمالي المطلبي . هذه النمطية من التكوين و التوعية النضالية ، نهلتها البلوريتاريا الجزائرية من التجربة النقابية التي يهيمن عليها النفوذ الشيوعي الجزائري .

(1) بوعزيز ، الإيديولوجية السياسية للحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 142

في الحقيقة لم يجن النقابيون الجزائريون خلال تجربتهم مع النضالية الثورية (MILITANTISME REVOLUTIONNAIRE) التي ينشط من أجلها الحزب الشيوعي الجزائري سوى الثقافة المطلبية المنبثقة عن الممارسة النقابية و المعرفة السياسية المتجلّية في الخطاب الثوري المناهض للرأسمالية كنظام استغلالي لا كنظام استعماري ، مما سمح للعمال أن يتعلّموا قدرا من المصطلحات كالإمبريالية ، الصراع الطبقي ، الاستغلال الر أسمالي ، التمايز الاجتماعي و العدالة الاجتماعية و غير ذلك . احتكاك الشرائح الاجتماعية بالنشاط الحزبي و انخراطها في النقابات اليسارية ، توج بتشكّل مجموعة من الأطر النقابية التي أضحت بدورها تنشر فلسفة الحزب الشيوعي في أوساط الجماهير الكادحة و الطبقات المعوزة والفئات المحرومة . مكّنت هذه الجهود في رأينا من تأسيس رؤية تحرّر تتنافى مع الرؤى الأخرى لدى اتجاهات الحركة الوطنية ، رؤية يدعو أصحابها إلى تحقيق المساواة و العدالة الاجتماعية لإبقاء الجزائر تحت مظلة الاتحاد الفيدرالي الفرنسي . إن كفاح الجماهير الكادحة ، يصبو إلى بناء جزائر موحدة و متآخية . [1] إذن التحرّر الذي حاولت النخبة السياسية و الأطر النقابية للحزب الشيوعي الجزائري أن تغرسه و تعمّق جذوره في المحيط العمالي و في الوسط النقابي لا يخرج عما يعرف بالتيار المساواتي الاذماجي (EGALITARISME ASSIMILITIONISTE).

في هذا الاتجاه ، انصبت جهود الشيوعيين في عدّة مناسبات ، على تعميق هذا التصور في النقابات و التجمعات و المنتديات الثقافية . و بالمناسبة نظم الشيوعيون في مدينة قسنطينة تجمّعا شعبيا تحت إشراف جمعية المحاربين من أجل السلام و الحرية يوم 31 أكتوبر 1951 ، بمقر نادي بن باديس حضره 150 مشاركا . [2] من جانب آخر ركّز الشيوعيون على نفس النهج التحرّري الذين ينهجونه ، و ثبت موقفهم هذه المرة في التجمّع

(1) Jurquet (J) , op.cit. , p 134
(2) C.A.O.M. , Police d'état de Constantine , commissariat central , rapport n°520 , 2 novembre 1951 , A.E.P. , France

الذي نظم بدار النقابات بمدينة قسنطينة يوم 29 جوان 1952 تم فيه شرح برنامج الحزب لخوض انتخابات 1952 حيث ركز في حملته أمام الحاضرين على ضرورة تحرير الطبقة العاملة من القمع و تمهيد الطريق لها نحو الحرية و الرفاهية و السلم المدني . [1] بقي الحزب الشيوعي على مبادئه التحرّرية المعهودة إلى اندلاع الثورة سنة 1954 و ظل على ذلك الموقف حتى سنة 1956.[*] علّق الشيوعيين على الثورة و اعتبرها الحزب تصرّفات انفرادية ستحدث انقساما عميقا في أوساط الجزائريين و لذا ، فموقفنا هو الكفاح السياسي ، و لا بديل لذلك . [2]

تبنت حركة انتصار الحريات الديمقراطية مند استئناف نشاطها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية منهجا تحرّريا ، يعتبر في نظرنا أكثر انسجاما مع واقعية الطرح و موضوعية التناول ، لأن السياسة الاستعمارية تناقضت مع نفسها و مع قيم و مثل الحرية و المساواة التي ورثتها فرنسا و العالم من ثورتها على الحكم الملكي المطلق . يقوم منهجها على تحرير البلوريتاريا تحريرا كاملا ينصف حقوقها و يضمن كرامتها ، تتجاوز أرضيته أساليب الحوار و أشكال التعايش التي يدعو إليها الخطاب الثوري الجزائري . لا يتحقق هذا المكسب إلا بالكفاح الشامل الذي هو في حدّ ذاته المغزى الحقيقي لأي تحرّر فاعل يكون فيه الاستقلال مطلبا ، و السيادة حقا و الحرية مكسبا . فقد سطّرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية الخطوط العريضة التي تقوم عليها مبادئ التحرّر و التي يناضل في سبيلها رجال الحركة . في هذا الشأن أصدرت الحركة بيانها في شهر ديسمبر 1951 جاء فيه ما يلي : " إن الحركة الوطنية الجزائرية تعني بالنسبة لنا محبة الوطن والإرادة الوطنية القادرة على اجتثاث الاضطهاد الاستعماري و استرداد السيادة المنهكة ، و الكرامة المغتصبة ، إنها في نهاية الأمر إرادة الكفاح

(1) C.A.O.M. , archives nationales , série f 81 , boite n° 57 , A.E.P. , France

(*) تمثل هذه السنة وحدة جميع التيارات الوطنية التي أعلنت تأييدها و مشاركتها في الثورة التحريرية الكبرى

(2) L' Humanité , 8 novembre 1955 (voir aussi Liberté du 18 novembre 1954)

من أجل التحرّر السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي لفائدة الشعب الجزائري . " [1] انطلاقا من البيان ، يستخلص أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية حركة ثورية استقلالية يرمي نضالها إلى التحرّر الشامل يخص كل مجالات الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية أي تصفية نهائية للوجود الاستعماري ، مما يضمن السيادة الكاملة للوطن و العزة الحقيقية للشعب و الكرامة الفعلية لفئات المجتمع . من هذه المنطلقات التحرّرية توصف الحركة بالاتجاه الثوري بمعنى الخط الذي تبناه نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب الجزائري ، ثم اللجنة الثورية للوحدة و العمل ، ثم جبهة التحرير الوطني . [2] وعلى كل حال فإن حق تقرير المصير و حق الاستقلال قد أصبحا شعار الاتجاه الثوري . و لعل تبنّي حركة انتصار الحريات الديمقراطية لفكرة استرداد الاستقلال عن طريق العنف خصوصا في عهد المنظمة الخاصة ، ثم التزام اللجنة الثورية للوحدة و العمل و جبهة التحرير الوطني بمبدأ الثورة لتحقيق الاستقلال ، ممّا جعل الحركة توصف بالاتجاه الثوري . [3] و هكذا تعتبر الحركة المؤسس الحقيقي لفلسفة التحرر القائم على الثورة من أجل الاستقلال الوطني . في هذه الحركة ازدهرت الفكرة الاستقلالية التي ورثتها عن نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب الجزائري ، و في ظلها نشأت المنظمة الخاصة ، و من هذه المنظمة تخرّج مؤسّسو جبهة التحرير الوطني و هم الذين فجّروا الثورة . [4]

تبنت الأطر النقابية الجزائرية المنهج الاستقلالي الذي تعمل من أجله الحركة ، و أصبح يشكل النقابيون السند الشعبي و العملي للحركة ، بدليل أن اللجنة المكلفة بالشؤون الاجتماعية و النقابية أسندت رئاستها للمناضل

---

(1) Collot , le mouvement national algérien 1912 -1954 , op.cit. , p 301

(2) سعد الله (أبو القاسم) ، " الاتجاهات الفكرية و الثقافية للحركة الوطنية الجزائرية " ، عن مجلة أول نوفمبر ، ع. 53 1981 ، ص ص 18 - 26

(3) نفس المرجع ، ص 22

(4) العلوي (محمد الطيب) ، " جبهة التحرير الوطني و بيان أول نوفمبر " ، عن مجلة أول نوفمبر ، ع. 53 ، 1981 ص ص 27 - 35

النقابي عيسات أيدير مند 1947 ، و استطاعت الحركة أن تضمّ إلى صفوفها خيرة الأطرالنقابية أمثال رابح جرمان ، عطا الله بن عيسى ، أوجينة إدريس و محمد درارني و محمد فلوس وغيرهم . إن دلّت هذه الأسماء على شيء فإنها تبرهن بكل تجرّد على تمسّك النقابية الجزائرية بأطرها و قاعدتها بمنهجها التحرّري الاستقلالي الذي تبنته عن قناعة من أجل تحرير العمال الجزائريين من الاستغلال الرأسمالي و النظام الاستعماري . تحوّل النقابيون الجزائريون في ظلّ الحركة إلى قاعدة شعبية نضالية حاملة لرسالة التحرّر و الداعية إلى نداء الاستقلال الوطني المنشود . بدأ النضال في الميدان من خلال جهود النقابيين على مستوى اللجنة العمالية التي أيدت مسيرات إضرابات البلوريتاريا الجزائرية سنة 1952 و قدّمت الدعم اللازم للمضربين الجزائريين ، و نصحتهم بالصمود أمام الاستفزازات البوليسية للإدارة الاستعمارية . [1] و من جهة أخرى ، قام العمال المناضلون في حركة انتصار الحريات الديمقراطية بتحريض العمال الجزائريين على تنظيم الحركات الاحتجاجية ، والتي من خلالها يدينون سياسة التمييز العنصري التي تمارسها الإدارة الكولونيالية في مواقع العمل اتجاه اليد العاملة الجزائرية . [2] و نظرا لتعلّق الحركة و معها المناضلين النقابيين الجزائريين بالبعد التحرّري من خلال عملها النضالي المتواصل ، حاولت الحركة أن تعطي لذلك البعد فضاء مغاربيا واسعا ، ساعية حسب وجهة نظرنا إلى تشكيل جبهة مغاربية لمحاصرة المنظومة الرأسمالية الاستعمارية في شمال إفريقيا ، و في نفس الوقت العمل على توحيد الكفاح التحرّري في منطقة المغرب العربي . في هذا السياق ، يأتي التجمّع الذي نظم بقاعة سنيما كوليزي يوم 20 أفريل 1952 بمدينة عنابة تحت إشراف الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات و احترامها ، بحضور أكثر من 1000 مشاركا ، حيث تم الإعلان عن البيان الرسمي الذي أكّد على تضامن

(1) Algérie libre , 1er novembre 1952
(2) Agéron , , op.cit. , p 458

الشعب الجزائري مع نظيره التونسي فيما يخص مسألة حق تقرير المصير.[1] خلال هذا التجمّع الغفير ، تمّ تشكيل مكتب وطني ، يعدّ في نظرنا جبهة وطنية داعمة للتحرّر و إن اختلفت إيديولوجية الاتجاهات الوطنية حول هذه المسألة . تشكل المكتب من شخصيات سياسية جزائرية و أوربية شملت الأسماء التالية : حملاوي بن علي رئيسا للمكتب عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، خالدي عبد الرحمان و ساحلي مصطفى عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، بوضياف عبد الحميد ، دي جياكومو فيليكس (DI GIACOMO FELIX) ، بالوما غبرييال (PALOMA GABRIEL) و صيماسي (SEMASSI) عن الحزب الشيوعي الجزائري .[2] يلاحظ في تركيبة المكتب حضور عناصر أوربية مناضلة في الحزب الشيوعي الجزائري مما يعطينا فكرة أن الحزب ما يزال يهيمن عليه النفوذ الأوربي ، الأمر الذي جعله كما قلنا سابقا ، اتجاها سياسيا قاصرا على رؤية تحرّرية شاملة داعمة لمشروع الاستقلال الوطني . لقد التزمت القاعدة النقابية بمبدأ التحرّر الشامل و مضت وفية لذلك متحدية الأزمة التي عصفت بالحركة و أدّت إلى انقسامها ، ولكن رغم الانقسام و التصدّع ، التزم النقابيون بفكرة العمل المسلح من أجل سيادة الوطن ، فساعدت قناعتهم على تبني فكرة الثورة التي أصبحوا فيها من الناصرين و الداعمين لها ، و تحوّل المناضل النقابي عيسات أيدير إلى رمز من رموز الوطنية النقابية (LE NATIONALISME SYNDICAL) التي تداعى سيطها و سما شأنها بميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين سنة 1956 .

ج - تأسيس المركزية النقابية العمالية و استقلال الجزائر

بات من الضروري على النقابية الجزائرية أن تنتقل إلى الميدان العملي لتتخلص من التنظير و الانتظار من جهة ، و التحلّي بالشجاعة و العزم على أخذ زمام المبادرة من أجل تأسيس إطار تنظيمي يحقق حلم الحركة

(1) C.A.O.M. , police d'état de Bône , commissariat général , rapport n°823 , 21 avril 1952 A.E.P., France
(2) Ibid

العمالية الجزائرية من جهة أخرى . و في عزّ أيام الثورة المجيدة ، و لهيبها المحرق للكولونيالية الرأسمالية الاستعمارية ، تمّ الإعلان من قبل النقابيين الجزائريين عن ولادة الحلم العمالي المتمثل في تأسيس المركزية النقابية الجزائرية يوم 24 فيفري 1956 ، إنه الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

ج - 1 / نشأة الاتحاد العام للعمال الجزائريين و برنامجه الوطني

لم يقو العمال الجزائريون على تحمّل سياسة الاستبداد و الاستغلال التي تمارس عليهم يوميا ، و حقوقهم تهضم في شتى مراكز التشغيل و ورشات الإنتاج أمام مرأى من النقابات الفرنسية التي لم تتعدّ مواقفها حدود الإدانة المشبوهة و النقد المبهم . كذلك أساليب البطش و الإرهاب الاستعمارية ضدهم بصفتهم أهالي و ليسوا مواطنين ، و لا توجد لهم الحقوق التي يتمتع بها العامل الأوربي. [1] كرّست المنظومة الاستعمارية سياسة اقتصادية أساسها ابتزاز موارد البلد و استغلال حقوق الطبقة العاملة الجزائرية ، حيث تحوّلت حياة الفلاحين إلى شريحة اجتماعية بائسة لا يبتعد حالها عما كان عليه الأقنان في إقطاعيات حكام روما . تنكّر المستعمر للغنى الذي ينعم به و أن العامل الجزائري هو الذي غير الجزائر و أنتج هذا الغنى ، و رغم ذلك فإنّه يتقاضى أجرا بخسا يتراوح ما بين 520 و 360 فرنكا . [2]

يعود السبق و الفضل الكبير لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في دفع المحاولات الأولى نحو تجسيد مشروع الاستقلالية النقابية ، بحيث أنها قامت في هذا المجال بخطوات ملموسة نحو بلورة الحلم العمالي المنشود . في سنة 1952 تأسست اللجنة العمالية المكلفة بالشؤون الاجتماعية و النقابية و أسندت إدارتها للمناضل النقابي عسيات أيدير ، و أوصت مؤتمرات الحركة سنة 1953 و 1954 بإنشاء نقابة مستقلة عن اللجنة العامة للعمال الفرنسية . [3]

---

(1) يلس (شهاب الدين) ، " الظروف التي أدت إلى تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين " ، عن مجلة الثورة و العمل المرجع السابق، 1984، ص ص 68 - 70

(2) فارس (محمد) ، " التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية الناتجة عن الاستعمار في الجزائر " ، عن مجلة الثورة والعمل المرجع السابق، 1984 ، ص ص 71 - 76

(3) جغلول ، تاريخ الجزائر الحديث ، المرجع السابق ، ص 161

يبدو من الواضح أن المساعي الحثيثة و الإجراءات المستمرة و المحاولات العديدة التي بذلتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، سمحت في نظرنا بإرساء قواعد و أسس ثقافة نقابية وطنية و زرعت بذور إرادة عمالية ساعية نحو تشكيل منظمة نقابية مستقلة تعكس طموحات العمال و تستجيب لتطلعات الأجيال . ولكن مشوار الانتصارين (*) (LES TRIOMPHISTES) لم يكد يصل أهدافه و انتهى إلى الطريق المسدود و أصبح المشروع النقابي مهب رياح ربيع في شتاء . ترجع أسباب الإخفاق إلى عوامل موضوعية ، تتمثل أساسا في حملات القمع الشديدة التي تعرضت لها الحركة طوال سنوات عديدة من قبل المستعمر الفرنسي ، لأنها كانت الاتجاه الوطني الوحيد الحامل لفكرة الاستقلال . لجوءها إلى العمل السرّي بسبب سياسة التضييق تارة و الحظر والحل تارة أخرى ، حال دون وصول خطابها النقابي إلى جميع الفئات الاجتماعية و الشرائح العمالية لتفهم و تهضم أهمية الاستقلالية النقابية . هيمنة الكونفيدرالية العامة للشغل على الوسط العمالي حيث تذكر إحصائيات سنة 1952 عدد العمال الجزائريين المنتسبين إلى النقابات الفرنسية 43.000 منتسبا منهم 37.750 منتسبا جزائريا للكونفيدرالية العامة للشغل ، أي ما يعادل 83 % . (1) هناك أيضا عامل آخر منافس لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في المجال النقابي ، بحيث يحظى الحزب الشيوعي الجزائري بتواجد قوى له داخل القطاع العمالي على اعتبار أن معظم النقابات تخضع للنفوذ الشيوعي . يتمتع الشيوعيون بتأثير قوي على النقابات المتواجدة في قطاع السكة الحديدية و النقل و الموانئ و الخدمات ، و حتى الاتحاد العام للنقابات الجزائرية . (2) يضاف إلى تلك الأوضاع الحالة الاقتصادية و الاجتماعية التي يعاني منها العمال الجزائريون من بطالة و أجور بخسة و مناصب شغل غير دائمة و حرمان العمال الزراعيين من حق المنح

(*) وصف أطلقه المفكر الجزائري الراحل مولود قاسم نايت بلقاسم و القصد من ذلك حركة انتصار الحريات الديمقراطية

(1) Agéron , op.cit. , p 456

(2) Bulletin d'études et informations syndicales algériennes , n°2 , avril 1955

العائلية في ظل عجز النقابات الفرنسية عن تبنّ فعلي لحقوق البلوريتاريا الجزائرية . و الجدول الماثل أمامنا يظهر حالة العمال سنة 1954 . [1]

تصنيف نشاط العمال الزراعيين		تصنيف مجالات البطالة	
الصنف	العدد	الصنف	العدد
العامل اليومي	357.5 ألف	العاطلون المدنيون (**)	150 ألف
العامل الموسمي	77.1 ألف	العاطلون الزراعيون	370 ألف
العامل الدائم	108.8 ألف	أعوان عائليون (***)	48 ألف
العامل العائلي(*)	1.43 م.شخص	مجموع العاطلين 1954	مليون عاطلا

(*) هم تحت الإشراف المباشر لصاحب الضيعة الزراعية / (**) عمال يقتصر عملهم في الغالب بالمدن / (***) خماسون

تكشف الإحصائيات الواردة في الجدول الوضعية المهنية الصعبة و المتردية للعامل الجزائري المعرّض باستمرار إلى الفقر والبطالة و الحرمان ، ينتزع لقمة عيشه بعرق الجبين تحت هيمنة و جحود الإقطاعية الكولونيالية التي لا ترحم . زيادة عن ذلك غياب التأطير النقابي بالقطاع الزراعي ممّا عرّض هؤلاء العمال الزراعيين الجزائريين إلى أشد صور الاستغلال و أبشع مشاهد الاضطهاد من قبل العصبة العقارية الأوربية .

ولكن الأوضاع المتدهورة في الجزائر و التي تدفع ضريبتها بلا ثمن الشغيلة الجزائرية على حساب تنمية الريع الكولونيالي ، لم تغب تلك الأوضاع عن بال الأطر النقابية ، التي حاولت مرارا التعامل و النضال مع الكونفيدراليات الفرنسية سواء تعلّق الأمر بالكونفيدرالية العامة للشغل أو الكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين أو نقابة القوى العاملة ، قصد تحسين حالات العمال الجزائريين و تحقيق العدالة و الإنصاف مع نظرائهم الأوربيين . كانت ردود فعل تلك النقابات مخيبة لطموحات الفئات العمالية . قرر النقابيون الانفصال النهائي عن النقابات الفرنسية و العمل على إنشاء نقابة وطنية مستقلة . غير أن تعاقب الأحداث و تسارعها وضعت المشروع

(1) يلس (شهاب الدين) ، " الظروف التي أدت إلى تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين " ، المرجع السابق ، ص 75

النقابي الطموح على مرمى من عجل ، فكان لابد من تفاعل النقابيين مع تلك الأحداث و استثمارها بذكاء و روية قبل متمّ الفرصة و فوات الأوان .

حاول الجزائريون استدراك الوقت الضائع الذي أخر الحلم العمالي نتيجة الشرخ الذي أصاب حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، فاستغله المصاليون (LES MESSALISTES) (*) في تأسيس ما عرف بالحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A.) في مؤتمر أورنو (HORNU) ببلجيكا يوم 14 جويلية 1954.[1] رد المركزيون على مؤتمر أورنو بعقد مؤتمرهم الاستثنائي أيام 13 ، 14 15 و 16 أوت 1954 بمدينة الجزائر ، قرروا فيه إقصاء مصالي الحاج و مولاي مرباح أمين الحركة الوطنية الجزائرية المناوئة و أحمد مزغنة و اعتبار اجتماع بلجيكا عمل غير وطني . [2] استعدّ المصاليون للإعلان عن مبادرتهم القاضية بتأسيس نقابة مستقلة في شهر سبتمبر 1954 و لكن اندلاع الثورة المسلحة بقيادة جبهة التحرير الوطني أجهض مشروعهم . [3]

إن قيام الكفاح المسلح من أجل الاستقلال الوطني ، وما رافقه من قمع شديد للشعب الجزائري الثائر على المستعمر الجائر ، عجل بتأسيس تنظيم نقابي وطني مستقل . على إثر تسارع الأحداث ، بات الصراع في تقديرنا على أشدّه بين الوطنيين و المصاليين حول من سيتمكن و يظفر بتشكيل نقابة جزائرية مستقلة وسط جو وطني يتميز بالقطيعة و الثورة الزاحفة على النظام الاستعماري . نهاية ديسمبر 1955 ، حلّ وفد من الحركة الوطنية الجزائرية يتكون من 9 مناضلين من قدامى النقابيين الكونفيدراليين بالعاصمة البلجيكية بروكسيل ، مقر الكونفيدرالية الدولية للنقابات الحرة (C.I.S.L.) لتبليغ المنظمة الدولية بنبأ التأسيس . و هكذا تم الإعلان الرسمي عن نقابة المصاليين في 11 فيفري 1956 المعروفة باسم الاتحاد النقابي للعمال

(*) المصاليون هم المناضلون الذين استمروا في الخط السياسي الذي رسمه مصالي الحاج بعد انقسام حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، مقارنة مع المعارضين له من المركزيين و المنظمة الخاصة . أسس المصاليون في بلجيكا الحركة الوطنية الجزائرية في مؤتمر أورنو أيام 13 ، 14 و 15 جويلية 1954 ، و قرّروا إقصاء المركزيين من الحركة .

(1) Bendiab , op.cit. , p 121

(2) Ibid , p 122

(3) Agéron , op.cit. , p 462

الجزائريين (U.S.T.A.) ، و قدّمت ملف اعتمادها إلى محافظة مدينة الجزائر يوم 14 فيفري من ذات السنة . [1] في هذا الشأن علق المناضل النقابي رابح جرمان عن الحدث قائلا : " لقد تتبعنا عن قرب عملية تأسيس الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين ، و نبهنا على الفور القيادة لدى جبهة التحرير الوطني . [2] لقد برهن العمال والنقابيون الجزائريون بشجاعة و جرأة عن قمة وعيهم الوطني التحرّري لما استجابوا لنداء الثورة 1954 ، فكيف لا يستجيبون اليوم لنداء الجبهة ؟ و عليه ردّت جبهة التحرير الوطني بسرعة فائقة على نقابة الحركة المصالية معلنة تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين (U.G.T.A.) في 24 فيفري 1954 ، و أسندت مهمة تشكيل إدارة الاتحاد لعبان رمضان ، عيسات أيدير ، و بن يوسف بن خدة . [3] بعد الإعلان عن تأسيس المركزية النقابية ، تمّ تشكيل الأجهزة الإدارية المسيرة لشؤون الاتحاد العام للعمال الجزائريين على النحو الآتي : [4]

أعضاء المكتب التنفيذي : ماضة محمد ، لعسل مصطفى ، عياش محمد زيتوني أحمد ،عقاب محمد، حدّادي مسعود، زيتوني محمد و بورويبة حسن.

أعضاء الأمانة الوطنية : عيسات أيدير أمين عام ، بن عيسى عطا الله أمين مساعد ، بورويبة بوعلام أمين وطني ، جرمان رابح أمين وطني ، علي يحي عبد المجيد أمين وطني مكلف بالخزينة . تشكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين من 12 نقابة وطنية حسب شهادة بن عيسى عطا الله .

برنامج الاتحاد العام للعمال الجزائريين برنامج وطني نابع من إرادة المناضلين النقابيين ، يعمل على الاستجابة لتطلعات الشرائح الاجتماعية و الفئات العمالية من أجل بناء جزائر حرة مكرمة . إن الاتحاد اليوم وضع قوى الجماهير في ذروة اهتماماته ، و يريد منها اليوم أن تتوحد و تتماسك

(1) Agéron , op.cit. , p 462
(2) Farès (Mohamed) , Aissat Idir , documents et témoignages sur le syndicalisme algérien , éd é.n.a.l. , Alger , (année non citée) , p 56
(3) Agéron , ibid , p 462
(4) L'ouvrier algérien n°1 , 6 avril 1956

و تتعاون من أجل انتزاع كرامة العمال المطموسة و استرجاع سيادة الوطن المدهوسة ، لتصبح الجزائر حرة وردة مغروسة . بغاية تحقيق هذه الأهداف انصب برنامج المركزية النقابية على اهتمامات وطنية و دولية ، و أحاط بالمجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية .على الصعيد الخارجي عمل الاتحاد على الانضمام إلى الكونفيدرالية الدولية للنقابات الحرة بطلب من مجموعة من الوطنيين النقابيين ، حيث حقق الاتحاد انتصارا تاريخيا على غريمه الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين في الانتخابات التي جرت ، قهر فيها خصمه بصوت واحد من قبل التونسي أحمد بن صالح . (1) بهذا الصوت ضمن الاتحاد الأغلبية النسبية الذي مكّنته من الانضمام إلى النقابة الدولية و تم دحض النقابة المناوئة . تقوية روابط التعاون و التضامن مع نقابات منطقة المغرب العربي و بالأخص الاتحاد المغربي للشغل و الاتحاد التونسي للشغل . أما على الصعيد الداخلي ركز الاتحاد على قضايا جوهرية ، أهمها تعميم شمولية المركزية النقابية على مستوى الوطن الثائر على المستعمر حيث استطاعت النقابة الوطنية أن تؤسس فروع و اتحادات ولائية في عدة مدن جزائرية . أصبح لها تمثيل في كل من مدينة الجزائر ، سطيف ، برج بوعريريج ، قسنطينة ، سكيكدة ، عين مليلة ، سوق اهراس ، جيجل وهران ، مستغانم و الشلف . (2) تقديم الدعم اللازم للثورة التحريرية المجيدة و الالتزام الكامل للنقابيين الجزائريين بالقيادة الثورية المتمثلة في جبهة التحرير الوطني . ولاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين لجبهة التحرير الوطني أمر لا غبارعليه على أساس أن النقابة الوطنية هي وليدة الجبهة . (3) توعية العمال و تدعيم نضجهم السياسي و النقابي و الاجتماعي . إن عمالنا بفضل وعيهم أصبحوا رجالا أحرارا قادرين على الدفاع عن كرامتهم . (4) إنه النضج الحقيقي الذي سيعطي إرادة قوية و طاقة جديدة للثورة الخالدة .

(1) Agéron , op.cit. , p 463
(2) Farès (Mohamed) , op.cit. pp 62 - 64
(3) Harbi , " le comment de l'évolution de l'u.g.t.a. , in quotidien d'Oran , 23 février 2006 , p 10
(4) عيسات (أيدير) ، نص الحديث الذي أجرته معه جريدة لاكسيون التونسية في 12 مارس 1956 ، عن مجلة الثورة و العمل ، المرجع السابق ، 1984 ، ص ص 83 - 84

ج - 2 / العمال الجزائريون يساندون المركزية النقابية

حلم قديم راود الحركة العمالية و بالأخص النقابية الجزائرية منذ عهد الجبهة الشعبية قبيل الحرب الكونية الثانية . حاولت البلوريتاريا تنظيم نفسها ككتلة اجتماعية مطلبية تمكن الفئات الجزائرية النشيطة من تجنيد نفسها للدفاع عن حقوقها . احتكاك اليد العاملة الوطنية بالتنظيمات النقابية الفرنسية المتواجدة على أرض المستعمرة ، سواء تعلّق الأمر بالكونفيدالية العامة للشغل أو الكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين أو الكونفيدرالية العامة للقوى العاملة ، سمح هذا الاحتكاك من تحصيل تكوين عمالي نقابي أعطى للحركة العمالية الجزائرية بعدا وطنيا تحرّريا ، تبلورت آلياته في قناعات جديدة شاملة تحمل المسألة العمالية عموما والقضية الوطنية على الخصوص من عمقها المطلبي إلى بعدها السياسي التحرّري ، أي ربط الكفاح الاجتماعي البلوريتاري بالكفاح الثوري الاستقلالي .

بناء على التجربة النضالية في النقابات الفرنسية ، و قناعتهم القوية بحتمية الكفاح المسلح ، استجاب العمال الجزائريون لنداء الثورة و التفوا حولها و صنعوا أحداثها . شكل تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين نصرا عظيما لدى العمال الجزائريين ، فسارعوا إلى مساندة كل خطواته و التزموا ببرنامجه لأنه نابع من صميم الإرادة العمالية ، و يعكس الإرادة الثورية لجبهة التحرير الوطني . تعاملت جبهة التحرير مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين باستمرارعلى أساس أن المركزية النقابية أداة عمل في يد الجبهة تعمل على توعية و تعبئة الفئات العاملة و سائر القوى الاجتماعية لفائدة الثورة المسلحة و خدمة أهدافها . [1] إذن مساندة القوى الاجتماعية الوطنية و دور الاتحاد في هذه العملية ، أضفى على الثورة التحريرية المجيدة شعبيتها و زاد في تعميق شرعيتها . تحوّل تاريخ الرابع و العشرين

---

(1) Harbi , op.cit. , p 10

من فيفري سنة 1956 إلى حدث عظيم للحركة الوطنية العمالية و الثورة التحريرية ، استطاع أن يربط الصلة الوثقى بين الثورة المظفرة بجميع أبنائها من أجل نصرة الكفاح المسلح و استرجاع السيادة الوطنية . ابتداء من هذا التاريخ تجسدت مساندة العمال الجزائريين في دعمهم الكامل و الدائم للكفاح من أجل الاستقلال الوطني مما أعطى ديناميكية و فعالية أكثر للمسيرة الثورية . (1)

إن البرنامج الوطني للنقابة الجزائرية الناشئة ، يعبر فعلا عن طموحات و تطلعات الجماهير الكادحة و الشرائح الاجتماعية المستغلة من قبل جحافل الكولونيالية الرأسمالية الاستعمارية ، لاسيما اليد العاملة الزراعية الأكثر فقرا و قهرا و سلبا لحقوقها المشروعة . في حوار له لجريدة " العامل الجزائري" (*) بتاريخ 2 مارس 1956 ، لخص المناضل النقابي شهيد الثورة التحريرية أحمد درارني توجهات الاتحاد العام للعمال الجزائريين مركزا على خطوطه العريضة ، حيث أبرز بقوله : " إنا حركتنا تتسع لجميع العمال الجزائريين ، في القطاعات العمومية و الخاصة ، و تمدّ يدها لعمال الصناعة و التجارة و المناجم و الزراعة . إنّا جهدنا منصب بالخصوص على العمال الزراعيين و الفلاحين الجزائريين الذين أهملت شؤونهم النقابات الفرنسية ، و هم اليوم يكوّنون أغلبية الفئات النشيطة ، كما نركز اهتمامنا على تحرير الاقتصاد الوطني من قبضة الاقتصاد الكولونيالي ، و لذا فإن العمال الجزائريون أثبتوا تضامنهم المطلق إلى جانب فئات الشعب من أجل دعم معركة تحرير الوطن و دحض المستعمر الجاحد . " (2)

يبرز البرنامج الوطني للمركزية النقابية من خلال تصريح أحمد درارني كما نتصوّر ، واقعية الخطاب النقابي الجزائري و موضوعيته في تناول القضايا

---

(1) دمّان ذبيح (عبد الله) ،" دور العمال في المعركة التحريرية "، مجلة الثورة والعمل، المرجع السابق، ص ص 17 - 18

(*) العامل الجزائري (L'ouvrier algérien) جريدة الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، صدر أول عدد لها يوم 6 أفريل 1956 ، تعبر عن برنامج و تطلعات الاتحاد و هي منبر تعبير في متناول الحركة العمالية و النقابية الجزائرية .

(2) L'ouvrier algérien n°2 , 2 mai 1956 (Voir aussi , Farès Mohamed , op.cit. , p 69)

الوطنية و الانشغالات العمالية ، مما يجعل البلوريتاريا الوطنية قادرة على إدراك الفجوة السحيقة بين الكونفيدرالية الفرنسية الجاحدة و النقابية الجزائرية الرائدة ، و هذا البون الواسع بين الطرفين ، أفرز لدى العمال الجزائريين شعورا وطنيا فياضا ، يكون بالضرورة رافدا قويا يدعم مجرى الكفاح إلى غاية التحرير و الاستقلال . على هذا الأساس ، لا يمكن اعتبار مساندة العمال للاتحاد العام للعمال الجزائريين ، مساندة اعتباطية و عفوية و إنما مساندة وطنية حقيقية نابعة عن قناعة مبدئية لدى العمال ، رؤوا من خلالها مسألة تحرير الوطن مسؤولية الجميع ، و أنها فرصة تاريخية لتحقيق طموحات الكادحين و تطلعات النقابيين نحو التضحية و الحرية . و بالتالي فإن التطلّع إلى التحرّر ، مشعل حمل لواءه النقابيون مند تجربتهم النضالية في حركة انتصار الحريات الديمقراطية . من هنا ، يصبح من الواضح أن تعلّق العمال بالاتحاد هو اعتراف بمصداقيته الوطنية التحررية ، و دلالة تاريخية تجسّد بفضلها حلم الاستقلالية النقابية الجزائرية ، كما تترجم هذه المساندة تلاحم الطبقة العاملة بالثورة الخالدة . لقد أدركت المركزية النقابية و الحركة العمالية أن نجاح الكفاح المسلح هو الحل الأمثل لما يعانيه الجزائريون مند عهود طويلة من الاضطهاد و الإقصاء و الاستبداد . لقد قلنا في وقت سابق و نعيد تكراره اليوم ، لا يمكن وضع حدّ لما يحدث في الجزائر ، إلا بإنهاء هذا النظام و الاستجابة لطموحات شعبنا . [1]

ممّا لا شكّ فيه ، أن التماسك الاجتماعي و التلاحم الوطني ، لا يجسد في الميدان إلا إذا كانت مكوّنات المجتمع راسخة الشعور بالمسؤولية و ناضجة الوعي من أجل الإقدام و التضحية ، و يبدو أن الحركة الوطنية استطاعت إلى حدّ كبير إيجاد تلك المكوّنات التي يحتاجها الوطن وقت الأزمة . فقد أسّست الأحزاب الوطنية و الحركة النقابية نخبة واعية من الأطر

(1) الجمعي (خمري) ، " فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية " ، عن مجلة " الفتح " الفكرية و الاجتماعية للثورة الجزائرية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2003 ، ص ص 218 - 241

المناضلة ، تحوّلت مع سنوات الاحتكاك و المخاض إلى نخبة وطنية غيورة على سلامة المجتمع و سيادة الوطن ، و من بين عناصر النخبة في الحقل المطلبي عبان رمضان ، رابح جرمان ، عيسات أيدير و غيرهم ممن كان لهم الدور المؤسس للمركزية النقابية . يمثّل هؤلاء شريحة اجتماعية واعية من العمال الجزائريين يعكسون بحق طموحات الطبقة العاملة الجزائرية . فالرسالة التي يحملها الاتحاد العام للعمال الجزائريين هي رسالة العمال و الجماهير الكادحة ، تستهدف تحرير البلوريتاريا الوطنية من الاستبداد و الاضطهاد والاستغلال ، تحرير لا يتوج إلا بتصفية الوجود الاستعماري واسترجاع الاستقلال . إن الواقعية التحرّرية التي أسّست من أجلها المركزية النقابية ، وهبتها القدرة الكافية على التفاف العمال حولها و تمكين نفسها من توسيع قاعدتها النقابية ، داحضة النقابات المناوئة لها و بالخصوص الاتحاد العام للنقابات الجزائرية و الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين . منحت الحركة العمالية بمساندتها و دعمها المتواصل للاتحاد العام للعمال الجزائريين وزنا كبيرا و سندا قويا في أوساط المجتمع الجزائري أقلق النقابات الأخرى . رغم المشاحنات و الخلافات التي ميزت العلاقات بين المركزية النقابية و الاتحاد العام للنقابات الجزائرية ، لم يقو هذا الأخير على الصمود و المضي في هذا الاتجاه ، و سرعان ما انضم مناضلوه إلى صفوف الاتحاد العام للعمال الجزائريين . [1] أما العائق الثاني ، يتمثل في نقابة المصاليين أي الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين الخصم المناوئ الذي ظل تأثيره ضعيفا ، محدودا و مقتصرا على بلاد المهجر بفرنسا . أمام هذه القفزات النوعية للحركة النقابية الجزائرية المستقلة ، و المتجسدة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، استطاع الاتحاد أن يحقق مكسبين مميزين ، دحض النقابات المشبوهة و توسيع قاعدته الشعبية النقابية .

(1) Djéghloul , huit études sur l'Algérie, op.cit. , p 103

زيادة على ذلك بات الاتحاد المدد الشعبي العمالي القوي الداعم للثورة ، مما عرض مناضليه إلى المزيد من القهر و الاضطهاد من قبل الأجهزة القمعية الاستعمارية خلال سنة 1956 . و في هذا الإطار تم اعتقال عيسات أيدير و بوعلام بورويبة و مجموعة من المسؤولين النقابيين ، و قامت السلطات الاستعمارية بتفكيك أمانات الاتحاد . [1]

قوي نفوذ الثورة المسلحة بانضمام كل أبنائها إلى المسيرة الوطنية التحرّرية المشتعلة ، لأن الشعب الجزائري عرف الاستعمار و اطلع على نواياه الحقيقية ، و كانت نتائج سياسة الرأسمالية الكولونيالية مأسوية على فئات المجتمع الجزائري ، الذي لم يحصد منها إلا الفقر ، الجهل و الجوع و الاستبداد . فقد قرّر الجزائريون إحداث القطيعة النهائية مع المنظومة الاستعمارية ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 معلنين اندلاع الكفاح المسلح ، و بعد تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، تضاعفت قوة الثورة و ارتفعت شعبيتها بفضل العمال و البلوريتاريا الجزائرية التواقة للحرية و العدالة الاجتماعية . كان الشعب بأكمله ، رجاله و نسائه قد اكتفى و ضاق من هذه المغالطات ، فانتزع ثقته تماما من فرنسا و قد تحققت لديه بواعث الثورة بشروطها ، من فقر مدقع ، و شقاء معتم و يأس قاتل و ذلّ مستمر. [2] واجه الاتحاد العام للعمال الجزائريين السياسة الاستعمارية الجائرة بجهود و تضحيات العمال و النقابيين الجزائريين في سبيل تعبيد مسيرة الكفاح المسلح نحو الاستقلال ، و تأتي تلك المشاركة بفضل المساندة العمالية لمبادئ الاتحاد الذي شكل لنفسه قاعدة نضالية واسعة و منافسة للنقابات الأخرى . اللافت للنظر و رغم العوائق التي تعترض سبيله ، تمكّن الاتحاد العام للعمال الجزائريين من تحقيق قفزة نوعية ، بحيث في ظرف شهر كامل وصل إلى ضم 110 ألف منتسبا

(1) Gallissot , Algérie colonisée Algérie algérienne 1870 - 1962 , op.cit. , p 227

(2) بن محمد الجيلالي (عبد الرحمان) ، تاريخ الجزائر العام ، ج (4) ، ط (7) ، د.م.ج. ، الجزائر ، 1994 ، ص 383 (أنظر البصائر ، ع. 270 ، 5 رمضان 1373 الموافق ل7 ماي 1954)

إلى صفه ، في حين تراجع عدد المنتسبين لدى الاتحاد العام للنقابات الجزائرية من 60 ألف إلى حدود 15 ألف منتسبا .[1] بناء على المعطيات الإحصائية بدا من الواضح أن الاتحاد قد تحوّل إلى قوة جماهيرية حقيقية ستمدّ الثورة المباركة بالمدد اللازم و السند الدائم إلى غاية النصر القادم .

ج - 3 / النقابيون الجزائريون و القضية الوطنية

أحدث الاتحاد العام للعمال الجزائريين نقلة نوعية لدى الحركة العمالية الجزائرية ، إذ مكن العمال الجزائريين من مجرّد قوة اجتماعية مطلبية خاضعة لوصاية النقابات الفرنسية و على رأسها الكونفيدرالية العامة للشغل إلى حركة عمالية فاعلة في الميدان ، تتمتع بشرعية نقابية وطنية مستقلة . لقد أنجز العمال الجزائريون نقابتهم المستقلة ، المعبرة عن طموحات الجماهير الكادحة و الفئات الاجتماعية النشيطة ، فوجدوا فيها الإطار المنظم الذي يسمح لهم بطرح انشغالاتهم و تسوية مطالبهم ، و يعمل أيضا على حل مشاكلهم و معالجة قضاياهم المختلفة . أفرزت هذه الاهتمامات في رأينا ظهور ما يعرف بالمسألة الاجتماعية للحركة النقابية الجزائرية . لم يهمل الاتحاد العام للعمال الجزائريين المسألة الاجتماعية للطبقة العاملة و البلوريتاريا الجزائرية ، بحيث ألحّ برنامج الاتحاد على طبيعة تلك الانشغالات ، و على وجه التحديد معاناة العمال الزراعيين الجزائريين . من هنا ، وضع النقابيون الجزائريون إشغالات الفلاحين على قمّة الأولويات ، لأنهم يمثلون الشريحة الاجتماعية التي تلقت كل أنواع الإفقار و الاضطهاد من قبل العصبة العقارية الكولونيالية . إن واقع الفلاح واقع محيّر لا يرتبط معظم العمال الزراعيين بأي عقد مع موظفيهم ، فهم يعملون يوميا ، و الموظف يشغل من يريد و متى يريد ، وهذا يزيد من ضغطه على العامل الزراعي الجزائري الذي يتساءل يوميا إذا كان موظفه سيحتاج إليه في الغد أم لا.[2] لقد ظلّ الفلاح كالقن في العهد الروماني بسبب الاستغلال .

(1) Djéghloul , op.cit. , p 103

(2) يلس (شهاب الدين) ، المرجع السابق ، ص 75

ركزنا على شريحة العمال الزراعيين ، لأنها ستكون حجر الزاوية في تعبئة و انطلاقة المسيرة التحرّرية المسلّحة . ولكن ما هي القضية الوطنية التي تثير اهتمام النقابيين الجزائريين ؟ بناء على الواقع الذي تعيشه الجزائر في هذا الظرف ، فرض على الحركة النقابية الجزائرية أن تواكب مجريات الواقع الثوري و تتفاعل معه . فالقضية التي يفرضها الواقع اليوم تتمثل أصلا في الثورة التحريرية المباركة . إذن لابد أن يتماسك و يتعاون جميع الجزائريين منهم النقابيين بالخصوص ، لإعطاء طاقة جديدة للكفاح المسلح . إن تبني القضية الوطنية يستدعي في نظر النقابيين ضبط إستراتيجية تستند على محورين ، يقتضى المحور الأول التعبئة السياسية اللازمة للعمال الجزائريين تقود المسيرة العمالية إلى الكفاح و المحور الثاني يقوم على محاولة تشكيل جبهة عمالية لدعم الثورة الجزائرية المجيدة .

تتطلب العملية أصلا التعبئة السياسية للقوى العاملة من خلال التركيز على التوعية النضالية و التكوين السياسي اللازم ، يحصل عليه العامل الجزائري من نشاطه الحزبي و الذي يعكس قناعته الإيديولوجية . نلمس هنا حتمية و ضرورة ربط العمل المطلبي بالعمل السياسي ، حتى لا يبقى العمال الجزائريون في يد النقابات الفرنسية التي تعمل جاهدة على عزل القضية الوطنية عن بعدها السياسي التحرّري و حصرها في إطار اجتماعي مطلبي تجاوزته الحركة الوطنية الجزائرية . في هذا الصدد ، للإعلام السياسي الوطني دوره الرائد في تنوير الشرائح الاجتماعية من خلال نقد الاستعمار و كشف تواطؤ النقابات الفرنسية و عنصرية الكولون و استبداد المنظومة الكولونيالية . ساهمت صحف وطنية عديدة في هذا الاتجاه خلال المرحلة ما بين 1951 و 1956 ، أثمرت أقلام أصحابها في إيقاظ الوعي الوطني و تنمية الحس المدني لدى الجماهير و الفئات الجزائرية . [1]

من أبرز الصحف " الجزائر الجمهورية " التابعة للحزب الشيوعي الجزائري

(1) سعد الله (أبو القاسم) ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج (10) ، 1954 - 1962 ، دار البصائر للنشر و التوزيع ، الجزائر 2010 ، ص 200

و " الجمهورية الجزائرية " لسان حال الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و جريدة " الباتريوت " (LE PATRIOTE) ، ظهرت عشية الثورة ، و هي جريدة اللجنة الثورية للوحدة و العمل سنة 1954 ، وصحيفة " المجاهد " الصادرة عن جبهة التحرير الوطني سنة 1956 . [1]

حرص النقابيون كل الحرص على وحدة الحركة العمالية تحت سقف الاتحاد العام للنقابات الجزائرية بهدف توحيد الرؤى و المواقف بخصوص أمهات المشاكل التي تعاني منها البلوريتاريا كمرحلة أولية ، القصد منها تمكين العمال من جني مبادئ و أصول الكفاح الاجتماعي من أجل تحقيق المساواة بين جميع الفئات الاجتماعية النشيطة . فالحفاظ على وحدة صفوف العمال يشكل في حدّ ذاته قوة مطلبية للقضية العمالية ، تتجسّد من ورائها الشروط الضرورية التي تمكن الممثلين النقابيين من كسب معركة التفاوض أمام الجهات المشغلة و الهيئات الموظفة . العمل النقابي هو الشرط الوحيد الذي يحقق و يضمن وحدة الحركة العمالية . إن التعبئة الحقيقية لا تكمن في ارتفاع الكثافة العمالية داخل التنظيمات النقابية فحسب ، بل الأهم من ذلك استطاعة العمال الجزائريين و قدرتهم على تشكيل كتلة اجتماعية مهنية موحدة و نشيطة تخدم قضايا الجماهير الكادحة و الشرائح المكافحة . إن التنظيم النقابي هو العامل الأساسي الذي يستطيع وحده رص صفوف العمال و توثيق صلة النضال الجماعي لديهم . [2] أما على مستوى الأحزاب الوطنية ، فإن برامجها ركزت على تعبئة الطبقة العاملة من أجل النضال في سبيل انتزاع العدالة و المساواة ، لاسيما في مسألة الأجور و المنح . لما كانت مواقف النقابات الفرنسية غير كافية للدفاع عن حقوق العمال الجزائريين ، كان السبق قويا و جريئا لدى حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي حملت قضية الأجور محمل الجدية بغاية تجنيد العمال و النقابيين حول منهجها التحرّري الاستقلالي . انتقدت حركة انتصار

(1) سعد الله ، المرجع السابق ، ص 201 و 223

(2) Ouzégane (Amar) , Le meilleur combat , éd. Julliard , Paris , 1962 , p 83

الحريات الديمقراطية السياسة الاستعمارية و عبرت عن موقفها في صحيفتها " الجزائر الحرة " الصادرة شهر نوفمبر 1951 حيث كتبت : يجب إعادة النظر في السياسة الاستعمارية ، و أن النقابات السابقة لم تتمكن من تحقيق الوحدة العمالية ضد الإدارة الاستعمارية و القمع الممارس . [1] يبدو أن الحركة فعلا كما نتصور نجحت في التعبئة العمالية من أجل إعداد القوى العاملة للكفاح المسلح ، لأن من خلال خطابها السياسي الإعلامي ، اقتنعت بخيبة آمالها وأحلامها في ظل استمرار الحكم الكولونيالي ، رسالتها في نظرنا حقن تعبئة واقعية تحمل طاقة توعية يفهمها بيسر العمال و تهضمها بسهولة شرائح البلوريتاريا الجزائرية . فالتجنيد الفاعل يفضي حتما إلى إحداث التغيير المنشود ، و يزرع الحماس و الصمود و التحدّي في وجدان الجماهير و أفراد المجتمع و يربط مصير الوطن بأبنائه .

عند اندلاع الثورة التحريرية المجيدة في الفاتح من نوفمبر 1954 ، استجابت الجماهير و الفئات العمالية استجابة تلقائية لنداء الثورة و اندمجت بمؤهلاتها المادية والنفسية في خضم المعركة التحرّرية متحدّية الآلة القمعية الفرنسية . أدرك العمال جذور الاضطهاد الاجتماعي و الاستغلال الاقتصادي أنها تعود إلى استمرار نظام الهيمنة . إن الاستعمار هو إخضاع مصالح المستعمرة لمصالحه ، و هكذا كانت المستعمرات مستعمرات استغلال للثروات . [2]

بفضل الممارسة النقابية و النضال السياسي ، تكونت الطبقة العاملة الجزائرية و صارت جاهزة و مهيأة للكفاح المسلح من أجل الاستقلال . قامت الثورة المسلحة بمشاركة كل فئات الشعب الجزائري بما فيهم العمال و النقابيين الجزائريين ، مما أدهش السلطة الاستعمارية التي سارعت إلى توظيف الخطاب النقابي بنية إحداث شرخ عميق في وسط حركة العمال و العمل على ترهيبهم بالتسريح القسري . في هذا الإطار أصدرت

---

(1) الجزائر الحرة ، ع. 38 ، 8 نوفمبر 1951 (أنظر فارس محمد ، المرجع السابق ، ص 36)
(2) حسنين (محمد) ، الاستعمار الفرنسي ، ط (4) ، م.و.ك. ، الجزائر ، 1986 ، ص ص 33 - 34

الكونفيدرالية العامة للقوى العاملة تقريرا في مارس 1955 جاء فيه : " طرد اليد العاملة من سوق العمل الفرنسية ، و تثبيت أجور العمال الزراعيين على قدم المساواة مع عمال قطاع الصناعة ، و قطاع التجارة . [1]

تواصل الزحف الثوري وخلفه الشعب الجزائري الذي استجاب تلقائيا لنداء الكفاح المسلح ، و استقبلت الثورة التحريرية سنتها الثانية متحدّية آلة القمع الاستعمارية . تمكن الاتحاد العام للعمال الجزائريين من تشكيل جبهة عمالية من المناضلين و النقابيين الجزائريين حملوا لواء التضحية من أجل الحرية . انضمّ إلى الجبهة الاجتماعية عمال الموانئ و المخازن و المناجم و الوظيف العمومي و البريد و ورشات العمارة و البناء والتجارة و التعليم والصحة .[1] تحوّلت هذه الجبهة إلى سند شعبي للثورة وسّعت شعبيتها و عمّقت شرعيتها. بعد عمليات القمع و الاعتقال التي تعرض لها النقابيون يومي 23 و 24 ماي 1956 ، تم توقيف مجموعة كبيرة من نقابيي الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، و في 10 ديسمبر من ذات السنة اعتقلت الإدارة العسكرية 10 قادة نقابيين بغرض شل النشاط الثوري للمركزية النقابية . [3] بالموازاة مع عمليات الكفاح المسلح في القرى و الجبال و الوديان ، واكبت الحركة النقابية ركاب الثورة بذكاء و إرادة شعبية ، فشلّت الاقتصاد الاستعماري بتصعيد الحركة الاحتجاجية عن طريق الإضرابات . خاض الاتحاد العام للعمال الجزائريين أول تحدّ له للنظام الاستعماري في فاتح ماي 1956 . استطاع الاتحاد بمدينة الجزائر أن ينظم مسيرات احتجاجية ، إلا أنه وجه بحملة قمعية استعمارية وحشية من قبل الأجهزة القمعية الفرنسية . [4] تتدرج مشاركة العمال الجزائريين في إطار التعبير عن رفض النظام الاستعماري ، و أن الحرية بالنسبة لهم تتحدّى كل وسائل الاضطهاد التي يستعملها بحقد جيش و شرطة المستعمر ، ولكن تمسك النقابيين بالكفاح

(1) Bulletin d'études et informations syndicales , n°1 , 1er mars 1955, p 8
(2) Farès , Aissat Idir … , op.cit. , pp 64 - 6
(3) El Moudjahid , n°56 , op.cit. , pp 43 - 44
(4) Gallissot (René) , Le maghreb de traverse , éd. Bouchène , France , 2000 , p 125

المسلح أخرج إلى العيان الأساليب الوحشية اللانسانية لفرنسا الاستعمارية التي تعكس في رأينا مرة أخرى تراجيدية الثامن ماي الرهيبة .

إن وحدة صفوف الحركة النقابية مسؤولية كل العمال المنتسبين إلى التنظيم النقابي الذي يمثلهم و يدافع عن مطالبهم و يحمي حقوقهم ، لذلك لا يستطيع أي نقابي أن يسهم في تمزيق وحدة الحركة النقابية أو يسكت عن التآمر ضدها . فالواقع الذي يعيشه المجتمع الجزائري ، واقع تاريخي يستدعي التجاوب مع الكفاح المسلح ، جعل العمال الجزائريين يشعرون بالمسؤولية للمساهمة في الدفاع عن قضيتهم الوطنية المتجلّية في الثورة التحريرية . لقد تحققت و حدة الطبقة العاملة في إطار نشاط العمال الدءوب داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، و جهدت و تقوّت هذه الوحدة مع اندلاع الثورة المسلحة ، و زادها تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين تعزيزا أكثر و تنظيما أحسن . لقد تأكدت تلك الوحدة النقابية العمالية باستماتة القوى العاملة الجزائرية في دعم حرب التحرير التي يخوضها الشعب الجزائري ضد المستعمر الفرنسي ، عندما شن العمال الإضراب التاريخي في 5 جويلية 1956 الذي حقق نصرا عظيما . [1] انطلق هذا الإضراب الوطني بأمر من المركزية النقابية استجابة لتوجيهات جبهة التحرير الوطني التي تمثل في نظر النقابيين الجزائريين مرجعيتهم الشرعية و التاريخية .

خلاصـــــة

استطاعت النقابة الجزائرية بفضل رصيدها النضالي أن تجنّد العمال من أجل سيادة الوطن. نهل العمال كفاحهم الثوري من بيان نوفمبر 1954 ، فأشعلوا حرب التحرير ضد المحتل. تمكن العمال بإسهامهم الفعال في الكفاح المسلح من رفع شعبية الثورة و أضاف إليها الاتحاد العام للعمال الجزائريين سنة 1956 التحام الجبهة الاجتماعية العمالية بالجبهة النضالية الاستقلالية. و هكذا تمسكت الحركة النقابية بمطلب السيادة من أجل جزائر حرة و مستقلة .

(1) جغلول ، تاريخ الجزائر الحديث ، المرجع السابق ، ص 124

الفصل الثالث

النقابيون الجزائريون و المشروع الوطني التحرّري ما بين 1951 و 1956

□ □ □

أ ـ تعبئة الشرائح الاجتماعية الوطنية
ب ـ توسيع المقاومة الوطنية المسلحة
ج ـ إفشال سياسة التضليل الاستعماري

اقتنعت الحركة النقابية الجزائرية بحتمية الكفاح المسلح الذي هو المصدر الأساسي لاسترداد السيادة الوطنية المغتصبة منذ زمن بعيد . قناعة سياسية و مصيرية تعمقت في ضمير العمال و النقابيين الجزائريين ، استوحوها من نشاطهم النضالي وأدائهم السياسي في حركة انتصارالحريات الديمقراطية و الحزب الشيوعي الجزائري . لقد تبوأ الاتجاه الوطني الاستقلالي مكانة مرموقة في أوساط العمال ، بفضل خطابه الواقعي و برنامجه السياسي . و ما تشبث النقابيين بنداء أول نوفمبر و إسهامهم في الثورة التحريرية و انضواء العمال تحت وصاية الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، لإرادة فعلية وعزيمة قوية لدى الشغيلة الوطنية على تجسيد مشروع التحرّرالوطني.

أ - تعبئة الشرائح الاجتماعية الوطنية

الشرائح الاجتماعية هي القوى الحية في المجتمع ، تتكوّن من جميع الفئات النشيطة ، من يد عاملة و جماهير مؤهلة عاطلة . عمل النظام الاستعماري بدون انقطاع على تسخير المقدرات البشرية في خدمة مصالحه المادية و السياسية ، فتحوّلت اليد العاملة الجزائرية إلى وسيلة من وسائل تنمية الريع الرأسمالي و تغذية الدخل الكولونيالي لفائدة البورجوازية الاستيطانية .

غير أن الكفاح التحرّري الذي تقوم به الحركة النقابية ، مكّنها من توعية الجماهير و هيكلتها في أطر تنظيمية من أجل تكوينها و توعيتها لتكون قادرة ومستعدّة للكفاح حتى تتمكّن الثورة المظفرة من ترجمة أهدافها المشروعة .

أ - 1 / استعدادات النقابيين الجزائريين للكفاح المسلح

إن الاستعدادات النفسية و السياسية التي استمدّها النقابيون خلال سنوات النضال من حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، مكنتهم من فهم و استيعاب متغيّرات الحركة الوطنية الجزائرية . لم تكن تلك الإفرازات السلبية التي أنتجتها أزمة الحركة إبان سنتي 1953 و 1954 (*) ، عائقا في تجميد العمل النضالي و إضعاف النشاط السياسي لدى النقابيين الجزائريين .

(*) انعقد المؤتمر الاستثنائي في أوت 1954 و مؤتمر أورنو في جويلية 1954 و تداعياتهما على قاعدة الحركة

سجلت عملية الاندماج و الانصهار التي حصلت على مستوى إستراتيجية الكفاح المطلبي بداية الخمسينيات ، عندما طوّرت النقابية الجزائرية أسلوب كفاحها الاجتماعي ، نقلة من رؤية اجتماعية إلى فلسفة مصيرية تحرّرية يكون النقابيون في تقديرنا قد تحرّروا نهائيا من الوصاية النقابية الفرنسية من ناحية ، و نزعوا ستار الولاء والتبعية الحزبية لماعرف في صائفة 1954 بالحركة الوطنية الجزائرية من ناحية أخرى . نتيجة لهذا التطور الذي حصل النوعي ، تحوّلت الأطر نقابية إلى نخبة سياسية تتمتع بسداد الرأي و بعد النظر وعمق التفكير ، و نذكر في هذا الشأن عيسات أيدير و رابح جرمان عطا الله بن عيسى ، و عبان رمضان و بن يوسف بن خدة . (1)

ترسّخت القناعة السياسية و المبدئية لدى النقابيين الجزائريين ، و أصبحوا على أتم الاستعداد لترجمة المبادئ و القيم التحرّرية الاستقلالية على أرض الواقع . لقد أدرك العمال الجزائريين أن الاستعمار ماض في سياسته الرأسمالية الاستغلالية مستفيدا من مساندة الكونفيدراليات النقابية له و مستغلا مواقف العصبة الكولونيالية الداعمة له . لم تضع المنظومة الاستعمارية أبدا في اهتماماتها النهوض بالجانب الاجتماعي و الاقتصادي في المناطق التي تحتلها و تتحكم في شؤونها فحسب ، بل انشغالها الأساسي هو نهب ثروات الشعوب و استغلال مواردها . (2) من المستحيل أن تبقى الجزائر في نظر النقابيين الجزائريين تحت السيطرة الأجنبية الفرنسية ، و موجة الكفاح التحرّري المسلح قد عمّت سنة 1953 شمال إفريقيا ، وبالأخص تونس و المغرب ، اللتين انتفض شعبهما ضد الحماية الفرنسية الجائرة . و من جانب آخر ، لا يمكن للحركة النقابية الجزائرية أن تظل البلاد خزانا من المواد الأولية مسخرا لتغطية متطلبات الصناعات الفرنسية . (3) يعتبر هذا التصريح بكلّ تجرّد ، ترجمة فعلية ورؤية براغماتية لأولئك

(1) Farès , Aissat Idir … , op.cit. , pp 56 -57
(2) Isnard (Hildébert) , géographie de la colonisation , op.cit. , p 63
(3) Déclaration de Draréni Mohamed , délégué clandestin du F.L.N. , in l'Ouvrier algérien n°2 , mai 1956

المناضلين النقابيين الحاملين لمشروع تحرّري كثيرا ما حلموا به في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، في انتظار الفرصة المناسبة لتجسيد الحلم العمالي على الميدان . الفرصة هنا يصنعها التاريخ باعتزاز ، تاريخ اندلاع الثورة . إن قيام معركة التحرير ستزيل بالفعل تلك الضوائق الاجتماعية و الاقتصادية عن الفئات العمالية الجزائرية المستغلة . لقد كان القطاع الاقتصادي في المجتمع الإسلامي المستعمر ، القطاع السري المغلق لا يدخله الوطنيون إلا لأداء خدمات محدودة ، و الوطن في هذا القطاع كان الثروة و المجهود البشري في العمل و العائد منه كان الفقر ، و المذلة على الوطنيين . [1] و لذلك فإن السياسة الكولونيالية يحكمها في رأينا معياران المعيار النفعي الذي لا يخرج عن نظريات توماس هوبز ، و العاكس لمنطق الاستغلال و الابتزاز ، يعتمد عليه الريع الرأسمالي في تنمية التراكم البورجوازي و يحقق منافع و مصالح الكولونيالية الأوربية الاستيطانية . [2] أما المعيار الآخر ، فإنه يستند على منطق التقسيم عند هيجل و نيتشه و يتجلى بكل وضوح في تكريس التناقض الاجتماعي داخل المجتمع الكولونيالي الذي يسود المستعمرة ، بمعنى أن الإدارة الحاكمة تخضع لإرادة الكولون لتشكل نسيجا اجتماعيا قائما على تمييز عنصري مبني على أساس هرمي ، على قمته الكولون و في قاعدته الأهالي . [3]

إن الآليات و الميكانزمات التي تحكم الرأسمالية الاستعمارية الاستغلالية في الجزائر و غيرها من المستعمرات الفرنسية ، قد أدركها النقابيون الجزائريون بحكم نضالهم الطويل في النقابات الفرنسية و نشاطهم الحثيث في الأحزاب اليسارية الفرنسية كالحزب الشيوعي الفرنسي أو في الأحزاب الوطنية من ضمنها الحزب الشيوعي الجزائري و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، و بخاصة حركة انتصار الحريات الديمقراطية حاملة مبدأ الكفاح

(1) القرضاوي (يوسف) ، الحلول المستوردة و كيف جنت على أمتنا ، مكتبة رحاب ، الجزائر ، 1988 ، ص 65
(2) نصر (محمد عبد المعز) ، في النظريات و النظم السياسية ، المرجع السابق ، ص ص ، 69 - 76
(3) نفس المرجع ، ص ص 107 - 117

المسلح من أجل الاستقلال.فقد خلق هذا الإدراك وعيا ثوريا جاهزا و مستعدا لاحتضان الثورة التحريرية إلى جانب بقية شرائح المجتمع الجزائري .

ولكن القيادة الثورية المشرفة و المسيرة للكفاح المسلح و المتمثلة في جبهة التحرير الوطني ، كانت قيادة ذكية ذات إستراتيجية نضالية و فلسفة تحرّرية عبرت من خلالها على مدى النضج السياسي الفعال للحرية ، و الفكر التحرّري الميال إلى التضحية . لقد تجسد هذا الشعور الوطني الفياض في وثيقة أول نوفمبر 1954 التي هي في نظرنا ميثاق الثورة و فلسفتها الوطنية التحرّرية الاستقلالية . فالعمال و النقابيون الجزائريون كانوا على أتم الاستعداد للمشاركة في الثورة ، على أساس أن مصالي الحاج رغم الخلاف و الانشقاق و التصدّع الذي لحق بحزبه العتيد ، و تأسيس فيما بعد الحركة الوطنية الجزائرية ، ظل الزعيم الوطني وفيا لإشعال فتيل الثورة المسلحة . [1] تعدّ مشاركة العمال في نشاطات حركة انتصار الحريات الديمقراطية إسهاما و إعدادا للمسيرة الوطنية المسلحة ، و قد تجسدت تلك المشاركة في الأطر النقابية التي كانت تجمع بين العمل الحزبي و العمل المطلبي بغرض تحضير القوى العاملة الجزائرية لمواكبة التغيير و السعي في اتجاه الثورة التحريرية التي لا يوجد لها خيار بديل عنها .

شاركت الأطر النقابية و النخبة السياسية الممثلة للحركة العمالية في كل مؤتمرات حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، و أتثبت وجودها خلال المرحلة الحاسمة ما بين 1951 إلى 1953 ، و نخص بالذكر رابح جرمان و عيسات أيدير . فكانت الحصيلة من هذه المؤتمرات تبلور جدلية التحرّك من أجل الاستعداد للمقاومة المسلحة ، لأن التجارب السابقة انتهت إلى الطريق المسدود ، و أن العمل الثوري لا رجعة عنه . [2]

التزمت فئات المجتمع الجزائري بضرورة تجديد المقاومة المسلحة ، دلالة

---

(1) Stora (Benjamin) , Messali Hadj , éd. Rahma , Alger , 1991 , p 210

(2) العلوي (محمد الطيب) ، جبهة التحرير الوطني و بيان أول نوفمبر ، المرجع السابق ، ص 30

تحمل في عمقها التاريخي و تطوّرها الاجتماعي انسجام الشرائح الاجتماعية مع التحوّلات الايجابية للحركة الوطنية ، لاسيما فيما يتعلق بتطوّر التيار الاستقلالي الذي تبلورت ملامحه و برزت معالمه في نشوء خيارات وطنية تدعو بالضرورة إلى الكفاح المسلح ، بطرح موضوع الثورة على المستعمر. أصبحت عناصر الحركة الوطنية على قناعة تامة في اجتماع " لجنة 22 " الذي انعقد بحي المدنية بمدينة الجزائر في 21 جويلية 1954 . و بعد تأسيسها في 23 مارس 1954 ، التزمت اللجنة الثورية للوحدة و العمل بالموضوع و تعهد أعضاؤها بتنفيذ قرار الثورة ، و انتقلت عملية التنفيذ الفعلي إلى قيادة جبهة التحرير الوطني رائدة الثورة المظفرة .

كلّما تمسّكت الحركة العمالية بمبدأ الحرية و العدالة الاجتماعية كلّما حرص سياسة المستعمر على إبقاء فئات المجتمع الأهلي في صراع طبقي بين أقلية أوربية متسلطة تتحكم في وسائل الإنتاج ، و شريحة اجتماعية واسعة تشكل أغلبية المجتمع ، تئن تحت وطأة الاستبداد و الاستغلال . لم يتقبل العمال الجزائريون هذا الوضع ، و عبروا عن موقفهم من خلال نشاطهم المطلبي في النقابات الفرنسية ، و قدّموا عرائض للاتحاد العام للنقابات الجزائرية . [1] في نفس الوقت ، عمل الاستعمار على تكوين طبقة من المستغلين الجزائريين تهدف إلى تهدئة الجو و إبقائه لصالح شلة من المعمرين من جهة ، و إلى ابتزاز خيرات الأهالي للعيش في بحبوحة من جهة أخرى . [2] رفض النقابيون سياسة التمييز و التفرقة و كل آليات تفكيك المجتمع الجزائري ، و حاولوا بإصرار تغيير الوضع عن طريق الكفاح المسلح . تمسّكت الجماهير الكادحة بالشعارات الواقعية المنبثقة من شعورها التحرّري و نضجها السياسي ، و بدأت تترقب الفرصة لتحقيق

(1) شهدت بلدية سيدي عيش بعمالة قسنطينة إضرابا عن الطعام في30 أفريل 1954 قام به المنجميون و الفلاحون في مسيرات احتجاجية جابوا فيها شوارع المدينة و عبروا عن سخطهم لسياسة الظلم و الاستغلال و التمييز العنصري (voir , Bendiab , op.cit. , pp 118 - 119)

(2) الزبيري (محمد العربي) ، الثورة الجزائرية في عامها الأول ، م.و.ك. ، الجزائر ، 1984 ، ص 55

حلم العمال و النقابيين الجزائريين . و لذا ، كانت الثورة في موعدها مع شعب تواق للحرية ، تتطلع بجميع فئاته إلى الكرامة و الرفاهية .

و على أي حال ، صدر بيان الثورة المسلحة في الفاتح من نوفمبر 1954 ليكون نبراسا وهاجا و مضياء لجماعة الثوريين من مناضلي حزب الشعب الجزائري ، و نخبة الديمقراطيين من مناضلي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ليؤسّس تصوّرا جديدا يستجيب لمستجدات الوضع و يرسخ قناعة الشعب في رمز جبهة التحرير الوطني أن ما أخذ بالقوة يستردّ بالقوة . قناعة ثورية آمن بها العمال و تعمقت جذورها في ذاكرة الشعب .

أ - 2 / استجابة القاعدة النقابية لنداء أول نوفمبر 1954

إن قيمة أية ثورة ، إنما تكمن في مكانتها التاريخية و مبادئها الإنسانية و مثلها الحضارية التحررية . و في هذا المجال ، يحظى العالم الثالث بحكم رصيده السياسي التاريخي ، بزخم من الثورات التحريرية التي هزمت الاستعمار و حررت البلدان و أعتقت العباد من كابوس الهيمنة و الاستعباد . و الثورة الجزائرية الكبرى تندرج ضمن هذه المكانة التاريخية و القيم الحضارية ، لأنها اندلعت بفضل عظمة شعب عشق الحرية مند غياهب التاريخ و صمّم على النضال و التضحية من أجل نصرة القضية الجزائرية .

لقد ألهمت ثورة التحرير المجيدة الجماهير التواقة إلى الكرامة ، التي كثيرا ما انتظرت الفرصة لتصنع من كفاحها معلمة ومن تضحياتها ملحمة .

استجابت القاعدة النقابية لنداء الثورة كواجب وطني و مبدأ أخلاقي و مطلب نقابي ، لأن النقابيين الجزائريون اقتنوا انطلاقا من نضالاتهم داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، أن كرامة العمال و سيادة الوطن لا تتحقق إلا بواسطة الكفاح المسلح . إن الاستعمار هو عدو لنا ، و لذا يجب على كل الجزائريين من فلاحين ، عمال ، تجّار ، نساء ، شباب ، طلبة و مثقفين ، أن يتحلوا بالوحدة و التماسك من أجل المقاومة و التحرّر . [1]

(1) Collot , Le mouvement national algérien 1912 - 1954 , op.cit. , pp 326 - 327

على هذا الأساس ، تعتبر حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، الاتجاه الوطني الوحيد المؤسّس لمبدأ المقاومة و الكفاح المسلح من أجل انتزاع السيادة و الاستقلال . استلهمت الحركة منابع الفلسفة الوطنية التحررية من مبادئ حزب الشعب الجزائري سليل نجم شمال إفريقيا ، وظلت الحركة ملتزمة بالنهج الاستقلالي إلى قيام حرب التحرير المجيدة سنة 1954 .

نهلت القاعدة النقابية القيم التحررية من التيار الوطني الاستقلالي الذي نشأت في أحضانه و ناضلت تحت ظلاله ، فاتخذت تلك المبادئ عقيدة و مطلبا لاسترجاع كرامة الجزائر. تبنت الأطر النقابية القيم التحررية منهاجا و عملا من أمثال عيسات أيدير ، رابح جرمان و عطا الله بن عيسى و عز الدين مومجي و غيرهم ، الذين استطاعوا بحزم أن يعمّقوا تلك المثل التحررية في وجدان المناضلين النقابيين المنضويين تحت حركة انتصار الحريات الديمقراطية . دأبت حركة انتصار الحريات الديمقراطية على رأيها السديد و ظلت وفية لمبدأ الاستقلال الكامل ، في حين انصبت جهود الإصلاحيين داخل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على الاستقلال المرحلي . [1]

صدر بيان الثورة في أول نوفمبر 1954 ، نداء للشعب الجزائري و ميثاقا لحرب التحرير ، معلنا نهاية مراحل المساومة و الانتظار مع المحتل و مقرّرا اندلاع ثورة التحرير المجيدة بعد طول انتظار و جور استعمار . يعتبر نداء أول نوفمبر بحق ، الوثيقة التاريخية و الرسمية للثورة التحريرية تم فيها الإعلان عن شرعية الكفاح المسلح فيما يخص الأسباب و الأهداف و البعد القومي و الإقليمي و الدولي للثورة التحريرية المباركة . إن استجابة القاعدة النقابية لنداء الكفاح ، استجابة تلقائية ، طوعية تمثل في حدّ ذاتها قطاعا من شرائح المجتمع الجزائري ، كما أن هذه الاستجابة تدلّ أيضا على تجاوب الحركة النقابية الجزائرية مع حرب التحرير الوطنية و إبراز مشاركتها إلى جانب أطياف الشعب الجزائري في صناعة ملحمة التحرّر

(1) Harbi , le F.L.N. , mirage et réalité , op.cit. , p 89

و الاستقلال التي تمثل الغاية العظمى لمسار الحركة الوطنية الجزائرية . لقد وحّد بيان الثورة المسلحة في تقديرنا فئات الشعب الجزائري من العامل إلى الفلاح ، إلى الشباب و المثقف و التاجر و كل شرائح المجتمع رجالا و نساء ، الذين يؤمنون بقضية الحرية و تقرير المصير كحق فطري و طبيعي لكل الشعوب المستعبدة و المضطهدة في إفريقيا و آسيا و في سائر بقاع المعمورة حيث تغتصب الحرية و تستعبد البشرية و تضطهد كرامة الإنسانية . إن الإنسان حر بالفطرة ، و مبدأ التنازل للأشخاص لبعضهم يشكل ذلك التنازل في نهاية الأمر قاعدة المجتمع بالنسبة للمجتمع البشري فالإنسان ولد حرّا و سيظلّ حرّا ، و لا مجال للعبودية الإنسان لأخيه الإنسان. (1) على هذا الأساس صدر بيان أول نوفمبر إيعازا و إيذانا للشعب الجزائري ليفجر ثورته التحريرية ، ليسترجع حقه الطبيعي و مبدأه الفطري لتعيش الجزائر بعد انتصار ثورتها المجيدة حرّة ، معزّزة مكرّمة .

اكتشف النقابيون الجزائريون القيمة التحررية للثورة القومية المسلحة انطلاقا من مضمون هذه الوثيقة التاريخية . اعتزازا بالقيمة التاريخية لبيان أول نوفمبر ، نقتبس بعض المحطات الهامة مما جاء فيه : " نتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية و جميع الأحزاب والحركات الجزائرية ، أن تنضم إلى الكفاح التحريري ، انسجاما مع المبادئ الثورية ، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا . " (2) انطلاقا من هذه المقتطفات ، نفهم أن رسالة التجاوب مع الثورة و مواكبة جميع مراحلها ، مسؤولية وطنية تعني جميع مكوّنات المجتمع الجزائري بما في ذلك النقابيين الجزائريين ، فهي رسالة عملية استوعبتها الأطر النقابية و القاعدة العمالية بالانضمام إلى الكفاح المسلح . يبدو واضحا أن النقابيين الذين لبّوا نداء الثورة بتلقائية و قناعة هم النقابيين المناضلين في صفوف

---

(1) عمراني (عبد المجيد) ، في تاريخ الفكر الفلسفي و السياسي ، منشورات الحبر ، الجزائر ، 2001 ، ص 104
(2) الزبيري (محمد العربي) ، الثورة الجزائرية في عامها الأول ، المرجع السابق ، ص ص 252 - 253

حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، التزموا بتوجيهات قياداتهم و توجيهات جبهة التحرير الوطني. أما النقابيين الذين ظلوا تحت وصاية الاتحاد العام للنقابات الجزائرية ، شأنهم شأن الأحزاب المترددة و المترقبة لما ستؤول إليه تطوّرات الوضع بعد شهور أو سنوات . [1] اندلعت الثورة التحريرية فاستجاب لها العمال و النقابيون ، ممّا عرض الكثير منهم إلى التضييق والاعتقال . و في عشية أول نوفمبر 1954 تم اعتقال كل النقابيين المسجلين في مكاتب الشرطة . [2] و بدأ رصيد الثورة المسلحة يقوى تدريجيا و انطلق سيلها بحكمة و بطء يتغلغل في شعور العمال و النقابيين و كل فئات المجتمع الجزائري الذي اختار الكفاح مخرجا و الصمود و التضحية مسلكا. في الأيام الأولى من شهر نوفمبر 1954 صرح النقابي مولود قايد قائلا : " إن الكفاح الذي يجمعنا اليوم ، يقتضي منا جميعا أن نوحّد صفنا تحت راية جبهة التحرير الوطني من أجل تجسيد آفاق الثورة . " [3]

مما لاشك فيه ، أن حتمية الكفاح الوطني المسلح من أجل تصفية البلاد من المستعمر الفرنسي ، لم تكن فقط قناعة العمال و النقابيين الجزائريين فحسب ، بل إنها قناعة أمة و مجتمع بكامله عانى ويلات الظلم و الاستغلال و الاضطهاد مند مئات السنين . و اليوم بفضل الوعي السياسي و النضج الفكري و التحرّري ، ثار الشعب الجزائري بكل شرائحه الاجتماعية و طبقاته الفكرية لنصرة ثورة الفاتح الحالدة . فبتفاعل قوة الجماهير الكادحة مع حرب التحرير المظفرة ، يكون الجزائريون قد حققوا وحدتهم الوطنية حول مصير الجزائر المشرق مما يعزّز إستراتيجية الثورة و يضع حدّا لكل مواقف التردّد و الغموض ، و يقوي من معنويات جبهة التحرير الوطني .

---

(1) قاسم نايت بلقاسم (مولود)، ردود الفعل الأولية داخلا و خارجا على غرة نوفمبر ، ط (1) ، دار البعث للطباعة والنشر ، قسنطينة ، الجزائر، 1983 ، ص ص 61 - 87

(2) Gallissot (René) , Aux sources du syndicalisme algérien , in quotidien d'Oran , 27 février 2006 , p 5

(3) Bourouiba , op.cit. , p 200

لقد أدركت الحركة النقابية كل الإدراك أهمية بيان أول نوفمبر الذي من خلاله اكتست الثورة التحريرية قيمتها الوطنية و الحضارية . فالمبادئ التي نص عليها البيان تعكس بكل تجرّد و وضوح البعد الحضاري لمستقبل الدولة الجزائرية المتجدّدة . انبثقت من بيان أول نوفمبر مبادئ الثورة الجزائرية التي ركزت على الجمهورية و الحريات الديمقراطية كأسلوب و نظام للحكم و العدالة الاجتماعية و مبادئ الإسلام كإطار للدولة و السيادة المطلقة للدولة و الأمة ، و الانتماء الأمازيغي العربي الإسلامي للشعب الجزائري . [1] على هذا الأساس يكون الجزائريون بمختلف شرائحهم الاجتماعية و مشاربهم الفكرية قد برهنوا عن سلوكهم الوطني ، و عمق إيمانهم بالمسيرة التحرّرية لبناء جزائر حرّة معفاة من أية تبعية و هيمنة أجنبية . إن سمو السلوك الإنساني يحقق للشعوب النمو التاريخي بإتباع النصوص التي ترسخ ذلك السلوك في وجدان المجتمع . [2]

فالأبعاد الحضارية في هذا المجال بالذات ، يكمن وزنها في محتوي الوثيقة التاريخية التي جاء بها نداء الفاتح نوفمبر1954 والتي تعتبر في نظرنا مصدرا للهوية الوطنية و تعميقا لتوجهات الدولة الجزائرية المستقلة .

زكّى النقابيون الجزائريون بإرادتهم وشجاعتهم و بدمائهم الطاهرة المسيرة الثورية منهم عيسات أيدير ورابح جرمان ومحمد درارني ، و دكار رحمون و أحمد غرمول ، و بن ذهيبة بن عياد ، جميعهم سقطوا في ميدان الشرف و التضحية و انضموا إلى قوافل شهداء الحركة النقابية الجزائرية . [3] تضاعفت قوة الثورة ، بفضل الخطاب الإيديولوجي الواقعي الذي تضمنه بيان نوفمبر ، فازدادت شعبيتها ، و قويت شوكتها ، الأمر الذي أدى إلى إثارة غضب المستعمر فسارع إلى الرد بلا ضمير على صناع الكفاح

---

(1) لونيسي (رابح) ، إيديولوجية الثورة التحريرية بين النظرية والتطبيق ، دار الغرب للنشر و التوزيع ، وهران ، 2005 ص ص 99 - 105

(2) أركون ، الفكر العربي ، المرجع السابق ، ص 49

(3) من مناضلي و شهداء الحركة النقابية الجزائرية ، عن مجلة الثورة و العمل ، المرجع السابق ، ص ص 8 - 16

و فئات الشعب الثائر ، مستخدما كل أساليب الترهيب و التضليل للنيل من مكانة الثورة و كرامة مجاهديها و أبطالها . صرّح وزير الداخلية فرونسوا ميتران يوم 7 نوفمبر 1954 على أمواج الأثير بقوله : " الجزائر هي فرنسا ، و لا تعترف فرسا بأية سلطة غير سلطة الدولة الفرنسية . [1]

اللافت للنظر ، أن مشروع الثورة و مسؤولية تفجيرها ، لم يكن في حدّ ذاته حكرا على جبهة التحرير الوطني ، و إنما هو حصيلة جهود حثيثة قامت بها عناصر الحركة الوطنية مند تأسيس المنظمة الخاصة ، بدليل أن مصالي كان من دعاة قيام الثورة ولم يكن ضدّها . قرّر مصالي الحاج بداية الثورة على أبعد تقدير يوم 15 نوفمبر 1954 . [2] و هي نفس الشهادة أدلى بها لنا محمد قنـــانش المناضل و الباحث في تاريخ الحركة الوطنية في الملتقى الدولي الأول المنعقد في تلمسان يومي 29 و 30 مارس 2000 .

و على أي حال ، فإن الثورة التحريرية قد ضمت إلى صفوفها جميع الوطنيين من الرجال و النساء و كل أبناء الأسرة الجزائرية . و ألهمت بطولتها و شعبيتها قرائح الشعراء الجزائريين من بينهم أبي القاسم سعد الله الذي تغنى بها في قصيدته المعنونة " النصر للجزائر " ، قال فيها : [3]

دماء وجهك نـــور ... به تسير الجزائـــــــر
و خفق قلبك لحـــن ... يهز فيها المشاعـــــر
و نارك حقل لتشوى ... وجوه تلك المناظـــر
و تلهب العزم فينـــا ... فنستلـــذ المخاطـــــر

أ - 3 / العمال الجزائريون يصعّدون من لهيب الثورة

تصدّر العمال الجزائريون الكفاح المسلح مند بداية الثورة كبقية الفئات الاجتماعية الأخرى الغيورة على الوطن ، فمنهم من اختار العمل المسلح

---

(1) Jeanson (Colette et Francis) , L'Algérie hors la loi ,e.n.a.g. , Alger , 1993 , p 193
(2) نجار (عمار) ، مصالي الحاج الزعيم المفترى عليه ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2000 ، ص 125
(راجع كتاب : Benjamin Stora , Messali Hadj , éd. Rahma .Alger , 1991 , pp 210 - 211)
(3) سعد الله (أبو القاسم) ، " النصر للجزائر " ، عن مجلة المجاهد ، ع. 1509 ، 7 جويلية 1989 ، ص 46

إلى جانب جيش التحرير الوطني في ميادين القتال و في تنفيذ العمليات الفدائية ، و قام البعض الآخر بالعمل السياسي المبني على التوعية و التحسيس لإحباط مناورات التضليل الاستعمارية ، حيث خص هذا النشاط الاطر النقابية الجزائرية كعيسات أيدير و محمد درارني و عبّان رمضان و غيرهم من الوطنيين . تأتي مشاركة العمال الجزائريين في إطار استكمال نضال الطبقة العاملة و البلوريتاريا الوطنية ، بغاية تحقيق المطالب المهنية و الاجتماعية على أساس انتزاع السيادة الوطنية كشرط ضروري يضمن الاستقلال للبلاد من جهة و استرجاع كرامة العمال من جهة أخرى .

اندلعت الثورة الجزائرية ضد الاحتلال و الاستيطان الفرنسي في خريف سنة 1954 ، واضعة لنفسها إستراتيجية محكمة ، تستند على تنظيم عمودي مبني في الأساس على سلطة جماعية تسير النشاط الثوري بقيادة جبهة التحرير الوطني ، الغرض منه توحيد الرؤى و المواقف تفاديا لأي انزلاق أو انحراف قد يكون من شأنه عرقلة مجرى الكفاح الوطني ، و تنظيم أفقي اقتضى تقسيم البلاد إلى خمس ولايات حربية ، على رأس كل ولاية قائد عسكري برتبة عقيد ، و يرمي هذا التخطيط إلى إضفاء الشمولية اللازمة و التغطية الجغرافية الممكنة لتسيير العمليات و مراقبة تطوّر الأحداث . من هنا تمت عملية تعيين المسؤولين الولائيين على النحو الآتي: [1]

الولايات بالترتيب	القيادة	النيابة	معدّل المساحة (*)
1 - أوراس / نمامشة	مصطفى بن بو العيد	بشير شيهاني	% 15
2 - القطاع القسنطيني	ديدوش مراد	زيغوت يوسف	% 15
3 - منطقة القبائل	كريم بلقاسم	عمر أوعمران	% 10
4 - منطقة الجزائر	رابح بيطاط	سويداني بوجمعة	% 5
5 - منطقة وهران	العربي بن مهيدي	عبد الحفيظ بوصوف	% 25
6 - الصحراء (**)	سي الحواس	العقيد لطفي بودغن	% 30

(*) معدل مساحة الولاية من المساحة الإجمالية للوطن

(**) ظهرت الولاية السادسة في مؤتمر الصومام يوم 20 أوت 1956

(1) بوطمين جودي(الأخضر) ، لمحات من تاريخ الجزائر ، ط (2) ، م.و.ك. ، الجزائر ، 1987 ، ص 12

إن تردّي الأوضاع المحلية السائدة في الجزائر و التي لم يقو على تحمّل المزيد منها أحد ، لأن الفقر و الجهل و البطالة والاستبداد و الاستغلال كانت كلّها عواقب ألحقها النظام الاستعماري المتسلط بالسكان الأصليين ليضعهم في آخر السلّم الاجتماعي، في حين شجع المستوطنين على الاستقرار و الازدهار و الإنتاج و الابتكار على حساب الإمكانيات المادية و القدرات البشرية التي يزخر بها سطح المستعمرة وباطنها . ظلّ العمال الجزائريون في المناجم و المخازن و المزارع و الموانئ مجرّد شرائح اجتماعية مستغلة الجهود ، مهضومة الحقوق . فهم للابتزاز كمائن و للفقر مواطن و للظلم رهائن . حرّك الشعور الوطني التحرّري الضمير القومي لدى العمال الجزائريين الذين لاحظوا دور الاتحادات النقابية في دعم مسيرة الكفاح المسلح الذي اندلع سنة 1953 في تونس و المغرب الأقصى ، فيما يخص الاتحاد المغربي للشغل و الاتحاد التونسي للشغل إلى غاية استقلال البلدين عن الحماية الفرنسية سنة 1956 . [1]

فالمميزات التي تحظى بها الحركة العمالية الجزائرية ، ألهمتها أن تمضي في اتجاه الثورة المسلحة ضد المستعمر ، و تقتنع بحتمية تحرير الوطن و تحقيق السيادة للبلاد . و ما طبيعة النقابية الجزائرية إلا مرآة عاكسة للرؤية الإيديولوجية و المكانة النضالية التي توصف بها الحركة العمالية . عيسات أيدير وغيره من العمال الوطنيين ، كان زعيما نقابيا يعمل في ورشة الطيران معروف بانضباطه و عمق تفكيره و يقظة شعوره و صلابة مواقفه و قوة صموده ، و سداد رأيه و بعد نظره . [2]

كل هذه الخصال و القيم الذاتية و النفسية و الأخلاقية ، خلقت من الرجل و أمثاله أن يكون ذخرا للحركة العمالية ورمزا من رموز النقابية الجزائرية . يمثل عيسات أيدير و غيره مدرسة عمالية أنجبت أطر نقابية تدعّمت بها

(1) Agéron , op.cit. , pp 454 - 455
(2) Farès , Aissat Idir , op.cit. , pp 15 - 25

المسيرة التحرّرية ، و تبوأت مكانتها في الثورة التحريرية المجيدة . النقابية الجزائرية هي التيار الوطني الوحيد الذي استطاع أن يتجاوز حدود العرقية و الجهوية و يترفع عن التفرقة الإثنية ، و هذه المقوّمات التي يمتاز بها ، جعلت الحركة النقابية تنجح في توسيع قاعدة الانخراط في تنظيماتها . و بالتالي فالحركة العمالية هي المدرسة التقدمية التي تخرّج منها القادة الوطنيين الذين كان لهم السبق في ثورة نوفمبر 1954 . [1] فالمؤهلات النضالية و الموضوعية هي التي حوّلت الطبقة العاملة أن تكون قوة اجتماعية واعية بمستقبل مصيرها ، شاعرة بوظيفتها المنوطة بها في مسار الحركة الوطنية ، فاستطاعت أن تواكب تلك التطوّرات لتساهم في صياغة برنامج النقلة النوعية من خلال المشاركة في صناعة أحداث الظاهرة التاريخية ألا و هي الثورة الجزائرية . تجند العمال في حرب التحرير إلى جانب المجاهدين و كل فئات المجتمع ليشاركوا في العمليات العسكرية ليلة فاتح نوفمبر 1954 و الأيام الأولى التي تلت انطلاقة الثورة التحريرية . جاس الثوار خلال الثكنات و المراكز الاقتصادية المهمة في الأوراس و قاموا في باتنة بالهجوم على ثكنتين و قتلوا حارسين ، و في أريس ، بعد فك الحصار المضروب عليهم ، تمركز الثوار بفم الطوب أسبوعا و حاصروا مخفر الدرك لمدة أسبوع ، و في خنشلة تم تدمير محوّل كهربائي و احتلوا محافظة الشرطة و جرّدوا رجال الشرطة من أسلحتهم و في بسكرة ، تمت مهاجمة محطة القطار و مكتب البريد و المولد الرئيسي للطاقة الكهربائية و الثكنة العسكرية و محافظة الشرطة . [2] في القطاع القسنطيني ، انقض المجاهدون بالخروب على حارس المخزن الرئيسي للبنزين التابع للجيش و هاجموا مخفر الدرك ، و أضرموا النيران في بعض مزارع المعمرين فألحقوا بها خسائر مادية معتبرة ، و في منطقة

(1) Gallissot (René) , « Le mouvement ouvrier s'inscrit dans la situation coloniale » in EL -Watan , 26 février 2007 , p 15

(2) تروزين (محمد) ، " وصف اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 " ، عن مجلة أول نوفمبر ، ع. 53 ، 1981 ص ص51 - 61

القبائل اعتصم المتطوعون من العمال و التجار و الفلاحين و غيرهم بمرتفعات الجرجرة تأهبا للانتفاضة و تدربوا على حرب العصابات ، قام الثوار بمهاجمة مخفر الدرك و احرقوا مخزنا لجمع الفلين بمدينة عزازقة و في دراع الميزان ، تم قطع الأسلاك الهاتفية فانقطعت الاتصالات بين تيزي وزو و العاصمة . [1] و في منطقة الجزائر و ضواحيها أيقضت طلقات البنادق و دوي المتفجرات سكان العاصمة و نواحيها ، حيث هاجم الثوار خمس مراكز حساسة تمثلت في مقر الإذاعة و معمل الغاز و مخازن الوقود و المركز الهاتفي و مخزن الفلين بحسين داي ، و في بوفاريك دمروا مخزن تعاونية الحوامض و اجتاحوا مؤسسة الاحتياط العام للعتاد و غنموا كمية من الأسلحة ، و خربوا مصنع الورق ببابا علي ، و داهموا عدة ثكنات بالبليدة و غنموا أسلحة مختلفة و نسفوا ثلاثة جسور بينها و بين العاصمة ، و في القطاع الوهراني عزّز الثوار وجودهم برمضان بن عبد المالك ، بمهاجمة عدة مزارع و حاولوا تدمير محول كهربائي ، و وضعوا حواجز على السكة الحديدية بين وهران و عين تموشنت . [2]

فاجأت انطلاقة أول نوفمبر السلطات الكولونيالية ، و زادها غضبا و توترا التفاف الشعب حول ثورته و مغادرة العمال مناصب عملهم لينضموا إلى صفوف المتطوعين لدعم الكفاح المسلح . نتيجة للتطوّر الخطير الذي آلت إليه الأوضاع في نظر الاحتلال ، قامت الحكومة العامة و السلطات العسكرية الاستعمارية بتنفيذ سلسلة من العقوبات و شن عدّة عمليات للنيل من جيش التحرير و ترهيب الثوار الجزائريين . في اليوم الثاني من نوفمبر 1954 تم توقيف مناضلي و مسيري حركة انتصار الحريات الديمقراطية و صرّح فرنسوا ميتران بقوله : " الجزائر هي فرنسا من الفلاندر إلى الكونغو ، قانون واحد ، وطن واحد ، برلمان واحد ، إن الدستور هو إرادتنا

(1) تروزين ، المرجع السابق ، ص ص 58 - 59
(2) نفس المرجع ، ص 59

و التفاوض الوحيد هي الحرب ". [1] في هذا الشأن بالذات ، أصدرت سلطات المستعمر يوم 5 نوفمبر 1954 قرار حل حركة انتصار الحريات الديمقراطية و توقيف مناضلي اللجنة الثورية للوحدة و العمل في عمالة وهران و منطقة باتنة ، و في 12 نوفمبر انطلقت العمليات العسكرية الفرنسية باستعمال سلاح الطيران ، و في 26 من الشهر نفسه ، قام الجيش الاستعماري بتمشيط واسع لمنطقة الأوراس ، و عند نهاية شهر نوفمبر بلغت حصيلة رد الفعل الاستعماري 1200 معتقلا و 42 شهيدا . [2]

تفاعل العمال الجزائريون بعزيمة قوية مع ثورة نوفمبر المجيدة المباركة إلى جانب سائر فئات الشعب ، و أصبحوا جنبا إلى جنب مع الثوار و المجاهدين في مسرح العمليات ، في الأوراس و القبائل ، فأصبح صدى الكفاح يدوي من وهران و مغنية إلى خنشلة و سوق اهراس و قسنطينة و قالمة و باتنة . رغم تلك التطورات و البطولات التي حققتها الثورة في بداية انطلاقتها و التفاف الشعب حولها ، بقيت الأحزاب و الهيئات الوطنية بدون تحرّك يذكر ، و اكتفت بالتعليق فقط . أول البلاغات الصادرة عن صحافة الأحزاب بعد الفاتح نوفمبر ركزت في مجملها على أن ما يجري في الجزائر مجرد أحداث . جاء أول رد فعل من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، صدر في جريدته "الجمهورية الجزائرية " ، التي وصفت الوضع بالحوادث الخطيرة . [3] و صدر تعليق عن المصاليين في جريدتهم " الجزائر الحرة " يقول ، " إنها مجرد حوادث مماثلة لحوادث تونس والمغرب . [4] في حين وصفت جريدة الحزب الشيوعي الجزائري " الجزائر الجمهورية " الوضع الملتهب بمجرد حوادث لا غير . [5] أما رد فعل النقابات فقد أصدر الاتحاد العام للنقابات الجزائرية بشأن الأحداث موقفه المماثل

(1) El Moudjahid , n° 58 , 1954 , p 40 - 41
(2) Ibid , p 41
(3) La République Algérienne , 12 novembre 1954
(4) L'Algérie Libre , 5 novembre 1954
(5) Alger Républicain , 4 novembre 1954

لموقف الشيوعيين ، و اكتفى بتقييم الوضع بمجرد أحداث . [1]

و كأن تلك المواقف المترددة ، و المشككة في مصداقية كفاح و شرعية ثورة شعبية و عدالة قضية ، مكنت سلطات المستعمر في اعتقادنا ، أن تقتنع أكثر فأكثر بأن ما يحدث في الجزائر لا يخرج عن دائرة التمرّد والعصيان . لذلك حاول الاستعمار رفع درجة القمع و الاضطهاد بشتى الوسائل لإخماد الثورة في مهدها قبل عنفوانها . على هذا الأساس قامت قوات العدو في 19 يناير 1955 بمحاصرة منطقة الأوراس مستعملة سلاح المشاة و المدرعات و الطيران ، و خضعت منطقة الشلف في 20 جوان لعملية تمشيط واسعة طوال ثمانية أيام قام بها المظليون المدعومون بسلاح الطيران و الفيالق البحرية . [2] بالموازاة مع ذلك ، و بعد إقرار حالة الطوارئ في الجزائر يوم 3 أفريل 1955 ، أضحى التعذيب أداة حرب مؤسساتية بعد أن كان يمارس بطرق غير رسمية . [3] ولكن سياسة البطش و الترهيب الرامية إلى إجهاض صوت الأحرار و قمع إرادة العمال و الثوار ، تلقت مقاومة سياسية و فكرية فضحت حماقاتها و وحشيتها . ابتداء من شهر يناير 1955 ، كشفت الصحافة الفرنسية مشاهد القمع و التعذيب واصفة منفذيها بجلادي هتلر . [4]

ولكن الجبهة الاجتماعية التي نتجت عن ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين و مؤازرته للكفاح المسلح ، أعطت دورا حيويا و فعالا للعمال و النقابيين الجزائريين ، زودتهم تلك الحيوية بدعم أكثر لقدرات الثورة التحريرية المظفرة ، و هذا ما ستؤكده العمليات البطولية و ستثبته الإضرابات العمالية خلال سنة الحسم 1956 التاريخية .

ب - توسيع المقاومة الوطنية المسلّحة

أفرزت الظروف المتصارعة و التطوّرات المتسارعة الناتجة عن بداية حرب التحرير و استمرارها و التحولات التي قطعت أشواطها ، إعادة النظر

(1) Alger Républicain , 5 novembre 1954
(2) El Moudjahid , n° 58 , op.cit. , p 41
(3) Ausaresse (Paul) , Services Spéciaux en Algérie 1955 - 1957 , France Perrin , 2001 , p 42
(4) Thénault (Sylvie) , une drôle de justice , les magistrats dans la guerre d'Algérie , éd. la découverte , Paris , 2001 , p 2

قي الإستراتيجية السياسية و العسكرية ، تفاديا لتداعيات الرد الاستعماري على مصير الكفاح المسلح ، و محاولة إخراج الثورة التحريرية من سياسة الحصار و القمع التي تسلكها قوات العدو اتجاه جيش التحرير الوطني و فئات الشعب الجزائري . اقتضت هذه الإستراتيجية إعطاء تنظيم أكثر و توزيع أشمل ، و استجابة شعبية أوسع ، في ظرف ما تزال بعض الجهات تراهن على الترقب و الانتظار حينا ، و تحاول متابعة الأحداث و ما ستؤول إليه تطوّرات الوضع القائم حينا آخرا . ولكن يقظة الجبهة الاجتماعية و إرادة الجماهيرالكادحة ستكون بدون شك طاقة مجدّدة للمسيرة التحرّرية .

ب - 1 / دور النقابيين الجزائريين في توسيع نطاق الثورة

لم تتمكن السلطة الفرنسية من وضع حدّ سريع للثورة ، و ما كان يعرف لديها و لدا غيرها بتمرّد و عصيان ، بات اليوم و بدون منازع ثورة شعبية تحرّرية . أطلقت الصحافة الاستعمارية سيلا من النعوت القدرة على الثورة الجزائرية ، واصفة وضع الشعب الثائر بالعمل الإرهابي ، الخارجون عن القانون ، المؤامرة الخارجية . [1] باتت تلك الأحكام ضربا من ضروب الأوهام لا أساس لها في الأفهام و كأن الاستعمار لم يستيقظ من المنام و ما تزال تراوده الأماني و الأحلام . من جهة أخرى ، حاولت الجهات الرسمية من الحكومة الفرنسية على رأسها منداس فرانس الذي فضل السير في اتجاه المغالطة و التضليل للرأي العام الفرنسي و الدولي ، مصرحا يوم 12 نوفمبر 1954 أمام الجمعية الوطنية الفرنسية بقوله : " لا مجال للتساهل حينما يكون الأمر متعلّقا بالدفاع عن السلم الداخلي للأمة الفرنسية و عن وحدة و تكامل الجمهورية. " [2] يبدو من الواضح أن منداس فرانس ما يزال يعيش في عهد جول فيري صاحب فكرة الإمبراطورية الفرنسية الخالدة في شمال إفريقيا . مرّت سنة كاملة على اندلاع ثورة نوفمبر و مضى طريق الكفاح المسلح

(1) حمانه (البخاري) ، فلسفة الثورة الجزائرية ، دار الغرب للنشر و التوزيع ، وهران ، 2005 ، ص 111
(2) Débats parlementaires , in j.o.r.f. ,12 novembre 1954

إلى الأمام بدون رجعة . الظاهر أن بعض الجهات الجزائرية ما فتئت متمسكة بهذا الطرح الكولونيالي و يتعلق الأمر بالاتحاد العام للنقابات الجزائرية المدعوم من قبل عناصر الحزب الشيوعي الجزائري و مواقف الحزب الشيوعي الفرنسي . و نظرا لنفوذه الكبير في بعض القطاعات و تأثيره القوي على النقابات العمالية ، تمكن الحزب الشيوعي الجزائري من تحريك العمال لمواصلة كفاحهم الاجتماعي ، محاولا في رأينا عزل الحركة العمالية الجزائرية عن مجريات الثورة التحريرية و حرصه الشديد على صرف نظر البلوريتاريا عن مشاركتها في عملية تجسيد المشروع الثوري التحرّري الذي تقود مسيرته جبهة التحرير الوطني . تماشيا مع هذه المواقف ، أصدرت الكونفيدرالية العامة للقوى العاملة بيانا لها مطلع شهر مارس 1955 أكدت فيه بالقول : " من واجبنا نحن النقابيون ، أن نعمل و نوحد صفنا من أجل تحسين الوضع الاجتماعي و المعيشي للفئات العمالية و لذا فإننا نحرص كل الحرص على متابعة ظروف العمل و نظام الأجور و تحسين الوضع المهني و المعيشي للعمال . [1] من هذا المنطلق ، يعدّ القطاع المنجمي ورشة مناسبة و أرضية خصبة للنفوذ الشيوعي ، حيث هدّد عمال منجم بني صاف و منجم جبل الهواورية (كامراطا) بشن إضراب يوم 5 ديسمبر 1955 كموقف احتجاجي ضد تعسف إدارة شركة موكطا الحديد التي رفضت حسب تقرير الجمعية العامة ، رفع الأجور و توظيف أبناء المتقاعدين و موضوع العلاوات و المنح العائلية . [2] تعكس هذه المواقف في تقدرينا إصرار التيار الشيوعي على رفضه للثورة التحريرية و اعتبارها حدث عابر ، و في نفس الوقت المحافظة على إيديولوجية الكفاح الاجتماعي في إطار استمرار السيادة الفرنسية في البلاد . هذا الموقف عبر عنه صراحة الشيوعيون الجزائريون في بداية ثورة فاتح نوفمبر ، لما أدانوا عمليات

(1) Bulletin d'études et informations syndicales algériennes n° 1 , op.cit. , 1er mars 1955 , p 13
(2) A.C.B.S. , Syndicat des ouvriers mineurs et assimilés de la compagnie Mokta-El-Hadid résolution du conseil syndical , boite n° 69 , 4 décembre 1955

القمع الاستعماري ، و حكموا على الثورة أنها مؤامرة ، و مغامرة نوفمبر لا تتماشى مع إستراتيجيتهم . [1] بقيت تلك المواقف على حدّ قناعة أصحابها.

بصمود و ثبات ، استطاعت الثورة الجزائرية بإخلاص و تضحية أبنائها أن تشق مرحلة حاسمة ما بين سنتي 1955 و 1956 ، تمت خلالها ظاهرتان تاريخيتان . الظاهرة الأولى هي الهجوم التاريخي على الشمال القسنطيني في العشرين من أوت 1955 بقيادة الزعيم زيغوت يوسف . استهدف الهجوم توسيع العمليات العسكرية لتطال مدن هامة كسكيكدة القل ، ميلة و قسنطينة انتقاما للمجازر التي اقترفتها قوات المظليين في حق المدنيين بقيادة جيل (GILLE) و دوكورنو (DUCOURNEAU) في المنطقة . [2] توّج الهجوم على الشمال القسنطيني بتفكيك الحصار على الأوراس و إثبات قوة الثورة و شموليتها من جهة و التأثير على التيارات الوطنية المتردّدة لتلتحق بالركب الثوري من جهة أخرى . أما الظاهرة الثانية ، تتعلق بانعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 الذي أعطى نفسا جديدا لحرب التحرير .

شهدت المسيرة الوطنية المسلحة خلال هذه المرحلة ما بين 1955 و 1956 تطوّرات كبيرة في غاية الأهمية حسب رأينا ، لأنه تم فيها انتكاسة الجيش الاستعماري في القضاء على الثورة ، و اتساع شموليتها زاد في تشتيت قوات العدو بعد ظهور الولاية السادسة بالصحراء . تأثرت الحركة العمالية بهذه التطورات الحاسمة ، فكان لابد على النقابيين الجزائريين أن يركبوا موجة التاريخ ، ليصنعوا ملحمة الكفاح مع بقية الشرائح الاجتماعية . لقد تأثر النقابيون بالمناخ السياسي و الاجتماعي و الثقافي الذي رافق اندلاع الثورة و أصبح لزاما على الجبهة الاجتماعية أن تتفاعل مع الجزائر الثائرة . لقد ساهم المسرح الوطني في تفعيل و تنوير الرأي العام ليواكب الثورة ، و كان له الدور الفعال في إيقاظ الضمير الوطني الحر لدى العمال و النقابيين الجزائريين و الطلبة و التجار و الفلاحين

(1) L'Humanité du 3 novembre 1954 , et du 18 novembre 1955
(2) El Moudjahid , n° 56 , op.cit. , p 42

و غيرهم من القوى الاجتماعية الحية في البلاد . لقد تجند المسرح في هذا الظرف لخدمة القضية الوطنية ، فساهم في تعبئة الجماهير الكادحة بالقيم الوطنية لينساقوا طواعية و بارتياح في مهب الكفاح . في هذا الصدد أصدر مصطفى الأشرف في شهر ديسمبر 1954 مسرحية عنوانها " الحاجز الأخير " تتحدث عن الشعب المكافح للاستعمار ، و نشر عبد الله الركيبي خلال الثورة رواية تمثيلية بعنوان " مصرع الطغاة " تتعرض إلى قضايا الوطن و الشعب المناضل في صراعه مع العدو الظالم . (1)

تحرّكت الجبهة الاجتماعية لتضغط أكثر على السياسة الاستعمارية و ترفع من معنويات الشعب الثائر ، و تبرهن أن الحركة الاحتجاجية التي تدعو إليها النقابية الجزائرية تمثل سلاحا ناجعا و فعالا لضرب مصالح الكولونيالية الرأسمالية الفرنسية في الجزائر المكافحة . أخذ التجار المبادرة عن جدّ و روية و قاموا بإضرابهم سنة 1955 خلال يومي 5 جويلية و 20 سبتمبر بمدينة الجزائر ، بهدف شل النشاط الاقتصادي للاستعمار الجائر . (2) على هذا الأساس بدأ العمل النقابي كسلاح احتجاجي يوجه نشاط التجار نحو القضية الوطنية . بدأت تتجلى أهمية القوى الاجتماعية في دعم مسار الثورة مما جلب أنظار القيادة الثورية أن تفكر في تشكيل جبهة اجتماعية تتقوى بها شوكة الثورة . لهذا الغرض فكرت جبهة التحرير الوطني منذ البداية في بسط نفوذها على الأوساط الطلابية والنقابية والتجارية و تشجيعها على تأسيس تنظيمات خاصة ، فظهر الاتحاد العام للعمال الجزائريين في فيفري 1956 ، و الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في جويلية 1955 و الاتحاد العام للتجار الجزائريين في سبتمبر 1956 . (3)

و هكذا بدأت ملامح الحركة الاجتماعية تطبع النشاط الثوري من خلال اهتمام جبهة التحرير الوطني بضرورة إقحام فعاليات الجبهة الاجتماعية

---

(1) بركات درار (أنيسة) ، أدب النضال في الجزائر 1945 - 1962 ، م.و.ك. ، الجزائر ، 1984 ، ص 198

(2) El Moudjahid , op.cit. , p 42

(3) عباس (محمد) ، الثورة الجزائرية 1954 - 1962 نصر بلا ثمن ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007 ، ص 192

في العمل الثوري كإستراتيجية عملية تزيد من الضغط العملي على الوجود الاستعماري . و من هنا يظهر جليا دور الحركة النقابية الجزائرية كسند عمالي و شعبي ، يرفع نشاطها الاحتجاجي من قيمة و مكانة العمل التحرري و بالتالي يزيد في توسيع الكفاح المسلح و يدفعه نحو الاتجاه الصحيح .

استطاع الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن يكون رافدا من روافد العمل الثوري يغذي حرب التحرير بالفعالية و الاستمرارية ، لكونه يشكل قوة الوحدة العمالية الممثلة لمختلف الشرائح الاجتماعية و الفئات النشيطة . هذا التمثيل الاجتماعي الواسع ، يكوّن العصب الحي بل هو حجر الزاوية لأية حركة احتجاجية . و الأطر النقابية تعكس بحق هذا النسيج الاجتماعي للنقابية الجزائرية . عطا الله بن عيسى من القطاع الصحي ، و بوعلام بورويبة من سكة الحديد ، و علي يحي عبد المجيد مندوب سابق في الكونفيدرالية العامة للشغل ، و رابح جرمان من قطاع عمال الموانئ . [1] كما تمكن الاتحاد من التغلغل في العديد من الأوساط المهنية ذات الكثافة العمالية العالية مما جعله يستقطب أغلبية الشغيلة الجزائرية . فنجده قي قطاع البريد و العمارة و سكك الحديد و الموانئ و صناعة الحديد و الصلب و متواجد بقوة في عمالة و الجزائر و وهران . [2] تحوّلت المركزية النقابية إلى حركة احتجاجية يستهدف من خلالها النقابيون الجزائريون توسيع نطاق الثورة على جبهتين ، جبهة المقاطعة و الإضراب و جبهة التحدّي و القتال . و نظرا للدور الرائد الذي يقوم به الاتحاد في تجنيد العمال لمصلحة العمل الاحتجاجي و الثوري ، اعتقلت سلطات الاحتلال مجموعة من الأطر النقابية يومي 2 و 24 ماي 1956 . [3] نظرا لأهمية العمل النقابي في دعم مسار الثورة التحريرية ، أعطى مؤتمر الصومام عناية قصوى للحركة العمالية ، حيث أكدت أرضيته الصادرة في 20 أوت 1956 على أهمية

(1) Gallissot , le maghreb de traverse , op.cit. , p 125
(2) Ibid , p 125
(3) El Moudjahid , op.cit. , p 43

النقابية الجزائرية و علاقة دور العمال الجزائريين بتفعيل العمل الثوري و نصت على ما يلي : " ينبغي لطبقة العمال أن تساهم مساهمة أقوى نشاطا يكون لها الأثر البالغ في تطور الثورة السريع و في قوتها و نجاحها النهائي و يعمل الاتحاد العام للعمال الجزائريين على إخراج الأجراء من الظلمات إلى النور و من الغموض إلى الوضوح و من الانتظار و الإحجام إلى الإقدام و السير إلى الأمام . [1]

كثفت النقابة الوطنية من نضالها الوطني و دعت بحزم إلى تصعيد النشاط الاحتجاجي و الرفع من إرادة العمال لدعم عمليات ثورة التحرير . في هذا المجال ، أعلن الاتحاد أيام نضال و احتجاج يومي 1 و 13 نوفمبر 1956 . كانت نهاية ديسمبر 1956 أكثر دموية وعنف ضد النقابيين الجزائريين . [2] ولكن الالتزام الكبير بالقضية الوطنية لدى العمال و النقابيين و تحليهم بالصبر و الصمود مكنهم ذلك من اختراق قمع المستعمر و زوّدهم بالطاقة الكافية و القدرة اللازمة لمواصلة مسيرة الكفاح . في هذا المقام يقول الله تعالى: "و لنبلونّكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلو أخباركم ." [3]

ب - 2 / العمال الجزائريون يشلّون الاقتصاد الاستعماري

لابد أن يكون لأية مسيرة حضارية و ثورة تحريرية بعد نظر وعمق تفكير يوفر لها قدرا كبيرا من التخطيط و يضمن لها الاتجاه الصحيح نحو تحقيق الغايات المنتظرة و تجسيد الأهداف المسطرة . و ثورة التحرير الجزائرية أخذت تلك المتطلبات على محمل الجدية منذ بدايتها ، من خلال نصوص بيان أول نوفمبر 1954 . إستراتيجية تحرّرية محكمة تشارك فيها كل فئات المجتمع ، و تعمل بدقة و إحكام على ضمان التنسيق بين العمل السياسي و العمل العسكري ، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل التركيز الاستراتيجي

---

(1) المدني(أحمد توفيق) ، حياة كفاح، مع ركب الثورة التحريرية ، ج (3) ، ط (2) ، م.و.ك. ، الجزائر 1988 ص 257

(2) Gallissot , op.cit. , p 125

(3) المصحف الشريف (القرآن) ، سورة محمد ، الآية 31

على الأهداف الحيوية التي تقوم عليها مقدّرات الاقتصاد الكولويالي . من هذا المنطلق ، اتجه نضال العمال الجزائريين نحو ضرب مصالح العدو الحيوية و العمل علي تخريب مقوّماته الاقتصادية الأساسية ، بهدف إضعاف قدراته المادية و الحدّ من عملياته العسكرية . و لذلك ، اعتمدت الثورة الجزائرية إستراتيجية مضبوطة تجمع بين العمل السياسي و التنظيمي من جانب و بين العمل العسكري و الإعلامي من جانب آخر . [1]

شكلت الجزائر في منظور السياسات الفرنسية ، مستعمرة استيطانية و سوق رائجة بالمواد الأولية و اليد عاملة المحلية ، تستجيب لحاجيات اقتصاد المتروبول . و عليه ، ظلت اليد العاملة الجزائرية مسخرة بأجور بخسة في المزارع و المناجم و الموانئ و سكة الحديد و ورشات العمارة والبناء . تحوّل العمال الجزائريون إلى أدوات إنتاج فعلية لتنمية التراكم الكولونيالي و تغذية الدخل الرأسمالي الاستعماري . استمرت آلة الاستغلال الاستعمارية في نهب المقدّرات الوطنية و هضم حقوق الطبقة العاملة حتى اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954 . في الوقت الذي تواجه فيه قوات المستعمر ضربات ثورة شعب تواق للحرية ، كانت الشركات الفرنسية تنهب موارد البلد ، حيث أنتجت الشركة الفرنسية للموارد المنجمية في قنادسة 303 ألف طن من الفحم ، و وظفت 2.813 عاملا سنة 1954 . [2] تدل هذه العملية في نظرنا أن العمال الجزائريون يخوضون حربا مزدوجة حرب تحرير وطنية و حرب استنزاف اقتصادية . إن المعركة الاقتصادية في تقدير العمال الجزائريين لها أهميتها و دورها الحساس في تضييق الخناق و بلورة مقاصد بيان الثورة المباركة ، لأن قطع الإمدادات الاقتصادية عن العدو ، يعني بالضرورة تخريب إستراتيجيته العسكرية و شل تحرّكاته الميدانية ، و بالتالي يسمح ذلك بإعطاء نفس قوي لتقدّم مسار الثورة .

---

(1) غربي (الغالي) ، الإستراتيجيات الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية 1954 - 1958 ، دكتوراه دولة في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة وهران ، 2006 ، ص 185

(2) Exposé de la situation générale de l'Algérie , op.cit. , 1954 , p 253

إن مسألة الحرب الاقتصادية بالنسبة للعمال لمخاض عسير و عمل طويل ولكن استجابة الشرائح الاجتماعية لروح نوفمبر و إيمانهم الراسخ بحتمية الكفاح يجعلهم يتحدون الصعاب لأن المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات . يواجه الجزائريون استعمارا من نوع خاص ، سلب الأرض و داس الكرامة و تمادى في الاعتداء ، و لم يتورع عن انتهاك الحرمات و لم تحدّه ضوابط التحضر و لا ثقافة السلم . إنه عدو أعمى لا يسمع لنداء و لا يستعدّ لحديث .[1] قرّر العمال بعزم و إصرار خوض المعركة بالأساليب الاقتصادية بغاية خلق تكامل بين العامل الاقتصادي و العامل العسكري ، و إن كانت العملية صعبة ، لكنها ممكنة بفضل وحدة الطبقة العاملة الجزائرية و التفافها الكامل و المستمر حول قيادة جبهة التحرير الوطني . لقد قدّر بيان أول نوفمبر 1954 جسامة المهمة و ركّز على عامل الوحدة في الأساس و التطلع إلى النصر هو المصير المحتوم . في هذا الإطار ، أشار البيان بقوله : " إن هذه المهمّة شاقة ، ثقيلة العبء و تتطلب كل القوى ، و تعبئة كل الموارد الوطنية ، و حقيقة أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصرمحقق ." [2]

بفضل وعيهم السياسي الذي استمدّه العمال الجزائريون من تجربتهم النضالية داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، و نضجهم النقابي الذي نهلوه من ممارستهم المطلبية داخل النقابات الفرنسية ، ساهم ذلك كله في تكوينهم الوطني التحرّري . هذا التكوين السياسي ، مكن العمال من اكتشاف قوة المستعمر و ضعفه ، و بدؤوا يدركون المقوّمات الحيوية للاقتصاد الاستعماري داخل المنظومة الرأسمالية الفرنسية . إن مخاض أية ثورة يقتضي زعزعة أجهزة النظام من العمق بغاية اكتشاف مساوئ السلطة و العدالة التي تتحكم فيه . [3] و هنا تظهر مساوئ النظام الاستعماري و تداعياته على المجتمع الجزائري الذي بات في ظلّه ضحية الاستبداد

(1) العلوي (محمد الطيب) ، جبهة التحرير و بيان أول نوفمبر ، المرجع السابق ، ص 34
(2) النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954 - 1962 ، المرجع السابق ، ص 7
(3) Pascal (Blaise) , pensées et opuscules , op.cit. , p 44

و الاضطهاد و الاستغلال المسلط على الفئات العاملة و الجماهير الكادحة في شتى مراكز الإنتاج و مجالات التشغيل و الاستثمار . ما يبرز في رأينا عظمة ثورة نوفمبر ، أنها عفوية في انطلاقتها و مدركة في تسيير عملياتها و واعية لمراحلها و أهدافها . تمثل الأطر النقابية الشريحة الاجتماعية الواعية و المستنيرة على مستوى الحركة العمالية ، في حين يعكس العمال القوة البشرية المغذية للجبهة الاجتماعية التي تعتمد عليها الثورة التحريرية .

استدعت طبيعة الاستعمار في الجزائر و الذي هو استعمار عسكري و استيطاني ، اتخاذ جميع الوسائل المتاحة و الأدوات اللازمة في إستراتيجية المواجهة التحرّرية بما فيها الآليات الاقتصادية . في هذا السياق أصبح الكفاح مطلبا و ضرورة على الجميع مما يقوى عطاء الثورة و يوجه مسارها نحو طريق النجاح . اعتبرت عناصر النخبة مهمة المشاركة في حرب التحرير شرط واجب على الجميع ، حيث أشار إلى ذلك الشيخ البشيرالإبراهيمي في إحدى خطبه قائلا: " أيها المجاهدون الأحرار إن فرنسا لم تترك لكم دينا و لا دنيا ، و قد أراقت دماء أبنائكم ، أيها الأحرار الجزائريون ، أيها المكافحون ، اعلموا أن الجهاد للخلاص من هذا الاستعباد قد أصبح اليوم واجبا عاما مقدّسا . " [1] استجاب العمال الجزائريون لنداء الثورة و بدؤوا يوم فاتح نوفمبر 1954 يشلّون الاقتصاد الكولونيالي بطريقة عفوية جماعية . دمّر العمال في خنشلة محوّلا كهربائيا و في بسكرة هاجموا محطة القطار، مكتب البريد ومحطة الكهرباء المركزية . في القطاع القسنطيني قام المجاهدون في مدينة الخروب بإتلاف المخزن الرئيسي للبنزين التابع للجيش و أضرموا النيران في بعض مزارع المعمرين فألحقوا بها خسائر مادية معتبرة ، و في بوفريك دمر العمال مخزنا تابعا تعاونية الحوامض و اجتاحوا مجمّعا للعتاد الفلاحي ، و قاموا بتخريب مصنعا للورق

---

(1) الإبراهيمي (محمد البشير) ، في قلب المعركة ، ط (1) ، شركة دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع الجزائر ، 1997 ، ص 34

بابا علي . في القطاع الوهراني حاول الثوار تدمير محول كهربائي و وضعوا حواجز على السكة الحديدية بين وهران و عين تموشنت . في منطقة القبائل اعتصم العمال و التجار و الفلاحون بمرتفعات الجرجرة و بالتحديد مدينة عزازقة قام العمال بحرق مخزن لجمع الفلين . [1]

تمكن العمال الجزائريون بمختلف شرائحهم الاجتماعية و المهنية من إلحاق الضرر اللازم بمصالح المستعمر ، ما دامت السيادة الوطنية هي غاية الكفاح ، فإن كل الوسائل المناسبة و المتاحة ، وجب استعمالها في المعركة التحريرية . لقد حث بيان أول نوفمبر على توظيف و استثمار كل الأدوات الممكنة في تفعيل أريج الثورة و تأجيج لهيب الكفاح في وجه الاستعمار الجائر . في هذا المجال نصت وثيقة فاتح نوفمبر بكل وضوح على آليات الثورة مؤكدة على ما يلي : " انسجاما مع المبادئ الثورية و اعتبارا للأوضاع الداخلية و الخارجية ، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا .إن هذه المهمة شاقة و تتطلب تعبئة كل الموارد الوطنية . " [2] و هكذا بدأت الثورة التحريرية تلقي بظلالها على الاقتصاد الكولونيالي ، مما أثار حفيظة العصبة الاستيطانية التي استقر بها الفزع على إثر وقع الثورة بسبب الخسائر التي ألحقها الثوار و العمال المضربون على مصالحها و مزارعها . بعد تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين و انضوائه تحت وصاية جبهة التحرير الوطني ، التحقت نقابات الفلاحين الجزائريين الصغار و عمال الأرض بصفوفه . [3] و في منتصف سنة 1956 بدأت حرب المزارع بعد استيلاء السلطات الاستعمارية على ممتلكات الفلاحين الجزائريين و تحويلها إلى مناطق محرّمة تحت تصرف الجيش الاستعماري . تحوّلت منطقة معسكر خلال شهر سبتمبر 1956 إلى فوهة

---

(1) تروزين ، المرجع السابق ، ص ص51 - 61
(2) النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954 - 1962 ، المرجع السابق ، ص 7
(3) بن داهة ، ظاهرة الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ... ، المرجع السابق ، ص 435

محرقة للمزارع و مخربة لممتلكات الكولون . لم تمرّ على معسكر ليلة دون أن تتعرض فيها و لو مزرعة واحدة للتخريب و الحرق .[1] كانت الحصيلة ثقيلة على المعمرين ، إذ بينت إحصائيات الفترة الممتدة من 1954 إلى نهاية 1956 التحدّي العمالي الأكبر لضيعات و منشآت الكولون ، تم خلالها إتلاف 6.353 مزرعة ، و تعطيل 50.746 عمودا تيليغرافيا و اجتثاث ما يزيد عن 580 ألف شجرة مثمرة .[2]

اتسعت دائرة الثورة التحريرية ، و أصبح صوتها الشعبي و العمالي يدوي على الصعيدين العسكري و الاقتصادي ، لأن حرب التحرير لو تبق مجرد تمرّد كما تصوّرها أعداء الحرية ، بل باتت ثورة قوية أربكت حسابات العسكريين ، و قلبت استراتيجيات ساسة الجمهورية الفرنسية الرابعة .

ب - 3 / حرص المركزية النقابية على شعبية الثورة التحريرية

إن الظروف العصيبة التي مرّت بها الحركة العمالية الجزائرية في ظل الوصاية النقابية الفرنسية عليها ، لم ترق قطعا إلى مستوى طموحات البلوريتاريا الوطنية . عملت باستمرار الكونفيدرالية العامة للشغل باعتبارها أقوى تنظيم نقابي فرنسي في الجزائر ، على حصر مطالب الحركة العمالية في إطارها الاجتماعي دون الجانب السياسي وهذا ما جعل أداء الكونفيدرالية مقصّرا في كرامة و سيادة العمال الجزائريين على الإطلاق . انتهج الاتحاد العام للنقابات الجزائرية مند تأسيسه في جوان 1954 منهج الكونفيدرالية الوصية عليه ، مما زاد في قناعة الأطر النقابية الجزائرية على الإسراع إلى تحقيق تطلعات العمال الجزائريين و تجسيد مشروع الاستقلالية النقابية .

بعد تأسيسه في 24 فيفري 1956 ، وضع الاتحاد العام للعمال الجزائريين مسألتين في مقدمة اهتماماته الأساسية . المسألة الأولى تتعلق بالنضال من أجل الاستقلال الوطني ، و المسألة الثانية تعني مباشرة هيكلة العمال

---

(1) بن داهة ، المرجع السابق ، ص 556

(2) Bourdel (Philippe) , le livre noir de la guerre d'Algérie , Français et Algériens , 1945-1962 éd. France Plon , 2002 , p 184

الزراعيين داخل المركزية النقابية . [1] من هذا المطلق ، فإن واقعية الاتحاد هي أساس شعبيته التي يستمدّها من العمال و الحرفيين و الفلاحين ، و سائر الطبقات الاجتماعية ، و بالتالي يصبح الاتحاد مصدر دعم و قوة لمعركة الكفاح المسلح . لقد أحدث ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين ضجة بعيدة المدى ، و أثار بروزه إلى الوجود اضطرابا عنيفا في صفوف الكونفيدرالية العامة للشغل التي انصرف العمال عنها انصرافا كليا . [2]

اندلعت الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954 ، و استمر نشاطها و اتسعت شعبيتها ، و ذلك بفضل تضحيات الوطنيين و حنكة المسيرين و بسالة المقاتلين و إرادة المناضلين . لقد حرصت المركزية النقابية على توسيع القاعدة الشعبية للثورة مما يضمن لها سندها الشعبي و دعمها البشري اللذين يمكّناها من مواصلة الكفاح التحرّري إلى غاية الاستقلال . و لذلك فقد أنجبت تلك القاعدة الشعبية لحرب التحرير أطر نقابية و نخب سياسية من أمثال عيسات أيدير و عبان رمضان و غيرهما ، فكانوا من خيرة قادة الثورة و رجالاتها الأكفاء . كان تفكيرهم السياسي يتسم بالواقعية و ينطلق من وضعية الجزائر الاقتصادية و الاجتماعية و الحقوق و المصالح المحرومة منها . [3] اتجهت مساعي المركزية النقابية اتجاها سليما مما يحقق توثيق الصلة بين جميع مكوّنات المجتمع و الثورة التحريرية العظمى .

إن الإستراتيجية المحكمة التي تتبعها الهيئات المسيرة لنشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، هي التي مكنته من توسيع قاعدته الشعبية و تعبئتها لفائدة الكفاح الوطني المسلح . تستند هذه الإستراتيجية في تقديرنا على عاملين أساسيين ، يتجلى العامل الأول في الالتزام المبدئي للمركزية النقابية منذ تأسيسها بالقضية الوطنية . العامل الثاني ، حرصها القوّي و الوطني على تنمية العمل المشترك بين الاتحاد و جبهة التحرير الوطني لدعم

---

(1) Djéghloul , op.cit. , p 102

(2) مقتطفات من برنامج الصومام 20 أوت 1956 ، النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني ، ص 34

(3) غلاب (عبد الكريم) ، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي ، ج (3) ، ط (1) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت لبنان ، 2005 ، ص 293

نجاح الثورة . و أكد هذا التوجه سنة 1956 المناضل النقابي رابح جرمان قائلا : " إننا نعمل بشكل مشترك و دائم مع قيادة جبهة لتحرير الوطني ولكن طبيعة عملنا تفرض علينا أن يكون نشاطنا نشاطا مباشرا و بمنأى عن السرية و الكتمان ، و على هذا الأساس ، كانت النقابة دوما حزبا على مستوى العمال ، و لقد كان معظم المسؤولين النقابيين من مناضلي جبهة التحرير الوطني . [1] من هنا يبدو واضحا أن الحركة النقابية حركة عمالية وطنية تعمل في اتجاه جبهة التحرير الوطني ، لأن الاتحاد العام للعمال الجزائريين ببرنامجه أصبح جزءا من كيان الجبهة لأنهما يحملان برنامجا مشتركا و توجها تحرّريا واحدا هو برنامج الثورة ، بل هو بيان أول نوفمبر الذي توحدت حوله معظم شرائح المجتمع الجزائري . فدعم النقابيين للعمل الثوري و التفاف الجماهير على اختلاف جغرافيتها و مشاربها حول المقاومة الوطنية المسلحة ، يعبر ذلك بلا ريب عن احتضان الشعب لثورته المجيدة من جهة ، و إعطاء الصبغة الشرعية و الشعبية للكفاح الوطني المسلح من جهة أخرى . بالنسبة لجبهة التحرير الوطني ، التفاف الفئات الاجتماعية حول الثورة يشكّل الطاقة المحرّكة لمسيرتها التحرّرية و الدعامة الشعبية الضامنة لاستمراريتها . من هذا المنطلق يمكن اعتبار سنة 1956 أنها بحق منعطف تاريخي للنقابية الجزائرية ، لأنه تم خلالها تعاطي فعلي للعمال و النقابيين مع الثورة حيث اتخذت بعض القيادات مواقف وطنية شجاعة لإجهاض المناورات الاستعمارية . فقد وظفت الحكومة العامة آليات دقيقة و أدوات محكمة من انتخابات و نقابات مناوئة ، قصد عزل العمال و النقابيين و كل الجماهير الشعبية عن مسيرة الثورة . جاءت ردود فعل المناضلين و النقابيين الوطنين قوية على المواقف الفرنسية المناوئة للثورة و قرّروا مقاطعة الانتخابات التي دعا إليها رئيس الحكومة الفرنسية أدغار فور (EDGARD FAURE) و المزمع تنظيمها مطلع سنة 1956 . عبّر

(1) Farès , Aissat Idir , op.cit. , p 62

عن موقف الرفض و بشكل مبكر أحد قياديي الحزب الشيوعي الجزائري المناضل النقابي لخضر قايدي بقوله : " لن نشارك في الانتخابات المزمع إجراؤها يوم 2 جانفي 1956 ، و هذا الموقف ، موقف كل الديمقراطيين التقدّميين . " [1] أكد هذا الخط الثوري للنقابية الجزائرية تحت لواء الاتحاد العام للعمال الجزائريين المناضل النقابي علي يحي عبد المجيد أحد مؤسّسي الاتحاد بقوله : " علينا أن ننظم أنفسنا و ليكن نضالنا مفتوحا و معلنا و أن تكون نقابتنا في مستوى كل النقابات الوطنية والدولية من أجل محاربة الاستغلال و العمل على تحقيق حرية الشعوب المضطهدة ، كما يجب أن نؤكد علانية دعمنا المطلق للكفاح من أجل الاستقلال و هذا الموقف هو في صالح جبهة التحرير الوطني ، و لذلك يجب تجنيد كل الشرائح الاجتماعية لهذا الغرض و لتحقيق هذا الهدف . [2]

بناء على تصريحات القياديين النقابيين رابح جرمان و علي يحي عبد المجيد ، يمكن القول أن المركزية النقابية هي حريصة كل الحرص على ربط الصلة بين القاعدة النقابية و الثورة التحريرية مما سيزيد في توثيق الركيزة البشرية للكفاح الوطني المسلح و بالتالي تستطيع الثورة أن تحقق لنفسها ذاتيتها الشعبية التحرّرية ، و هو المشروع الأساسي الذي كان يسعى إليه الاتحاد العام من خلال الخطاب النقابي الوطني في العديد من اللقاءات . تعمقت الثورة في وجدان الجماهير و بلغت شعبيتها نقطة الأوج إبان سنة 1956 ، و صارت ثورة تحرّرية شعبية تعكس انشغالات الفئات العمالية و طموحات الشرائح الاجتماعية ، و لم يقو على جيش المستعمر بكل ترسانته أن يضع حدّا لهذا السيل الثوري الجماهيري . في خضم الكفاح المشتعل و في رحم الثورة المتأججة ، ولدت هيئات داعمة للنضال المسلح . لقد تكوّنت منظمات جماهيرية و مهنية موالية لجبهة التحرير الوطني

(1) Bulletin d'études et informations syndicales , n°5 , décembre 1955 , p 2
(Voir aussi le quotidien de l' u.g.s.a. , le travailleur algérien , n°15 , du 15 / 12 / 1955)
(2) Farès , op.cit , pp 61 - 62

كالاتحاد العام للعمال الجزائريين و اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين و اتحاد النساء الجزائريات ، إضافة إلى جمعية الكشافة الإسلامية الجزائرية و الاتحاد الوطني للتجار الجزائريين . [1] وفرت الجماهير الكادحة و الفئات العمالية القاعدة الشعبية للثورة ، شجع ذلك الدعم الجماهيري للكفاح الوطني المسلح عناصر النخبة الوطنية للانضمام إلى المدّ الثوري المتزايد . انضمت إلى الثورة عناصر من ساسة حزب الشعب الجزائري و هم المركزيين ، و قد كان فيهم حملة الشهادات العلمية العليا أمثال ابن خدة و حملة الشهادات الثانوية أمثال عبد الحميد مهري و محمد يزيد و سعد دحلب و عبان رمضان . كما انضم للثورة الدكتور محمد الأمين دباغين ثم فرحات عباس و الدكتور أحمد فرنسيس و المحامي أحمد بومنجل ، ثم شيوخ جمعية العلماء . و بالتدريج انضم إلى الثورة عدد من الطلبة المتطوعين و الصحافيين و المعلّمين و السياسيين في الجزائر وخارجها . [2] و هكذا تقوّت الثورة التحريرية برجالاتها و أبنائها و عمالها و جماهيرها و تحوّلت إلى ظاهرة اجتماعية حضارية لما تحمله من قيم للإنسانية و مبادئ للحرية و طموحات للتمنية و ضمانات للعدالة الاجتماعية ، و لم تكن كما وصفها المستعمر الجاحد بأنها ثورة جياع و استغلال ، بل إنها بحق ثورة شعب خاض الصراع من أجل انتزاع حق الكرامة واستقلال .

فرضت الثورة التحريرية الكبرى شرعيتها و انتزعت لنفسها شعبيتها بفضل توجّهها الإيديولوجي الاستقلالي و بعدها التحرّري ووزنها الحضاري و على هذا الأساس لم يكن الكفاح الوطني المسلح مجرد صراع عسكري مع المحتل فحسب ، بل تجاوز الأمر ذلك لكون الثورة حملت في طياتها أكثر من رسالة للجزائريين و العالم الخارجي . إن إيديولوجية الثورة إيديولوجية تحرّرية منبثقة من بيان فاتح نوفمبر 1954 ، ألا و هي الكفاح بجميع

(1) سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، المرجع السابق ، ص ص 83 - 84

(2) نفس المرجع ، ص 122

الوسائل لتحقيق الهدف المنشود و هو الاستقلال و تكوين دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية ، و ظلّت جبهة التحرير وفية لهذا المبدأ طوال سنوات الحرب . [1]

ج - إفشال سياسة التضليل الاستعماري

لم تفاجئ ردّة الفعل الاستعمارية على الثورة لا النقابيين و لا العمال الجزائريين ، و لم تعر قيادة جبهة التحريرالوطني وجيش التحرير الوطني أي اهتمام للموقف الكولونيالي المسيء لنضال الشعب الجزائري . استمرّ الكفاح الوطني التحرّري بإرادة قوية و بحزم شديد من وراءه الجماهير التواقة إلى الحرية . تعمّدت السلطة الاستعمارية أسلوب النيل من الثورة موظفة في ذلك وسائل الدعاية من تشهير و تجريح و تقزيم لسمعة النضال و كرامة المجاهدين ، و ذلك من قبل الجيش و الكولون و الإدارة العامة . وصفت الإدارة الاستعمارية النشاط الثوري المتصاعد بالتصرفات الإجرامية و نعتت الثوار بالعصابات الإرهابية . [2] ولكن الوعي الشعبي اخترق أساليب التضليل و عمل على إفشالها بكل الوسائل الضرورية التي تحتاجها الثورة الحريرية و تتطلّبها التعبئة الشعبية في مثل هذه المواقف .

ج - 1 / إحباط النقابية الجزائرية لسياسة المراوغة و التآمر

كانت محاولات السلطة الاستعمارية مند البداية ، عزل الشعب عن ثورته ساعية بذلك إلى الإسراع لوضع حدّ للكفاح المسلح بأخف الخسائر و بأقل التكاليف فأطلقت العنان لنفسها فيما يخص تشويه الحقائق ، مدّعية أن ما يجري في الجزائر لا يخرج عن نطاق التمرّد و الإرهاب . و على هذا الأساس أصدر الحاكم العام (ROGER LEONARD) بلاغا يوم 2 نوفمبر 1954 جاء فيه ما يلي : " في الليلة الماضية اقترف ثلاثين اعتداء في عدة جهات من القطر ، و خاصة في عمالة قسنطينة و في جهة الأوراس

(1) بن خدة (بن يوسف) ، شهادات و مواقف ، دار المنعمان ، الجزائر ، 2004 ، ص 133
(2) مولود قاسم ، المرجع السابق ، ص 88

من طرف عصابات إرهابية صغيرة ، فقتل ضابط و جنديان في خنشلة و باتنة و حارسان ليليان في القبائل . إن السكان الدين يبرهنون حاليا في جميع الأوساط على هدوء كبير و رباطة جأش ليستطيعون أن يطمئنوا لأننا سنتخذ كل التدابير اللازمة لضمان أمنهم و قمع التصرفات الإجرامية المرتكبة . [1] حاول الحاكم العام روجي ليونار تشويه حركة التاريخ بتحجيمه لما يحدث في المستعمرة ، نافيا على الإطلاق ما يصنعه الجزائريون من عمال و فلاحين و نقابيين و طلبة و مثقفين و شباب و نساء و عاطلين من كفاح بطولي تتصاعد أنواره كلما حلّ فجر جديد على مسيرة الثورة . لقد اعتبر الحاكم العام الفرنسي أن ما يحدث لا يمثل سوى أحداث منعزلة لا تمت بصلة مع حركة التحرّر الوطني ، واصفا تلك الأعمال بالإجرام و الإرهاب . ولكن تلك الأوصاف التي أطلقها إن تدل على شيء ، و إنما تدل على شدة الصدمة و مرارة النكسة التي أصابت النظام الكولونيالي و زعزعت كيانه و هزت سلطانه ، بقيام كفاح بطولي و استمرار ثورة شعبية أسالت غضب الحكومة العامة على الجزائريين الثائرين القائلين للمستعمر بقاءك على أرضنا محدود و استقلالنا بثورتنا موجود .

مثل هذه المواقف و غيرها ، تعكس في اعتقادنا ثقافة المدرسة الاستعمارية التي تزيف الحقائق لتضلّل العقول و تفسد النوايا و تتجاهل القضايا و تحوّل الشعوب الثائرة إلى رعايا ، بل إلى ضحايا . لذلك كان لابد على النقابيين الجزائريين أن يقفوا بالمرصاد لردع هذه المواقف بالتوعية المطلوبة و المقاومة المستمرة و التضحية اللازمة ، لتواصل الثورة المظفرة مجراها إلى مصب الاستقلال . لقد أدركت النقابية الجزائرية أن الكفاح الموحد الذي تخوضه الجماهير المتطلعة إلى الحرية و المصمّمة على الاستقلال ، قرار لا رجعة فيه . إن إستراتيجية الرد على القمع الاستعماري المفروض على الثورة و رجالها في نظر المركزية النقابية ، لا تكتفي بالجانب العسكري

(1) مولود قاسم ، المرجع السابق ، ص 88

فقط و إنما في نفس الوقت لابد من ممارسة المقاومة الاحتجاجية الرامية إلى إحداث شلل اقتصادي لدى النظام الاستعماري . هذه الرؤية لدى النقابيين الجزائريين هي رؤية الشمولية لحركة التحرّر الوطني التي انطلقت شعلتها في الفاتح من نوفمبر . على الرؤية الشاملة أن تأخذ في آن واحد منحيين ، منحى المواجهة العسكرية و منحى المواجهة الاقتصادية ، ممّا يحقق التكامل الفعلي البراغماتي للنضال الوطني ، و بالتالي يكون هذا العطاء المنسجم أحسن ردع و أفضل رد على سياسة القمع و التضليل للمستعمر الغاشم . من هذا المنطلق قرّرت النقابية الجزائرية تجديد نشاطها الاحتجاجي بالموازاة مع المقاومة الوطنية المسلّحة ، من خلال تنظيم الإضرابات العمالية كرد فعل على سياسة التسلّط الاستعماري من ناحية ، و مواجهة المواقف المشبوهة التي يمارسها الاتحاد العام للنقابات الجزائرية والكونفيدرالية العامة للشغل من ناحية أخرى.
في هذا الإطار ، قرّر العمال بكل حزم في مناجم شركة موكطا الحديد في كل من بني صاف و سيدي صافي القيام بالإضراب احتجاجا على تعسّف الإدارة و تضامنا مع حركة المقاومة ، بإحداث شللّ تام بالمنطقة المنجمية التي تحتل المرتبة الثانية بعد مناجم الونزة و بوخضرة . أضرب عمال منجم سيدي صافي يوم 2 و 3 ديسمبر ، و أضرب عمال منجم بني صاف و جبل الهواورية يوم 5 ديسمبر 1955 . [1] تأتي هذه الحركة الاحتجاجية في رأينا كردّ فعل قوي من قبل إرادة العمال الناقمين و الرافضين لسياسة الإدارة الكولونيالية المستغلة لحقوق المنجميين الجزائريين ، كما تندرج هذه الحركة الاحتجاجية لتعبّر الطبقة العاملة عن مؤازرتها للحركة الثورية التحرّرية التي يصنع ملحمتها الجزائريون بكل أطيافهم و أمجادهم . أما في مدينة الجزائر ، فإن الانفجارات تهزّ المدينة و الخريف يشتعل لهيبه هذا العام في كامل أرجاء الجزائر . [2] من جهة أخرى ، تجدّدت المواجهة في مناجم

(1) A.C.B.S , Syndicat c.g.t. des ouvriers mineurs et assimilés de la compagnie mokta el hadid Béni-Saf , boite n°34 , décembre 1955
(2) Bulletin d'études et d'informations syndicales algériennes , n°4 , novembre 1955 , p 10

عمالة قسنطينة حيث قام العمال المنجميون بحركتهم الاحتجاجية في أحواض قسنطينة و الونزة يوم 20 أوت 1955 . [1] عبّروا من خلالها على رفضهم للسياسة الاستعمارية و نبذهم لأية تسوية التي لا تأخذ بعين الاعتبار منطق العدل و المساواة . و جاء الإضراب كردّة فعل قوية و جماعية من قبل العمال المنجميين على جولة تسوية الأوضاع و تهدئة الأجواء التي قام بها السيد صنهاجي الأمين العام للاتحاد الولاني لعمال المناجم بعمالة قسنطينة و التي بدأها بتراب العمالة أيام 13 ، 14 ، 15 ، و 16 أوت 1955 . [2]

بعد تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين يوم 24 فبراير 1956 ، اشتدت الحركة الاحتجاجية متخذة شكلا تنظيما محكما ، تحوّلت أداة الإضراب إلى سلاح ثوري فعال في يد العمال و النقابيين الجزائريين ، من شأنه أن يعطي طاقة جماهيرية قوية للمقاومة الوطنية المسلحة . انتفضت كل شرائح المجتمع الجزائري ضد النظام الاستعماري ، معلنة دعمها للثورة و ولاءها لجبهة التحرير الوطني ، من أجل تحطيم محاولات القمع و التضليل و التعذيب المنتهجة من قبل الجيش الفرنسي و زبانيته ضد شعب تواق إلى الحرية و الكرامة . على هذا الأساس رفض بعض الفلاحين الجزائريين القروض المالية الممنوحة لهم من قبل التعاونيات الأهلية ، و فضلوا الالتحاق بالثورة ، خاصة بعد إنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين و انضوائه تحت جبهة التحرير الوطني و التحاق نقابات الفلاحين الجزائريين بصفوفه . [3]

و في الخامس من جويلية 1956 أعلن الاتحاد العام للعمال الجزائريين إضرابا عاما ، لقي نجاحا كبيرا بعد الاستجابة العمالية والشعبية الواسعة له. [4]

أصيب الاقتصاد الاستعماري بشلل تام ، حيث توقفت آلة الإنتاج و ارتفع عدد العمال الذين التحقوا بميادين القتال . و من جانب آخر استجاب عمال الأرض لنداء الإضراب و امتنعوا عن العمل في مزارع الكولون يومي الخامس

(1) Bulletin d'études et d'informations syndicales algériennes , op.cit , p 10
(2) Ibid , p 10
(3) بن داهة ، المرجع السابق ، ص 435
(4) El - Moudjahid , op.cit , juillet 1956

من جويلية و الفاتح من نوفمبر 1956 . [1] في الفاتح من نوفمبر 1956 نظم الاتحاد العام للعمال الجزائريين إضرابا عاما ، شاركت فيه كل الفئات العمالية و جميع القوى الوطنية النشيطة ، إحياء للذكرى الثانية لاندلاع الثورة التحريرية . و في هذا المجال ، كانت مشاركة عمال الشحن و التفريغ بميناء مدينة الجزائر ، مشاركة فعالة في الإضراب ، حيث كانوا مضرب المثل بمشاركتهم في الإضراب السياسي يوم أول نوفمبر 1956 ، و يعدّ هذا الإضراب امتدادا طبيعيا للإضراب الوطني العام الذي قام به العمال الجزائريون يوم 5 جويلية 1956 . [2] إن تدل هذه الحركات الاحتجاجية على شيء ، و إنما جاءت لتبرهن عن مدى تعلّق العمال بثورتهم التحريرية ، و الدور الوطني الفعال الذي يقوم به النقابيون الجزائريون على مستوى المركزية النقابية فيما يخص توعية الشغيلة الوطنية و تجنيد الفئات النشيطة خدمة للقضية الوطنية التحرّرية . لقد ثار العمال في مواقع القتال و في معامل الباترونا الأوربية و في مزارع الكولون ، و هم مقتنعون أنه لا توجد مساواة و لا عدالة اجتماعية إلا في ظل استمرار الثورة و انتصارها على الرأسمالية الاستعمارية . تلك هي قناعة النقابية الجزائرية و على أساسها تحقق ذلك التوافق و الانسجام بين الحركة العمالية و قيادة جبهة التحرير الوطني . فالعمال و النقابيون ، يشكلون أقوى شريحة اجتماعية تحس إحساسا قويا بمرارة الاضطهاد الاستعماري و ببشاعة الاستغلال الاجتماعي ، الذي حقق في الأخير وحدة الصف و وحدة المصير . فالشعور الوطني المشترك ، ينتج عنه حتما السلوك الجماعي المشترك و الذي على أساسه نشأ عنه رد الفعل الطبيعي على سياسة الجور و الظلم . إن الفقراء و المهانين و المضطهدين ينجذبون سويا نتيجة لوحدتهم و آلامهم و إدراكهم لمعنى الظلم ، و هذا هو بداية التحوّل من الإحساس بالذات إلى الإحساس بالجماعة . [3] فإذا كانت الذات هي الشعب ، فإن الجماعة هي ثورته ومصيره .

---

(1) بن داهة ، المرجع السابق ، ص 435

(2) Jurquet , années de feu , Algérie 1954 -1956 , op.cit , p 352

(2) سلسلة أعلام الفكر العالمي ، شتاينبك ، تر. العزب موسى محمد ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت لبنان ، 1978 ، ص 113

ج - 2 / دور الإعلام الثوري و النقابي في تعميق مسيرة الكفاح الوطني

كانت محاولات المستعمرالفرنسي ترمي إلى إجهاض مشروع الثورة بمختلف الوسائل . و لتحقيق هذا الغرض ، وظفت الحكومة العامة كل الأدوات المناسبة للقرار الاستعماري ، و هي أدوات لا تخرج عن إطار الحرب النفسية الموجهة في خدمة مصالح الرأسمالية الكولونيالية . جندت فرنسا في هذا الشأن ترسانتها الإعلامية لتضليل الرأي العام الوطني و الدولي ، بهدف تعميق الهوة بين أفراد المجتمع الجزائري المكافح و قيادته الثورية ، و في نفس الوقت أغلقت منافذ الاعتراف الدولي بشرعية الثورة التحريرية المجيدة". فأخذ التضليل الإعلامي أبعادا خطيرة لتزييف حقيقة ما يجري في الجزائر مند الفاتح من نوفمبر1954 .

نقلت الصحف الاستعمارية مواقف المعمّرين و ردود الفعل لعدة شخصيات سياسية نافذة في الحكومة العامة ، ورجال الدين من الكنيسة الكاثوليكية ، بهدف حشد أكبر شريحة ممكنة من المجتمع لتكون أقوى حليف للاحتلال يحافظ على الكيان الاستعماري و يعمل على رعاية مصالحه . في هذا الصدد رصدت بعض الصحف الاستعمارية موقف الحاكم العام روجي ليونار و سجلت بسرعة تصريحه الذي أدلى به في الفاتح من نوفمبر 1954 قائلا : " يبدو أن هؤلاء المحرّكين من الخارج يقصدون بهذه العملية أن تساعدهم على عرض قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة قريبا ، ضمن ملف المغرب الفرنسي . إن ملف الجزائر أبيض ، فارغ ، لا مظالم فيه ، و لا شكاو ، بل ليس فيه شيء إطلاقا . فقد أرادوا اصطناع انتفاضة مثيرة للفت النظر و إضافتها إلى ملف مغربنا الفرنسي في الأمم المتحدة . [1] لم يختلف رد فعل رئيس بلدية مدينة الجزائر جاك شوفالييه [*] (JACQUES CHEVALIER) عن موقف مواطنه الفرنسي روجي ليونار فيما يخص تعليقه على الكفاح المسلح حيث صرح يوم 2 نوفمبر بمدينة خنشلة قائلا : " إن الحكومة لن تقبل بأية صفة كانت ، بأي إرهاب

(1) Alger Républicain , 3 novembre 1954

(*) شخصية سياسية بارزة ، تقلد مناصب حيوية ، فهو رئيس بلدية الجزائر و نائبها في البرلمان الفرنسي و كاتب الدولة للحرب و تخليدا لدوره التاريخي ، أطلقت فرنسا اسمه على حي الأبيار بمدينة الجزائر المعروف بحي شوفالييه (CITE CHEVALIER)

فردي و لا جماعي ، وإن جميع التدابير الصارمة ستتخذ . " [1] وفي الحين ركب تريمو (TREMAUD) النائب العام في المجلس العام لعمالة الجزائر موجة شوفالييه و صرح في ذات اليوم قائلا : " إن هذه الاعتداءات لا يقوم بها إلا الجبناء قامت بها حفنة من المتعصبين لا يمكن الخلط بينهم و مجموع السكان ، فهؤلاء هادئون فعلا و بقوا هادئين . " [2] و في نفس الاتجاه ، التحق رجال الدين بموجة التضليل ، حيث أصدر الأسقف دوفال (DUVAL) و مساعداه في مدينتي وهران و قسنطينة بيانا عن الوضع في الجزائر ، أكدوا فيه بقولهم : " إن إحدى شروط السلم هي العدالة الاجتماعية أمام الوضع المأسوي الذي يوجد فيه جزء هام من السكان الذين يعانون الجوع . وكما قلناه عدة مرات ، فمن المستعجل زيادة الجهود في مكافحة الفقر و البؤس و البطالة . و ما لنا و الحرية و الاستقلال و غيرها من الأفكار المستوردة التي هي ترف و بدخ و أوهام صعبة الاستيعاب على بعض الأفهام . [3] هذه عينات مما نقلته صحف المستعمر عن شخصيات فرنسية لإبراز السياسة الإعلامية المضلّلة للرأي العام و المشوهة للواقع الثوري . تحوّل الإعلام الفرنسي في رأينا إلى سلاح استراتيجي كوسيلة لتفنيدالحقائق ، امتدّ صداه إلى كل المناطق ، طلقات أكاذيبه فاقت صوت البنادق فاخترقت الوديان و الخنادق . تعامل الإعلام الفرنسي من خلال مقالاته على أساس أن الثورة مدبرة من الخارج ، و هي مجرّد تصرّفات إرهابية منافية للقانون ، تقوم بها شرذمة من المتعصبين يطالبون بتحسين وضعهم الاجتماعي ، و هذا ما أكدته تصريحات ليونار و شوفالييه و تريمو و دوفال و غيرهم من الأطراف المناوئة .

أمام هذه الحملة الإعلامية الفرنسية الاستعمارية الشرسة والمسيئة لسمعة الثورة و لكرامة الشعب الجزائري الثائر، بات لزاما على النقابية الجزائرية أن تسقط تلك الأحكام و تدحض تلك المواقف و تجهض تلك الردود ، لأنها سلوكات مضلّلة للحقائق و معطّلة للتاريخ ، تاريخ الشعوب المكافحة من أجل انتزاع

(1) Le Journal d'Alger , 3 novembre 1954
(2) Ibid , 3 novembre 1954
(3) Alger Républicain , 30 novembre 1954

حريتها السياسية و إفتكاك سيادتها الوطنية و استرداد كرامتها الإنسانية .

تصدّى الإعلام الوطني للسياسة الإعلامية الاستعمارية بإرادة قوية و عزم شديد ، محبطا الدعاية الكولونيالية المشبوهة المضلّلة لقدسية الثورة و شرعيتها . استطاع الإعلام الثوري الوطني أن يفتح حربا حقيقية موازية لإستراتيجية الكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب الجزائري بكل أطيافه السياسية و فئاته الاجتماعية حيث لعبت النشريات و الدوريات و الصحف الجزائرية دورا رائدا في توعية الجماهير الثائرة و كشف متناقضات الحكومة العامة و إحباط مخططات إعلامها القائم على تغليط الرأي العام المحلي و الدولي ممّا ينقله من حقائق ملفقة و أخبار مفتعلة و تعاليق مقصودة و أحكام زائفة و مواقف مضلّلة . الملفت للنظر أن القيادة الثورية المتمثلة في جبهة التحرير الوطني ، تمكنت من ضبط سياسة إعلامية محكمة ، سخرت لها الوسائل الضرورية و حدّدت لها الأهداف الحقيقية و بالتالي تحوّلت الكلمة و الصوت و القلم إلى سلاح ناجع إلى جانب البندقية و الرشاش لمقاومة المستعمر الفرنسي و كشف ممارساته اللاإنسانية في الجزائر.

وظف الإعلام الجزائري في بداية الأمر الجهاز السمعي ، و أصبح صوت الثورة يدوي على أمواج الأثير . تحوّل الخطاب الصوتي إلى منبر توعوي و تعبوي للجماهير في الخارج و الداخل ، بغاية التعريف بشرعية الكفاح و عدالة القضية الجزائرية . كان صوت الثورة ينطلق من إذاعات الدول العربية الشقيقة و بالأخص مصر و تونس . اعتمدت الثورة الجزائرية في البداية على إذاعات الدول العربية لإيصال صوتها إلى العالم الخارجي ، و كانت إذاعتا القاهرة و تونس أولى الإذاعات العربية التي خصّصت برامجها لإذاعة أخبار الثورة الجزائرية . [1] بدأ البث الإذاعي من القاهرة في نهاية 1955 ، عبر إذاعة صوت العرب حيث تمت قراءة بيان الثورة بصوت عيسى مسعودي . كان نشاط صوت العرب بالقاهرة يخص برنامجين ، البرنامج الأول بعنوان " وفد جبهة

---

(1) عبد الرحمن (عواطف) ، الصحافة العربية في الجزائر دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954 - 1962 ، م.و.ك. الجزائر ، 1985 ، ص 58

التحرير يخاطبكم من القاهرة " باللغة العربية ، و البرنامج الثاني عنوانه " هنا صوت الجمهورية الجزائرية " يذاع باللغة الفرنسية . [1] أما الإذاعة الجزائرية في تونس ، بدأ نشاطها سنة 1956 ، و كان البرنامج الخاص بالثورة بعنوان " هنا صوت الجزائر المجاهدة الشقيقة " ، بحيث شمل البرنامج الأخبار العسكرية و التعاليق السياسية القصيرة التي كانت تبدأ و تنتهي بالنشيد الوطني . [2]

إذا كان النشاط الإعلامي الإذاعي الوطني ينطلق صداه من الخارج قصد تعميق و توسيع عدالة القضية الوطنية لدى الرأي العام العالمي ، فإن الإعلام الداخلي كان وقعه قويا في وجدان الشرائح الاجتماعية عندما تحوّل القلم إلى سلاح حاد يفضح مجازر الاستعمار و يسجل بطولات جيش التحرير الوطني و يعتز بتضحيات الجزائريين في سبيل الوطن و عزته . في هذا الشأن ، حظي الإعلام الثوري بصحافة وطنية رائدة التي استطاعت دحض أكاذيب الاستعمار و تعزيز مكانة الثورة و بث روح النضال و التحدّي في نفوس العمال و الفلاحين و الطلبة و سائر الفئات الوطنية المكافحة . كانت لهيئات جبهة التحرير الوطني صحفها الخاصة ، و كانت للولايات جرائدها ، مما جعل الإعلام المكتوب في رأينا سياجا شاملا و مطوّقا للأباطيل الكولونيالية عبر كل منطقة و ولاية . أما صحافة الهيئات المركزية الداعمة للثورة ، نسجل الصحف التابعة مباشرة لأجهزة جبهة التحرير الوطني . في هذا الصدد هنالك صحيفة " المقاومة الجزائرية " الصادرة ما بين 1955 و إلى غاية جوان 1957 ، و صحيفة " المجاهد " الذي بدأ صدورها في جوان 1956 و استمرت إلى غاية الاستقلال 1962 . [3] الجدير بالملاحظة أن بعد مؤتمر الصومام و بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ظهرت نشريات خاصة بوزارات الحكومة . وفيما يخص ولايات الوطن المشتعلة برمضاء و لهب المقاومة التحريرية ، امتدّ إليها النشاط الصحفي ليشمل أكثر من ولاية ، و الجدول الوارد أمامنا ، يبيّن شمولية الإعلام الصحفي الثوري

(1) عبد الرحمن (عواطف) ، المرجع السابق ، ص ص 58 - 59
(2) نفس المرجع ، ص 59
(3) Meynier (Gilbert) , histoire intérieure du F.L.N. 1954 -1962 , casbah éditions , Alger , 2003 p 737

و انتشاره الجغرافي عبر التراب الوطني : [1]

الولاية [*]	عناوين الصحف و انتشارها الجغرافي	لغة التحرير
الأولى	الباتريوت (LE PATRIOTE) : الوطني [**]	لغة فرنسية
الثالثة	النهضة الجزائرية (LA RENAISSANCE ALGERIENNE)	لغة فرنسية
الرابعة	صوت الجبل (LA VOIX DE LA MONTAGNE) حرب العصابات (GUERILLA) الثورة (REVOLUTION) صدى الطيتري (ECHO DU TITTERI)	لغة فرنسية لغة فرنسية لغة فرنسية لغة فرنسية
الخامسة	المستقبل (L'AVENIR) رسالة من الجزائر (LETTRE D'ALGERIE) أصداء عسكرية من ولاية وهران (ECHOS MILITAIRES DE LA WILAYA D'ORAN)	لغة فرنسية لغة فرنسية لغة فرنسية
صحافة المناطق	الكفاح (LE COMBAT) ، المنطقة رقم 51 ، تلمسان العرق (EL ERG) ، المنطقة رقم 58 ، جنوب وهران	لغة فرنسية لغة فرنسية

بناء على المعطيات الواردة في الجدول الإحصائي ، يمكن القول أن الثورة التحريرية كان لها رصيدها الفكري و الثقافي الذي يدافع عن أهدافها ، و ذلك بفضل أقلام الصحافة الجزائرية التي كانت في المرصاد للدفاع عن ثورة العمال و الكادحين و الفلاحين و الطلبة من أجل الحفاظ على وحدة الشعب و تحقيق المشروع الوطني التحرّري . كانت الصحف الوطنية تفند ما تكتبه الصحافة الاستعمارية سواء كانت يمينية أم يسارية لأن قوة الثورة و استمرارها وحّدا التيارات الإعلامية الفرنسية و أصبحت تشوّه الحقائق و تضلّل الرأي العام باستخدام العناوين المنفوخة و العبارات المشبوهة و المعلومات المغلوطة .

كتبت بعض الصحف اليسارية سنة 1955عن تطوّرالأوضاع في الولاية الثانية واصفة مجريات الأحداث بالعبارات التالية : " إن الإرهاب في القطاع القسنطيني مقتل رئيس ورشة في مدينة باتنة ، توقيف 10 متمرّدين في سوق اهراس، حرق مزرعة تابعة لمعمر قرب عين البيضاء ، توقيف شاحنة تحمل متفجرات سرقت من منجم بوخضرة . [2] ولكن الإعلام الوطني كان يردّ على تلك الأخبار

(1) Meynier , op.cit. , p 737

(*) الولاية الثانية لم يرد ذكرها من قبل المؤرخ الفرنسي مينيي

(**) ظهرت الجريدة عشية الثورة ، تابعة للجنة الثورية للوحدة و العمل ، صدر العدد الأول و الثاني في شهر ماي 1954 و كان يطبعها محمد العيشاوي (أنظر سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 10 ، ص 202)

(2) Oran - Matin , 19 - 20 juin 1955

بشمولية الثورة و مشاركة كل الفئات العمالية في العمليات كما هو الحال لدى المنجميين في بوخضرة و الونزة في تزويد جيش التحرير الوطني بالذخيرة .

إل جانب الإعلام الثوري الوطني ، التحق بموجة ثورة القلم و الرأي الإعلام النقابي ، بعد تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 . على غرار صحافة الهيئات و الولايات ، نشأت صحافة المنظمات الاجتماعية و المهنية ، نذكر على سبيل المثال صحيفة "العامل الجزائري" الصادرة باللغة الفرنسية (L'OUVRIER ALGERIEN) لسان حال المركزية النقابية و صحيفة "الاقتصاد الجزائري " الصادرة باللغة العربية تمثل الاتحاد العام للتجار الجزائريين . [1] لقد قامت الحركة النقابية مند تأسيس الاتحاد العمالي 1956 بتطوير الإعلام النقابي ، فشكلت جريدة العامل الجزائري مند إصدارها في 6 أفريل 1956 إطارا للمطالب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، لكونها استطاعت أن تغرس في نفوس العمال و النقابيين الجزائريين روح النضال الحقيقية في عالم الشغل . كما أنها تمكنت من دفع العمال حول مسألة الاستقلال الوطني . [2] كتبت جريدة العامل الجزائري في عددها الأول يوم 6 أفريل 1956 تقول : " إن نضال العمال الجزائريين في بلدنا يعكس طموحات الطبقة العاملة و يرمي إلى إحداث ثورة حقيقية في المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، و يصل إلى تشكيل ضمير عمالي وطني مناهض للاستعمار و مدعم للقضية الوطنية . " [3]

تولّى عيسات أدير بنفسه إدارة تحرير الصحيفة بمساعدة رابح جرمان و نظرا لأفكارها التحرّرية الداعمة للكفاح المسلح ، تعرض رجال " العامل الجزائري" إلى المضايقة و الاعتقال يوم 24 ماي 1956 . ركزت الجريدة على أن مبدأ التحرّر الاجتماعي من قيود الاستغلال و الإفقار لا يتحقق إلا بالاستقلال الوطني ، و من هنا بات الإعلام النقابي بمفهوم المركزية النقابية كفاحا تحرّريا يرمي إلى انتزاع الكرامة العمالية و السيادة الوطنية . و مهما كان من إعلام وطني بكل أشكاله سواء كان تابعا لأجهزة الثورة أي الإعلام الثوري أو النقابي

(1) Meynier , op.cit. , p 73
(2) الإعلام النقابي و القضية الوطنية ، عن مجلة الثورة و العمل ، المرجع السابق ، نوفمبر 1984 ، ص ص 91 - 92
(3) L'Ouvrier Algérien , n°1 , 6 avril 1956 (voir Farès , op.cit. , p 67)

أو الإصلاحي ، فإن الإعلام أصبح بحق سلاحا قويا مغذيا للمسيرة الثورية . و بالتالي فإن الهدف من الإعلام هو تقديم المساندة المادية و المعنوية للكفاح الوطني التحرّري . إن الغاية من الإعلام الجزائري هو التصدّي للإعلام الاستعماري و دعم الثورة التحريرية . [1]

ج - 3 / حرص الوطنيين و النقابيين الجزائريين على إنجاح مسار الثورة

بعد انقضاء سنة تقريبا من عمر الكفاح الوطني المسلح حققت الثورة الجزائرية مكاسب نوعية و بلغت محطّات حاسمة في مسيرتها التحرّرية ، لكونها أربكت السلطة الفرنسية و قوّضت مخطّطات الجيش الاستعماري المبنية على الحصار و الإبادة . تجسّدت انجازات الثورة في الاستحقاقات السياسية و العسكرية التي برهنت للعدو أن كفاح الجزائريين بركان لا تخمد فوهته إلا برحيل المستعمر و اعترافه بحق السيادة . حلّت سنة 1955 سنة مفصلية و مصيرية على النظام الكولونيالي الرأسمالي في الجزائر ، مما دفع في رأينا إلى الاعتقاد بأن حكومة المتروبول بدأت تتراجع عن مصطلحاتها الطوباوية و أحكامها الوهمية عمّا يجري في المستعمرة من ثورة شعبية تحرّرية مند عامها الأول .

كلّف الكفاح المسلح متاعب جمة للمستعمر و أدّى إلى سقوط حكوماته أمام تصاعد الثورة . عرفت سنة 1955 انهيار حكومتين ، كانت البداية عزل الحاكم العام روجي ريونار و تعيين جاك سوستيل (JACQUES SOUSTELLE) حاكما عاما يوم 25 جانفي 1955 ، و في 23 فيفري سقطت حكومة منداس فرانس و حلّت محلّها حكومة أدغار فور. [2] حاولت حكومة أدغار فور تصفية الثورة بأقل كلفة فقام الجيش الاستعماري بتطويق المناطق و توسيع المحتشدات و مراكز التعذيب إرضاء للعصبة الكولونيالية و حرصا على الجزائر فرنسية . في هذا الاتجاه ركّزت المنظومة التشريعية على ربط المواجهة العسكرية بالحرب السيكولوجية. أصدرت فرنسا في 1 جويلية 1955 تعليمة تدعو إلى شن حرب أمنية على جيش التحرير الوطني ، كما أنها منحت شرعية استخدام كل الوسائل الوحشية ضد

(1) سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، المرجع السابق ، ص 213

(2) Yousfi (M'hamed) , L'O.A.S. et la fin de la guerre d'Algérie , t (2) , e.n.a.l , Alger , 1985 pp 135-136

الوطنيين (*) الثائرين الجزائريين . (1) وهكذا شرعت السلطة الاستعمارية في تنفيذ إجراءاتها القمعية بإنشاء مراكز للتعذيب مثل مركز فيلا سيزيني ومركز القصبة والكورنيش الواقعة كلها بمدينة الجزائر وحدها . (2) أما المعتقلات فقد اكتسحت جغرافيتها ولايات الثورة أواسط سنة 1955 بعد الانتشار الواسع للعمليات النوعية لجيش التحرير الوطني . من أهم المعتقلات ، معتقل شلال جنوب مدينة مسيلة و معتقل الجرف بشرق المدينة ، و معتقل بوسوي (BOSSUET) بجبال ضاية دائرة تلاغ و معتقل أفلو بولاية الأغواط و معتقل سان لو (SAINT LEU) أي بطيوة دائرة آرزيو و معتقل أركول (ARCOLE) في بئرالجير ، و معتقل سيدي شحمي بعمالة وهران . (3) ولكن البعد الروحي لثورة نوفمبرالمجيدة وما تحمله من قيم الشجاعة و التضحية و بالحرية ، تحوّلت تلك القيم إلى مقوّمات روحية و مقوّيات نفسية رفعت الطاقة القتالية لجيش التحرير الوطني و فئات الشعب الجزائري .

إن مصدر هذه الطاقة المتأججة من الشجاعة و الثقة هو بلا ريب ، القرآن الكريم ، فقد كانت الأمور المحرّمة دينا محرّمة أيضا ممارستها داخل الحركة الوطنية . (4) إن الاعتماد على الذات و التعويل على الله ، جعل المجاهدين يؤمنون بقوله تعالى : " إن تنصروا الله ينصركم و يثبت أقدامكم . " (5) يبدو جليا ، أن المجتمع الجزائري الثائر، يكون بلا شك قد استمد روح التضحية من عناصر هويته العربية الإسلامية احتفاء بأسلافه المقاومين من الأمير عبد القادر صاحب المكانة إلى شهيد المقصلة أحمد زبانة . كما استمد الوطنيون روح الجهاد و حب التضحية من إيمانهم الراسخ عملا بالآية الكريمة : " إن ينصركم الله فلا غالب لكم ، و إن يخلدكم فمن ذا الذي ينصركم

(*) نعني بالوطنيين كل عناصر الثورة من نخب جزائرية و شرائح اجتماعية ، المكافحة بالسلاح و الاحتجاج و القلم و الفكر

(1) Branche (Robert) , « la torture pendant la guerre d'Algérie »_ , in la guerre d'Algérie de la mémoire à l'histoire , éd. Robert Laffont , Paris , 2004 , p

(2) ماجن (عبد القادر) ، " مراكز التعذيب و ضحاياها في الجزائر العاصمة "، عن مجلة أول نوفمبر ، ع 87 ، نوفمبر 1987 ص ص 34 - 40

(3) عزوي (محمد الطاهر) ، " المعتقلات في الجزائر و الحرب النفسية " ، عن مجلة أول نوفمبر ، ع. 87 ، نوفمبر1987 ص ص 41 - 43

(4) فركوس (صالح) ، " البعد الروحي للثورة الجزائرية " ، عن الملتقى الدولي الأول حول تاريخ الثورة الجزائرية ، 11 و12 ديسمبر 2006 ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، ص ص 143 - 150

(5) القرآن الكريم ، سورة محمد ، الآية 7

من بعده . [1] و من جانب آخر ، تؤكد بعض الكتابات التاريخية إشراف القيادة الثورية على تطبيق الشريعة الإسلامية. كان جيش وجبهة التحرير الوطني القدوة في تطبيق أحكام الشريعة بحذافيرها دون أي تقصير تلافيا لوقوع أي خطأ في حق الثورة . [2] بفضل هذه المقوّمات و المثل العليا للثورة الجزائرية كان الصمود والتحدّي للمجاهدين مصدر الانتصارات على وحشية العدو ، و من أبرز تلك الانتصارات الهجوم التاريخي على الشمال القسنطيني بقيادة زيغود يوسف في 20 أوت 1955 . تمكنت الثورة من عمليات جيش التحرير الوطني بعمالة قسنطينة من انجاز مكاسب عظيمة رفعت من قدر الكفاح الوطني المسلح خلال هذه الفترة . استطاعت قوات زيغود تحرير عمالة قسنطينة من حالة الجمود و الصمت نتيجة التضييق الكولونيالي المضروب على الثورة و الشعب ، و فك الحصار عن إقليم الأوراس و التأكيد للعدو على شمولية الثورة التحريرية . كما برهن الجيش الجزائري على استمرار الكفاح و رفض الجزائريين الشديد لإصلاحات سوستيل المضلّلة و الإلحاح على استقلالية الثورة من أية تبعية خارجية ، و كسب انضمام الأحزاب إلى الخط الثوري المتعاظم . أما المكاسب الخارجية فتمثلت في فكرة توحيد المغرب العربي و استقلاله ، و لفت نظر العالم قبل انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، خاصة أن مؤتمر باندونغ (BANDOUNG) قرّر عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة ، لذلك فكرت القيادة بالداخل القيام بهجوم نوعي ليكون من شأنه سندا قويا لممثليها في الخارج . [3] سما شأن الجيش الجزائري في الإقليم الشرقي . جاءت المكاسب بفضل عمليات 20 أوت 1955 ، تتويجا للاجتماع الذي دعا إليه زيغود يوسف في الفترة ما بين 25 جوان و 1 جويلية في ضواحي الزمان بسكيكدة حضره 100 من المجاهدين من الولاية الثانية منهم الأخضر بن طوبال مصطفى عمار بن

(1) القرآن الكريم ، سورة آل عمران ، الآية 160

(2) باغلي الشريف (خديجة) ، " جيش و جبهة التحرير الوطني الجزائري و تطبيق الشريعة الإسلامية إبان الثورة الجزائرية " عن مجلة التاريخ ، عدد 17 ، المرجع السابق ، 1984 ، ص ص 55 - 74

(3) الزغيدي (محمد الحسن) ، " أحداث 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني " ، عن مجلة التاريخ ، المرجع السابق ، ص ص 87 - 93

عودة ، علي كافي ، محمد الصالح ميهوب و بوضرصة عمار و غيرهم . [1]

اتجهت المسيرة الثورية نحو المزيد من الاستحقاقات اللافتة للنظر لإجبار العدوعلى الاعتراف بقوة الكفاح التحرّري الجزائري و شرعيته ، و تأتي معركة الجرف التي وقعت ما بين 22 و29 سبتمبر 1955 لتجسد تضحيات شعب شرب من لبان الوطنية حتى الثمالة و عشق الحرية حتى القداسة . لقد أعطت هذه المعركة دفعا جديدا للثورة بعد الفتور الذي خيم على الساحة القتالية من جراء إلقاء القبض على مصطفى بن بو العيد . [2] و عن الانتصارات التي حققتها الثورة خلال سنتين و نصف من اندلاع الثورة ، يذكر المؤرخ الانجليزي " أليسرار هورم" ، أن خسائر الجانب الفرنسي جسيمة ، فقد قتل المجاهدون حوالي 1035 أوربيا ، و تخريب 38340 عتاد فلاحي ، و اقتلاع 4.432 مليون شجرة عنب ، و حرق 4583 هكتار من المحاصيل الزراعية ، و تخريب حوالي 283 مدرسة فرنسية . [3] على هذا الأساس ، فإن دلت هذه الأرقام على شيء ، فإنما تدلّ على المنجزات العظيمة التي يحققها من حين لآخر المجتمع المكافح بكل شرائحه الاجتماعية والمهنية و الفكرية لتحيى الجزائرحرّة مكرّمة . لقد برهنت من خلالها الجماهير على قوة صمودها و شدة ثأرها بعد مقتل الزعيم ديدوش مراد الذي استشهد في 17 جانفي 1955 . كانت هذه الاستحقاقات ربيعا سخيا على الثورة و شتاء قويا على فرنسا انتهت إلى سقوط حكومة أدغار فور في 20 نوفمبر 1955 ، و نجاح جبهة التحرير الوطني في التأثير على الأمم المتحدة التي اقتنعت جمعيتها العامة بعدالة القضية الجزائرية و شرعية الثورة التحريرية . تابعت الجمعية العامة دراسة مسألة تسجيل القضية الجزائرية في جلستها رقم 530 يوم 30 ديسمبر 1955 ، فأثار هذا التسجيل غضب المندوب الفرنسي السيد بيني (PINAY) الذي علّق على الموقف قائلا : " منذ 120 سنة

---

(1) الزغيدي ، المرجع السابق ، ص 89

(2) غربي (الغالي) ، " أشكال من سياسة التطويق الاستعماري خلال الثورة التحريرية "، عن مجلة أول نوفمبر، العددان 157 و 158 ، نوفمبر 1997 ، ص ص 44 - 47

(3) نفس المرجع ، ص 45

و الجزائر فرنسية ، وأنه لم تكن هناك دولة جزائرية إطلاقا و أن جميع المواثيق الدولية الموقعة تقرّ بأن الجزائر فرنسية ." [1] رغم تعصب الموقف الفرنسي ، تم تسجيل القضية الجزائرية في الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة و كانت نتيجة التصويت 82 صوتا مؤيدا و27 صوتا معارضا وامتناع 5 أطراف عن التصويت مما مكّن من تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة . [2]

بالموازاة مع حركة التاريخ الذي يصنع ملحمتها الشعب الجزائري كل يوم من خلال عنفوان ثورته المتأججة الزاحفة نحو طريق النصر ، التي أسقطت الحكومات الكولونيالية و أقلقت الكولون و أربكت قادة فرنسا العسكريين ، تألق دور النقابيين الجزائريين بنشاطهم المطلبي و الإعلامي دفاعا عن قدسية الثورة و عدالة القضية الجزائرية و أحقية الكرامة العمالية . في هذا الإطار برز موقف النقابي عطا الله بن عيسى العضو البارز في اتحادية المصالح العمومية و قطاع الصحة على مستوى الكونفيدرالية العامة للشغل ، رد في معرض حديثه على الحملة الإعلامية الاستعمارية المسيئة لمكانة الثورة قائلا : " إن الحركة الوطنية الجزائرية ، ليست حركة عنصرية و لا جهوية ، و لا يمكن مقارنتها بما حدث في ألمانيا أو إيطاليا ، و لا بالنموذج الغربي ، و إنما هي حركة ثورية وطنية تحرّرية خالصة . إن الحلفاء الحقيقيين لدعم حركتنا التحرّرية ، هم الشعب الفرنسي و الاتحاد السوفييتي و الصين الشعبية التي زعزعت النظام الاستعماري في العالم . [3] يعكس موقف النقابي عطا الله بن عيسى بكل تجرّد دعم النقابيين الجزائريين للمسيرة الثورية على أساس أن الكفاح المسلح الذي يخوضه العمال الجزائريون إلى جانب الثورة ، يشكل الضمانة الحقيقية المؤهلة لانتزاع كرامة البلوريتاريا الوطنية . كما نلمس في هذا الموقف تأييد دول فاعلة من المعسكر الشيوعي لمسيرة الثورة و في نفس الوقت نستنتج من ذكره للشعب الفرنسي

(1) تابليت (علي) ، " القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة " ، عن مجلة أول نوفمبر ، العددان 155 و 156 ، 1997 ص ص 29 - 32

(2) نفس المرجع ، ص ص 29 - 30

(3) Bulletin d'études et informations syndicales algériennes , op.cit , 1er mars 1955

الشخصيات اليسارية الفرنسية المؤيدة للكفاح الوطني أمثال الطبيبين بيير شولي (PIERRE CHAULET) و مايو (HENRI MAILLOT) و أندري ماندوز (ANDRE MANDOUZE) و فرنسيس جونسون (FRANCIS JEANSON) و المناضلة اليسارية إيفات ماقي (YVETTE MAGUE) و غيرهم من الأوربيين . من هذا المنطلق رفض النقابيون الجزائريون المشاركة في الانتخابات العامة التي أشار إليها أدغارفور في خريف 1955 . [1] بعد تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين (U.G.T.A.) في 24 فيفري 1956 ، كسبت الثورة التحريرية سندا شعبيا جديدا إلى جانبها ، يتمثل في استفادة المقاومة الوطنية المسلحة من جبهة عمالية داعمة للكفاح المسلح . فقد تمكن الاتحاد في ظرف 3 أشهر من تأسيس 71 نقابة تجمع بين صفوفها أكثر من 100 ألف عامل . [2]

استطاع الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن يجمع في ظروف صعبة ، بين العمل النقابي الذي يتطلب تنظيم العمال و الدفاع عن مصالحهم و حقوقهم و بين العمل السياسي و المساهمة الفعالة في الكفاح المسلح ، فكان بذلك نصرا للثورة و لعالم الشغل في آن واحد . [3] نظرا للموقف الوطني التحرّري الذي تحلّى به نقابيوالمركزية النقابية كلّفهم ذلك قمعا استعماريا وحشيا ، استهدفت منه فرنسا ترهيب الحركة النقابية و الشريحة العمالية بغاية فصلها عن مسيرة الثورة المتأججة بتضحيات الجماهير المصرّة على مبدأ التحرير و حق تقرير المصير . كانت كل الاتحادات النقابية الجزائرية متشبعة بالروح الوطنية التحرّرية ، خضع نشاطها لمناضلين وطنيين دافعوا عن مصلحة الوطن بإخلاص و تفان . [3]

أما الكشافة الإسلامية الجزائرية ، فإنها واكبت موجة الثورة ، فوسّعت نشاطها المدني و التوعوي للمحافظة على توثيق الصلة بين الجماهير الثائرة و حرب التحرير الرائدة . لذلك كانت النوادي الكشفية تنشط في تنور الرأي العام

---

(1) Bulletin d'études et informations syndicales algériennes , op.cit , 1955

(2) يحياوي (عبد القادر) ، " دور العمال الجزائريين في مسيرة الحركة الوطنية " ، عن الملتقى الثاني لكتابة تاريخ الثورة المنعقد أيام 8، 9، 10 ماي 1984 بقصر الأمم ، الجزائر ، ص ص 61 - 64 (أنظر مجلة الثورة و العمل ، ع. نوفمبر1984)

(3) يحياوي ، نفس المرجع ، ص ص 61 - 64

(3) Agéron , vers un syndicalisme national en Algérie , op.cit. , p 463

و نخص بالذكر نادي الكشافة بالقصبة حيث كان أحمد توفيق المدني و البودالي سفير (*) ينشطان الندوات الفكرية التحسيسية لمصلحة الوطن و الثورة . (1)

كثفت المركزية النقابية من نشاطها و رفعت من وثيرة الحركة الاحتجاجية كإستراتيجية تحرّرية يتكامل فيها العمل العسكري بنظيره المطلبي ، أي ما يعرف في تقديرنا إحداث عملية الربط بين مبدأ العنف الثوري عند غرامشي (GRAMSCHI) و مبدأ اللاعنف عند غاندي (GHANDI) . في هذا الإطار أعلن الاتحاد العام للعمال الجزائريين الإضراب الوطني يوم 5 جويلية 1956 و يومين احتجاجيين في 1 و 13 نوفمبر 1956 ، مما كلّف النقابيين و العمال الجزائريين حملة قمع وحشية دامية . (2) إن النضج السياسي الكبير الذي بلغته البلوريتاريا الوطنية ، وثق دابر العرى بين العمال و ثورتهم المظفرة دفاعا عن الكرامة و الحرية . قد بلغ من هدر الكرامة الإنسانية في ظل الرأسمالية الاستعمارية أن بات الإنسان نفسه سلعة متداولة . (3) دفعت المساندة القوية للثورة من قبل العناصر الوطنية و النقابية الأحزاب الجزائرية إلى تأييد الكفاح سنة 1956 .

في منتصف أفريل 1956 أعلن فرحات عباس في القاهرة انضمامه للثورة قائلا : " إما الاستقلال أو الفناء . " (4) أما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين اقتنع قادتها بحتمية الكفاح المسلح عندما صرّح الشيخ العربي التبسي في 7 جانفي 1956 بالقول : " لا يتم حل المشكل الجزائري بالأسلوب السلمي . " (5) في 1 جويلية 1956 ، توج اللقاء الذي تم بين صادق حجرس و الحاج علي عبد القادر عن الحزب الشيوعي الجزائري و عبان رمضان و بن بلّة عن جبهة التحرير الوطني ، بدعوة الحزب الشيوعي الجزائري مناضليه إلى الانضمام إلى جيش التحرير الوطني . (6) و بذلك أصبحت للثورة قوتها الشعبية و السياسية .

(*) شخصية سياسية و فكرية ، تقلد منصب نائب في المجلس العام بمعسكر مند فترة الثلاثينيات

(1) Chaulet , op.cit. , p 101

(2) Gallissot , le Maghreb de traverse , op.cit. , p 125

(3) باقر الصدر(محمد) ، اقتصادنا ، دار الكتاب للبناني ، بيروت ، لبنان ، 1981 ، ص 237

(4) الورثلاني ، الجزائر الثائرة ، المرجع السابق ، ص 340

(5) Harbi , op.cit. , p 136

(6) Tricot (Bernard) , les sentiers de la paix , Algérie 1958 - 1962 , éd. Plon , France , 1972 , p 242

بدأت أحلام روبرت لاكوست (ROBERT LACOSTE) تتبدّدت ، عندما أضرب عمال الشحن و التفريغ بميناء الجزائر يوم 1 نوفمبر 1956 . جاء الإضراب إحياء للذكرى الثانية لثورة نوفمبر و هو امتداد للإضراب الوطني الذي قام به العمال الجزائريون يوم 5 جويلية 1956 . [1]

أكد الاتحاد العام للعمال الجزائريين في برنامجه ، على الكفاح المسلح كحتمية عمالية لتحقيق السيادة الوطنية . وهبت الحركة النقابية قوافل من الشهداء إبان المعركة التحريرية ، نذكر منهم أحمد غرمول و محمد درارني من أبناء مدينة الجزائر ، بن ذهيبة بن عياد من مستغانم ، بوراس محمد الطاهر من بجاية و رحمون دكار من أبناء البليدة و عيسات أيدير من أهالي تيزي وزو . [2]

ظل العمال الجزائريون يدافعون عن الثورة بشن الإضرابات و القيام بالأعمال الفدائية الجريئة منها إحراق مخازن النفط بفرنسا و مزارع الكولون في الجزائر و المضايقات الفورية و الاعتقالات اليومية وراءهم . [3]

استطاع عيسات أيدير مع إخوانه النقابيين داخل المركزية النقابية أن يدعموا حرب التحرير بالدعم العمالي المطلوب ، مثلما طعّم فرحات حشاد حركة التحرير التونسية بدعمها العمالي [4] . أخذت الثورة بفضل نضال النقابيين الجزائريين بعدا قوميا مغاربيا في شمال إفريقيا ، من أجل تطويق المستعمر والتعجيل بتصفيته و يصبّ هذا التصوّر القومي في ما أشار إليه الزعيم فرحات حشاد يوم الفاتح ماي من سنة 1951 بقوله : " لنقم الدليل أن نكون شعوبا متحدة المرمى و الاتجاه ، مستعدة للقضاء على الاستعمار المشترك ". [5]

لقد حققت النقابية الجزائرية الوحدة الحقيقية للحركة العمالية ، حيث أنها استطاعت أن تغرس في ضمير العمال الجزائريين البعد التحرّري للثورة

---

(1) Jurquet , annés de feu , Algérie 1954 - 1962 , op.cit. , p 352

(2) من مناضلي و شهداء الحركة النقابية الجزائرية ، عن مجلة الثورة والعمل ، المرجع السابق ، 1984 ، ص ص 8 - 16

(3) مرتاض (عبد الملك) ، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية ، د.م.ج. ، الجزائر ، 1983 ، ص 85

(4) بن حميدة (عبد السلام) ، " النقابات و الوعي القومي : مثال تونس " ، عن مجلة المستقبل العربي ، ع 83 ، جانفي 1986 ص ص 43 - 59

(5) نفس المرجع ، ص 50

التحريرية من ناحية ، و تعميق في وجدان الجماهير الكادحة و البلوريتاريا الوطنية مكانة الاستقلال و أهميته كمطلب ضروري يضمن لكافة الشرائح الاجتماعية النشيطة منها و العاطلة مطلب الكرامة في الحياة و حق السيادة للوطن من ناحية أخرى . توج عمل النقابيين الجزائريين بإحداث القطيعة الفعلية مع النقابات الفرنسية و الانسحاب الكامل من الاتحاد العام للنقابات الجزائرية ، و تجسيد الوظيفة الحضارية ألا و هي الولاء العمالي المطلق لثورة نوفمبر المجيدة . رغم القمع الوحشي الاستعماري ضد العمال و النقابيين ، تمكن الاتحاد العام للعمال الجزائريين خلال سنة 1956 من انجاز هذه الوظيفة الحضارية بدقة وإلهام بالمشاركة الفعلية للعمال في النشاط العسكري دعما للكفاح الوطني المسلح ، و توسيع العمل الاحتجاجي بغاية شل الاقتصاد الكولونيالي . و مهما كان من أمر ، فقد كانت الحركة العمالية الجزائرية دعامة قوية في تنمية الاقتصاد الاستعماري قبل 1954 تم تحوّلت إلى طاقة مغذية للثورة الجزائرية. [1] من جهة أخرى ، ثمّن مؤتمرالصومام في شهر أوت 1956 دورالنقابية الجزائرية في تعبئة و توجيه الطبقة العمالية نحو خدمة المشروع التحرّري الذي اندلعت من أجله الثورة التحريرية ، و ذلك من خلال الجهود المبذولة من قبل الاتحاد العام للعمال الجزائريين . لذلك كان مؤتمر الصومام خطوة تاريخية هامة للثورة في الميدانين السياسي و العسكري . [2]

خلاصـــــة

كان لتأسيس المركزية النقابية الأثر البليغ في تزكية مشروعية الثورة من قبل الفئات العمالية و توسيع القدرة الشعبية للكفاح المسلح و بالتالي تحققت المعادلة الوطنية سنة 1956 بين مكوّنات المجتمع في خندق واحد ينبعث منه صوت واحد ، صوت الحرية و الاستقلال و لا مجال للمساومة بعد المقاومة . هكذا اتسع صدر الثورة الرحب ليحتضن أبناء المجتمع الثائر بكل أطيافه و بلغ الاستقلال قمم الجبال بتضحية الرجال ليخلّد وقعه في أحاديث الأجيال .

(1) Gallissot , cité par Nora Bénallègue , op.cit , p 354

(2) بوعزيز (يحي) ، " ملامح عن ثورة أول نوفمبر " ، عن مجلة الأصالة ، .ع 74 ، أكتوبر 1979 ، ص ص 23 - 40

خاتمة

خـــــاتـــــمـــــة

تغذت الحركة الوطنية التحرريّة بروافد اجتماعية متنوعة سواء كانت تلك الروافد سياسية ، إصلاحية أو ثقافية أغنت رصيد الضميرالوطني بالنضال و الفكر و التوعية . أثمرت تلك الجهود في تشكيل الاهتمام الوطني و البعد التحرّري الذي تقتضيه المسألة الوطنية ، من خلال بلورة التفاعل الاجتماعي الذي حصل للجزائريين مع الواقع الاستعماري ، و صياغته في مواقف واتجاهات و نشاطات ، شكلت في نهاية الأمر مصادر رد الفعل الوطني على المستعمر الفرنسي و سياسته الرأسمالية الاستغلالية في جميع المجالات .

من هذا المنطلق ، لعبت الجمعيات السياسية و الإصلاحية إلى جانب التنظيمات العمالية و النقابية دورا رائدا في صياغة البرنامج الوطني و صناعة الموقف الاجتماعي من الوجود الكولونيالي و تجاوزاته تجاه فئات المجتمع . حملت الأحزاب الوطنية مسؤولية المواجهة و الصدام مع النظام الاستعماري فكشفت تجاوزاته و اعتداءاته و جرائمه ، من خلال النقد الوطني للمنظومة التشريعية المجحفة في حق الأهالي و الرأسمالية المستغلة لحقوق العمال و الفئات الكادحة . و أصبحت معالم ذلك الصدام في غاية الوضوح بعد نهاية الحرب الكونية الثانية و تورّط فرنسا "الحرّة" في مجازر الثامن ماي الرهيبة . حينذاك أدرك الجزائريون أن معركة الحقوق المشروعة مسألة نضال مستمر لا تقبل الانقطاع و لا تعرف اليأس ، إنها قضية وطنية مقدسة كما تصوّرها العمال و استوعبها النقابيون ، و من أجل ذلك توزع نضال البلوريتاريا الوطنية بين العمل الحزبي و النشاط المطلبي ، و هبّ العمال الجزائريون يطالبون بالعدالة الاجتماعية على أن تكون جميع الحقوق على قدم المساواة مع نظرائهم من العمال الأوربيين في سائر قطاعات النشاط و مراكز الإنتاج . على هذا الأساس ، كانت مشاركة العمال و دور النقابيين الجزائريين أنشط داخل الأحزاب و في التنظيمات النقابية الفرنسية المتواجدة على الأرض .

اهتمت الطبقة العمالية الجزائرية بالنشاط الحزبي ، لما رأت برامج تلك التنظيمات السياسية تركّز في نضالها على الشأن العمالي و البلوريتاري و بخاصة الحزب الشيوعي الجزائري و دور حركة انتصار الحريات الديمقراطية في هذا المجال . و في نفس الوقت ، أثارت النقابات الفرنسية اهتمامات الجماهير الكادحة بدعم من الشيوعيين ، محاولة ضم العمال الجزائريين إلى صفوف تلك النقابات التي لها فروع قوية تنشط بالمستعمرة و في مقدمتها الكونفيدرالية العامة للشغل التي استطاعت أن تجرّ إليها عددا كبيرا من المنتسبين النقابيين الجزائريين مركزة عملها على القضايا الاجتماعية من بينها مطلب العدالة الاجتماعية و قضية المساواة في الأجور و تعديل منظومة التشريعات الاجتماعية و ضمان حق التأمين والمعاش للفئات العمالية .

نتج عن انضمام العمال إلى النشاط الحزبي و المطلبي ، بروز صراع متنام بين الأحزاب من جهة و بين النقابات الفرنسية من جهة أخرى. في هذا المجال نخص بالذكر الكونفيدرالية العامة للشغل و صراعها الشديد مع النقابات الفرنسية الأخرى من ضمنها غريمها التقليدي الكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين ، و المنشقة عنها الكونفيدرالية العامة للقوى العاملة . أما التنافس الحزبي على القاعدة النقابية الجزائرية ، فإنه جمع بين الاتجاهين السياسيين الوطنيين الكبيرين ، الحزب الشيوعي الجزائري من جهة المدعوم من طرف الحزب الشيوعي الفرنسي ، و حركة انتصار الحريات الديمقراطية من جهة أخرى التي يقف خلف برنامجها معظم الشرائح الاجتماعية و الفئات العمالية .

انطلاقا من دراستنا للحركة النقابية الجزائرية و تفاعل علاقاتها المطلبية و السياسية و الاجتماعية مع برامج التنظيمات النقابية الفرنسية و الأحزاب الجزائرية ، نستطيع إثبات المواقف و تحديد النتائج التي توصلنا إليها و التي تؤكد الصلة الكبرى و تعزز العروة الوثقى فيما يخص مكانة النقابيين الجزائريين و دورهم الشجاع في صيرورة المسألة الوطنية ما بين 1946 و 1956 . على هذا الأساس ، فقد توصلنا بحمد الله إلى إثبات النتائج الآتية :

تبلور الوعي السياسي التحرّري لدى العمال الجزائريين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، و إصرارهم على تغيير الأوضاع و انتزاع حقوق البلوريتاريا كردّ فعل وطني على مجازر الثامن ماي الرهيبة .

محاولة النقابيين الجزائريين الرفع من قدرة النشاط المطلبي الذي برزت ملامحه العمالية الأوّلية إبان حكم الجبهة الشعبية اليسارية الفرنسية .

تبني النقابيين الجزائريين إستراتيجية الكفاح الاجتماعي من خلال تأطير العمال داخل النقابات الفرنسية بغرض تحقيق غايتين ، غاية تعميق و توسيع التكوين النقابي لدى الفئات العمالية ، و الغاية الأخرى تمكين الفئات النشيطة الجزائرية من الدفاع عن كرامتها المهنية في إطار مشروع و منظم .

مساهمة النقابية الجزائرية في الدفاع عن مطالب الحركة الوطنية في صيغتها الاجتماعية و المهنية ، عن طريق النقد العمالي للرأسمالية الاستغلالية .

استفادة العمال الجزائريين من المساندة القوية و المتواصلة من قبل الحركة الثورية الفرنسية المتمثلة في الكونفيدرالية العامة للشغل و الكونفيدرالية العامة للقوى العاملة من جهة و الحزب الشيوعي الفرنسي من جهة أخرى ممّا زاد في تعزيز مصداقية مطالب العمال و مشروعية حقوقهم و بالتالي حفزت تلك المواقف المؤيدة الطبقة العاملة الجزائرية على الانخراط في التنظيمات المطلبية و السياسية و هو الأمر الذي مكّن تلك التيارات اليسارية من توسيع قاعدتها النضالية على أرض المستعمرة .

انضمام الجماهير الكادحة والشرائح الاجتماعية النشيطة إلى النقابات الفرنسية سمح لفئات العمال من ممارسة حقهم النقابي و لو تحت الوصاية النقابية الفرنسية ، ممّا حرّرهم من قيود الحظر النقابي حسب قانون الأهالي .

تحوّل بعض العمال الجزائريين داخل التنظيمات المطلبية الفرنسية إلى أطر نقابية أمثال بن علي بوقرط ، قدور بلقايم ، عيسات أيدير ، رابح جرمان بوعلام بورويبة وغيرهم من الأطر التي ستحمل لواء الاستقلالية النقابية قريبا.

بروز تنافس نضالي وطني على أشده بين الحزب الشيوعي الجزائري

و حركة انتصار الحريات الديمقراطية حول استقطاب الحركة العمالية الوطنية . أثمر هذا التجاذب السياسي الوطني في رفع مستوى النضج السياسي لدى الطبقة العاملة و انغراس الشرائح الاجتماعية في تقوية نشاط الحركة الوطنية الجزائرية . نتيجة لهذا الأمر ، نمى الوعي العمالي و بات قادرا على إدراك أطروحة التيار الشيوعي الجزائري الناقدة للرأسمالية الاستغلالية و الداعية إلى الإصلاح و المساواة تحت الحكم الفيدرالي الفرنسي ، و بين أصحاب الاتجاه الاستقلالي المصرّين على إحداث القطيعة مع الاستعمار و إحقاق مطلب الحرية و الاستقلال مما يحقق الكرامة الفعلية للبلوريتاريا الوطنية .

تجدّد نشاط الحركة الوطنية الجزائرية بعد نهاية الحرب الكونية الثانية بنضال الحركة العمالية عن طريق مضاعفة وتيرة العمل الاحتجاجي و الإضرابي كإستراتيجية عمالية سلمية فاعلة للضغط على المنظومة الكولونيالية لتستجيب لمطالب النقابية في إطار جدلية الكفاح الاجتماعي ، حيث فرض العمال ذاتهم النضالية في إضرابات سنوات 1948 ، 1950 ، 1953 و 1956 حتى 1957 .

بعد ممارستها لأساليب المناورة و التضليل و تجاهلها لمطالب العمال الجزائريين ، فقدت النقابات الفرنسية قاعدتها العمالية المطلبية نتيجة انصراف العمال عنها ، و انضمامهم إلى اللجنة العمالية التي أسّستها حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947 برئاسة عيسات أيدير و المكلفة بالشؤون النقابية و الاجتماعية و بداية الصراع بين الثوريين و الاستقلاليين .

ألقت اللجنة العمالية بضلالها على الحياة النقابية و غذت تداعياتها أرضية تجاذب سياسي نقابي جديد ثنائي القطبية بين التيار الثوري الوطني يتزعمه الحزب الشيوعي الجزائري ، الذي يقوم خطابه مبدئيا على تحقيق كرامة الشغيلة الجزائرية في إطار البقاء تحت الوصاية النقابية الفرنسية ، و بين الخطاب الوطني الاستقلالي الذي تعمل من أجله حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، الرامي إلى ترجمة الحلم العمالي بتجسيد مشروع الاستقلالية النقابية بعد خيبة طموحات الجماهير الكادحة في التنظيمات الفرنسية .

أثمرت جهود و مساعي اللجنة العمالية المكلفة بالشؤون الاجتماعية و النقابية في إقناع الشرائح الاجتماعية العمالية بموضوع الانفصال عن النقابات الفرنسية والالتفاف حول مشروع الاستقلالية النقابية حيث ساهم عمل اللجنة في إحداث شرخ عميق داخل الحزب الشيوعي الجزائري عندما بدأ بعض المناضلين في مغادرة الحزب و الانضمام إلى صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية .

صمد مشروع الاستقلالية النقابية أمام مناورات الشيوعيين و النقابات الفرنسية ، و حمل العمال و النقابيون الجزائريون المشروع بنجاح و ثبات متحدّين بقناعتهم المبدئية تداعيات الأزمة السياسية الحادة التي ضربت حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1953 و أدت إلى تفكيك وحدة الحزب . بسبب الوضع المتأزم للحركة ، اغتنم الحزب الشيوعي الجزائري و الحزب الشيوعي الفرنسي بالتعاون مع الكونفيدرالية العامة للشغل ، العمل الجماعي للدفاع عن مشروع الولاء العمالي للنقابية الفرنسية ، و نتج عن هذا التحالف تأسيس الاتحاد العام للنقابات الجزائرية في شهر جوان 1954 ، الموالي للكونفيدرالية العامة للشغل ، بغاية سدّ الطريق أمام طموحات النقابيين الجزائريين حول مسألة السيادة النقابية المنتظرة .

اندلاع الثورة التحريرية المباركة في الفاتح من نوفمبر 1954 ، غير معادلة الصراع و حفز الكفاح المسلح العمال و النقابيين الجزائريين على الإسراع إلى تحقيق السيادة النقابية ، و أدى لهب الثورة المتأجج إلى انتكاس جماعات الوصاية و الولاء و سبّب في النهاية اختفاء الاتحاد العام للنقابات الجزائرية . مع قيام الكفاح الوطني المسلح و استمرار الثورة الجزائرية ، يكون النقابيون الجزائريون قد عبّروا عن خالص وطنيتهم و أصدق تضحيتهم بتلبيتهم نداء أول نوفمبر و دعوتهم العمال للمشاركة التلقائية و الطوعية في تأجيج البركان الثوري المشتعل الذي لا يهدأ ثورانه إلى أن يشرق فجر الاستقلال .

إن قناعة النقابيين الجزائريين بحتمية الكفاح المسلح ، جعلهم يلتزمون أكثر بمشروع السيادة النقابية و يعملون من أجله بجدّ و تضحية حتى يرى النور .

على هذا الأساس ، بات أكيدا لدى النقابيين الجزائريين أن مسار الاستقلالية النقابية و الكرامة العمالية ، لا يتجسد إلا في ظل جزائر مستقلة ، حرّة و مكرّمة ، و لذلك رفض العمال الجزائريون كل مشروع لا يخدم المسألة الوطنية و لا يلبي لها مطلب السيادة الكاملة ، و قد دفعهم هذا الشعور الوطني إلى رفض مشروع سوستيل و ردّ عليه جيش التحرير و الشعب الجزائري بالهجوم التاريخي على الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955 بقيادة البطل زيغود يوسف ، فزاد ذلك من استمرارية و شعبية الثورة المجيدة .

عجلت حرب التحريرالوطنية بولادة المكسب العمالي الثمين ، ألا وهو انجاز مشروع الاستقلالية النقابية ، الذي حوّله النقابيون الجزائريون من حلم واعد إلى مكسب خالد ، فأعلنوا في 24 فيفري 1956 تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين ردّا على أصحاب نقابات الولاء و الوصاية من جهة ، و على التنظيم النقابي المناوئ الذي أسّسه المصاليون في 14 فيفري 1956 ، المتمثل في الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين من جهة أخرى . بعد تأسيس المركزية النقابية ، تضاعف عطاء الثورة التحريرية بسند عمالي قوي ، أخذ يعمل فيه النقابيون الجزائريون على جبهتين ، جبهة عسكرية في ميادين القتال لمؤازرة جيش التحرير الوطني ، و جبهة المقاومة الاحتجاجية استجابة لخطة جبهة التحرير الوطني و المتمثلة في تكثيف الإضرابات لتعطيل مصالح الكولون و تخريب الاقتصاد الاستعماري الرأسمالي ، حيث عبّر العمال الجزائريون عن موقفهم الاحتجاجي الداعم للكفاح المسلح بإضرابهم الوطني يوم 5 جويلية 1956 و إضراب الفاتح نوفمبر من السنة ذاتها .

بفضل دورهم التاريخي في الكفاح ، رفع مؤتمر الصومام في صائفة 1956 قدر النقابيين الجزائريين بالقرارات الصادرة عنه ، أشاد فيها بشأن الحركة العمالية و المسيرة النقابية . شجع ذلك التقدير تضحيات النقابيين الذين استماتوا من أجل القضية الوطنية بإضراب الثمانية أيام الخالد سنة 1957 و استشهاد أبي الحركة النقابية عيسات أيدير، لتحي الجزائر حرّة مستقلة .

بيبليوغرافيا

بيبليـــــوغرافيـــــــــا

أوّلا : باللغة العربية

أ - المصادر

- القرآن الكريم ، سورة محمد ، الآية 7
- القرآن الكريم ، سورة آل عمران ، الآية 160
- حقوق الإنسان ، الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان ، محفوظات الأمم المتحدة نيويورك ، 1995
- النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954 - 1962 ، قسم الإعلام و الثقافة ، الجزائر (سنة النشر غير واردة)

ب - الصحافة :

- الجزائر الحرّة ، ديسمبر 1951 ، ع. 22
- الجزائر الحرة ، 8 نوفمبر 1951 ، ع. 38
- الجزائر الحرة 17 أكتوبر 1953 ، ع. 83
- البصائر ، 5 رمضان 1373 الموافق ل7 ماي 1954 ، ع. 270

ج - الأطروحات

- بن داهة عدّة ، ظاهرة الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبّان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 - 1962 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة وهران ، 2008
- قنانـــش محمد ، الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال فترة الثلاثينيات 1929 - 1939 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر جامعة وهران ، 2007
- قنون حياة ، اللاجئون السياسيون الإسبان في الغرب الجزائري ما بين 1936 و 1962 ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر جامعة وهران ، 2011

- غربي الغالي ، الاستراتيجيات الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية 1954 - 1958 ، دكتوراه دولة في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2006

- لونيسي رابح ، التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق و الاختلاف 1920 - 1954 ، دكتوراه دولة في التاريخ الحديث و المعاصر جامعة وهران ، الجزائر ، 2004

- مهديد إبراهيم ، الجزائريون في القطاع الوهراني 1900- 1940 ، الجذور الثقافية ، الهوية الوطنية والنشاط السياسي، دكتوراه دولة في التاريخ الحديث و المعاصر ، ج (1 و2) ، وهران ، الجزائر ، 1999

د - المراجع العامة

- أجيرون شارل روبير ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، تر. عيسى عصفور ط (2) ، د.م.ج. ، الجزائر ، 1982

- الإبراهيمي محمد البشير ، في قلب المعركة ، ط (1) ، شركة دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 1997

- أنور عبد الملك ، من أجل سوسيولوجية الامبريالية في الجدلية الاجتماعية لوسوي ، باريس ، 1972

- آرون ريمون ، صراع الطبقات ، تر. عبد الحميد الكاتب ، ط (2) منشورات عويدات ، بيروت ، 1980

- الأطلس العالمي ، المعهد التربوي الوطني ، الجزائر ، 1987

- الورتلاني الفضيل ، الجزائر الثائرة ، ط(4) ، دار الهدى ، عين مليلة الجزائر ، 2007

- الزبيري محمد العربي ، الثورة الجزائرية في عامها الأوّل ، م.و.ك الجزائر ، 1984

- الكيالي عبد الوهاب ، موسوعة السياسة ، ط (1) ، لبنان ، 1979

- المدني أحمد توفيق ، حياة كفاح ، مع ركب الثورة التحريرية ، ج (3)

ط (2) ، م.و.ك. ، الجزائر ، 1988

- العربي إسماعيل ، من روائع الأدب العالمي ، ج (1) ، ش.و.ن.ت الجزائر ، 1982

- القرضاوي يوسف ، الحلول المستوردة و كيف جنت على أمتنا ، مكتبة رحاب ، الجزائر ، 1988

- الشيخ سليمان ، الجزائر تحمل السلاح ، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة المسلحة ، تر. محمد حافظ الجمالي ، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال ، الجزائر ، 2002

- الخطيب أحمد ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي قي الجزائر ، م.و.ك ، الجزائر ، 1985

- أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي ، معهد الاستشراق ، تاريخ الأقطار العربية المعاصر ، 1817 - 1970 ، دار التقدم ، موسكو ، 1976

- أركون محمد ، الفكر العربي ، تر. عادل العوا ، ط (2) ، د.م.ج. ، الجزائر 1982

- باقر الصدر محمد ، اقتصادنا ، دار الكتاب للبناني ، بيروت ، لبنان ، 1981

- بركات درار أنيسة ، أدب النضال في الجزائر 1945 - 1962 ، م.و.ك. الجزائر ، 1984

- بركات درار أنيسة ، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية م.و.ك. ، الجزائر ، 1985

- بوطمين جودي الأخضر ، لمحات من تاريخ الجزائر ، ط (2) ، م.و.ك. الجزائر ، 1987

- بوعزيز يحي ، الإيديولوجية السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال وثائق جزائرية ، د.م.ج ، الجزائر ، 1986

- بن محمد الجيلالي عبد الرحمان ، تاريخ الجزائر العام ، ج (4) ، ط (7) د.م.ج. ، الجزائر ، 1994

- بن نبي مالك ، شروط النهضة ، تر.عبد الصبور شاهين ، دار الفكر، دمشق سوريا ، 1985

- بن نبي مالك ، فكرة الأفريقية الآسيوية ، تر. شاهين عبد الصبور ، ط (3) دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، 1992

- برايار فيليب ، سينارکلنس بيير ، الامبريالية ، تر. عيسى عصفور منشورات عويدات ، لبنان ، 1982

- بن خدة بن يوسف ، شهادات و مواقف ، دار النعمان ، الجزائر ، 2004

- جغلول عبد القادر ، تاريخ الجزائر الحديث ، تر. فيصل عباس ، ط(2) ، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع ، لبنان ، 1982

- زوزو عبد الحميد ، محطات في تاريخ الجزائر ، دراسات في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية ، دار هومة ، الجزائر ، 2004

- حمانه البخاري ، فلسفة الثورة الجزائرية ، دار الغرب للنشر و التوزيع وهران ، 2005

- حسنين محمد ، الاستعمار الفرنسي ، ط (4) ، م.و.ك. ، الجزائر ، 1986

- حربي محمد ، الثورة الجزائرية ، سنوات المخاض ، تر. عياد نجيب و المثلوثي صالح ، م.و.ف.م ، الجزائر ، 1994

- المركزية النقابية ، الاتحاد الولائي لعين تموشنت ، قسم التوثيق ، 2008

- لونيسي رابح ، إيديولوجية الثورة التحريرية بين النظرية و التطبيق ، دار الغرب للنشر و التوزيع ، وهران ، 2005

- لوفران جورج ، الحركة النقابية في العالم ، ط (2) ، منشور ت عويدات بيروت ، لبنان ، 1970

- مرتاض عبد الملك ، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية د.م.ج. ، الجزائر ، 1983

- نجار عمار ، مصالي الحاج الزعيم المفترى عليه ، دار الحكمة ، الجزائر 2000

- نصر محمد عبد المعز ، في النظريات و النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1981

- سمير أمين ، المغرب العربي الحديث ، تر. كميل ق . داغر ، ط (2) د.م.ج. ، الجزائر ، 1981

- سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية 1900 - 1930 ، ج (2) ط (3) ، ش.و.ن.ت ، الجزائر ، 1986

- سعد الله ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج (2) ، م.و.ك ، الجزائر 1986

- سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي 1954 - 1962 ، ج (10) ، دار البصائر للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010

- سعد الله عمر إسماعيل ، تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي العام المعاصر ، م.و.ك. ، الجزائر ، 1986

- عبد الرحمن عواطف ، الصحافة العربية في الجزائر دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954 - 1962 ، م.و.ك. ، الجزائر ، 1985

- عباس محمد ، الثورة الجزائرية 1954 - 1962 نصر بلا ثمن ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007

- عطية الله أحمد ، القاموس السياسي ، ط (3) ، دار النهضة العربية القاهرة ، مصر ، 1968

- عيناد تابت رضوان ، 8 ماي 1945 في الجزائر ، تر. عيناد تابت و مغيلي د.م.ج. ، الجزائر ، 1986

- عمراني عبد المجيد ، في تاريخ الفكر الفلسفي و السياسي ، منشورات الحبر ، الجزائر ، 2001

- صبحي الصالح ، الإسلام و مستقبل الحضارة ، ط (1) ، دار الشورى بيروت ، لبنان ، 1982

- صديق عبد الحميد ، تفسير التاريخ ، تر. الجوادي كاظم ، ط (1) ، دار القلم الكويت ، 1980

- قاسم نايت بلقاسم مولود ، ردود الفعل الأولية داخلا و خارجا على غرة نوفمبر ، ط(1) ، دار البعث للطباعة و النشر ، قسنطينة ، الجزائر ، 1983
- قنانش محمد ، المواقف السياسية بين الإصلاح و الوطنية في فجر النهضة الحديثة ، ش.و.ن.ت. ، الجزائر ، 1981
- قنانش محمد ، نجم الشمال الإفريقي، وثائق وشهادات ، د.م.ج ، الجزائر1984
- شريط عبد الله ، الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون ، ش.و.ن.ت. ، الجزائر 1981
- غالب مصطفى ، هنري برغسون ، منشورات دار مكتبة الهلال ، بيروت لبنان ، 1983
- شتاينبك ، سلسلة أعلام الفكر العالمي، تر. العزب موسى محمد ، م.ع.د.ن. بيروت ، لبنان ، 1978
- غلاب عبد الكريم ، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي ، ج (3) ط (1) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، 2005

هـ - الدراسات و المقالات

- الجمعي خمري ، " فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية " ، عن مجلة " الفتح " الفكرية و الاجتماعية للثورة الجزائرية جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2003
- الزغيدي محمد الحسن ، " أحداث 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني " ، عن مجلة التاريخ ، عدد خاص رقم 17 ، م.و.د.ت. ، الجزائر ، 1984
- العلوي محمد الطيب ، "جبهة التحرير الوطني و بيان أول نوفمبر " عن مجلة أول نوفمبر ، ع. 53 ، 1981
- باغلي الشريف خديجة ، " جيش و جبهة التحرير الوطني الجزائري و تطبيق الشريعة الإسلامية إبان الثورة الجزائرية "، عن مجلة التاريخ ، عدد خاص رقم 17 ، م.و.د.ت. ، الجزائر ، 1984
- بوزوزو محمود ، "هل من جديد ، أيها الوالي الجديد ؟ " ، عن مجلة المنار

ع. 4 ، الصادر في 12 ماي 1951 ، ش.و.ن.ت. ، الجزائر ، 1982

- بوعزيز يحي ، " ملامح عن ثورة أول نوفمبر الجزائرية " ، عن محلة الأصالة ، ع. 74 ، أكتوبر 1979

- بن حميدة عبد السلام ، " النقابات و الوعي القومي : مثال تونس " عن مجلة المستقبل العربي ، ع 83 ، جانفي 1986

- بن عيشة الطاهر ، " نضال الطبقة العاملة الجزائرية و التحرّر الوطني " عن مجلة الثورة و العمل ، عدد خاص ، 1 نوفمبر 1984

- دمان دبيح ، " دور العمال في المعركة التحريرية " ، عن محلة الثورة و العمل ، عدد خاص ، الذكرى الثلاثين لاندلاع الثورة التحريرية ، نوفمبر 1984

- يحياوي عبد القادر، " دور العمال الجزائريين في مسيرة الحركة الوطنية " عن الملتقى الوطني الثاني لكتابة تاريخ الثورة المنعقد أيام 8 ، 9 ، 10 ماي 1984 بقصر الأمم ، الجزائر

- يلس شهاب الدين ، " الظروف التي أدت إلى تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين " ، عن مجلة الثورة و العمل ، عدد خاص ، الذكرى الثلاثون لاندلاع الثورة التحريرية ، 1 نوفمبر 1984

- لونيسي رابح ، " الظاهرة الاستعمارية من منظور رواد الفكر الماركسي " عن مجلة عصور ، ع 11 ، قسم التاريخ ، جامعة وهران ، 2007

- ماجن عبد القادر ، " مراكز التعذيب و ضحاياها في الجزائر العاصمة " عن مجلة أول نوفمبر ، ع 87 ، نوفمبر 1987

- سعد الله أبو القاسم ، " النصر للجزائر " ، عن مجلة المجاهد ، ع. 1509 7 جويلية 1989

- تابليت علي ، " القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة " ، عن مجلة أول نوفمبر ، العددان 155 و 156 ، نوفمبر 1997

- سعودي محمد ، " دور العمال الجزائريين في نضال الحركة الوطنية "

عن مجلة الثورة و العمل ، عدد خاص ، نوفمبر 1984

-سعد الله أبو القاسم ، " الاتجاهات الفكرية و الثقافية للحركة الوطنية الجزائرية " عن مجلة أول نوفمبر ، ع. 53 ، 1981

-سعد الله الزبير ، " الحركة النقابية بين الأمس و اليوم " ، عن مجلة الثورة و العمل ، عدد خاص ، الذكرى الثلاثون للثورة التحريرية 1 نوفمبر 1984

- عبد الله عبد الدائم ، " القيم الكبرى في التراث العربي الإسلامي " ، عن مجلة الدوحة ، ع.92 ، أوت 1983

- عزوي محمد الطاهر ، " المعتقلات في الجزائر و الحرب النفسية " عن مجلة أول نوفمبر ، ع. 87 ، نوفمبر1987

- عيسات أيدير ، نص الحديث الذي أجرته معه جريدة لاكسيون التونسية في 12 مارس 1956 ،عن مجلة الثورة والعمل ، عدد خاص ، 1 نوفمبر 1984

- فركوس صالح ، " البعد الروحي للثورة الجزائرية " ، عن الملتقى الدولي الأول حول تاريخ الثورة الجزائرية ، 11 و 12 ديسمبر 2006 ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، الجزائر ، 2006

- فارس محمد ، " تاريخ النقابية في الجزائر " ، عن مجلة الثورة و العمل ع. 419 ، الصادر في 18 فيفري 1985

- فارس محمد ، " التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية الناتجة عن الاستعمار في الجزائر " ، عن مجلة الثورة والعمل عدد خاص ، الذكرى الثلاثون لاندلاع الثورة التحريرية ، 1 نوفمبر 1984

- فيلالي مختار ، " الأوراس و الثورة التحريرية "، عن الملتقى الأول للبحث الأثري والدراسات التاريخية ، من 17 إلى 20 أبريل ، 1993 ، باتنة ، الجزائر

-صاري جيلالي ، " الأرياف الجزائرية عشية اندلاع حرب التحرير الوطني " عن مجلة الثقافة ، ع. 83 ، أكتوبر ، 1983

-قريشي جلال مصطفى ، " الحركة النقابية و القانون النقابي " ، عن المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية الجزائر ، مارس 1988

-قريشي عبد العزيز ، " البعد الاجتماعي لقوانين العمل و علاقة ذلك بتطوّر القدرة الإنتاجية للعمال " ، عن مجلة المرشد ، ع. 6 ، من 1 أكتوبر إلى 31 ديسمبر 1987

-تروزين محمد ، " وصف اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 " ، عن مجلة أول نوفمبر ، ع. 53 ، 1981

-مجلة " الجيل " ، ع. 69 ، 1989

- غربي الغالي ، " أشكال من سياسة التطويق الاستعماري خلال الثورة التحريرية " ، عن مجلة أول نوفمبر ، العددان 157 و 158 ، نوفمبر 1997

و - الشهادات

- كريبي عبد القادر رئيس الفرع النقابي لمنجم خامات حديد بني صاف بتاريخ 17 أوت 1993

-بلغماري عمرو مناضل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية بتاريخ 4 نوفمبر 2010

- يوسفي سعيد ، مجاهد و أمين مكتب المنظمة الوطنية للمجاهدين ، بني صاف أوت 1996

ثانيا : باللغة الفرنسية

أ - المصادر : A - SOURCES (LES) :

1 - الأرشيف المحفوظ : 1- Archives conservées (Les) :

- أرشيف آكس أون بروفانس Archives (Les) d'Aix-En-Provence

- C.A.O.M. , mouvement social , grèves et actions syndicales , 1947, A.E.P. France
- C.A.O.M. , mouvement social. Grèves et actions syndicales , série f 162 1947-1951 , A.E.P. , France
- C.A.O.M , Grèves et actions syndicales , série f 159 , 1948 , A.E.P. , France
- C.A.OM. , Activités syndicales , série f195 , 1948 - 1949 , A.E.P. , France
- C.A.O.M. , Le cinquième anniversaire du Manifeste , par Ferhat Abbas 1943-1948 , A.E.P. France
- C.A.OM. , Activités syndicales , série f164 , 1949 , A.E.P. , France
- C.A.O.M. ,grève des dockers du port d'Oran 1950 , série(f) 159 , A .E.P. France
- C.A.O.M. , conflits sociaux , S.L.N.A. , boite n°51 / 40 , 1950 , A.E.P. , France
- C.A.O.M. , Archives nationales , série 81 (f) ,boite n° 57 , A.E.P. , France
- C.A.O.M. , boite n°51/40 , série (i) , transactions immobilières dép. d' Oran , A.E.P. , France
- C.A.O.M. , boite n°51/40 , série (i) , questions économiques et sociales dép. d'Oran , A.E.P. , France
- C.A.O.M. , série 11H58 , série F159 -161 -165 -166 , A.E.P. , France
- C.A.O.M. , Police d'état de Constantine , commissariat central , rapport n°520 2 novembre 1951 , A.E.P. , France
- C.A.O.M. , police d'état de Bône , commissariat général , rapport n°823 , 21 avril 1952 , A.E.P . , France
- C.A.O.M. , police des renseignements généraux , district de Constantine , 5 février 1953 , A.E.P. , France
- C.A.O.M. , série 181 , service de renseignement , 1953 , A.E.P. , France
- Syndicats et personnel civil , série 18H168 , période 1945-1949
- Allocations familiales , séries 8X131 , 132 , rapports Torrés , 1952
- Répartition de la propriété foncière en Algérie , série 8X259, 1951
- Maladies professionnelles en Algérie , série 8X251 , 1946 - 1952

- Situation économiques en Algérie , série 8X267 , 1946-1952
- Plan d'équipement , série 8X288 , 1946
- Situation économique de l'industrie extractive , série 8X290
- Situation des mines de fer de l'Afrique du nord , série 8X292 , 1949
- Confédération générale du patronat d'Algérie , série 8X301 , 1952
- Organisme professionnel algérien de bâtiment , série 8X377 , 1955
- La commission consultative de l'emploi et de la main d'œuvre en Algérie série 8X454 , 1956
- Questions sociales et habitat en Algérie , séries 9X110 ,131 , 145 , 1951-1955
- Rapports de commissaires de police , série F17 à F88 , période 1946 -1952
- Réunions syndicales et activités communistes , série F128 , 1946 -1948
- Service renseignements mensuels , série F130 et 136 , 1948 -1949
- Mouvement social , grèves et actions syndicales , série F195 à166 , 1947-1951
- Activités syndicales , F174 ,175 , période 1949 -1954
- Mouvement social , grèves , série F 214 , période 1948 à 1950

- الأرشيف الوطني لمدينة الجزائر Archives (Les) nationales d'Alger

- Syndicats professionnels , séries A36 , A37 , A38 , A 39 , 1946 à 1947
- Syndicats professionnels , séries A40 à A 46 , période 1948 à 1952
- Syndicats professionnels , dossiers 1488 ,1005 et 1543 , 1953-1954
- Syndicats professionnels , C.G.T.F.O. et U.S.T.A. , série A56 , 1955-1956
- Syndicats professionnels , série A 57et A58 , dossier U.G.T.A. , 1956
- Activités syndicales , syndicats agricoles C.G.T., série A67 , 1950-1951
- Recensement agricole 1950-1951 ,G.G.A.. , Alger , 1956

- أرشيف عمالة وهران Archives (Les) du département d'Oran

- D.A.W.A. , L'ordonnance du 7 Mars 1944 , article n°1
- D.A.W.A. , comptes rendus des délibérations , sessions ordinaires de novembre à décembre 1946 , t. (2) , G.G.A. , Alger , 1947
- D.A.W.A. , cahiers nord africains , n°49 , 1948
- D.A.W.A. , rapport de police , boite n°6992 , S.M.A. , dossier n° 7856 27 mai 1949
- D.A.W.O. , Activités syndicales , Police d'état , rapport n°2680 , 9 octobre 1950
- D.A.W.A. , boite n° 6992 , S.L.N.A. , dossier n°15 , 9 février 1951
- D.A.W.O. , Préfecture d'Oran boite n° 6987 , 28 mai 1955
- Débats parlementaires , in j.o.r.f. , du 12 novembre 1954
- Manifeste de l'union départementale C.G.T.F.O. . , archives de la mine de Béni-saf , 1er mai 1948

- Rapports de police , activités syndicales et conflits sociaux , dossiers 1500 période 1946 à 1949
- Service renseignements , dossiers 1388 , période 1950 à 1951
- Activités syndicales et conflits sociaux , dossiers 1465 , 5050 et 5064 période 1946 -1953

Archives (Les) du département de Constantine **- أرشيف عمالة قسنطينة**

- Syndicats ouvriers de Constantine , C.G.T.F.O. , dossier n°7 , 1946 -1949
- Syndicats ouvriers de Annaba , C.G.T. , F.O. , dossier n°15 , 1946 -1948
- Syndicats ouvriers de Ain M'Lila , Sédrata , Tébessa , dossier n°19 , 1946 -1950
- Syndicats ouvriers de Skikda , Collo , dossier n° 25 , 1946 -1950
- Syndicats ouvriers de Bejaia ,Jijel , dossier n°26 , 1946 -1949
- Syndicats ouvriers de Sétif , dossier n°33 , 1946 -1948
- Syndicats ouvriers de Batna , Souk Ahras , Guelma , dossier n° 39 , 1946 -1954
- Syndicats ouvriers de Biskra , Khenchela , Jijel , dossier n°40 , 1946 -1948

Archives (Les) coloniales de Béni-Saf **- الأرشيف الاستعماري لبلدية بني صاف**

- A.C.B.S. , boite n° 34 , syndicat des mineurs de la compagnie Mokta-Hadid Béni-Saf , 1948
- A.C.B.S., boite n°69 , syndicat des ouvriers , Béni-Saf , 14octobre 1948
- A.C.B.S. , Elections municipales du 19 octobre 1947 , boite n°69
- A.C.B.S. , Etats des syndicats mixtes en Oranie , boite n°69 , 16 août 1949
- A.C.B.S. ,C.G.T.. , conflit sociaux , Tlemcen , 24 mars 1952
- A.C.B.S. , boite n°22 , syndicat des gens de mer de Béni-saf , bureau syndical 13 février 1953
- A.C.B.S. , Elections Municipales , 2ème collège , 3 mai 1953 , boite n°69
- A.C.B.S. , boite n°34 , C.G.T.F.O. , union locale des syndicats de Tlemcen 22 sept.1954
- A.C.B.S. , Syndicat des ouvriers mineurs et assimilés de la compagnie Mokta-El-Hadid , résolution du conseil syndical , boite n° 69 , 4 décembre 1955

2 - Archives imprimées (Les) : **2 - الأرشيف المطبوع :**

- Annuaire statistique de l'Algérie ,1946 - 1947
- Annuaire statistique de l'Algérie, 1948 - 1949
- Annuaire statistique de L'Algérie 1950
- Annuaire statistique de l'Algérie , 1956 - 1957
- Annuaire de la viticulture de l'Afrique du nord , Algérie , 1953
- Bulletin économique et juridique , 1955

- Bulletin d'études et informations syndicales algériennes , n° 1 , mars 1955
- Bulletin d'études et informations syndicales n° 2 , avril 1955
- Bulletin d'études et informations syndicales algériennes , n° 4 , nov.1955
- Bulletin d'études et informations syndicales algériennes , n° 5 , déc.1955
- Bulletin comparatif trimestriel du mouvement commercial et maritime l'Algérie de 1955 - 1956
- Bulletin de statistique générale , 1956
- Conseil général d'Alger , 1946
- Conseil général de Constantine , session du 8 novembre 1951
- Conseil général d'Alger , 1953
- Débats de l'assemblée algérienne 1949
- Documents algériens , G.G.A. , 17 mai 1946
- Exposé de la situation générale de l'Algérie , 1946
- Exposé de la situation générale de l'Algérie , 1949
- Exposé de la situation générale de l'Algérie , 1951
- Exposé de la situation générale de l'Algérie , 1954
- Exposé de la situation générale de l'Algérie , 1955
- La revue Algérienne de la sécurité sociale , Alger , décembre 1954
- Régions Economiques d'Algérie , novembre 1956

B - PRESSE (LA) : **ب - الصحافة :**

- Alger républicain , 8 octobre 1947
- Alger républicain , 15 juin 1950
- Alger républicain , 27 juillet 1951
- Alger républicain , 6 septembre 1951
- Alger républicain , 3 novembre 1954
- Alger républicain , 4 novembre 1954
- Alger républicain , 5 novembre 1954
- Alger républicain , 30 novembre 1954
- Algérie libre (L') , 1er mars 1952
- Algérie libre(L') , 15 novembre 1952
- Algérie libre(L') , 5 novembre 1954
- Echo(L') d'Oran , 1er Juillet 1936
- Echo(L') d'Oran , 2 janvier 1950
- Echo(L') d'Alger , 19 décembre 1950
- El Maghreb el Arabi , 4 mars 1949
- El Moudjahid , n°56 , t 2 , imp. en Yougoslavie , juillet 1962
- El Moudjahid , n° 58 , 1954
- EL -Watan , 26 février 2000

- l'Humanité(L') du 3 novembre 1954
- l'Humanité(L') du 8 novembre 1955
- J.O.A , 5 mars 1948
- J.O.A , 19 mars 1948
- J.O.A. , 31 mars 1948
- J.O.A. , 8 juin 1948
- J.O.A. , 25 juillet 1950
- J.O.A. , 28 mars 1951
- J.O.A. , du 20 au 23 janvier 1953
- J.O.A. , 28 Août 1953
- J.O.A. , du 15 au 18 septembre 1953
- J.O.A. 2 juillet 1954
- J.O.A. , 8 octobre 1954
- J.O.A. , 14 octobre 1955
- J.O.R.F. , 1952
- J.O.R.A.D.P. , 7 décembre 1965
- Journal d'Alger (Le) , 4 juin 1953
- Journal d'Alger (Le) , 3 novembre 1954
- Liberté , 11mars 1946
- Oran -Matin 19 - 20 juin 1955
- Liberté , 25 Juillet 1946
- Liberté du 11 septembre 1947
- Ouvrier (L') algérien n°1 , 6 avril 1956
- Ouvrier (L') algérien n°2 , 2 mai 1956
- Petit(Le) oranais, 9 Mars 1938
- Quotidien (Le) d'Oran , 11 décembre 2001
- Quotidien (Le) d'Oran , 23 février 2006
- Quotidien (Le) d'Oran , 27 février 2006
- République (La) Algérienne , 12 novembre 1954
- Soir (Le) d'Algérie , 14 juin 2007
- Travailleur algérien (Le) , n°15 , du 15 / 12 / 1955

C - OUVRAGES (LES) D'ORDRE GENERAL : جـ - المراجع العامة

- Abbas (Ferhat) , la nuit coloniale , éd. René Julliard , Paris , France , 1962
- Abbas (Ferhat) , le jeune algérien , Rééd. Garnier , Paris , France , 1981
- Abdel Malek (Anouar) , la pensée politique arabe , 3éme édition éd. du seuil , Paris , France , 1970
- Agéron (Charles Robert) , histoire de l'Algérie contemporaine , de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération 1954 t.2 , p.u.f. , Paris , 1979
- Ausaresse (P) , Services Spéciaux en Algérie 1955 - 195 , France Perrin , 2000

- Beaud (Michel) , Histoire du capitalisme de 1500 à nos jours , éd. du seuil Paris , France
- Bénallègue Chaouia (Nora) , Algérie , mouvement ouvrier et question nationale 1919-1954 , o.p.u , Alger , 2005
- Bendiab (Ahmed Taleb) , chronologie des faits et mouvements sociaux et politiques en Algérie 1830 -1954 , Alger , (éd.et année non citées)
- Benkhedda (Benyoucef) , Les origines du 1er novembre 1954 , éd. Dahlab Alger, 1989
- Bon (F.) , Burnier (M.) , classe ouvrière et révolution , éd.du seuil , Paris , 1971
- Bouamrane (Cheikh) , Djidjelli (Mohamed) , l'Algérie coloniale par les textes 1830 - 1962 , éd. , Hammouda , Alger , 2003
- Bourdel (Philippe) , Le livre noir de la guerre d'Algérie , Français et Algériens , 1945 -1962 , éd. France Plon , 2002
- Bourouiba (Boualem) , les syndicalistes algériens leur combat de l'éveil à la libération 1936-1962 , éd. dahlèb , é.n.a.g. , Alger , 2001
- Castoriadis (Cornélius) , l'expérience du mouvement ouvrier comment lutter , éd. union générale d'éditions , Paris , 1973
- Chentouf (Tayeb) , le monde contemporain , O.P.U., Alger , 1983
- Collot (Claude) , Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830 -1962 , éd. , O.P.U., Alger , 1987
- Collot (Claude) , Henri (Jean Pierre) , le mouvement national algérien , textes 1912 - 1954 , 2ème éd. O.P.U. , Alger , 1981
- Cornu (Roger) , le mouvement ouvrier maghrébin , éd. du C.N.R.S. , Paris , 1985
- Djéghloul (Abdelkader) , Huit études sur l'Algérie ,E.N.A.L. , Alger , 1986
- Evéno(P.) , Planchais(J.) , la guerre d'Algérie , éd. Laphomic , Alger 1990
- Farès (Mohamed) , Aissat Idir , documents et témoignages sur le syndicalisme algérien , éd. é.n.a.l. , Alger , (année non citée)
- Gilbert (R.) , Durkhein , Le problème social , éd. , Labor , Bruxelles , 1971
- Gallissot (René) , l'économie de l'Afrique du nord , éd.P.U.F. , Paris , 1964
- Gallissot (René) , Le Maghreb de traverse , éd. Bouchène , 2000
- Gallissot (René) , Algérie colonisée Algérie algérienne , 1870-1962 la république française , et les indigènes , éd. Barzakh , Alger , 2006
- Hammoutène (Ali) , Réflexions sur la guerre d'Algérie , s.n.e.d. , Alger , 1982
- Harbi (Mohamed) , Aux origines du F.L.N. , le populisme révolutionnaire en Algérie , éd. Christian Bourgois , Paris , France , 1975
- Harbi (Mohamed) , Le F.L.N. Mirage et Réalité 1954-1962 , éd.j.a. , France 1980
- Isnard (Hildébert) , géographie de la décolonisation , éd.P.U.F. , Paris , France 1971
- Jeanson (Colette et Francis) , L'Algérie hors la loi , E.N.A.G. , Alger , 1993
- Juving (Aléxandre) , le socialisme en Algérie , éd. Jules Carbonel , Alger , 1924
- Jurquet (Jacques) , la révolution algérienne et le parti communiste français t.2 , éd. le centenaire , Paris , 1974

- Jurquet (Jacques) , années de feu , Algérie 1954 -1956 , éd. l'Harmattan Paris , 1997
- Kharchi (Djamel) , colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830 -1962 , casbah éditions , Alger , 2004
- Larousse encyclopédique , éd. du seuil , Paris , 1979
- Macciocchi (Maria Antonietta) , pour Gramsci , éd .du seuil , Paris , 1974
- Mélia (Jean) , la patrie algérienne , éd. , la maison des livres , Alger , 1952
- Mérad (Ali) , le réformisme musulman en Algérie , éd. Mouton , Paris , 1967
- Meynier (Gilbert) , histoire intérieure du F.L.N. 1954 -1962 , casbah éditions , Alger , 2003
- Morgand (Léon) , la loi municipale , t. (1) , éd. Berger Levraut , France , 1952
- Nouchi (André) , La naissance du nationalisme algérien 1914 - 1954 , éd. de minuit , Paris , France , 1962
- Ouzégane (Amar) , Le meilleur combat , éd. Julliard , Paris , 1962
- Pascal(Blaise) , pensées et opuscules , librairie A. Hatier , Paris , 1947
- Roger (Albert) , Carnet de route d'un soldat d'Algérie , Geste éditions, France
- Rouissi (Moncer) , population et société au maghréb , o.p.u. , Alger , 1983
- Rubell (Maximilien) , sociologie critique , éd. Payot , Paris , 1970
- Sivan (Emmanuel) , communisme et nationalisme en Algérie 1920 - 1962 éd. presses de la fondation nationale des sciences politiques, Paris , 1976
- Stora (Benamin) , Messali Hadj , éd. Rahma , Alger , 1991
- Stora (Benjamin) , Algérie histoire contemporaine 1830 - 1988 , éd.Casbah éditions , Alger , 2004
- Thénault (Sylvie) , une drôle de justice , les magistrats dans la guerre d'Algérie , éd. la découverte , Paris , 2001
- Tinthoin (Robert) , L'Oranie , sa géographie , son histoire , ses centres vitaux , éd. L.Fouque , Oran 1952
- Touati Houari , dictionnaire biographique du mouvement ouvrier de l'Oranie : les militants syndicaux Cahiers du C.D.S.H., université d'Oran , 1981
- Tricot (Bernard) , les sentiers de la paix , Algérie 1958 - 1962 , éd. Plon , France 1972
-Yousfi (M'hamed) , L'O.A.S. et la fin de la guerre d'Algérie , t (2) , E.N.A.L. Alger , 1985

D - THESES (LE **د - الأطروحات :**

- Lakjaa (Abdelkader) , la longue marche des ouvriers agricoles , de la résistance à la prolétarisation , à la conquête de l'identité , thèse de doctorat 3ème cycle , université de Paris , 1990

E - ARTICLES (LES) هـ ـ المقالات

- Agéron (C. R.) , " vers un syndicalisme national en Algérie 1946 -1956 " in R.H.M.C. , bibliothèque nationale de France , 1990
- Benkada (Sadek) , « revendication des libertés publiques dans le nationalisme algérien 1919 -1954 » , in cahiers du C.R.A.S.C.. , Oran , 2002
- Chaulet (Pierre) , « parti pris » , in Majallat Ettarikh , 30è anniversaire du 1er novembre , 2ème semestre ,C.N.E.H. , Alger , 1984
- Branche (Robert) , « la torture pendant la guerre d'Algérie » , in la guerre d'Algérie de la mémoire à l'histoire , éd. Robert Laffont , Paris , 2004
- Gallissot (René) , « Tlemcen et sa région dans le mouvement national et la guerre de libération 1911 - 1962 » , in colloque international , Tlemcen 12 , 13, 14 novembre 2011
- Google , droit du travail , in http / travail / source. , 5 octobre 2011
- Renseignement général de la population et de l'habitat , in la revue « statistique » n°16 , O.N.S. , Alger , juillet - septembre 1987

ملاحق

قائمـــــــة الملاحـــــق

1 - الحركـــة النقابيـــة الجزائرية

- ملحق رقم (1): مصطلحات نقابية .....ص 358
- ملحق رقم (2): هيمنة النفوذ الأوربي على القطاع الصيدي 1932 - 1960.....359
- ملحق رقم (3): البيان النقابي للك.ع.ق.ع. للعمال الجزائريين 1948..... 360
- ملحق رقم (4): الحركة الاحتجاجية العمالية في ميناء وهران 1950 362
- ملحق رقم (5): عريضة مطالب عمال ميناء وهران 10 نوفمبر 1950 363
- ملحق رقم (6): الصحافة اليسارية تهتم بما يجري في ميناء وهران 1950..... 365
- ملحق رقم (7): متابعة الشرطة للحركة النقابية في غليزان 1950 366
- ملحق رقم (8): استقطاب نقابة القوى العاملة للعمال الجزائريين 1952..... 367
- ملحق رقم (9): محطات بارزة في تاريخ إ.ع.ع.ج. 1956 - 2000 368
- ملحق رقم (10): قيادات المركزية النقابية من 1956 إلى 2000 370
- ملحق رقم (11): جريدة " العامل الجزائري " لسان المركزية النقابية 1956..... 372
- ملحق رقم (12): الحركة العمالية في مؤتمر الصومام 1956 374
- ملحق رقم (13): نقابيون في معتقل بوسوي ما بين 1956 و1957 376
- ملحق رقم (14): نص الحديث لعيسات أيدير مع جريدة " لاكسيون" 1956..... 377
- ملحق رقم (15): بيوغرافية بعض المناضلين النقابيين: 1946 - 1956 379
- ملحق رقم (16): مراسلا ت المركزية النقابية للكونفيدرالية الدولية 388

2 - الحركـــة الوطنية و الثورة الجزائرية

- ملحق رقم (17): الذكرى الخامسة لصدور البيان الجزائري 10 فيفري 1948..... 390
- ملحق رقم (18): مضايقة الشرطة للوطنيين في عمالة قسنطينة 1953.....392

- ملحق رقم (19): ميثاق الثورة الجزائرية 1954..... 393
- ملحق رقم (20): نداء ح.ا.ح.د. لمقاومة القمع الاستعماري 1950 - 1953 395
- ملحق رقم (21): نداء جيش التحرير الوطني للشعب الجزائري1954..... 396
- ملحق رقم (22): نداء جيش التحرير لتدويل القضية الجزائرية1955.....397
- ملحق رقم (23): أسماء المشاركين في عمليات الشمال القسنطيني 1955..... 398
- ملحق رقم (24): رجال حول الحركة الوطنية الجزائرية 1926 - 1954 399
- ملحق رقم (25): تزكية بن خدة للنقابي الشهيد عيسات أيدير 1984 401

3 - الأشكـــال البيانيـــــة و الجـــداول الإحصائيـــة

- ملحق رقم (26): تطوّر النقابية الجزائرية ما بين 1926 و 1956 402
- ملحق رقم (27): الهوية التحرّرية لدى النقابية الجزائرية 1926 - 1956..... 403
- ملحق رقم (28): الأصول التحرّرية التاريخية للثورة الجزائرية..... 404
- ملحق رقم (29): تشكل القاعدة الشعبية للثورة التحريرية (1954 - 1956) 405
- ملحق رقم (30): تطوّر تشريعات العمل الفرنسية من(1791 إلى 1958)..... 406
- ملحق رقم (31): الظاهرة الديمغرافية في الجزائر المستعمرة (1886 - 1956) 407
- ملحق رقم (32): ثمن حرّيـــــة 411
- ملحق رقم (33): من ملامح الثورة التحريرية..... 412
- ملحق رقم (34): أصل أسماء القرى و المراكز الحضرية..... 413
- ملحق رقم (35): شهداء مقصلة الحرية و الوطنية..... 423
- ملحق رقم (36): كرونولوجية نوفمبر الخالد من 1946 إلى 1956 425
- ملحق رقم (37) : امتداد النقابات الفرنسية إلى الجزائر(1884- 1920)..... 426
- ملحق رقم (38): قيادات الحكومة العامة من 1871 إلى 1956 430

4 - الصـــور و الخرائـــط التاريخيـــة

- ملحق رقم (39): تضحيات النقابيين في حرب التحرير 1954 - 1962.....431

- ملحق رقم (40): نقابيون في معتقل بوسوي (1956 - 1957)..... 432
- ملحق رقم (41): رجال و قضايا تحرّرية1951 - 1954.....433
- ملحق رقم (42): إحدى قوافل جيش التحرير الوطني..... 434
- ملحق رقم (43): صور من ذكريات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 435
- ملحق رقم (44): النقابيون المؤسسون للإ.ع.ع.ج. 24 فيفري 1956..... 436
- ملحق رقم (45): استغلال اليد العاملة في تنمية التراكم الكولونيالي..... 437
- ملحق رقم (46): استغلال العمال الزراعيين الجزائريين 1956..... 438
- ملحق رقم (47): مراكز الاستغلال الرأسمالي الاستعماري لموارد المستعمرة..... 439
- ملحق رقم (48): التخطيط للثورة التحريرية ما بين 1954 و 1956..... 440
- ملحق رقم (49): العمليات العسكرية للثورة عشية اندلاعها 1954.....441
- ملحق رقم (50): الثورة في إقليم الأوراس 1954 442
- ملحق رقم (51): الفضاء الجغرافي لعمالة وهران.....443
- ملحق رقم (52): الجغرافيا الطبيعية للجزائر..... 444

ملحق رقم (1) : مصطلحات نقابية [1]

نقابة (SYNDICAT) : جماعة يكوّنها العمال لتمثيلهم و للنهوض بأحوالهم و الدفاع عن مصالحهم أمام أصحاب العمل و السلطات المختصة

نقابة الأقلية (SYNDICAT MINORITAIRE) : النقابة التي لا تتمتع بالمركز الذي يخول لها حق الاشتراك في المساومة الجماعية

نقابة حرفية (SYNDICAT DE METIER) : تضم هذه النقابات عمال الحرفة الواحدة بصرف النظر عن المصانع التي يشتغلون داخلها و عادة ما تقتصر عضويتها على العمال المهرة فحسب ، و قلّما توجد في الدول الاشتراكية و يطلق عليها في بعض الحالات " أرستقراطية النقابات "

نقابة دولية (SYNDICAT INTERNATIONAL) : اصطلاح يستخدم في أمريكا للدلالة على نقابة قومية لها فروع في كندا و المكسيك

نقابة رئيسية (SYNDICAT PRINCIPAL) : نقابة عمالية لها عدة نقابات فرعية و تضع السياسة العامة التي تسير عليها هذه النقابات

نقابة مفتوحة (SYNDICAT OUVERT) : النقابة التي لا تضع قيودا على الانضمام لعضويتها

نقابة عمالية (SYNDICAT OUVRIER) : التشكيل الذي يضم العمال الذين يعملون في صناعة أو حرفة واحدة لتمثيلهم و رعاية مصالحهم المهنية و رفع مستويات معيشتهم . وحسب القانون البريطاني فإن هذا التعبير كان ينطبق على منظمات أصحاب الأعمال أيضا

نقابة صناعية (SYNDICAT INDUSTRIEL) : تضم هذه النقابات جميع المشتغلين بصناعة معينة بصرف النظرعن العمل أو المهنة أو الحرفة التي يزاولها العامل بالفعل داخل هذه الصناعة و كذلك بصرف النظر عن مهارة أو جنس العامل و تضم هذه النقابات الأغلبية العظمى من العمال

نقابة عامة (SYNDICAT GENERAL) : النقابة التي تضم العمال بصرف النظر عن حرفهم أو مهاراتهم أو صناعاتهم و عادة ما توجد في بريطانيا أو الدول المتأثرة بها

نقابة محلية (SYNDICAT LOCAL) : تقتصر العضوية فيها على أعضاء الحرفة الواحدة ممن يعملون في كل مكان جغرافي واحد و يمثل عادة فرع النقابة الحرفية في هذا المكان

نقابة مندمجة (SYNDICAT FUSIONNE) : نقابة تكونت من نقابيين أو أكثر بحيث تتنازل كل من هذه النقابات عن شخصيتها المعنوية لتحلّ محلّها النقابة المندمجة و هي صورة مألوفة للاندماج النقابي في الدول الرأسمالية و من هنا يحمل عدد كبير منها كلمة المندمجة في اسمها

---

(1) المعجم العربي لمصطلحات العمل، عن مجلة المرشد ، من 1 جانفي إلى 31 مارس 1989 ، ع.11 ، ص ص 64 - 65
ملاحظة: خلاصة الأمر من هذا التصنيف العلمي للنقابات ، يمكن إدراج الكونفيدراليات الفرنسية في الجزائر المستعمرة ضمن النقابات العمالية الشاملة تعم ممثلي العمال في جميع الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية سواء تعلق الحال بالقطاع العام التابع مباشرة للمتروبول أو القطاع الخاص الخاضع للنفوذ الكولونيالي . أما المركزية النقابية المتمثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، فإنها تمثل إطارا خاصا أو مفهوما جديدا في رأينا يعرف بالنقابة العمالية الوطنية ذات الأبعاد التحررية .

ملحق رقم (30) : تطوّر تشريعات العمل لدى المنظومة الفرنسية من 1791 إلى 1958 [1]

تاريخ صدور القانون	محتوى القانون
2 - 17 مارس 1791	التأكيد على حرية العمل
22 مارس 1841	منع تشغيل الأطفال أقل من 8 سنوات
فيفري 1848	ضبط مدة تشغيل الراشدين
2 مارس 1848	حظر المساومة لليد العاملة
25 ماي 1864	**الاعتراف بحق الإضراب**
19 ماي 1874	إنشاء مفتشية العمل
19 ماي 1884	**الاعتراف بحرية العمل النقابي**
12 جوان 1893	قانون صحة العمل و سلامة العمال
9 أفريل 1898	تعويضات خاصة بحوادث العمل
13 جويلية 1906	تقنين حق العطلة الأسبوعية
24 مارس 1919	قانون الاتفاقيات الجماعية
23 أفريل 1919	تحديد مدة العمل اليومي بثمانية ساعات
20 جوان 1936	تحديد عطلة العمل الإلزامية بأسبوعين مدفوعة الأجر
21 جوان 1936	تحديد مدة العمل الأسبوعي بأربعين ساعة
24 جوان 1936	إصدار قانون مندوبي المستخدمين
22 فيفري 1945	تأسيس اللجان الخاصة بمؤسسات العمل
4 أكتوبر 1945	إنشاء الضمان الاجتماعي
27 أكتوبر 1946	تأسيس الجمهورية الرابعة: المساواة بين الجنسين، الحق في التوظيف ، الحرية النقابية ، لا للإقصاء و التمايز
11 فيفري 1950	إصدار قانون الحد الأدنى المضمون للأجر (SMIG)
1956	قانون عطلة العمل الإلزامية بثلاث أسابيع مدفوعة الأجر
1958	صدور قانون التأمين من البطالة

- **ملاحظة** : ظلت تلك التشريعات حكرا على العمال الفرنسيين ، بينما العامل الجزائري حرم من تلك الحقوق و حتى النقابات الفرنسية لم تنصف العمال الجزائريين ، و استمرت المناورة النقابية الفرنسية إلى أن تأسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 و استمرار الكفاح الوطني المسلح .

(1) Droit du travail , http / travail / source. , Google , 5 octobre 2011

ملحق رقم (32) : ثمن حرّيـــــة



تحدّى جيش التحرير الوطني بشجاعة كل أساليب القمع الاستعمارية و قاوم العمال و الفلاحون كل أشكال التعذيب و الاضطهاد ، فغذوا الثورة التحريرية المجيدة بالقوة و الصمود و التضحية لتحيى الجزائر شامخة حرة مستقلة . و الجدول الإحصائي الماثل أمامنا يبرز بحق ثمن التحدّي لرجال جيش التحرير الوطني و تضحيات الجسام من خلال اختراقات الثورة لكل أنواع الجبروت الاستعماري مما يدفع إلى القول بأن الحرية غالية لا تقاس بأي ثمن لأنها عزة الوطن .

ثمن الحرية لثورة التحرير في إقليم الأوراس 1954 - 1962 [1]

1- تحدّيات و انجازات جيش التحرير في منطقة الأوراس	
المعطيات	التعداد
المعارك	1302 معركة
الكمائن	914 كمينا
الهجمات	629 هجوما
وضع الألغام	27 لغما
العمليات الفدائية	864 عملية
الاشتباكات	172 اشتباكا
2 - المواقع الأثرية لجيش الاحتلال الفرنسي في الأوراس	
المعطيات	التعداد
القواعد العسكرية	29 قاعدة
المراكز العسكرية القارة	362 مركزا
مراكز" اليد الحمراء " الإرهابية	33 مركزا في الولاية الأولى
أماكن القتل الجماعي(*)	200 مكانا (آبار ، أودية ، خنادق ، مطامير ...)
القرى المدمّرة	324 قرية
مراكز التعذيب	280 مركزا
المعتقلات و السجون	14 موقعا
عمليات الجيش الفرنسي	1153 عملية من تطويق و تفتيش (1956- 1962)

(*) : تم العثور على 63 موقعا فقط من مجموع أماكن القتل الجماعي و2502 من جثث الشهداء بإقليم الأوراس

(1) فيلالي (مختار) ، " الأوراس و الثورة التحريرية " ، عن الملتقى الأول للبحث الأثري و الدراسات التاريخية ، من 17 إلى 20 أبريل 1993 ، باتنة ، الجزائر ، ص ص 41 - 46

ملحق رقم (33) : من ملامح الثورة التحريرية المجيدة (1954 - 1962)

1 - التركيبة الاجتماعية لعينة 60 شهيدا من شهداء المقصلة في مدينة الجزائر ما بين 19 جوان 1956 و 25 أوت 1958 [1]

التوزيع العمري		النشاط المهني	
الفئة العمرية (سنة)	التعداد (%)	أنواع المهن	التعداد (%)
أقل أو يساوي 20	5	عمال يوميون	46.7
ما بين 21 و 25	30	تجار	18.3
ما بين 26 و 30	40	عمال	13.3
ما بين 31 و 35	18.33	موظفون	6.7
ما بين 36 و 40	5	حرفيون	5.0
ما بين 41 و 45	1.66	عسكريون	5.0
/	/	مزارعون	3.3
/	/	طلبة	1.7

2 - تطوّر النشاط العسكري لجيش التحرير الوطني ما بين 1954 و 1961 [2]

السنة	المعدل الشهري للعمليات	السنة	المعدل الشهري للعمليات
1954	154	1958	1610
1955	525	1959	1448
1956	2537	1960	1083
1957	2074	1961	860
مجموع العمليات (1954 - 1961) [*]		10.291 عملية	

(*) تشمل طبيعة العمليات الأنشطة العسكرية لجيش التحرير الوطني وهي: هجومات ، كمائن ،عمليات قتالية نوعية ، أعمال تخريب ...

(1) Meynier (Gilbert) , Histoire intérieure du F.L.N. , 1954 - 1962 , Casbah Editions , Alger , 2003, p 724
(2) Ibid. , p 725

الملحق رقم (34) : أصل أسماء القرى و المراكز الحضرية في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية [1]

الأسماء القديمة	الأسماء الحالية	الولاية
ABBO	سيدي داود	بومرداس
ABOUKIR	المرسى	سكيكدة
ABOUTVILLE	عين الحجار	البويرة
AFFREVILLE	خميس مليانة	عين الدفلى
AIN LAHDJAR	عين الحجر	سعيدة
AIN MOKRA	برّحيل	عنابة
ALMA	بود واو	بومرداس
AMEUR EL AIN	أحمر العين	تيبازة
AMPERE	عين أزال	سطيف
ARAGO	برج علي	جيجل
ARCOLE	بئر الجير	وهران
ARTHUR	ثلاثة دواوير	المدية
AUGUSTE COMTE	بغاي	خنشلة
AURIBEAU	عين شرشر	سكيكدة
BAUDENS	قايد بلعربي	سيدي بلعباس
BEDEAU	رأس الماء	سيدي بلعباس
BEHAGLE	عين الأحجار	سعيدة
BELLECOTE	عين بودينار	مستغانم
BELLE FONTAINE	تيجيلابين	بومرداس
BELLEVUE	سور الغزلان	بويرة
BENI MANSOUR	بوجليل	بجاية
BERNELLE	واد الماء	باتنة
BERTEAUX	أولاد حملة	أم البواقي
BERTEVILLE	عين العلوي	البويرة
BERTHELOT	يوب	سعيدة
BESSOMBOURG	زيتونة	الطارف
BIZOT	ديدوش مراد	قسنطينة

BOGHARI	قصر البخاري	المدية
BONNIER	عين الترید	سيدي بلعباس
BORELY LA SAPIE	عوامرية	المدية
BOSQUET	مرسى الحجاج	مستغانم
BOSSUET	دحاية	سيدي بلعباس
BOUGAINVILLE	سنجاس	الشلف
BOUGIE	بجاية	بجاية
BOULET	تليوم	سيدي بلعباس
BOURBAKI	خميستي	تسمسيلت
BRAZZA	زبيرية	مسيلة
BUGEAUD	سرا يدي	عنابة
BURDEAU	المهدية	تيارت
CACHEROU	سيدي قادة	معسكر
CAMP DU MARECHAL	تادميت	جلفة
CANROBET	أم البواقي	أم البواقي
CAP MATIFOU	برج البحري	الجزائر
CARNOT	العبادية	الشلف
CASSAIGNE	سيدي علي	مستغانم
CASTIGLIONE	بو إسماعيل	تيبازة
CATINAT	سطارة	جيجل
CAVAIGNAC	برج أبو الحسن	الشلف
CAVALLO	العوانة	جيجل
CEREZ	بلعيمور	برج بوعريريج
CHAMPLAIN	العومرية	المدية
CHANGARNIER	واد الزبوج	عين الدفلى
CHANZY	سيدي علي بن يوب	سيدي بلعباس
CHARON	بوقدير	الشلف
CHARRIER	مفتاح سيدي بوبكر	البليدة
CHASSELOUP LAUBAT	قيدجل	سطيف
CHASSERIAU	بوزقاية	الشلف
CHATEAUDUN DU RHUMEL	شلغوم العيد	ميلة

CHELLAL	حضنة واد مسيلة	مسيلة
CHEVREUIL	عرباوون	البيض
CLAIREFONTAINE	العوينات	تبسة
CLAUZEL	الحسنية	عين الدفلى
CLINGHANT	المطمر	معسكر
COLBERT	عين ولمان	سطيف
COL DES OLIVIERS	عين بوزيان	سكيكدة
COLIGNY	بويرة	البويرة
COMBES	عصفور	الطارف
CONDE SMENDOU	زيغوت يوسف	قسنطينة
CONDORCET	حملة	ميلة
CORNEILLE	مروانة	باتنة
COURBET	زمّوري	بومرداس
CRESCIA	خرايسة	تيبازة
DAMESNE	عين البية	وهران
DAMIETTE	عين الذهب	سعيدة
DAVOUST	خليل	برج بوعريريج
DELIGNY	زروالة	سيدي بلعباس
DE MALHERBE	أغلال	عين تموشنت
DESAIX	ناضور	تيبازة
DESCARTES	بن باديس	سيدي بلعباس
DETRIE	سيدي لحسن	سيدي بلعباس
DIDEROT	أولاد ليلي	تيارت
DJEBEL ONK	أولاد سيدي عبيد	تسمسيلت
DOLFUSVILLE	واد الشرفة	عين الدفلى
DOMBASLE	الهاشم	معسكر
DOMINIQUE LUCIANI	تاخماريت	تيارت
DUBLINEAU	حسين	معسكر
DUPERRE	عين الدفلى	عين الدفلى
DUPLEIX	داموس	تيبازة
DUQUESNES	كاووس	جيجل
DUVIVIER	بوشقوف	قالمة

DUZERVILLE	الحجار	عنابة
EDMOND DAUDET	الحمدانية	المدية
ER RAHEL	حاسي الغلّة	عين تموشنت
EUGENE ETIENNE	حناية	تلمسان
FAUVELLE	منزل	سطيف
FELIX FAURE	سيدي مصطفى	بومرداس
FERRY	واد الجمعة	غليزان
FLEURUS	حسيان طوال	وهران
FONDOUK	خميس الخشنة	بومرداس
FORT DE L'EAU	برج الكيفان	الجزائر
FORT NATIONAL	الأربعاء نايث إيراثن	تيزي وزو
FOY	منزل الأبطال	سطيف
FRANCHETTI	سيدي عمار	سعيدة
FRANCIS GARNIER	بني حواء	الشلف
FROMENTIN	تاجنة	الشلف
GALLIENI	بواتي محمود	قالمة
GAMBETTA	تاورة	سوق اهراس
GASTON DOUMERGUE	واد برقش	عين تموشنت
GASTONVILLE	صالح بو عاشور	سكيكدة
GASTU	زيت العنبة	عنابة
GEORGES CLEMENCEAU	ستيديا	مستغانم
GERRYVILLE	البيض	البيض
GOUNOD	عابدي	قالمة
GUIARD	عين الطلبة	عين تموشنت
GUILLAUMET	عين الحمّام	تيزي وزو
GUYOTVILLE	عين بنيان	تيبازة
HAMADENA	الحمادنة	غليزان
HAMMA PLAISANCE	حمّام بوزيان	قسنطينة
HANOTEAU	زبوجة	الشلف
HAUSSONVILLERS	ناصرية	بومرداس
HENRI HUC	واد السلام	غليزان
HERBILLON	شتايبي	عنابة

HOCHE	خبوزية	البويرة
HORACE VERNET	تاوورقة	بومرداس
JEAN MERMOZ	بو هني	معسكر
JEAN RIGAL	بريّش	أم البواقي
JEMMAPES	عزابة	سكيكدة
KEF	سيدي مجاهد	تلمسان
KELLERMAN	الفجاج	قالمة
KLEBER	سيدي بن يبقى	وهران
LA BARAQUE	الهاشمية	البويرة
LA CALLE	القالة	الطارف
LA CHIFFA	شفّة	البليدة
LACROIX	العيون	تسمسيلت
LAFAYETTE	بوقاعة	البليدة
LAFERRIERE	شعبة اللحم	عين تموشنت
LAFONTAINE	عين الذهب	تيارت
LAMARTINE	الكاريمية	الشلف
LAMBESE	تازولت	باتنة
LAMORICIERE	أولاد ميمون	تلمسان
LANNOY	جندل	عين الدفلى
LAPAINE	بن سميح	قالمة
LAPERRINE	جباهية	البويرة
LAPPASSET	سيدي لخضر	مستغانم
LAROBERTSAU	السبت	تيارت
LA SENIA	السانية	وهران
LAVARANDE	سيدي لخضر	عين الدفلى
LAVAYSSIERE	عين بوسيف	المدية
G LAVERAN	سيدي منصر	تيبازة
LAVIGERIE	جندل (سعدي محمد)	سكيكدة
LEGRAND	بن فريحة	وهران
LE KOUIF	الكويف	تبسة
LE KHROUB	الخروب	قسنطينة

LES ABDELLYS	سيدي العبدلي	تلمسان
LES ATTAFS	العطّاف	عين الدفلى
LES TREMBLES	سيدي حمادوش	سيدي بلعباس
LETOURNEUX	درّاق	المدية
LEVACHER	بومعاد	عين الدفلى
LEVASSEUR	بئر الشهداء	أم البواقي
LIEBERT	أولاد بسّام	تسمسيلت
LITTRE	عريب	عين الدفلى
LODI	دراع الأسمر	المدية
LOURMEL	العامرية	عين تموشنت
LOVERDO	أوزيرة	المدية
LUCET	بني قش	واد سوف
LUTAUD	بولهليلات	باتنة
MAC DONALD	المهدية	تيارت
MAC MAHON	عين توتة	باتنة
MAGENTA	الحصايبة	سيدي بلعباس
MAGINOT	شلالة الدوّارة	المدية
MAILLOT	مجد الله	البويرة
MAISON BLANCHE	الدار البيضاء	الجزائر
MALAKOFF	واد إيسلي	الشلف
MANGIN	البراية	وهران
MARBOT	طارق بن زياد	عين الدفلى
MARCEAU	مناصر	تيبازة
MARECHAL FOCH	أرباطاش	بومرداس
MARENGO	الحجوط	تيبازة
MARNIA	مغنية	تلمسان
MARGUERITE	عين التركي	البويرة
MASQUERAY	ناصر الدين	المدية
MASSENA	أولاد بن عبد القادر	الشلف
MALOUZA	ونوغوا	مسيلة
MENERVILLE	ثنية	بومرداس

MERCIER LACOMBE	سفيزف	سيدي بلعباس
MEURAD	مرّاد	تيبازة
MICHELET	عين الحمّام	تيزي وزو
MILLESIMO	بلخير	قالمة
MIRABEAU	دراع بن خدّة	تيزي وزو
MOLIERE	برج بونعامة	تيسمسيلت
MONDOVI (*)	درين	الطارف
MONTAGNAC	الرمشي	تلمسان
MONTCALM	تاملوكة	قالمة
MONTEBELLO	سيدي راشد	تيبازة
MONTENOTTE	سيدي عكاشة	الشلف
MONTESQUIEU	مداوروش	سوق اهراس
MONTGOLFIER	الرحوية	تيارت
MORRIS	بن مهيدي	الطارف
MOUZAIA LES MINES	تامسغيدة	المدية
MOUZAIAVILLE	موزاية	البليدة
NAVARIN	بئر العرش	تبسة
NELSOMBOURG	سيدي محجوب	المدية
NEMOURS	الغزوات	تلمسان
NOISY LES BAINS	عين لونيصي	مستغانم
NOVI	سيدي غيلس	تيبازة
NOUVION	الغمري	معسكر
OUED IMBERT	عين البرد	سيدي بلعباس
OGGAZ	العكّاز	معسكر
OUILLIS	عبد المالك رمضان	مستغانم
PALAT	ملاكو	تيارت
PALESTRO	الأخضرية	البويرة
PALICAO	تيغنيف	معسكر
PARMENTIER	سيدي علي بوسيدي	سيدي بلعباس
PASTEUR	سريانة	باتنة
PAUL CAZELLES	عين وسّارة	جلفة

(*) مسقط رأس الكاتب الفرنسي ألبير كامي (Lieu de naissance d'Albert Camus)

PAUL DOUMER	سيدي مبارك	برج بوعريريج
PAUL ROBERT	تاوغريث	الشلف
PELISSIER	صيادة	مستغانم
PENTHIEVRE	عين الباردة	عنابة
PERIGOTVILLE	عين الكبيرة	سطيف
PERREGAUX	المحمدية	معسكر
PETIT	بومهرة أحمد	قالمة
PHILIPPEVILLE	سكيكدة	سكيكدة
PICARD	خضرة	مستغانم
PIERRE CURIE	أم العجول	سطيف
POINTE ROUGE	سوق البقر	الشلف
PONT DE L'ISSER	بن سكران	تلمسان
PONT DU CHELIF	سيدي بلعطار	مستغانم
PORT AUX POULES	مرسى الحجاج	وهران
PORT GUEYDON	أزفون	تيزي وزو
PORT SAY	مرسى بن مهيدي	تلمسان
PRAXBOURG	بوشتاطة محمد	سكيكدة
PROUDHON	سيدي إبراهيم	برج بوعريريج
RABELAIS	عين مرّان	الشلف
RANDON	بسبس	الطارف
RAS EL MA	غيدجل	سطيف
REBEVAL	باغلية	بومرداس
REIBEL	قصر الشلالة	تيارت
RELIZANE	غليزان	غليزان
RENAULT	سيدي أمحمد بن علي	غليزان
RENIER	عين مخلوف	قالمة
RICHELIEU	أحمد راشدي	ميلة
RIO SALADO	المالح	عين تموشنت
RIVET	مفتاح	البليدة
RIVOLI	حاسي مماش	مستغانم

ROBERTVILLE	أنجز الدشيش	سكيكدة
ROCHAMBEAU	مزورو	سيدي بلعباس
ROCHER NOIR	بومرداس	بومرداس
ROUFFACH	ابن زياد	قسنطينة
ROVIGO	بوقرّة	البليدة
SAINT AIME	جديوية	غليزان
SAINT ANTOINE	الحدايق	سكيكدة
SAINT ARNAUD	العلمة	سطيف
SAINTE BARBE DU TLELAT	واد تليلات	وهران
SAINT DENIS DU SIG	سيق	معسكر
SAINT CLOUD	قديل	وهران
SAINT DONAT	تاجنانت	ميلة
SAINT CHARLES	رمضان جمال	سكيكدة
SAINT FERDINAND	سويدانية	تيبازة
SAINT JOSEPH	بوخمّوسة	قالمة
SAINTE LEONIE	المحقن	وهران
SAINT LEU	بطيوة	وهران
SAINT LOUIS	بوفاطيس	وهران
SAINT LUCIEN	زهانة	معسكر
SAINT MAUR	تمزّوغة	عين تموشنت
SAINT PIERRE SAINT PAUL	أولاد موسى	بومرداس
SELMAN	واد درّاج	مسيلة
SILLEGUE	بني فودة	سطيف
SLISSEN	مولاي سليسن	سيدي بلعباس
SONIS	خالوية	معسكر
STEPHANE GSELL	حاكمية	المدية
STRASBOURG	الأمير عبد القادر	جيجل
TAINE	العيون	تسمسيلت
TASSIN	حاسي زهانة	سيدي بلعباس
TEFESCHOUN	خميستي	تيبازة
TERNY	تيرني بني هديل	تلمسان

THIERS	القادرية	البويرة
THIERSVILLE	غريس	معسكر
TIRMAN	تغاليمت	سيدي بلعباس
TOCQUEVILLE	رأس الواد	برج بوريريج
TOUNIN	خير الدين	مستغانم
TREZEL	سوقر	تيارت
TROIS MARABOUTS	سيدي بن عدة	عين تموشنت
TROLARD TAZA	برج الأمير عبد القادر	تسمسيلت
TRUMELET	الدهموني	تيارت
TURGOT	تارغة	عين تموشنت
UZES LE DUC	واد الأبطال	معسكر
VALEE	حمّودي حمروش	سكيكدة
VALMY	الكرمة	وهران
VESOUL BENIAN	عين البنيان	تيبازة
VIALAR	تيسمسيلت	تيسمسيلت
VICTOR HUGO	حمادية	تيارت
VILARS	واد الشحم	قالمة
VOLTAIRE	عين الشياخ	عين الدفلى
WAGRAM	مولاي العربي	سعيدة
WALDECK - ROUSSEAU	سيد الحسني	وهران
WARNIER	الأربعة أولاد فارس	الشلف
YOUKS LES BAINS	حمّامات	تبسة
YUSUF	عين العسل	الطارف
ZEGLA	مرين	سيدي بلعباس
ZENINA	الإدريسية	جلفة
ZURICH	سيدي عمرو	عنابة

ملاحظة : نستخلص من الجدول الإحصائي للقرى و المراكز الحضرية، أن الضغط الاستيطاني كان مركزا على الفضاء الجغرافي الغربي للجزائر، بحيث بلغ عدد المستوطنات في عمالة وهران وحدها 131 وحدة استيطانية من مجموع 302 مجموعة عمرانية ، أي ما يعادل 43.37 % من إجمالي هذه المراكز الحضرية . تدل هذه النسبة في تقديرنا على جدّية الكولون في استغلال موارد الإقليم الغربي الذي يعتبر أغنى إقليم على مستوى المستعمرة سواء تعلّق الأمر بثرواته السطحية و الباطنية أو حتى مقدّراته الصيدية و الجيو سياسية .

(1) Sources :

- J.O.R.A.D.P. , 7 décembre 1965
- Renseignement général de la population et de l'habitat , in la revue « statistique » n°16 , O.N.S. , Alger , juillet - septembre 1987
- الأطلس العالمي ، المعهد التربوي الوطني ، الجزائر ، 1987 ، ص ص 5 - 35

الملحق رقم (19) : ميثاق الثورة الجزائرية [1]
(بيان أول نوفمبر 1954)



" أيها الشعب الجزائري ، أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية . أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا - نعني الشعب بصفة عامة ، و المناضلين بصفة خاصة - نعلمكم أن غرضنا من نشرهذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل بأن نوضح لكم مشروعنا و الهدف من عملنا ، و مقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي و رغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الامبريالية و عملائها الإداريين و بعض محترفي السياسة الانتهازية .

فنحن نعتبر، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية - بعد مراحل من الكفاح - قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية . فإذا كان هدف أي حركة ثورية - في الواقع - هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية ، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال و العمل . أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي نجد سندها الديبلوماسي و خاصة من طرف إخواننا العرب و المسلمين .

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا. و مما يلاحظ في هذا الميدان أننا مند مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة و العمل . هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة .

إن كل واحد منها قد اندفع اليوم في هذا السبيل ، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث وهكذا ، فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود و الروتين ، توجيهها سيئ محرومة من سند الرأي العام الضروري ، قد تجاوزتها الأحداث ، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية .

إن المرحلة خطيرة !

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا ، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة ، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص و التأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة و التونسيين .

و بهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة ، أن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة ، و لذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية ، أن يمنح أدنى حرية .

و نظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم: **جبهة التحرير الوطني**

و هكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة ، و نتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية ، وجميع الأحزاب الجزائرية ، أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر .

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي :

الهدف : الاستقلال الوطني :

- 1) إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية
- 2) احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني .

الأهداف الداخلية :

- 1) التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي و القضاء على جميع مخلّفات و روح الإصلاح

- الصحفي الشهيد محمد العيشاوي، منجز بيان فاتح نوفمبر صياغة و رقنا وسحبا (محمد عباس ، جريدة الشروق 15 ديسمبر 2009 ، ع.2795)

أثبت الطبيب الفرنسي المتعاطف مع القضية الجزائرية " بيير شولي" بقوله: " محمد العيشاوي صحفي من المهاجرين القدامى إلى فرنسا ، مناضل في ح.ا.ح.د. ، كان الأمين الذي كلّف بمهمة صياغة و رقن بيان أول نوفمبر 1954 ليوزع على منطقتي مدينة الجزائر و القبائل ، استشهد سنة 1957 " .

(Voir l'article de Pierre Chaulet , « Parti pris », op.cit. , p 81)

التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي .
- 2) تجميع و تنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري .

الأهداف الخارجية :

- تدويل القضية الجزائرية .
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي الإسلامي

وسائل الكفاح :

" انسجاما مع المبادئ الثورية ، و اعتبارا للأوضاع الداخلية و الخارجية ، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا .

" إن جبهة التحرير الوطني ، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيين في وقت واحد و هما : العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، و العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله ، و ذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين .

" إن هذه المهمة شاقة ثقيلة العبء ، و تتطلب كل القوى و تعبئة كل الموارد الوطنية ". و حقيقة إن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق .

" و في الأخير ، و تحاشيا للتأويلات الخاطئة و للتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم و تحديدا للخسائر البشرية و إراقة الدماء ، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة ، و تعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها .

- 1) الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية و رسمية ، ملغية بذلك كل الأقاويل و القرارات و القوانين التي تجعل من الجزائرأرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري .
- 2) فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ .
- 3) خلق جو من الثقة و ذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين و رفع كل الإجراءات الخاصة و إيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة .

و في المقابل :

- 1) فإن المصالح الفرنسية ، ثقافية كانت أو اقتصادية و المتحصل عليها بنزاهة ، ستحترم و كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص و العائلات .
- 2) جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية ، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق و ما عليهم من واجبات .
- 3) تحدد الروابط بين فرنسا و الجزائر و تكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنين على أساس المساواة و الاحترام المتبادل .

" أيها الجزائري ! إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة . وواجبك هو أن تنضم إليها لانقاذ بلادنا و العمل على أن نسترجع له حريته ، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك ، و انتصارها هو انتصارك .

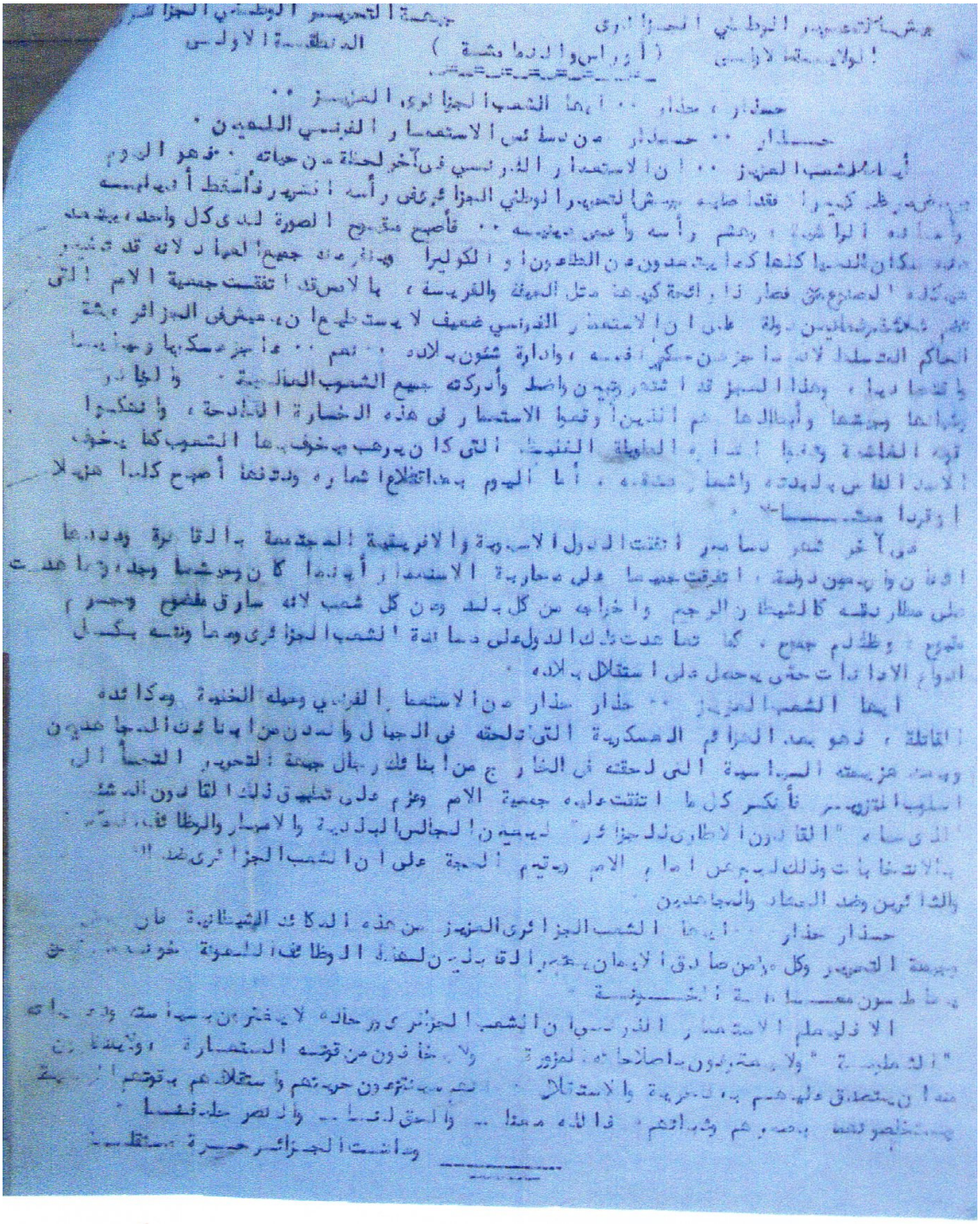
" أما نحن ، العازمون على مواصلة الكفاح ، الواثقين من مشاعرك المناهضة للامبرياليين فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك

---

(1) النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954 - 1962 ، قسم الإعلام و الثقافة ، الجزائر ، ص ص 5 - 8 تم تحرير بيان أول نوفمبر بإقليم الأوراس ، في اجتماع لقرين بأولاد فاضل في منزل بن مسعودة عبد الله المدعو مزيطي خلال الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر 1954 ، بحضور مصطفى بن بوالعيد و رفاقه ، حيث تم طبع و سحب بيان أول نوفمبر الموجه للجيش الفرنسي باللغتين العربية و الفرنسية . (أنظر فيلالي مختار ، " الأوراس و الثورة التحريرية " ، عن الملتقى الأول للبحث الأثري و و الدراسات التاريخية ، من 17 إلى 20 أفريل 1993 ، باتنة ، الجزائر ، ص ص 41 - 46)

ملحق رقم (21) : نداء جيش التحرير الوطني للشعب الجزائـــري 1954

النسخة الأولى [1] : نداء جيش التحرير الوطني من قلب الأوراس الأشم



(1) C.A.O.M. , Archives nationales , série 81 (f) ,boite n° 57 , A.E.P. , France

ملحق رقم (9): محطات بارزة في تاريخ الاتحاد العام للعمال الجزائريين خلال حرب التحرير الوطنية 1956 - 1962 [1]



- في يوم 24 فيفري 1956 تأسّس الاتحاد العام للعمال الجزائريين و أصبح عيسات أيدير أول أمين عام للمركزية النقابية الوطنية
- ينشر إ.ع.ع.ج. أول بيان ضمنه النقاط الآتية : توجيه كفاح عمالنا وفقا لرغباتهم العميقة ، تكوين الوعي لدى العمال حتى يكونوا قادرين على مقاومة الاستغلال مهما كان مصدره ، إعطاء كفاح العمال بعدا مطابقا لتطلّعاتهم ، تحقيق وحدة العمال بالجزائر و العالم ، تحويل الاقتصاد الامبريالي إلى اقتصاد وطني ديمقراطي . تأسيس المركزية النقابية (U.G.T.A.) هي رد فعل قوي على الحركة المصالية التي أسست في يوم 24 فيفري 1956 الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين (U.S.TA.) .
- في 6 أفريل 1956 تمّ إصدار العدد الأول من جريدة " العامل الجزائري " اللسان المركزي للاتحاد العام للعمال الجزائريين
- في أول ماي 1956 ، منع المظاهرات العمالية في مدينة الجزائر من قبل السلطات الاستعمارية في نفس الوقت تم تأسيس 75 نقابة في مدينة الجزائر .
- في 24 ماي ، موجة قمع استعمارية ضد قادة الاتحاد العام للعمال الجزائريين و اعتقالهم و من ضمنهم عيسات أيدير .
- في 30 جوان ، قامت أجهزة المستعمر بتفجير قنبلة في مقر المركزية النقابية أثناء اجتماع و أسفرت العملية الإجرامية في خسائر مادية و نقدية كبيرة (400 ألف فرنك قديم) .
- في بحر 1956 ، اتسعت القاعدة النقابية للاتحاد لتشمل أكثر من 100 ألف منخرطا ، حيث تم تأسيس نقابات في حسين داي و الجزائر الوسطى ، و نقابات في البليدة و وهران و عين الكرمة و سوق اهراس و سطيف و المحمدية و مليانة و قسنطينة ، و نقابة المعلمين . و في نفس الوقت تم إلقاء القبض على أعضاء الأمانة الأولى و معظم أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد (إ.ع.ع.ج.)
- في الخامس جويلية 1956 إضراب عام بمشاركة الإتحاد العام للعمال الجزائريين ، و انضمام هذا الأخير إلى الكونفيدرالية الدولية للنقابات الحرة (C.I.S.L.) .
- في 10 جويلية 1956 ، تمت انتخابات الأمانة الوطنية الثالثة والانتقال إلى مقر المركزية الجديد نظرا لاحتلال السلطات الاستعمارية للمقر القديم .
- في 15 أوت 1956 ، إضراب عمال البريد ، و في شهر أكتوبر مطاردة أعضاء الأمانة بسبب المقالات المنشورة في جريدة "العامل الجزائري ". إضرابات متواصلة واجهتها سلطة الاحتلال بالحجز و القمع و المصادرة .
- في أول نوفمبر 1956 ، نظم الاتحاد العام للعمال الجزائريين بالاتفاق مع الاتحاد العام التونسي للشغل و الاتحاد المغربي للشغل ، يوما للعمل الموحد ، و قد تمت الاستجابة للإضراب في المغرب و تونس . يوم تضامن شمال إفريقيا مع العمال الجزائريين المكافحين . و في هذا اليوم تم صدور عدد خاص ملون من جريدة العامل الجزائري .
- في شهر ديسمبر 1956 ، الاتحاد العام للعمال الجزائريين يوجه رسالة مفتوحة إلى السفاح روبرت لاكوست . كما تم في هذا الشهر أيضا انعقاد مؤتمر نقابات شمال إفريقيا في الدار البيضاء بالمغرب الأقصى .
- في 3 جانفي 1957 ، السلطات الاستعمارية ترفض تسليم جوازات السفر لممثلي الاتحاد العام للعمال الجزائريين لتمثيله في مؤتمر أكرا بغانا . كما ألقت سلطة المستعمر القبض على معظم أعضاء الأمانة الوطنية الخامسة .
- من 28 جانفي إلى 3 فيفري 1957 ، إضراب الثمانية أيام بمناسبة مناقشة القضية الجزائرية

في الأمم المتحدة . قوبل الإضراب بقمع وحشي من تقتيل و تشريد و اعتقال طال المناضلين و المنخرطين في (إ.ع.ع.ج.) ، و من لم يتم القبض عليه انتقل إلى العمل السرّي .
- في شهر فيفري 1957 ، تم تأسيس الوداية العامة للعمال الجزائريين بفرنسا .
- في شهر مارس 1957 ، تأسّست الوكالة العامة للعمال الجزائريين في المهجر .
- في شهر أفريل 1957 ، كانت جريدة " العامل الجزائري " قد أصدرت حتى ذلك التاريخ 15 عددا ، صودر منها 13 من قبل الشرطة الاستعمارية . و في هذا الشهر أيضا ، تم انتقال قيادة (إ.ع.ع.ج.) للخارج ، و قد اختيرت تونس مقرا لها .
- في مطلع شهر جويلية 1957 ، الاتحاد العام للعمال الجزائريين يشارك في مؤتمر الكونفيدرالية الدولية للنقابات الحرة بتونس و ينخرط فيها .
- في شهر سبتمبر 1957 ، يشارك (إ.ع.ع.ج.) في اجتماع نقابي دولي بالقاهرة .
- في شهرأكتوبر 1957 يصل الوفد الخارجي للمركزية النقابية إلى تونس ويعقد اجتماعه الأول.
- في مارس 1958 ، وفد عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين يحلّ بطنجة بهدف تنظيم الخدمات الاجتماعية و إنشاء بيوت لرعاية الأطفال المهاجرين .
- في شهر جويلية 1958 ، تم افتتاح الملتقى الثاني للتكوين النقابي .
- في شهر جانفي 1959، مثول عيسات أيدير و عدد من النقابيين أمام المحكمة العسكرية و رغم حكمها لصالحهم ، إلا أن السلطات الاستعمارية لم تطلق سراحهم .
- في شهر جوان 1959 ، نداء من الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى عمال العالم يلفت فيه انتباههم للوضعية التي يعيشها النقابيون الجزائريون ضحايا القمع الاستعماري .
- في 27 جويلية 1959 ، استشهاد المناضل **عيسات أيدير** أول أمين عام للاتحاد العام للعمال الجزائريين في المعتقل تحت التعذيب الاستعماري .
- في شهر نوفمبر 1959 ، وفد من النقابيين الجزائريين في زيارة للصين الشعبية .
- في 6 فيفري 1960 ، إحياء الذكرى الرابعة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين بتونس . و بهذه المناسبة تلقت المركزية النقابية برقيات الصداقة والتضامن من كل المنظمات في العالم . و خلال هذا الشهر ، شارك (إ.ع.ع.ج.) في الملتقى الإفريقي الأول للشباب المنعقد بتونس .
- في شهر جوان 1960 ، يشارك الاتحاد العام للعمال الجزائريين في المؤتمر الدولي الثالث لاتحاديي عمال البترول المنعقد بمدينة أمستردام بهولندا .
- في شهر ديسمبر 1960 افتتاح الملتقى الخامس للتكوين النقابي بتونس ، و إرسال العديد من المناضلين النقابيين إلى معاهد التكوين المهني بتونس و يوغسلافيا .
- في جانفي 1961 ، مشاركة (إ.ع.ع.ج.) في أشغال المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب .
- في شهر أوت 1961 ، تنظيم ملتقى حول الفلاحة في تونس ، و هو الأول من نوعه ينظمه الاتحاد العام للعمال الجزائريين . كما تلقى خلال الشهر المذكور ، قادة المركزية النقابية دعوة لحضور احتفالات ذكرى أول نوفمبر التي تنظمها النقابات التشيكوسلوفاكية .
- في شهر فيفري 1962 ، عودة نقابيي (إ.ع.ع.ج.) إلى أرض الوطن و الشروع في النشاط .
- في 2 ماي 1962 انفجار سيارة ملغومة بميناء مدينة الجزائرراح ضحيتها قتيلان و185 جريحا.
- في شهر جوان 1962 ، نداء من (إ.ع.ع.ج.) إلى العمال يدعوهم فيه استئناف العمل بعد اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد لأول مرة على أرض الوطن .
- في شهر نوفمبر 1962 ، انعقاد المجلس الوطني للاتحاد العام للعمال الجزائريين .

---

(1) المراجع : - عن مجلة الثورة و العمل ، عدد خاص ، نوفمبر 1984 ، ص ص 95 - 96
- الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، قسم التوثيق ، الجزائر ، 1987 ، ص ص 16 - 17
- Farès , Aissat Idir , documents et témoignages , op.cit. , p p 133 - 134

ملحق رقم (10) : قيادات المركزية النقابية منذ التأسيس إلى اليوم (1956 - 2012) [1]



الأمين العام : عيسات أيدير (شهيد الثورة التحريرية المجيدة)
الأمناء الوطنيون : بورويبة بوعلام ، علي يحي مجيد ، بن عيسى عطا الله ، جرمان رابح
السنة : 24 فيفري 1956



الأمين العام : جرمان رابح (أول أمين عام للجزائر المستقلة)
الأمناء الوطنيون : بن غازي الشيخ ، بوديسة صافي ، مستاك محمد الصالح ، شافعي محمد الطاهر ، بالخميسي محمد ، زياني أرزقي فليسي محمد ، بن سليمان هواري ، رملي علي
السنة : جانفي 1963



الأمين العام : أومزيان مولود
الأمناء الوطنيون : دريدر عبد القادر ، بورويبة بوعلام ، رابح سليمان حبيب محمد ، جنادي الطيب ، واعلي الطاهر ، ميموني لحسن ربيكة بوعلام
السنة : مارس 1965



الأمين العام : بن نيقوس عبد القادر
الأمناء الوطنيون : فيلالي علي ، يسعد عبد القادر ، كتمان لحسن صديقي علاوة ، عيسى لحسن ، شاعة محمد ، واعلي الطاهر ، خروبي محمد الشريف ، ، طابت غاوتي ، كرباتي إبراهيم
السنة : ماي 1969 ، و في أفريل 1973 انتخب أمينا عاما رفقة الأمناء الوطنيين : عزي عبد المجيد ، يسعد عبد القادر ، قصري أحمد ، فيلالي علي ، عيسى لحسن ، شاعة محمد ، صديقي علاوة ، بلحاج بكير حسن دواجي حسن عبد القادر ، بوزار عبد الرحمان



الأمين العام : ماضة محمد
الأمناء الوطنيون : ولد علي تواتي ، آيت عبد المالك واعمر ، ضاوي بن رابح مختار ، سليمان محمد لخضر ، بن لخضر الطيب ، شليغم متوبة ، بودينة مصطفى ، فيلالي علي ، لعيفة محمد ، قالة محمد العربي بلحاج بكير حسن ، شاعة محمد ، لصفر علي
السنة : أفريل 1978



الأمين العام : بن لخضر الطيب
الأمناء الوطنيون : صغير الهاشمي ، رموش محمد ، مالكي عبد القادر بدعيدة سعيد ، بن عيسى محمد ، بن قانة سعيد ، جفال عبد العزيز آيت عبد المالك واعمر ، لطرش لعيفة ، بن مهوب الهاشمي ، زعاف محمد ، بلهوشات علي ، غريبلي عبد القاد ر ، بريكي يوسف
السنة : أفريل 1982 ، و في مارس 1986 ، انتخب أمينا عاما رفقة رفقة الأمناء الوطنيين : بن قانة سعيد ، جفال عبد العزيز ، آيت عبد المالك واعمر، لطرش العيفة ، الهاشمي الصغير ، زعاف محمد ، بلهوشات محمد ، لخضاري محمد لخضر ، بن عيسى محمد ، مالكي عبد القادر



الأمين العام : بن حمودة عبد الحق (شهيد الجمهورية و التعدّدية)
الأمناء الوطنيون : ديلمي محمد الطاهر ، باعمر علي ، مهدي عمار عبد العالي مزياني ، عبيد مختار ، سيدي سعيد عبد المجيد ، بلعيد مزيان ، مفلاح محمد ، زعاف محمد ، قاسمي أحمد
السنة : جوان 1990 ، و في ديسمبر 1994 ، انتخب أمينا عام ا رفقة الأمناء الوطنيين : مهدي عمار ، عبد العالي مزياني، بوشموخة مختار نواصري عيسى ، بن ناجي محمد ، حمزة بوعقل ، بن عطية قادة مالكي عبد القادر ، زعاف محمد ، بوزيدي بوعلام ، ديلمي محمد الطاهر ، سيدي سعيد عبد المجيد

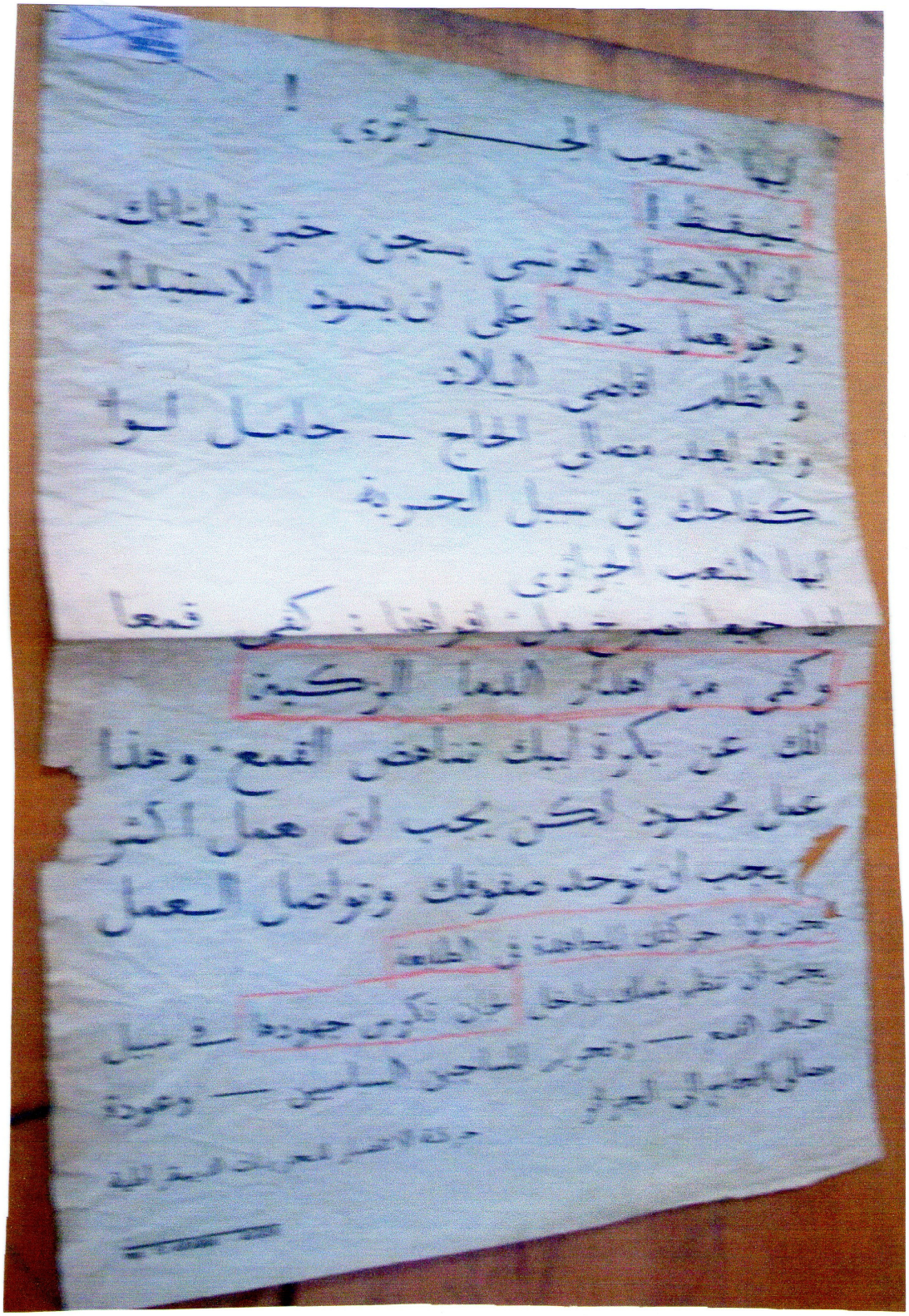


الأمين العام : سيدي السعيد عبد المجيد (أمين التحديات الكبرى)
الأمناء الوطنيون :جنوحات صالح ، عبد العالي مزياني ، بن موهوب الهاشمي ، بوزيدي بوعلام ، بلجيلالي علي ، مرابط علي ، رحمة بوجمعة ، بدر الدين محمد لخضر ، كروم لخضر ، مالكي عبد القادر ، صنديد محمد ، عجابي صالح
السنة : أكتوبر 2000 ، و ما زال محتفظا بالمنصب إلى اليوم (2012)

---

(1) الأمانة الوطنية ، مركز التوثيق ، الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، الجزائر ، 2000 ، ص ص 22 - 25

ملحق رقم (20) نداء حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى الإفراج عن المعتقلين السياسيين ومكافحة القمع الاستعماري (1950 - 1953) [1]



(1) C.A.O.M. , Archives nationales , série 81 (f) ,boite n° 57 , A.E.P. , France

ملحق رقم (23) : قائمة أسماء المجاهدين المشاركين في الهجوم التاريخي على الشمال القسنطيني بقيادة زيغود يوسف يوم 20 أوت 1955[1]

من مآثر أقواله الخالدة ، أنه قال ذات يوم من أيام السنة قولته المشهورة :

" **لقد رمينا بكفاحنا أمام الشعب ، فإن شاء احتضنه ، و إن أبى فليسقط** " [2]


الشهيد زيغود يوسف
1921 - 1956

في الاجتماع الذي تم ودام 20 يوما ، من يوم 22 جوان إلى غاية 12 جويلية 1955 في مكان يدعى جبل الزمان في الموقع المعروف بكدية داود و المطل على مدينة سكيكدة من الناحية الغربية وعلى بعد 18 كلم ، حيث فصل الاجتماع في تحديد قادة الهجوم التاريخي على الشمال القسنطيني بزعامة زيغود يوسف والمقرر تنفيذه يوم 20 أوت 1955 بالولاية الثانية . و هذه قائمة أسماء المجاهدين المسؤولين عن مناطق العمليات :

□ □ □ □ □

- **زيغود يوسف** : القائد العام و المشرف ، قائد منطقة شمال قسنطينة .
- عبد الله بن طوبال : مسؤول عن منطقتي الميلية و جيجل .
- عمار بن عودة : مسؤول عن ناحية عنابة .
- صالح بوبنيدر : مسؤول عن ناحية الخروب .
- المحجوب العيفة : مسؤول عن ناحية عين عبيد
- بلوصيف رابح : مسؤول عن ناحية واد الزناتي بمنطقة قالمة .
- سي مسعود بوجريوالقسنطيني : مسؤول عن مدينة قسنطينة .
- علي كافي : مسؤول عن ناحية سيدي إدريس .
- سي إسماعيل زيقات : مسؤول عن ناحية سكيكدة .
- الشريف الزادي و الساسي كعبوش : مسؤولان عن ناحية قالمة .
- عبد القادر شطايبي : مسؤول عن ناحية القل .
- العايب الدراجي المدعو سنان : مسؤول عن ناحية الحروش

---

(1) بوشلاغم الزبير ، " أضواء على عمليات 20 أوت التاريخية " ، عن مجلة أول نوفمبر ، ع. 78 ، 1986 ، ص ص 13- 29
(2) بوطمين جودي الأخضر ، لمحات من ثورة الجزائر ، المرجع السابق ، ص 93

ملحق رقم (12) : الحركة العمالية في مؤتمر الصومام (20 أوت 1956) [1]

ينبغي لطبقة العمال أن تساهم أقوى نشاطا ، لها الأثر البالغ في تطور الثورة السريع و في قوتها و نجاحها النهائي .

و جبهة التحرير الوطني تحيي تأسيس " الاتحاد العام للعمال الجزائريين " كرد فعل سليم يقوم به العمال ضد التأثير الذي كانت تستعمله جامعة الشغل العامة [*] (س.ج.ت.) و القوة العمالية (ف.أو.) و الجامعة الفرنسية للعمال المسيحيين (س.ف.ت.س.) لشل حركة العمال و عرقلتها .

و يعمل الاتحاد العام للعمال الجزائريين على إخراج الأجراء من الظلمات إلى النور و من الغموض إلى الوضوح و من الانتظار و التردّد إلى الإقدام و السير إلى الأمام .

و قد قلقت الحكومة الفرنسية الاشتراكية و قلقت معها إدارة نقابة القوة العمالية " ف.أو. " ذات النزعة الاستعمارية الجديدة قلقا كبير ا من انضمام الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى الجامعة الدولية للنقابات الحرة التي كانت مساعدتها لكل من الاتحاد العام للشغالين التونسيين و الهيئة المركزية للعمال المغاربة ايجابية مفيدة في مختلف الميادين الوطنية و الخارجية .

و فعلا فقد أحدث ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين و تطوّره ضجة بعيدة المدى و أثار بروزه إلى الوجود اضطرابا عنيفا في صفوف جامعة الشغل العامة التي انصرف العمال عنها انصرافا كليا . و قد حاول المسؤولون الشيوعيون أن يحتفظوا بالرؤساء الواعين من العمال ببعث روح النقابة القديمة التي كان شعارها استقلال الجزائر ولكنه أقبر بعد تكوين الوحدة النقابية في سنة 1935 .

ولكن هذه الهيئة النقابية التي هي فرع للجامعة العامة التي مقرها بباريس لا يكفيها لتصبح هيئة مركزية وطنية أن تغير اسمها و تبدل لون بطاقة الاشتراك و تقطع الصلة النسبية الواهية التي بينهما .

و كذلك لا يكفي " الاتحاد العام للنقابات الجزائرية " (أو.ج.س.أ.) أن يغير شكله أو مظهره الخارجي ليلتئم مع الوظائف الجديدة للحركة العمالية التي بلغت النضج التام . و كل من يتأمل مناورات الشيوعية لا يلبث أن يجد فيها نفس الوسائل التي درج عليها الاستعماريون الذين أشرفوا على تحويل المجلس المالي إلى ذلك المجلس الجزائري الفاسد الوضيع .

و أن ارتقاء بعض أعضائها العاملين إلى مراكز و مناصب في الإدارة النقابية ليذكر بالترقية الرمزية لبعض النواب الموالين للإدارة .

و في كلتا الحالتين كان ينبغي تغيير الهدف و الطبيعة و المحتوى سواء في النادي المدني (الفوايي سيفيل) أو في قصر كارنو (مركز المجلس الجزائري) .

و ما كان لعجز إدارة الحزب الشيوعي الجزائري في الميدان السياسي إلا أن يبدو أثره في الميدان الثقافي و ينجرّ عنه نفس الفشل و الإخفاق .

وما الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلا صورة تعكس التحوّل العميق الذي طرأ على الحركة العمالية بعد مدة طويلة من التطوّر و خاصة عقب الانقلاب الثوري الذي أثار الكفاح من أجل الاستقلال الوطني .

و تختلف الهيئة المركزية الجديدة عن سواها من المنظمات النقابية في جميع الميادين و تختلف عنها خاصة بانتفاء الوصاية عليها و باختيار القادة و الهيكل المحكم و التوجيه السليم و التضامن الأخوي في الجزائر و في شمال إفريقيا و في العالم أجمع .

1) إن الطابع الوطني يبدو في حرية ذاتية أساسية تقضي على جميع التناقضات التي تلازم كل وصاية خارجية ولكنه يبدو أيضا في حرية كاملة فيما له علاقة بالدفاع عن العمال الذين تلتحم مصالحهم الحيوية بمصالح كل الشعب الجزائري .

2) الإدارة ليست متآلفة من أعضاء يختارون من بين أقلية جنسية لم تعرف الاضطهاد

الاستعماري و في نفسها نزعة إلى الحنو الأبوي ولكنها متآلفة من رجال وطنيين لهم وعي وطني يشحذ فيهم روح الكفاح ضد الاستغلال الاجتماعي و البغض العنصري .

3) " عمودها الفقري " لا يتكون من أرستقراطية عمالية (كالموظفين وعمال السكة الحديدية) ولكنه يتألف من الطبقات التي هي أكثر عددا م أشدّها تعرّض للاستغلال الفادح (كعمال الموانئ و المناجم و العمال الزراعيين أي المنبوذين الذين تركوا كالفريسة تحت رحمة السادة أصحاب مزارع الكروم ...) .

4) إن الريح الثورية لا تطهر الجو النقابي باستئصال روح الاستعمار الجديد و التعصب الوطني المتولد منه فحسب بل تطهره أيضا بتكوين الظروف و الشروط الملائمة لإظهار الأخوة بين العمال لا تنفذ إليها الروح العنصرية .

5) إن الحركة النقابية التي طالما حصرت في نطاق المطالب الاقتصادية والاجتماعية و بقيت بمعزل عن النشاط العام الشامل قد أجل الحرية و العدالة الاجتماعية بعد أن كانت عائق ا يعطل هذا الكفاح .

6) إن الطبقة العاملة الجزائرية التي كانت تعتبر قاصرة لا تستحق الترشيد قد جاءها الوقت الذي تقوم فيه لا بدور ثانوي منحط في الحركة الاجتماعية الفرنسية ولكن بدور التعاون الزاهر مع الحركة العمالية في شمال إفريقيا و في العالم .

7) إن الاتحاد العام للنقابات الجزائرية (أو. ج. س. أ.) سيضطر حتما إلى الانحلال والاضمحلال شأنه في ذلك شبيهاته من المنظمات النقابية في تونس و المغرب و يفسح المجال للاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي هو النقابة الوطنية الحقيقية الوحيدة التي التف حولها جميع العمال الجزائريين دون تفريق .

و ينبغي لجبهة التحرير الوطني أن لا تهمل الدور السياسي الذي يمكن لها أن تقوم به لمساعدة الاتحاد العام للعمال الجزائريين و تكمل عمله النقابي الحر في سبيل تعزيز هذه الهيئة النقابية و تقويتها .

و عليه ، يجب على المناضلين في جبهة التحرير الوطني أن يكونوا من أشد الناس إخلاصا لها و أقواهم نشاطا و أكثرهم اهتماما باحترام القواعد الديمقراطية جريا على عادة التقاليد في كل حركة عمالية حرة و لهذا الغرض يجب تحاشي التعميم و يجب اعتبار كل حالة ملموسة و تحديد أشكال النشاط طبقا للظروف الوقتية (مثل وقف الشغل وقفا محدودا و تنظيم إضرابات محلية للتضامن) .

- إشراك العمال الأوربيين في الحركة .

- تحقيق العطف على جيش التحريرالوطني بتحويل المقاومة إلى تأييد عملي عن طريق الاكتتاب و تجهيز المجاهدين و القيام بأعمال الإتلاف و الإضرابات التضامنية و الإضرابات السياسية

---

(1) النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954 - 1962 ، قسم الإعلام و الثقافة ، الجزائر ، ص ص 33 - 36

(*) وردت ترجمة النقابات الفرنسية في وثيقة الصومام بمصطلح " الجامعات " ، الذي يرادف في عملنا الكونفيدراليات الفرنسية على النحو التالي : الكونفيدرالية العامة للشغل (.C.G.T) ، الكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين (.C.F.T.C) و الكونفيدرالية العامة للقوى العاملة (.C.G.T.F.O)

- أنظر أحمد توفيق المدني ، حياة كفاح ، مذكرات (مع ركب الثورة ..) ، ج (3) ، م.و.ك. ، الجزائر، 1988، ص ص 257 - 259

ملحق رقم (13) : نقابيون جزائريون في معتقل بوسوي (BOSSUET) ما بين 1956 و 1957 [1]



يقع المعتقل في بلدية ضاية ، دائرة تلاغ ولاية سيدي بلعباس تم فيه إنتاج نشيد العمال من قبل مجموعة نقابيي الاتحاد العام للعمال الجزائريين رفقة عيسات أيدير ما بين 1956 و 1957 ، و تدخل العملية في إستراتيجية توظيف الكلمة لتعبئة الأمة الثائرة . يشكل نشيد العمال أصلا الروح المعنوية النقابية الداعمة للثورة التحريرية الكلمة الوطنية الخالصة و الزارعة لقيم الشجاعة و روح الصمود و التضحية من أجل جزائر حرة و مستقلة .

يظهر عيسات أيدير الشخص الثاني بوجه باسم على اليمين بالنسبة للواقفين

*** نشيد العمال ***

اعملوا ، ناضلوا يا جنود العمل — وحّدوا ، جدّدوا يا وفود الأمل
نظموا ، شيدوا تحت ظل البنود — تحت ظل البنود فاخروا واسعدوا

في صفـــوف الاتحاد العام للعمـــال

لقد كنت مستعبـدا بائســـا — غريبا بأرضي حقير المقـام
و هاجرت موطني يائســـا — أحاول عيشـا ، فالقي سقـام
فقاومت مستعمرا غاشمـــا — و لم أمتثل لقيـود الجسـام
و ناضلته غاضبا ضربـــا — وهـل الضيـم حر همـــام
ألا أيـها العامل الحر قـــم — و حطـم قيود البغاة اللئـام
تقـدم و شـيد لنا قـــوة — نباهي بها في الشعوب العظام
وطأ هذه الأرض و اسعد بها — وعش مكرما بين قوم كـرام
و قـم بيننـا عاملا عـادلا — و قد باليمين زمام النظـام
نزعنـــا الحقوق بأعمالنـــا — و عزم شديد و جهد سمـا
رفعنـا دعائمهـــا بالعنـــا — و قطر الحديد و سيل الدمـا
و من جاء يطمع في عرقنـا — و من جاء محتكرا ظالمـا
ستقرعـه حربنـــا أننـــا — دعاة الحقوق و جند الحمـا

تداركت لما سمعت النـــدا — تـردّد بالجـبـل الأمنـــع
و ثرت مع الثائرين الأبـــاة — تدافـع عن مجدنـا المقمـع
و لبيت مستقبـلا للـــردى — و قـدمت صـدري للمدفـع
فسال دمي بالصعيد المجيـد — و أعلنت حقي في مصرعـي

النشيد الوطني للاتحاد العام للعمال الجزائريين

(1) Farès , op.cit. , partie documentations

ملحق رقم (14) : نص الحديث الذي أجرته جريدة " لاكسيون " (L'ACTION) التونسية مع عيسات أيدير في 12 مارس 1956 [1]



- لاكسيون : ما هي الأسباب التي أدت إلى إنشاء النقابة الجديدة و هل وجودها شرعي في الجزائر و في فرنسا ؟

- عيسات أيدير: لقد ولدت نقابتنا المركزية بإرادة العمال الجزائريين و ذلك لجعل حدّ للاستغلال البشع المسلط عليهم من طرف إدارة النظام الاستعماري ، و تبديله بنظام ديمقراطي و اجتماعي ، و لن تتم هذه الثورة إلا بواسطة منظمة عمالية وطنية مستقلة . و لا يمكن للنقابات التي تخضع إلى المنظمات العمالية الأجنبية أن تحقق أهداف الثورة ، مهما كانت نزاهة أعضائها ، فهؤلاء لا يستطيعون التعبير عن مطامح أغلبية العمال الذي ليسوا ضحايا استغلال أرباب العمل فحسب ، بل ضحايا استغلال الإدارة الاستعمارية . تكوّن الاتحاد العام للعمال الجزائريين على إثر مؤتمر عقد في مدينة الجزائر يوم 24 فيفري 1956 من طرف ممثلين عن نقابات مؤسسّات عمال الموانئ ، و السكة الحديدية ، عمال النقل العمومي ، عمال الإذاعة والتلفزة الجزائرية و المعلّمين و عمال الصناعات الخفيفة . وضعت القوانين الأساسية الخاصة بالنقابة المركزية في بلدية الجزائر يوم 26 فيفري 1956 و قد امتد نفوذها إلى كافة القطر الجزائري ما عدا فرنسا .

- لاكسيون : ما هي القطاعات التي تركزون عليها عملكم ؟ و هل تستطيعون تنظيم العمال الزراعيين ؟ و هل تفكرون في إجراء عمل مماثل في أوساط العمال الجزائريين المهاجرين في فرنسا و بلجيكا في حالة الاتفاق ؟ هل تضمون مطالبكم إلى مطالب نقابات هذه الدول و تطالبون بتطبيق قوانين حقوق العمال الأجانب ؟

- عيسات أيدير : سوف يمتد نشاطنا إلى كل عمال القطاعات ، بما فيها العمومي و النصف العمومي و القطاعين الصناعي و التجاري ، و المناجم و القطاع الزراعي .و ستتركز جهودنا خاصة اتجاه عمال القطاع الزراعي الذين لم نولّهم الاهتمام اللازم إلى حدّ الآن . إن القوة التي تكوّنها هذه الفئة برهان أكيد لتحقيق مطالب هذه المجموعة ، حقيقية إن ضمّ هذه المجموعة إلى عمال القطاعات الأخرى يفرض حدّا أدنى من الأجر الاجتماعي الوطني . أما علاقتنا مع الاتحاد العام للنقابات الجزائرية ستكون حسب مواقفها من مطالب الاتحاد العام للعمال الجزائريين كما حددناها سابقا . و لا يمكن للنقابة المركزية إنشاء نقابة في فرنسا أو في بلجيكا ، بينما نحاول أن نبحث عن اتفاق مع النقابات الفرنسية على أساس الدفاع عن المصالح المادية و المعنوية لأربعة مائة ألف مهاجر جزائري ، و الاعتراف بالشخصية الجزائرية ، و حل النقابات الفرنسية في الجزائر . لا بد أن يكون لدى مواطنينا المهاجرين في بلجيكا قانون " العمال الأجانب " ، و من جهتنا سوف نحاول الاتصال بالنقابات البلجيكية و ذلك لإيجاد حل برضي مصالح عمالنا .

- لاكسيون : هل في إمكانكم تلخيص الخطوط العريضة لمطالبكم الاقتصادية والاجتماعية و السياسية ؟

- عيسات أيدير : إن اقتصادنا هو اقتصاد بلد مستعمر، إن الجزائر تعتبر مخزنا للمواد الأولية بالنسبة للمعامل الفرنسية و سوقا للمنتوجات التي تصنعها ، كما أن زيوتنا و موادنا المنجمية و حلفتنا و صوفنا مأخوذة بأثمان رخيصة ، و هذه المواد ترجع لنا بعد تحويلها في فرنسا في شكل صابون و قدر و سيارات و ورق و أقمشة ، و مما لا شك فيه أن تحويل هذه المواد الأولية في الجزائر يفتح مجال بالشغل إلى أكثر من مليوني عامل في بلادنا . و هذا لا يعني أن فقدان الجزائر سيؤدي إلى جعل مليونين من عمال الفرنسيين يعانون من البطالة . إن فرنسا تفتقر إلى يد العاملة ، و من هنا فهي مضطرة إلى طلب اليد العاملة الأجنبية

لتلبية حاجياتها ، بينما تكون الخسارة للرأسماليين الفرنسيين الذين يحققون فائضا ، و ذلك ببيعهم في الأسواق الجزائرية منتوجات معاملهم بأثمان يحددونها حسب مشيئتهم و بدون جمارك . أما في الزراعة فنريد تبديل زراعة الكروم غير المستهلكة في الجزائر ، و التي أخذت أحسن أراضينا بزراعة الحبوب . باختصار فإن الاتحاد العام للعمال الجزائريين قد حدّد في الميدان الاقتصادي تبديل الاقتصاد الامبريالي باقتصاد وطني ، الذي هو الوحيد القادر على حل مشكل التشغيل و ضمان ظروف عمل لكل الجزائريين . إن التشريع في الجزائر يقوم على عدم المساواة ، فالموظفون و أشباههم يستفيدون من قوانين الأجور المعمول بها في باريس ، بالإضافة إلى زيادة قدرها 23 % من الحد الأدنى للأجور ، أما العمال اليدويون و نصف المختصين في الصناعة و التجارة فيتقاضون حاليا نصف ما يتقاضاه موظفون أدنى درجة في الأجور ، و بخصوص أجر عامل الزراعة فهو فضيحة ، فالعامل الزراعي يتلقى 300 فرنكا في اليوم مقابل 16 ساعة عمل . و يبدو عدم المساواة خاصة واضح ا في ميدان المنح العائلية و الضمانات الاجتماعية ، فالعامل الزراعي لا يستفيد من المنح العائلية بالإضافة إلى الضمانات الاجتماعية التي هي منخفضة جدا ، كما أن الخطر الدائم في العمل غير مضمون في الضمانات الاجتماعية . إذن فهدفنا هو توحيد العمال من أجل الدفاع عن مصالحهم المشتركة ، و سنبدأ بالنضال بعد الانتهاء من عملية التنظيم ، و هذا من أجل وضع حد أدنى للأجر الوطني يطبق على كل العمال بدون تمييز . بالنسبة للعمال الزراعيين ، فهذا الطلب مرتبط بتحديد العمل بمدة 48 ساعة في الأسبوع . منح عائلية و ضمانات اجتماعية متساوية لكل العمال ، القيام بإصلاح زراعي و ذلك للحد من الهجرة إلى الخارج . هذه بصفة عامة الخطوط العريضة لمطالبنا ، إن العمال الجزائريون الذين يتحمّلون عبء أشنع استغلال استعماري ، متضامنون مع الشعب من أجل الاستقلال التام .

- لاكسيون : دوليا ، هل لديكم علاقات مع النقابات المركزية المغربية و الاتحاد العام للعمال التونسيين ؟ ما علاقتكم بالفيدرالية النقابية العالمية (F.S.M.) و الكونفيدرالية الدولية للنقابات الحرة (C.I.S.L.) ؟هل ستشاركون في الندوة النقابية بالقاهرة التي تضم كل النقابات المركزية ؟

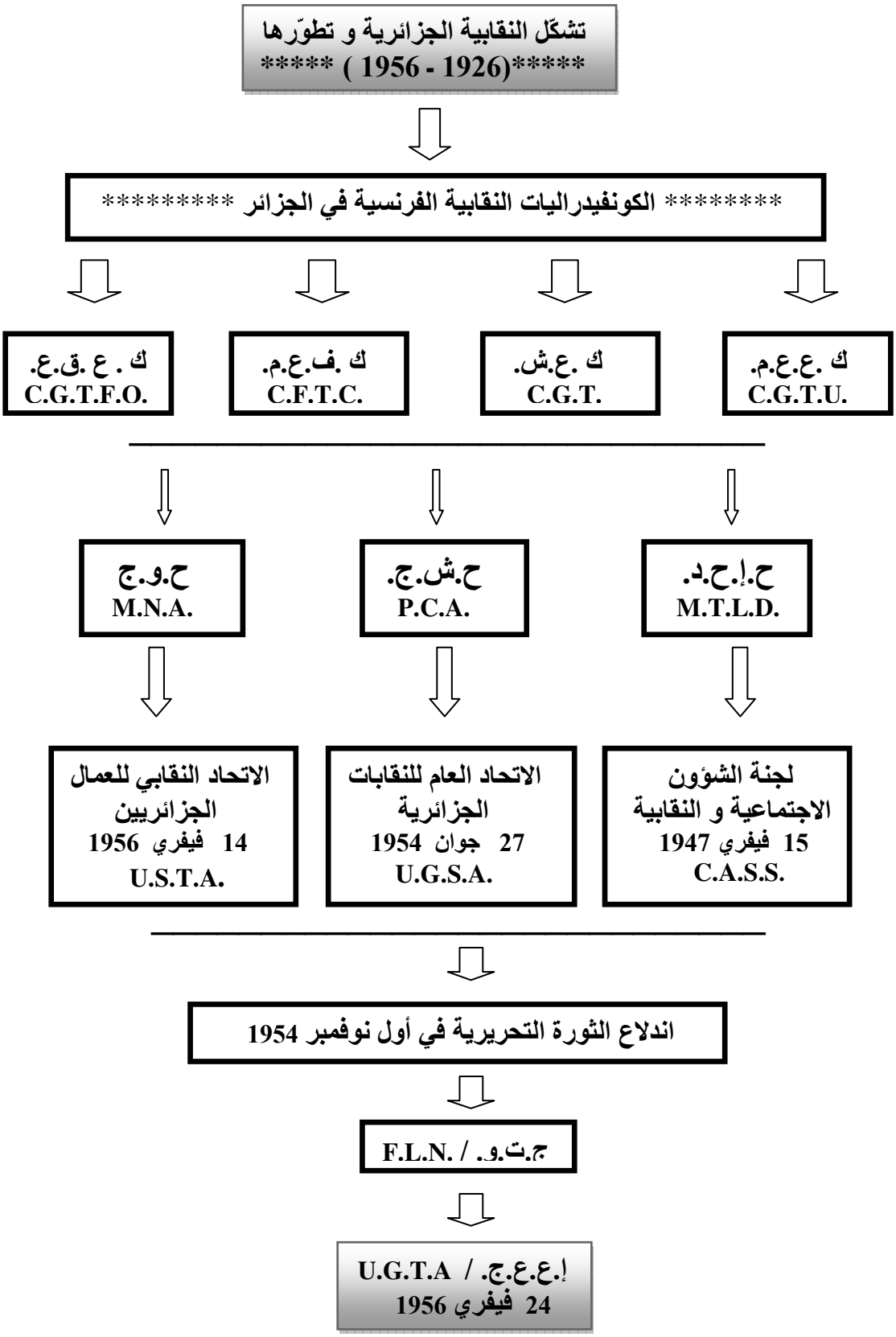
- عيسات أيدير : إن هذا السؤال سوف يطرح بالنسبة للمستقبل ، على أساس أن إنشاء الاتحاد العام حديث العهد . لكنه من المؤكد أننا سنحاول الاتصال مع النقابات المركزية على أساس أن مشاكلنا متشابهة . نحن نحترم كرامة العمال و الطرق الديمقراطية ، و سنقوم بتنظيم ندوة يحضرها عمال القطاعات المختلفة في بلادنا ، و سيحدد العمال أنفسهم بعد المناقشة ممثليهم و يختارون النقابة العالمية التي سوف ينظمون إليها و هذا حسب توجيهاتها ، مع الأخذ بعين الاعتبار مصلحة البلد في المرحلة الحالية .

و بعملنا هذا نكون قد قمنا بتوعية عمالنا ، و تدعيم نضجهم السياسي و النقابي و الاجتماعي الذي أصبح لا يشك فيه ، لأن عمالنا بفضل وعيهم أصبحوا رجالا أحرارا قادرين على الدفاع عن كرامتهم و عن مصالحهم . ومهما يكن اتجاه هذه النقابة العالمية فنحن نتمنى ربط علاقات أخوة و تضامن مع كل النقابات المركزية العالمية ، و ذلك رغم عدم الفهم و الإدارة العفوية لبعض المناضلين لهذه النقابات . فلا يمكن أن ننسى مساندة الرأي العام العالمي لدى عمال العالم لتحرير البلدان المستعمرة .

---

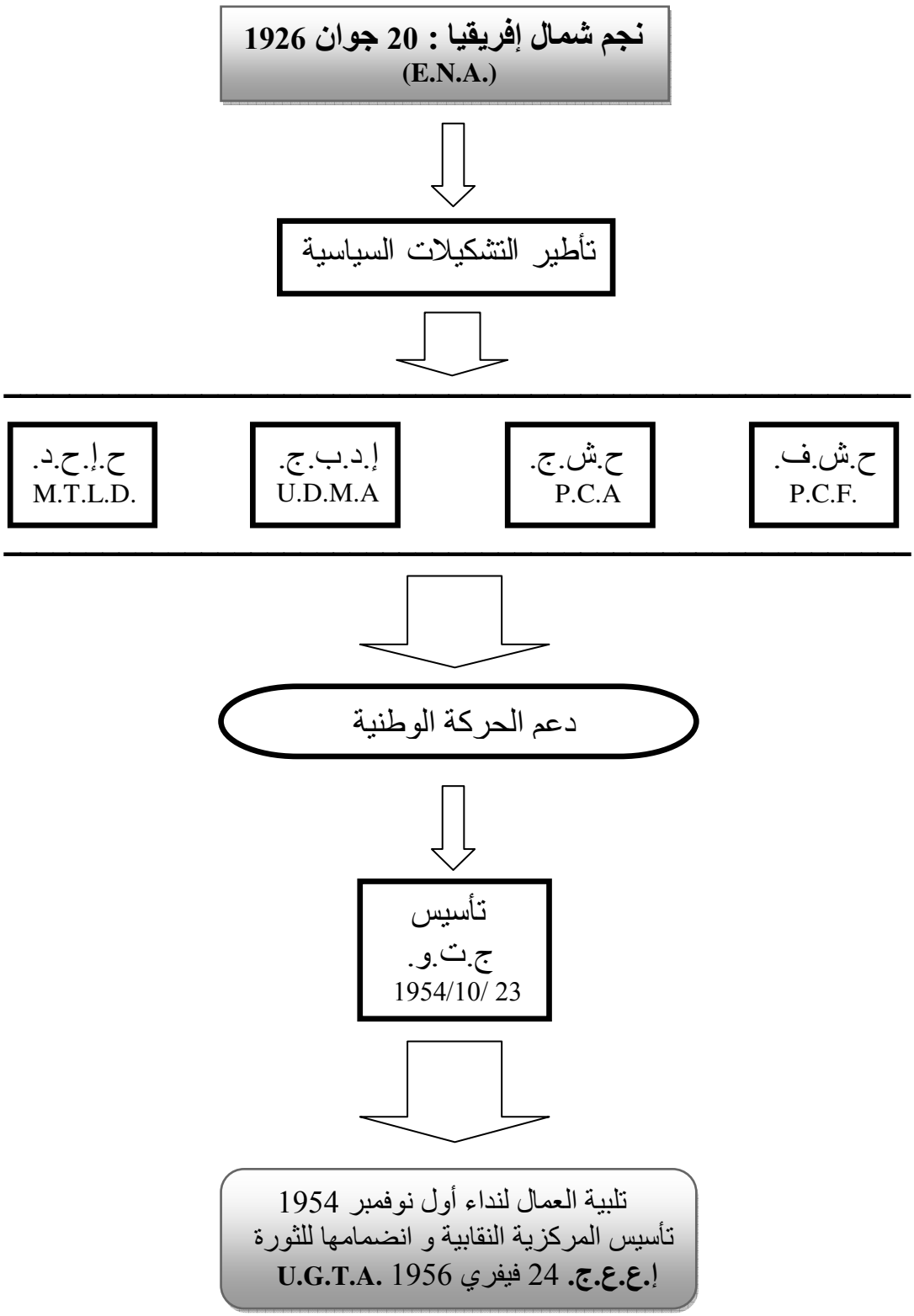
(1) المركز الوطني للأرشيف (أنظر كذلك مجلة " الثورة و العمل ، عدد خاص ، نوفمبر 1984 ، ص ص 83 - 84)

ملحق رقم (26) : تطوّر النقابية الجزائرية من 1926 إلى 1956



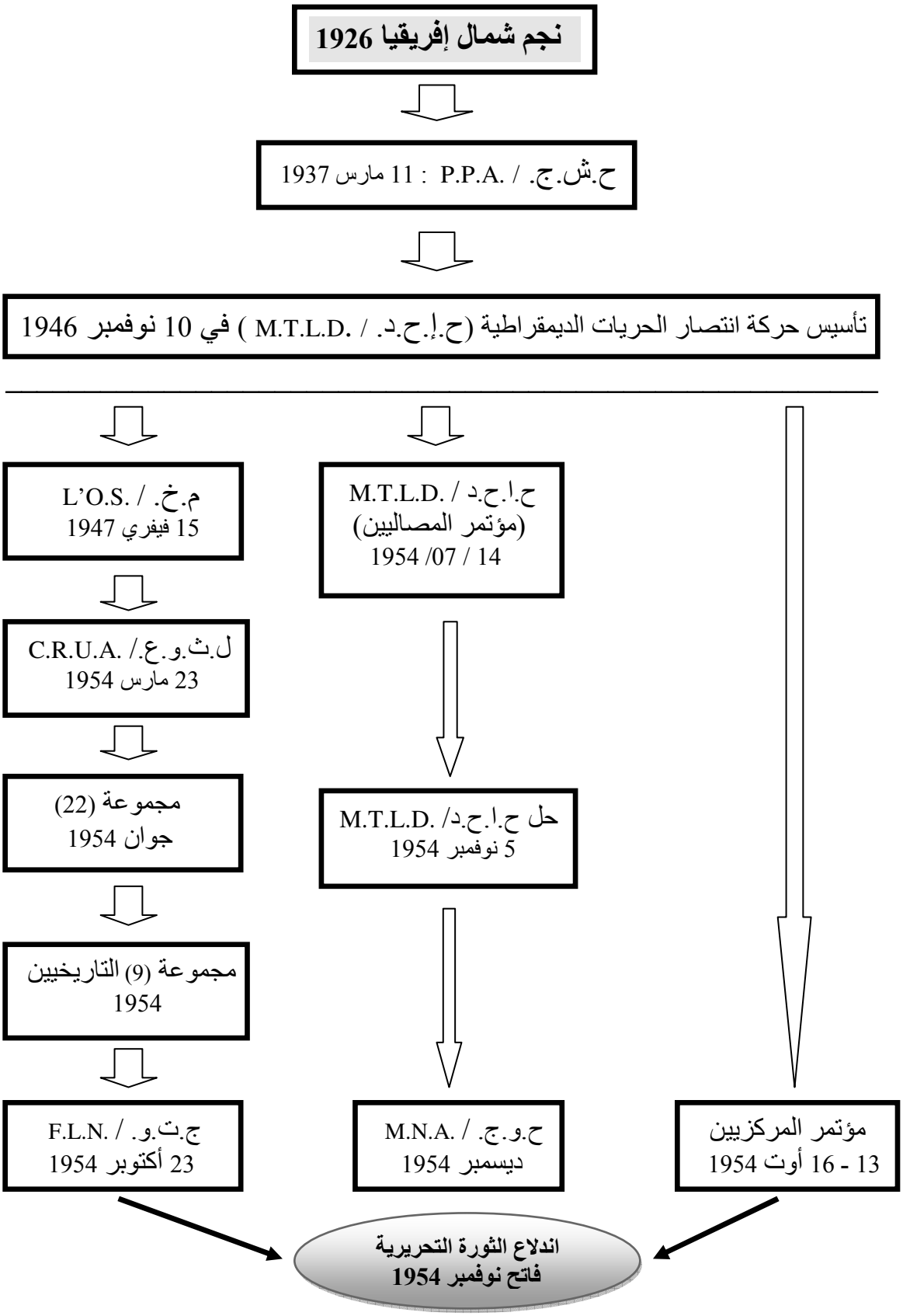
- **ملاحظة** : يلخص الشكل البياني المسار التاريخي لتشكل النقابية الوطنية من مرحلة الوصاية إلى مرحلة الاستقلالية

ملحق رقم (27) : أصول الهوية التحرّرية لدى النقابية الجزائرية (1926 - 1956)



- **ملاحظة** : يلخص الشكل البياني الجذور التاريخية التحرّرية للنقابية الجزائرية

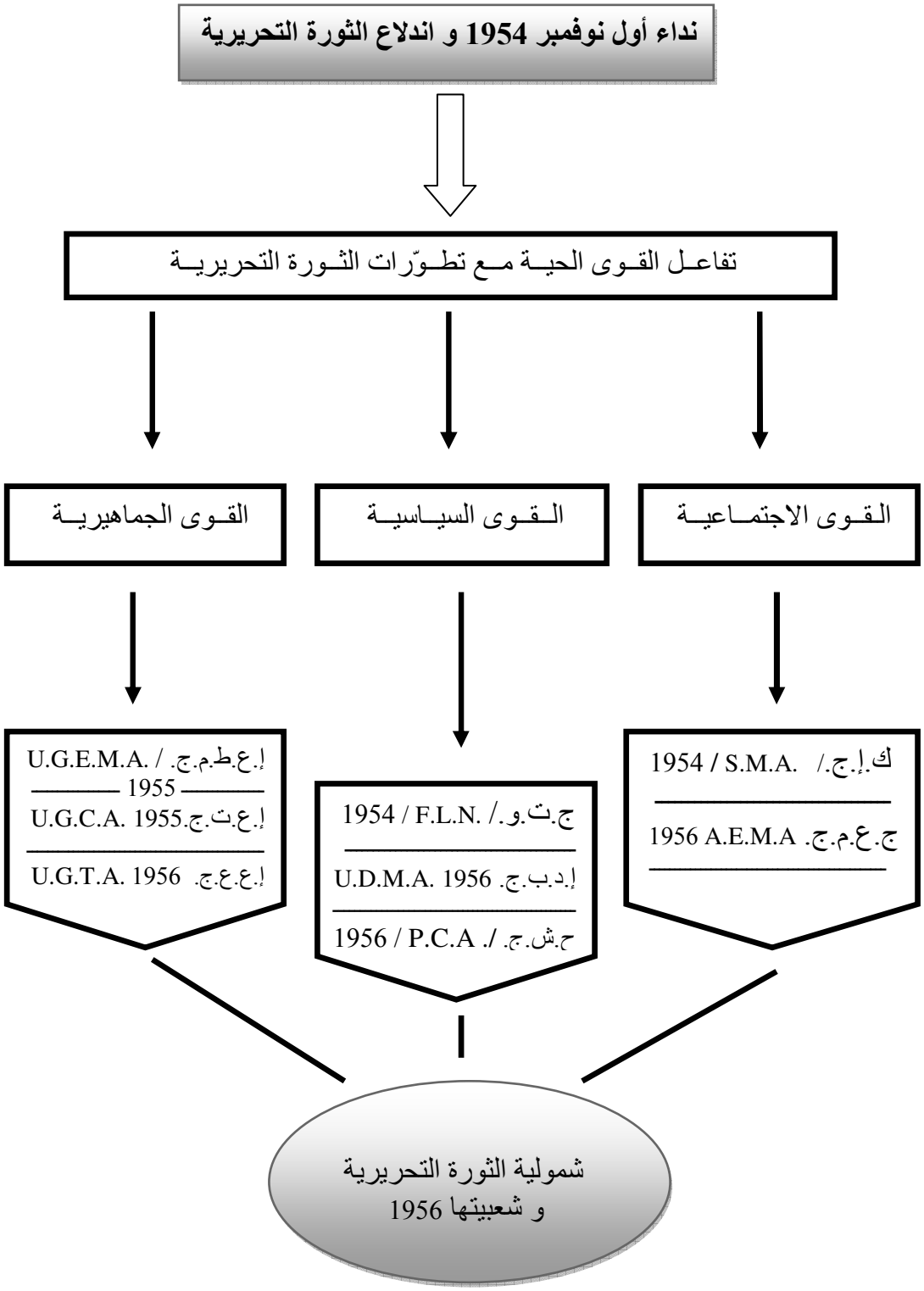
ملحق رقم (28) : الأصول التاريخية التحرّرية للثورة الجزائرية[1]



- **ملاحظة** : تصرفنا مع الشكل حسب استنتاجاتنا و قمنا بإثرائه ، من أجل إبراز العمق التاريخي التحرري لثورة نوفمبر المجيدة 1954

(1) Harbi , Le F.L.N. , Mirage et Réalité , op.cit. , p 389

ملحق رقم (29) : تشكّل القاعدة الشعبية للثورة التحريرية خلال المرحلة ما بين 1954 و 1956 [1]



- ملاحظة : يعكس الشكل البياني استخلاصنا لشعبية الثورة التحريرية التي بلغت ذروتها سنة 1956 بفعل الطاقة البشرية التي استمدتها الثورة من صميم و إرادة القوى الحية للمجتمع الجزائري الثائر على الاستعمار الفرنسي الجائر

الملحق رقم (15) بيوغرافية بعض المناضلين النقابيين ما بين 1946 و 1956


عيسات أيدير

ولد يوم 17 جوان 1919 في قرية جامع الصهاريج قرب مدينة تيزي وزو ، حاصل على شهادة التعليم الابتدائي ، اشتغل رئيس مكتب المحاسبة العامة بالورشة الصناعية للطيران بالدار البيضاء مند يوم 12 أوت 1939 . نقابي في الكونفيدرالية العامة للشغل و مناضل كبير في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، إذ أصبح سنة 1947 رئيس اللجنة المكلفة بالشؤون الاجتماعية و النقابية ، و من ثمة تحوّل عيسات أيدير إلى إطار سياسي كبير كرّس جهوده في توعية العمال و المناضلين بغاية تشكيل نقابة وطنية مستقلة حيث وصفته تقارير الإدارة و الشرطة الاستعمارية بالشخص الخطير المحرّض على العنف ضد الفرنسيين و بقرار صدر من وزارة الخطوط الجوية الفرنسية ، تمّ فصله عن العمل يوم 5 جانفي 1951 رفقة بمجموعة من مناضلي الحركة . بعد اندلاع الثورة بقليل ، تعرّض للاعتقال يوم 22 ديسمبر 1954 ليطلق سراحه سنة 1955 . بعد تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 ، أصبح أول أمين عام للمركزية النقابية ، و مند ذلك التاريخ عكف عيسات أيدير على تنظيم فروع و خلايا أول نقابة جزائرية وطنية ، و استمر على هذا النحو إلى أن أوقف بمركز الاتحاد في 23 ماي 1956 بأمر من الوزير المفوض لاكوست فنقل على عجل إلى محتشد بوسوي و في فيفري 1957 نقل إلى مدينة الجزائر على متن طائرة عسكرية و سلط عليه جنود من لمظليين شتى أنواع التعذيب ، لينقل من جديد إلى محتشد أركول في سبتمبر 1958 . و بعد هذا التاريخ نقل إلى السجن المدني بمدينة الجزائر بتهمة الاشتراك في عصابة من اللصوص ، و بقي هناك إلى أن تقرّرت محاكمته أمام المحكمة العسكرية في جانفي 1959 . تحت أيادي البطش و أدوات التعذيب الوحشي ، استشهد عيسات أيدير في 27 جويلية 1959 .

- المراجع : من مناضلي و شهداء الحركة النقابية الجزائرية ، عيسات أيدير ، مجلة الثورة و العمل ، ع. خاص ، نوفمبر 1984 ، ص ص 8 - 9
Sources : C.A.O.M. , F161 et F166 , A.E.P. , France


بن يوسف بن خدة

بن يوسف بن خدة رجل وطني ، ولد ببلدة البليدة عام 1920 و درس الصيدلة بجامعة الجزائر و زاول المهنة بمسقط رأسه ، و في سن الثالثة و العشرين قبضت عليه السلطات الفرنسية و سجن 8 أشهر لنشاطه الوطني . أصبح مناضلا بارزا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي ولّته أمينا عاما لها سنة 1946 ، و في 15 فيفري 1947 أسست الحركة اللجنة المكلفة بالشؤون الاجتماعية و النقابية برئاسة عيسات أيدير ، تم تعيين بن خدة عضوا في اللجنة رفقة عبان رمضان ، و من هنا بدأت تبرز شخصية الرجل الوطني الذي أخذ يجمع بين النشاط السياسي و العمل النقابي تحضيرا لتأسيس نقابة وطنية مستقلة . في سنة 1955 كلفته جبهة التحرير الوطني بمتابعة نشاط قطاع الطلبة وأداء الصحافة و عمل النقابات و العلاقات السياسية. كان بن يوسف بن خدة من الفاعلين و الداعمين لمشروع الاستقلالية النقابية و الذي رأى النور في 24 فيفري 1956 حيث تأسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين . في سنة 1961 ، خلف فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A.) التي شاركت في مفاوضات إيفيان سنة 1962 التي انتهت بانتصار الثورة و استقلال الجزائر. توفي بن خدة سنة 2002 تاركا وراءه مؤلفات هامة أبرزها " أصول ثورة نوفمبر 1954 - 1962 "و" اتفاقيات إيفيان و نهاية حرب التحرير الجزائرية 1962" .

- المراجع : عطية الله (أحمد) ، القاموس السياسي ، ط(3) ، دار النهضة العربية ، مصر ، 1968 ، ص 219
Farès (Mohammed) , documents et témoignages sur le syndicalisme , op.cit. , pp 56 -57
Agéron , vers un syndicalisme national en Algérie 1946 -1956 , op.cit. , p 458


عبان رمضان

ولد عبان رمضان في 10 جوان 1920 ببلدة عزوزة بالقرب من الأربعاء نايث إراثن بمنطقة القبائل ، من عائلة ثرية . بعد 1926 تحصل على شهادة التعليم الابتدائي و تلقى تعليمه الثانوي بمدينتي تيزي وزو و البليدة و نال شهادة البكالوريا في ثانوية ابن رشد بالبليدة عام 1942 و في السنة الموالية استدعي لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية . بعد ذلك أصبح عبان رمضان أمينا عاما للبلدية المختلطة بشلغوم العيد وانخرط في حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946 . لما أسست الحركة اللجنة المكلفة بالشؤون الاجتماعية و النقابية في 15 فيفري 1947 تحت رئاسة عيسات أيدير

أصبح عبان رمضان عضوا بارزا فيها رفقة بن خدة ومجموعة من مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية في سنة 1949 ، أصبح مسؤولا ولائيا للحزب في مدينة سطيف ، ثم ارتقى ليصبح عضوا في اللجنة المركزية . في عام 1950 ألقي القبض عليه عندما كان في اجتماع مع المناضلين ليلا بمدينة عين تموشنت و حكمت عليه محكمة بجاية بخمس سنوات سجنا و سجن في سجون بربروس بالعاصمة ثم بجاية ، ثم نقل إلى فرنسا . لما قامت الثورة ، تدرج في المسؤولية بأمر من كريم بلقاسم الذي عينه في البداية مستشارا سياسيا لقيادة الثورة في منطقة القبائل ، ثم كلفه بتنظيم العمل الثوري بالعاصمة . اهتم عبان رمضان بالقوى الاجتماعية ساعيا بكل جهوده لضمها إلى صف الثورة كما فعل مع الأحزاب المتردّدة . في هذا الصدد ، قام بدور كبير في تأسيس نقابة وطنية مستقلة التي ظهرت للعيان في 24 فيفري 1956 باسم الاتحاد العام للعمال الجزائريين، حيث قام عبان رمضان مع عيسات أيدير و بن يوسف بن خدة بتعيين أعضاد إدارة الاتحاد الوليد و كان ذلك ردا قويا بأمر من جبهة التحرير الوطني على إعلان الحركة الوطنية الجزائرية عن تأسيس نقابتها الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين في 14 فيفري 1956 . عند انعقاد مؤتمر الصومام في 20اوت 1956 عين عبان رمضان في لجنة التنسيق و التنفيذ إلى جانب بن يوسف بن خدة و العربي بن مهيدي . لم يتوقف نشاطه الثوري حتى استشهاده يوم 27 ديسمبر 1957 فداء للحرية .

- المراجع : لونيسي (رابح) ، الشهيد عبان رمضان المثقف الزاهد ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2000 ، ص ص 5 - 24
Agéron , vers un syndicalisme national en Algérie 1946 -1956 , op.cit. , p 462


رابح جرمان

عامل في مصلحة الشحن و التفريغ بالميناء ، و مناضل نقابي في الكونفيدرالية العامة للشغل ، حيث عين مسؤولا لعمال الموانئ في الاتحاد الجزائري لعمال الموانئ و المخازن (U.A.T.P.D.) سنة 1949 ، و بدأ نشاطه النقابي بإرادة قوية في الاتحاد الولائي لعمالة الجزائر ابتداء من شهر ماي 1950 . في ماي 1951 ، عين رابح جرمان مندوبا نقابيا في المؤتمر الثاني للسلام بفرنسا ، ثم إطارا ممثلا في المؤتمر الثامن و الثلاثين للكونفيدرالية العامة للشغل بفرنسا . كان رابح جرمان على جانب كبير من الحداقة و اليقظة ، حيث أنه كان يتابع الأحداث و يدرس نتائجها و تداعياتها لاسيما فيما يتعلق بالتطوّرات الحاسمة التي تمر بها الساحة النقابية الجزائرية . فكان يتفاعل مباشرة مع الحدث بصناعة رد الفعل المناسب له ، و لذلك عندما أسس المصاليون نقابتهم و أعلنوا عن ولادتها الرسمية في 14 فيفري 1956 تحت اسم الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين ، تفاعل مع هذا الموقف و صرّح قائلا : " لقد تتبعنا مسيرة هذه النقابة و حذرنا جبهة التحرير الوطني ، و بدون أي شك علينا أن نرد بالمثل و بعزمنا مع الأخوين بن يوسف بن خدة و عبان رمضان سنشرع على الفور في بعث و تجسيد مشروع الاتحاد العام للعمال الجزائريين . " كان رابح جرمان من العناصر النشيطة في نقابة الموانئ خلال الثورة ، من مؤسسي الاتحاد في 24 فيفري 1956 و أصبح أول أمين عام للاتحاد العام للعمال الجزائريين بعد الاستقلال . توفي رحمه الله يوم 20 أوت 1987 .

- المراجع : عن مجلة المرشد ، ع. 5 ، من 1جويلية إلى 30 سبتمبر 1987 ، ص 67

Sources : C.A.O.M. , F165 , F166 , F175 , A.E.P. , France
- Farès , documents et témoignages , op.cit. p 56
-Agéron , op.cit. , p p 456 – 462


عطا الله بن عيسى

ولد عطا الله بن عيسى في 7 أوت 1925 بمدينة جلفة ، مناضل نقابي داخل الكونفيدرالية العامة للشغل ، يمثل القطاع الصحي بمستشفى بارمي بمدينة الجزائر. عين سنة 1950 عضوا في اللجنة التنفيذية للاتحاد النقابي لعمالة الجزائر ، و في ماي 1951 شارك في المؤتمر الثامن و الثلاثين للكونفيدرالية العامة للشغل ، كما شارك أيضا في شهر سبتمبر من نفس السنة في مؤتمر الاتحاد الجزائري للمصالح الصحية ، أين تم تعيينه أمينا عاما للمصالح الصحية .تم انتخابه أمينا عاما في مؤتمر المصالح الصحية المنعقد في البليدة يوم 9 أكتوبر 1954 . في 24 فيفري 1956 أصبح عضوا في أول أمانة وطنية للاتحاد العام للعمال الجزائريين رفقة مجيد علي يحي و رابح جرمان و غيرهم.

Sources : C.A.O.M. , F161 , A.E.P. , France
D.A.W.A. , série (SP), mouvements sociaux , cote n°841
Farès , documents et témoignages , op.cit. p58


بورويبة بوعلام

من مواليد 23 فيفري 1923 ، نقابي في قطاع سكة الحديد، مستشاربلدي ما بين 1947 و 1953 . في سنة 1953 أصبح عضوا في اللجنة العمالية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى جانب عيسات أيدير و عطا الله بن عيسى و رابح جرمان و بن يوسف بن حدة . عضويته في هذه اللجنة دلالة قوية على أن الرجل كان يؤمن بمشروع ربط الكرامة العمالية بمسألة السيادة الوطنية في إطار الاستقلالية النقابية المنتظرة . في ماي 1954 استقال بوعلام بورويبة من الاتحاد الجزائري لعمال سكة الحديد المنضوية تحت الكونفيدرالية العامة للشغل ، و تدل هذه الاستقالة على قناعة الرجل بحتمية الاستقلالية النقابية بعد ثبوت المواقف الغامضة للنقابات الفرنسية اتجاه القضية العمالية والسيادة الوطنية . كان يؤمن بوعلام بورويبة بأن كرامة العمال لا تتحقق إلا باسترجاع الجزائر لسيادتها و استقلالها ، و هذا الشعور الوطني نابع من فلسفة التحرر التي رسختها حركة انتصار الحريات الديمقراطية في مناضليها و نقابييها مند فيفري 1947 . في 24 فيفري 1956 ساهم في تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، حيث صرح في جريدة " العامل الجزائري " بقوله : " سيكون الرابع و العشرين من سنة 1956 حدثا خالدا في تاريخ الحركة العمالية الجزائرية . " و في هذه السنة بالذات أصبح بوعلام بورويبة أمينا عاما لنقابة عمال سكة الحديد إحدى فروع المركزية النقابية . في 24 ماي 1956 ، اعتقلته السلطات الاستعمارية بغاية القضاء على الطاقات الشعبية للثورة التحريرية . من إنتاجه الفكري التاريخي ، كتاب حول المسيرة التاريخية للحركة النقابية الجزائرية ، بعنوان : " نضال النقابيين الجزائريين من الصحوة إلى التحرير 1936 - 1962 " أصدر كتابه سنة 1998 ، توفي في فيفري 2012 .

Bénallègue , Algérie Mouvement ouvrier et question nationale 1919 - 1954 , op.cit. , p 395
Farès , documents et témoignages , op.cit. p58
L'Ouvrier algérien , n° 1 , 6 avril 1956


أحمد غرمول

ولد أحمد غرمول في 21 نوفمبر 1910 بفيليكس فور ، سيدي مصطفى ببومرداس و بعد أن زاول دراسته الابتدائية دخل للعمل في مؤسسة سكة النقل الحضري (تراماي) لمدينة الجزائر يوم 10 سبتمبر 1931 و بعد مدة رقي إلى رتبة مراقب . بدأ نشاطه النقابي في الكونفيدرالية العامة للعمل الموحد ، ثم انخرط في الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1936 ليناضل فيه حتى 1946 . بعد 1945 غادر أحمد غرمول الحزب الشيوعي الجزائري ليتفرغ للعمل النقابي . تولى منصب أمين عام في نقابة سكة النقل الحضري من 1946 إلى 1955 ، حيث كان مسؤولا قياديا في الاتحاد الولائي لعمالة الجزائر (U.D.A.) و في لجنة التنسيق بين النقابات الكونفيدرالية الجزائرية (C.C.S.C.A.) ثم تقلد منصب في اتحادية عمال قطاع النقل بالكونفيدرالية العامة للشغل. عندما تأسس الاتحاد العام للنقابات الجزائرية في 27 جوان 1954 ، أصبح أحمد غرمول عضوا في إدارة الاتحاد و بدأ عمله الوطني في التأثير على العمال و النقابيين الجزائريين ليحثهم على مغادرة الاتحاد و الاستعداد النفسي و العملي لإنجاز مشروع الاستقلالية النقابية الوطنية . التحق بالثورة التحريرية سنة 1954 ، و بعد تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 ، ألقت عليه القبض قوات الجيش الاستعماري في شهر أبريل 1956 وتم إيداعه في سجن بوزريعة إلى غاية جويلية 1957 حيث تعرض لأبشع أنواع التعذيب إلى أن أعدم سنة 1958 .

- المراجع : من مناصلي و شهداء الحركة النقابية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص ص 10 - 11
Sources : C.A.O.M. , F159 , F160 , A.E.P. , France
D.A.W.A , cote n°491


محمد درارني

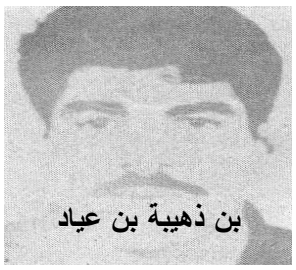
ولد محمد درارني في 16 جوان 1926 بحي بولوغين بالجزائر العاصمة ، من عائلة غير ميسورة . بعد أن تحصل على شهادة التعليم الابتدائي ، توقف عن التعليم فولج عالم الشغل كموظف بسيط في سلك إدارة البرق و البريد . و في سنة 1944 انضم للكشافة الإسلامية الجزائرية ، و ناضل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية أين أسندت له مهمة القيام بشؤون العمال و تكوينهم سياسيا و نقابيا . كان رجلا ثوريا و وطنيا مخلصا لوطنه ، حيث ألقى سنة 1953 في مؤتمر فينا بالنمسا كلمة حول أوضاع الجزائر تركت أصداء عميقة في وسط المؤتمرين لما لها من شجاعة و صراحة . استشهد درارني في معركة بالقرب من سورالغزلان على يد قوات العدو حيث كان في مهمة سياسية

- المرجع : من مناصلي و شهداء الحركة النقابية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 16



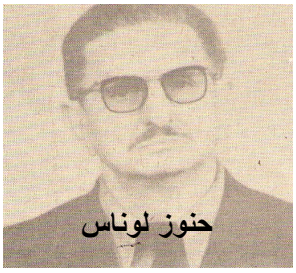
ولد بوراس محمد الطاهر في 18 نوفمبر 1900 بقرية أكابيو ، دوار تيمزريت الماتن ، البلدية المختلطة الصومام مقرسيدي عيش ، دائرة بجاية ، عمالة قسنطينة. من عائلة فلاحية فقيرة ، تحصل على الشهادة الابتدائية و غادر المدرسة بحثا عن رقمة العيش . دخل كعامل لمنجم الحديد بتمزريت الماتن لشركة المعادن بزكار ككناس و حطاب . في سنة 1945 دخل بوراس محمد الطاهر رحاب الحياة النقابية و انخرط في الكونفيدرالية العامة للشغل ، حيث انتخب بإجماع كممثل نقابي من قبل 700 عامل في القطاع المنجمي . كان مدافعا بارزا عن حقوق العمال و عن الموارد الاقتصادية و الاجتماعية للوطن المحتل ، معارضا سياسة الاستغلال للمواد الأولية كحديد تيمزريت في بجاية و الونزة في تبسة بعمالة قسنطينة ، و بني صاف و غار البارود و سيدي صافي بعمالة وهران . دفعه هذا الشعور الوطني المناضل محمد الطاهر بوراس إلى المشاركة في قيادة عدة حركات احتجاجية عمالية قام بها العمال المنجميون من بينها إضراب عمال منجم تيمزريت في أكتوبر 1948 و الذي دام 79 يوما مقابل 26 يوما في منجم القنادسة و و 26 يوما في بني صاف و 76 يوما في الونزة و 99 يوما في منجم مزايطة . كما شارك محد الطاهر بوراس في تسيير و دعم الإضرابات العمالية خلال سنتي 1953 و 1954 . عندما قامت ثورة أول نوفمبر المجيدة ، انخرط المناضل النقابي في الكفاح المسلح ، و شجع العمال و النقابيين الجزائريين على الالتحاق بالثورة ، كما من من العناصر العمالية الداعمة لمشروع الاستقلالية النقابية . ألقى الجيش الاستعماري القبض عليه و قضى سنوات في السجون كان آخرها سجن بوسوي (BOSSUET) بعمالة وهران . في 10 أوت 1964 اغتلته اليد الآثمة من طرف مسؤول في جبهة القى الاشتراكية (.F.F.S) ، لأنه كان مخلصا لخط جبهة التحرير الوطني .

- المراجع : من مناضلي و شهداء الحركة النقابية الجزائرية ، عن مجلة الثورة و العمل ، المرج السابق ، ص ص 13 - 14
Sources : C.A.O.M. , F159 , A.E.P. , France



ولد المناضل النقابي بن ذهيبة بن عياد في 22 فيفري 1923 بمستغانم ، ناضل مند صغره في صفوف حزب الشعب الجزائري و حركة انتصار الحريات الديمقراطية و يعرف عنه أنه اختار الموت على الحياة في ظل العبودية الاستعمارية . من هذا المنطلق أخذ بن عياد ينشط في هذا الاتجاه ، حيث أصبح مسؤولا عن لجنة العمل للدفاع عن العاطلين في مستغانم من سنة 1952 إلى سنة 1954 . راوده الطموح إلى تأسيس مركزية نقابية جزائرية إلى أن قامت الثورة التحريرية و ما يزال فكر الرجل حاملا لهذا الطموح الوطني العمالي المنشود . و في جولته عبر التراب الوطني التقى عيسات أيدير بالمناضل بن ذهيبة في مستغانم و مجموعة من المناضلين النقابيين في جانفي 1956 و كلفه بتنظيم العمال في خلايا نقابية بدء بعمال الميناء الذي كان هو نفسه من بينهم . و لهذا الغرض ، عقدت اجتماعات سرية في الميناء و خارجه ، و قد توسعت القاعدة النقابية تدريجيا بغاية عقد المؤتمر الأول للاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي تم في 24 فيفري 1956 . في شهر نوفمبر اعتقل المناضل بن ذهيبة بن عيا د من قبل السلطات الاستعمارية ليحكم عليه بعامين سجنا ، و أطلق سراحه في 30 نوفمبر 1958 . في يوم 28 جويلية 1959 ، سقط المناضل بن ذهيبة بن عياد شهيدا تحت رصاص جنود الاستعمار و سلاحه بيده فداء للحرية .

- المرجع : من مناضلي و شهداء الحركة النقابية الجزائرية ، عن مجلة الثورة و العمل ، المرج السابق ، ص ص 12



المناضل النقابي من مواليد سنة 1914 ، كان طالبا في كلية الآداب بجامعة الجزائر و في ديسمبر 1939 ، جند كبقية الشبان الجزائريين في الحرب العالمية الثانية . دخل ميدان العمل في مصلحة القباضة الرئيسية للبريد بقسنطينة كمفتش يوم 11 جوان 1941 ، و بعد أسبوع من ذلك ، انخرط في نقابة القطاع بالكونفيدرالية العامة للشغل يوم 18 جوان من ذات السنة . و بعد ثلاثة أشهر ، انتخب حنوز لوناس أمينا عاما لنقابة البريد و المواصلات بعمالة قسنطينة ، و هناك تدرّب على النضال مع العمال المكافحين من أجل حقوقهم المهضومة . لما عين المناضا حنوز في مدينة بجاية في عام 1947 ، تم انتخابه أمينا عاما لفرع الكونفيدرالية العامة للشغل لعمال البريد و المواصلات الذي كان قسما من التحاد المحلي لبجاية و الاتحاد الجهوي لقسنطينة . شارك المناضل النقابي في إضرابات المنجميين شهر أكتوبر 1948 و إضرابات عمال الموانئ في كل من بجاية وسكيكدة و وهران سنة 1950 ، عندما رفض هؤلاء العمال شحن البضائع و التموينات للحرب في الهند الصينية تضامنا مع قضية شعب الفيتنام الثائر ضد حكم جائر.

غداة ثورة الفاتح نوفمبر 1954 ، تحقق حلم حنوز لوناس ، على أن كرامة العامل لا تتحقق إلا بتحرير الوطن من الحكم الاستعماري الجائر . و هكذا كان في أوائل المقاتلين لجيل نوفمبر إلى جانب إخوته الثلاثة ، إلى جانب كل العمال و النقابيين الذين زكوا الكفاح المسلح بتضحياتهم لتعيش الجزائر حرة مستقلة .

- المرجع : من مناضلي و شهداء الحركة النقابية الجزائرية ، عن مجلة الثورة و العمل ، المرج السابق ، ص ص 19 - 21

عيسات حسان : ولد المناضل النقابي عيسات حسان في 8 أفريل 1927 بجامع الصهاريج قرب مدينة تيزي وزو، موظف في الورشة الصناعية لمؤسسة الخطوط الجوية بالدار البيضاء منذ 25 أوت 1947 ، حيث اشتغل كعامل كهربائي متخصص في أجهزة الراديو . مناضل نشيط من الحركة العمالية الجزائرية انخرط في حركة انتصار الحريات الديمقراطية و ناضل في صفوف الحركة لمدة خمس سنوات ، إلى أن تم إقصاؤه من الحزب في 5 جانفي 1951 . عيسات حسان هو الأخ الشقيق لعيسات أيدير الذي وصفه بأنه شهيد الثورة الجزائرية .

Sources : C.A.O.M. , F162 , A.E.P. , France
Le Quotidien d'Oran , 27 juin 2006

دمان دبيح عبد الله : أمين عام لفرع الكونفيدرالية العامة للشغل بعمالة قسنطينة في بداية فترة الخمسينيات بعد المظاهرات العمالية التي عرفتها مدينة قسنطينة في الفاتح ماي 1952 ، قامت الشرطة الاستعمارية باستفزاز العمال و النقابيين الجزائريين ، و اعتقلت شرطة الاحتلال المناضل النقابي دمان دبيح عبد الله و سجنته . بقي المناضل النقابي معتقلا لمدة 3 أشهر بالسجن المدني بمدينة الجزائر، داخل خلية المحكوم عليهم بالإعدام .

بوقرط بن علي : ولد بن علي بوقرط في 9 فيفري 1904 في بلدة سيدي محمد بن علي (RENAULT) قرب مدينة مازونة بعمالة وهران . تحصل على الشهادة الابتدائية و دخل مجال العمل كموظف في بلدة مسقط رأسه سنة 1934 . تأثر الحركة الثورية الشيوعية و بدأ ينشط بكتاباته الصحفية في جرائد عدّة منها جريدة " الكفاح الاجتماعي " . عند تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري في 17 أكتوبر 1936 ، أصبح بن علي بوقرط أمينا عاما للحزب من سنة 1936 إلى غاية سنة 1939 . بعد أدانته لاتفاقية التحالف الجرماني السوفييتي الموقعة في 14 أوت 1939 بين ألمانيا النازية في عهد هتلر و الاتحاد السوفييتي في عهد ستالين ، غادر بوقرط الحزب أواخر سنة 1939 . ما بين 1943 إلى 1945 انخرط في حزب الشعب ا لجزائري ، ثم انضم بعدها إلى صفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ليناضل مدة سنة في حركة فرحات عباس من 1947 إلى 1948 ، ليستقر موقفه السياسي داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية مع مطلع سنة 1950 .

Sources : C.A.O.M. ,Séries 9H49 , 11H57 , 11H58 , A.E.P. , France
(Voir aussi , Bénallègue , op.cit. , pp 394 - 395

بوهالي العربي : المناضل بوهالي العربي من مواليد بلدة القنطرة بعمالة قسنطينة. كان أمينا عاما في جمعية الإسعاف الشعبي لأهالي الجزائر ما بين 1938 و 1939 . بسبب نشاطه الحثيث لإعادة هيكلة الحزب الشيوعي الجزائري خلال الحرب ، تم توقيفه في شهر ماي 1940 و سيق مباشرة إلى معتقل جنان أبي رزق بالجنوب الجزائري . خلال المؤتمر الأول للحزب الشيوعي الجزائري الذي المنعقد في أول أوت 1943 على مستوى عمالة الجزائر ، تم انتخابه أمينا عاما للحزب . أصبح رئيس تحرير جريدة الحزب " الجزائر الجديدة " من 1946 إلى1947 . و في مطلع سنة 1950 ، دفعته مواقفه الثورية التحررية إلى إصدار نداء في مدينة عين البيضاء يعارض فيه التدخل العسكري الفرنسي في حرب الفيتنام بمنطقة الهند الصينية .

Sources : C.A.O.M. ,Séries , 11H58 , A.E.P. , France
Bénallègue , op.cit. , p 393

قايدي لخضر: لخضر قايدي من مواليد شهر مارس 1923 بمدينة ميلة في عمالة قسنطينة ، بدأ عمله النضالي في سن 16 من عمره . في سنة 1942 انخرط في الحزب الشيوعي الجزائري دون أن ينقطع عن نشاطه النقابي في مدينة قسنطينة ، بدليل أن لخضر قايدي كان من المنظمين لإضرابات العمال المنجميين في الكويف

سنة 1948 . في مطلع سنوات الخمسينات تقلد المناضل عدة مسؤوليات داخل اللجنة التنسيقية للنقابات الكونفيدرالية بالجزائر و في الاتحاد الولائي لنقابات عمالة الجزائر . انتخب عضوا في إدارة الحزب الشيوعي الجزائري ، و مندوبا خلال المؤتمر الخامس و العشرين للكونفيدرالية العامة للشغل سنة 1953 . و في سنة 1954 رقي إلى عضو إضافي في اللجنة التنفيذية للفيدرالية العالمية للنقابات (.F.S.M) ، كما أصبح عضوا بارزا في الاتحاد العام للنقابات الجزائرية مند أواخر جوان 1954 . أيد لخضر قايدي اندلاع الثورة التحريرية و الاستقلالية النقابية كقناعات شخصية ، إلا أنه كان أسيرا إيديولوجية حزبه إلى غاية أفريل 1956 لما أعلنت الأحزاب المترددة انضمامها للكفاح المسلح . في سنة 1956 أيد المناضل تأسيس المركزية النقابية و اتجهت مواقفه لدعم الثورة التحريرية ، مما عرضه إلى الاعتقال مرات عديدة من قبل السلطات الاستعمارية . بعد الاستقلال التحق لخضر قايدي بالاتحاد العام للعمال الجزائريين . توفي يوم 9 ماي 2004 بمدينة الجزائر .

Sources : C.A.O.M. ,Séries F159 et F175 , A.E.P. , France
Le Travailleur algérien n°319 , du 29 décembre 1955
El Watan du 11 mai 2004
Bourouiba , Les syndicalismes algériens…, op.cit. , pp 130 - 170


عمار أوزقان

ولد المناضل عمار اوزقان في 7 مارس 1910 بمدينة الجزائر تقني في جهاز التيليغراف ، عضو في منظمة الشبيبة الشيوعية (J.C) مند سنة 1930 ، و بدأ نشاطه النقابي بقطاع البريد في الكونفيدرالية العامة للعمل الموحد سنة 1936 و بعد ذلك أصبح أوزقان عضوا في المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري. له تجربة رائدة في النشاط الصحفي ، حيث كان عضوا في إدارة تحرير جريدة الكفاح الاجتماعي " (LUTTE SOCIALE) و جريدة " الجزائر العاملة " (ALGERIE OUVRIERE) . و نظرا لنشاطاته المستمرة في توعية الشرائح الاجتماعية و الفئات العمالية قامت السلطات الاستعمارية في عهد حكومة فيشي (VICHY) بتوقيفه سنة 1943 و الزج به في معتقل جنان أبي رزق بالجنوب الجزائري رفقة سليله في النضال العربي بوهالي . بعد أن اختلف مع قيادات الحزب الشيوعي الجزائري حول الخط السياسي ، غادر أوزقان الحزب سنة 1947 . في مطلع سنة 1955 ، تفاعل المناضل عمار أوزقان مع الثورة التحريرية ليلتحق بصفوف جبهة التحرير الوطني ، و في السنة الموالية أعلن الحزب الشيوعي الجزائري انضمامه للكفاح المسلح . تم توقيفه في شهر جانفي 1958 بسبب نشاطه الثوري ، و حكم عليه بالسجن إلى غاية الاستقلال 1962 . عمار أوزقان الشخصية المخضرمة ، المناضل النقابي و الرجل السياسي و المكافح الثوري لقى ربه بمدينة الجزائر في 5 مارس 1981

Sources : C.A.O.M. ,Séries 11H49 , 11H58 , A.E.P. , France
Liberté n°114



أوجينة إدريس : من موالد 17 ديسمبر 1921 بمدينة شرشال. ناضل في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية بمدينة البليدة ، ترشح في الانتخابات العامة التي جرت شهر نوفمبر 1946 . خلال فترة نهاية سنوات الأربعينيات وضعته الشرطة الاستعمارية ضمن العناصر الجديرة بالرقابة والمتابعة باعتباره عنصرا نشيطا في الحزب الشيوعي الجزائري وحزب الشعب الجزائري . بعد ذلك انتخب أوجينة أمينا عاما في الكونفيدرالية العامة للشغل يمثل نقابة المنتجات الكيمياوية بمدينة البليدة . في سنة 1950 ، عينه مؤتمر الاتحاد الولائي لمدينة الجزائر مندوبا في شهر ماي ليرتقي بعد فترة قصيرة إلى عضو في اللجنة التنفيذية . بعد هذه الترقية في الحركة النقابية ، كثف المناضل من أدائه النقابي ، و انكب على تنشيط الحملة الانتخابية لسنة 1951 لمصلحة العمال الزراعيين بمنطقة البليدة . في مطلع 1953 ، شارك في المؤتمر التاسع للاتحاد الولائي بعمالة الجزائر ، ليرتقي في السنة الموالية إلى أمين عام للاتحاد العام للنقابات الجزائرية في 27 جوان 1954 . لما كان عضوا في اللجنة المكلفة بالشؤون الاجتماعية والنقابية رفقة عيسات أيدير وعطا الله بن عيسى و رابح جرمان ، راوده حلم ميلاد مركزية نقابية وطنية ، و هو الحلم الذي رأى النور في 24 فيفري 1956 و أدى إلى زوال الاتحادين المشبوهين ، الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين و الاتحاد العام للنقابات الجزائرية .

Sources : C.A.O.M. ,Séries F159 , F161 et F175 , A.E.P. , France
Agéron , op.cit. , p 458
Bourouiba , op.cit. , pp145 - 175



ريحاني أحمد : المناضل و النقابي ريحاني أحمد المعروف باسم صادوق من مواليد سنة 1913 ببلدة أريس بإقليم الأوراس بالقرب من باتنة عمالة قسنطينة . انخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1943 . في سنة 1948 تقلد المناضل وظائف حيوية داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، أمينا للجزينة ، و عضوا في اللجنة المركزية للحزب . كان من الأوائل المطالبين بجزأرة النقابات العمالية ، و يعود له الفضل في تأسيس نقابات أرباب العمل المنتسبة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية . ساهم بجهوده الحثيثة في إعادة هيكلة فيدرالية نقابات الخبازين و عمال المطاعم بمدينة الجزائر . في سنة 1951 ، أصبح رئيس فيدرالية نقابة الخبازين و القصابين المسلمين الجزائريين لمدينة الجزائر . كان ريحاني أحمد من المناضلين النقابيين المشجعين لمشروع تأسيس مركزية نقابية وطنية . لما تأسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 ، دعا النقابي أحمد ريحاني قادة المركزية النقابية إلى الانضمام إلى الكونفيدرالية الدولية للنقابات الحرة (C.I.S.L.) و ذلك بغاية إعطاء بعد دولي فعلي للنقابية الجزائرية ، و توسيع السند الدولي للثورة التحريرية الجزائرية .

Sources : C.A.O.M. , Séries 11H57 , A.E.P. , France
Agéron , op.cit. , p 455

قسّوم دحمان : ولد المناضل النقابي في 3 أوت 1912 ببلدة أقبو بالقرب من تيزي وزو عمالة الجزائر . بعد نهاية الحرب الكونية الثانية ، انخرط الرجل في حركة النضال الوطني ، إذ تحوّل إلى مناضل نقابي نشيط في الكونفيدرالية العامة للشغل و عنصر فعال في الحزب الشيوعي الجزائري . بين سنتي 1947 و 1949 تقلّد مسؤوليات في الاتحاد الولائي لنقابات مدينة الجزائر و في اللجنة التنفيذية للنقابات الكونفيدرالية الجزائرية . في سنة 1950 ، رقي في وظيفته السياسية ، فأصبح عضوا في الجهاز الإداري للحزب الشيوعي الجزائري . اهتم بالنشاط الصحفي ، حيث كان من أعضاء إدارة تحرير جريدة " الجزائر الجديدة " رفقة عمار أوزقان . ترك تجربة نقابية غنية على الصعيد الدولي ، بمشاركته في المؤتمر العالمي لأنصار السلام و مؤتمر فيدرالية النقابات الدولية المنعقد بمدينة ميلان بإيطاليا .

Sources : C.A.O.M. , Séries F159 , F160 et F175 , A.E.P. , France
Le Travailleur Algérien , n° 20
Agéron , op.cit. , pp 188 - 261



بن عودة عائشة : انخرطت المناضلة في العمل النقابي داخل الكونفيدرالية العامة للشغل مع مطلع فترة الخمسينيات ، لتمثل نقابة عمال و موظفي المركز الاستشفائي للأمراض العقلية بمدينة البليدة . و استمرت في هذا الاتجاه ، لتصبح مندوبة نقابية خلال المؤتمر الثامن و الثلاثين للكونفيدرالية العامة للشغل و مؤتمر الاتحاد الجزائري للمصالح الصحية .

Sources : C.A.O.M. , Séries F160 et F161 , A.E.P. , France

زيتوني أحمد : مناضل نقابي من مواليد التاسع من نوفمبر 1918 بمدينة الجزائر . مارس حرفة النجارة العامة في مسقط رأسه . بدأ عمله النقابي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية داخل الكونفيدرالية العامة للشغل . انخرط في نقابة المجلس المحلي لبلدية مدينة الجزائر ، ليصبح بعد وقت قصير عضوا في اللجنة التنفيذية على مستوى الاتحاد الولائي لعمالة الجزائر . في شهر جانفي 1950 ، انتخب أحمد زيتوني مندوبا في المؤتمر السادس للمصالح العمومية . و استمر في هذا المنصب إلى قيام الثورة التحريرية سنة 1954 .

Sources : C.A.O.M. , Séries F160 et F175 , A.E.P. , France



محروز بن عمرو : مناضل نقابي و رجل سياسي ، مارس النشاط النضالي قبل الحرب العالمية الثانية . عضو في منظمة الشبيبة الشيوعية لمدينة وهران تم انتخابه المندوب الثاني في المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي الجزائري المنعقد شهر ديسمبر1937 . في سنة 1944 ، أصبح المناضل محروز بن عمرو أمينا عاما لنقابات العمال الزراعيين فرع الكونفيدرالية العامة للشغل ، و في 30 سبتمبر من ذات السنة ، عين محروز مندوبا جهويا لعمال القطاع المذكور . في بداية سنة 1945 ، أصبح عضوا في اللجنة التنفيذية لاتحاد النقابات الكونفيدرالية لعمالة وهران (.U.S.C.O) ، و في مارس من السنة ذاتها ، ارتقى إلى عضو مساعد في مكتب الاتحاد الولائي الكونفيدرالي لمدينة عين تموشنت ، ثم أصبح عضوا في اللجنة التنسيقية للنقابات الكونفيدرالية لعمالات الجزائر (.C.C.S.C.A) خلال شهر جوان من السنة ذاتها . في 19 جوان 1947 انتخب محروز أمينا مساعدا للطليعة الرياضية بعين تموشنت ، و في خريف 1947 تم انتخابه عضوا في اللجنة التنفيذية لاتحاد النقابات الكونفيدرالية بعمالة وهران خلال المؤتمر الثالث للكزنفيدرالية المنعقد يومي 22 و 23 نوفمبر من السنة ذاتها . في اليوم العشرين من شهر ماي 1949 ، ترأس المناضل بن عمرو محروز المؤتمر الثاني لعمال منجمي الجزائر ، و نظرا لدفاعه المستميت عن حقوق المنجميين ، و بعد أسابيع من انتهاء المؤتمر تعرّض المناضل للاعتقال و فرضت عليه غرامة مالية بمقدار 5000 فرنكا بدعوى إهانته للمدير العام السيد جوهو (JOUHAUD) مدير شركة موكطا الحديد و الذي يوجد مقرّها بمدينة بني صاف . في مارس 1953 تم انتخابه مندوبا لصندوق الضمان الاجتماعي لنقابات الاتحاد الكونفيدرالي لعمالة وهران . كثف المناضل محروز من نشاطه النقابي و السياسي ، مما دفعه ليترشح في لانتخابات المحلية المزمع إجراؤها في 26 أفريل 1953 ، حيث شارك في قائمة الاتحاد المناهض للاستعمار ، و بعد أسابيع ، تحصل على منصب أمين عام لفيدرالية العمال الزراعيين ، ليتحوّل إلى عضو في اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي الجزائري . بعد سنة من اندلاع الثورة ، لم يتوقف عن نضاله من أجل كرامة الطبقة العاملة ، حيث أعد تقريرا شاملا حول قضايا وطنية و عمالية هامة ، قدّمه خلال الاجتماع الذي انعقد يوم 13 مارس 1955 من قبل اللجنة العامة لاتحاد النقابات الكونفيدراية لعمالة وهران ، ركز في تقريره على مسألة تحسين أجور العمال و موضوع الحريات والسلام في الجزائر . بعد الاستقلال ، أصبح إطارا في شركة سونطراك إلى أن لقي ربه سنة 2002 .

Sources : C.A.O.M. , F159 , 11H58
Touati (Houari) , dictionnaire biographique du mouvement ouvrier de l'Oranie … , op.cit. , pp 152 - 153

بريكسي عبد الرحمن : مناضل و نقابي ، كان عاملا في وحدة الحديد و الصلب ، انخرط في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، حيث تم تعيينه سنة 1951 مسؤولا على قسمة تلمسان ، و كلّف بالإشراف على لجنة الشؤون الاجتماعية و النقابية . (تواتي ، المرجع السابق ، ص 110)

سريقي ميلود : عامل في قطاع العمارة و البناء ، ناضل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية . و بعد تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في24 فيفري 1956 أصبح المناضل سريقي عضوا في مكتب الاتحاد الجهوي للمركزية النقابية خلال شهر فيفري 1956على مستوى عمالة وهران . (نفس المرجع ، ص 115) .

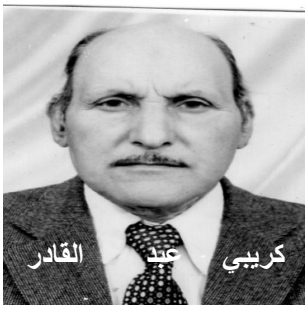
شمغال محمد : سائق في قطار سكة النقل الحضري ، و عضو في الكونفيدرالية العامة للشغل ، فرع عمال قطاع النقل بالتراموي لمدينة وهران . تم انتخابه عضوا في نقابة الاتحاد الولائي لمدينة وهران خلال انعقاد المؤتمر الثالث للكونفيدرالية يومي 29 و 30 مارس 1947 بوهران . أصبح مستشارا في مجلس بلدية وهران خلال الانتخابات المحلية التي جرت في 19 أكتوبر 1947 ، يمثل حركة انتصار الحريات الديمقراطية . في سنة 1948 ، أسس النقابي شمغال رابطة الأسرة المسلمة لعمالة وهران التي رأت النور في 16 فيفري 1948 ، غايتها حماية الأسرة الجزائرية من الآفات الاجتماعية . و في انتخابات الثاني من ماي 1948 ترشح محمد شمغال في الانتخابات المحلية لمدينة وهران في حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و فاز فوزا مستحقا : 2289 صوتا من مجموع 4239 من الأصوات المعبر عنها .

Touati (Houari) , op.cit. , p 114



حواء أحمد : من مواليد 1924 بدوار هاشم بالقرب من مدينة تيغنيف دائرة معسكر عمالة وهران . اشتغل في قطاع العمارة و البناء ، و في سنة 1944 انخرط في حزب الشعب الجزائري و كان عضوا في جمعية أحباب البيان و الحرية التي أسسها فرحات عباس في 14 مارس 1944 ردّا على أمرية شارل ديغول الصادرة في 7 مارس 1944 ذات البعد الإدماجي . بعد سنة من صدور قانون العفو الشامل في 16 مارس 1946 ، انضم أحمد حواء إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947 . و مع مطلع سنة 1949 و 1950 ، بدأ المناضل أحمد حواء يجمع بين الأداء السياسي و النشاط النقابي ، مما يدل أنه بات حريصا علي تنفيذ الخطوط العريضة لبرنامج اللجنة العمالية المكلفة بالشؤون الاجتماعية و النقابية . على هذا الأساس ، انضم إلى الاتحاد النقابي لعمال العمارة و البناء سنة 1949 ، المنضوي تحت وصاية الكونفيدرالية العامة للشغل. مع مطلع الخمسينيات ، أقنعه عيسات أيدير بالعدول عن فكرة الانخراط في الاتحاد العام للنقابات الجزائرية ، و حينئذ تحوّل أحمد حواء إلى مجوعة النقابيين الحاملين لمشروع المركزية النقابية الوطنية . و بعد تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، أصبح المناضل حواء أمين عام لأول مكتب للاتحاد العام للعمال الجزائريين بوهران في 15 مارس 1956 . و نظرا لنشاطه النقابي و الثوري ، تم إلقاء القبض عليه يوم 15 أوت 1956 ، و حوّلته السلطات الاستعمارية إلى سجين متنقل ما بين المعتقلات ، من معتقل بطيوة (سان لو) ، إلى معتقل أركول (بئر الجير) ، إلى معتقل ضاية (بوسوي) و ظل هناك إلى غاية سنة 1961 ، لأنه كان نقابيا مناضلا ملتزما بالوطنية و تواقا إلى التضحية و الحرية .

Touati (Houari) , dictionnaire biographique du mouvement ouvrier de l'Oranie … , op.cit. , pp 132 – 134



من مواليد 1913 ببني صاف التي تبعد عن مدينتي وهران بحوالي 100 كلم و على مسافة 65 كلم من تلمسان . مدينة ساحلية غنية بثروتها السمكية وخامات مناجم حديدها في كامراطا وغار البارود و سيدي صافي . أثرت مميزات المدينة في نفسية الرجل ودفعته إلى حب العمل وحفزته ليشتغل منجميا في شركة موكطا الحديد ببني صاف سنة 1926 . صعوبة العمل في الأنفاق المنجمية و جو المهنة المحفوف بالمخاطر ، و بشاعة الاستغلال التي يتعرض له يوميا العمال بسبب الأجور الواطئة و الحقوق المهضومة ، شجعت المناضل عبد القادر كريبي على ممارسة النشاط النقابي مع أواخر الثلاثينيات . إلا أن الجو السياسي السائد في بني صاف قبل قيام الحرب العالمية الثانية ، سيطر عليه نفوذ التيارات اليسارية الشيوعية و يتعلق الأمر بالحزب الشيوعي الفرنسي و النقابتين الفرنسيتين المتمثلتين في الكونفيدرالية العامة للعمل الموحد و الكونفيدرالية العامة للشغل (C.G.T.U. / C.G.T.) . كان لهذه التيارات اليسارية تداعيات مباشرة على العمال المنجميين لممارسة العمل المطلبي منهم عبد القادر كريبي ، و بالتالي تحوّلت بني صاف إلى مدينة عمالية بلوريتارية نقابية بكل المعايير . ترشح النقابي عبد القادر كريبي في الانتخابات المحلية التي جرت على مرحلتين يومي 19 و 26 أكتوبر سنة 1947 حيث تحصل على 545 صوتا كبقية المرشحين العرب الجزائريين ، و أصبح مستشارا في المجلس البلدي لمدينة بني صاف تحت رئاسة عمدة البلدية السيد كابريال كونزاليس . في شهر ماي 1953 خاض النقابي كريبي معركة الانتخابات المحلية على رأس القائمة تمثل التيار اليساري باسم الاتحاد الديمقراطي المناهض للاستعمار ، إلى جانب آخرين من المترشحين في القائمة مثل قاسمي بلقاسم و بن عيشة بوزيان و منقوري لحبيب و غيرهم . أما تجربته النقابية ، فقد كانت غنية بالنضال و النشاط إلى جانب العمال المنجميين إذ أنه شارك في إضرابات سنة 1948 و التي دامت 66 يوما تحت شعار " لنصمد ، ! wanta , wanta ". في 24 مارس 1952 وقع عبد القادر كريبي باعتباره الأمين العام لنقابة عمال المناجم ، على عريضة مطالب تخص انشغالات منجميي بني صاف و سيدي صافي ، أرسلها إلى مدير الشركة المستغلة موكطا الحديد و نسخة أخرى إلى الفيدرالية العالمية للنقابات (F.S.M.) . انتخب عضوا أساسيا في إدارة صندوق الإسعاف و التأمين لعمال المناجم يوم 13 ديسمبر 1952 من ضمن الأعضاء الثمانية الأساسيين لصندوق التأمين المنضوي تحت وصاية الكونفيدرالية العامة للشغل . و في جويلية 1954 ، أصبح عبد القادر كريبي عضوا مرشحا في انتخاب أعضاء الصندوق المحلي المستقل للتقاعد و الاحتياط لعمال و مستخدمي القطاع المنجمي ببني صاف . توفي المناضل النقابي سنة 2001 تاركا وراءه رصيدا تاريخيا هائلا من العمل النقابي هو وصديقه محروز بن عمرو .

A.C.B.S. , C.G.T. des mineurs de Béni-Saf , boites n°34 et 69 , 1946 - 1954

ملحق رقم (35): شهداء مقصلة الحرية و الوطنية [1]



رسالة شهيد

السجن المدني (الجزائر) في 19 جوان 1956

أقاربي الاعزاء، أمي العزيزة

أكتب اليكم ولست أدري أتكون هذه الرسالة هي الأخيرة والله وحده أعلم، فإن اصابتني مصيبة كيفما كانت فلا تيأسوا من رحمة الله، إنما الموت في سبيل الله حياة لانهاية لها، وما الموت في سبيل الوطن إلا واجب وقد أديتم واجبكم حيث ضحيتم بأعز مخلوق لكم فلا تبكوني، بل افتخروا بي.

وفي الختام تقبلوا تحية إبن وأخ كان دائما يحبكم وكنتم دائما تحبونه، ولعلها آخر تحية مني إليكم وإني أقدمها إليك يا أمي واليك يا أبي، وإلى نورة الهواري وحليمة الحبيب وفاطمة خيرة وصالح ودينية واليك يا أخي العزيز عبد القادر وإلى جميع من يشارككم في أحزانكم.

الله أكبر وهو القائم بالقسط وحده

إبنكم واخوكم الذي يعانقكم بكل قواه

حميدة

أحمد زبانة شهيد المقصلة في 19 جوان 1956 في المدينة الجديدة بوهران

قائمة المحكوم عليهم بالإعدام بسجن الكدية بقسنطينة ما بين 1955 و 1957

الرقم التسلسلي	اللقب والإسم	السن	مكان الازياد	تاريخ الاعتقال	تاريخ تنفيذ حكم الاعدام	ملاحظات
1	نصر الدين عبد الحميد	35	القبائل	1955	1956/12/13	
2	حجاج بشير بن الشريف	38	الخروب	1956/9/23	1957/01/02	
3	سعدية محمد	40	تبسة	1956/10/10	1957/01/02	
4	بوشعيبة رابح بن محمد	35	الميلية	1956/1/5	1957/01/24	
5	طرفاية حمودة بن بلقاسم	24	عنابة	1956/8/28	1957/02/02	
6	لعوبي السعيد	30	لقصر -بجاية	1956/8/14	1957/02/02	
7	مرابط محمد	27	قسنطينة	1956/10/18	1957/02/02	
8	بن امحمد عبد الحميد بن بوزيد	21	قسنطينة	1956/10/18	1957/02/02	
9	عريف فرحات بن بلقاسم	41	يابوس - خنشلة	1955/9/7	1957/02/14	
10	زايدي عمر بن محمد	22	يابوس - خنشلة	1955/9/7	1957/02/14	
11	بومليحة علاوة بن أحمد	22	جيجل	1956/11/7	1957/02/14	
12	لعياشي محمد بن صادق	29	عنابة	1956/6/22	1957/02/14	
13	بولقروة صالح بن مسعود	27	سكيكدة	1956/9/12	1957/02/22	
14	مستاك محمد لحسن بن عمر	23	باتنة	1956/1/14	1957/02/22	
15	شوفي محمد بن مسعود	24	شلغوم العيد	1956/11/22	1957/03/02	
16	مراد بلقاسم بن علي	37	ايشمول	1956/6/15	1957/03/02	
17	براهمية رابح	26	قسنطينة	1957/6/18	1957/03/18	
18	جبار سبتي	25	ونزة	1955/08/18	1957/3/18	
19	س ن ب موسى عبد المجيد	33	باتنة	1956/6/6	1957/3/18	
20	بديار فرحات بن بلقاسم	26	خنشلة	1956/12/20	1957/4/11	
21	يوسفي عبدالمجيد	23	خنشلة	1956/11/7	1957/6/26	
22	فيزي محمد لخضر بن الطيب	48	عين البيضاء	1957/3/7	1957/7/3	
23	فيزي صالح بن عمار	26	عين البيضاء	1957/3/7	1957/7/3	
24	فيزي محمد بن علي	26	عين البيضاء	1957/3/7	1957/7/3	
25	بن شيخة مصطفى بن خميسي	20	عين البيضاء	1957/3/7	1957/7/3	
26	فراحته علي بن الطاهر	24	عين عباسة	1957/5/29	1957/5/18	
27	شواف حسين بن رابح	27	سكيكدة	1957/5/20	1957/8/13	
28	بوشامة عبد الله	33	القل	1957/6/6	1957/10/12	
29	بومجان محمد بن سبتي	34	مسكيانة	1957/6/12	1957/10/12	
30	بلفاطمي عوادي بن بوعكاز	36	مسكيانة	1957/6/12	1957/10/12	

31	س ن ب العيد صدوق بن عمارة	36	بسكرة	1957/6/24	1957/12/7
32	قاسمي محمد بن صحراوي	24	بسكرة	1957/6/24	1957/12/7
33	محمدي عباس بن مسعود	22	بسكرة	1957/6/24	1957/12/7
34	بارا أحمد بن حمو	40	بلزمة	1957/7/12	1957/12/7
35	فلامي عمار بن أحمد	29	عزابة	1957/7/15	1957/11/14
36	عواطي مصطفى		قسنطينة	1957/3/23	1958/01/08
37	زعموش علي بن نوار	28	قسنطينة	1957/3/23	1958/01/08
38	بن عباس سعيد		قسنطينة	1957/3/23	1958/01/08
39	منتوري بلقاسم		قسنطينة	1957/3/23	1958/01/08
40	صحراوي محمد الطيب		بسكرة	1957/6/25	1958/01/29
41	بومزيد عمر بن محمد	20	قسنطينة	1957/8/28	1958/2/5
42	مناصرية عزالدين		خنشلة	1957/8/31	1958/2/11
43	قرايش سعيد	18	تاجنانت	1957/9/4	1958/2/11
45	لعشوري رشيد		بسكرة	1957/9/20	1958/2/22
46	ڤروي ابراهيم بن صالح	24	سوق هراس	1957/10/8	1958/2/22
47	بلوط محمد الطاهر	22	سطيف	1957/10/7	1958/2/22
48	عزيزي ارزقي بن صالح		أقبو	1957/11/6	1958/3/12
49	جملي عمار بن موسى	24	ثالة	1957/11/14	1958/3/12
50	حروش ابراهيم بن محمد		عنابة	1957/11/20	1958/04/29
51	خالدي ابراهيم بن محمد	24	قسنطينة	1957/11/22	1958/05/29
52	حامد رابح بن حمير	32	قسنطينة	1957/11/7	1958/05/4
53	بوليفة صالح	26	قسنطينة	1956/4/17	1958/05/28
54	شلغوم محمد	33	ثالة		1958
55	عرافة علي	26			1958
56	عباسي أحمد بن ساسي	35	عنابة	1957/06/24	1958
57	بن مليك عبد الرحمن	35	قسنطينة		1958
58	بوشكشك محمد				1958/3/4

ملاحظة : تعكس معطيات الجدول الإحصائي بأن الحرية غالية لا ثمن لها ، مكسب يفدى لا يهدى ، و في نفس الوقت أنها تتحقق بفضل تضحيات الجميع و إرادة المجتمع بكل مكوّناته المختلفة

(1) قسم التحرير ، " شهداء المقصلة 1954 - 1962 " ، عن مجلة أول نوفمبر ، العددان 157 و 158 ، 1997 ، ص ص 21 - 22

ملحق رقم (36) : كرونولوجية نوفمبر الخالد من 1946 إلى 1956 [1]



تاريخ الحدث	طبيعة الحدث
10 نوفمبر 1946	إجراء الانتخابات التشريعية الأولى للمجلس الوطني للجمهورية الفرنسية الرابعة تم حصول (ح.إ.ح.د.)على 5 مقاعد
أول نوفمبر 1954	اندلاع الثورة التحريرية المجيدة يوم الاثنين على الساعة 00 تعيين منداس فرانس رئيسا للحكومة و روجي ليونار حاكما عاما في الجزائر
2 نوفمبر 1954	الرد الإعلامي الاستعماري على تقزيم الثورة الجزائرية من قبل الصحف الفرنسية منها اليمنية و اليسارية : LA DEPECHE , LE FIGARO , L'HUMANITE LE MONDE , LE JOURNAL D'ALGER
3 نوفمبر 1954	روجي ليونار يصرح قائلا : " يبدو أن هؤلاء المحركين من الخارج يقصدون بهذه العملية أن تساعدهم على عرض قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة "
4 نوفمبر 1954	استشهاد عبد الملك رمضان في اشتباك بمنطقة مستغانم
10 نوفمبر 1954	اشتباك بين جيش التحرير الوطني و القوات الفرنسية بمنطقة فم الطوب بجبل إشمول (ناحية آريس بباتنة)
29 نوفمبر 1954	استشهاد قرين بلقاسم في معركة وادي طاقة . إجلاء دشرة إشمول بعد إكتشاف مخبأ للثوار و تمت عملية الاعتقالات و حرق البيوت
30 نوفمبر 1954	فرار مصطفى بن بو العيد من سجن الكدية بقسنطينة مع 10 محكوم عليهم بالإعدام
16 نوفمبر 1955	هاجم جيش التحرير الوطني مدينة سريانة الواقعة على بعد 30 كلم من باتنة و قطعوا الهاتف ما بين سطيف و مدينة الجزائر
29 نوفمبر 1954	سقوط حكومة أدقار فور و حل المجلس الفرنسي
1 نوفمبر 1956	إضراب نادى به كل من إ.ع.ع.ج. و إ.ع.ت.ج. انتهاء عملية "العصفور الأزرق" حيث قامت قوات الاستعمارية بحصار و تمشيط واسع بالولاية الثالثة
10 نوفمبر 1956	استعمال جيش التحرير الوطني لقذائف "الروكت" لأول مرة
11 نوفمبر 1956	اشتباك بدوار مشونس الواقع على بعد 30 كلم من مدينة بسكرة
28 نوفمبر 1956	تعرض مدينة قسنطينة وأحيائها العربية لعملية حصار واسع و تفتيش دقيق للبيوت و المحلات التجارية

(1) قسم التحرير ، عن مجلة أول نوفمبر ، المرجع السابق ، ص ص 15 - 17

ملحق رقم (24) : رجال حول الحركة الوطنية الجزائرية 1926 - 1954

النسخة الأولى : رأي الرجل في تطورات الحركة الوطنية



محمد قنـــانش 1952

المناضل و الباحث محمد قنانـــش يكشف للتاريخ [1]

وثيقة الملتقى ، تلمسان 2000



محمد قنـــانش 1982

الاتجاهات المتباينة في مسار الحركة الاستقلالية الجزائرية 1926-1954

للحقيقة التاريخية !!! وللتاريخ الحقيقي !!! ولوقف تزييف الحقائق !!! ووقف النزيف الدّموي المتدفق !!!

محاولة متواضعة لتفهم الأحداث وشرحها ، والتعرّف على القائمين بها ، وعلى الظروف الدّاخلية والدّولية التي أثّرت فيها

محمد قنانش

1) الاتّجاه الأصلي : توحيد الشمال الإفريقي وتحريره. ويعتمد على الكفاح السياسي كوسيلة ، وعلى الوعي الوطني كركيزة ، وعلى الديمقراطية كممارسة مدنية. وضمّ "نجم الشمال الإفريقي" و "حزب الشعب الجزائري" في أوّله ، و"حركة انتصار الحريات الديمقراطية" في آخره. ورائد هـذا الاتّجاه ومُنظّرُه : مصالي الحاج. عاش من 1927 إلى 1939 باجتهاداته ، وتحت مسؤوليته. ومن 1940 إلى 1954 تحت ضغوط الاستعمار وانحرافات الحزب. وبعد المؤتمر الثاني للحزب 1953 والأزمة الدّاخليّة ، عقد إليه بعقد مؤتمر للتصحيح ، وكان مُقررا أن ينعقد بفرنسا ، ولظروف خاصة انعقد ببلجيكا 1954 وفيه أخذ قرار تفجير الثورة بعد التصحيح والتهيء.

2) الانتهازية المقنعة . نشأت بباريس أوائل 1938 بقيادة بلقاسم راجف. حاول تغيير اتّجاه الحزب ، ودعا إلى المشاركة مع الألمان. أقصي من الحزب هو وجماعته 1939. أعيد أصحابه بالعاصمة 1944. وأعاد هو نظام الحزب بباريس 1946. استقبل مصالي حين رجوعه من برازافيل ، وكرّس أصحابه التظام المركـزي بعد تزييف نايجلين لانتخابات المجلس الجزائري 1948.

3) الحركة الشعبوية أو التطرّف. عاشت من 1940 إلى 1948. مثّلها الدكتور الأمين دباغين ، ضاعت معها استراتيجية الشمال الإفريقي ، والوعي السياسي. وتسببت في نزعة دينية خرافية مثّلها أحمد بودة وتطوّرت بعد الاتصال بالإخوان المسلمين بالقاهرة 1947. وكردّ فعل ظهـرت البربرية.ثم الستالينية تحت غطاء المركزية ، واتفقت النزعتان على معاداة الديمقراطية .

4) المنظّمة الخاصّة أو السرية. دعا إليها مصالي سنة 1943 فلم يسمح له. وولدت سنة 1947 ملغمة لإفراغها من المنظور السياسي. ومن بقاياها خرجت اللجنة الثورية للوحـدة والعمـل CRUA 1954 واختارت حركية دباغين ونظام المركزيين.

وقد تفشت في "العاصمة الجزائرية" التي كانت مركز هذه الاتجاهات المختلفة والمتناحرة ، أمراض القصبة المزمنة ، وممارستها القرصنية. وكانت السبب في جميع الانقسامات والانحرافات – ولا زالت –بل تعقّدت أكثر وأصبحت مأساوية.

وقد كانت فكرة انتقال العاصمة إلى داخل القطر أمرا ضروريا ومؤكدا لعدّة أسباب: استراتيجية وسياسية وثقافية وأمنية. ولكن تجري الرياح بما لا تشتهيه السفن. وهناك اخيرا ، كبيعة القطر الجزائري وما حال شبابه وما نزل عليه نارا وخرابا وجفرا ظبا.

(1) تسلمت الوثيقة من عمّي المرحوم محمد قنانش في الملتقى الدولي حول شخصية مصالي الحاج بتلمسان ، 29 و 30 مارس 2000 . خلال فترة الاستراحة ، حدثني عمي محمد عن ملابسات بعض أشخاص الحركة الوطنية الذين انقلبوا على مصالي الحاج و سرقوا من يده الثورة . الباحث و المناضل محمد قنانش من مواليد مدينة تلمسان سنة 1915 ناضل في نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب الجزائري و حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، له عدة مؤلفات ذات الصلة بالحركة الوطنية الجزائرية . توفي محمد قنانش يوم 9 ديسمبر 2001 بمستشفى مدريد و بوصية منه وري التراب بمدينة مورسيا في إقليم الأندلس جنوب اسبانيا .

النسخة الثانية : نهاية مسار رجل وطني

جريدة " لوكوتديان" تنشرخبر وفاة الر جل الوطني محمد قنانش و تشيد بمواقفه

UN DES DERNIERS COMPAGNONS DE MESSALI HADJ



MOHAMED GUENANECHE DECEDE A MADRID

P. 03

Le Quotidien D'ORAN

Edition Nationale d'Information

Mardi 11 Décembre 2001 - 26 Ramadhan 1422 - N° 2106 - Prix: Algérie : 10 DA - France : 5 FF

UN DES DERNIERS COMPAGNONS DE MESSALI HADJ

Mohamed Guenanèche décède à Madrid

De Madrid: Pedro Canales

Entouré de son épouse, Fatima Balaska, et de ses enfants, Mohamed Guenanèche s'est éteint ce dimanche 9 décembre à Madrid à l'âge de 86 ans. L'un des derniers compagnons du dirigeant nationaliste algérien Messali Hadj, nous a quittés. Militant du nationalisme maghrébin depuis son jeune âge, Mohamed Guenanèche était en quelque sorte un témoin du siècle. Il adhéra à l'Etoile Nord-Africaine, le mouvement nationaliste du Maghreb organisé par Messali Hadj, dans les années trente et connut les heures glorieuses et les heures sombres de la lutte anticolonialiste. Descendant d'une famille de la confrérie Derkawa, il dédia toute sa vie à lutter pour ses idées, pour l'indépendance de l'Algérie et du Maghreb, pour l'avènement d'une société meilleure. Il mourut comme il vécut: militant.

Lors de son dernier moment de lucidité, un jour avant de rendre l'âme, il nous regarda avec ses yeux bleus pleins de candeur et d'une certaine malice. «Et le troisième millénaire ?», nous apostropha-t-il. C'était une sorte de testament, sa façon de dire «n'oubliez pas tout ce dont nous avons parlé».

En effet, depuis deux ans, il ne faisait que répéter certaines idées qu'il considérait clefs pour entrer dans «le troisième millénaire». «Le passé doit nous servir de leçon pour apprendre et entamer la construction d'une nouvelle société». Il voyait le futur technologique de la mondialisation venant à pas de course. «Il faut tout changer, nos perceptions de la vie, notre attachement aux idées surannées du passé. Il faut qu'on fasse un bilan de l'histoire avec des yeux nouveaux pour en tirer les leçons et construire l'avenir». Il répétait sans cesse «faire un bilan, faire un bilan, et ne pas avoir peur de tout changer». Venant de lui, militant optimiste invétéré, cela était son propre bilan. Il avait dédié toute sa vie à l'activité politique et se sentait comblé, mais toujours critique avec lui-même. Il nous poussait à aller de l'avant. Il se rappelait ses jours au camp d'internement et à la prison de Barberousse à Alger au temps de la colonisation française, et comment il apprenait à ses camarades le rire comme une sorte de thérapie de l'âme. «Le rire et la conversation nous ont aidés à surmonter toutes les épreuves», nous disait-il.

Jusqu'au dernier moment, il entamait des nouveaux projets, écrivait, retravaillait ses livres, corrigeait. Il cherchait des nouvelles approches du nationalisme, de l'identité maghrébine, de la vision islamique de la société. Il était à l'opposé du dogmatisme, il cherchait tout ce qui peut signifier un progrès pour l'humanité, pour les sociétés, en écartant les soi-disant vérités immuables. Lorsqu'il sut que je devais me rendre à un congrès international sur l'Emir Abdelkrim en Hollande, il chercha dans sa mémoire et ses archives les paroles des chansons nationalistes de l'époque qui parlaient de l'épopée de la lutte rifaine et de la répercussion que la République du Rif eut dans tout le Maghreb et le monde arabe des années 20 et 30. Il enregistra trois chansons de sa voix, avec l'enthousiasme d'un jeune militant. Il se sentait toujours jeune. «J'ai 25 ans», disait-il souvent. Il trouva aussi d'autres parlant de Mohamed Allal El Fassi, le père du nationalisme marocain, qu'il trouvait «très ouvert et dépassant de loin le carcan du nationalisme étroit soi-disant arabisant», ou encore de Habib Bourguiba, qui eut «le courage de briser les tabous de la femme recluse et de l'islam bédouin et patriarcal, qui n'est point le vrai islam». C'étaient les chansons de scouts de sa jeunesse à Tlemcen, sa ville natale.

Son projet le plus précieux, dont il nous parlait souvent, c'était de faire de la Méditerranée occidentale un noyau du futur. «L'Espagne avec le Portugal et le Maghreb doivent reconstruire l'identité commune perdue, mais en regardant vers l'avenir». Il ne voulait pas être prisonnier ni du nationalisme étroit, ni de la langue, ni de la religion, ni des races, ni des drapeaux. «Il faut lutter pour faire de cette région un ensemble fort, cohérent et exemplaire». Pour lui, cela n'était pas un choix géostratégique, ni même politique. Il s'agissait d'une nécessité plus profonde, obéissant aux fondations de l'âme et de la conscience, venant du tréfonds de l'histoire. Il voyait la force de tout ce que nous avons en commun les gharbs du monde arabe et les algarves de l'Europe, dépassant les clivages religieux, linguistiques et politiques. «Dans nos réunions à l'Etoile dans les années trente, nous disait-il, on parlait indifféremment dans toutes les langues, en arabe dialectal, en arabe littéraire, en tamazight, en espagnol, en français et même en italien, puisqu'il y avait des militants algériens mais aussi des pieds-noirs européens qui étaient avec nous». C'est pour cela qu'il était profondément blessé dans son âme maghrébine par les disputes maroco-algériennes, par l'affaire du Sahara, par les déchirures internes de l'Algérie. Il préférait parler de l'Afrique du Nord que du Maghreb. «Dire Maghreb, c'est nous définir par rapport à d'autres, aux Orientaux, alors que nous avons une identité propre qu'il faut récupérer», disait-il.

Il avait écrit plusieurs livres sur le nationalisme algérien et maghrébin et rédigé de nombreux articles sur des thèmes intéressant l'Afrique du Nord. Mais son vrai testament c'est le souvenir impérissable qu'il a laissé parmi ses compagnons, ses amis et sa famille. Celui d'un idéaliste qui sentait que son pays, l'Algérie, lui était étroit, que sa région, le Maghreb, l'était aussi, que le monde lui-même devenait petit dans ce «troisième millénaire». Il restera toujours dans nos coeurs.

ملحق رقم (37) : امتداد النقابات الفرنسية إلى الجزائر ما بين 1884 و 1920[1]

LES SYNDICATS OUVRIERS DES TROIS DEPARTEMENTS ALGERIENS (1884 – 1920)

1 - عمالة الجزائر

I. — DÉPARTEMENT D'ALGER

(au 1er Juin 1921)

Alger	Arsenal et Cartoucherie (Syndicat des ouvriers et ouvrières de l'Arsenal et de la Cartoucherie d'Alger).	16 juillet 1904.
—	Coiffeurs d'Alger (Chambre syndicale des ouvriers).	En 1904 (ou 8 novembre 1897).
—	Denrées coloniales (Chambre syndicale de secours mutuels des employés en).	24 avril 1904.
—	Limonadiers, restaurateurs et assimilés (Chambre syndicale des employés).	En 1889.
—	Pêcheurs et marins du commerce réunis de France, section d'Alger (Union syndicale des).	1er avril 1911.
—	Quincaillerie (Syndicat des employés quincailliers d'Alger-Mustapha).	11 mars 1899.
—	Typographes et assimilés d'Alger-Mustapha (Chambre syndicale des ouvriers).	En 1884.
—	Syndicats des agents techniques des établissements et services militaires du 19e Corps d'Armée (Titre modifié le 3 mars 1919).	8 décembre 1911.
—	Groupe amical des employés civils du Ministère de la Guerre de la Place d'Alger.	1er mars 1902.
—	Chambre syndicale des ouvriers cuisiniers et pâtissiers d'Alger.	En 1886.
—	Chauffeurs d'automobiles de la Place d'Alger.	16 juillet 1913.
—	Syndicat national des travailleurs des chemins de fer de France et des Colonies, groupe P. L. M.	Déclaration du 8 août 1913.
—	Chambre syndicale des ouvriers charpentiers de navire et calfats du Port d'Alger.	Août 1911.
Alger	Syndicat des cuirs et peaux d'Alger.	1er février 1914.
—	Syndicat national des Travailleurs des chemins de fer de France et des Colonies, groupe Etat.	1er janvier 1914.
—	Syndicat des cochers et assimilés de la ville d'Alger.	Statuts modifiés le 26 juin 1914.
—	Syndicat des ouvrières en confection militaire.	4 juillet 1915.
—	Syndicat des ouvriers métallurgistes d'Alger.	18 octobre 1916.
—	Syndicat des travailleurs des chemins de fer d'Alger P. L. M.	28 janvier 1917.
—	Syndicat professionnel des ouvriers boulangers d'Alger - Mustapha - Saint-Eugène.	6 septembre 1917.
—	Syndicat des employés de commerce et comptables d'Alger.	5 août 1917.
—	Syndicat indépendant des ouvriers et ouvrières en confections militaires.	19 septembre 1917.
El-Affroun	Syndicat des travailleurs des chemins de fer d'El-Affroun P. L. M. et C. F. B. A.	1er novembre 1917.
Alger	Chambre syndicale des ouvriers et ouvrières de l'habillement civil d'Alger.	24 février 1918.
—	Syndicat international l'Union des Espadrilleurs et parties similaires d'Alger.	9 avril 1918.
Blida	Syndicat des travailleurs des chemins de fer de l'Ouest-Algérien, section de Blida.	25 janvier 1919.
Alger	Syndicat des travailleurs des tramways algériens.	5 décembre 1918.
Orléansville	Syndicat des travailleurs des chemins de fer d'Orléansville P. L. M.	21 avril 1919.
Blida	Syndicat des ouvriers maçons et similaires de Blida.	12 mai 1919.
Alger	Syndicat des travailleurs municipaux et départementaux d'Alger.	9 mars 1919.

Alger	Syndicat des musiciens de la Ville d'Alger.	21 septembre 1919.
—	Syndicat des ouvriers liégeurs-bouchonniers d'Alger.	20 avril 1919.
—	Syndicat des ouvriers et ouvrières assimilés des Manufactures de Tabacs d'Alger.	10 mai 1919.
—	Syndicat du personnel de l'Eclairage d'Alger.	10 mai 1919.
—	Union syndicale des ouvriers dockers du Port d'Alger.	17 mai 1919.
—	Syndicat des employés en pharmacie, droguerie et assimilés d'Alger.	27 mai 1919.
—	Syndicat des camionneurs et charretiers de la ville d'Alger.	18 mai 1919.
—	Syndicat des ouvriers des P. T. T. du département d'Alger.	1er juillet 1919.
—	Syndicat des ouvriers scieurs à la mécanique.	17 juillet 1919.
—	Syndicat des clercs de notaires.	8 juillet 1919.
—	Chambre syndicale des ouvriers tonneliers et assimilés d'Alger et la banlieue.	15 avril 1919.
—	Syndicat des ouvriers horlogers d'Alger et de la région.	12 novembre 1919.
—	Syndicat des marchands forains et colporteurs de l'Afrique du Nord.	12 novembre 1919.
Affreville	Syndicat des travailleurs des chemins de fer P. L. M.	8 juillet 1917.
Castiglione	Syndicat des ouvriers du bâtiment de Castiglione.	15 janvier 1920.
Alger	Syndicat des travailleurs des chemins de fer d'Alger C. F. R. A.	8 novembre 1919.
—	Syndicat des cadres des chemins de fer algériens de l'Etat.	30 août 1920.
—	Syndicat des ouvriers de l'industrie du bâtiment.	8 février 1920.
—	Syndicat des mécaniciens pratiques de la Marine marchande du Port d'Alger.	20 août 1920.
—	Syndicat des personnels civils des magasins et services de la guerre.	Nouveaux statuts approuvés le 13 août 1920.

II. — DÉPARTEMENT D'ORAN

(au 31 Décembre 1919)

2 - عمالة وهران

Aïn-Temouchent	Cheminots Ouest-Algérien.	La Préfecture de ce Département n'indique pas ces renseignements.
Hammam-bou-Adjar..	Cheminots E. H. O.	
Mascara	Agents communaux.	
—	Cheminots Etat.	
Mostaganem	Cheminots Etat.	
—	Dockers.	
—	Métallurgistes.	
Oran	Agricoles et viticoles (ouvriers).	
—	Assistance (Travailleurs de l').	
—	Bâches, tentes et sacs.	
—	Boulangers.	
—	Camionneurs-charretiers.	
—	Carrossiers-charrons.	
—	Cavistes.	
—	Cheminots P. L. M.	
—	Cheminots Etat.	
—	Clercs de notaire.	
—	Cochers de voitures de place.	
—	Coiffeurs.	
—	Dockers.	
—	Employés communaux.	
—	Ebénistes.	

—	Employés de banques.	
—	Employés et ouvriers Société Fermière des eaux.	
—	Espadrilleurs.	
—	Inscrits maritimes.	
—	Maçons.	
—	Marbriers.	
—	Maréchaux-ferrants.	
—	Métallurgistes.	
—	Peintres.	
—	Personnel du gaz et de l'électricité.	
—	Préparateurs en pharmacie.	
Oran	Postes et Télégraphes (ouvriers).	
—	Quincailliers.	
—	Représentants de commerce.	
—	Revendeurs de poissons.	
—	Tramways électriques.	
—	Typographes.	
Sidi-Bel-Abbès	Agricoles (ouvriers).	
—	Boulangers et menuisiers.	
—	Camionneurs et assimilés.	La Préfecture de ce Département n'indique pas ces renseignements.
—	Cheminots Ouest-Algérien.	
—	Coiffeurs.	
—	Ebénistes.	
—	Employés municipaux.	
Sidi-Bel-Abbès	Employés du gaz.	
—	Maçons.	
—	Métallurgistes.	
—	Peintres.	
—	Quincailliers.	
Saïda	Cheminots Etat.	
Tiaret	Cheminots Etat.	

3 - عمالة قسنطينة

III. — DÉPARTEMENT DE CONSTANTINE

(1er Janvier 1920)

Aïn-Beïda	Syndicat des travailleurs des Chemins de fer.	5 mai 1919.
Bône	Syndicat des Cheminots de l'E. A. et du B. M. S. C.	5 mai 1919.
—	Syndicat des ouvriers des allumettes.	18 mai 1919.
—	Syndicat de défense des intérêts des employés et ouvriers communaux de la ville de Bône.	29 avril 1919.
—	Syndicat des agents et ouvriers des Ponts et Chaussées.	7 mai 1919.
—	Syndicat des typographes.	Mai 1911.
—	Syndicat des ouvriers vermiceliers et minotiers.	Juin 1919.
—	Syndicat des ouvriers du bâtiment.	1907.
—	Syndicat des employés des P. T. T.	Janvier 1919.
—	Syndicat des employés de commerce.	Janvier 1908.
Souk-Ahras	Syndicat des cheminots de l'E. A.	

Bougie	Union ouvrière de Bougie.	1910.
—	Syndicat des employés et ouvriers communaux de Bougie.	16 mai 1919.
—	Association amicale de l'Imprimerie.	28 mars 1919.
Constantine	Syndicat des ouvriers maçons, plâtriers (section de Constantine).	Juin 1912.
—	Syndicat national des sous-agents des P. T. T. (section de Constantine).	7 avril 1919.
—	Syndicat des ouvriers sur métaux et charrons réunis.	1910.
—	Syndicat des typographes.	30 novembre 1880.
Guelma	Syndicat de défense des employés et ouvriers communaux.	24 mai 1919.
Souk-Ahras	Syndicat des ouvriers du bâtiment (mineurs et terrassiers.	4 mai 1919.
Philippeville	Syndicat des employés des chemins de fer P. L. M.	mai 1917.
—	Syndicat des ouvriers boulangers.	1er mai 1909.
Sétif	Syndicat des employés et ouvriers communaux.	19 mai 1919.
Philippeville	Syndicat des employés de commerce et similaires.	9 février 1919.
Bordj-bou-Arreridj ..	Syndicat des cheminots de Bordj-bou-Arreridj.	3 juillet 1917.

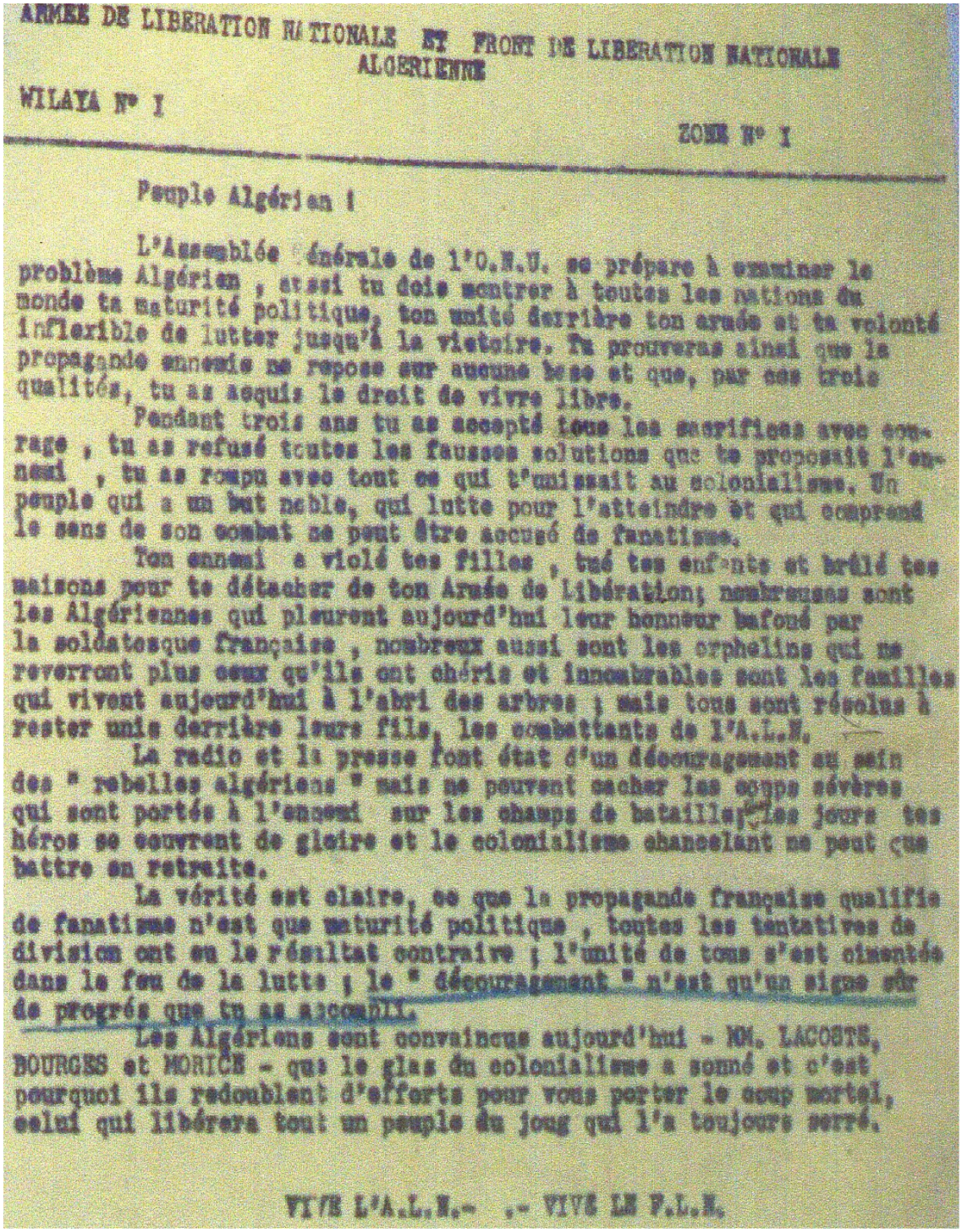
الحصيلة الإجمالية للنقابات الفرنسية في الجزائر المستعمرة ما بين 1884 و 1920

العمالات	عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة
مجموع النقابات	53 نقابة	55 نقابة	25 نقابة
العدد الإجمالي خلال هذه الفترة		133 تنظيما نقابيا	

(1) Juving (Aléxandre) , Le socialisme en Algérie , op.cit. , p p 287 - 28

ملحق رقم (22) : نداء جيش التحرير الوطني للشعب الجزائري 1956
APPEL DE L'A.L.N. AU PEUPLE ALGERIEN EN 1956

النسخة الأولى[1] : محاولة جيش التحرير الوطني تدويل القضية الجزائرية



ARMEE DE LIBERATION NATIONALE ET FRONT DE LIBERATION NATIONALE
ALGERIENNE

WILAYA N° I

ZONE N° I

Peuple Algérien !

L'Assemblée Générale de l'O.N.U. se prépare à examiner le problème Algérien , aussi tu dois montrer à toutes les nations du monde ta maturité politique, ton unité derrière ton armée et ta volonté inflexible de lutter jusqu'à la victoire. Tu prouveras ainsi que la propagande ennemie ne repose sur aucune base et que, par ces trois qualités, tu as acquis le droit de vivre libre.

Pendant trois ans tu as accepté tous les sacrifices avec courage , tu as refusé toutes les fausses solutions que te proposait l'ennemi , tu as rompu avec tout ce qui t'unissait au colonialisme. Un peuple qui a un but noble, qui lutte pour l'atteindre et qui comprend le sens de son combat ne peut être accusé de fanatisme.

Ton ennemi a violé tes filles , tué tes enfants et brûlé tes maisons pour te détacher de ton Armée de Libération; nombreuses sont les Algériennes qui pleurent aujourd'hui leur honneur bafoué par la soldatesque française , nombreux aussi sont les orphelins qui ne reverront plus ceux qu'ils ont chéris et innombrables sont les familles qui vivent aujourd'hui à l'abri des arbres ; mais tous sont résolus à rester unis derrière leurs fils, les combattants de l'A.L.N.

La radio et la presse font état d'un découragement au sein des " rebelles algériens " mais ne peuvent cacher les coups sévères qui sont portés à l'ennemi sur les champs de bataille, les jours ses héros se couvrent de gloire et le colonialisme chancelant ne peut que battre en retraite.

La vérité est claire, ce que la propagande française qualifie de fanatisme n'est que maturité politique , toutes les tentatives de division ont eu le résultat contraire ; l'unité de tous s'est cimentée dans le feu de la lutte ; le " découragement " n'est qu'un signe sûr de progrès que tu as accomplis.

Les Algériens sont convaincus aujourd'hui - MM. LACOSTE, BOURGES et MORICE - que le glas du colonialisme a sonné et c'est pourquoi ils redoublent d'efforts pour vous porter le coup mortel, celui qui libérera tout un peuple du joug qui l'a toujours serré.

VIVE L'A.L.N.- .- VIVE LE F.L.N.

- ملاحظة : محاولة القيادة الثورية تدويل القضية الجزائرية لإعطاء الكفاح المسلح بعده الدولي و كسر التآمر الفرنسي الخارجي ليكون ذلك على أساس فضح المظاهر الوحشية للمحتل الغاشم و كشف مخططات التضليل التي يروّج لها ، و حرص الشعب الجزائري على وحدة الصف و مواصلة الكفاح المسلح ، ممّا يمكّن لا محال الثورة التحريرية من النصر المبين .

(1) C.A.O.M. , Archives nationales , série 81 (f) ,boite n° 57 , A.E.P. , France

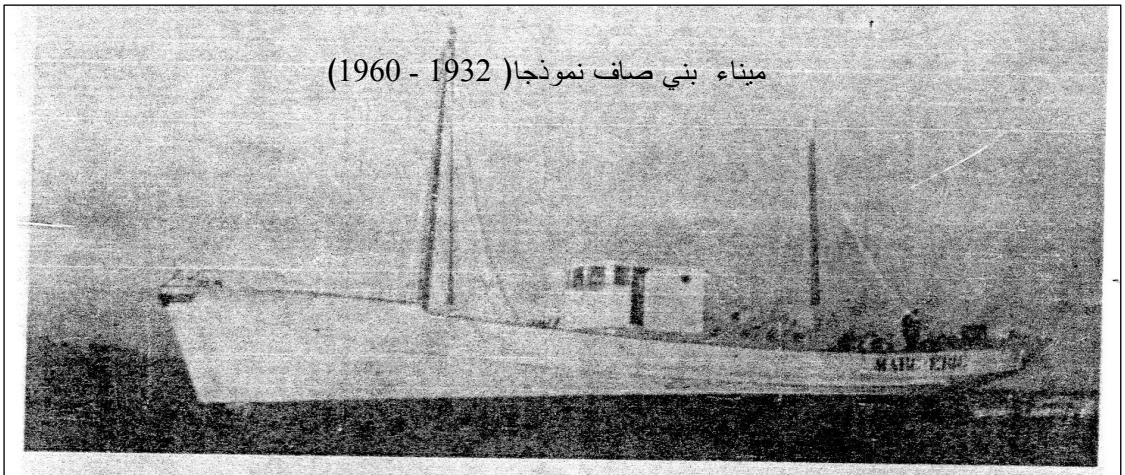
ملحق رقم (38) : قيادات الحكومة العامة من عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة إلى سنوات حكم الجمهورية الرابعة (1871 - 1957) [1]

اسم و لقب الحاكم العام	الكتابة الأصلية	الفترة التاريخية
نائب الأميرال دي غيدون	Vice - Amirale de Gueydon	مارس 1871 - فيفري 1873
الجنرال شانزي	Général Chanzy	جوان 1873 - فيفري 1879
ألبير غريفي	Albert Grévy	مارس 1879 - نوفمبر 1881
لويس تيرمان	Louis Tirman	نوفمبر 1881 - أفريل 1891
جول غامبون	Jules Cambon	أفريل 1891 - سبتمبر 1897
لويس ليبين	Louis Lépine	سبتمبر 1897 - أوت 1898
إيدوارد لافيريير	Edouard Laférrierre	أوت 1898 - أكتوبر 1900
سيلستان جونار	Célestin Jonnart	أكتوبر 1900 - جوان 1901
بول ريفوال	Paul Revoil	جوان 1901 - أفريل 1903
موريس فارنيي	Maurice Warnier	أفريل 1903 - ماي 1903
سيلستان جونار	Célestin Jonnart	ماي 1903 - مارس 1911
شارل لوطو	Charles Lutaud	مارس 1911 - جانفي 1918
سيلستان جونار	Célestin Jonnart	جانفي 1918 - جويلية 1919
آبيل	C.B. Abel	جويلية 1919 - جويلية 1921
تيودور ستيغ	Théodore Steeg	جويلية 1921 - ماي 1925
موريس فيوليت	Maurice Violette	ماي 1925 - نوفمبر 1927
بيير بورد	Pierre Bordes	نوفمبر 1927 - أكتوبر 1930
جول كارد	Jules Carde	أكتوبر 1930 - سبتمبر 1936
جورج لوبون	Georges Le Beau	سبتمبر 1936 - جويلية 1940
الأميرال أبريال	Amiral Abrial	جويلية 1940 - أفريل 1941
الجنرال فيغان	Général Weygand	أفريل 1941 - أكتوبر 1941
إيف شاتيل	Yves Chatel	أكتوبر 1941 - ديسمبر 1942
مارسيل بيروتون	Marcel peyrouton	ديسمبر 1942 - جوان 1943
الجنرال كاترو	Général Catroux	جوان 1943 - سبتمبر 1944
إيف شاتينيون	Yves Chataigneau	سبتمبر 1944 - ديسمبر 1947
مارسيل أدموند ناجلان	Marcel Edmond Naegalen	فيفري 1948 - أفريل 1951
روجي ليونار	Roger Léonard	أفريل 1951 - ديسمبر 1954
جاك سوستيل	Jacques Soustelle	جانفي 1955 - جانفي 1956
قي مولي [2]	Guy Mollet	26 جانفي - 21 ماي 1957

(1) Kharchi (Djamel) , colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830 -1962 , casbah éditions Alger , 2004 , pp 552 – 553

(2) Yousfi(M'Hamed) , L'O.A.S. et la fin de la guerre d'Algérie , t(2) , E.n.a.l. , Alger , 1985 , pp137- 139

ملحق رقم (2) : هيمنـــة النفوذ الأوربي على قطاع الصيد البحري [1]


ميناء بني صاف نموذجا(1932 - 1960)

Mairie de Béni-Saf

Service de la Pêche

ÉTAT
DES CHALUTIERS ARMÉS
AU PORT DE BENI-SAF

Nom des propriétaires	Nom des bâteaux	Lieu de construction	Date de construction
Tur François	Espérance	Alicante	1932
Miguel Ernest et Cie	Baudroie	Beni-Saf	1947
Vve Garcia Émile	Régie	Alicante	1932
Hernandez Michel	Gastonnet	Beni-Saf	1946
Such Joseph	Raymond	Beni-Saf	1939
Grasset Yvon	Ile de Rachgoun	Beni-Saf	1938
Gil Joseph	M. Bellonte	Torrévieja	1930
Munos et Avarguez	Humanité	Beni-Saf	1937
Munos et Avarguez	Lorraine	Beni-Saf	1940
Munos Joseph	Joos	Beni-Saf	1940
Vve Such François	Anna	Alicante	1934
Campillo Frères	Milan	Alicante	1934
Vve Garcia Émile	St Raoul	Alicante	1932
Campillo Sœurs	Aigle	Alicante	1938
Bdronad Joseph et Fils	Claude	Beni-Saf	1946
Vve Pastor Raphaël	St Raphaël	Beni-Saf	1948
Gil Joseph	Candida	Beni-Saf	1948
Ruiz Félix	Ste Léonie	Beni-Saf	1949
Ambrosino Louis	Deux Sourds	Ténès	1948
Grasset Yvon	A. Gérard	Beni-Saf	1949
Gil Joseph	St Philippe	Beni-Saf	1942
Boronad Joseph et Fils	Marc-Éric	Beni-Saf	1954
Vve Pastor Raphaël	Ste Marie	Beni-Saf	1950
Campillo et Rodriguez	J. Éliane	Beni-Saf	1953
Campillo Frères	M. Campillo	Beni-Saf	1950
Vve Boronat Jacques	Jean Bart	Alger	1949
Garcia Bernard	Mallarmat	Beni-Saf	1951
Charbit Moïse	Alain B.	Beni-Saf	1950
Campillo Frères	T. Campillo	Beni-Saf	1954
Gil Joseph	Pépico	Beni-Saf	1954
Mme Maccio et Cie	H. Françoise	Beni-Saf	1954
Campillo Sœurs	Émilia C.	Beni-Saf	1956
Médina Gabriel	Cap-Gros	Beni-Saf	1945
Grasset Yvon Fils	Yvonne	Beni-Saf	1924
Sté Nouvelle de la Pêche	Monique M.T.	Beni-Saf	1954
Campillo et Sanchez	M. Antoine	Beni-Saf	1956
Sté de pêche du Littoral	Christiane M.	Beni-Saf	1956
Ruiz Félix	Les Jumeaux	Beni-Saf	1956
Charbit Moïse	Angèle Pierre	Beni-Saf	1957
Maccio Henri	Les Innocents	Beni-Saf	1957
Schiano et Ruiz	Philippe	Beni-Saf	1958
Ruiz Lucien	St Bernard	Beni-Saf	1958
Boronad Joseph et Fils	Ifach	Calpe	1960

ملاحظة : يعكس الجدول هيمنة العنصر الأوربي و بخاصة الأسبان على نشاط الصيد البحري ، مما يدل أن الجزائريين يد عاملة لا تملك إلا طاقة جهدها و عرق جبينها ، حيث يخضع حقهم لعرف الحصحصة (COTA DE PARTE)

(1) A.C.B.S. , Archives du port de Béni-Saf , 1932 - 1960

ملحق رقم (31) : الظاهرة الديمغرافية للجزائر المستعمرة [1]

أ - التركيبة السكانية للمستعمرة (1856 - 1954)

A — ETAT DE LA POPULATION

Tableau I. — **Population de l'Algérie par catégorie d'après les divers recensements effectués depuis 1856**

ANNEES	POPULATION MUNICIPALE			Population comptée à part	Population totale
	NON MUSULMANS	MUSULMANS	TOTAL		
1856	180.330	2.307.349	2.487.679	8.388	2.496.067
1866	251.942	2.652.072	2.904.014	17.232	2.921.246
1876	344.749	2.462.936	2.807.685	59.941	2.867.626
1886	464.820	3.287.217	3.752 037	65.269	3.817.306
1896	578.480	3.781.098	4.359.578	69.843	4.429.421
1906	680.263	4.477.788	5.158.051	73.799	5.231.850
1911	752.043	4.740.526	5.492.569	71.259	5.563.828
1921	791.370	4.923.186	5.714.556	89.719	5.804.275
1931	881 584	5.588.314	6.469.898	83.553	6.553.451
1936	946.013	6 201.144	7.147.157	87.527	7.234.684
1948	922.272 (1)	7.679.078	8.601.350	80.435	8 681.785
1954	984.031 (1)	8.449.332	9.433.363	96.363	9.529.726

(1) non compris les Français musulmans ayant abandonné leur statut local (10.000 environ). Ceux-ci sont comptés dans cette colonne jusqu'en 1936 inclus. — Estimation au 1er janvier 1957 : 1.010.000 non musulmans ; 9 millions de musulmans.

ب - التوزيع السكاني على مستوى المدن و الريف (1886 - 1954)

Tableau II. — **Population municipale, urbaine et rurale de 1886 à 1954**

ANNÉES	POPULATION URBAINE			POPULATION RURALE			Population municipale totale	Rapport de la population urbaine à la population totale
	Non Musulmans	Musulmans	Total	Non Musulmans	Musulmans	Total		
1886	297.305	226.126	523.431	167.517	3.061.091	3.228.606	3.752.037	13,9
1906	441.499	341.591	783.090	233.431	3.704.453	3.937.884	4.720.974	16,6
1926	591.908	508.235	1.100.143	236.672	4.107.546	4.344.218	5.444.361	20,2
1931	641.291	606.440	1 247.731	234.345	4.419.943	4.654.288	5 902.019	21,1
1936	709.220	722.293	1.431.513	230.311	4.847.814	5.078.125	6.509.638	22,0
1948	708.670	1.129.482	1.838.152	201.009	5.747.930	5.948.939	7.787.091	23,6
1954	760.402	1.397.536	2.157.938	223.629	7.051.796	7.275 425	9.433.363	22,9

La population urbaine est la population des 46 communes que voici : Alger et l'agglomération algéroise, soit : Birmandreïs, Bouzaréa, El-Biar, Hussein-Dey, Kouba, Maison-Carrée, Saint-Eugène ; Oran et sa banlieue : Arcole, Mers-El-Kébir, La Sénia ; Constantine, Aumale, Blida, Boufarik, Cherchell, Médéa, Miliana, Orléansville, Ténès, Tizi-Ouzou, Aïn-Témouchent, Arzew, Perrégaux, Mascara, Saïda, Mostaganem, Relizane, Sidi-Bel-Abbès, Tiaret, Tlemcen, Béni-Saf, Nemours, Tébessa, Batna, Biskra, Bône, Bougie, La Calle, Djidjelli, Guelma, Souk-Ahras, Philippeville, Stora et Sétif.

ج - التركيبة السكانية حسب سنة 1954

Tableau III. — **Population de l'Algérie au recensement du 31 Octobre 1954 par département** (1)

DÉPARTEMENTS	Superficies en km²	Population municipale		Population comptée à part	Population totale	Densité au km²
		Non musulmans	Musulmans			
Alger	3.276	359.626	716.175	34.556	**1.110.357**	338,9
Médéa	32.278	9.242	513.566	3.257	**526.065**	16,3
Orléansville	13.593	24.163	643.575	3.692	**671.430**	49,4
Tizi-Ouzou	5.720	9.583	782.969	2.801	**795.353**	139,0
Oran	15.237	286.116	546.093	17.923	**850.132**	55,8
Mostaganem	12.203	50.977	586.271	3.501	**640.749**	52,5
Tiaret	31.862	20.420	287.009	1.410	**308.839**	9,7
Tlemcen	8.206	27.636	347.904	3.575	**379.115**	46,2
Constantine	15.423	82.836	1.032.400	9.729	**1.124.965**	72,9
Batna	47.975	9.643	657.952	2.633	**670.228**	14,0
Bône	25.362	67.367	662.505	5.372	**735.244**	28,9
Sétif	17.405	23.597	979.968	4.328	**1.007.893**	57,9
Algérie du Nord	**228.540**	**971.206**	**7.756.387**	**92.777**	**8.820.370**	38,6
Territoires du Sud	**2.153.200**	**12.825**	**692.945**	**3.586**	**709.356**	0,3
Algérie entière	**2.381.740**	**984.031**	**8.449.332**	**96.363**	**9.529.726**	4,0

(1) Structure départementale au 1-1-1957.

د - توزيع السكان على أهم مدن المستعمرة سنة 1954

Tableau IV. — **Population des grandes villes au 31-10-54**

VILLES	POPULATION MUNICIPALE					Population comptée à part	TOTAL
	Français d'origine naturalisés	Etrangers	Français musulmans	Ensemble	dont agglomérée		
Agglomération algéroise	**264.345**	**12.276**	**293.465**	**570.086**	**471.228**	**17.484**	**587.570**
dont Alger-ville	185.208	7.682	162.150	355.040	329.706	6.245	**361.285**
Agglomération oranaise	**164.119**	**17.440**	**131.346**	**312.905**	**280.542**	**9.240**	**322.145**
dont Oran-ville	156.527	16.630	118.655	291.812	274.772	7.196	**299.008**
Constantine	40.312	363	102.659	143.334	111.315	5.391	**148.725**
Bône	45.339	775	65.896	112.010	88.920	2.058	**114.068**
Sidi-Bel-Abbès	29.281	2.589	43.717	75.587	72.985	5.045	**80.632**
Tlemcen	11.668	181	59.097	70.946	53.233	2.499	**73.445**
Philippeville	28.170	156	39.359	67.685	48.773	2.721	**70.406**
Blida	14.960	227	46.621	61.808	38.067	6.105	**67.913**
Mostaganem	18.595	604	39.585	58.784	56.446	1.402	**60.186**
Tizi-Ouzou	1.792	61	52.971	54.824	5.099	673	**55.497**
Sétif	7.767	133	43.049	50.949	40.168	2.108	**53.057**

هـ - توزيع سكان المستعمرة حسب الفئات النشيطة سنة 1954

Tableau V. — **Population active par catégories socio-professionnelles au 31 Octobre 1954** (communes urbaines)

CATÉGORIES SOCIO-PROFESSIONNELLES	NON MUSULMANS			MUSULMANS		
	Hommes	Femmes	TOTAL	Hommes	Femmes	TOTAL
I. — PROFESSIONS AGRICOLES :						
Khammès, fellah	—	—	—	6.177	311	6.488
Métayers, fermiers	195	18	213	324	—	324
Propriétaires	4.131	382	4.513	5.636	189	5.825
Aides familiaux	747	215	962	8.032	16.455	24.487
Total chefs d'exploitation	**5.073**	**615**	**5.688**	**20.169**	**16.955**	**37.124**
Journaliers, saisonniers	614	14	628	22.894	284	23.178
Ouvriers permanents	1.032	12	1.044	10.713	133	10.846
Maîtrise, régisseurs	411	6	417	348	5	353
Total salariés agricoles	**2.057**	**32**	**2.089**	**33.955**	**422**	**34.377**
II. — PROFESSIONS NON AGRICOLES :						
Artisans	12.022	2.242	14.264	8.451	441	8.892
Patrons-pêcheurs et divers	546	2	548	184	—	184
Petits commerçants	14.717	4.789	19.506	30.229	473	30.702
Autres commerçants	4.037	399	4.436	2.674	24	2.698
Industriels	4.052	217	4.269	714	—	714
Professions libérales	8.228	1.626	9.854	1.291	79	1.370
Culte et congrégations religieuses	592	1.008	1.600	1.557	13	1.570
Total chefs d'entreprise et indépendants	**44.194**	**10.283**	**54.477**	**45.100**	**1.030**	**46.130**
Cadres supérieurs et ingénieurs	13.090	1.479	14.569	741	32	773
Cadres subalternes y compris fonctionnaires	14.200	9.631	23.831	3.182	334	3.516
Maîtrise	5.691	192	5.883	719	20	739
Employés de bureau	23.265	18.898	42.163	5.532	302	5.834
Employés de commerce	4.877	3.571	8.448	3.133	118	3.251
Manœuvres	5.759	593	6.352	101.152	1.308	102.460
Apprentis	3.648	1.221	4.869	3.223	399	3.622
Ouvriers spécialisés	20.416	2.643	23.059	29.209	1.216	30.425
Autres ouvriers	38.558	4.793	43.351	25.382	981	26.363
Domestiques, femmes de ménage	316	7.271	7.587	1.086	17.397	18.483
Personnel de service	3.564	3.968	7.532	8.808	883	9.691
Armée, police	12.464	175	12.639	2.244	—	2.244
Total cadres et salariés	**145.848**	**54.435**	**200.283**	**184.411**	**22.990**	**207.401**
Chômeurs	11.021	1.125	12.146	48.173	1.104	49.277
TOTAL GENERAL	**208.193**	**66.490**	**274.683**	**331.808**	**42.501**	**374.309**
Population globale correspondante	360.380	399.570	759.950	695.200	678.530	1.373.730

و - حركة سكان المستعمرة (1904 - 1956) : العنصر الأوربي نموذجا

B — MOUVEMENT DE LA POPULATION

1° POPULATION EUROPEENNE

Tableau VI. — **Mouvement général de la population de 1904 à 1956**

ANNEES	Mariages	Divorces	Naissances vivantes	Morts-nés	DECES		Excédent naissances sur décès
					Au total	Moins d'un an	
1904	4.735	204	19.533	659	15.222	2.780	4.311
1905	5.037	166	18.242	682	13.548	2.539	4.694
1906	5.287	216	20.368	792	13.391	2.679	6.977
1907	5.481	223	19.794	746	13.378	2.473	6.416
1908	5.404	212	21.425	670	12.878	2.318	8.547
1909	5.342	248	20.169	676	13.118	2.390	7.051
1910	5.605	251	21.378	716	12.287	2.252	9.091
1911	6.074	261	20.613	799	13.366	2.490	7.247
1912	6.493	322	21.724	833	12.124	2.206	9.600
1913	6.486	273	22.087	940	12.845	2.562	9.242
1914	4.559	217	21.265	950	12.494	2.151	8.771
1915	3.124	87	17.323	688	13.768	1.995	3 555
1916	3.479	130	14.182	663	12.088	(1)	2.094
1917	4.623	216	14.120	531	12 936	(1)	1.184
1918	4.848	205	15.461	614	16.625	(1)	1.164
1919	8.269	314	16.571	597	13.650	(1)	2.921
1920	9.944	515	21.092	728	12.853	(1)	8.239
1921	8.461	660	20.559	742	13.969	(1)	6.590
1922	7.646	563	21.289	746	13.512	2.384	7.777
1923	7.291	603	21.546	862	12.875	2.230	8.671
1924	7.451	504	20.245	785	12.829	2.330	7.416
1925	6.785	501	20.733	774	13.146	2 288	7.587
1926	6.997	504	20.561	741	12.684	2.212	7.877
1927	6.868	595	19.177	633	13.490	2.430	5.687
1928	7.345	514	19.255	651	13.707	2.380	5.548
1929	7.848	537	20.114	652	13.026	2.326	7.088
1930	7.900	552	21.622	706	12.957	2.615	8 605
1931	7.577	534	21 482	687	13.749	2.941	7.733
1932	7.699	519	21.991	734	12.970	2.652	9.021
1933	7.417	541	21.427	648	12.698	2.434	8.729
1934	5.693	581	20.284	685	12 931	2.432	7.353
1935	6.791	670	20.085	702	12.598	2.186	7.487
1936	6.691	671	18.928	620	11.523	2.093	7.405
1937	6.724	638	17.677	589	12.013	2.211	5.664
1938	6.907	671	17.325	519	12.476	2.090	4.849
1939	7.896	632	18.039	600	11.486	1.698	6.553
1940	6.547	444	18.921	614	12.694	1.944	6.227
1941	8.481	613	21.064	576	13.800	2.231	7.264
1942	9.153	521	23.477	665	16.009	2.410	7.468
1943	7.279	439	23.930	560	17.143	3 174	6.787
1944	6.072	575	21.971	553	14.342	2.352	7.629
1945	6.022	646	16.851	421	13.327	1.828	3.524
1946	10.068	1.206	20.938	565	12.735	1.925	8.203
1947	9.566	1.292	21.367	558	11.536	1.881	9.831
1948	9 124	1.197	21.133	556	10.348	1.555	10.785
1949	8.438	1.078	21.033	547	9.927	1.426	11.106
1950	8.152	978	20.512	570	9.864	1.407	10 648
1951	7.952	932	20.375	520	9.940	1.240	10.435
1952	7.992	910	20.145	579	9.163	1.155	10.982
1953	7.827	820	19.162	545	8.987	1.013	10.175
1954	8.151	824	19.760	519	9.169	947	10.591
1955	8.463	772	19.575	524	9.594	874	9 981
1956	8.818	710	19.230	527	10.244	870	8.986

(1) Il n'a pas été effectué de répartition des décès par âge pour les années 1916 à 1921.

<u>ملاحظة</u> : نستخلص من الجداول الإحصائية نتائج ملموسة جديرة بالتنويه ، و يكون الأمر على النحو الآتي :

جدول (أ) : يشكل العنصر المسلم من الجزائريين قوة بشرية مقارنة بالسكان الأوربيين ، ما يجعلهم طاقة منتجة للرأسمالية الاستعمارية .

جدول (ب) : يمثل الجزائريون مجتمعا زراعيا كصورة عاكسة للسياسة الاستيطانية ، حيث بلغ معدل الكثافة الزراعية لديهم قرابة الضعف ، (13.9 % سنة 1886 إلى 22.9 % سنة 1954) .

جدول (ج) : ركز الاستيطان الأوربي بالأساس على المدن و الحواضر حسب المقومات الاقتصادية و الجغرافية.

جدول(د): لجوء السلطة الاستعمارية إلى التجنيس ، يرفع من غاية المتروبول في تحقيق المخطط الاقتصادي الرأسمالي على حساب خيرات البلاد و مقومات العباد .

جدول(هـ): تعكس معطيات الجدول سياسة التمايز الاستعمارية في مجال التمهين و التوظيف بين الجانبين الأوربي و الجانب الأهلي .

جدول(و): نسجل تراجعا ديمغرافيا لدى المستوطنين الأوربيين خلال سنة 1954 مما يدل على أن بداية الثورة قلبت موازين المعادلة السكانية بحيث سجلت الكثافة الاستيطانية تراجعا محسوسا و التي ستزداد انخفاضا و حدة مع استمرار الكفاح الوطني المسلح إلى غاية الاستقلال .

(1) Exposé de la situation générale de l'Algérie en 1955 , op.cit. , pp19 - 22

ملحق رقم (3) : البيان النقابي للكونفيدرالية العامة للقوى العاملة إلى العمال الجزائريين 1948[1]

C.G.T  F. O.

MANIFESTE
de L'UNION DÉPARTEMENTALE CGT-FO

Aux Travailleurs d'Oranie !

La proximité immédiate des élections municipales à ORAN retiendra, en ce PREMIER MAI 1948, l'élite laborieuse des cadres syndicaux qui doit en même temps s'adonner à ses obligations civiques. Néanmoins, la C.G.T. - FORCE OUVRIERE entendait, en une Assemblée Générale de ses syndicats d'ORAN, donner à son premier MAI, la figure symbolique d'UNION et d'EFFORT, destinés à rendre au syndicalisme l'INDEPENDANCE sans laquelle il ne saurait être l'arbitre des destinées des TRAVAILLEURS luttant pour la LIBERTE, l'EMANCIPATION, le BIEN-ETRE et la PAIX DANS LE MONDE.

Si la multiplicité des difficultés matérielles ne permet pas à l'UNION DEPARTEMENTALE d'en être au stade des manifestations où le spectaculaire le dispute à la conviction, ceci n'exclut pas l'étude et la prise de position devant les plus urgents et graves problèmes de l'heure.

TRAVAILLEURS !

— Les prix montent toujours ;
— Les salaires aussi, mais combien moins vite et moins haut ;
— A chaque coup vous jouez perdant ;
— A chaque fois votre pouvoir d'achat s'effondre davantage : la misère et les difficultés s'incrustent chaque jour plus tenaillantes en vos foyers.

POURQUOI ?

PARCE QUE le Patronat ne prend pas de risques : le Patronat suppute les hausses de salaires qui lui sont réclamées ; il sait que la lenteur des discussions et décisions amène des « rappels », il se couvre d'avance, créant la hausse génératrice de nouvelles demandes d'augmentation des salaires.

PARCE QUE les salaires ne doivent plus être jaugés par le Gouvernement : le retour aux Conventions Collectives plus souples et équitables est éminemment souhaitable.

PARCE QUE le Gouvernement ne prend pas les mesures coercitives qu'imposent les intermédiaires parasitaires.

PARCE QUE l'égalité devant l'impôt n'existe pas qui permettrait entr'autres, de dégrever l'artisanat et le petit commerce et, partant, de réduire l'incidence considérable de l'impôt sur les prix de détail.

PARCE QUE rien n'est mis en œuvre pour favoriser, à tous ses stades, le développement de la Coopérative et que l'on ne permet pas de faire ainsi la démonstration que, même sans aucun sacrifice, le circuit direct producteur-détaillant amènerait sur de nombreux produits des baisses sensibles.

PARCE QU'ON laisse se disperser l'effort du producteur au lieu de le concentrer par « campagnes », tantôt sur le vêtement, tantôt sur la chaussure, etc... qui, mettant les quantités disponibles au niveau des demandes, ne laisseraient plus la place à la surenchère due à la rareté ; quitte à combler par des importations les « trous » que laisserait la production nationale.

PARCE QUE rien ne pourra être utilement suggéré et pratiquement mis en œuvre tant qu'un contrôle efficace et direct des PRIX ne sera exercé par les Pouvoirs Publics en liaison étroite avec les organisations syndicales.

LE BLOCAGE DES PRIX DOIT PRECEDER L'AJUSTEMENT DES SALAIRES A LEUR PARITE, sinon, le cycle infernal ne s'arrêtera qu'à l'effondrement total.

TRAVAILLEURS DU SECTEUR PUBLIC,

Fonctionnaires métropolitains et d'Algérie, Travailleurs de l'Etat auxiliaires, vous devez obtenir d'être traités à parité avec la METROPOLE et vous voir attribuer, sans marchandages, les avantages que vous ouvrent vos contrats et statuts ; vous devez voir disparaître les retards d'application que rien n'excuse ni n'explique, si ce n'est, trop souvent, le FREINAGE du PATRONAT PRIVE LOCAL exercé, dans un but aisé à saisir, au sein même du Gouvernement.

PERES DE FAMILLE !

S'il est exact que le minimum vital doit être porté à 11.000 francs environ et tenir compte de ce que ce minimum représente juste, bien juste, ce qu'il convient d'attribuer à un Travailleur pour « se maintenir », que dire des ALLOCATIONS FAMILIALES, si l'on songe que pour que les Allocations DOUBLENT le minimum vital INDIVIDUEL il faut être à la tête d'une FAMILLE composée de la FEMME et NEUF ENFANTS.

La misère de la famille ouvrière algérienne est immense et se creuse chaque jour !
Le taux de vos Allocations doit être TRIPLE si vos gosses doivent être traités avec un minimum de sécurité... et faut-il encore, qu'en plus, la SECURITE SOCIALE S'INSTAURE AU PLUS VITE.

TRAVAILLEURS D'ORANIE,

Des attentats à votre DROIT SYNDICAL et à VOTRE DROIT AU TRAVAIL sont commis contre ceux qui veulent participer à la RENOVATION SYNDICALE en adhérant à nos syndicats C.G.T. - F.O.

Chaque jour quelques-uns de nos militants sont, sur les lieux du travail, menacés et insultés. Dans les Etablissements de l'Etat et les Services Publics des menaces d'atteinte au pain quotidien (primes de rendement) ne sont pas une exception. Sur le port, des ouvriers munis de la carte professionnelle se voient refuser l'embauche.

HOMMES LIBRES ! Vous devez faire respecter vos LIBERTES les plus chères ! Rejetez la DICTATURE et la TERREUR !

DEPUTES A L'ASSEMBLEE ALGERIENNE, élus sur des programmes EMPLIS DE PROMESSES DE PROGRES SOCIAUX, les Travailleurs attendent des REALISATIONS RAPIDES..... les tâches sont lourdes, mais tout est possible aux HOMMES DE BONNE VOLONTE.

VIVE LA C.G.T. - FORCE OUVRIERE

REGENERATRICE DU SYNDICALISME

L'UNION DEPARTEMENTALE

C.G.T. - F.O. D'ORANIE

(1) A.C.B.S. , boite n°69 , 1948

ملحق رقم (4) : الحركة الاحتجاجية العمالية في ميناء وهران 1950 [1]



NOUVELLE VAGUE D'AGITATION AU PORT ?

Les dockers cégétistes « occupent » le cargo « SAINTE-MAXIME »

La POLICE doit intervenir pour faire EVACUER le navire

Echo d'Oran 1er Octobre 1950

Le calme heureusement retrouvé de notre port de commerce n'aura-t-il été qu'une trêve ? La question mérite aujourd'hui d'être posée. Une nouvelle campagne d'agitation va-t-elle renaître au moment où la Foire-Exposition marque, par son splendide succès, la volonté de redressement économique de l'Oranie ? Plusieurs événements, que nous allons résumer avec objectivité, font apparaître les signes avant-coureurs d'une « offensive » inavouable.

Rupture de contrat

Les dernières grèves s'étaient heureusement terminées par un accord selon lequel, devant d'autres compensations, il était admis que huit sorties (?) de professionnels seraient attribuées à des adhérents de « Force Ouvrière ».

Mais surtout, le texte de la Convention collective garantissait d'une manière formelle, le respect de la liberté du travail :

— Les ouvriers, déclare en effet le paragraphe 2, article IV du document, s'engagent à respecter les opinions de leurs camarades et à ne leur faire aucune brimade, qu'ils appartiennent ou non à un syndicat légalement constitué. »

C'était net. Cependant un tel contrat n'allait pas tarder à recevoir des atteintes répétées et d'une gravité croissante.

Quelques jours après le départ des forces de police installées près du bureau d'embauche pour assurer l'ordre, les grandes manœuvres commencèrent contre les professionnels de F. O. que l'on empêchait d'approcher des bureaux à l'inscription du matin. Puis subitement, il fut décidé par les différents C.G.T. que la seule présence d'un adhérent de Force Ouvrière à bord d'un navire amènerait immédiatement la cessation du travail.

Navires occupés

Dans ces conditions, des incidents n'allaient pas tarder à se produire. Le premier éclata le 8 octobre, à bord du cargo « Sebiaïtino », où les opérations de chargement cessèrent brusquement parce que, parmi les dockers embauchés, se trouvaient quatre ou cinq adhérents de Force Ouvrière. Les grévistes, qui refusaient de descendre à terre, y furent contraints par la police. On embaucha alors quatre « bordées » d'une main-d'œuvre supplétive, qui poursuivirent le travail commencé.

Hier, enfin, les mêmes faits devaient se reproduire pour le chargement du vapeur « Sainte Maxime ». Quatre « bordées » avaient été embauchées au parc pour le « shift » de l'après-midi, d'une durée de six heures. Une fois le personnel rendu à bord, un délégué donna l'ordre de ne pas commencer les opérations, sous le prétexte que des dockers F. O. se trouvaient sur le cargo.

La compagnie maritime fit alors appel à la police pour faire évacuer le bord, ce qui fut réalisé sans « accrochage » sérieux. Des supplétifs purent être embauchés, qui se mirent à l'œuvre hier soir à 20 heures.

L'ingérance politique

Il ne fait aucun doute que la recrudescence de ces faits regrettables est due à des mots d'ordre d'inspiration nettement politique. On en trouve la preuve dans un événement constaté récemment, à l'occasion d'un incident similaire à ceux révélés ci-dessus. Un docker F. O. ayant été régulièrement embauché pour travailler à bord d'un navire appartenant à une firme connue pour ses sympathies envers le parti communiste, l'acconier de ladite société accepta de licencier le malheureux ouvrier, et de ce fait les opérations ne subirent aucun arrêt.

D'autre part, les adhérents cégétistes refusent toujours de charger les navires en barrane, pour l'instant, mais ceux mouvement ne prête pas à conséquence, les acconiers disposant d'effectifs supplétifs « occasionnels » très supérieurs aux besoins. Car nombreux sont tout de même les braves travailleurs qui ne demandent qu'à gagner leur vie et celle de leurs familles sans autre considération qu'un revenu honnête de leurs efforts.

Enfin, dans d'autres domaines les irrégularités commises sont également nombreuses. Des listes ont été établies de dockers admis à travailler à bord de navires sans s'être fait inscrire au centre d'embauche.

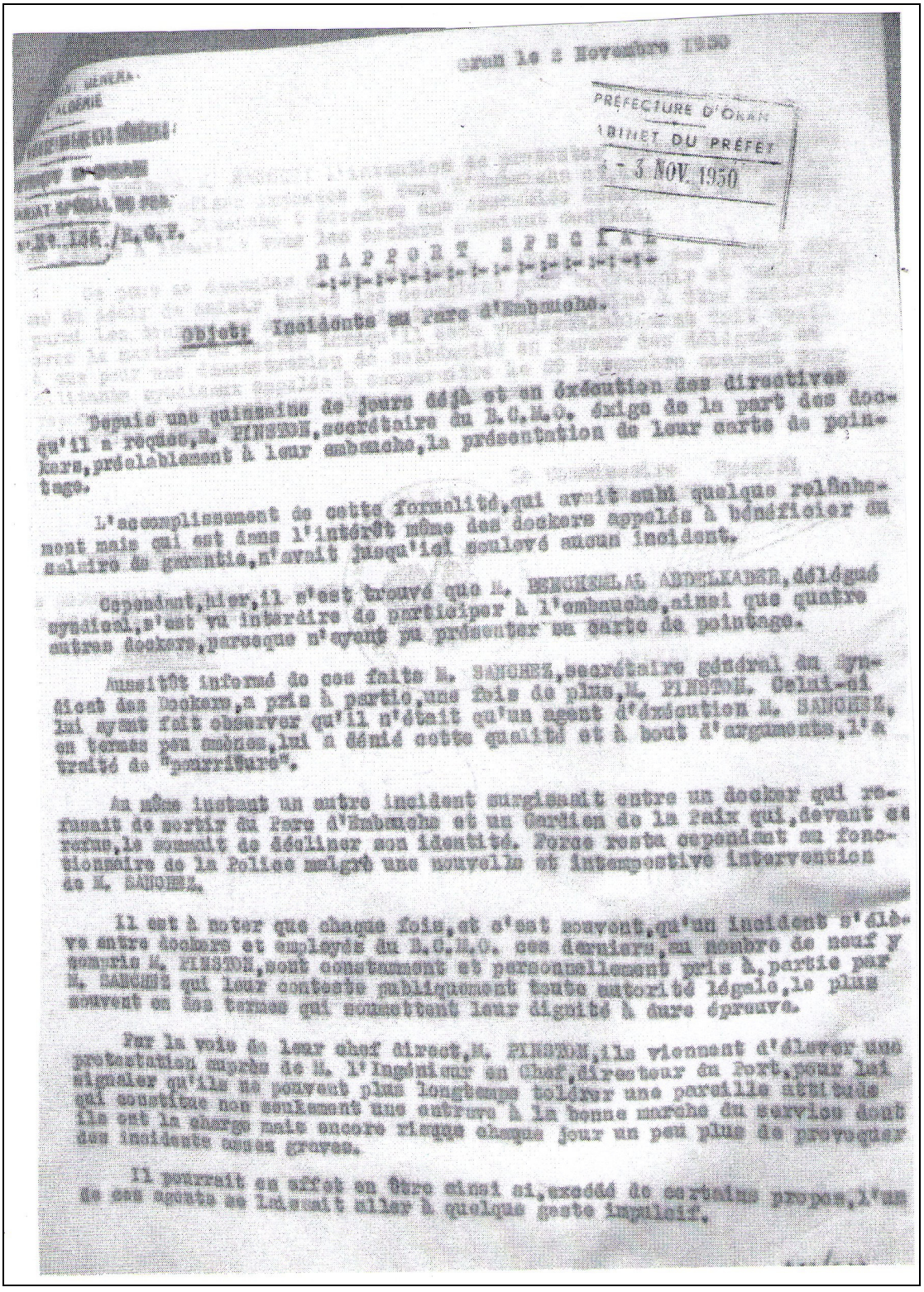
Pour faire cesser cette situation intolérable, le président du Syndicat des acconiers a écrit à l'Administration pour déclarer que, si elle n'était pas en mesure de faire respecter la loi sur le salaire de garantie et les décisions du bureau central de la main-d'œuvre, les acconiers procéderaient à l'embauche libre.

Tels sont les faits qui menacent de troubler actuellement la bonne marche des activités du port. Travailleurs, employeurs et autorités devront prendre chacun leurs responsabilités. — F. E.

(1) Echo d'Oran , 17 octobre 1950

ملحق رقم (5) : عريضة مطالب عمال ميناء وهران 1950

الوثيقـــة الأولى : بداية الاحتجاجات العمالية [1]



PRÉFECTURE D'ORAN
CABINET DU PRÉFET
3 NOV. 1950

Oran le 2 Novembre 1950

N°.146/D.A.W.F.

RAPPORT SPECIAL

Objet: Incidents au sein d'embauche.

Depuis une quinzaine de jours déjà et en exécution des directives qu'il a reçues, M. PINSON, secrétaire du D.O.M.O. exige de la part des dockers, préalablement à leur embauche, la présentation de leur carte de pointage.

L'accomplissement de cette formalité, qui avait semblé quelque relâchement mais qui est dans l'intérêt même des dockers appelés à bénéficier du salaire de garantie, n'avait jusqu'ici soulevé aucun incident.

Cependant, hier, il s'est trouvé que M. BENKHELAL ABDELKADER, délégué syndical, s'est vu interdire de participer à l'embauche, ainsi que quatre autres dockers, parcequ'ayant pu présenter sa carte de pointage.

Aussitôt informé de ces faits M. SANCHEZ, secrétaire général du Syndicat des Dockers, a pris à partie, une fois de plus, M. PINSON. Celui-ci lui ayant fait observer qu'il n'était qu'un agent d'exécution M. SANCHEZ, en termes peu amènes, lui a dénié cette qualité et à bout d'arguments, l'a traité de "pourriture".

Au même instant un autre incident surgissait entre un docker qui refusait de sortir du Parc d'Embauche et un Gardien de la Paix qui, devant ce refus, le sommait de décliner son identité. Force resta cependant au fonctionnaire de la Police malgré une nouvelle et intempestive intervention de M. SANCHEZ.

Il est à noter que chaque fois, et c'est souvent, qu'un incident s'élève entre dockers et employés du D.O.M.O. ces derniers, au nombre de neuf y compris M. PINSON, sont constamment et personnellement pris à partie par M. SANCHEZ qui leur conteste publiquement toute autorité légale, le plus souvent en des termes qui soumettent leur dignité à dure épreuve.

Par la voie de leur chef direct, M. PINSON, ils viennent d'élever une protestation auprès de M. l'Ingénieur en Chef, directeur du Port, pour lui signaler qu'ils ne pouvaient plus longtemps tolérer une pareille attitude qui constitue non seulement une entrave à la bonne marche du service dont ils ont la charge mais encore risque chaque jour un peu plus de provoquer des incidents assez graves.

Il pourrait en effet en être ainsi si, excédé de certains propos, l'un de ces agents se laissait aller à quelque geste impulsif.

(1) D.A.W.O , Préfecture d'Oran , 3 novembre 1950

الوثيقـــة الثانية : الجمعية العامة لعمال ميناء وهران [2]

A.S.

CIRCONSCRIPTION DE POLICE
D'ORAN

POLICE D'ETAT

COMMISSARIAT CENTRAL

N° 2.449/C

ORAN LE 10 NOVEMBRE 1950

LE COMMISSAIRE DIVISIONNAIRE
COMMISSAIRE CENTRAL

à Monsieur le PREFET

(Cabinet)

ORAN

PREFECTURE D'ORAN
CABINET DU PREFET
Arrivé le 13 NOV. 1950
Dest.

S.L.N.A.
15 NOV 1950
N° 3161

OBJET: Réunion des dockers.

J'ai l'honneur de rendre compte que ce jour, de 8 heures 45 à 9 heures 15, le syndicat des dockers a donné une réunion dans un local de la Maison du Peuple, sous la présidence de leur secrétaire adjoint M. BOUALEM, devant un auditoire de 200 personnes environ.

M. SANCHEZ Raphaël, secrétaire général de ce syndicat, prenant la parole, a dit ce qui suit:

"La réunion de ce jour a pour but de vous mettre au courant sur l'offensive que les patrons ont déclenchée ces jours derniers, pour "mater les dockers"...

La règlementation de l'embauchage et du débauchage est du ressort du B.C.M.O., mais en raison du chômage, l'Administration Centrale a conservé le droit de procéder à ces opérations afin d'éviter des abus de la part des patrons.

La réforme de l'organisation et du fonctionnement des ports algériens (projet Deros) ayant été rejetée, les patrons se sont adressés à l'Assemblée Algérienne, compétente en la matière.

Le projet dont M. BERTRAND est le rapporteur, demande d'attribuer tant à l'Administration qu'aux patrons ainsi qu'aux membres du B.C.M.O. le droit de retirer la carte professionnelle pour faits de grève. Il a été repoussé par l'Assemblée Algérienne.

M. SANCHEZ a fait connaître ensuite que la Maison SaTAM, de Mostaganem, avait signé avec les délégués dockers un accord pour payer les dockers suivant un salaire fixé par eux, plus une prime de rendement variant de 60 à 100 francs, remise à la fin du travail à chacun d'eux. "Cette maison se contente, dit-il, d'un gain par bateau de 250.000 francs après avoir payé les dockers, les employés de bureau, les taxes maritimes et les impôts."

Pas d'incident à signaler.

Le Commissaire Divisionnaire HEDEF
Commissaire Central de la Circonscription
de Police d'ORAN

POLICE D'ETAT D'ORAN
Commissariat Central

AMPLIATION à:
M. LE PREFET (Police Générale)
d° (Division des Travaux Publics et du Travail)
M. LE PROCUREUR DE LA REPUBLIQUE
.../...

(2) D.A.W.O. , circonscription de police d'Oran , 10 novembre 1950

ملحق رقم (6) : الصحافة اليسارية تهتم بما يجري في ميناء وهــران 1950 [1]



Violant les règlements et les accords

L'administration et le patronat provoquent encore des incidents sur le port d'Oran

Une échauffourée a mis aux prises hier policiers et dockers professionnels

ORAN (d.n.c.p.). — Hier matin, à 6 heures, les dockers se sont présentés comme d'habitude sur le port où avaient été concentrées d'importantes forces de police avec voiture radio, commandées par le commissaire Rouquet.

A 6 h. 15, ils pénétraient normalement dans le parc d'embauche. C'est alors que la police voulut une nouvelle fois imposer 6 des briseurs de grève des journées de février.

A ce propos signalons que M. Ambrosino, armateur, aurait donné la veille 10.000 fr. à ces 6 non-dockers. Dans quel but ?

Les dockers ont tout de suite manifesté leur mécontentement par des cris. M. Pinsefou, responsable de l'embauche, laissant les portes du parc ouvertes, interdit l'embauche des dockers professionnels et fit procéder à l'embauche libre. Les dockers sortirent des courettes et manifestèrent sur les quais avant de décider de se rendre à la Maison du Peuple. Un barrage de police s'opposant à leur passage une courte échauffourée s'est produite.

Sur les conseils des dirigeants syndicaux, les dockers se sont repliés et se sont rendus par une autre sortie jusqu'à la Maison du Peuple en passant par les principales artères de la ville lançant leurs cris revendicatifs.

Au cours de l'assemblée générale ils ont décidé de mener la lutte avec vigueur pour faire respecter les lois.

Un docker a été arrêté au cours de la manifestation et n'a pas encore été libéré.

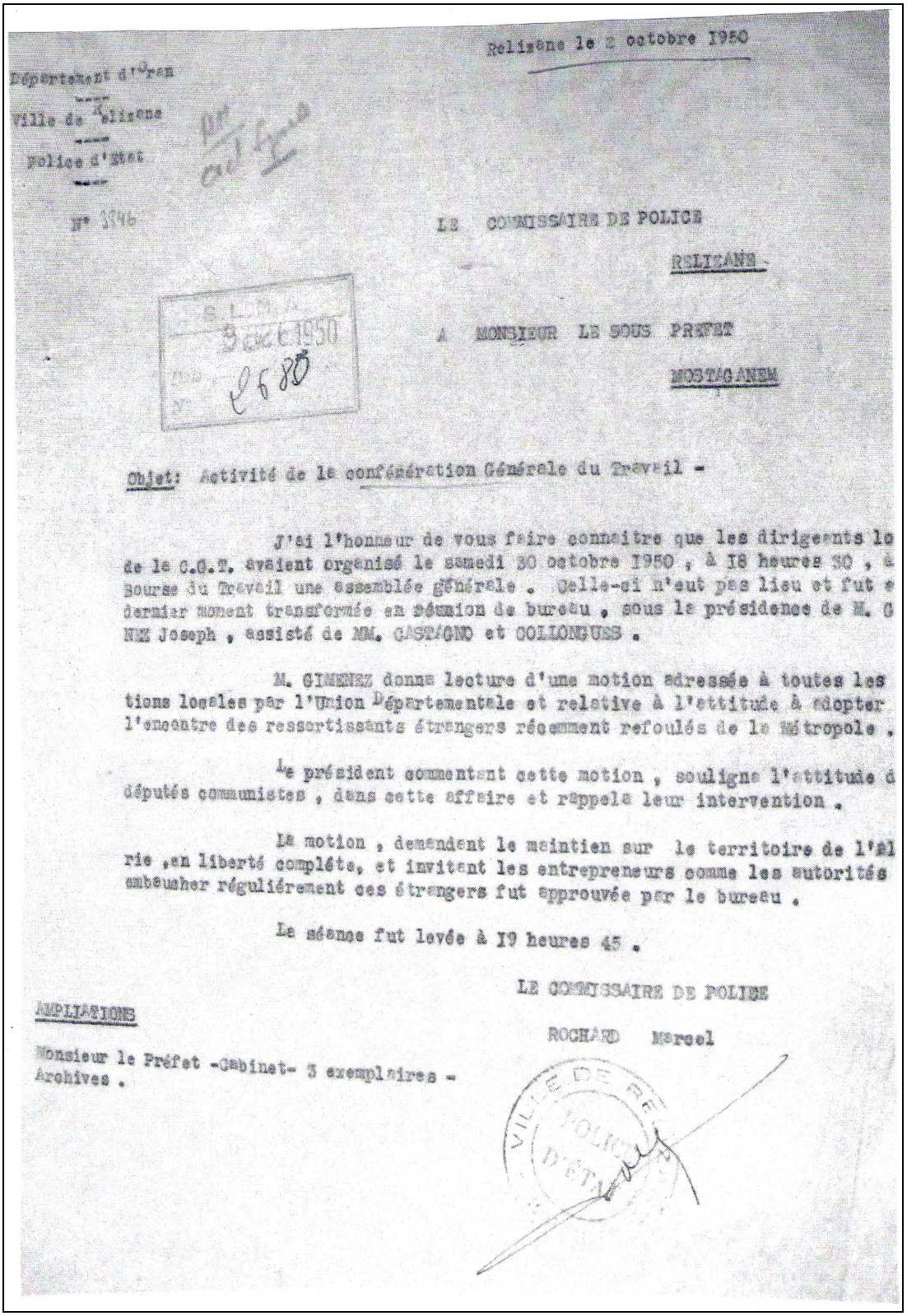
A 10 heures le travail a repris normalement dans le port. Signalons qu'entre 9 et 10 heures une conférence réunissait à la préfecture autour de M. Mercadier, préfet par intérim, MM. Haïk, commissaire central, Antoine, ingénieur du port, le commandant de la gendarmerie, le commissaire Rouquet, Le Bissonnais, chef de la police générale, Ambrosino, armateur, et plusieurs autres personnalités. On ignore les décisions prises au cours de cette réunion.

Ainsi donc, l'administration avec l'appui des forces de police persiste à vouloir imposer les non-dockers qui l'ont si fidèlement servie en février. Et ceci viole à la fois les décisions prises en commun entre patrons et travailleurs et le droit de grève et malgré l'opposition énergique des dockers forts de leurs droits.

Cette récompense de l'administration à ses valets est plutôt tardive car plus de quatre mois se sont déjà passés. Et l'on est obligé de faire un rapprochement entre ces provocations flagrantes et lugubres et le procès des dirigeants syndicaux MM. Angonin, Ibanez, Benamar, Mahrouz et du docteur J.-M. Larribère qui doit s'ouvrir le 29 juin.

(1) Alger Républicain , 15 juin 1950

ملحق رقم (7) : الشرطة تراقب النشاط النقابي في غيليزان 1950 [1]



Relizane le 2 octobre 1950

Département d'Oran
Ville de Relizane
police d'Etat

N° 1946

LE COMMISSAIRE DE POLICE

RELIZANE

A MONSIEUR LE SOUS PREFET

MOSTAGANEM

Objet: Activité de la Confédération Générale du Travail -

J'ai l'honneur de vous faire connaître que les dirigeants lo de la C.G.T. avaient organisé le samedi 30 octobre 1950 , à 18 heures 30 , à Bourse du Travail une assemblée générale . Celle-ci n'eut pas lieu et fut e dernier moment transformée en réunion de bureau , sous la présidence de M. G NEZ Joseph , assisté de MM. CASPARD et COLLONGUES .

M. GIMENEZ donne lecture d'une motion adressée à toutes les tions locales par l'Union Départementale et relative à l'attitude à adopter l'encontre des ressortissants étrangers récemment refoulés de la Métropole .

Le président commentant cette motion , souligne l'attitude d députés communistes , dans cette affaire et rappele leur intervention .

La motion , demandent le maintien sur le territoire de l'Al rie ,en liberté complète, et invitent les entrepreneurs comme les autorités embaucher régulièrement ces étrangers fut approuvée par le bureau .

La séance fut levée à 19 heures 45 .

LE COMMISSAIRE DE POLICE

ROCHARD Marcel

AMPLIATIONS

Monsieur le Préfet -Cabinet- 3 exemplaires -
Archives .

(1) D.A.W.O. , Activités syndicales , Police d'état , rapport n°2680 , 9 octobre 1950

ملحق رقم (8) : استقطاب نقابة القوى العاملة للعمال الجزائريين سنة 1952 (1)

FORCE OUVRIÈRE
PROGRÈS LIBERTÉ
CONTRE TOUTE EMPRISE POLITIQUE

SINDICAT DES MINEURS
DE BÉNI-SAF

BENI-SAF, le 1952

ELECTIONS DES REPRESENTANTS DES TRAVAILLEURS
AU SEIN DU CONSEIL D ADMINISTRATION DE LA SOCIETE DE
SECOURS MINIERE DE BENI - SAF

LISTE DES CANDIDATS DE LA C.G.T.F.O.

TITULAIRES — EMARGEMENT

1°- UBEROS Joseph.- Electricien.-
né le 23 Avril 1905 à TOTANA (Espagne)..... _____
2°- ZENASNI Mustapha.- Boiseur .-
né en 1921 à BENI-SAF (Oran) ..... _____
3°- DOUMINGE Edouard.- Fondeur.-
né le 22 Juin 1913 à Béni-Saf (Oran) ..... _____
4°- BENSAFI Ahmed o. Raouti.- Boiseur.-
né le 26 Février 1923 à BENI-SAF (Oran) ..... _____
5°- GONZALVEZ Manuel.- Mécanicien.-
né le 9 Février 1928 à BENI-SAF (Oran) ..... _____
6°- RAMIREZ Jean.- Boiseur.-
né le 26 Juin 1926 à BENI-SAF (Oran) ..... _____
7°- SOUSSI Mohamed o. Boudrer.- Frappeur.-
né le 8 Juin 1926 à BENI-SAF (Oran) ..... _____
8°- SANCHEZ Antoine.- Mécanicien.-
né le 11 Octobre 1924 à BENI-SAF (Oran) ..... _____

SUPPLEANTS

1°-LARRIOS Adolphe.- Mineur.-
né le 1er Janvier 1893 à MURCIA (Espagne) .... _____
2°-SOUSSI Mohamed Amentag.- Mineur.-
né le 29 Décembre 1919 à BENI-SAF (Oran) ..... _____
3°-BENSAFI Djillali o. Bachir.- Boiseur.-
né le 25 Mars 1926 à BENI-SAF (Oran) ..... _____
4°-BELHADJ Belarbi.- Conducteur de Treuil.-
né vers 1987 à REMCHI (Oran) ..... _____
5°-MOKHTAR ould Ali.- Mineur.-
né le 22 Octobre 1919 à BENI-SAF (Oran) ..... _____
6°- SUAREZ François.- Mécanicien.-
né le 13 Janvier 1900 à BENI-SAF (Oran) ..... _____
7°-HAMDOUN ould Bachir.- Mineur.-
né en 1905 à EL-AYOUN (Maroc) ..... _____
8°-KHALDI Lakhdar.- Maçon.-
né le 27 Décembre 1920 à BENI-SAF (Oran) ..... _____

- **ملاحظة** : توضح الوثيقة أن الخطاب النقابي موجه لاستقطاب العمال المنجميين سواء في خامات حديد بني صاف أو بالونزة و بوخضرة بعمالة فسنطينة أو مناجم مزايطة في بجاية وغيرها ، لأن هذه الشريحة العمالية هي أساس الريع الكولونيالي.يتضح هذا الاستقطاب من خلال تمكين بعض النقابيين الجزائريين من الوصول إلى بعض المناصب النقابية كما يظهر ذلك في الأسماء الواردة لبعض الجزائريين في القائمة الأساسية والقائمة الإضافية . وهذا النموذج في بني صاف ينعكس صداه على كامل مناجم المستعمرة .

(1) A.C.B.S. , syndicat force ouvrière des mineurs de Béni-Saf , boite n°34 , 1952

ملحق رقم (11) : جريدة " العامل الجزائري " اللسان المركزي للاتحاد العام للعمال الجزائريين 1956

النسخة الأولى : العدد الأول / 6 أفريل 1956[1]



L'OUVRIER ALGÉRIEN

VENDREDI 6 AVRIL 1956

Rédaction - Administration — 6, Place Lavigerie — ALGER

1re ANNEE - N° 1

PRIX : 20 Fr.

ORGANE CENTRAL DE L'UNION GENERALE DES TRAVAILLEURS ALGERIENS

Réunis en Assemblée constitutive le 24 Février 1956, des syndicalistes algériens décident :

création d'une Centrale syndicale nationale

UNION GENERALE des TRAVAILLEURS ALGERIENS

UNE CENTRALE SYNDICALE LIBRE vient d'être créée, l'UNION GENERALE DES TRAVAILLEURS ALGERIENS (U.G.T.A.), à la suite d'un congrès tenu à Alger le 24 février 1956, par des syndicats de la région algéroise.

L'U.G.T.A. s'est fixée pour tâche d'organiser les ouvriers en Algérie en vue de mettre un terme à la honteuse exploitation dont ils sont victimes.

Un million de travailleurs agricoles sont payés à 300 francs par jour pour seize heures de travail, sans allocations familiales, alors que les travailleurs de la fonction publique et semi-publique bénéficient des salaires en vigueur à Paris augmentés de 33 p. cent.

Les travailleurs de base de l'industrie et du commerce ne sont mieux guère lotis. Le droit au travail reconnu à tous les hommes par les Chartes Internationales est l'exclusivité d'une seule catégorie de la population.

DEUX MILLIONS d'Algériens sont chômeurs, QUATRE CENT MILLE sont expatriés en France, à la recherche du travail, pour échapper à la famine, alors que notre pays est largement ouvert à l'émigration européenne.

Les aspirations des travailleurs algériens sont déformés dans le monde.

LE RIGIME COLONIAL EN EST CERTES LA CAUSE PRINCIPALE.

Mais pour perpétuer cette situation il a eu la complicité des dirigeants de la C.G.T. qui ont vendu les travailleurs algériens au patronat. C'est ainsi qu'ils ont refusé la lutte ouvrière pour l'arrêt de l'émigration étrangère et pour une fonction publique algérienne.

L'appel de Stockholm, la constitution d'un gouvernement d'union démocratique en France et autres mots d'ordres étrangers à leurs préoccupations sont devenus leurs objectifs pour leur faire oublier leur misère et les détourner de la lutte nationale révolutionnaire

A Pékin, à Berlin, à Varsovie, à Bucarest, ils faisaient défiler les délégués algériens, comme des apatrides, sans drapeau, malgré leurs énergiques protestations.

En Tunisie. depuis dix ans, au Maroc depuis un an, les travailleurs ont pris en main la gestion de leurs propres affaires. Ils ont imposé et fait reconnaître leur personnalité nationale.

Ils se sont débarrassés des « impérialo - syndicalistes » qui les avaient trahis malgré leur ralliement de dernière heure.

Travailleurs algériens. il faut rompre vos chaines, il faut mettre fin à la honteuses situation dans laquelle vous vous trouvez.

Les buts de l'UGTA sont l'expression de vos légitimes aspirations.

Elle veut :

— Donner à la lutte ouvrière de notre pays une orientation conforme à ses profondes aspirations c'est-à-dire une révolution dans les domaine politique, économique et social ;

— Forger aux travailleurs une conscience ouvrière qui les rende aptes à lutter contre tous les exploiteurs sans distinction aucune.

— Bannir toute discrimination dans la défense de la classe ouvrière ;

— Instaurer une véritable démocratie dans les syndicats ;

— Orienter la lutte des travailleurs pour arracher de meilleures conditions de vie et le plein emploi ;

— Réaliser l'unité ouvrière nord-africaine avec les centrales soeurs de Tunisie et du Maroc, l'UGTT et l'UMT.

— Faire entendre la voix de l'Algérie dans le monde, en s'affiliant à une Centrale Ouvrière Internationale après consultation démocratique des travailleurs.

Travailleurs, l'UGTA organisation ouvrière nationale que vous rejoindrez en masse, vous offre les possibilités de lutter efficacement au relèvement de la condition ouvrière et de sa dignité.

L'UGTA a été fondée par des syndicalistes libres qui n'ont jamais cessé de lutter pour ces objectifs.

LE SECRETARIAT DE L'UGTA.

UN GROUPE DE RESPONSABLES DE L'U.G.T.A.

L'O.A. n° 1 du 6 avril 1956.

Première victoire de l'U. G. T. A

Elections à la R.D.T.A.

Suffrages exprimés : 566 voix

Liste UGTA : 407 voix, 12 sièges

Liste CGT : 159 voix, 6 sièges

Il y a eu ballotage dans la catégorie des contrôleurs.

Liste UGTA, 19 voix

La CGT n'a pas présenté de candidats.

(1) المركزية النقابية ، الاتحاد الولائي لعين تموشنت ، قسم التوثيق ، 2008

النسخة الثانية: العدد الرابع / 29 جوان 1956 (2)



L'OUVRIER ALGÉRIEN

ORGANE CENTRAL DE L'UNION GÉNÉRALE DES TRAVAILLEURS ALGÉRIENS

VENDREDI 29 JUIN 1956

Rédaction - Administration
6, Place Lavigerie
ALGER

1re ANNEE - N° 4

C.C.P. : 1612 00 - Alger

PRIX : 20 Fr.

L'U.G.T.A. devant l'opinion nationale et internationale

" Sa force réside dans sa solide base doctrinale... et surtout dans le nombre déjà impressionnant de ses militants, dans la qualité de ses membres "

A Peine née, l'UGTA, grand espoir des travailleurs algériens, a été l'objet d'une ignominieuse calomnie de la part de bien d'ennemis, qui faisant chorus avec « l'esprit colon algérien » dans ce qu'il a de plus rétrograde, de plus cupide, **se livrent à une offensive de grand style, pour discréditer notre centrale syndicale à l'extérieur en colportant et en écrivant les nouvelles les plus fantaisistes**

C'est dans le cadre de cette offensive, qu'il faut situer le récent article de **Bernard Davos,** paru dans **Constellation,** intitulé « Les loups autour de l'Algérie » où les nouvelles les plus extravagantes relatives à notre Centrale syndicale sont avancées avec un cynisme qui frise la démence et le roman policier. Sans conviction, sans raisonnement suivi, Bernard Davos monte un scénario avec mise en scène, pour faire croire aux lecteurs, que l'UGTA devait recevoir 300 millions de l'Oncle Sam, pour faire de l'anti-communisme en Algérie, et que la manoeuvre n'a échoué qu'en dernière minute.

Que l'on sache une bonne fois pour toutes que l'UGTA, qui a conservé sa totale liberté d'expression et d'action à l'égard de toutes les oligarchies financières, est uniquement au service des Travailleurs Algériens, pour défendre leurs intérêts, améliorer leur condition de vie, pour les aider à fixer leur destin au lieu de subir celui que des forces diverses leur imposent depuis des décades.

Son ambition est d'oeuvrer pour le développement d'institutions conformes aux aspirations du monde ouvrier algérien, afin de lui permettre de prendre sa part légale et effective, dont il a toujours été frustré dans l'économie, et la gestion des affaires publiques de son pays.

Elle s'est résolument attelée à cette oeuvre grandiose qui consiste à éduquer le travailleur algérien pour le soustraire à sa misère économique et sociale, à lui inculquer la noble notion de liberté afin qu'il contribue à mettre fin à l'exploitation économique, à l'oppression politique, et à briser les privilèges qui l'étouffent.

ELLE A PARLE HAUT ET FERME POUR LA DEFENSE DU TRAVAILLEUR ALGERIEN ET SUR CE POINT ELLE NE DESARMERA JAMAIS.

Sa position est nette car elle a pris clairement ses responsabilités ; après un examen approfondi de tous les problèmes relatifs aux ouvriers.

par Ali-Yahia Abdenour

Se faire connaître à l'extérieur, s'organiser solidement à l'intérieur, telles sont ses deux principales activités.

SA VOLONTE REFLECHIE EST DE CONTRIBUER A FAIRE CONNAITRE LA MISERABLE CONDITION DU PEUPLE ET DE L'OUVRIER ALGERIEN, afin de faire naître de par le monde un immense mouvement de solidarité humaine.

La diffusion du programme de l'UGTA a fourni à ses cadres et à ses militants l'occasion d'un travail important d'éducation et d'information. Un nombre considérable de réunions ont été organisées en moins de trois mois, éveillant tant de résonance chez tous ceux qui souffraient de chômage, de bas salaires, chez tous les travailleurs attachés à un idéal de justice et de liberté.

L'UGTA a soulevé des discussions passionnées dans tous les milieux, sauf dans la presse colonialiste, qui par son silence a voulu minimiser l'importance de cette centrale syndicale, sachant quel danger est pour ses maitres ce magnifique outil de combat aux mains de la classe ouvrière.

SA FORCE RESIDE, DANS SA SOLIDE BASE DOCTRINALE RENFORCEE D'UNE TACTIQUE SOUPLE ET EFFICACE ; MAIS AUSSI ET SURTOUT DANS LE NOMBRE DEJA IMPRESSIONNANT DE SES MILITANTS, DANS LA QUALITE DE SES MEMBRES, A SAVOIR LEUR DYNAMISME, LEUR VOLONTE FAROUCHE ET INEBRANLABLE DE TOUT METTRE EN ŒUVRE POUR LA RENFORCER, ASSURER SON SUCCES.

Née pendant une des plus difficiles époque de l'histoire de notre pays, **l'UGTA qui fait bloc, avec tout le peuple algérien en lutte pour son droit méconnu, avec ce peuple qui a fait tant de miracles contre une politique rétrograde, considère que la seule solution est l'octroi de la liberté à notre peuple.**

Cette conception qui a valu aux dirigeants de l'UGTA, les rigueurs de la répression, nous militants, avons la ferme certitude qu'elle sera inéluctablement la seule solution de demain.

Cette répression arrive trop tard, car l'UGTA a eu le temps par une propagande méthodique, de former pour la défendre et la protéger, des milliers et des milliers de militants qui assumeront avec courage et lucidité la relève des absents, hôtes du gouvernement dans « un camp d'hébergement ».

Libérez nos camarades internés

Un mois s'est écoulé et nos camarades sont toujours internés au camp d'hébergement de Soin Lieu, contre toute légalité et sans qu'aucune charge n'ait été retenue contre eux.

Le gouvernement français va-t-il longtemps continuer à priver de liberté les individus ?

Quand entendra-t-il l'appel unanime de tout un peuple qui veut vivre libre dans la paix et la fraternité ?

NOUS ELEVONS UNE SOLENNELLE PROTESTATION CONTRE CETTE DETENTION ARBITRAIRE ET NOUS RECLAMONS AVEC ENERGIE LEUR LIBERATION IMMEDIATE.

Appel à la solidarité

Travailleur algérien,

Nombre de tes camarades sont en prison ou internés dans des camps dits « d'hébergement ».

Nombre de tes camarades luttent pour t'arracher de meilleures conditions de vie, pour défendre tes intérêts et pour imposer le respect de tes droits.

Ton devoir est de les aider.

Comment le faire ? te demandes-tu. C'est en rejoignant l'UGTA, la Centrale Nationale libre, ou tout exclusif de la classe ouvrière de notre pays.

C'est en diffusant « L'OUVRIER ALGERIEN » porte-parole fidèle de tes aspirations authentiques. Enfin, en manifestant ta solidarité avec tous ceux qui souffrent et luttent pour le triomphe de la liberté et de la démocratie syndicale en Algérie.

LE DEVOIR DE TOUT SYNDIQUE U.G.T.A. EST DE LIRE ET FAIRE LIRE : « L'OUVRIER ALGERIEN »

Le timbre de solidarité ne coute que 100 fr.

Editorial du journal l'*O.A.* n° 4 du 29 juin 1956
Signé : Ali-Yahia Abdenour.

(2) المرجع السابق

ملحق رقم (16) : مراسلات المركزية النقابية للكونفيدرالية الدولية للنقابات الحرة (C.I.S.L) ما بين 1956 و 1957

المراسلة الأولى : 19 ماي 1956 [1]

Document annexe n° 8

Président :
O. BECU

Secrétaire général :
J.H. OLDENBROEK

(Auquel toute la correspondance doit être adressée)

Notre réf. : OR/K/EC/jh

Votre réf. : .....

CONFÉDÉRATION INTERNATIONALE DES SYNDICATS LIBRES

Téléphones :
11.53.45 - 11.96.15 - 11.98.

Adresse télégraphique :
INTERCONFED, BRUXELL

Banque :
BANQUE DE BRUXELL
Agence Lombard, comp. 87

24, rue du Lombard
Bruxelles (Belgique) le 19 mai 1956.

Union Générale des Travailleurs Algériens,
6, Place Lavigerie,
ALGER (Algérie).

Chers camarades,

Nous avons reçu les lettres des 4, 7 et 11 mai du Cde Aissat ainsi que les autres documents que vous signaliez m'avoir adressés. Je vous écris sous pli séparé au sujet de votre affiliation à la C.I.S.L., question soulevée à la fin de votre lettre du 11 mai.

Je tiens à vous dire combien nous apprécions les renseignements détaillés que vous nous avez communiqués ainsi que la célérité que vous avez mise à répondre à nos diverses questions. Nous sommes particulièrement heureux de constater notre totale identité de vues quant aux points fallacieux soulevés par la C.G.T. et la F.S.M. et aussi quant à toute la question des "syndicats" communistes.

J'ai lu très attentivement, non seulement vos lettres, mais également les extraits et coupures que vous nous avez envoyés et vous suis très obligé de votre explication des nombreuses inexactitudes relevées dans les rapports de presse. Incidemment, je vous dirai qu'il y a quelques jours la presse rapportait que nous avions décidé de ne pas envoyer de délégation en Algérie: je tiens à ce que vous sachiez que cette assertion est entièrement fausse. Nous avons essayé de faire publier une rectification, mais la chose n'a pas encore été faite. Rien jusqu'ici n'est encore intervenu qui ait pu modifier la décision de notre Sous-Comité, décision dont je vous ai fait part le mois dernier.

Vous remerciant encore, je vous adresse, chers camarades, mes bien cordiales salutations.

Lettre C.I.S.L - 19 Mai 1956.

J.H. Oldenbroek

Secrétaire général

OLDENBROCK.

(1) Farès, doc. n° 8 , op.cit. , p 136

المراسلة الثانية : 28 ديسمبر 1957 (2)

Document annexe n° 9

UNION GENERALE
TRAVAILLEURS ALGERIENS

Secrétariat National

Place M'hamed Ali
Tunis
Tél. 247-370

الاتحاد العام للعمال الجزائريين
الكتابة القومية
بطحاء محمد علي عدد ٢٩
تونس
تليفون : ٢٤٧-٣٧٠

Tunis, le 28 Décembre 1957 ١٩٥٧ تونس في

A Monsieur
Le Secrétaire Général de la C.I.S.L.
24 Rue du Lombard
BRUXELLES.

Cher camarade ,

Nous te prions, cher camarade, d'être notre interprète auprés du camarade BOTHEREAU pour le remercier de cette "attention tardive" qu'il porte à l'UNION GENERALE DES TRAVAILLEURS ALGERIENS.

Nous pensons que ce retard est dû, comme il le dit, à son ignorance de l'adresse des responsables de l'U.G.T.A. Nous lui savons gré de s'être rappelé enfin l'existence de notre Centrale et espérons, maintenant qu'il connait le chemin qu'il faut emprunter pour nous atteindre, que des relations régulières et fructueuses permettront de dissiper les équivoques qui sont sans doute à l'origine de la défaillance de mémoire du camarade BOTHEREAU .

Dans sa lettre, le camarade BOTHEREAU, parle d' "apports" possibles de la "loi-cadre" dans le domaine social. Nous avons lu et relu le texte de cette "loi-cadre" paru dans la presse, nous n'avons pu y déceler le moindre "apport nouveau" qui puisse suciter notre intérêt. Il ne pouvait en être autrement car les circonstances qui l'ont dictée et les milieux qui l'ont inspirée ne la destinaient à rien d'autre qu'au renforcement et à la perpétuation du régime colonial.

Si les camarades de F.O, faisaient un effort pour se dégager de leur esprit partisan et analyser le contenu du texte, ils conviendraient avec nous qu'il représente une nette régression par rapport aux textes français précédents qui n'ont, d'ailleurs jamais eu de suite dans les faits.

Ils comprendraient aisément que cette "loi" qui s'inscrit dans un "cadre" ne pouvait nous intéresser et ne pouvait donc servir pour nous de base à une "action sociale plus poussée".

NOTRE POSITION.

Notre point de vue a été nettement exprimé dés la création de l'U.G.T.A. par notre camarade AISSAT Idir dans une interwiew où il déclarait notamment : "en matière économique, l'U.G.T.A, s'est fixée pour objectif le remplacement de l'économie impérialiste par un economie nationale, seule en mesure de résoudre l'angoissant problème de l'emploi et d'assurer de meilleu

Il s'agit d'une réponse au secrétaire général de C.G.T.
rce Ouvrière (F.O) par le canal de la C.I.S.L.

(2) Farès, doc. n° 9 , op.cit. , p 136

ملحق رقم (17) : الذكرى الخامسة لصدور البيان الجزائري 10 فيفري 1948

النسخة الأولى [1] : دعوة فرحات عباس إلى مقاومة المحتل



1943 - 10 FEVRIER - 1948

Le cinquième anniversaire

du MANIFESTE

confirme notre résolution

de battre le colonialisme

PAR FERHAT ABBAS

LE 10 février 1943, les élus Musulmans concrétisaient dans une charte nouvelle leur foi dans un avenir de liberté et de démocratie.

Sans faiblesse et sans haine, faisant la part des erreurs inhérentes à l'action humaine, le MANIFESTE a établi le bilan d'un siècle de violences et de colonisation française dans un pays arabe. Il a mis en relief l'inanité d'une politique dite d'annexion et d'assimilation. Et, dégageant de l'ombre les « réalités algériennes », il a défini le caractère des institutions futures de l'Algérie, les seules susceptibles d'établir un lien solide et fraternel entre deux fractions de populations jusque là hostiles, les seules en mesure d'affermir la paix sociale dans notre pays.

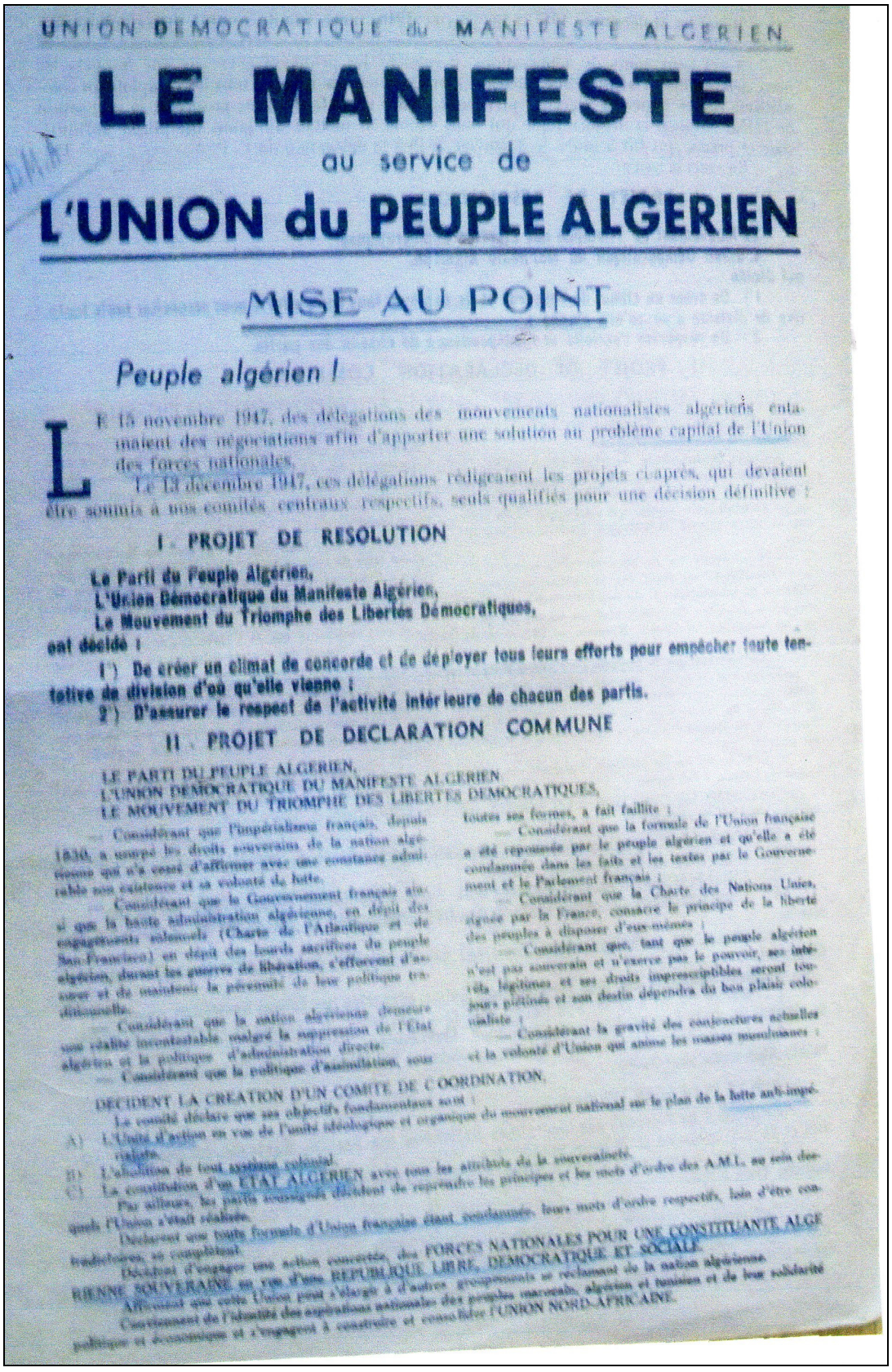
Le MANIFESTE a été une analyse objective et honnête du passé, mise au service de l'avenir. C'est par ce côté rationnel et par cette sincérité entière qu'il s'est imposé à la conscience et au respect de l'opinion publique algérienne et française.

Grâce au MANIFESTE, l'année 1943 ne fut pas que celle de l'enthousiasme et de l'espérance. Malgré les redoutables servitudes de l'état de siège, ses animateurs contraignirent les pouvoirs à ouvrir les portes du bagne de Lambèse aux condamnés politiques et à libérer des camps de concentration d'innombrables victimes de l'impérialisme. Puis, sous la pression des masses populaires, le gouvernement provisoire fut amené à reconsidérer la question coloniale et à admettre le droit à la vie nationale de tous les peuples colonisés.

Mais les colonialistes mercantiles, qui, durant un siècle, avaient pratiqué le racisme le plus abject, nous livrant à l'analphabétisme, à la misère, aux discriminations religieuses et raciales, préparaient, en secret, l'assassinat collectif des patriotes algériens. Et le 8 mai 1945, par l'intermédiaire d'agents provocateurs — du type Lestrade-Carbonnel, dont la population européenne a fait un adjoint au maire d'Alger, et du type Achiary, devenu l'agent salarié du R.P.F. — ils consommaient leur crime sur une population misérable et désarmée.

(1) C.A.O.M. , Le cinquième anniversaire du Manifeste , A.E.P. , France

النسخة الثانية [2] : دعوة فرحات عباس إلى توحيد الصف الوطني ضد الاستعمار



UNION DEMOCRATIQUE du MANIFESTE ALGERIEN

LE MANIFESTE
au service de
L'UNION du PEUPLE ALGERIEN

MISE AU POINT

Peuple algérien !

LE 15 novembre 1947, des délégations des mouvements nationalistes algériens entamaient des négociations afin d'apporter une solution au problème capital de l'Union des forces nationales.

Le 13 décembre 1947, ces délégations rédigeaient les projets ci-après, qui devaient être soumis à nos comités centraux respectifs, seuls qualifiés pour une décision définitive :

I. PROJET DE RESOLUTION

Le Parti du Peuple Algérien,
L'Union Démocratique du Manifeste Algérien,
Le Mouvement du Triomphe des Libertés Démocratiques,

ont décidé :

1°) De créer un climat de concorde et de déployer tous leurs efforts pour empêcher toute tentative de division d'où qu'elle vienne ;
2°) D'assurer le respect de l'activité intérieure de chacun des partis.

II. PROJET DE DECLARATION COMMUNE

LE PARTI DU PEUPLE ALGERIEN,
L'UNION DEMOCRATIQUE DU MANIFESTE ALGERIEN
LE MOUVEMENT DU TRIOMPHE DES LIBERTES DEMOCRATIQUES,

— Considérant que l'impérialisme français, depuis 1830, a usurpé les droits souverains de la nation algérienne qui n'a cessé d'affirmer avec une constance admirable son existence et sa volonté de lutte.

— Considérant que le Gouvernement français ainsi que la haute administration algérienne, en dépit des engagements solennels (Charte de l'Atlantique et de San-Francisco) et des lourds sacrifices du peuple algérien, durant les guerres de libération, s'efforcent d'asservir et de maintenir la pérennité de leur politique traditionnelle.

— Considérant que la nation algérienne demeure une réalité incontestable malgré la suppression de l'Etat algérien et la politique d'administration directe.

— Considérant que la politique d'assimilation, sous toutes ses formes, a fait faillite ;

— Considérant que la formule de l'Union française a été repoussée par le peuple algérien et qu'elle a été condamnée dans les faits et les textes par le Gouvernement et le Parlement français ;

— Considérant que la Charte des Nations Unies, signée par la France, consacre le principe de la liberté des peuples à disposer d'eux-mêmes ;

— Considérant que, tant que le peuple algérien n'est pas souverain et n'exerce pas le pouvoir, ses intérêts légitimes et ses droits imprescriptibles seront toujours piétinés et son destin dépendra du bon plaisir colonialiste ;

— Considérant la gravité des conjonctures actuelles et la volonté d'Union qui anime les masses musulmanes :

DECIDENT LA CREATION D'UN COMITE DE COORDINATION.

Le comité déclare que ses objectifs fondamentaux sont :

A) L'Unité d'action en vue de l'unité idéologique et organique du mouvement national sur le plan de la lutte anti-impé-
rialiste.
B) L'abolition de tout système colonial.
C) La constitution d'un ETAT ALGERIEN avec tous les attributs de la souveraineté.

Par ailleurs, les partis soussignés décident de reprendre les principes et les mots d'ordre des A.M.L. au sein desquels l'Union s'était réalisée.

Déclarent que toute formule d'Union française étant condamnée, leurs mots d'ordre respectifs, loin d'être contradictoires, se complètent.

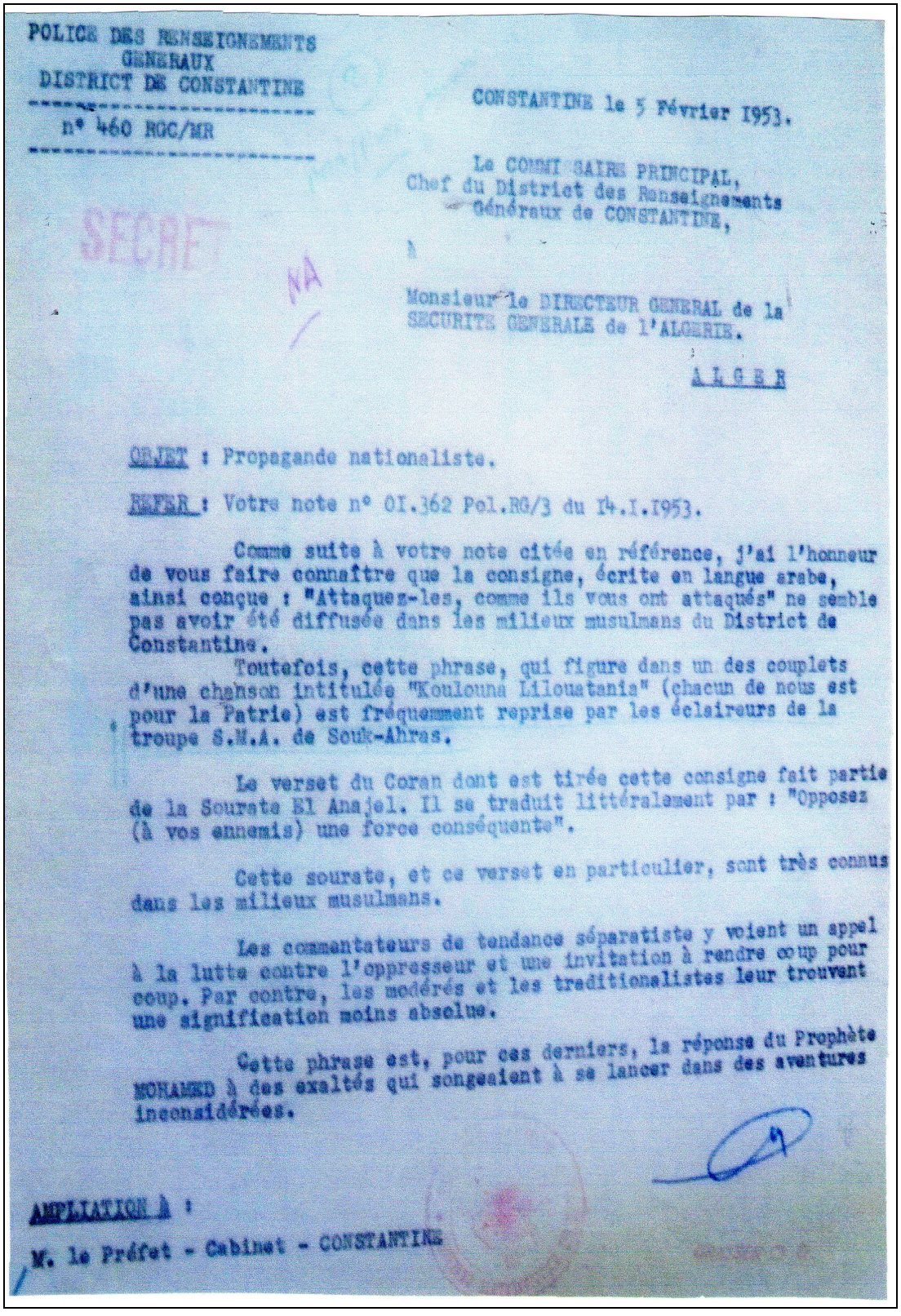
Décident d'engager une action concertée, des FORCES NATIONALES POUR UNE CONSTITUANTE ALGERIENNE SOUVERAINE en vue d'une REPUBLIQUE LIBRE, DEMOCRATIQUE ET SOCIALE.

Affirment que cette Union peut s'élargir à d'autres groupements se réclamant de la nation algérienne.

Conviennent de l'identité des aspirations nationales des peuples marocain, algérien et tunisien et de leur solidarité politique et économique et s'engagent à construire et consolider l'UNION NORD-AFRICAINE.

(2) C.A.O.M. , Le cinquième anniversaire du Manifeste , op.cit. , A.E.P. , France

ملحق رقم (18) : مضايقة الشرطة للوطنيين في عمالة قسنطينة 1953 [1]



POLICE DES RENSEIGNEMENTS GENERAUX
DISTRICT DE CONSTANTINE
n° 460 RGC/MR

CONSTANTINE le 5 Février 1953.

Le COMMISSAIRE PRINCIPAL,
Chef du District des Renseignements Généraux de CONSTANTINE,

SECRET

NA

Monsieur le DIRECTEUR GENERAL de la SECURITE GENERALE de l'ALGERIE.

ALGER

OBJET : Propagande nationaliste.

REFER : Votre note n° 01.362 Pol.RG/3 du 14.1.1953.

Comme suite à votre note citée en référence, j'ai l'honneur de vous faire connaître que la consigne, écrite en langue arabe, ainsi conçue : "Attaquez-les, comme ils vous ont attaqués" ne semble pas avoir été diffusée dans les milieux musulmans du District de Constantine.

Toutefois, cette phrase, qui figure dans un des couplets d'une chanson intitulée "Koulouna Lilouatania" (chacun de nous est pour la Patrie) est fréquemment reprise par les éclaireurs de la troupe S.M.A. de Souk-Ahras.

Le verset du Coran dont est tirée cette consigne fait partie de la Sourate El Anajel. Il se traduit littéralement par : "Opposez (à vos ennemis) une force conséquente".

Cette sourate, et ce verset en particulier, sont très connus dans les milieux musulmans.

Les commentateurs de tendance séparatiste y voient un appel à la lutte contre l'oppresseur et une invitation à rendre coup pour coup. Par contre, les modérés et les traditionalistes leur trouvent une signification moins absolue.

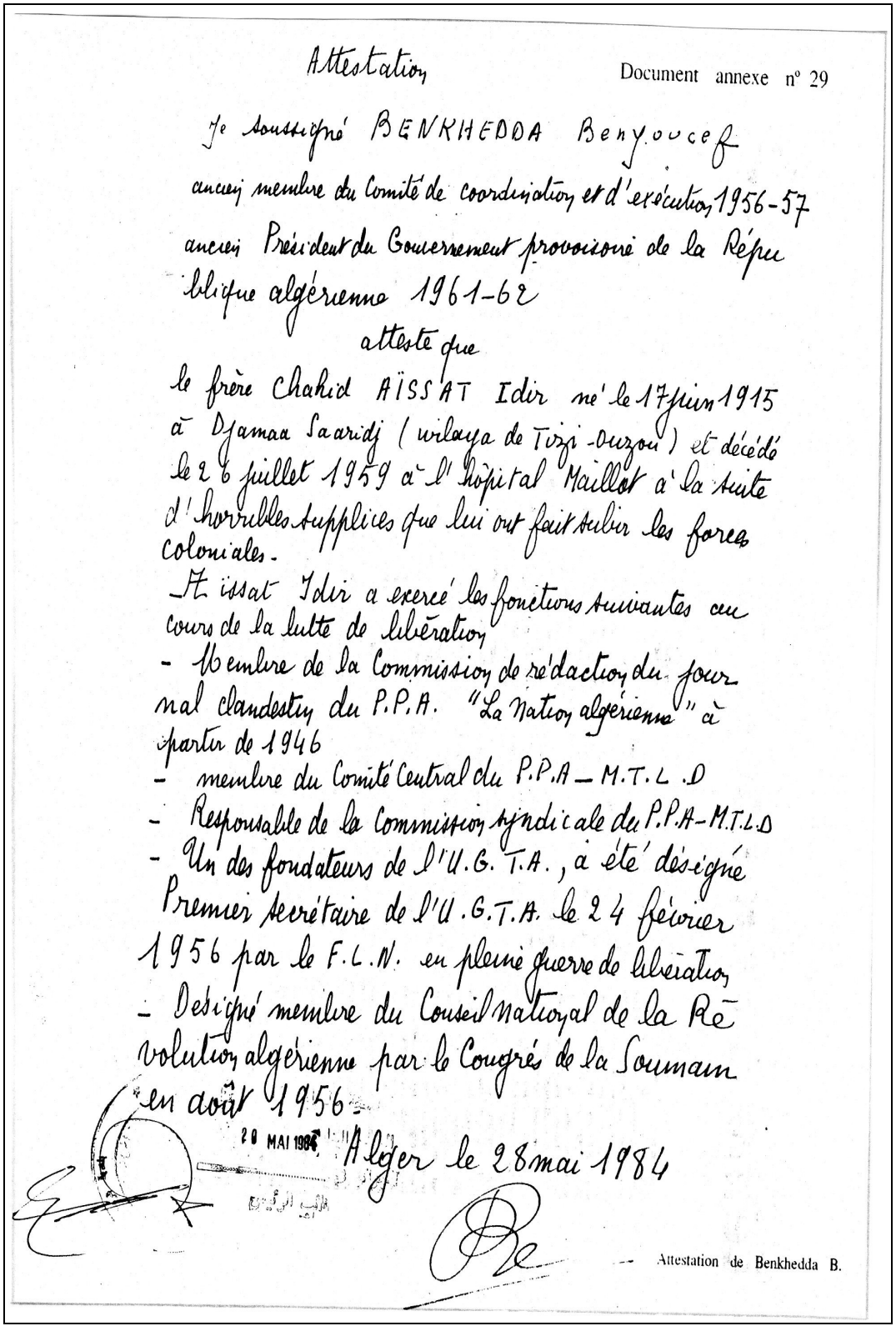
Cette phrase est, pour ces derniers, la réponse du Prophète MOHAMED à des exaltés qui songeaient à se lancer dans des aventures inconsidérées.

AMPLIATION à :

M. le Préfet - Cabinet - CONSTANTINE

(1) C.A.O.M. , Rapport de police n°460 , Constantine , 5 février 1953 , A.E.P. , France

ملحق رقم (25) : تزكية بن يوسف بن خدة للمناضل و النقابي الشهيد عيسات أيدير يوم 28 ماي 1984 [1]



Attestation

Document annexe n° 29

Je soussigné BENKHEDDA Benyoucef
ancien membre du Comité de coordination et d'exécution 1956-57
ancien Président du Gouvernement provisoire de la République algérienne 1961-62

atteste que

le frère Chahid AÏSSAT Idir né le 17 juin 1915 à Djamaa Saaridj (wilaya de Tizi-Ouzou) et décédé le 26 juillet 1959 à l'Hôpital Maillot à la suite d'horribles supplices que lui ont fait subir les forces coloniales.

Aissat Idir a exercé les fonctions suivantes au cours de la lutte de libération

- Membre de la Commission de rédaction du journal clandestin du P.P.A. "La Nation algérienne" à partir de 1946
- membre du Comité Central du P.P.A – M.T.L.D
- Responsable de la Commission syndicale du P.P.A-M.T.L.D
- Un des fondateurs de l'U.G.T.A., a été désigné Premier secrétaire de l'U.G.T.A. le 24 février 1956 par le F.L.N. en pleine guerre de libération
- Désigné membre du Conseil National de la Révolution algérienne par le Congrès de la Soumam en août 1956.

28 MAI 1984

Alger le 28 mai 1984

Attestation de Benkhedda B.

(1) Farès, doc. n° 9 , op.cit. , p 136

ملحق رقم (39): تضحيات النقابيين الجزائريين في حرب التحرير الوطني (1954 - 1962)

المقاومة السلمية في المعتقلات

نداء الاتحاد العام للعمال الجزائريين : " أفرجوا عن رفقائنا المعتقلين ! "



مجموعة من المناضلين و النقابيين الجزائريين في معتقل سان لو ، في بطيوة بعمالة وهران [1]

(1) Farès (Mohammed) , Aissat Idir , documents et témoignages , op.cit. , partie (annexes)

ملحق رقم (40) : نقابيون في معتقل بوسوي (BOSSUET) مابين 1956 و 1957 [1]



Aissat Idir et ses compagnons au camp de Bossuet 1956

ملاحظة : يظهر عيسات أيدير الشخص الثاني بوجه باسم على اليمين بالنسبة للواقفين

(1) Farès , op.cit. , partie documentations

ملحق رقم (41): رجال و قضايا تحرّرية 1951 - 1954 [1]



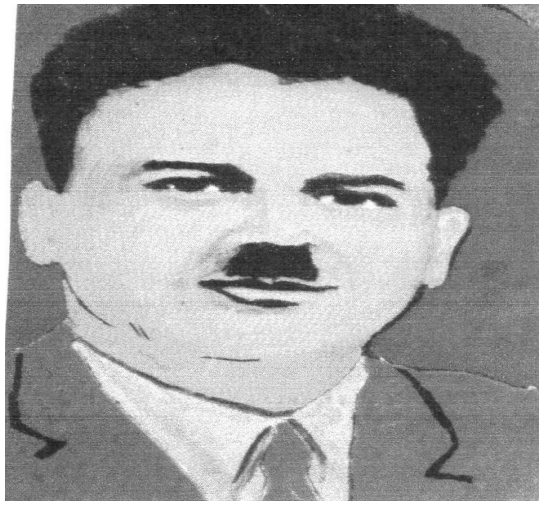
محمد العيشاوي محرّر نداء أول نوفمبر 1954



عيسى مسعودي مذيع النداء عبر صوت العرب



عيسات أيدير شهيد النقابية الجزائرية 1959



فرحات حشاد شهيد النقابية التونسية 1951



أحمد زبانة شهيد المقصلة الاستعمارية 1956



رابح جرمان أول أمين عام للجزائر المستقلة 1962

---

(1) : مجلة أول نوفمبر 1997 ، مجلة المرشد 1985 ، مجلة الثورة و العمل 1984 و 1985 ، جريدة الشروق 2008

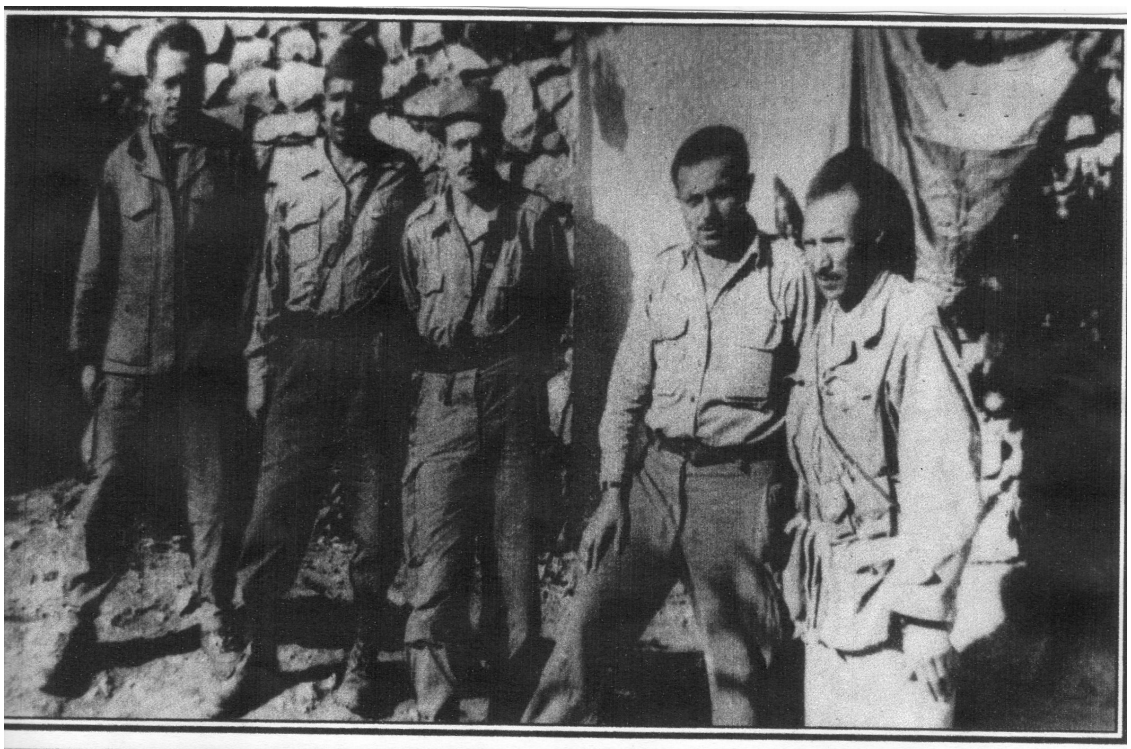
ملحق رقم (42): إحدى قوافل جيش التحرير الوطني [1]

انضباط و التزام 1954 - 1962



(1) أخذت الصورة من مرجع سابق : بوطمين جودي الأخضر ، لمحات من ثورة الجزائر ، ص 93

ملحق رقم (43) : من ذكريات مؤتمر الصومام (20 أوت 1956) [1]



من اليمين الى اليسار: زيغود يوسف ـ عبان رمضان ـ العربي بن مهيدي ـ كريم بلقاسم ـ عمر أوعمران



الواقفون: قاسي،، ـ الأخضر بن طبال ـ عبان رمضان ـ إبراهيم مزهودي ـ كريم بلقاسم ـ عمر أوعمران ـ زيغود يوسف
الجالسون: عميروش آيت حمودة ـ حسين رويبح ـ عمار بن عودة

(1) : الصورتان مأخوذتان عن مجلة أول نوفمبر ، ع. 155 و 156 ، 1997 ، صفحة الغلاف الأخيرة

ملحق رقم (44) : قائمة المناضلين الجزائريين بالصورة و الاسم المؤسسين للاتحاد العام للعمال الجزائريين يوم 24 فيفري 1956 [1]



إ.ع.ع.ج. / U.G.T.A.

الواقفون من اليسار إلى اليمين	الجالسون من اليسار إلى اليمين
**********	**********
1 - الطاهر قايد	1 - بوعلام بورويبة
2 - مجيد علي يحي	2 - زوي محمد
3 - سليمان رباح	3 - عمر لميني
4 - عيسات أيدير	4 - حناشي معيوف
5 - رابح جرمان	5 - بوجلال علي
6 - محمد حبيب	6 - حسن بورويبة
7 - عطا الله بن عيسى	

(1) : عن المجلة الفصلية " المرشد " ، ع. 12 ، من 1 أفريل إلى 30 جوان 1989 ، صفحة الغلاف الأخيرة

ملحق رقم (45) : استغلال اليد العاملة الجزائرية في تنمية التراكم الكولونيالي سنة 1948 [1]



موسم الحصاد في قرية أولا موسى نواحي بومرداس سنة 1948

27. LA MOISSON DANS UN VILLAGE DE LA SIP DE SAINT-PIERRE - SAINT-PAUL.

ملاحظة : تدل هذه الصورة أن الفلاح و العامل الزراعي الجزائري ، كان على الدوام عرضة للاستغلال و التفقير تستهلك طاقاته لخدمة الريع الكولونيالي وبخاصة ضيعات الكولون المنتجة للكروم و الخمور والتي جعلت أصحاب تلك الضيعات و المزارع أغنى طبقة بورجوازية كولونيالية في المستعمرة

(1) Agéron , histoire de l'Algérie contemporaine … , op.cit. , p 528

ملحق رقم (46) : استغلال العمـــال الزراعيين الجزائريين في ريف عمالة وهران سنة 1956

إحدى مزارع سوق الاثنين بمنطقة ولهاصة [1]

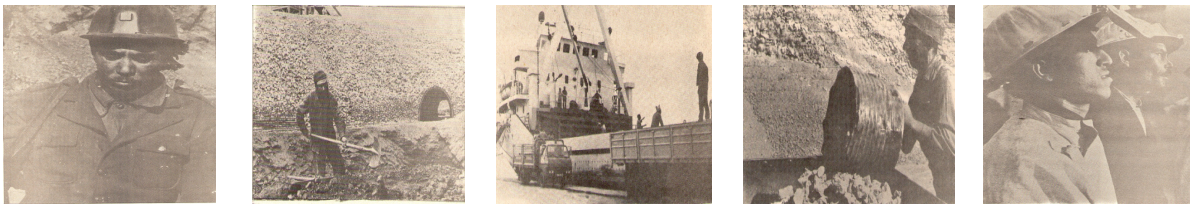


ملاحظة : تظهر على الصورة مجموعة من العمال الزراعيين أمام جدران إحدى المنازل التي دمرتها الآلة العسكرية الاستعمارية سنة 1956 ، بهدف تجويع المنطقة و عزل أهلها عن مسيرة الثورة المتصاعدة . الشخص الجالس يحمل رأسه قبعة عسكرية مقوسة ، هو عسكري فرنسي برتبة رقيب شارك في نشاط الجيش الاستعماري في المنطقة و سجل هذه الصورة على واجهة كتابه الذي أصدره سنة 1998

(1) Roger (Albert) , Carnet de route d'un soldat d'Algérie , Geste éditions , France , 1998 , p 1

ملحق رقم (47) : مراكز الاستغلال الرأسمالي الاستعماري لموارد المستعمرة

القطاع المنجمي نموذجا



استغلال أجور المنجميين ، استنزاف خامات و ثروات المستعمرة ، تصدير الإنتاج ، تنمية الريع الرأسمالي

الخريطة : توزيع مواد الخام في مستعمرات المغرب العربي [1]

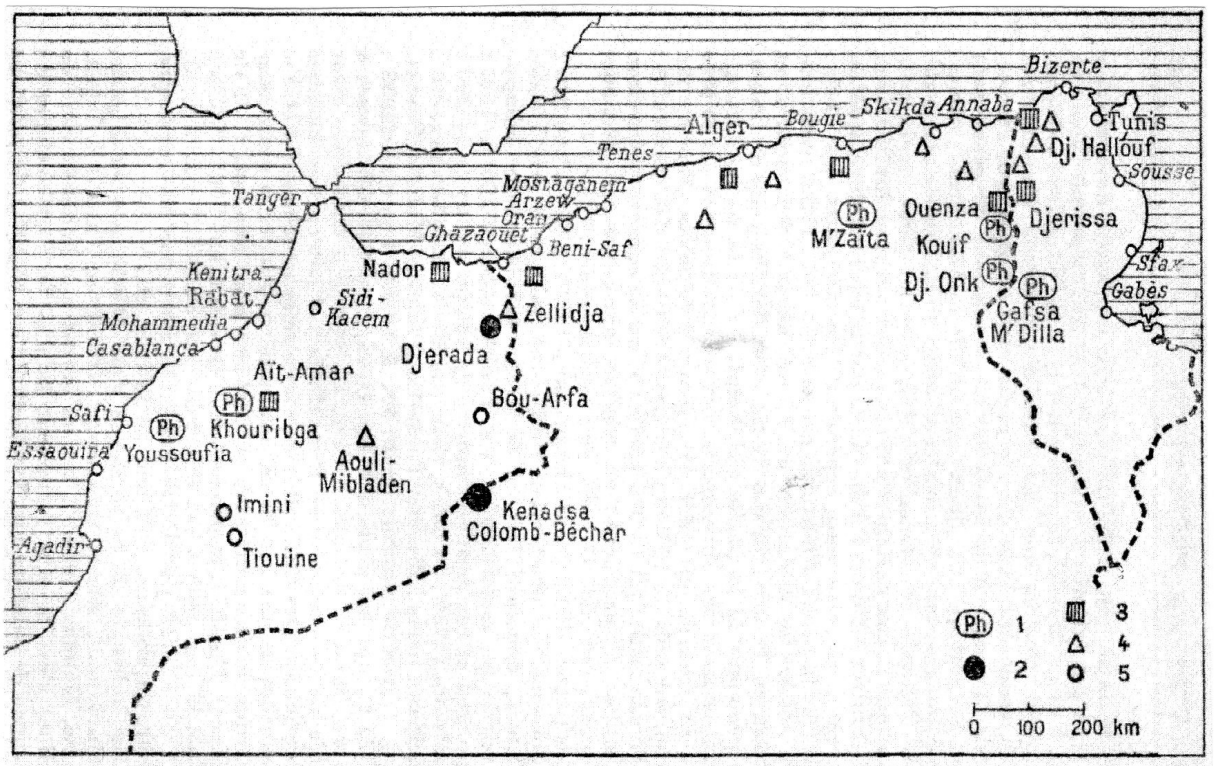


Fig. 2. — L'Afrique du Nord : ports et mines
1, phosphates. — **2**, charbon. — **3**, fer. — **4**, plomb et zinc. — **5**, manganèse

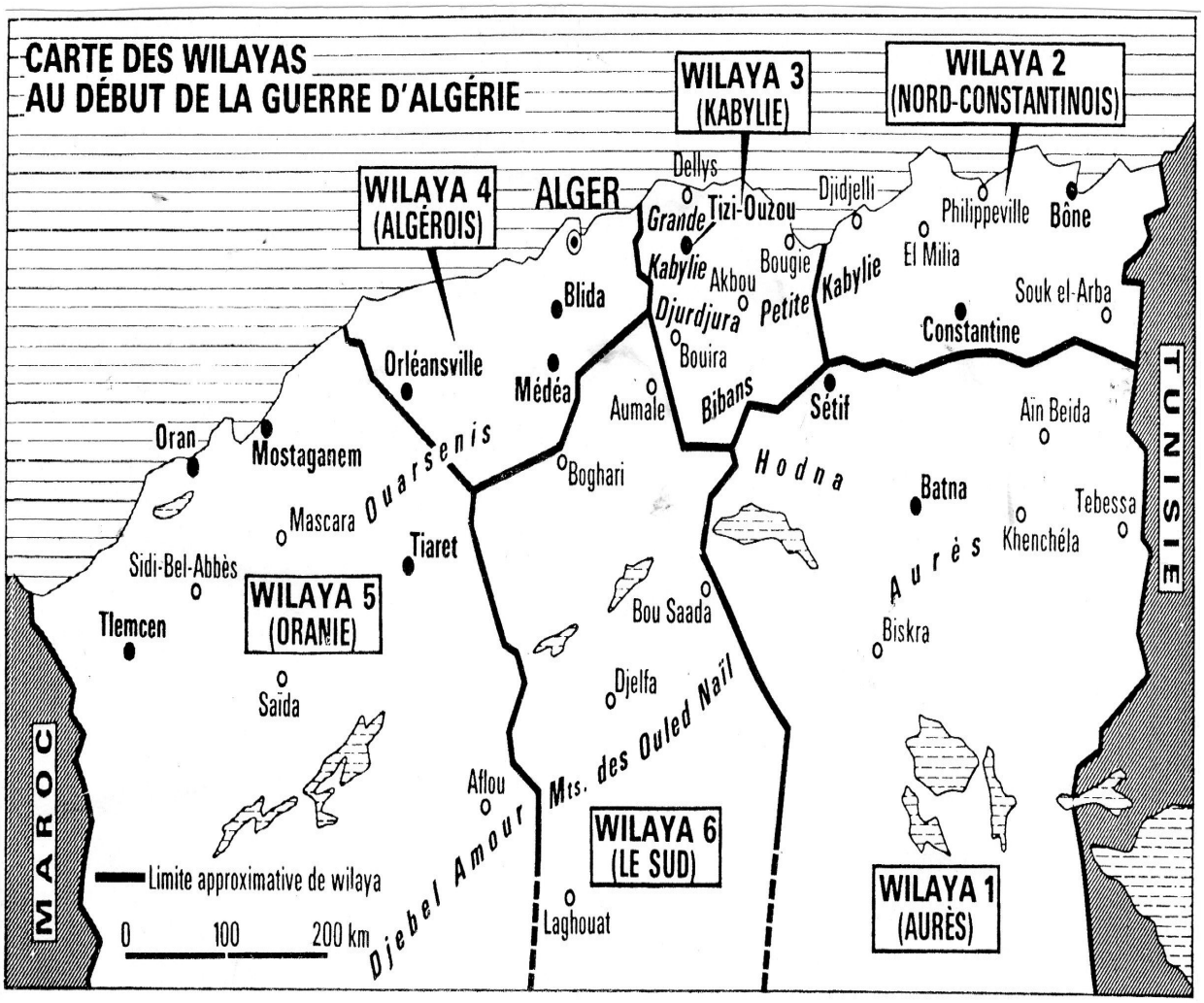
ملاحظة : قام العمال المنجميون الجزائريون سنة 1948 بإضراب تاريخي تجاوزت مدة التوقف عن العمل في بعض المناجم أكثر من 3 أشهر كما يوضح ذلك الجدول الوارد : [2]

المناجم	قنادسة	بني صاف	تمزغيث	الونزة	مزايطة
مدة التوقف	26 يوما	66 يوما	79 يوما	76 يوما	99 يوما

(1) Gallissot , l'économie de l'Afrique du nord , op.cit. , p 100
(2) C.A.O.M. , F159, A.E.P. , France (Voir Bénallègue , op.cit. , p 309)

ملحق رقم (48) : التخطيط العسكري للثورة التحريرية ما بين 1954 و 1956

خريطة التقسيم العسكري للولايات [1]



توضيحات : أومال (AUMALE) : سور الغزلان / بونة (BONE) : عنابة / فيليبفيل (PHILIPPEVILLE) : سكيكدة أورليونفيل (ORLEANSVILLE) : الشلف / بوجي (BOUGIE) : بجاية

جدول خاص بالولايات و قادة الثورة [2]

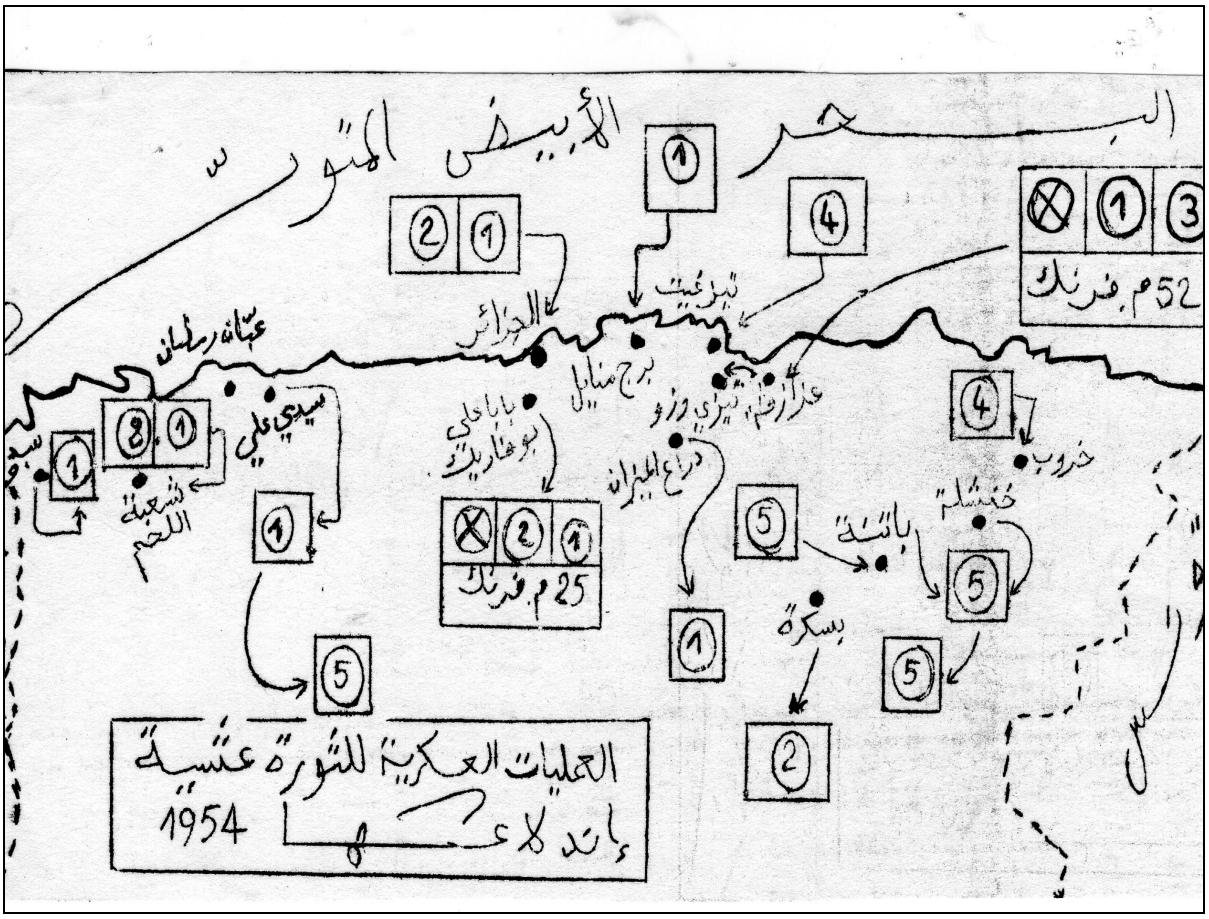
اسم الولاية	سنة إنشائها	قائد الولاية	النائب المساعد
1 - الأوراس النمامشة	1954	مصطفى بن بو العيد	بشير شيهاني
2 - الشمال القسنطيني	1954	مراد ديدوش	زيغود يوسف
3 - منطقة القبائل	1954	بلقاسم كريم	عمر أوعمران
4 - منطقة الجزائر	1954	رابح بيطاط	سويداني بوجمعة
5 - القطاع الوهراني	1954	العربي بن مهيدي	عبد الحفيظ بوصوف
6 - الصحراء	1956	سي الحواس	العقيد لطفي

(1) Evéno (Patrick) , Planchais (Jeans) , La guerre d'Algérie , éd. Laphomic , Alger , 1990 , p 69

(2) بوطمين جودي الأخضر ، لمحات من ثورة الجزائر ، المرجع السابق ، ص ص 12 - 38

ملحق رقم (49) : العمليات العسكرية للثورة عشية الفاتح نوفمبر 1954 [1]

خريطة العمليات التي نفذها جيش التحرير الوطني



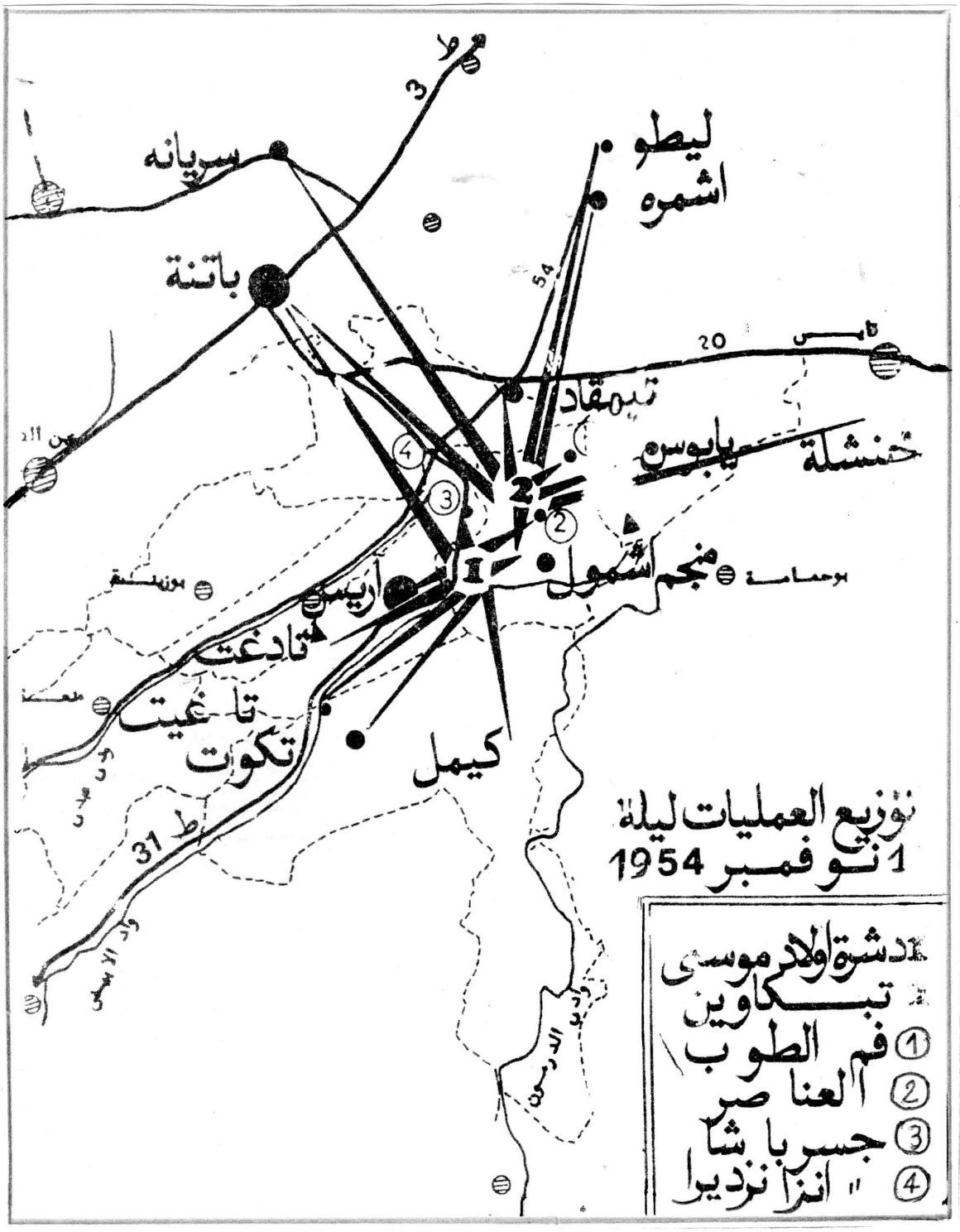
ملاحظة : مقياس رسم الخريطة غير وارد في كتاب المؤلف و تمت ترجمة الخريطة من الفرنسية إلى العربية بمجهود شخصي تعكس الخريطة شمولية البعد الجغرافي للثورة التحريرية منذ بداية اندلاعها ممّا يدل على دقة التخطيط العسكري الذي اتخذته القيادة في اجتماع لجنة " مجموعة (22) " في جويلية 1954 . كما يثبت مضمون الخريطة على أن الكفاح الوطني المسلّح تحوّل إلى حقيقة فعلية في الميدان صنع أحداثها جيش التحرير الوطني و استجابة الشعب الجزائري .

مفتاح الخريطة

- •: مركـــز العمليات × : خسائر ضخمة **3** : عمليات تخريب(خطوط هاتفية وسكة حديدية)
- ←: اتجاه العمليات **1** : حرائق مهولة **4** : مواجهات و اشتباكات
- ـ ـ ـ : حدود سياسية **2** : تفجير آلات مختلفة **5** : مقتل جنود و ضباط فرنسيين

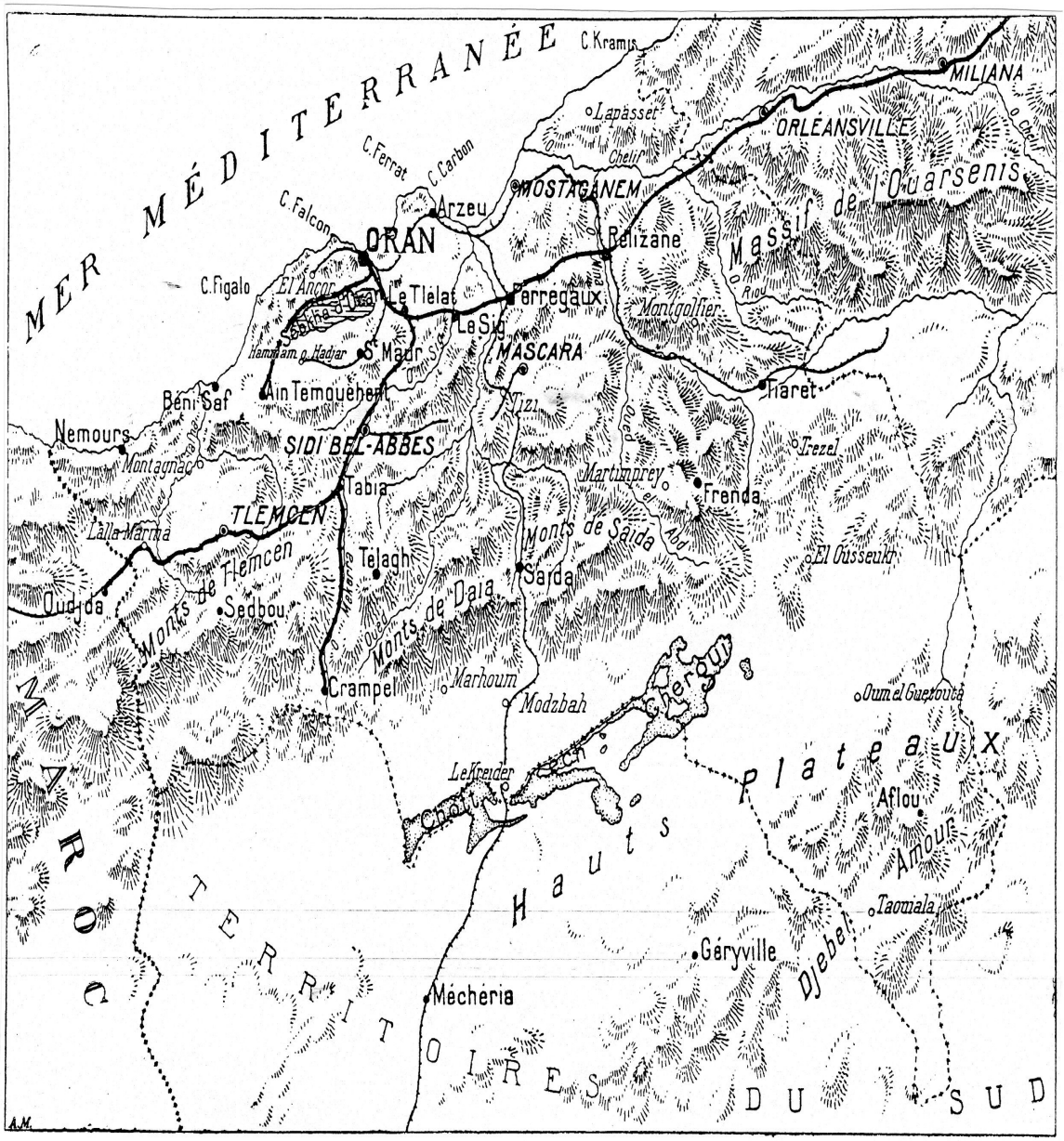
(1) Voir Montagnon (Pierre) , la guerre d'Algérie , partie documentations

ملحق رقم (50) : توزيع العمليات في إقليم الأوراس ليلة الفاتـــح نوفمبـــر 1954 [1]



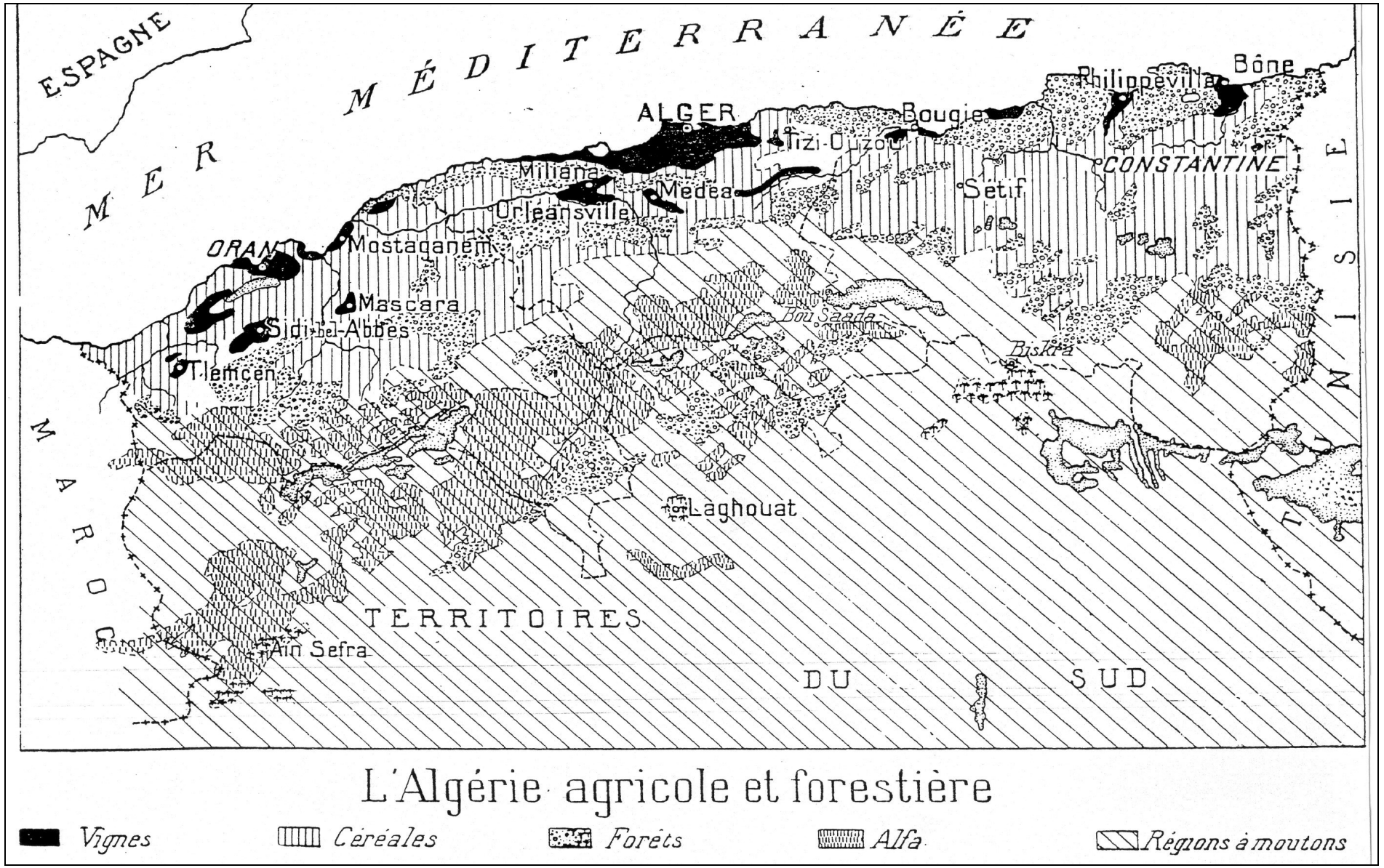
(1) عزوي (عمر الطاهر) ، الإعداد السياسي و العسكري للثورة في الأوراس ، عن مجلة أول نوفمبر ، ع. 53 ، 1981 ، ص 47

ملحق رقم (51) : الفضاء الجغرافي لعمالة وهران [1]



ملاحظة : إن المناطق الساحلية و شبه الساحلية الواردة في الخريطة ، شكلت على امتداد الفترة الاستعمارية مراكزاستيطان واسعة ومحطات نفوذ هامة للكولونيالية الرأسمالية المستغلة للمواد الوطنية منها السطحية والباطنية ولذا كانت هذه المناطق ملاذا لاستغلال دائم لليد العاملة الجزائرية لتكون في النهاية بؤر توتر واحتجاج باستمرار

(1) Tinthoin (Robert) , L'Oranie , sa géographie , son histoire , ses centres vitaux , éd. L.Fouque Oran 1952 , p 58


ESPAGNE
MER MÉDITERRANÉE
ALGER
Bougie
Philippeville
Bône
Tizi-Ouzou
CONSTANTINE
Miliana
Médéa
Orléansville
Sétif
ORAN
Mostaganem
Mascara
Sidi-bel-Abbès
Tlemcen
Bou Saada
Biskra
TUNISIE
MAROC
Laghouat
TERRITOIRES
Ain Sefra
DU SUD
L'Algérie agricole et forestière
Vignes
Céréales
Forêts
Alfa
Régions à moutons

فهارس

فهرس الأعـــــــــلام

- أ -

إبن خلدون : ص 179
أوجينة (إدريس) : ص 275 ، 384
أوزقان (عمّار) : ص 46 ، 53 ، 58 ، 80 ، 120 ، 128 ، 158 ، 270 ، 384 ، 385
أومزيان (مولود) : ص 370
أوعمران (عمر) : ص 435 ، 440
أوصديق (عمر) : ص 58
آيت حمودة (عميروش) : ص 435
آيت عبد الملك (واعلي) : ص 371
الإبراهيمي (محمد البشير) : ص 25 ، 320
الأميرعبد القادر: ص27 ، 126 ، 139 ، 339
الأمير خالد : ص 14
الأشرف (مصطفى) : ص 315
الأغواطي (أبوبكر) : ص 26
البودالي (سفير) : ص 344
الهاشمي (الصغير) : ص 371
الورتلاني (فضيل) : ص 242
الزادي (الشريف) : ص 435
المدني (أحمد توفيق) : ص 344
العايب (الدراجي) : ص 435
العيد آل خليفة (محمد) : ص 157
العيفة (المحجوب) : ص 435
العيشاوي (محمد) : ص 393 ، 433
الركيبي (عبد الله) : ص 315
العقيد لطفي(بن علي بودغن) : ص 440
التبسي (الشيخ العربي): ص 26 ، 195 ، 344
أرزقي (إبراهيم) : ص 83

- ب -

بابو (عبد القادر) : ص 111
بادسي (محمد) : ص17 ، 40 ، 51 ، 53 ، 158 ، 187
بالوما (غبرييال) : ص 276
بالخميسي (محمد) : ص 370
باعمر(علي) : ص 371
بدعيدة (سعيد) : ص 371
بدر الدين (محمد لخضر) : ص 371
بوبنيدر (صالح) : ص 435
بوجريو (سي مسعود) : ص 435
بودينة (مصطفى) : ص 371
بوديسة (صافي) : ص 370
بوهالي (العربي) : ص 158 ، 193 ، 270 ، 383 ، 384
بوجلال (علي) : ص 436
بوجرودي (سعيد) : ص 87 ، 94
بودياب : ص 193
بودة (أحمد) : ص 399
بوزار (عبد الرحمن) : ص 370
بوزوزو (محمود) : ص 97 ، 141
بوزيدي (بوعلام) : ص 371
بوزيري : ص 131
بومدين (خليفة) : ص 183 ، 189
بومنجل (أحمد) : ص 326
بوعلام (محمد) : ص 137 ، 146
بوعقل (حمزة) : ص 371
بوصوف (عبد الحفيظ) : ص 440
بوقرط (بن علي) : ص 17 ، 40 ، 51 ، 53 ، 58 ، 81 ، 158 ، 187 ، 350 ، 383
بوراس (محمد الطاهر) : ص 345 ، 382
بورويبة (بوعلام) : ص 81 ، 158 ، 253 ، 268 ، 281 ، 287 ، 316 ، 350 ، 370 ، 381 ، 436
بورويبة (حسن) : ص 281 ، 436
بوشيخي : ص 131
بوخالة : ص 83
بوطارن (بن خليل) : ص 208
بوضياف (محمد) : ص 58
بوضياف (عبد الحميد) : ص 276
بوضياف (عبد الحفيظ) : ص 58
بوضرصة(عمار) : ص 341
بوشموخة (مختار) : ص 371
بيطاط (رابح) : ص 440
بيني : ص 341
بلجيلالي (علي) : ص 371
بلهوشات (علي) : ص 371
بلوزداد (محمد) : ص 28

بلوم (ليون) : ص 17
بلوصيف (رابح) : ص 435
بلحاج بكير (حسن) : ص 370 ، 371
بن طوبال (عبد الله) : ص 398
بلعيد (مزيان) : ص 371
بلقايم (قدّور): ص17 ، 81 ، 158 ، 187 ، 350
بن اسماعيل(علي) : ص 84 ، 188 ، 261
بن باديس (عبد الحميد) : ص 25 ، 26 ، 272
بن بوالعيد (مصطفى) : ص ، 265 ، 342 ، 425 436
بن بلقاسم (العربي) : ص 26
بن بلّة (أحمد) : ص 28 ، 344
بن بصال (عبد القادر) : ص 189
بن داودي (محمد) : ص 27
بن ذهيبة بن عياد : ص 129 ، 162 ، 304 345 ، 382
بن زين (عبد المجيد) : ص 58
بن حمودة (عبد الحق) : ص 371
بن طوبال (الأخضر) : ص 340 ، 435
بن يشو (علي) : ص 115
بن لخضر (الطيب) : ص 371
بن مهيدي (العربي) : ص 257 ، 380 ، 435 436
بن مهوب (الهاشمي) : ص 371
بن ميهوب : 84
بن ناجي (محمد) : ص 371
بن نبي (مالك) : ص 121
بن نيقوس (عبد القادر) : ص 370
بن سليمان (إبراهيم) : ص 40 ، 128
بن سليمان (هواري) : ص 370
بن عودة (عائشة) : ص 385
بن عودة (عمار) : ص 341 ، 435
بن عطية (قادة) : ص 371
بن عيسى (محمد) : ص 371
بن عيشة (بوزيان) : ص 387
بن قانة (سعيد) : ص 371
بن سليمان (هواري) : ص 189
بن صالح(أحمد) : ص 282
بن قارة (عباس) : ص 208
بن خدّة (إبراهيم) : ص 58
بن خدّة (بن يوسف) : ص 58 ، 296 ، 326 379 ، 380 ، 381 ، 401
بن غازي (الشيخ) : ص 27
بشير بوديعة (مراد) : ص 147
براهم (موسى) : ص 111 ، 188 ، 261
برمضان (بن عبد المالك) : ص 309
بريكي (يوسف) : ص 371
بريكسي (عبد الرحمن) ، ص 189 ، 386
بلوزداد (محمد) : ص 230
بسعود (محمد) : ص 58
برغسون : ص 160
بشيري (شارف) : ص 106

- ج -

جبوّر (معمّر) : ص 190
جوادي (عبد القادر) : ص 229
جوهو : ص 386
جونسون (فرنسيس) : ص 343
جيل : ص 314
جنادي (الطيب) : ص 370
جنوحات (صالح) : ص 371
جفال (عبد العزيز) : ص 371
جرمان (رابح) : ص 158 ، 192 ، 247 ، 264 265 ، 268 ، 275 ، 281 ، 286 ، 296 ، 298 301 ، 304 ، 316 ، 324 ، 325 ، 337 ، 350 370 ، 380 ، 381 ، 384 ، 433 ، 436

- د -

دالي (باي) : ص 210
ديدوش (مراد) : ص 440
دباغين (محمد ليامين) : ص 326 ، 399
دواجي (حسن عبد القادر) : ص 370
دوكورنو : ص 314
دوفال : ص 333
دوران (آبل) : ص 204
دي جياكومو (فيليكس) : ص 276
ديلمي (محمد الطاهر) : ص 371
دحلب (سعد) : ص 326
ديدوش (مراد) : ص 341
ديدرو : ص 53 ، 139

ديغول (شارل) : ص 147 ، 179 ، 213 ، 387
دكار (رحمون) : ص 129 ، 157 ، 162 ، 304 ، 345
دمان دبيح (عبدالله) : ص 383
درارني (محمد) : ص 129 ، 156 ، 162 ، 275 ، 284 ، 304 ، 306 ، 345 ، 381
دريدر(عبد القادر) : ص 131 ، 370

- هـ -

هوبز (توماس) : ص 61 ، 297
هورم (أليسرار) : ص 341
هيجل : ص 73 ، 149 ، 297
هتلر (أدولف) : ص 311 ، 383

- و -

واعلي (الطاهر) : ص 370
ولد علي (تواتي) : ص 371
ولسن(وودرو) : ص 14
وضال (بكوش) : ص 209

- ز -

زبانة (أحمد) : ص 339 ، 385 ، 423 ، 433
زوي (محمد) : ص 436
زياني (أرزقي) : ص 370
زيتوني(أحمد) : ص 281
زيتوني (مصطفى) : ص 183
زيتوني (محمد) : ص 281
زيغات (سي إسماعيل) : ص 435
زيغود (يوسف) : ص 314 ، 340 ، 353 ، 398 ، 435 ، 440
زناسني (مصطفى) : ص 40 ، 52 ، 128
زعاف (محمد) : ص 371

- ح -

حاج علي (عبد القادر) : ص 40 ، 53 ، 58 ، 128 ، 344
حبيب (محمد) : ص 370 ، 436
حجرس (صادق) : ص 270 ، 344
حدّادي (مسعود) : ص 282
حناشي (معيوف) : ص 436
حنوز لوناس) : ص 129 ، 382 ، 383
حواء(أحمد) : ص 183 ، 189 ، 241 ، 387
حملاوي (بن علي) : ص 277
حمياني (أحمد) : ص 188 ، 261
حميدي (سعيد) : ص 189
حسين آيت أحمد (خير الدين) : ص 28
حشاد (فرحات) : ص 252 ، 345 ، 433

- ط -

طابت (الغوثي) : ص 370
طه حسين : ص 76
طوريز (موريس) : ص 47 ، 53 ، 107

- ي -

يوسفي (أحمد) : ص 115
يزيد (امحمد) : ص 326

- ك -

كافي (علي) : ص 341 ، 435
كبابيرو (بول) : ص 195
كارباتي (إبراهيم) : ص 370
كارنو : ص 374
كونفيسيوس : ص 164
كعبوش (الساسي) : ص 435
كرّوم (لخضر) : ص 371
كريبي (عبد القادر): ص 40 ، 81 ، 128 ، 387
كريم (بلقاسم) : ص 380 ، 435 ، 440
كريميو(آدولف) : ص 147

- ل -

لافون (أندري) : ص 246
لاكوست (روبرت) : ص 345 ، 368 ، 379
لاغا (عمر) : ص 27
لويس فيليب : ص 135
لونيس (بومدين) : ص 111
ليونار (روجي) : ص 196 ، 327 ، 328 ، 332 ، 333 ، 338 ، 425
لينين : ص 11 ، 12 ، 168 ، 179
لميني (عمر) : ص 436
لعيفة (لطرش) : ص 371
لعيفة (محمد) : ص 371
لعسل (مصطفى) : ص 281
لصفر (علي) : ص 371
كتمان (لحسن) : ص 370

- م -

لخضاري (لخضر) : ص 371
مايو (هنري) : ص 343
مالكي (عبد القادر) : ص 371
ماندوز (أندري) : ص 107 ، 108 ، 343
ماركس (كارل) : ص 2 ، 179
مارتي (أندري) : ص 107
ماقي (إيفات) : ص 343
ماضة (محمد) : ص 84 ، 282 ، 371
مهدي (عمار) : ص 371
مهري (عبد المجيد) : ص 326
مولي (غي) : ص 249
مونتسكيو (شارل دو) : ص 53 ، 139
مومجي (زين الدين) : ص 194 ، 265 ، 301
موساوي (قويدر) : ص 128
مزهودي (إبراهيم) : ص 435
مزياني (عبد العالي) : ص371
منقوري (لحبيب) : ص 387
مزغنة (أحمد) : ص 195 ، 280
محمّدي (بوعلام) : ص 183
محمودي (أحمد) : ص 195
محروز (بن عمرو) : ص 386 ، 387
ميهوب (محمد الصالح) : ص 340
ميموني (لحسن) : ص 370
مسعودي (عيسى) : ص 334
مستاك (محمد الصالح) : ص 370
معيوف (حناشي) : ص 183
مفلاح (محمد) : ص 371
مقران : ص 252
مرابط (علي) : ص 371
مرّاد (بشير) : ص 188
مرباح (مولاي) : ص 280
مسعودي (عيسى) : ص 433
مسعودي (عمّار) : ص 88 ، 95
مفدي (زكرياء) : ص 157
مصالي (الحاج) : ص 40 ، 80 ، 120 ، 122 ، 123 ، 128 ، 129 ، 130 ، 153 ، 161 ، 187 ، 192 ، 193 ، 203 ، 238 ، 241 ، 280 ، 298 ، 305 ، 399
متران (فرانسوا) : ص 305
مختار : ص 85

- ن -

نابليون الثالث : ص 205
نجلان إيدموند : ص 93 ، 399
نواصري (عيسى) : ص 371
نوّي مولود : ص 83
نيتشه : ص 73 ، 297

- س -

ساحلي (مصطفى) : ص 276
سانت ماكسيم : ص 77
سانتسيش رفاييل : ص 94 ، 106 ، 137
سويداني (بوجمعة) : ص 440
سويح(هواري) : ص 265
سوستيل (جاك) : ص 338 ، 340 ، 353
سي الحواس : ص 440
سي (جون باتيست) ، 139
سيدي سعيد (عبد المجيد) : ص 371
ستالين (جوزيف) : ص 383
سعيد (عبد القادر) : ص 370
سلالي : ص 188 ، 261
سليمان (رابح) : ص 370
سليمان (محمد لخضر) : ص 371
سمبابجي : ص 188
سميث (آدم) : ص 61 ، 139
سريقي (ميلود) : ص 189 ، 386
سعال (بوزيد) : ص 164 ، 238
سعيد : ص 252

- ع -

عبان (رمضان) : ص 252 ، 253 ، 281 ، 286 ، 296 ، 306 ، 323 ، 325 ، 344 ، 379 ، 380 ، 435
عباس (فرحات) : ص24 ، 25 ، 57 ، 114، 120 ، 153 ، 326 ، 344 ، 383 ، 387 ، 390 ، 391
عبد الرحمان : ص 83 ، 84
عبد ربّه : ص 189
عبيد (مختار) : ص 371
عجابي (صالح) : ص 371
عزي (عبد المجيد) : ص 370
عطا الله (بن عيسى): ص 229 ،237 ،247 ، 254 ، 275 ، 281 ، 296 ، 301 ، 316 ، 370 ، 380

384 ، 436
عياش(محمد) : ص 281
عيسات (أيدير) : ص 43 ، 53 ، 85 ، 91 ، 94 ، 102 ، 110 ، 114 ، 124 ، 140 ، 154 ، 159 ، 162 ، 165 ، 188 ، 189 ، 191 ، 193 ، 195 ، 202 ، 203 ، 217 ، 231 ، 242 ، 246 ، 248 ، 249 ، 253 ، 254 ، 265 ، 266 ، 268 ، 269 ، 270 ، 276 ، 277 ، 278 ، 282 ، 287 ، 288 ، 297 ، 299 ، 302 ، 305 ، 307 ، 308 ، 323 ، 337 ، 345 ، 350 ، 351 ، 353 ، 368 ، 369 ، 370 ، 376 ، 377 ، 378 ، 379 ، 380 ، 381 ، 382 ، 384 ، 387 ، 401 ، 432 ، 381 ، 382 ، 384 ، 387 ، 401 ، 432 ، 433 ، 436
عيسات (حسن) : ص 383
عيسى (لحسن) : ص 370
علي يحي (عبد المجيد) : ص 281 ، 316 ، 325 ، 370 ، 380 ، 381 ، 436
عمراني (سعيد) : ص 194
عقاب (محمد) : ص 281

- ف -

فام فان دونق : ص 191
فارالذهب (جيلالي) : ص 183 ، 189 ، 270
فارس (عبد الرحمن) : ص 204
فارنيي : ص 147 ، 209
فولتير : ص 53 ، 139
فيوليت (موريس) : ص 17
فيلالي (علي) : ص 370 ، 371
فيشي : ص 18 ، 384
فيري (جول) : ص 72 ، 212 ، 312
فيغلر : ص 210
فرانس (بيير منداس) : ص 312 ، 338 ، 425
فور (أدغار) : ص 324 ، 338 ، 341
فلوّس (محمد) : ص 190 ، 247 ، 275
فليسي (محمد) : ص 370
فرّوخي (مصطفى) : ص 195
فريديريك : ص 2
فرنسيس (أحمد) : ص 195 ، 326

- ص -

صالحي (سعيد) : ص 26
صديقي (علاوة) : ص 370
صولير (غوني) : ص 83
صنديد (محمد) : ص 371
صاتور (قدّور) : ص 195
صيماسي : ص 276

- ق -

قالة (محمد العربي) : ص 371
قايد (مولود) : ص 303
قايد (الطاهر) : ص 436
قايدي (لخضر) : ص 81 ، 188 ، 192 ، 227 ، 261 ، 270 ، 271 ، 325 ، 383 ، 384
قايم (محمد) : ص 83
قاسمي (أحمد) : ص 371
قاسمي (بلقاسم) : ص 387
قارة (آيت شعلال) : ص 207
قاضي : ص 208
قوريش(بن عمرو) : ص 189
قيزو : ص 70
قلال : ص 131
قناطري(عبد القادر) : ص 147 ، 188
قنانش (محمد) : ص 399 ، 400
قسّوم (دحمان) : ص 117 ، 187 ، 260 ، 385
قرّوج (عبد القادر) : ص 58
قرين (بلقاسم) : ص 425
قصير(عبدالقادر) : ص189
قصري (أحمد) : ص 370

- ر -

رباح (سليمان) : ص 436
راجف (بلقاسم) : ص 399
ربيكة (بوعلام) : ص 370
رويبح (حسين) : ص 435
رويبز (أندري) : ص 188 ، 233
روسو (جون جاك) : ص 47 ، 139 ، 241
روسو (فالداك) : ص 6 ، 10
روش (إيميل) : ص 236
ريحاني (أحمد) : ص 87 ، 94 ، 106 ، 117 ، 121 ، 385
ريكاردو (دافيد) : ص 139

رمّوش (محمد) : ص 371
رملي (علي) : ص 370
رمضاني محمد : ص 106
رحمة (بوجمعة) : ص 371

- ش -

شاعة (محمد) : ص 370 ، 371
شافعي (محمد الطاهر) : ص 370
شاتنيو (إيف) : ص 56
شولي (بيير) : ص 344 ، 393
شوفالييه (جاك) : ص 333 ، 334
شطايبي (عبد القادر) : ص 435
شيهاني (بشير) : ص 440
شليغم (متوبة) : ص 371
شمغال (محمد) : 177 ، 184 ، 190 ، 386

- ت -

تريمو : ص 333
تمجاوي : ص 131
ترمان (لويس) : ص 205

- خ -

خالدي (عبد الرحمان) : ص 276
خالفة (بوعلام) : ص 58
خير الله (الشاذلي) : ص 15
خير الدين (الشيخ محمد) : ص 26 ، 195
خروبي (محمد الشريف) : ص 370

- ض -

ضاوي بن رابح (مختار) : ص 371

- غ -

غالياري : ص 84
غاندي : ص 345
غونزاليس (غابريال) : ص 387
غرامشي : ص 46 ، 344
غريبلي (عبد القادر) : ص 371
غيتولي : ص 74
غرمول (أحمد) : ص 129 ، 161 ، 248 ، 304 ، 345 ، 381

فهرس الأماكــن و المــدن و البلــدان

- أ -

أوربا : ص 3 ، 4 ، 5 ، 11 ، 12 ، 40 ، 73 ، 76 ، 121
أورنو : ص 280
إيطاليا : ص 121 ، 237 ، 342 ، 385
أكابيو : ص 382
أكرا : ص 368
ألمانيا : ص 4 ، 6 ، 12 ، 237 ، 342 ، 383
الأوراس : ص 28 ، 308 ، 310 ، 311 ، 314 ، 328 ، 341 ، 385 ، 411 ، 442
الأوراس النمامشة : ص 396 ، 440
الأطلس التلّي : ص 223 ، 235
الأندلس : ص 399
الإقليم الصحراوي : ص 34 ، 135 ، 222
الإقليم الشرقي : ص 210 ، 340
الأربعاء نايث إراثن : ص 379
الإقليم التلّي الساحلي : ص 34
الاتحاد السوفييتي : ص 342 ، 383
الأغواط : ص 99 ، 135 ، 339
البليدة : ص 25 ، 58 ، 106 ، 129 ، 193 ، 309 ، 345 ، 368 ، 379 ، 380 ، 384 ، 385
البحر الأبيض المتوسط : ص 235
البرازيل : ص 73
البرواقية : ص 130
الجزائر: ص 10 ، 11، 13 ، 15، 16 ، 18 ، 20 ، 23 ، 24 ، 25 ، 27 ، 30 ، 31 ، 34 ، 35 ، 37 ، 39 ، 40 ، 41 ، 42 ، 44 ، 45 ، 46 ، 50 ، 51 ، 52 ، 53 ، 55 ، 56 ، 61 ، 62 ، 63 ، 64 ، 65 ، 66 ، 67 ، 69 ، 70 ، 72 ، 74 ، 77 ، 83 ، 85 ، 89 ، 92 ، 93 ، 94 ، 99 ، 103 ، 104 ، 107 ، 108 ، 109 ، 110 ، 111 ، 112 ، 117 ، 118 ، 120 ، 126 ، 129 ، 130 ، 134 ، 135 ، 140 ، 142 ، 148 ، 152 ، 154 ، 161 ، 168 ، 169 ، 172 ، 177 ، 178 ، 179 ، 180 ، 183 ، 186 ، 190 ، 194 ، 196 ، 197 ، 204 ، 206 ، 209 ، 210 ، 212 ، 218 ، 219 ، 220 ، 223 ، 227 ، 231 ، 235 ، 237 ، 246 ، 249 ، 250 ، 253 ، 255 ، 263 ، 264 ، 265 ، 267 ، 268 ، 272 ، 277 ، 279 ، 280 ، 281 ، 282 ، 285 ، 289 ، 292 ، 297 ، 299 ، 301 ، 304 ، 307 ، 309 ، 310 ، 311 ، 314 ، 315 ، 316 ، 318 ، 320 ، 322 ، 323 ، 326 ، 327 ، 329 ، 331 ، 332 ، 333 ، 334 ، 336 ، 338 ، 339 ، 341 ، 342 ، 345 ، 353 ، 368 ، 369 ، 374 ، 377 ، 378 ، 379 ، 380 ، 381 ، 383 ، 384 ، 386 ، 393 ، 394 ، 407 ، 411 ، 412 ، 425 ، 426 ، 429 ، 440
429 ، 440
الجزائر الوسطى : ص 368
الجزائر الشمالية : ص 34
الجرف : ص 339 ، 241
الدار البيضاء : ص 368
الهواورية : ص 329
الهند الصينية : ص 191 ، 382 ، 383
الهضاب العليا : ص 34 ، 135
الولايات المتحدة الأمريكية : ص 4 ، 6 ، 14
الولاية الثالثة : ص 340
الونزة : ص 28 ، 34 ، 36 ، 51 ، 64 ، 69 ، 82 ، 118 ، 135 ، 136 ، 146 ، 166 ، 170 ، 197 ، 220 ، 329 ، 330 ، 337 ، 382 ، 439
الونشريس : ص 214
اليابان : ص 4
الحروش : ص 399
الكدية : ص 425
الكويف : ص 51 ، 100 ، 136 ، 169 ، 172 ، 181 ، 182 ، 197 ، 383
الكونغو : ص 309
المجر : ص 120
المدنية : ص 299
الميلية : ص 398
المحمدية : ص 59 ، 367
المملكة المتحدة : ص 6
المرسى الكبير : ص 227
المغرب الأقصى : ص 49 ، 296 ، 307 ، 368 ، 375 ، 378 ، 393
المغرب العربي : ص 13 ، 73 ، 134 ، 186 ، 218 ، 275 ، 282 ، 340
المغرب الفرنسي : ص 332

النمسا : ص 12 ، 381
السويد : ص 12
العابد : ص 214
الفيتنام : ص 182 ، 382 ، 383
الفلاندر : ص 309
الصومام : ص314 ، 316 ، 335 ، 353 ، 374 ، 380 ، 382 ، 435
الصحراء : ص 14 ، 314 ، 440
الصين الشعبية : ص 342 ، 369
القاهرة : ص 334 ، 344 ، 369 ، 378
القبائل : ص 308 ، 310 ، 321 ، 328 ، 380 ، 393 ، 440
القايد : ص 82
القالة : ص 81 ، 129 ، 146 ، 166 ، 211
القطاع الوهراني : ص 309 ، 321
القطاع القسنطيني : ص 308 ، 320 ، 336
القل : ص 314 ، 399
القصبة : ص 116 ، 339 ، 344
التل الساحلي : ص 135
الرمشي : ص 59
القنطرة : ص 383
الشلف : ص 36 ، 282 ، 312
الشمال الإفريقي : ص 393 ، 394
الشمال القسنطيني : ص 314 ، 342 ، 353 ، 398 ، 440
الشريط الساحلي : ص 235
الخناق : ص 214
الخروب : ص 320 ، 399
الغزوات : ص 59 ، 65 ، 81 ، 129 ، 146 ، 166 ، 211 ، 250 ، 255
أمستردام : ص 54 ، 369
أمريكا : ص 3
أميان : ص 8
آفلو : ص 339
إفريقيا : ص 72 ، 303
إفريقيا الشمالية : ص 64
انجلترا : ص 2 ، 4
إسبانيا : ص 399
آسيا : ص 303
آرزيو : ص 339
آريس : ص 308 ، 385 ، 425
أركول : ص 339 ، 379 ، 387
أقبو : ص 385
أغادير : ص 59

- ب -

بابا علي : ص 309 ، 321
باندونغ : ص 340
بئر الجير : ص 339
باريس : ص 11 ، 14 ، 17 ، 21 ، 374 ، 399
باتنة : ص 308 ، 310 ، 328 ، 336 ، 385 ، 425
بجاية : ص 183 ، 193 ، 345 ، 380 ، 382
بولونيا : ص 121
بولوغين : ص 129 ، 156 ، 381
بومهرة أحمد : ص 217
بومرداس : ص 381
بوسوي : ص 339 ، 376 ، 379 ، 382 ، 387 ، 432
بوفاريك : ص 309 ، 320
بوخضرة : ص 34 ، 51 ، 64 ، 69 ، 82 ، 135 ، 136 ، 197 ، 220 ، 336 ، 337
بطيوة : ص 339 ، 387 ، 431
بسكرة : ص 169 ، 308 ، 320 ، 329 ، 425
برازافيل : ص 399
برج بوعريريج : ص 283
بروكسيل : ص 15 ، 17 ، 53 ، 280
بلجيكا : ص 281 ، 377 ، 399
بريطانيا : ص 2 ، 4 ، 7
بني واسين : ص 59
بني صاف : ص 15 ، 16 ، 28 ، 34 ، 36 ، 37 ، 51 ، 52 ، 59 ، 64 ، 65 ، 82 ، 93 ، 100 ، 106 ، 114 ، 115 ، 118 ، 136 ، 146 ، 170 ، 197 ، 198 ، 202 ، 211 ، 220 ، 224 ، 228 ، 255 ، 329 ، 359 ، 382 ، 386 ، 387 ، 439

- ج -

جبل إشمول : ص 425
جبال البابور : ص 36
جبل الهوارية : ص 36 ، 51 ، 64
جبل الكويف : ص 84
جبل عنق : ص 64 ، 69 ، 136
جيجل : ص 65 ، 282 ، 399
جلفة : ص 380
جنان أبي رزق : ص 383 ، 384

جنيف: ص 191
جرجرة : ص 308 ، 321
- د -
ديدوش مراد : ص 214
ديكارت : ص 197
ديغول : ص 66
دلّس : ص 214
دراع الميزان : ص 309
- هـ -
هامبورغ : ص 12
هاشم : ص 387
هولندا : ص 369
- و -
واد الزناتي : ص 399
واد موسى : ص 437
وهران: ص 10 ، 11 ، 15 ، 16 ، 17 ، 27 ، 28 ، 32 ، 52 ، 59 ، 63 ، 65 ، 75 ، 77 ، 82 ، 84 ، 91 ، 92 ، 94 ، 99 ، 103 ، 106 ، 108 ، 110 ، 129 ، 136 ، 137 ، 140 ، 141 ، 145 ، 146 ، 147 ، 155 ، 156 ، 163 ، 166 ، 172 ، 176 ، 180 ، 181 ، 182 ، 183 ، 189 ، 193 ، 209 ، 214 ، 225 ، 227 ، 235 ، 246 ، 282 ، 309 ، 310 ، 316 ، 331 ، 333 ، 336 ، 339 ، 362 ، 363 ، 364 ، 365 ، 368 ، 382 ، 383 ، 386 ، 387 ، 423 ، 426 ، 429 ، 431 ، 438 ، 443
ولهاصة : ص 438
- ز -
زكار : ص 59 ، 82 ، 382
- ح -
حمام بوزيان : ص 214
حمام بوحجر : ص 51 ، 66
حسين داي : ص 309 ، 368
- ط -
طنجة : ص 369
- ي -
يوغسلافيا : ص 369
- ك -
كامراطا : ص 387
- ل -
ليموج : ص 7
لندن : ص 2 ، 11 ، 24
- م -
مازونة : ص 383
مدريد : ص 399
موسكو ، ص 101 ، 130
مورسيا : ص 399
مصر : ص 334
مزايطة : ص 107 ، 136 ، 146 ، 166 ، 382 ، 439
ميلان : ص 385
ميلة : ص 314 ، 339 ، 383
مليانة : ص 59 ، 140 ، 368
مستغانم : ص 51 ، 65 ، 94 ، 128 ، 162 ، 183 ، 235 ، 249 ، 282 ، 345 ، 382 ، 425
معسكر: ص 27 ، 157، 322 ، 322 ، 387
متيجة ، ص 93 ، 129 ، 181
مغنية : ص 59 ، 255 ، 310
- ن -
نجم شمال إفريقيا : ص 15 ، 20 ، 21 ، 40 ، 57 ، 58
نونتير : ص 21
- س -
سان ايتيان : ص 12
سان لو : ص 339 ، 387 ، 431
سان ريمو : ص 11
سبدو : ص 214
سوق أهراس: ص 204 ، 282 ، 310 ، 336 ، 368
سوق الاثنين : ص 438
سور الغزلان : ص 214 ، 381
سطيف : ص 157 ، 162 ، 164 ، 217 ، 220 ، 282 ، 368 ، 380 ، 425
سيدي إدريس : ص 399
سيدي بلعباس : ص 11 ، 27 ، 59 ، 131 ، 376

سيدي محمد بن علي : ص 383
سيدي مصطفى : ص 381
سيدي عيش : ص 382
سيدي صافي : ص 36 ، 51 ، 52 ، 64 ، 106 ، 114 ، 136 ، 197 ، 224 ، 329 ، 382 ، 387
سيدي شحمي : ص 339
سكيكدة : ص 32 ، 65 ، 155 ، 183 ، 282 ، 314 ، 340 ، 382 ، 398
سعيدة : ص 131 ، 156
سريانة : ص 425

- ع -

عزازقة : ص 39 ، 321
عزوزة : ص 379
عين البيضاء : ص 336 ، 383
عين الدفلى : ص 51
عين الكرمة : ص 214 ، 368
عين طاية : ص 227 ، 250
عين لرناث : ص 220
عين مليلة : ص 282
عين عبيد : ص 399
عين تموشنت : ص 71 ، 131 ، 193 ، 197 ، 251 ، 309 ، 321 ، 380 ، 386
عنابة : ص 51 ، 65 ، 85 ، 181 ، 182 ، 183 ، 193 ، 235 ، 275 ، 399

- ف -

فارنيي : ص 66
فوم الطوب : ص 308 ، 425
فيّا : ص 61 ، 381
فلسطين : ص 11
فرنسا : ص 2 ، 3 ، 4 ، 5 ، 6 ، 8 ، 9 ، 11 ، 12 ، 13 ، 14 ، 15 ، 20 ، 21 ، 23 ، 25 ، 31 ، 32 ، 36 ، 37 ، 40 ، 42 ، 48 ، 56 ، 70 ، 73 ، 120 ، 121 ، 205 ، 206 ، 218 ، 224 ، 233 ، 273 ، 286 ، 287 ، 293 ، 320 ، 332 ، 338 ، 341 ، 342 ، 343 ، 345 ، 369 ، 377 ، 380 ، 393 ، 394 ، 399

- ق -

قالمة : ص 310 ، 399
قنادسة : ص 34 ، 64 ، 82 ، 136 ، 146 ، 166 ، 170 ، 226 ، 318 ، 382 ، 439
قسنطينة : ص 10 ، 11 ، 16 ، 36 ، 69 ، 83 ، 84 ، 91 ، 102 ، 103 ، 108 ، 118 ، 128 ، 136 ، 140 ، 163 ، 169 ، 180 ، 194 ، 207 ، 208 ، 209 ، 214 ، 215 ، 217 ، 220 ، 230 ، 235 ، 246 ، 247 ، 272 ، 273 ، 282 ، 310 ، 314 ، 327 ، 330 ، 333 ، 340 ، 368 ، 382 ، 383 ، 385 ، 392 ، 398 ، 425 ، 426 ، 429

- ر -

روما : ص 11 ، 277
روسيا : ص 3 ، 4 ، 11 ، 12

- ش -

شلغوم العيد : ص 379
شمال المتوسط : ص 126
شمال إفريقيا : ص 13 ، 40 ، 45 ، 49 ، 67 ، 73 ، 88 ، 134 ، 168 ، 206 ، 212 ، 218 ، 275 ، 296 ، 312 ، 345 ، 368 ، 374 ، 375 ، 393 ، 394 ، 399
شرشال : ص 384

- ت -

تاملوكة : ص 220
تافنة : ص 156
تبسة : ص 51 ، 136 ، 382
تونس : ص 15 ، 49 ، 252 ، 296 ، 307 ، 334 ، 335 ، 368 ، 369 ، 375 ، 378 ، 393
تور : ص 12 ، 53
تيارت : ص 156
تيزي وزو : ص66 ، 309 ، 345 ، 379 ، 383 ، 385
تيمزغيث : ص 146 ، 439
تيمزغيث الماتن : ص 382
تيسمسيلت : ص 135
تيغنيف : ص 387
تلاغ : ص 339 ، 376

تلمسان : ص 58 ، 59 ، 131 ، 156 ، 183
228 ، 255 ، 336 ، 386 ، 387

- خ -

خنشلة : ص 308 ، 310 ، 320 ، 328 ، 332

- ض -

ضاية : ص 339 ، 376 ، 387

- غ -

غانا : ص 368
غار البارود : ص 36 ، 51 ، 64 ، 136 ، 166 ، 382 ، 387
غيليزان : ص 366

فهرس الأحزاب و الجمعيات و التنظيمات

- أ -

أحباب البيان و الحرّية : ص 18، 24 ، 195، 387
اتحاد النساء الجزائريات : ص 194 ، 326
اتحاد الشبيبة الديمقراطية الجزائرية : ص 60 ، 194
الجمعية العامة : ص 340 ، 341 ، 342
الأممية الاشتراكية : ص 12
الأممية النقابية الحمراء : ص 12
الأممية الشيوعية الثالثة : ص 12
الأمم المتحدة : ص 71 ، 237 ، 332 ، 340 ، 341 ، 342 ، 369
الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري : ص 22 ، 24 ، 25 ، 27 ، 57 ، 58 ، 116 ، 118 ، 120 ، 128 ، 162 ، 176 ، 177 ، 183 ، 193 ، 194 ، 208 ، 209 ، 254 ، 290 ، 297 ، 300 ، 301 ، 310 ، 383 ، 386 ، 403 ، 405
الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب : ص 369
الاتحاد الديمقراطي الشيوعي : ص 108
الاتحاد الكونفيدرالي للنقابات : ص 84
الاتحاد الفيدرالي لنقابات القطاع القسنطيني : ص 83
الاتحاد المغربي للشغل: ص 282، 307، 368، 374
الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين : ص، 281 ، 282 ، 286 ، 353 ، 368 ، 380 ، 384 ، 401
الاتحاد العام للعمال الجزائريين : ص 211 ، 241 ، 249 ، 265 ، 277 ، 281 ، 282 ، 283 ، 284 ، 285 ، 286 ، 287 ، 288 ، 290 ، 292 ، 293 ، 295 ، 315 ، 316 ، 317 ، 321 ، 322 ، 323 ، 324 ، 325 ، 326 ، 330 ، 331 ، 337 ، 343 ، 344 ، 345 ، 346 ، 353 ، 368 ، 369 ، 372 ، 374 ، 375 ، 376 ، 377 ، 378 ، 378 ، 379 ، 380 ، 381 ، 382 ، 384 ، 385 ، 386 ، 387 ، 389 ، 401 ، 402 ، 403 ، 405 ، 425 ، 436
الاتحاد العام للنقابات الجزائرية : ص 231 ، 238 ، 241 ، 249 ، 263 ، 264 ، 286 ، 289 ، 303 ، 310 ، 322 ، 329 ، 352 ، 374 ، 374 ، 375 ، 377 ، 384 ، 401 ، 402
الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين : ص 315 ، 226 ، 405
الاتحاد العام للتجار الجزائريين : ص 315 ، 326 ، 337 ، 405 ، 425
الاتحاد العام التونسي للشغل : ص 282 ، 307 ، 368 ، 374
البيان الجزائري : ص 24
البرلمان الجزائري : ص 210
الجامعات الشعبية : ص 7
الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات و احترامها : ص 195 ، 196 ، 201 ، 275
الجبهة الشعبية : ص 17 ، 75 ، 267 ، 283 ، 350
الجمهورية الفرنسية الثالثة : ص147،7، 178، 205
الجمهورية الفرنسية الرابعة: ص 178، 205 ، 322
الوداية العامة للعمال الجزائريين : ص 369
الوكالة العامة للعمال الجزائريين : ص 369
الحزب الاشتراكي الفرنسي : ص 50 ، 90
الحزب الشيوعي الجزائري : ص 18 ، 22 ، 23 ، 40 ، 42 ، 44 ، 46 ، 49 ، 50، 51 ، 53 ، 54 ، 56 ، 57 ، 60 ، 81 ، 89 ، 107 ، 109 ، 110 ، 111 ، 113 ، 117 ، 119 ، 121 ، 124 ، 126 ، 127 ، 141 ، 161 ، 162 ، 176 ، 178 ، 182 ، 183 ، 186 ، 187 ، 189 ، 192 ، 193 ، 194 ، 202 ، 229 ، 230 ، 250 ، 253 ، 254 ، 258 ، 261 ، 264 ، 268 ، 269 ، 271 ، 272 ، 273 ، 276 ، 278 ، 289 ، 295 ، 297 ، 310 ، 313 ، 325 ، 344 ، 349 ، 350 ، 351 ، 352 ، 374 ، 381 ، 383 ، 384 ، 385 ، 386 ، 387 ، 401 ، 403 ، 405
الحزب الشيوعي الفرنسي : ص 12 ، 17 ، 40 ، 44 ، 46 ، 49 ، 50 ، 51 ، 53 ، 60 ، 81 ، 89 ، 90 ، 107 ، 108 ، 109 ، 110 ، 127 ، 186 ، 250 ، 254 ، 297 ، 313 ، 352 ، 387 ، 403
الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية : ص 336 ، 379
الحكومة العامة : ص 126 ، 135 ، 137 ، 139 ، 143 ، 149 ، 152 ، 153 ، 168 ، 171 ، 173 ، 178 ، 179 ، 181 ، 212 ، 213 ، 217 ، 222 ، 224 ، 232 ، 236 ، 240

266 ، 309 ، 324 ، 328 ، 332
335
الحركة البربرية الجزائرية : ص 58
الحركة الجمعوية : ص 7
الحركة الوطنية الجزائرية : ص 280 ، 298 ، 380
404
الكومنترن : ص 12
الكونفيدرالية الدولية للنقابات الحرة : ص 280 ، 282
368 ، 369 ، 374 ، 378 ، 384 ، 388 ، 389
الكونفيدرالية العامة للشغل: ص 7 ، 8 ، 9 ، 11 ، 12
13 ، 16 ، 18 ، 28 ، 40 ، 42 ، 44 ، 50 ، 52
60 ، 77 ، 79 ، 81 ، 84 ، 86 ، 88 ، 90 ، 91
92 ، 94 ، 100 ، 102 ، 103 ، 104 ، 107 ، 111
112 ، 121 ، 122 ، 123 ، 124 ، 125 ، 126
128 ، 136 ، 137 ، 138 ، 141 ، 153
157 ، 158 ، 160 ، 162 ، 170 ، 177 ، 183
187 ، 188 ، 189 ، 193 ، 194 ، 195 ، 198
199 ، 201 ، 203 ، 204 ، 224 ، 225 ، 228
231 ، 233 ، 234 ، 235 ، 237 ، 238 ، 239
246 ، 247 ، 250 ، 260 ، 261 ، 262 ، 263
264 ، 271 ، 278 ، 279 ، 283 ، 288 ، 313
316 ، 322 ، 323 ، 329 ، 342 ، 349
350 ، 352 ، 374 ، 379 ، 380 ، 381
380 ، 381 ، 382 ، 383 ، 384 ، 385 ، 386
387 ، 402
الكونفيدرالية العامة للعمل الموحد : ص 12 ، 13 ، 16
17 ، 381 ، 387 ، 402
الكونفيدرالية العامة للقوى العاملة : ص 50 ، 51
88 ، 100 ، 102 ، 103 ، 107 ، 112 ، 189
198 ، 236 ، 246 ، 250 ، 255 ، 264 ، 271
279 ، 283، 292 ، 349، 360، 366 ، 373 ، 402
الكونفيدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين : ص 16 ، 50
82 ، 89 ، 101 ، 104 ، 113 ، 123 ، 125 ، 126
127 ، 143 ، 150 ، 181 ، 190 ، 240 ، 251
280 ، 284 ، 350 ، 351 ، 374 ، 401
الكشافة الإسلامية الجزائرية : ص 26 ، 27 ، 42
58 ، 59 ، 97 ، 129 ، 141 ، 156 ، 157 ، 162
165 ، 204 ، 326 ، 343 ، 381 ، 405
اللجنة الثورية للوحدة والعمل: ص 201 ، 255 ، 269
274 ، 290 ، 299 ، 310 ، 404
المجلس الجزائري : ص 138 ، 208
المنظمة الخاصة : ص 28 ، 192 ، 193 ، 225
228 ، 238 ، 305 ، 404
المركزية النقابية : ص ، 236 ، 242 ، 253
277 ، 281 ، 282 ، 283 ، 284 ، 285
286 ، 292 ، 293 ، 323 ، 325 ، 328
331، 337 ، 344 ، 353 ، 368 ، 369 ، 370
379 ، 382 ، 384 ، 385 ، 386
النقابات الحرّة : ص 125 ، 142 ، 189
الفيدرالية النقابية العالمية : ص 378 ، 384
الفرقة الفرنسية للأممية العمالية : ص 7 ، 35
الرابطة الجهوية لإسعاف و مساعدة الأسر
الإسلامية : ص 179
التعاضديات الاجتماعية : ص 7
التعاضديات الزراعية : ص 208

- ج -

جبهة القوى الاشتراكية : ص 382
جبهة التحرير الوطني : ص 252 ، 253
256 ، 257 ، 260 ، 265 ، 269 ، 274
280 ، 281 ، 282 ، 283 ، 290 ، 293
298 ، 299 ، 300 ، 303 ، 305 ، 306
313 ، 315 ، 319 ، 321 ، 323 ، 324
325 ، 327 ، 330 ، 331 ، 334 ، 335
343 ، 344 ، 353 ، 374 ، 375 ، 380
382 ، 384 ، 393 ، 394 ، 401 ، 402
403 ، 404 ، 405
جيش التحرير الوطني : ص 306 ، 312
338 ، 339 ، 340 ، 344 ، 353
375 ، 396 ، 397 ، 411 ، 412 ، 425
434
جمعية المحاربين من أجل السلام و الحرية : 272
جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: ص 22 ، 25
26 ، 165 ، 176 ، 183 ، 193 ، 194
224 ، 326 ، 344 ، 405
جمعية طلبة مسلمي شمال إفريقيا : ص 42 ، 58

- ح -

حزب الجمهوريين المستقلين : ص 116
حزب الراديكاليين الاشتراكيين : ص 116
حزب الشباب الجزائري : ص 15
حزب الشعب الجزائري : ص 22 ، 57 ، 58

94 ، 117 ، 122 ، 129 ، 161 ، 162 ، 187
189 ، 201 ، 238 ، 252 ، 271 ، 274
301 ، 326 ، 382 ، 383 ، 384 ، 385
387 ، 399 ، 404
حزب الشعب الفرنسي : ص 96
حركة انتصار الحرّيات الديمقراطية : ص 22 ، 24
27 ، 40 ، 42 ، 43 ، 57 ، 58 ، 81 ، 91 ، 95
101 ، 103 ، 115 ، 116 ، 122 ، 124 ، 127
128 ، 129 ، 130 ، 138 ، 156 ، 157 ، 160
161 ، 162 ، 176 ، 183 ، 187 ، 189 ، 190
192 ، 193 ، 194 ، 197 ، 201 ، 202 ، 203
225 ، 228 ، 229 ، 230 ، 233 ، 238
239 ، 241 ، 247 ، 248 ، 249 ، 251 ، 252
254 ، 256 ، 261 ، 262 ، 263 ، 264 ، 265
268 ، 269 ، 270 ، 271 ، 273 ، 274 ، 275
276 ، 277 ، 278 ، 280 ، 287 ، 290 ، 291
293 ، 295 ، 297 ، 300 ، 301 ، 303 ، 309
310 ، 319 ، 349 ، 351 ، 352 ، 379 ، 380
381 ، 382 ، 383 ، 384 ، 385 ، 386 ، 387
393 ، 395 ، 399 ، 401 ، 403 ، 404

- ل -

لجنة - مجموعة - (22) : ص 299 ، 404

- م -

مجلس العموم : ص 7 ، 8
مكتب العمل الدولي : ص 232
منظمة العمل الدولية : ص 232

- ن -

نجم شمال إفريقيا : ص 125 ، 165 ، 200
238 ، 254 ، 270 ، 271 ، 274 ، 301 ، 399
403 ، 404

- ف -

فيدرالية الحلاقين : ص 87
فيدرالية المطاعم : ص 87
فيدرالية متاجر المواد الغذائية : ص 87
فيدرالية رؤساء المجالس العامة : ص 204
فيدرالية تجار الخضر : ص 87
فيدرالية الخبازين : ص 87

- ر -

رابطة حقوق الإنسان : ص 7 ، 71 ، 237

فهــرس الجــداول التاريخيــة

- أ -

أجور الأصناف الدنيا للمنجميين الجزائريين ما بين 1948 و 1950 : ص 137

النسيج السكاني في الجزائر خلال الفترة ما بين 1936 و 1948 : ص 66

النمو السكاني في الجزائر ابتداء من سنة 1931 إلى سنة 1948 : ص 68

النقابات المختلطة في عمالة وهران سنة 1949

بني صاف نموذجا: ص 128

القاعدة النقابية للكونفيدرالية العامة للشغل في الجزائر سنة 1949 : ص 112

القطاعات المهيكلة نقابيا في عمالة الجزائر سنة 1948 : ص 88

التيارات السياسية المشاركة في انتخابات 1947 : ص 114

التوزيع الجغرافي للصحف الوطنية خلال الثورة ما بين 1954 و 1956: ص 336

التوزيع المهني للعمال النقابيين في بني صاف 1953 ص 203

المساحة و الإنتاج فيما يخص الحبوب و الكروم و الأشجار المثمرة سنة 1949 : ص 155

الظاهرة الديمغرافية للجزائر المستعمرة ما بين 1856 و 1954 : ص 407 ، 408 ، 409 ، 410

امتداد النقابات الفرنسية إلى الجزائر ما بين 1884 و 1920 : ص 426 ، 427 ، 428 ، 429

انخراط الجزائريين في العمل النقابي ما بين 1946 و 1948 : ص 102

انغراس نقابة القوى العاملة في بعض القطاعات خلال سنة 1947 : ص 104

إنتاج الخمور في الجزائر ما بين 1953 و 1955 : ص 223

أصل أسماء القرى و المراكز الحضرية في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية : ص 413 ، 414 ، 415 ، 416 ، 417 ، 418 ، 419 ، 420 ، 421 ، 422

- ب -

برنامج التشغيل في القطاع المنجمي ما بين 1948 و 1950 : ص 65

بنية سكان الجزائر سنة 1948 : ص 63

- ج -

جولة لافون في بعض مدن عمالة وهران سنة 1951 ص 246

- د -

دورالأطر النقابية في النشاط الحزبي 1951:ص 189

دعم الصحف الوطنية لمطالب النقابية الجزائرية خلال سنة 1950 : ص 131

- هـ -

هيمنة الكولون على العقار الفلاحي ما بين 1950 و 1951 : ص 206

- ح -

حالة العمال الزراعيين الجزائريين سنة 1954 : ص 279

حجم الصادرات الجزائرية اتجاه فرنسا ما بين 1946 و 1947 : ص 31

- ك -

كراسة مطالب منجميي بني صاف خلال إضرابهم سنة 1948 : ص 146

كرونولوجية نوفمبر الخالد من 1946 إلى 1956 : ص 425

- م -

من ملامح الثورة التحريرية المجيدة 1954 - 1962: ص 412

معدّل القضايا المعنية بعمل التنظيمات النقابية ما بين 1946 و 1950 : ص 88

مرتبات بعض الموظفين في بعض المدن الجزائرية سنة 1946 : ص 33

مشاركة العمال في إضرابات 1947 : ص 145

- ن -

نشاط الحزب الشيوعي الجزائري ما بين 1946 و 1949 : ص 57

- ع -

عدد المنخرطين في الاتحاد الفرعي النقابي للفيدرالية العامة بوهران ما بين 1943 و 1948 : ص 75

عدد العمال الجزائريين المصابين بالأمراض المهنية سنة 1949 : ص 175

- ق -

قيادات الحكومة العامة من عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة إلى الجمهورية الرابعة (1871 - 1957) : ص 430

- ش -

شبكة الأجور الجديدة للعمال الزراعيين الجزائريين: سنة 1951 : ص 222

شبكة الأجور الجديدة للعمال غير الزراعيين سنة

1955 : ص 224
شهداء مقصلة الحرية و الوطنية : ص 423 ، 424
شمولية الانتشار الجغرافي للكونفيدرالية العامة للشغل ما بين 1945 و 1947 : ص 91

- ت -

تدهور الوضع الصحي لدى الجزائريين لغاية سنة 1949 : ص 171
توزيع المناصب الإدارية بين الجزائريين و الأوربيين سنة 1949 : ص 151
توزيع المهن على العنصرين الأوربي و المسلم سنة 1949 : ص 87
توزيع الانتساب النقابي في عمالة الجزائر سنة 1948 : ص 88
توزيع الفئات النشيطة في المغرب العربي سنة 1950 : ص 134
توزيع عدد العمال الجزائريين المشتغلين في بعض القطاعات و المنتسبين إلى الكونفيدرالية العامة للشغل خلال الفترة ما بين 1947 و 1950 : ص 123
توزيع بعض المهن بين الأوربيين و الجزائريين سنة 1949 : ص 143
تزايد فئة العاطلين لدى العمال الجزائريين ما بين 1948 و 1950 : ص 98
تطوّر إنتاج الفحم في الجزائر ما بين 1951 و 1954 : ص 219
تطوّر تشريعات العمل لدى المنظومة التشريعية الفرنسية ما بين 1791 إلى 1958 : ص 406

- ث -

ثمن الحرية : ص 411

الفهـــــرس العـــــام

مختصرات : .....

مقـــدّمـــة : .....أ - ع

مدخـــــل : 1

القســـــــــم الأوّل

العمل النقابي الجزائري و دوره في النضال الوطني 1946 - 1950

الفصل الأول : المنطلقات التحرّرية للنقابية الجزائرية 1946 - 1950.....19

أ - الالتزام بالتجربة النجمية الوطنية واستثمار رصيدها 20

أ - 1 / مواصلة مسيرة النضال الوطني 20

أ - 2 / استمرار وتيرة المواجهة الاجتماعية عند الجزائريين 28

أ - 3 / تحقيق التكامل بين النشاط السياسي و العمل النقابي.....37

ب - استفادة العمال الجزائريين من الحركة الراديكالية الثورية 43

ب - 1 / البعد التحرّري لدى النزعة الثورية 44

ب - 2 / موقف اليساريين من الوجود الاستعماري 50

ب - 3 / دعم الكفاح الثوري للقضية النقابية الجزائرية 55

ج - دور الخطاب النقابي الوطني في تجنيد العمال الجزائريين 60

ج - 1 / تنكّر الإدارة الاستعمارية لحقوق الجزائريين 61

ج - 2 / العمال الجزائريون و مسألة حقوق الإنسان 67

ج - 3 / الخطاب النقابي الوطني و متناقضات النظام الكولونيالي 72

الفصل الثاني: مواجهة النقابيين الجزائريين للكولونيالية الرأسمالية1946 - 1950....78

أ - توسيع الجبهة المطلبية الجزائرية 79

أ - 1 / تعميق الوعي النقابي الجزائري في القطاعات الحيوية 79

أ - 2 / تفاعل الخطاب النقابي الجزائري مع المحيط العمالي 84

أ - 3 / محاولة تشكيل قوة نقابية جزائرية 89

ب - تصعيد الحركة الاحتجاجية الجزائرية 95

ب - 1 / إستراتيجية الكفاح الاجتماعي 95

ب - 2 / توحيد صفوف الطبقة العاملة الجزائرية 101

ب - 3 / مساندة اليسار للنقابية الوطنية 107

ج - دعم القواعد الحزبية الوطنية للحركة النقابية 112

ج - 1 / علاقة التقارب السياسي بالحركة المطلبية النقابية 113

ج - 2 / دعم الحركة الوطنية للانشغالات النقابية الجزائرية 118

ج - 3 /تطوّر الرؤية النضالية لدى الحركة المطلبية الجزائرية 124

الفصل الثالث : موقف النقابيين الجزائريين من قضايا المجتمع 1946 - 1950 132

أ - الشغيلة الجزائرية و المسائل الاجتماعية 133

أ - 1 / المطالبة بإصلاح نظام الأجور 133

أ - 2 / مكافحة البطالة و التمايز الاجتماعي 139

أ - 3 / محاولة تعديل التشريعات الاجتماعية لدى الجزائريين 147

ب - الدفاع عن مكوّنات الهوية الوطنية الجزائرية 154

ب - 1 /صيانة المقوّمات الحضارية للأمة الجزائرية 154

ب - 2 / الدفاع عن مبدأ السيادة الوطنية الجزائرية 159

ب - 3 / ترسيخ القيم الإنسانية و المثل الأخلاقية 164

ج - محاولة استرجاع حقوق الشرائح الاجتماعية 169

ج - 1 / الحرص على تماسك الشغيلة الجزائرية 169

ج - 2 / نبذ ذهنية العنف و الإقصاء الاجتماعي 172

ج - 3 / السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية 178

القســـــــم الثاني

النقابيون الجزائريون و مسيرة التحرّر الوطني 1951 - 1956

الفصل الأول: إستراتيجية التحرّرالوطني لدى النقابيين الجزائريين1951 - 1956...185

أ - إسهامات العمال الجزائريين في النشاط السياسي الوطني.....186

أ - 1 / استثمار الرصيد الحزبي الوطني.....186
أ - 2 /تلاحم التوجهات الحزبية مع المطالب النقابية 192
أ - 3 / النقابيون الجزائريون و شمولية التحرر الوطني 199
ب - النقد الوطني للرأسمالية الاستعمارية 205
ب - 1 / كشف مخاطر الاستيطان الأوربي على الجزائريين 205
ب - 2 / تداعيات المنظومة القضائية و التشريعية على الجزائريين 212
ب - 3 / انعكاسات الأسلوب الرأسمالي الاستغلالي على العمال الجزائريين 218
ج - التركيز على النضال من أجل السيادة الوطنية 225
ج - 1 / تحرير الطاقات الجزائرية من الاستغلال الفرنسي الاستعماري.....225
ج - 2 / رفض سياسة الادلال و المناورة الاستعمارية 231
ج - 3 / انغراس مبدأ حق تقرير مصير الشعوب لدى النقابيين الجزائريين 237
الفصل الثاني : احتضان النقابة الجزائرية للمسألة الاستقلالية 1951 - 1956 243
أ - كشف مخططات النظام الاستعماري الفرنسي.....244
أ - 1 / مضايقة الإدارة الاستعمارية لنشاط النقابيين الجزائريين 244
أ - 2 / مواجهة النقابيين الجزائريين للاضطهاد الاستعماري 249
أ - 3 / النقابيون الجزائريون يتبنون فكرة الثورة الجزائرية 254
ب - تحقيق الاستقلالية النقابية الوطنية 259
ب - 1 / انفصال النضال النقابي الجزائري عن التنظيمات النقابية الفرنسية 260
ب - 2 / اندماج الأطر النقابية الجزائرية داخل الأحزاب الوطنية 266
ب - 3 / إيمان النقابيين الجزائريين بواقعية التحرّر الشامل 271
ج - تأسيس المركزية النقابية العمالية و استقلال الجزائر.....276
ج - 1 / نشأة الاتحاد العام للعمال الجزائريين و برنامجه الوطني 277
ج - 2 / العمال الجزائريون يساندون المركزية النقابية 283
ج - 3 / النقابيون الجزائريون و القضية الوطنية 288

الفصل الثالث:النقابيون الجزائريون والمشروع الوطني التحرّري1951 - 1956....294

أ - تعبئة الشرائح الاجتماعية الوطنية 295

أ - 1 / استعدادات النقابيين الجزائريين للكفاح المسلح 295

أ - 2 / استجابة القاعدة النقابية لنداء أول نوفمبر 1954.....300

أ - 3 / العمال الجزائريون يصعّدون من لهيب الثورة 305

ب - توسيع المقاومة الوطنية المسلّحة 311

ب - 1 / دور النقابيين الجزائريين في توسيع نطاق الثورة.....312

ب - 2 / العمال الجزائريون يشلّون الاقتصاد الاستعماري 317

ب - 3 /حرص المركزية النقابية على شعبية الثورة التحريرية 322

ج - إفشال سياسة التضليل الاستعماري 327

ج - 1 / إحباط النقابية الجزائرية لسياسة المراوغة و التآمر 327

ج - 2 / دور الإعلام الثوري و النقابي في تعميق مسيرة الكفاح الوطني 332

ج - 3 / حرص الوطنيين و النقابيين الجزائريين على إنجاح مسار الثورة 338

خـــاتـــمة 348

بيبليوغرافيـــا 355

مـــلاحـــق.....373

فـــهـــارس 463

فهرس الأعـــلام 464

فهرس الأماكن و المدن و البلـــدان 470

فهرس الأحزاب والجمعيات و التنظيمات 475

فهرس الجداول التاريخية 478

الفـــهرس العام 480